جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف –

كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

الضريبة على الأجور كآلية للوصول إلى الهيكل الأمثل للطلب الكلي

حالة الجزائر خلال الفترة 1970- 2014

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية

تخصص نقود وبنوك

إعداد الطالب: إشراف:

إلياس يحياوي أ.د. عبد الكريم البشير

لجنة المناقشة

عاشور كتوش	أستاذ	جامعة الشلف	رئيسا
عبد الكريم البشير	أستاذ	جامعة الشلف	مقررا
عبد المجيد قدي	استاذ	جامعة الجزائر 3	ممتحنا
دراجي عيسى	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي تيسمسيلت	ممتحنا
بوشامة مصطفى	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة 2	ممتحنا
عزوز علي	أستاذ محاضر أ	جامعة الشلف	ممتحنا

السنة الجامعية: 2015- 2016

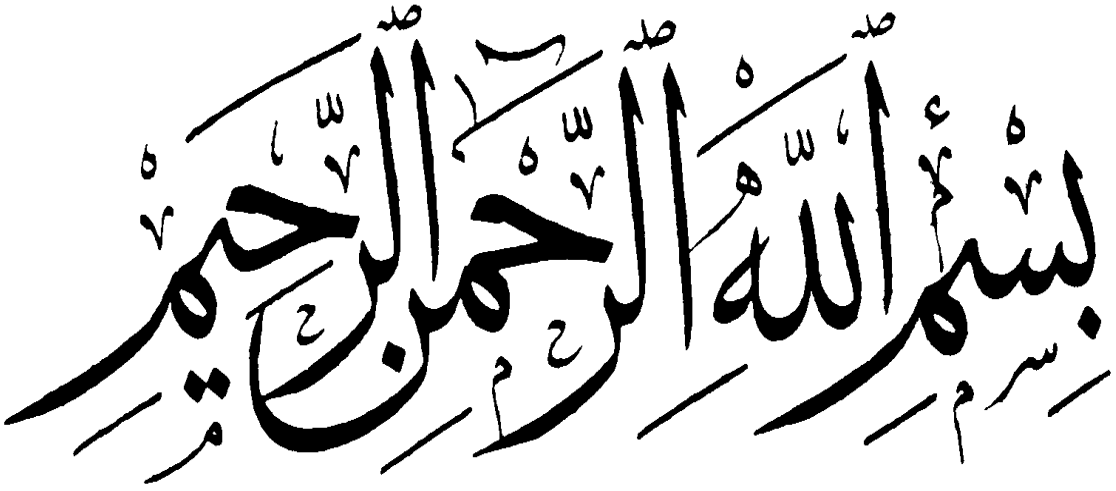
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء والتشكرات

كلمة شكر وتقدير

رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي...

بادئ ذي بدأ أشكر المولى القدير الذي وفقني لإنجاز هذا العمل....

كما أتوجه بآيات الشكر وخالص الثناء إلى كل الأساتذة على ما قدموه إلينا من أنوار أضاءت لنا مشوارنا الدراسي، وأخص بالذكر من امتدت يداه لاحتضان ما أنجزناه مراجعة منه وتصحيحا وإشرافًا الأستاذ الدكتور عبد الكريم البشير...، والشكر أيضا لأعضاء اللجنة على تفضلهم وقبولهم مناقشة هذه الأطروحة.

وما من سبيل في آخر هذه الكلمة إلا أن أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد أخص منهم: الأستاذ صغيري سيدعلي، والأستاذ محمد ترقو

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين أطال الله عمرهما في طاعته ومتَّعنا بهما

إلى إخوتي وأختي

إلى زوجتي

إلى كلّ الأقارب

إلى كلّ الأصدقاء

مستخلص

يعتبر استقرار الطَّلب الكلِّي هدفا رئيسيًّا في التَّحليل الاقتصادي، لكونه ينعكس على البطالة أو التضخم. وقد هدفت هذه الدِّراسة إلى معرفة مدى قدرة الضَّريبة على الأجور في المفاضلة بين عناصر الطَّلب الكلِّي وإدارتها بالشيء الذي يقود إلى معالجة الدَّورات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، واتخذت الدِّراسة الجزائر كحالة تطبيقية شملت في مجملها الفترة 1970-2014، وتم استخدام النَّموذج القياسي للفترة 1992-2013، من خلال تقدير شعاع الانحدار الذاتي VAR، ومن أجل تقدير صحيح للنموذج تم تحسينه بإجراء مجموعة من التَّعديلات تم فيها إقصاء بعض المتغيِّرات. وتوصلت الدِّراسة إلى عدَّة نتائج أهمُّها: أن الضَّريبة على الأجور والمرتبات تمثل أهميَّة ماليَّة كبيرةً ضمن حصيلة الضَّريبة على الدَّخل الإجمالي في الجزائر، نظرا لغزارتها الناجمة عن طريقة التحصيل، حيث وصلت في أدناها إلى 68% لتصل إلى أقصاها سنتي 1992 و 2012 بنسبة 98% و 91% على التوالي. وبتقدير علاقة الضَّريبة على الأجور مع متغيرات الطَّلب الكلِّي منفردة خلصت الدِّراسة إلى أن الاستهلاك تربطه علاقة طردية مع ضرائب الأجور وهذا غير مقبول من النَّاحية الاقتصادية، غير أن النَّموذج كان صحيحا من الناحية الإحصائية، وبلغت درجة التَّأثير 33%؛ وبالنسبة للإنفاق الحكومي فكانت العلاقة طردية وهذا يتماشا مع النَّظرية الاقتصادية، أما نموذج الاستثمار فكان غير مقبول من الناحية الإحصائية، وبالنسبة لصافي الصادرات فكان التَّأثير عكسيا وهذا يمكن النظر إليه من خلال أن تخفيض الضرائب على الأجور قد يعمل على زيادة الاستهلاك ومن بين السلع الاستهلاكية نجد الواردات، مما ينعكس سلبا على صافي الصَّادرات، وقد قدرت درجة التَّأثير بـ 34%.

وبدراسة أثر ضريبة الأجور على الطَّلب الكلِّي وجدنا أنها تؤثر عكسيا على الطَّلب الكلِّي، وقدرت درجة التَّأثير لمتغيرات النَّموذج بـ 27% وهي نسبة معتبرة، والنَّموذج كان مقبول من الناحية الإحصائية.

الكلمات المفتاحية: الطلب الكلي، الإنفاق الحكومي، الاستهلاك الكلِّي، المستقرات التلقائية، الضَّريبة على الأجور، الدورات الاقتصادية، شعاع الانحدار الذاتي VAR.

Extract

The stability of the aggregate demand is considered as a major target in the economic analysis, for reflecting upon the unemployment or the inflation. Knowing the ability of tax on wages in the differentiation between the aggregate demand's elements was what this study has targeted and that leads not only to rehabilitate the economic cycles but also attaining economic stability, this latter has adopted Algeria as an empirical case through using the standard model for a period of 1992-2013 throughout reckoning autoregressive beam VAR in order to encompass the period of 1970-2014,therefore this model was improved by proceeding a series of amendments where some variables were deleted. The outcomes that this research has fulfilled were that the tax on wages and salaries represent a significant financial importance within the tax on gross income in Algeria, due to their abundance from the accumulation method , reaching a 68% minimum to its maximum in 1992 and 2012 respectively with an average of 98% and 91% . Extrapolating what tax on wages and aggregate demand variables have separately in common where the study found that consumption and tax on wages have nothing but a positive relationship which is economically unaccepted, however statistically speaking the model was correct, the influence magnitude reached a 33%, also for the government spending the relationship was positive and this is in line with the economic theory, as for the investment model it was unaccepted statistically, and for the exports net the effect was opposite and this can be seen that through reducing tax on wages consumption may soar and imports are among the consumer goods that can impact exports net negatively, the impact degree was valued in 34% .

Studying the impact of tax on wages on the aggregate demand we have reached that it effects contrary the aggregate demand ,a 27% is the influence degree of the model variants which is a considerable proportion, statistically the model was quite accepted .

Key words: Aggregate demand , Government spending, Total consumption, Automatic settlements, Tax on wages , economic cycles, Autoregressive beam VAR.

فهرس المحتويات

العنـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــوان	الصفحة
كلمة شكر	
الإهداء	
مستخلص	
فهرس المحتوى	XII-II
فهرس الأشكال و الجداول و الملاحق	II-II
مقدمة عامة	أ–ذ
الفصل الأول:مكونات الطلب الكلي وانعكاسها على الدورات الاقتصادية	69-1
تمهيد	02
المبحث الأول: الاستهلاك الكلي والنظريات المفسرة له	03
المطلب الأول: نظرية الدخل المطلق لكينز	03
الفرع الأول: مفاهيم أساسية لدالَّة الاستهلاك	03
أولاً: دالَّة الاستهلاك	03
ثانيا الميل الحدي والمتوسط للاستهلاك	04
ثالثا: علاقة الميل الحدِّي للاستهلاك بالميل المتوسِّط للاستهلاك	05
الفرع الثاني: خصائص دالَّة الاستهلاك الكينزية والعوامل الأخرى المؤثرة على الاستهلاك	05
أولاً: خصائص دالَّة الاستهلاك الكينزية	05
ثانياً: العوامل الأخرى المحددة للطلب على الاستهلاك	07
المطلب الثاني: إسهامات كيزنت ونظرية الدَّخل النسبي	08
الفرع الأول: انتقاد نظرية الدَّخل المطلق	08
الفرع الثاني: إسهامات كيزنت:	10
الفرع الثالث: نظرية الدَّخل النسبي	11
أولاً: أسس النَّظرية	12
ثانيا: مفهوم الدخل النسبي عند دوزونبري	12
ثالثاً: تعيين دالَّة الاستهلاك في إطار نظرية الدَّخل النسبي	13
رابعا: انتقادات نظرية الدَّخل النسبي	15
المطلب الثالث: دالَّة الاستهلاك النسبية للثروة	15

الفرع الأول: نظرية دورة الحياة	16
أولاً: الأسس النَّظرية	16
ثانياً: دالَّة الاستهلاك في إطار دورة الحياة	16
ثالثا: انتقادات نظرية دورة الحياة	18
الفرع الثَّاني: نظرية الدَّخل الدائم	18
أولاً:الأسس النَّظرية	18
ثانياً: تعيين دالَّة الاستهلاك في إطار نظرية الدَّخل الدائم	19
ثالثا: انتقادات نظرية الدَّخل الدائم	21
المبحث الثاني الإنفاق الحكومي كمكون من مكونات الطلب الكلي	22
المطلب الأول: دور الدولة في النشاط الاقتصادي	23
الفرع الأول: العوامل الداعية لدور الدولة في النشاط الاقتصادي	23
أولا: العوامل الداعية لزيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي	23
ثانيا: العوامل الداعية إلى تناقص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي	23
الفرع الثاني: الدولة الحارسة في ظل النظرية الكلاسيكية	23
الفرع الثالث: الدولة المتدخلة في النشاط الاقتصادي	24
الفرع الرابع: الدولة المنتجة ودورها في النشاط الاقتصادي	25
الفرع الخامس: دولة الخصوصية	25
الفرع السادس: دور الدولة في الاقتصاد المتخلف	27
المطلب الثاني: الإنفاق العام تقسيماته وآثاره	28
الفرع الأول: الإنفاق العام	28
الفرع الثاني: تقسيمات الإنفاق العام	28
أولا: تقسيم النفقات العامة من حيث انتظامها	28
ثانيا: تقسيم النفقات العامة حسب آثارها الاقتصادية	29
ثالثا: تقسيم النفقات من حيث علاقتها بالسوق	29
رابعا: تقسيم النفقات حسب نطاق سريانها	30
خامسا: تقسيم النفقات حسب المعيار الوضعي (العملي)	30
الفرع الثالث: الآثار الاقتصادية للإنفاق العام	30
أولا: الآثار الاقتصادية المباشرة للإنفاق العام	31
ثانيا: الآثار غير المباشرة للإنفاق العام	35

المبحث الثالث: عناصر الطلب الأخرى ودور إدارة الطلب في معالجة الدورة الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي	36
المطلب الأول: الاستثمار والطلب الكلي	36
الفرع الأول: مفهوم الاستثمار	37
أولا: تعريف الاستثمار	37
ثانيا: أهمية الاستثمار	37
ثالثا: أنواع الاستثمار	38
الفرع الثاني: محددات الاستثمار	40
أولا: المبيعات الحالية بالنسبة للقدرات الإنتاجية الحالية لرأس المال القائم	40
ثانيا: الإيرادات المتوقعة من الاستثمار	41
ثالثا التكاليف	41
الفرع الثالث: الطلب على الاستثمار بين الكفاية الحدية وسعر الفائدة	41
المطلب الثاني: مبدأ المضاعف والمعجل والتداخل بينهما	44
الفرع الأول: مبدأ المضاعف والمعجل	45
أولا: مبدأ المضاعف	45
ثانيا: مبدأ المعجل	46
الفرع الثاني: التداخل بين المعجل والمضاعف	48
المطلب الثالث: صافي الطلب الخارجي	49
الفرع الأول: الصادرات	49
الفرع الثاني: الواردات	50
المطلب الرابع إدارة الطلب لمعالجة الدورة الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي	51
الفرع الأول: الدورة الاقتصادية والنظريات المفسرة لها	51
أولا تعريف الدورة الاقتصادية، مراحلها ومدتها	52
ثانيا: مظاهر الدورة الاقتصادية	56
ثالثا النظريات المفسرة لها	57
الفرع الثاني: سياسة الاستقرار الاقتصادي وآليات الحد من الدورات الاقتصادية	62
أولا: سياسة الاستقرار الاقتصادي	62
ثانيا: الجدل الفكري لسياسة الاستقرار	62
ثالثا: نظرية الطلب النقديين مقابل الكينزيين	64

رابعا: المحددات العملية لإستراتيجية إدارة الطلب لمواجهة الدورات الاقتصادية	65
خلاصة	67
الفصل الثاني: الضريبة على الأجور كأداة للاستقرار الاقتصادي	-70
تمهيد	71
المبحث الأول: مفاهيم مختلفة حول الأجور	72
المطلب الأول: مفهوم الأجور	72
الفرع الأول: مفهوم الأجور	72
الفرع الثاني: أهمية الأجور	73
الفرع الثالث: تعريف الكتلة الأجرية	73
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تحديد الأجور	75
الفرع الأول: الدَّخل الوطني	75
الفرع الثاني: الإنتاجية	76
الفرع الثالث: البطالة	77
الفرع الرابع: القدرة الشرائية وتكاليف المعيشة	78
المطلب الثالث: النَّظريَّات المفسِّرة للأجور	78
الفرع الأول: الأجور في الإسلام	78
أولا تعريف الأجور في الإسلام	79
ثانيا: حكم الأجر في الفقه الإسلامي	79
ثالثا: مبادئ الإسلام في توزيع الأجور	80
الفرع الثاني: النَّظريَّات التَّقليدية المفسِّرة للأجور	83
أولا: نظرية الأجر العادل	83
ثانيا: نظرية أجر الكفاف (حد الكفاف)	83
ثالثا: نظرية رصيد الأجور (مخصَّص الأجور)	86
الفرع الثالث: النَّظريَّات الحدِّيثة في تفسير الأجور	87
أولا: نظرية الإنتاجية الحدِّية	88
ثانيا: نظرية العرض والطَّلب	89
ثالثا: نظرية المساومة الجماعية	90
المبحث الثاني: دور الضريبة في تحقيق التوازن الاقتصادي.	94

المطلب الأول: الضريبة وقواعدها الأساسية	94
الفرع الأول: مفهوم الضريبة	95
الفرع الثاني: القواعد الأساسية لفرض الضريبة	97
أولا: قاعدة العدالة	97
ثانيا: قاعدة اليقين	98
ثالثا قاعدة الملائمة في الدفع	99
رابعا قاعدة الاقتصاد في النفقة	99
الفرع الثالث: الضريبة على الدخل	100
أولا تعريف الدخل	100
ثانيا: أنواع الضَّريبة على الدَّخل	101
المطلب الثاني: الإطار العام للسياسة الضريبية	102
الفرع الأول: مفهوم السياسة الجبائية	103
أولا: تعريف السياسة الضريبية	103
ثانيا: أدوات السياسة الضريبية	104
ثالثا: أهمية السياسة الضريبية	104
الفرع الثاني: علاقة السياسة الضريبية بالأنظمة ذات الصلة	105
أولا: علاقة السياسة الضريبية بالنظام الاقتصادي	105
ثانيا: علاقة السياسة الضريبية بالنظام المالي	106
المطلب الثالث: موقع الضريبة في الحياة الاقتصادية	107
الفرع الأول: الآثار الاقتصادية للضرائب	107
أولا: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للضريبة	107
ثانيا: الآثار الاقتصادية المباشرة للضرائب	108
الفرع الثاني: آلية استخدام الضريبة في معالجة المشاكل الاقتصادية	110
أولا: دور الضرائب في معالجة التضخم	110
ثانيا:دور الضرائب في معالجة الانكماش	110
المبحث الثالث: الضريبة على الأجور من المنظور الإسلامي	111
المطلب الأول: الحاجات العامة وحدود القطاع العام في الإسلام	111
المطلب الثاني: موارد الدولة الإسلامية ومدى كفايتها في العصر الحديث	114

المطلب الثالث الضريبة على الأجور وحكمها	119
الفرع الأول: القائلون بعدم جواز فرض الضريبة	120
الفرع الثاني: القائلون بجواز الضريبة الفرع الثاني: القائلون بجواز الضريبة	121
الفرع الثالث: المجيزين مقابل المانعين في ظل الوظائف المعاصرة للدولة	123
الفرع الرابع: الشروط التي يجب مراعاتها عند فرض الضريبة	125
أولا: الحاجة الحقيقية للمال ولا مورد آخر	125
ثانيا: مشاورة أهل الحل العقد	126
ثالثا: توزيع أعباء الضريبة بالعدل	126
رابعا: أن تنفق في المصالح التي فرضت لأجلها رابعا: أن تنفق في المصالح التي فرضت لأجلها	127
خامسا: بقاء الحاجة التي فرضت لأجلها	127
خلاصة	128
الفصل الثالث: تخفيضات الضريبة على الأجور وانعكاستها على الطلب والعرض الكلي	
تمهيد	131
المبحث الأول: الضريبة في نموذج العرض والطلب الكلي	132
المطلب الأول: الضرائب والمستوى التوازني للدخل	132
الفرع الأول: مضاعف الضريبة و الانفاق الحكومي	133
الفرع الثاني: مضاعف الميزانية المتوازنة	134
الفرع الثالث: الضرائب كدالة في الدخل	135
الفرع الرابع: الضرائب لتعديل الطلب في ظل إشكالية الميزانية	137
الفرع الخامس: الضريبة على الأجور كآلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي	139
المطلب الثاني: IS-LM واشتقاق منحنى العرض والطلب الكلي	141
الفرع الأول: اشتقاق منحنى IS-LM	141
أولا توزن سوق السلع والخدمات IS:	141
ثانيا: التوازن في سوق النقد (LM)	144
الفرع الثاني: التوازن الكلي IS-LM (الداخلي)	147
أولا الاستنتاج الجبري	147
ثانيا: التمثيل البياني	147
الفرع الثّالث: التوازن وقيد الحكومة	148

أولا: أثر الزيادة في الإنفاق الحكومي على التوازن	148
ثانيا: تمويل المشتريات الحكومية بالزيادة الضريبية	150
المطلب الثالث: اشتقاق منحنى الطلب والعرض الكليين	151
الفرع الأول: اشتقاق منحنى الطلب الكلي	151
الفرع الثاني اشتقاق منحنى العرض الكلي	153
أولا: دالة الانتاج	153
ثانيا: دالة الطلب على العمل	154
ثالثا: دالة عرض العمل ثالثا: دالة عرض العمل	154
رابعا: اشتقاق دالة العرض	155
الفرع الثالث: نموذج العرض والطلب الكلي	156
المطلب الرابع: الضريبة لحفز الطلب الكلي كسبيل لتحقيق التوظيف والاستقرار	156
الفرع الأول التخفيض الضريبة لحفز الطلب في نموذج العرض والطلب الكلي	156
المبحث الثاني: تخفيض ضريبة الدخل وأثرها على مكونات العرض والطلب الكلي في ظل الأدلة التجريبية والدراسات السابقة	158
المطلب الأول: تخفيضات ضريبية الدخل وأثرها على مكونات العرض والطلب الكلي	159
الفرع الأول: خفض الضرائب وتأثيرات العرض	160
أولا: تأثير التخفيضات على عرض العمل	160
ثانيا: تأثير التخفيض الضريبي على الادخار والاستثمار	161
الفرع الثاني: تأثير تخفيض الضرائب على الطلب الكلي	161
أولا: تأثير التخفيض الضريبي على الاستهلاك	162
ثانيا:تأثير التخفيض على الميزانية	165
المطلب الثاني: الدراسات السابقة و الأدلة التجريبية	165
خلاصة	180
الفصل الرابع: الضريبة على الأجور وآلية التأثير على مكونات الطلب الكلي دراسة قياسية – حالة الجزائر –	
تمهيد	182
المبحث الأول: النِّظام الضَّريبي الجزائري وانعكاسه على الحصيلة المَّالية	183
المطلب الأول: إصلاح النِّظام الضَّريبي في الجزائر	183

الفرع الأول:مفهوم النِّظام الضَّريبي	183
الفرع الثاني: فعالية النِّظام الجبائي	184
الفرع الثالث: إصلاح النِّظام الضَّريبي الجزائري	185
أولا: دوافع الإصلاح	185
ثانيا: أهداف الإصلاح الجبائي	187
المطلب الثاني: الضَّريبة على الدَّخل في ظل الإصلاح الضَّريبي	188
الفرع الأول: الضَّريبة على الدَّخل الإجمالي	188
أولا: مفهوم ضَريبة الدَّخل	189
ثانيا: الأشخاص الخاضعون لضَريبة الدَّخل	189
ثالثا: المداخيل الخاضعة لضَريبة الدَّخل الإجمالي	190
رابعا: المعدَّلات الضَّريبية الخاصة بضَريبة الدَّخل الإجمالي	191
خامسا: إشكالية تطبيق الضَّريبة على الدَّخل في الجزائر:	194
الفرع الثاني: الضَّريبة على الأُجور والمرتَّبات	194
أولا: مفهوم ضَريبة الأُجور	195
ثانيا: تحديد الدَّخل الخاضع للضَّريبة	195
ثالثا: حساب الضَّريبة على الأُجور	196
المطلب الثالث:انعكاس الإصلاح الضَّريبي على الحصيلة المَّالية لضرائب الأُجور والمرتَّبات	197
الفرع الأول: قراءة في حصيلة الجِّباية الفعلية في الجزائر	197
أولا: تقييم الحصيلة الفعلية للجباية العادية	197
ثانيا: مساهمة الجِّباية العادية في الناتج المحلي الإجمالي	199
الفرع الثاني: تطوُّر الجِّباية الفعلية لضَريبة الدَّخل الإجمالي	200
المطلب الثالث الضَّريبة على الأُجور والمرتَّبات ودورها في حصيلة الضَّريبة على الدَّخل الإجمالي.	204
الفرع الأول: الحصيلة المالية لضَريبة الأُجور والمرتَّبات ضمن الحصيلة المالية لضَريبة الدَّخل	204
الفرع الثاني: تقيم الحصيلة المالية لضَريبة الأُجور والمرتَّبات باستعمال الضَّغط الضَّريبي والمرونة	206
أولا: تطوُّر الكتلة الأجرية خلال الفترةِ (1970-2014)	206

ثانيا: خصائص تطوُّر الكتلة الأجرية	209
ثالثا: علاقة الكتلة الأجرية بالنَّاتج المحلي خلال الفترةِ (1970-2014)	209
رابعا: تقيم الحصيلة المالية باستعمال الضَّغط الضَّريبي والمرونة.	211
خامسا: ضريبة الأجور والمرتَّبات وعدالة النظام الضريبي الجزائري	213
المبحث الثَّاني: الدَّورات الاقتصادية في الجزائر وفق ميل هودرك– بريسكوت (HP) وسلوك المتغيِّرات الاقتصادية	215
المطلب الأوَّل: السُّلوك الدَّوري للناتج المحلِّي الإجمالي الحقيقي – الرُّكود والازْدِهار	215
الفرع الأوَّل: تطوُّر النَّاتج المحلِّي	215
الفرع الثَّاني: السُّلوك الدَّوري للناتج المحلِّي الإجمالي الحقيقي	216
الفرع الثالث:السُّلوك الدَّوري للناتج المحلِّي الإجمالي الحقيقي خارج المحروقات	221
المطلب الثاني: تقلبات النَّاتج المحلِّي الإجمالي الحقيقي وبعض متغيرات الاقتصاد الكلِّي	222
الفرع الأول: ضرائب الأجور	222
الفرع الثاني: ضريبة الدَّخل	223
الفرع الثَّالث: الكتلة الأجرية	224
المطلب الثالث: الدَّورات الاقتصادية والتَّقلُّبات في مكونات الطَّلب الكلِّي	224
الفرع الأول: الاستهلاك الكلِّي	225
أولا:تطوُّر الاستهلاك الخاص في الجزائر	225
ثانيا: السُّلوك الدَّوري للناتج المحلِّي الإجمالي الحقيقي وأنَّفاق المستهلك للفترة (1970-2014)	226
الفرع الثاني: الانفاق الحكومي	227
أولا: تطور الانفاق الحكومي في الجزائر	267
ثانيا: السُّلوك الدَّوري للناتج المحلِّي الإجمالي الحقيقي و الانفاق الحكومي للفترة (1970-2013)	229
الفرع الثالث:السُّلوك الدَّوري للناتج المحلِّي الإجمالي الحقيقي والإنفاق الاستثماري للفترة (1970-2014)	229
الفرع الرابع: السُّلوك الدَّوري للناتج المحلِّي الإجمالي الحقيقي والصادرات والواردات للفترة (1970-2014)	230
المطلب الرابع: تقدير المضاعف في الاقتصاد الجزائري	232

الفرع الأوَّل: مبدأ المضاعف وأهميته	232
أولا: مبدأ المضاعف	232
ثانيا: أهمية المضاعف	233
ثالثا: عمل المضاعف في الدول غير المتكاملة صناعيا	233
الفرع الثاني: تقدير المضاعف في الاقتصاد الجزائري للفترة (1970-2014)	234
المبحث الثالث: نمذجة قياسية لعلاقة الضريبة على الأجور بمكونات الطلب الكلي	234
المطلب الأوَّل: تحليل ودراسة إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيِّرات الدِّراسة	235
الفرع الأوَّل: دراسة وصفية لبيانات السلاسل الزمنية	235
أوَّلا: دراسة وصفية لسلسلة الاستهلاك الكلِّي (CP)	235
ثانيا: دراسة وصفية لسلسلة الإنفاق الحكومي (DP)	235
ثالثا: دراسة وصفية لسلسلة الضَّريبة على الأجور (FS)	235
رابعا: دراسة وصفية لسلسلة الاستثمار (INV)	235
خامسا: دراسة وصفية لسلسلة صافي الصادرات (XN)	236
الفرع الثَّاني: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيِّرات الدِّراسة	236
أوَّلا: استقرارية السِّلسلة (CP)	236
ثانيا: استقرارية السِّلسلة (DP)	238
ثالثا: استقرارية السِّلسلة (INV)	240
رابعا: استقرارية السِّلسلة (XN)	242
خامسا: استقرارية السِّلسلة (FS)	243
سادسا: خلاصة الاستقرارية	244
المطلب الثَّاني: تقدير شعاع الانحدار الذاتي VAR	244
الفرع الأوَّل: تحديد درجة التأخير	244
الفرع الثَّاني: تحليل نتائج التقدير	245
أوَّلا: نموذج الاستهلاك الكلي	245
ثانيا: نموذج الضرائب على الأجور	146
ثالثا: نموذج الاستثمار	247
رابعا: نموذج صافي الصَّادرات	248
خامسا نموذج الإنفاق الحكومي	248

الفرع الثالث: دراسة استقرارية النموذج VAR	249
الفرع الرابع: اختبار اتباع البواقي للتوزيع الطبيعي	250
الفرع الخامس: تحليل دوال الاستجابة ومكونات التباين	250
أوَّلا: تحليل الصدمات ودوال الاستجابة	250
ثانيا: تحليل مكونات التباين	251
المطلب الثالث: تحسين النموذج	252
الفرع الأوَّل: أثر ضريبة الأجور على الاستهلاك	252
أوَّلا: التفسير الاقتصادي	252
ثانيا: التفسير الإحصائي	252
الفرع الثَّاني: أثر ضريبة الأجور على الإنفاق الحكومي	253
أوَّلا: التفسير الاقتصادي	253
ثانيًا التفسير الإحصائي	253
الفرع الثالث: أثر ضريبة الأجور على الانفاق الاستثماري	254
أوَّلا: التفسير الاقتصادي	254
ثانيًا التفسير الإحصائي	254
الفرع الثالث: أثر ضريبة الأجور على صافي الصَّادرات	255
أوَّلا: التفسير الاقتصادي	255
ثانيًا التفسير الإحصائي	255
الفرع الرابع: تأثير الضرائب على الأجور على الطلب الكلي	255
أوَّلا: استقرارية السِّلسلة (DG)	255
ثانيا: تأثير الضرائب على الأجور على الطلب الكلي	257
خلاصة	258
خاتمة عامة	261
المراجع	272
الملاحق	184

فهرس الأشكال

والجداول والملاحق

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	آثار التغير في الإنفاق الحكومي	61
(1-4)	معدَّل الضَّريبة على أرباح الشَّركات في بعض الدول سنة 1988	186
(2-4)	السلم الضَّريبي لضَريبة الدَّخل الإجمالي لسنة 1992	191
(3-4)	السلم الضَّريبي لضَريبة الدَّخل الإجمالي لسنة 1994	191
(4-4)	السلم الضَّريبي لضَريبة الدَّخل الإجمالي لسنة 1999	192
(5-4)	السلم الضَّريبي لضَريبة الدَّخل الإجمالي لسنة 2003	192
(6-4)	السلم الضَّريبي لضَريبة الدَّخل الإجمالي لسنة 2008	193
(7-4)	الجدول التصاعدي الشهري لحساب الضَّريبة على الدَّخل الإجمالي	196
(8-4)	حصيلة الضَّريبة على الدَّخل الإجمالي بالمقارنة مع حصيلة الجِّباية العادية و الناتج المحلي الإجمالي في الفترةِ (1992-2015)	201
(9-4)	مدى مساهمة الزيادة في ضَريبة الدَّخل في الزيادة في قيمة الجِّباية العادية في الفترةِ (1993-2015)	202
(10-4)	حصيلة الضَّريبة على الدَّخل الإجمالي فِئة الأجور و المرتَّبات بالمقارنة مع الحصيلة العامة للضَّريبة على الدَّخل الإجمالي في الفترةِ (1992-2015)	204
(11-4)	تطوُّر متوسِّط معدَّلات نُمو الكتلة الأجرية في الفترةِ (1971-2007)	206
(12-4)	تقييم الحصيلة المالية لضَريبة الدَّخل الإجمالي فِئة الأُجور و المرتَّبات باستعمال المرونة والضَّغط الضَّريبي في الفترةِ (1992-2013)	211
(13-4)	نماذج تطبيقية مقارنة	212
(14-4)	نسبة الأُجور إلى الدَّخل المتاح مقارنة بنسبة الضَّريبة على الأُجور والمرتَّبات إلى ضريبة الدَّخل في الفترةِ (1992-2014)	213
(15-4)	تطوُّر متوسِّطات معدَّلات نُمو النَّاتج الدَّاخلي الاسمي الحقيقي للفترة (1971-2014)	215
(16-4)	اتِّجاه النَّاتج المحلِّي الإجمالي الحقيقي للفترة 1970-2014	217
(17-4)	الجزء الدَّوري للناتج المحلِّي الإجمالي الحقيقي في الجزائر للفترة (1970-2014)	219
(18-4)	متوسِّطات معدَّلات نُمو الاستهلاك الاسمي والاستهلاك الحقيقي للفترة (1971-2014)	225
(19-4)	متوسِّط معدَّل نُمو النفقات خلال الفترَة (1970-2008)	227

(20-4)	قيمة المضاعف في المتوسِّط	234
(21-4)	نتائج اختبار إستقرارية (CP) باستعمال (DF)	237
(22-4)	نتائج اختبار إستقرارية (CPA) باستعمال (DF)	238
(23-4)	نتائج اختبار إستقرارية D(CPA) بعد تطبيق الفروقات من الدَّرجة الأولى	238
(24-4)	نتائج اختبار إستقرارية (DP) باستعمال (DF)	239
(25-4)	نتائج اختبار إستقرارية D(DP) بعد تطبيق الفروقات من الدَّرجة الأولى	240
(26-4)	نتائج اختبار إستقرارية (INV) باستعمال (DF)	241
(27-4)	نتائج اختبار إستقرارية (INVA) باستعمال (DF)	241
(28-4)	نتائج اختبار إستقرارية (DINVA) باستعمال (DF)	242
(29-4)	نتائج اختبار إستقرارية (XN) باستعمال (DF)	243
(30-4)	نتائج اختبار إستقرارية (DXN) باستعمال (DF)	243
(31-4)	نتائج اختبار إستقرارية (FS) باستعمال (DF)	244
(32-4)	تحديد درجة التأخير P	245
(33-4)	شرط استقرار VAR	250
(34-4)	نتائج اختبار إستقرارية (DG) باستعمال (DF)	257
(35-4)	نتائج اختبار إستقرارية (DDG) باستعمال (DF)	257

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	سلوك الميل الحدِّي والميل المتوسِّط للاستهلاك	5
(2-1)	دالَّة الاستهلاك في المدى القصير والطويل	11
(3-1)	دالَّة الاستهلاك في المدى الطويلة	14
(4-1)	دالَّة الاستهلاك وفق دورة الحياة	18
(5-1)	العلاقة بين الدَّخل الدائم والاستهلاك	20

(6-1)	الاستثمار التلقائي	40
(7-1)	الاستثمار المحفور	40
(8-1)	الكفاية الحدية ارأس المال	41
(9-1)	الكفاية الحدية واتخاذ قرارا الاستثمار	44
(10-1)	منحنى الصادرات	49
(11-1)	منحنى الواردات	50
(12-1)	منحنى صافي الصادرات	50
(13-1)	مراحل الدورة الاقتصادية	53
(14-1)	أنواع الدورات الاقتصادية	55
(1-2)	تحديد الأجر عند حد الكفاف	84
(2-2)	تحديد الأجر في ظل الاحتكار النقابي من جانبين	92
(1-3)	اشتقاق منحنى (IS)	142
(2-3)	اشتقاق منحنى (LM)	146
(3-3)	التوازن في النموذج IS-LM	147
(4-3)	الزيادة في المشتريات الحكومية في النموذج IS-LM	149
(5-3)	أثر المشتريات الحكومية الممولة عن طريق الضرائب	150
(6-3)	اشتقاق منحنى الطلب	152
(7-3)	دالة الانتاج	153
(8-3)	دالة الطلب على العمل	154
(9-3)	دالة عرض العمل	154
(10-3)	اشتقاق منحنى العرض الكلي مع مرونة الأجور النقدية والأسعار	155
(11-3)	نموذج العرض والطلب الكلي	156
(12-3)	التخفيض الضريبي في نموذج العرض والطلب الكلي	157
(1-4)	تطور نسب مساهمة الجباية البترولية والعادية في حصيلة الجباية في الفترةِ (1970-2015)	197
(2-4)	مساهمة الجِّباية العادية في الناتج المحلي خارج المحروقات وفي تغطية نفقات التسيير في الفترةِ (1970-2015)	199
(3-4)	نسبة الضريبة على الدخل الإجمالي بالمقارنة مع الجباية العادية في الفترةِ (1992-2015)	200
(4-4)	مدى مساهمة الزيادة في ضريبة الدخل في الزيادة في قيمة الجباية العادية في الفترةِ (1993-2015)	203

(5-4)	نسبة I.R.G/PIB في الفترةِ (1993–2014)	203
(6-4)	حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي فئة لأجور و المرتبات بالمقارنة مع الحصيلة العامة للضريبة على الدخل الاجمالي في الفترةِ (1992-2015)	205
(7-4)	تطوُّر الكتلة الأجرية الاسمية والحقيقية في الفترةِ (1970-2007)	205
(8-4)	تطوُّر متوسِّط الكتلة الأجرية للفرد السنوي في الفترةِ (1970-2014)	209
(9-4)	تطوُّر الكتلة الأجرية الاسمية والنَّاتج الدَّاخلي الاسمي في الفترةِ (1970-2014)	210
(10-4)	نسبة الكتلة الأجرية إلى النَّاتج المحلي في الفترةِ (1970-2014)	210
(11-4)	نسبة الكتلة الأجرية إلى النَّاتج المحلي في الفترةِ (1992-2014)	214
(12-4)	النَّاتج المحلِّي الحقيقي الجزائري للفترة (1970-2014)	216
(13-4)	اتِّجاه النَّاتج المحلِّي الحقيقي في الجزائر للفترة (1970-2014)	219
(14-4)	الجزء الدوري للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر(HP Cycle) للفترة (1970-2014)	221
(15-4)	الجزء الدوري (HP Cycle) للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والناتج خارج المحروقات في الجزائر للفترة (1970-2014)	221
(16-4)	السلوك الدوري للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وضرائب الأجور للفترة (1992–2014)	222
(17-4)	4–17)السلوك الدوري للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وسلوك ضرائب الدخل وضرائب الأجور للفترة (1992-2014)	223
(18-4)	الجزء الدوري (HP Cycle) للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والكتلة الأجرية في الجزائر للفترة (1970-2014)	224
(19-4)	السلوك الدوري للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وسلوك الاستهلاك الكلي للفترة (1970–2014)	226
(20-4)	السلوك الدوري للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وسلوك الانفاق الحكومي للفترة (1970-2013	229
(21-4)	السلوك الدوري للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وسلوك الاستثمارالكلي للفترة (1970-2014)	230
(22-4)	السلوك الدوري للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وسلوك الصادرات للفترة (1970-2014)	230
(23-4)	السلوك الدوري للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وسلوك الواردات للفترة (1970-2014)	231
(24-4)	تطور سلسلة نسبة الاستهلاك الكلي للناتج المحلي الخام	237
(25-4)	السِّلسلة (CPA) بعد إزالة الاتجاه العام	238

(4-26)	تطور سلسلة نسبة الإنفاق الحكومي للناتج المحلي الخام	239
(4-27)	تطور سلسلة نسبة الإنفاق الاستثماري للناتج المحلي الخام	240
(4-28)	السِّلسلة (INVA) بعد إزالة الاتجاه العام	241
(4-29)	تطور سلسلة نسبة صافي الصادرات للناتج المحلي الخام	242
(4-30)	تطور سلسلة نسبة الضرائب على الأجور للناتج المحلي الخام	243
(4-31)	دائرة الوحدة	249
(4-32)	تطور سلسلة الطَّلب الكلِّي	256

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان
1	تطوُّر حصيلة إيرادات الجِّباية في الفترةِ (1970-2015)
2	مساهمة الجِّباية العادية في الناتج المحلي خارج المحروقات وفي تغطية نفقات التسيير في الفترةِ (1970-2013)
3	تطوُّر الكتلة الأجرية في الفترةِ (1970-2014)
4	تطوُّر متوسِّط الكتلة الأجرية للفرد السنوي في الفترةِ (1970-2014)
5	الجزء الدَّوري للناتج المحلِّي الإجمالي الحقيقي خارج المحروقات (HP Cycle) في الجزائر للفترة (1970-2014)
6	الجزء الدَّوري لضرائب الأجور (HP Cycle) في الجزائر للفترة (1970-2014)
7	الجزء الدَّوري لضرائب الدَّخل (HP Cycle) في الجزائر للفترة (1970-2014)
8	الجزء الدَّوري للكتلة الأجرية الحقيقية (HP Cycle) في الجزائر للفترة (1970-2014)
9	السُّلوك الدَّوري للانفاق الاستهلاكي الحقيقي للفترة (1970-2014)
10	السُّلوك الدَّوري للإنفاق الاستهلاكي الحقيقي للفترة (1970-2014)
11	السُّلوك الدَّوري للإنفاق الاستثماري الحقيقي للفترة (1970-2014)
12	السُّلوك الدَّوري للصادرات والواردات الحقيقيتان للفترة (1970-2014)
13	تقدير المضاعف في الاقتصاد الجزائري للفترة (1970-2014)
14	درجة الارتباط بين السلوك الدوري للناتج والسلوك الدوري لمتغيرات الدراسة
15	التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

16	استقرارية السلسلة الزمنية للاستهلاك الكلي
17	استقرار سلسلة الإنفاق الحكومي
18	استقرارية سلسلة الاستثمار الكلي
19	استقرار سلسلة صافي الصادرات
20	استقرار سلسلة الضرائب على الأجور
21	تحديد درجة تأخير النموذج VAR
22	نتائج التقدير
23	اختبار بواقي النموذج
24	دوال الاستجابة
25	تحليل مكونات التباين
26	أثر ضريبة الأجور على الاستهلاك
27	اختبار البواقي
28	أثر ضريبة الأجور على الإنفاق الحكومي
29	اختبار الباقي
30	أثر ضريبة الأجور على الانفاق الاستثماري
31	اختبار البواقي
32	أثر ضريبة الأجور على صافي الصَّادرات
33	اختبار البواقي
34	استقرارية السلسلة الزمنية للطلب الكلي
35	تأثير الضريبة على الأجور على الطلب الكلي
36	اختبار الباقي

مقدمة عامة

يعتبر الاستقرار الاقتصادي أحد الأهداف التي يجمع الخبراء الاقتصاديون وصنَّاع القرار على تحقيقها فالاستقرار الاقتصادي يعبِّر عن بيئةٍ اقتصاديةٍ خاليةٍ من التذبذب والتَّقلب في متغيِّرات الاقتصاد الكلِّي، فعندما يتنامى الاقتصاد بمعدَّل معتدل تحت وطئ تضخم مستقِر ومُتحكَّم فيه يعتبر الاقتصاد مستقرًا.

لذا فإنَّ التحدي الأكبر هو التَّقليل من عدم الاستقرار الاقتصادي دون التَّقليل من قدرة الاقتصاد على تحسين مستويات المعيشة من خلال تعزيز الإنتاجية وخلق فرص العمل والنمو المستدام.

غير أنَّ اقتصاد السوق هو بالضَّرورة عرضةٌ للتقلبات الاقتصادية، فهو يسير في مراحل متعاقبةِ الحدوث تواكب الفعاليَّات الاقتصادية وتدفعها باتجاهات معيَّنة وبصورةٍ مستمرةٍ، قد تُقرِّب الاقتصاد من حالة التَّوازن أو تبعده عنها، فهناك فتراتُ نمو تليها فتراتٌ من الرُّكود، هذه الأخيرة تعمل على تباطؤ النَّشاط الاقتصادي، والذي يؤدِّي إلى فقدان الوظائف ومنه البطالة، وعجز الموازنة...إلخ.

إنَّ الأسباب الجذرية للركود ليست محلَّ اتِّفاق بين الاقتصاديين، أو بالأحرى الأوزان النسبية لهذه العوامل تختلف، فهذه الأخيرة هي التي تساعد على شرح التَّغيرات التي تحدث في أنماط الاستهلاك والاستثمار...

وبالنَّظر إلى الأسباب التي تحيد بالاقتصاد عن الاستقرار وتسبب الاختلالات الاقتصادية نجدها عادة تجتمع في نوعين من الأسباب:

1. التَّقلبات في الطَّلب الكلِّي للاقتصاد الوطني؛
2. وجود قوى احتكارية تَخرج على قواعد المنافسة، وتتمتَّع بدرجةٍ كبيرةٍ في تحديد كل من الأسعار والأجور في السوق.

إنَّ هذا الإجماع على تحقيق الاستقرار الاقتصادي يقابله اختلاف في نوع السياسة التي تؤدِّي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي بفعاليَّة، هذا الاختلاف نابعٌ من الخلفية الفكرية للمدارس الاقتصادية ومُنطلقات كلِّ مدرسة، وتصوراتها لسيرورة الاقتصاد.

فالمدرسة الكينزية تركِّز على سياسة إدارة الطَّلب الكلِّي لتحقيقِ الاستقرار الاقتصادي باعتبار أنَّ الاقتصاد الخاص غير مُستقِرٍ، وعليه يركِّزون على دور الحكومة في هذا الشأن حيث يقترحون وصفة لمعالجة مشكلتي التَّضخم والبطالة، تتجسد في تطبيق سياسةٍ ماليةٍ ونقديةٍ توسعيةٍ تؤدي إلى زيادة حجم الطَّلب الكلِّي الفعَّال ومنه زيادة النَّاتج وزيادة حجم التَّشغيل، والذي يكون في النهاية كفيلًا بالقضاء على مشكلة البطالة؛ وهم لا ينكرون ارتفاع التَّضخم، غير أنَّهم يواجهون ذلك بزيادة العرض استجابة لهذه السياسة.

لكن بالمقابل فإنَّ النقديِّين يؤمنون بسياسةٍ غير تدخلية مبنية على فرض أنَّ القطاع الخاص أساسًا مستقر في حدِّ ذاته، وبالتَّالي فهم لا يتوقعون صدمات كبيرة في طلب القطاع الخاص، ولو وجدت فإنَّ أثرها سيضعف في ظل ثبات المعروض النَّقدي.

وممَّا لا شك فيه أنَّ سياسة إدارة الطَّلب تعتبر من الأهمية بمكان في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، باعتبار أنَّ قصور الطَّلب الكلِّي هو أحد الأسباب المهمَّة في حدوث التَّقلبات الاقتصادية، غير أنَّ الخاصية المميزة أو محددات الطَّلب الكلِّي هي محل اختلاف بين المدارس، ولعلَّ هذا الاختلاف هو نقطة جوهرية في اختيار السياسة المؤدية للاستقرار.

وفي هذا الشأن وحسب المدرسة الكينزية فإنَّ السياسة المالية تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني ككل من حيث قدرتها على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية المختلفة. كما تؤثِّر تأثيرًا مباشرًا على استخدام الموارد الكلية للاقتصاد وعلى مستوى الطَّلب الكلِّي. ناهيك عن تأثيرها في سياسات الدُّخول، بينما تتيح الإيرادات العامَّة الفرصة للدَّولة لتلبية الأهداف العامَّة وتحميل الأعباء الاجتماعية على الفئات القادرة، مع تخفيف تلك الأعباء عن كاهل الفئات الفقيرة، وذلك بتحسين نظام الضَّرائب ورفع درجة كفاءته.

غير أنَّ السياسة المالية الجديدة تقوم على فلسفة مغايرة تمامًا للفلسفات السَّابقة، إذ تعتمد الفلسفة الجديدة على تغيير توجُّه المجتمع من الجباية وتجميع أعلى قدر من الفائض الاقتصادي في المجتمع وإعادة توزيعه، إلى ترك الجانب الأكبر من هذا الفائض داخل المجتمع، وتحسين عمل الآليات التي تعيد توزيعه بين الاستهلاك والاستثمار من جهةٍ، وبين مختلف فئات المجتمع من جهةٍ أخرى، ويتحقق هذا في إطار من التَّنسيق بحيث لا يطغى هدف على آخر.

ومن هنا فإنه يمكن استخدام أسلوب التَّخفيض الضَّريبي كسبيل لحفز الطَّلب الكلِّي ومواجهة ظروف الكساد كأحد أدوات السياسة المالية، وذلك كبديل لأسلوب زيادة الإنفاق الحكومي، من خلال منح المستهلكين أفضليَّةً في تحديد أفضل السِّلع التي يمكن إنتاجها، وحينئذ يكون التَّخفيض الضَّريبي هو الوسيلة المناسبة لعلاج البطالة التي يعاني منها الاقتصاد ودفعه للتوظيف الكامل.

فالتَّصور الحديث للضرائب يضفي بالإضافة إلى دورها المالي دورًا اقتصاديًا مهمًّا باعتبارها مصدرا رئيسيا للايردات الحكومية، وإحدى أدوات السياسة المالية التي تتدخل الحكومات من خلالها في اتِّجاهات ومعدَّلات النمو الاقتصادي والحد من التَّقلبات الاقتصادية.

ونجد أنَّ معظم الضَّرائب هي ضرائب مباشرة تفرض على الدَّخل، وليست غير مباشرة تفرض على السلع والخدمات، فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية تمثل الضَّرائب على الدَّخل الشخصي حوالي 30% من إجمالي

الإيرادات الحكومية، في حين تمثل ضرائب الأجور 20%، هذه الأخيرة تحتل أهميَّة بالغة لكونها تتعلق بموضوع الأجور الذي يعتبر من أهمِّ المسائل التي تتمحور حولها النِّقاشات، وقد حضي الأجر بقسطٍ وافرٍ من الدِّراسة والاهتمام على الصَّعيد النَّظري والتطبيقي، فالأجور تعتبر ذات أهميَّةٍ بالغةٍ في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تشكِّل مؤشرًا للقدرة الشرائية، بالإضافة إلى كوْنِ الأجور تشكِّل معظم الدَّخل، ففي البلدان المتقدِّمة تشكل ثلثي النَّاتج الوطني الخام؛ ولذَا لا يزال الجدل مستمرًا حول موضوع الأجور، إذ تشهد الأوساط الاقتصادية والسياسية في مختلف الاقتصاديات جدلاً واسعًا حول موضوع الأجور وتطوير سياستها، خاصَّة في الدُّول النامية، وجعلها تتماشى مع المعطيات الاقتصادية المتجددة، وباعتبار الأجور قوة شرائية فإنَّها تعمل على الرفع من مستوى الاستهلاك مما ينعش قطاعات اقتصادية مختلفة، خاصة في الدُّول التي تعاني من ضعف الاستهلاك، والذي بدوره يدفع عجلة النمو.

إنَّ هذا التَّحول المهم في دور الضَّريبة دفع الجزائر للتَّفكير جديا في سياستها الجبائية، فقامت بإصلاح جذري للنِّظام الضَّريبي سنة 1992 مسَّ العديد من الضَّرائب بغرض تكييفها مع التَّوجه الجديد للاقتصاد، كما أنشأت ضرائب جديدة منها ضريبة الدَّخل الإجمالي، هذه الأخيرة ولأهميَّتها توالت فيها الإصلاحات لتصبح تشكِّل موردا مهمًّا من موارد الدولة، حيث شكلت الضَّرائب على الدَّخل في الجزائر نسبة 31%من الجباية العادي في سنة 2014، 87% منها عبارة عن ضرائب الأجور والمرتبات، هذه الزيادة تفسرها الزيادات المعتبر التي عرفتها الأجور في الجزائر.

مشكلة الدِّراسة

من الواضح أنَّ ضريبة الأجور ليست عنصرًا من عناصر الطَّلب الكلِّي لكنَّها مع ذلك تؤثر على النَّاتج الوطني من خلال طريقتين الأولى: أنها تؤدِّي، في حالة التَّخفيض، إلى زيادة الدَّخل المتاح للإنفاق بالنسبة إلى النَّاتج الإجمالي، ومن ثم تؤثر على الإنفاق الاستهلاكي، يقابلها في ذلك زيادة العجز الموازني نظرا لما تكوِّنه من نسبةٍ معتبرةٍ في إيرادات الميزانية، أو تخفيض الإنفاق الحكومي ومنه تخفيض اثر استمالة الاستهلاك، وبالإضافة إلى ذلك فإنَّ زيادة الدَّخل المتاح للإنفاق يعني أنَّها قد تؤثر على حوافز العمل والادخار والاستثمار، ومن ثم تؤثر على الطَّلب الاستهلاكي والطَّلب الاستثمار، غير أنَّ مدى التَّحفيز يعتمد على مدى مواجهة السياسة النقدية لتحفيزات الطَّلب في إطار مواجهة التضخم.

لذا فإنَّ تأثير التَّخفيض الضَّريبي على الطَّلب الكلِّي من أجل مواجهة التَّقلبات الاقتصادية وتعزيز النمو قد يكون غير واضح المعالم.

التساؤل الرئيسي

إلى أي حد يمكن استخدام الضَّريبة على الأجور كأداة لإدارة الطَّلب الكلِّي وتحقيق الهيكل الأمثل له لمعالجة الدَّورات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي؟

الأسئلة الفرعية: للوصول إلى إجابة للتساؤل السابق قد تم تجزئته إلى الأسئلة الفرعية الموالية:

1. ما هي محدِّدات مكوِّنات الطَّلب الكلِّي؟ وما أكثر عناصر الطَّلب تقلبًا؟
2. كيف يمكن تفسير الدَّورات الاقتصادية؟ وما محددات إدارة الطَّلب الكلِّي في معالجتها؟
3. ما دور الضَّريبة في تحقيق التَّوازن الاقتصادي؟
4. ما تأثير تخفيض ضريبة المرتَّبات والأجور على مكوِّنات الطَّلب الكلِّي؟
5. ما هو انعكاس الإصلاحات الضَّريبية في الجزائر على واقع ضريبة الدَّخل وضريبة الأجور والمرتبات؟
6. ما طبيعة العلاقة بين سلوك مكوِّنات الطَّلب الكلِّي وسلوك النَّاتج المحلي في إطار الدَّورات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر؟
7. هل للتَّخفيض الضَّريبي آثار معتبرة على النَّاتج الوطني وفق مفهوم المضاعف في النموذج الكينزي؟
8. ما طبيعة وحجم أثر الضريبة على الأجور على مكونات الطلب الكلي في الجزائر؟

الفرضيات: للإجابة على الأسئلة السابقة تبادر إلى ذهننا مجموعة من الأجوبة الأوَّلية التَّالية:

1. يتحدد الاستهلاك الكلِّي بالدَّخل المتاح، أمَّا الاستثمار فيتحدد بالدَّخل، سعر الفائدة، التقدم التكنولوجي، في حين يتحدَّد الإنفاق الحكومي بحجم الدَّور التدخلي للدَّولة في النَّشاط الاقتصادي ومدى فعالية القطاع الخاص في النَّشاط الاقتصادي، أمَّا الواردات فتتعلق بحجم الدَّخل الوطني، لتحدَّد الصادرات بعوامل خارجية متعلقة بالدُّول الأجنبية، ويعتبر الاستهلاك والاستثمار أكثر مكونات الطَّلب الكلِّي تذبذبا؛

2. تحدث الدَّورات الاقتصادية بسبب التَّفاعل بين التَّغيُّرات في الإنفاق الاستهلاكي، والإنفاق الاستثماري، والتي تدفع الاقتصاد نحو الركود، لذا سلَّط الكينزيون الضوء على ضرورة التَّدخل الحكومي في الاقتصاد، هذه الأخيرة يمكن أن تغيِّر اتجاه الاقتصاد نحو الرُّكود من خلال التمويل التعويضي لملء الفجوة بين طلب القطاع الخاص والدَّخل؛ غير أنَّ إدارة الطَّلب هنا تتحدَّد بمحددات هامَّة لتفعيل دورها منها: الفجوات الزمنية، والآثار التضخمية، والعجز الموازني؛

3. تلعب الضَّريبة دورا مهما في تحقيق التَّوازن الاقتصادي من خلال تأثيراتها المهمة على المتغيرات الاقتصادية، فهي تؤثر على توزيع الدَّخل بين الاستهلاك والادخار، كما تؤثِّر على الاستثمار، ومحاربة التَّضخم، ودفع الاقتصاد للخروج من الركود؛

4. تتعدَّد جوانب تأثير التَّخفيض الضَّريبي على مكوِّنات الطَّلب الكلِّي وتتشابك لتعلقها بعدة جوانب، حيث تتعلق بمدى استجابة المستهلكين للتغيرات في الدَّخل بعد خصم الضَّريبة والذي يرتبط بمحدِّدات الاستهلاك

من جهة، وتوقعات الأفراد من جهةٍ أخرى، كما أنَّ التأثير على الإنفاق الحكومي مرتبطٌ بسلوك السياسة المالية ورد فعلها على التَّخفيض في ضريبة الأجور، سواء في الحاضر من خلال تخفيض الإنفاق ومنه تخفيض النَّاتج عن طريق المضاعف مما ينقص من أهمية التَّخفيض، أو في المستقبل من خلال الإبقاء على مستوى الإنفاق وبالتالي حدوث العجز وسبل مواجهته، أمَّا عن الاستثمار فالتَّخفيض في ضريبة الأجور ليس له تأثير مباشرة عليه، غير أنَّ التأثير يأتي من جانب الادخار، من خلال إعادة توزيع الدَّخل بين الاستثمار والادخار، هذا الأخير يؤثر على كمية وتكوين مخزون رأس المال، الأدوات، الآلات والبنية الأساسية المستخدمة في إنتاج السِّلع والخدمات؛

5. احتلت ضريبة الدَّخل مركزا مهمًّا في الإصلاحات الضَّريبية التي اعتمدتها الجزائر مما انعكس إيجابا على الحصيلة المالية لضريبة الدَّخل ضمن مجموع إيرادات الدولة من الجباية العادية، غير أنَّ معظم الحصيلة تأتي من ضريبة المرتبات والأجور لكونها تعتمد على آلية الاقتطاع من المصدر، مما يستحيل معه التَّهرب الجبائي؛

6. بالنظر إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري فإنَّنا نتوقع أنَّ الصادرات والاستهلاك هما أشدُّ متغيرات الطَّلب الكلِّي ارتباط بسلوك النَّاتج المحلي ضمن ما يعرف بالدَّورات الاقتصادية، فالأولى نظرًا لاعتماد الاقتصاد في صادراته على القطاع النَّفطي والذي يقود سلوك النَّاتج لكون الاقتصاد ريعي، أمَّا الثَّاني فلأنَّ الدَّخل المتاح للاستهلاك يزيد بزيادة النَّاتج المعتمد على القطاع النفطي؛

7. عمل المضاعف في الجزائر يكون ضعيفا رغم ارتفاع الميل الحدِّي للاستهلاك، نظرًا لكون جهاز العرض غير مرنٍ ممَّا يعمل على زيادة الواردات، ومنه انتقال أثر المضاعف إلى الدُّول الأجنبية بسبب زيادة صادراتها.

8. الضريبة على الأجور تؤثر على الاستهلاك الكلي بعلاقة عكسية غير أن تأثيرها قليلا في الجزائر نظرا لخصائص هذه الضريبة، كما أنها تؤثر بعلاقة طردية مهمة على الإنفاق الحكومي بكونها احد أهم العوائد الضريبة.

أهمية الدِّراسة: تتجسد أهمية الموضوع في النِّقاط التَّالية:

- أهمية الموضوع مستمدَّة من دور ضريبة الأجور المركزي في توليد الدَّخل، وأثره على توزيع الدَّخل بعد خصم الضَّرائب، سواءٌ على المدى القصير، أو على المدى الطويل؛
- الدَّور الفعَّال الذي تلعبه الضَّريبة على الأجور في معالجة الخلل القائم بين مكونات الطَّلب الكلِّي، وتأثيراتها المختلفة على المتغيِّرات الهامَّة في الاقتصاد؛
- أنها تبحث في جزئية من ضريبة الدَّخل، وهي ضريبة الأجور والمرتبات التي تمس الطبقة الهامَّة في المجتمع، وهي الطبقة الوسطى والدنيا؛
- الجدل الكبير في الأوساط الأكاديمية والسياسية حول مدى نجاعة التَّخفيض في ضريبة الدَّخل في الدول المتقدمَّة، خاصَّة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث انتهج العديد من رؤسائها التَّخفيض في ضريبة الدَّخل كسبيل لمعالجة الضُّعف الاقتصادي، والخروج من الركود الاقتصادي؛
- الاهتمام الكبير الذي حضيت به ضريبة الدَّخل في الإصلاح الجبائي الجزائري لسنة 1992، وما عقبة من إصلاحات مست الجوانب المختلفة لهذه الضَّريبة.

هدف الدِّراسة: نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثَّل في:

- معرفة مدى قدرة الضَّريبة على الأجور في المفاضلة بين عناصر الطَّلب الكلِّي وإدارتها بالشيء الذي يقود إلى معالجة الدَّورات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي؛
- التَّعرف على أهم الإصلاحات التي مسَّت جانب ضريبة الدَّخل في الجزائر؛
- إجراء قراءة تحليلية للحصيلة المالية للجباية في الجزائر، مع التركيز على ضريبة الأجور والمرتبات، ومدى مساهمتها في حصيلة الجباية العادية وتحليل هذه الحصيلة باستعمال بعض المؤشرات؛
- دراسة الدَّورات الاقتصادية في الجزائر وفق ميل **هودرك– بريسكوت** (HP)، ومعرفة سلوك متغيِّرات الدِّراسة ضمن مسار هذه الدَّورات من حيث الحجم والمساندة؛
- توجيه الأنظار إلى أهمية سياسة التَّخفيض الضَّريبي في إرساء الاستقرار الاقتصادي ومواجهة التَّقلبات في النَّشاط الاقتصادي مع ضرورة اختيار الزَّمان المناسب.

حدود الدِّراسة: بالنَّظر إلى طبيعة موضوع الدِّراسة فإن حدود الدِّراسة يمكن تقسيمها إلى حدود متعلقة بالموضوع، حدود مكانيَّةٍ وحدود زمانيَّةٍ.

- **حدود موضوعية:** إنَّ معالجة موضوع ضريبة الأجور سيكون بالتركيز على جانب الاقتصاد الكلِّي، دون الجوانب التقنية المتعلق بعلم الجباية، من خلال ربطها بنماذج الاقتصاد الكلِّي، وإن كنَّا أعطينا بعض الجوانب المتعلقة بالجانب المالي لضريبة الأجور، كم تم التركيز على التخفيض الضريبي لمعالجة الكساد، باعتبار أن السياسة المالية تكون أنجع للخروج بالاقتصاد من هذه الحالة؛
- **حدود مكانية:** تم التطرق في الحدود المكانية لحالة الجزائر؛
- **حدود زمنية:** الحدود الزَّمانية للدراسة شملت في مجملها الفترة 1970-2014، وإن كنَّا في استخدام النموذج القياسي اعتمدنا على الفترة 1992-2013، وذلك لعدم توفُّر الإحصائيات، حيث أنَّ ضريبة الدَّخل تم إدراجها ضمن إصلاح 1992، أما من حيث جوانب الدِّراسة الأخرى، فقد توفرت الإحصائيات طيلة الفترة أعلاه.

منهج الدِّراسة: من أجل الإلمام بجوانب الموضوع تم الاعتماد في هذه الدِّراسة على منهجين:

- المنهج الاستنباطي وأداته الوصف والتَّوصيف والذي تمَّ استخدامه في الجانب النَّظري للدراسة، من خلال استعراض مكوِّنات الطَّلب الكلِّي ومختلف محدِّداتها، الإطار النظري للدورات الاقتصادية، الضَّريبة على الأجور والجوانب المحيطة بها.

● أما المنهج الثَّاني فهو المنهج الاستقرائي والذي تم استخدامه في الجانب التطبيقي، بالإضافة إلى النَّماذج التي تناولناها في الجانب النَّظري، حيث تمَّ فيه استعمال الإحصاء والقياس الاقتصادي، بالتعرض لمختلف الإحصائيات المتعلقة بالضَّريبة على الأجور ومكونات الطَّلب الكلِّي، وعلاقة مكونات الطَّلب الكلِّي بالدَّورات الاقتصادية في الجزائر، وتحليلها باستعمال الرسومات البيانية، وتقدير بيانات زمنية ومقطعية لمعرفة الحجم الأمثل للضَّريبة على الأجور الذي يساهم في تحقيق أحسن هيكل للطلب الكلِّي.

هيكل الدِّراسة: وفقا لمتطلبات معالجة لموضوع تمَّ تقسيم البحث إلى أربعة فصول:

الفصل الأوَّل:مكوِّنات الطَّلب الكلِّي وانعكاسها على الدَّورات الاقتصادية

تناولنا فيه مكونات الطَّلب الكلِّي مع التركيز على متغيرين هامَّين متعلقين بالتَّأثير المباشر للتَّخفيض الضَّريبي على مكونات الطَّلب الكلِّي وهما: الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الحكومي، حيث تناولنا الإنفاق الاستهلاكي بمختلف الجوانب النَّظرية، ووجهات النَّظر التي تناولتها المدارس الاقتصادية في معالجتها لموضوع الاستهلاك، والذي يعتبر من المواضيع التي حضيت باهتمام كبير من علماء الاقتصاد، نظرًا لما له من انعكاسات هامَّة على مختلف جوانب الاقتصاد، ثم تناولنا الإنفاق الحكومي وتقسيماته في ظلِّ مختلف المراحل التي مرَّ بها دور الدَّولة في النَّشاط الاقتصادي، وفي المبحث الثَّالث تطرقنا إلى عناصر الطَّلب الأخرى، ونعني بها الإنفاق الاستثمار والصادرات والواردات، لنتطرق بعدها للدَّورات الاقتصادية ومختلف النَّظريات المفسرة لها، ودور إدارة الطَّلب في معالجتها من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛

الفصل الثَّاني: الضَّريبة على الأجور كأداة للاستقرار الاقتصادي

تطرقنا فيه إلى موضوع الأجور ومختلف محدداته والنَّظريات المفسِّرة لتحديد الأجور، وفي المبحث الثَّاني تطرقنا إلى الضَّريبة ودورها في تحقيق التَّوازن مبتدئين بالجوانب النَّظرية المحيطة بالضَّريبة، ومختلف آثارها على المتغيِّرات الاقتصادية، لنتناول في المبحث الأخير النَّظرة الإسلامية لموضوع الضَّريبة واختلاف وجهات النظر حول مشروعيتها؛

الفصل الثَّالث: تخفيضات الضَّريبة على الأجور وانعكاساتها على الطَّلب والعرض الكلِّي

هذا الفصل تم تقسيمه إلى مبحثين: المبحث الأوَّل عالجنا فيه التَّخفيض الضَّريبي حسب نموذج العرض والطَّلب الكليين، بدءا بتحديد دور الضَّرائب في تحديد الدَّخل التَّوازني مرورًا ببناء نموذج العرض والطَّلب الكليين باستعمال نموذج IS-LM، أما المبحث الثَّاني فتناولنا فيه تخفيض ضريبة الدَّخل وأثرها على مكوِّنات العرض والطَّلب الكلِّي معالجين متغيرات الاستثمار والادخار والاستهلاك والعمالة والدَّخل والإنفاق الحكومي، لنتطرق بعدها للأدلة التَّجريبية والدِّراسات السابقة التي تناولت الموضوع عمليًا وركَّزنا على الدراسات الأمريكية لكونها الرائدة في مجال تخفيض ضريبة الدَّخل؛

الفصل الرابع: الضَّريبة على الأجور وآلية التأثير على مكونات الطَّلب الكلِّي دراسة قياسية – حالة الجزائر–

هذا الفصل تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث: المبحث الأوَّل تطرقنا فيه إلى الإصلاحات الجبائية في الجزائر مع التركيز على إصلاحات ضريبة الدَّخل، لنتناول بالتَّحليل الحصيلة المالية لضرائب الدَّخل وضرائب الأجور والمرتبات، وربطها بالمتغيرات الاقتصادية واستعمال بعض المؤشرات في ذلك؛

وفي المبحث الثَّاني حاولنا معالجة موضوع الدَّورات الاقتصادية في الجزائر باستعمال ميل هودرك- بريسكوت (HP) من خلال دراسة السُّلوك الدَّوري للناتج المحلِّي الإجمالي الحقيقي – الرُّكود والانْزِهار – ومقارنته مع سلوك مكوِّنات الطَّلب الكلِّي ومتغيِّرات الدِّراسة، بالإضافة إلى تقدير قيمة المضاعف في الجزائر؛

أمَّا المبحث الثَّالث فخصصناه للدِّراسة القياسية بين الضَّريبة على الأجور ومكونات الطَّلب الكلِّي ومحاولة بناء نموذج يحدد حجم وطبيعة العلاقة بين الضريبة على الأجور ومكونات الطلب الكلي.

الدِّراسات السابقة

هناك مجموعة من الدراسات خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية تمَّ التطرق لها في المبحث الثالث من الفصل الثَّالث؛ غير أن دراستنا هنا تختلف عن الدراسات السابقة من حيث أنها عالجت مكونات الطلب الكلي في ظل الدورات الاقتصادية محددة في ذلك سلوك المتغيرات أثناء الدورة لتحديد إمكانية استعمال الضريبة على الأجور لتعديل الطلب الكلي، بالإضافة إلى دراسة التأثير من حيث المضاعف، ثم من حيث كون الضريبة على الأجور أحد أدوات الاستقرار التلقائية.

صعوبات الدِّراسة

واجهتنا في هذا البحث العديد من الصعوبات نذكر أهمَّها:

- ✓ عدم وجود، حسب علمنا وبحثنا، دراسات عربية تتناول الموضوع بأبعاده المختلفة وأطرافه المتشعِّبة؛
- ✓ هذا الموضوع يحتاج إلى دراية واسعة بالاقتصاد القياسي لمعالجة الموضوع معالجة دقيقة وإعطاء نتائج أفضل؛
- ✓ هناك العديد من الدِّراسات الأمريكية التي تناولت الموضوع انطلاقًا من الآثار المترتِّبة عن سياسة التَّخفيض، نظرًا لاعتماد السِّياسات الاقتصادية على التَّخفيض في ضريبة الدَّخل من أجل معالجة الضُّعف الاقتصادي، وهذه الدِّراسات اعتمدت على نماذج لم نستطع استعمالها لسببين، السبب الأوَّل أن هذه الدِّراسات لا تظهر النَّموذج وإنما تعطي مباشرة نتائج التطبيق، أمَّا السبب الثاني فبعض الدِّراسات أظهرت نماذج تحتاج إلى دراية بالاقتصاد القياسي وهذا مالا نملكه نظرا لعدم تخصُّصنا في هذا المجال.

الفصل الأول

مكونات الطلب الكلي وانعكاسها على الدورات الاقتصادية

تمهيد

تلازم الحياة الاقتصادية تغيرات مستمرة، إذ يمر التطور الاقتصادي بمراحل من الازدهار إلى الركود تسمى الدورات الاقتصادية. وهي ظاهرة ملازمة للنشاط الاقتصادي منذ القديم. ولكن مظاهر الدورات الاقتصادية غدت أكثر تعقيداً منذ ظهور الثورة الصناعية في أوربا وأصبحت ظاهرة تلازم نظام السوق بوجه عام.

وتعتبر سياسة إدارة الطَّلب أحد أهم ركائز المدرسة الكينزية لمواجهة الدورات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، مع التركيز على دور الحكومة في هذا الشأن حيث أن الوصفة التي يقترحونها لمعالجة مشكلتي البطالة والتَّضخم تتمثل في تطبيق سياسة مالية ونقدية توسعية تؤدِّي إلى زيادة حجم الطَّلب الكلِّي الفعال وبالتَّالي حجم النَّاتج وزيادة مستوى التَّشغيل، والذي يكون كفيلا في النهاية بالتقليل من مشكلة البطالة، وهذا طبعا يبقى دائما مرهون باستجابة جهاز العرض.

وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى مكونات الطَّلب الكلِّي، ودور إدارة الطَّلب في معالجة الدَّورات الاقتصادية وفق للخطة التَّالية:

المبحث الأوَّل: الاستهلاك الكلِّي والنظريات المفسرة له

المبحث الثَّاني الإنفاق الحكومي كمون من مكوِّنات الطَّلب الكلِّي

المبحث الثَّالث: عناصر الطَّلب الأخرى ودور إدارة الطَّلب في معالجة الدَّورة الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي

المبحث الأوَّل: الاستهلاك الكلِّي والنظريات المفسرة له

تحتلُّ دراسة الاستهلاك الكلِّي أهمِّية كبيرةً في نظرية الدَّخل؛ فالاستهلاك هو الجزء الأكبر من الطَّلب الكلِّي غالباً، حيث أنَّ الطَّلب الكلِّي يتكون، وفق كينز، من الطَّلب على الاستهلاك، والطَّلب على الاستثمار. وتشكِّل دالَّة الاستهلاك الرَّكيزة الأساسية للتحليل الكينزي، وهذا بعكسِ الكلاسيك الذين يؤمنون باحتواء النِّظام الرأسمالي على آليَّات التَّصحيح الذَّاتي، والتي تعيد النِّظام إلى وضع التَّوازن كلَّما ابتعد عنه، غير أنَّ ابتعاد التَّوازن بين العرض والطَّلب لمدَّة طويلةٍ فيما بين الحربين أثبت أنَّ النِّظام الرأسمالي لا يحتوي على مصحِّحاتٍ ذاتية، مما أدَّى إلى الاهتمام بالطَّلب الاستهلاكي و الذي قاده كينز.

وإن كان الاقتصادي كينز أول من اعتنى بالاستهلاك الكلِّي وعلاقته بالدَّخل بشكلٍ جِدِّي ومُنظَّم، إلا أنَّه لا يعتبر الأخير، حيث توالت بعده الدراسات لتشكِّل ما يعرف بنظريَّات الاستهلاك، والتي اختلفت نتائجها نظرًا لاختلاف مُنطلقاتها.

المطلب الأوَّل: نظرية الدَّخل المطلق لكينز

تمثل دالَّة الاستهلاك الرَّكيزة الأساسية للنَّظرية الكينزية في تحديد المستوى التَّوازني للدَّخل الوطني ويرى كينز أنَّ الاستهلاك هو الغاية الوحيدة والهدف الأوحد لكلِّ النَّشاط الاقتصادي.

الفرع الأوَّل: مفاهيم أساسية لدالَّة الاستهلاك

يشكلِّ الاستهلاك جزءً مهماً من الطَّلب الكلِّي؛ الأمر الذي يجعل الاهتمام بدالَّة الاستهلاك أمر ضروري. وللتَّطرق إلى تحليل دالَّة الاستهلاك نوضح بعض المفاهيم الأساسية.

أولاً: دالَّة الاستهلاك

إنَّ إنتاج السِّلع والخدمات يتمُّ بغرض استهلاكها؛ فغاية الاقتصاد هو الاستهلاك، وإن كان بعضُ الأفراد منتجين فكلُّ الأفراد مستهلكون. وتحدَّد دالَّة الاستهلاك عن طريق الميل الحدِّي والمتوسِّط للاستهلاك؛ ويعتبر كينز أوَّل من اهتم بدالَّة الاستهلاك بشكلٍ جدِّي ومنظم بعد أزمة 1929.

1) **تعريف الاستهلاك:** يُقصد بالاستهلاك ذلك الجزء من الدَّخل الذي يُخصص لشراء السِّلع والخدمات الاستهلاكية المختلفة التي تشبع الحاجة وتحقِّق المنفعة[1]؛ وعلى ذلك فكلُّ عملية شراء يُقصد بها الرَّغبة في إشباع الحاجات تعتبر عمليةً استهلاكية، وهي تختلف عن عمليات الشراء من أجل إعادة البيع لتحقيق الرِّبح (العمليات التجارية)، أو التي تستهدف شراء المواد الأوَّلية والنِّصف مصنعة من أجل تغيير خواصها، أو إتمام تصنيعها.

[1] محمد مروان السمان ومحمد ظافر محبك وأحمد زهير شامية، مبادئ التحليل الاقتصادي والكلِّي، ط 2، مكتبة دار الثقافة للنشر والتَّوزيع، عمان ، 1998، ص 97.

ويشكِّل الإنفاق الاستهلاكي الجزء الأكبر من الطَّلب الكلِّي على السِّلع والخدمات، حيث يتراوح بين 50%-70% من الدَّخل في معظم الحالات[1]، وبالتَّالي فإنَّ تغيُّر هذا الإنفاق سيؤدِّي إلى إحداث آثارٍ محسوسة على مستوى النَّشاط الاقتصادي.

2) **دالَّة الاستهلاك:** تعتبر دالَّة الاستهلاك من أهمِّ الدَّوال في الاقتصاد الكلِّي الحدِّيث، و يُعد كينز أوَّل من أشار إلى أنَّ الإنفاق الاستهلاكي يعتمد بصورةٍ أساسيةٍ على مستوى الدَّخل[2].

ويعتبر الدَّخل أحد أهمِّ العوامل المحدِّدة للطَّلب الاستهلاكي، وقد جمع الاقتصادي كينز العوامل الأخرى غير الدَّخل في دالَّة الاستهلاك، التي تعبِّر عن العلاقة الدَّالية القائمة بين الاستهلاك من نَّاحية ومستوى الدَّخل الوطني المتاح الذي يَتوَّلد عنه هذا الإنفاق الاستهلاكي من ناحيةٍ أخرى[3].

ويمكننا كتابة هذه الدالَّة كما يلي: $C = C_0 + cY$

حيث تشير C إلى الإنفاق الاستهلاكي، بينما يشير Y إلى الدَّخل، و c تمثل الميل الحدِّي للاستهلاك.

ثانيا: الميل المتوسِّط والحدِّي للاستهلاك: من دالَّة الاستهلاك يمكن استخراج الميل الحدِّي والمتوسِّط للاستهلاك، وإيجاد العلاقة بينهما.

1) **الميل المتوسِّط للاستهلاك:** ويعرف على أنَّه نسبةُ ما ينفق على الاستهلاك عند حجمٍ معين من الدَّخل[4]، ويمثل بالعلاقة التَّالية: $APC = \frac{C}{Y}$

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الميل المتوسِّط للاستهلاك في الفترة القصيرة يتناقص بزيادة الدَّخل[5].

2) **الميل الحدِّي للاستهلاك:** هو مقدار التَّغيُّر في الاستهلاك (ΔC) الناجم عن تغيرٍ معيَّنٍ في الدَّخل (ΔY) بين فترتين متتاليتين؛ فهو إذنْ يقيس العَّلاقة بين التَّغيُّر في الاستهلاك والتَّغيُّر في الدَّخل.

أمَّا رياضياً فيعرَّف على أنَّه التَّغيُّر في الإنفاق الاستهلاكي مقسوماً على التَّغيُّر في الدَّخل:

$$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

قيمته موجبة دائماً ، أكبر من الصفر وأصغر من الواحد الصحيح، $(0 < MPC < 1)$.

---

[1] صقر أحمد صقر، النَّظرية الاقتصادية الكلِّية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977، ص 156.

[2] نفس المرجعر، ص 157.

[3] محمد مروان السمان وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص 202 .

[4] عبد الرحمن يسري أحمد، النَّظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1997.، ص86.

[5] محمد علي الليثي وإسماعيل أحمد الشناوي ومحمد فوزي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية ، 1997،ص 101.

ثالثا: علاقة الميل الحدِّي للاستهلاك بالميل المتوسِّط للاستهلاك:

وفقاً لدالَّة الاستهلاك في المدى القصير المتَّفق عليها فإنَّ الميل المتوسِّط للاستهلاك أكبر من الميل الحدِّي للاستهلاك[1] (APC > MPC)*، ويمكن تصور هذه العلاقة وفق الشَّكلِّ التَّالي:

شكل رقم (1-1): سلوك الميل الحدِّي والميل المتوسِّط للاستهلاك

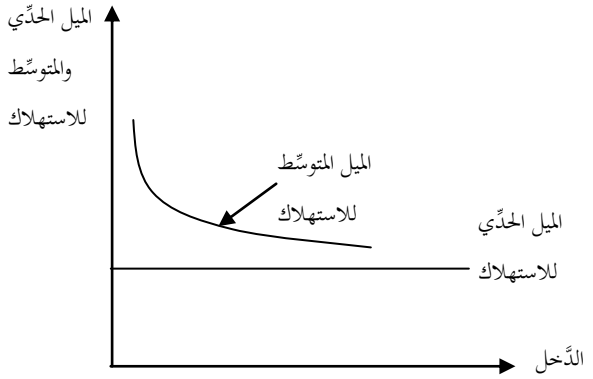

المصدر: عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 73.

الفرع الثَّاني: خصائص دالَّة الاستهلاك الكينزية والعوامل الأخرى المؤثرة على الاستهلاك

اعتمد كينز في تحليله للاستهلاك على عدة مبادئ وأفكار تُعد بمثابة خصائص لهذه النَّظرية.

أولاً: خصائص دالَّة الاستهلاك الكينزية

يمكن توضيح أهم خصائص النَّظرية الكينزية التي تُعرف بنظرية الدَّخل المطلق فيما يلي:

1) **الخاصِّية الأوَّلى**: إنَّ الخاصية الأوَّلى لدالَّة الاستهلاك الكينزية، هي أنَّ الإنفاق الاستهلاكي دالَّة مستمرة للدخل الكلِّي، حيث يرى كينز أنَّ أهمَّ محدَّدات الاستهلاك هو الدَّخل المتاح واستبعد عوامل أخرى، يَعتبِر أنَّ أثرها ضعيف في الفترة القصيرة، وصنَّفها إلى عوامل موضوعية وأخرى شخصية[2].

وقد صاغ كينز دالَّة الاستهلاك في شكلِّها التالي: $C = c(Y)+C_0$

إن دالَّة فرضية الدَّخل المطلق كما هي مصاغة تتضمن ما يلي:

---

[1] عبد الرحمن يسري أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 73

* ويمكن إثبات ذلك كالتالي: $C = cY + C_0$

بالقسمة على Y نجد: $\frac{C}{Y} = c + \frac{C_0}{Y}$

$$APC = MPC + \frac{C_0}{Y}$$

وبما أن $\frac{C_0}{Y}$ تأخذ قيمة موجبة فإنَّ الميل المتوسِّط للاستهلاك يزيد عن الميل الحدِّي بالمقدار $\frac{C_0}{Y}$.

[2] محمد الشريف ألمان، محاضرات في النَّظرية الاقتصادية الكلِّية، ج 2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 105.

● لما يكون الدَّخل مساوياً للصفر فإنَّ حجم الإنفاق الاستهلاكي هو C_0، وهذا ما يعني أنَّ هناك حد أدنى للاستهلاك، وهو الإنفاق على شراء السِّلع والخدمات الأساسية للحياة، فبدلاً من الموت جوعاً يلجأ المستهلكون إلى مدخراتهم من الدُّخول السَّابقة، ويطلق على C_0 الاستهلاك التلقائي.

●إن فرضية الدَّخل المطلق تدل على وجود علاقةٍ طردية بين مستوي الدَّخل ومستوى الاستهلاك بعد حد الكفاف،حيث يرى كينز أنَّه، وفي غالب الأوقات، يميل الناس لزيادة استهلاكهم كلَّما زاد دخلهم، أي أنَّ ΔC و ΔY لهما نفس الإشارة، وتسمى هذه العلاقة بالميل الحدِّي للاستهلاك.

2) **الخاصية الثَّانية**: أن دالَّة الاستهلاك غير نسبية[1]، اعتمادا على القانون النفسي الأساسي، بمعنى أنَّه عندما يزداد الدَّخل يزداد الاستهلاك بجزء أقل ($\Delta y > \Delta c$)[2]؛ إنَّ هذا يعني أن الميل المتوسِّط للاستهلاك عند مستوى الدَّخل المرتفع يكون أقل منه عند مستوى الدَّخل المنخفض*،لأنَّ إشباع الحاجات الجارية يصبح أقل إلحاحاً عند زيادة الدَّخل؛ وهذا ما دفع كينز إلى افتراض أنَّ الأغنياء يدَّخرون نسبة أكبر من دخولهم؛ ويوضح كينز فكرته قائلا: (القانون النفسي الأساسي والذي يحضى بثقتنا الخالصة بداهة، بالنظر لمعرفتنا بطبيعة الإنسان، واستدلالا بالدروس المنفصلة المستخلصة من الخبرة في الآن نفسه، فإنَّه في المتوسِّط وفي غالب الأمر يميل الناس إلى زيادة استهلاكهم كلَّما زادت المداخيل ولكن ليس بنفس كمية الزِّيادة في المداخيل)[3]، وبالمقابل بين كينز أنَّ انخفاض الدَّخل عن المستوى السائد يترتَّب عنه محاولة الأفراد الاحتفاظ بنفس مستوى الاستهلاك[4].

3) **الخاصية الثَّالثة**: هي النقطة المهمَّة في التحليل الكينزي، والتي تتعلَّق بالميل الحدِّي للاستهلاك (MPC) باعتباره المحور الأساسي في نظرية كينز؛ ذلك أنَّ المستوياتِ المختلفة للدخل كفيلةٌ بتغيير ميول الأفراد للاستهلاك. أي عندما يكون الدَّخل في المستويات الدنيا يكون الميل الحدِّي للاستهلاك (MPC) ذا قيمةٍ عالية، وهذا عادةً ما ينطبقُ على الأسر الفقيرة؛ حيث يرغب المستهلكون في تغطية حاجاتهم الكثيرة مقارنةً مع دخولهم الضعيفة، أمَّا الأغنياء فيكفيهم القليلُ من دخولهم من أجل تغطية حاجاتهم؛ وهذا ما يُؤكِّد أنَّه في المستويات العليا من الدُّخول يكون (MPC) ذا قيمةٍ صغيرة، وهو ما يُشير إلى أن الميل الحدِّي للاستهلاك عند كينز غير ثابتٍ وهو يتغيَّر مع الدَّخل إذن $\frac{\partial^2 C}{\partial^2 Y} \rangle 0$.[5]

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتاب، مصر، 1997، ص 72.

[2] Jacques Généreux, Economie politique, 3.Macroécomie, 6e edition, hachette France 2012, P37.

* يمكن إثبات ذلك جبرياً: يمكن اعتبار الدالَّة $C = C_0 + c(Y)$ نقسم الدالَّة على الدَّخل: $\frac{C}{Y} = \frac{C_0}{Y} + c$

وبما أن C_0 ثابت فإنَّ الميل المتوسِّط للاستهلاك ينخفض بزيادة الدَّخل.

أو بطريقةٍ أخرى عن طريق اشتقاق الدالَّة بالنِّسبة للدخل: $\frac{\partial APC}{\partial Y} = \frac{-C_0}{Y^2}$ ومن الواضح أن إشارة المشتق سالبة، ومنه فإنَّ الميل المتوسِّط يتناقص

[3] SOFIA BRANA, MARIE-CLOUD BERGOUIGNAN, Macroéconomie, 4^{eme} Edition Dunod, Pari,2007, P 35.

[4] ضياء مجيد الموسوي، النَّظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلِّي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، 1999، ص 156.

[5] Claude Pondaven, Cours de macroéconomie, 4e édition, L'Esprit des lois, France 2013, P107

لقد أظهرت الدراسات الميدانية الخاصة بميزانية الأسرة – (المقطعية)* – أن دالة الاستهلاك لا تختلف عن الدالة السَّابقة، ففي الفترة 1929– 1941 تمكن الاقتصاديون من البحث في طبيعة العلاقة بين الدَّخل والاستهلاك، وباسْتِخدام البيانات الإجمالية لهذه الفترة، اتَّضح أن العلاقة بين الدَّخل والاستهلاك التي تمَّ الحصول عليها كانت كما يلي[1]: $C = 47.6 + 0.73\ Y_d$

ويمكن تلخيص نظرية الدَّخل المطلق للاستهلاك في النَّموذج التالي:

$$C = C_0 + c(Y) \quad \text{.....(1)}$$

$$1 \rangle \frac{\partial c}{\partial y} \rangle 0 \text{ مع } C_0 > 0 \quad \text{.....(2)}$$

$$\frac{C}{Y} \rangle \frac{\partial C}{\partial Y} \text{ أو } APC > MPC \quad \text{.....(3)}$$

$$\frac{\partial^2 C}{\partial^2 Y} \langle 0 \quad \text{.....(4)}$$

ثانياً: العوامل الأخرى المحددة للطَّلب على الاستهلاك

يرى كينز أنَّه من البديهي أنَّ المقدار الذي تنفقه الجماعة على استهلاكها يتعلق بـ[2]:حد الدَّخل؛ الظروفٍ الموضوعية التي تحيط به؛ الحاجات الذاتية وبالميول النفسانية والعادات، ولكنه يعتبر أن الدَّخل المتاح هو أهم هذه العوامل؛ و أن العوامل الموضوعية والذاتية . وإن لم تكن غير جامدَّة . قلَّما تطرأ عليها تحولاتٌ جسيمة في بُرهةٍ قصيرة من الزمن، إن لم تكن الظروف شاذة.

1) **العوامل الموضوعية**: يبدو أنَّ العوامل الموضوعية الأساسية التي تؤثر على الاستهلاك هي:

أ– تحولات وحدة الأجر: حيث أن الاستهلاك هو طبعاً تابعٌ للدخل الحقيقي أكثر منه إلى الاسمي[3]؛ نظرًا لأنَّ وحدة القياس التي استعملها كينز هي وحدة الأجر، فإذا تغيرت هذه الوحدة فإنَّ النَّفقة الاستهلاكية المقابلة لحجمٍ معين من الاستخدام وكذلك الأسعار تتحول بنسبةٍ مساوية (كصورةٍ أولية).

ب– تحولات التباعد بين الدَّخل والدَّخل الصافي: بما أن الاستهلاك دالَّة في الدَّخل المتاح، فإنَّ كلَّ تحول في الدَّخل لا يمس الدَّخل الصافي يجب إهماله؛ لأنَّه لا يؤثر في الاستهلاك.

---

* البيانات المقطعية العرضية (Cross Section Data): تُجمعُ فيها بياناتٌ عن حجم الدَّخل المتاح لمجموعةٍ من الأسر في فترةٍ زمنيةٍ معيَّنة، وبياناتٌ عن استهلاك تلك الأسر لنفس الفترة.

[1] سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلِّي، ج2، القاهرة: وكالة الأهرام للتوزيع، 1994، ص 1036.

[2] جون كينز، النَّظرية العامَّة في الاقتصاد، ترجمة نهاد رضا، مكتبة الحياة لبنان، ص 117.

[3] محمد الشريف ألمان، ج 2، مرجع سبق ذكره، ص 104.

ج– معدَّل الفائدة: لقد اعتبر الكلاسيك أنَّ الفائدة هي عائد الادِّخار؛ ولذلك رأوا أنَّه كلَّما زاد سعر الفائدة كلَّما زاد مستوى الادِّخار، وبالتَّالي قلَّ مستوى الاستهلاك، وهذا يؤدِّي إلى انتقال دالَّة الاستهلاك إلى الأسفل والعكس صحيح. غير أنَّ العوامل التي تؤثر على قرار الادِّخار متعددة[1].

د– التَّغيُّر غير المتوقَّع قي قيم رأس المال: قد يتأثر استهلاك الطَّبقة المالكة بالتحولات غير المتوقعة في القيم الاسمية للأموال[2]، فقد يؤدِّي ارتفاع قيمة الممتلكات إلى زيادة الاستهلاك، نتيجة تحسن مركزهم المالي.

هـ– مدى توافر الائتمان: مثلاً: البيع بالتقسيط يؤدِّي إلى زيادة الاستهلاك.

و– تحولات السِّياسة المالية: حيث أن زيادة الضرائب تؤدِّي إلى نقص الطَّلب الفعال[3]؛ كما أن استعمال السِّياسة المالية لإعادة توزيع المداخيل، يساهم في زيادة الاستهلاك.

ز– التَّكهُّنات الخاصَّة بالعلاقة بين المداخيل المقبلة والمداخيل الحالية: يمكن أن تؤثر عند شخصٍ بمفرده، غير أنَّ تأثيرها في الجماعة يميل إلى تعويض بعضهم البعض.

2– العوامل الذاتية: إنَّ تحليل هذه العوامل لا يثير أيَّ مشكلَّةٍ جديدة حسب كينز، وعموماً فالغايات الأساسية ذات الطَّابع الذَّاتي التي من أجلها يستنكف الأفراد عن إنفاق مداخيلهم هي:

- ✓ تشكيل احتياطي لتلافي احتمالات غير متوقعة، والتَّزود من أجل أحداثٍ متوقعة.
- ✓ التَّمتع بشعور الاستقلال، والقدرة على التَّصرف.
- ✓ تلبية عاطفة الكبرياء، شهوة البخل والشعور بالألم والاشمئزاز عند الإنفاق.

المطلب الثَّاني: إسهامات كيزنت ونظرية الدَّخل النسبي

لقد أدَّت الخصائص التي تقوم عليها دالَّة الاستهلاك الكينزية إلى قيام العديد من الدِّراسات حول دالَّة الاستهلاك، توصلت إلى نتائج لا تتفق مع نتائج دالَّة الاستهلاك الكينزية، وفي محاولة لحل التعارض بين الدِّراسات ظهرت بعض النَّظريات المفسِّرة لهذا التَّعارض.

الفرع الأوَّل: انتقاد نظرية الدَّخل المطلق

لقد لقيت فرضِّية الدَّخل المطلق في بداية الأمر قبولاً معتبراً، فقد جعلت الكثير يعتقدون أنَّه قد تم نهائياً معرفة العوامل والأسُس التي تحكم الاستهلاك الكلِّي، ومنه إمكانية التَّنبؤ بمستوى الإنفاق عند مستويات الدُّخول المختلفة. إنَّ هذا التَّنبؤ يحتل أهمِّية كبيرةً لدى الاقتصاديين في معرفة التَّغيُّرات الاقتصادية، وقد أثبتت عدة دراساتٍ

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[2] جون كينز، مرجع سبق ذكره، ص 119.

[3] نفس المرجع السَّابق، ص 121.

فيما بين الحربين العالميتين صدق الفرضيَّة، إلاَّ أنَّ نتائج أخرى بعد الحرب العالمية الثَّانية دفعت إلى الشك في صدقية نتائجها، ولهذا وُجهت لها عدة انتقاداتٍ من بينها:

- لم يتمُّ التأكد من معادلة كينز بشكلٍّ جيد على المدى البعيد، وتُوصِّل إلى هذه النتائج عبر بحوث اعتمدت على مجموعات زمنية طويلة (50 سنة) والتي أثبتت أن الميل المتوسِّط للاستهلاك ثابت نسبيا رغم الزِّيادة في الدَّخل الحقيقي[1].

- قام كلٌّ من ***Dornbusch*** و ***Fischer*** و ***Sparks*** بتقدير دالة الاستهلاك للولايات المتحدة الأمريكية باستعمال السلاسل الزمنية للفترة (1966-1981) وباستعمال طريقة المربعات الصغرى لإيجاد معادلة خط الانحدار، كانت المعادلة كما يلي[2]: $C = 1.22 + 0.86\ Y_d$

هذه الدالة متطابقة مع فروض نظرية الدَّخل المطلَق، إلا أنَّه ما يُلاحظ عليها أنَّ الاستهلاك المستقل (C_0) موجبٌ وقيمتُه (1,22) صغيرةٌ للغاية مقارنةً بالدَّخل الموضوع تحت التصرُّف والذي يبلُغ (264م$) سنة 1987-بدولارات 1981؛ وبالتَّالي يمكن اعتبار أن (C_0=0)[3]، أي أن الاستهلاك متناسبٌ مع الدَّخل تحت التصرُّف، وأنَّ الميل الحدِّي للاستهلاك يُساوي الميل المتوسِّط للاستهلاك: APC = MPC.

- يرى كينز أنَّ إعادة توزيع الدُّخول في صالح الطَّبقة الفقيرة يؤدِّي إلى زيادة الاستهلاك الكلِّي وبالتَّالي يمكن القول أنَّ الاستهلاك هو دالَّة لحجم الدَّخل وطريقة توزيع هذا الدَّخل، هذا بافتراض أنَّ الميل الحدِّي للاستهلاك عند الفقراء أعلى مِنهُ عند الأغنياء. وفي دراسةٍ قام بها أحد الاقتصاديين الألمان وجد فيها أنَّ توزيع الدُّخول يُعد عاملاً هامًّا في تحديد الاستهلاك الكلِّي للمجتمع[4]، ولكِّن هناك دراسات تطبيقية أُجريت على عينةٍ من الأسر الأمريكية أثبَتت أنَّ توزيع الدُّخول لا يؤثر على مستوى الاستهلاك الكلِّي[5]، وهذا مُؤداه أنَّ MPC عرضة للتغيُّر في الفترة القصيرة، وهو افتراضٌ استبعده كينز، وهذا يَدفَعنا إلى طرح عدة تساؤلاتٍ واستفساراتٍ:

هل الافتراضات الخاصَّة بكون الميل الحدِّي للاستهلاك لدى الطَّبقة الفقيرة أعلى منه لدى الطَّبقة الغنية خاطئة أم غير دقيقة ؟

أم هل أنَّ الميل الحدِّي للادخار لدى الطَّبقة الفقيرة يزداد مع زيادة الدَّخل؟ وسبب ذلك قد يكون رغبةً في سداد الدُّيون المتراكمة عليهم من فتراتٍ سابقة.

هناك احتمال آخر هو أنَّ الميل الحدِّي للاستهلاك للطبقة الفقيرة قد زاد، ولكنَّ الطَّبقة الغنية التي اقتُطع منها الدَّخل لصالح الفقراء قد انخفض ميلها الحدِّي للاستهلاك؛ وهذا ما يدفعنا إلى انتقادٍ آخر للنظرية الكينزية.

---

[1] BERNARD BERNIER, YVES SIMON, Initiation à la Macroeconomie, 9eme Edution, Dunod, Paris, 2007, p108.

[2] سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ج2، ص 1039.

[3] نفس المرجع، ص 1044.

[4] عبد الرحمن يسري أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 84.

[5] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 78

- هناك انتقادٌ آخر يتعلق بتأييد دراسات خصائص ميزانيات العائلات للمواصفات الكينزية لدالَّة الاستهلاك، حيث تم استخدام بياناتٍ مَقطعِيَة (وهي بيانات متعلقة بالدَّخل والإنفاق الاستهلاكي لعَينةٍ من الأسر عند نقطة زمنية معيَّنة، أي أنَّ هذه الدِّراسة اهتَّمت بدراسة اختلاف السُّلوك الاستهلاكي من أسرةٍ لأخرى، تبعاً لاختلاف ميزانية الأسرة، أي على أساس الدَّخل). ولوحظ بشكلٍّ عام، أنَّ الفئات ذات الدَّخل المرتفع تميل إلى الادِّخار أكثر من الفئات المنخفضة الدَّخل، ولكن هذا لا يعني أنَّ الميل المتوسِّط للاستهلاك ينخفض عندما يرتفع الدَّخل، بل إن الميول المتوسِّطة لمختلف الفئات تختلف[1].

حيث أن سلوك الميل المتوسِّط للاستهلاك عند كينز يدفعنا إلى الافتراض بأن سلوك الأفراد يكون نفسه عند مستويات الدَّخل، أي أن الأسرة التي دخلها Y_1 خلال فترة t_1 عند زيادة دخلها إلى Y_2 في فترة t_2 سوف تسلك نفس السلوك الاستهلاكي للعائلات التي دخلها Y_2، وهذا أمرٌ يصعُب قبوله[2].

- إنَّ كينز يعتبر أنَّ الادِّخار يزيد كلَّما زاد الدَّخل، هذا صحيح، لكنَّ الزِّيادة المتزايدة للدخل شيئاً فشيئاً تؤدِّي إلى تراكمٍ في الادِّخار، ومنه إلى زيادة العرض نتيجة زيادة الاستثمارات، هذا الوضع من شأنَّه أن يؤدِّي إلى الرُّكود الاقتصادي، لذا فلا بد من زيادة الاستهلاك بشكلٍّ أكبر.

الفرع الثَّاني: إسهامات كيزنت:

في عام 1946 نشر الأستاذ سيمون كيزنت (Simon kuznets) أول بحث يثبت ثبات الميل المتوسِّط للاستهلاك باستعمال المعطيات الإحصائية للاقتصاد الأمريكي بين 1869- 1938، حيث لاحظ أنَّ الميل المتوسِّط لا يبعد تقريبا عن 0,9 خلال فترة 70 سنة، أي أنَّ نسبة الاستهلاك من الدَّخل تقدر بـ 90%[3]، وقد تمت هذه التَّقديرات لكلٍّ من الدَّخل والاستهلاك لفتراتٍ تمتد كلٌّ منها إلى 10 سنوات، مع وجود بعض التداخل بين كلِّ عقدٍ والعقد الذي يليه، مثلاً من 1869 إلى 1878، ثم من 1874 إلى 1883 وهكذا[4]، وتم استخدام السَّلاسل الزمنية لتقدير دالَّة الاستهلاك، وقد أَفْضَت هذه الدِّراسة إلى ثبات العلاقة بين الدَّخل والاستهلاك، وبأن قيمة الميل الحدِّي للاستهلاك أصغر من الواحد ولكنَّها تَضمَّنت نتائج أخرى مخالفة للنَّظرية الكينزية وهي:

1- لم تُشر الإحصائية إلى انخفاض نسبة الإنفاق الاستهلاكي إلى الدَّخل، أي الميل المتوسِّط للاستهلاك خلال فترةٍ طويلة من الزَّمن، وعلى هذا في الأمد الطَّويل يصبح $APC = MPC$ عند ارتفاع حجم الدَّخل، وهذا يعني أن دالَّة الاستهلاك في الأجل الطَّويل نسبية، أي تأخذ العلاقة $C = c(y)$، ويمثل بخطٍّ مستقيم يبدأ من نقطة الأصل، وبالتَّالي لا وجود للاستهلاك التلقائي.

---

[1] محمد الشريف ألمان، ج 2، مرجع سبق ذكره، ص 121.

[2] نفس المرجع السَّابق، ص 121.

[3] Bernard Bernier, Yves Simon, op cit, p 108.

[4] صقر أحمد صقر، مرجع سبق ذكره، ص 175.

2- تشير دراسة كينز إلى أنَّ نسبة $\frac{C}{Y}$ خلال سنوات ارتفاع الأسعار كانت أقل من معدَّلها العام في الفترة الطَّويلة، وأعلى في فترة انخفاض الأسعار[1]، ويُستمد من هذا التَّحليل أنَّ الميل المتوسِّط للاستهلاك أو النسبة $\frac{C}{Y}$ كانت في الفترة القصيرة تتغير عكسياً مع حجم الدَّخل خلال تقلُّبات الدَّورة الاقتصادية، إلاَّ أنَّ العلاقة بين الدَّخل و الاستهلاك تتمثَّل بدوال استهلاك يختلف ميلُها عن دالَّة الاستهلاك في الفترة الطَّويلة وفقاً للشكلِ:

شكل رقم (1-2): دالَّة الاستهلاك في المدى القصير والطَّويل

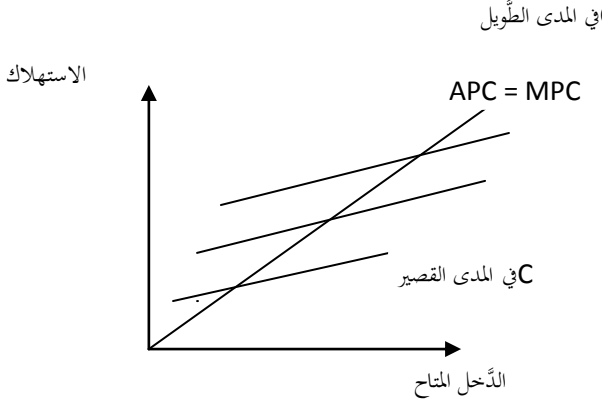

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، النَّظرية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 158.

إنَّ نتائج كينزت أثارت ما يسمى لغز الاستهلاك[2] والذي مفاده هو لماذا تبدوا دالَّة الاستهلاك في المدى القصير حسب كينز دالَّة غير نسبية للدخل؛ في حين تبدوا في المدى الطَّويل دالَّة نسبية للدخل.

ومما يبدو واضحاً للعيان هو أنَّ هذا الاختلاف في السَّلاسل الزمنية ودالَّة الاستهلاك قصيرة الأجل ومن البيانات الخاصَّة بالعقود المتداخلة (دالَّة الاستهلاك طويلة الأجل) يُعدُّ ذا أهمِّية كبيرة في السِّياسة الاقتصادية؛ ويرجع ذلك إلى التأكُّد من طبيعة وحجم العلاقة بين الدَّخل والاستهلاك؛ إذ بمجرد معرفة حجم الإنفاق الاستهلاكي المتوقع يمكن أن نحدد وبدقة حجم الإنفاق الاستثماري أو الإنفاق الحكومي اللاَّزم للمحافظة على التَّوازن عند مستوى التوظيف الكلِّي[3].ونظرًا لأهمِّية هذا الاختلاف قام عددٌ من الاقتصاديين بمحاولاتٍ لإيجاد صيغةٍ توافقية بين دالَّة الاستهلاك النسبية ودالَّة الاستهلاك غير نسبية.

الفرع الثَّالث: نظرية الدَّخل النسبي

لقد حاول دوزنبري التَّوفيق بين دالَّة الاستهلاك قصيرة الأجل (الكينزية) ودالَّة الاستهلاك طويلة الأجل (إسهامات كينزت)، في إطار علاقة الدَّخل بالاستهلاك لكن باستخدام فرض الدَّخل النسبي.

---

[1] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 158.

[1] Gregory Mankiw, Macroéconomie, Traduction de la 5eme éd, Américaine Parjean Havard, De Bœck, 3e éd, 2003, p 516.

[3] صقر أحمد صقر، مرجع سبق ذكره، ص 174.

أولاً: أسس النَّظرية: تقوم نظرية الدَّخل النسبي على الأسس التَّالية:

1) لقد بين دوزنبري (Duesenberry) سنة 1949 أنَّ الاستهلاك لا يرتبط بمستوى الدَّخل المطلق فحسب، بل وكذلك بمرتبته النسبية في سلم المداخيل[1].

2) اهتم دوزنبري بالدَّوافع السيكولوجية في الاستهلاك والادِّخار؛ لذا نجد أثراً للوسط الاجتماعي الذي تعيش فيه الأُسَر على هذا السُّلوك، فاستهلاك العائلة يزداد إذا جاورت عائلات غنيةً عمَّا إذا جاورت عائلاتٍ فقيرة؛ إذ أنَّ النَّمط الاستهلاكي للعائلة سوف يتأثر بالنَّمط الاستهلاكي لجيرانها، حرصاً منها على الإبقاء على وضعٍ أو مركزٍ اجتماعي يناسب المحيط الذي تعيش فيه، وعليه لا يتحدد الإنفاق الاستهلاكي بالدَّخل المطلق فحسب، وإنَّما بالدَّخل النسبي السائد في المحيط الذي تعيش فيه الأسر[2].

3) طبقًا للاقتصادي دوزونبري لا يرتبط تحديد مستوى الاستهلاك في فترة ما على الدَّخل الجاري فقط بل على مستوى الدَّخل الأعلى المسجل خلا فترة سابقة (أثر الذاكرة الاقتصادية)[3] ، ومن أهمِّ مُسلَّمات هذا الافتراض أنَّه إذا كان الدَّخل في تزايدٍ مستمر، وأعلى من أقصى دخل في الماضي، فإنَّ الميل المتوسِّط للاستهلاك يكون ثابتاً ومساوياً للميل الحدِّي للاستهلاك، أي MPC = APC .

أمَّا إذا انخفض الدَّخل الحالي عن أقصى دخلٍ ماضٍ فإنَّ الاستهلاك الحالي سوف يتأثر بمستوى المعيشة الذي سبق وأنَّ حدَّده الدَّخل الأقصى، حيث يرى دوزونبري أنَّ العائلات لا تقبل بسهولة تخفيض استهلاكها عندما ينخفض دخلها لوجود عادات استهلاكية قوية، إذ تلجأ إلى تخفيض ادِّخارها حتَّى تحتفظ بمستواها الاستهلاكي وهذا ما يسمِّيه بأثر الموقف[4].

وعليه يزداد الميل المتوسِّط للاستهلاك ويفوق الميل الحدِّي للاستهلاك، وإذا ما عاد الدَّخل الحالي إلى التَّزايد فإنَّ الميل المتوسِّط للاستهلاك سوف يتناقص في حين سوف يزداد الميل الحدِّي للاستهلاك، ولكن الميل الحدِّي للاستهلاك يكون أقل من الميل المتوسِّط للاستهلاك، وبمعنى آخر فإنَّ دالَّة الاستهلاك غير نسبية في المدى القصير ونسبية في المدى الطَّويل[5].

ثانيا: مفهوم الدَّخل النسبي عند دوزونبري: إن الأسس السَّابقة تبين أنَّ للدخل النسبي معنيان[6]:

المعنى الأوَّل: والذي يلاءم الدِّراسات المقطعِيَّة الخاصَّة بميزانية الأسرة؛ حيث أن الدَّخل الذي تخصصه الأسرة للأنفاق الاستهلاكي يتوقَّف على دخل الأسرة بالنِّسبة لدخول الأسر المجاورة، والمماثلة.

---

[1] Sofia Brana, Marie-Cloud Bergouignan, op cit, p 36.

[2] أسامة بن محمد باحنشل ، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلِّي ، جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع، السعودية، 1996، ص 87.

[3] Sofia Brana, Marie-Cloud Bergouignan, op cit, p 36.

[4] محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الكلِّي، ج1، بدون بلد وسنة النشر، ص170.

[5] مختار متولي، أحكام الشريعة ودالَّة الاستهلاك في الدول الإسلامية المعاصرة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، م1،الاقتصاد الإسلامي 1989،ص 12.

[6] سامي خليل، مرجع سبق ذكره ، ص ص 1058، 1064.

المعنى الثّاني: وهو الذي يناسب تحليل السلاسل الزمنية ويستخدم لشرح التّقلبات الدّورية في الميل المتوسّط للاستهلاك، ويعني ذلك الدّخل الذي اعتادت الأسرة إنفاقه على الاستهلاك، فإذا انخفض الدّخل السنوي عن المعتاد فإنّ الأسرة تبقى محافظة على مستوى الاستهلاك وذلك على حساب الادّخار.

ثالثاً: تعيين دالّة الاستهلاك في إطار نظرية الدّخل النسبي

حاول دوزنبري أن يوفق بين دالّة الاستهلاك قصيرة الأجل ودالّة الاستهلاك طويلة الأجل باستخدام فرض الدّخل النسبي حسب المفهومين السّابقين له وبالأخص المفهوم الثّاني المتعلق بأكبر دخل محقق.

إنّ هذا الافتراض يقود إلى أنّ إجمالي الميل المتوسّط للادخار يعتمد على مستوى الدّخل الحاضر سنوياً إلى أعلى دخل سابق $\overline{Y}$ وعلى ذلك تتمثل صيغة الميل المتوسّط للادخار عند دوزنبري كالتالي:

$$\frac{S}{Y} = a_0 + a_1\frac{Y}{\overline{Y}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

y: الدّخل الحقيقي تحت التصرف.

وبالإمكان تحويل دالّة ادخار دوزنبري إلى دالّة استهلاك (باعتبار c = y − s)كما يلي:

$$\frac{C}{Y} = (1-a_0) - a_1\frac{Y}{\overline{Y}} \ldots\ldots(2)$$

نظرًا لازدياد الدّخل على امتداد الزمن يصبح أعلى دخل سابق متمثلاً بدخل السنة السّابقة، ويكون $\frac{C}{Y}$ ثابتاً، لكن عندما يكون الدّخل متقلبًا على امتداد الزّمن، ففي هذه الحالة تتغير النسبة $\frac{C}{Y}$ عكسيا مع الدّخل نظرًا لوجود المعامل السّالب في المقدار $\frac{Y}{\overline{Y}}$ في المعادلة (2) وحتّى يمكن حسابMPC يمكن ضرب النسبة $\frac{C}{Y}$ للمعادلة (2) في y فنحصل على: $C = (1 - a_0)Y - a_1\frac{Y^2}{\overline{Y}}$

ومن ثمة فإنّ MPC عبارة عن التّغيُّر في C (الاستهلاك) عند التّغيُّر في الدّخل y .

$$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y} = (1- a_0) - 2a_1 Y/\overline{Y} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

لكن عند مقارنة MPC في المعادلة(3) مع APC في المعادلة (2) يتبين أنّه في الأمد القصير عند معرفة أعلى دخل سابق تشير دالّة دوزنبري إلى أن MPC < APC .[1]

ومما سبق يمكن تلخيصُ معادلات نموذج دوزنبري كما يلي:

دالة الاستهلاك: $C = (1 - a_0)Y - a_1\frac{Y^2}{\overline{Y}}$

الميل المتوسّط للاستهلاك: $APC = \frac{C}{Y} = (1-a_0) - a_1\frac{Y}{\overline{Y}}$

[1] ضياء مجيد ، مرجع سبق ذكره، ص ص 182،183

الميل الحدِّي للاستهلاك : $MPC = \frac{\partial C}{\partial Y} = (1 - a_0) - 2a_1 \frac{Y}{\overline{Y}}$

ونحصل من العلاقة بين السلوك الاستهلاكي في الأمد الطَّويل والأمد القصير على ظاهرة أطلق عليها دوزنبرى اسم ظاهرة راشيد (RACHET EFFECT)مع ثبات C/y كما في الشَّكلِّ التالي:

شكل رقم (1–3): دالَّة الاستهلاك في المدى الطَّويلة

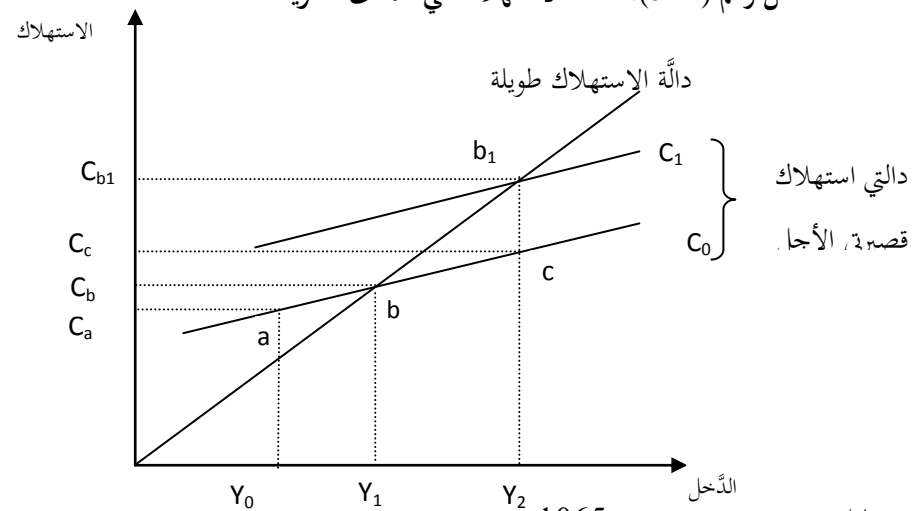

المصدر: سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص 1065.

من الشَّكلِّ (1-3) نجد: الخطّ المار من نقطة الأصل يمثل دالَّة الاستهلاك طويلة الأجل؛ وحيث أنَّه مارٌ من نقطة الأصل فإنَّ الميل الحدِّي للاستهلاك يساوي الميل المتوسِّط وكلِّاهما ثابت. لنفرض أنَّ المجتمع كان عند النقطة Y_1 بحيث أنَّ الاستهلاك كان على دالَّة الاستهلاك طويلة الأجل عند النقطة b والاستهلاك يساوي C_b، فَلوْ أنَّ المجتمع أصيب بركود فإنَّ الدَّخل سوف يهبط إلى Y_0 ويُجْبِر ذلك الأفراد على تخفيض إنفاقهم الاستهلاكي. لكنَّ الأفراد سوف يحاولون المحافظة على استهلاكهم بخفض مدخراتهم مع تخفيض الاستهلاك بقدر قليل إلى C_a وبالتَّالي فإنَّ Apc يرتفع، ولذلك فإنَّ الأفراد يتحرَّكون على دالَّة الاستهلاك القصيرة الأجل C_0، وفي فترة الاستعادة عندما تبدأ الدُّخول بالزِّيادة فإنَّ الأفراد سيزيدون من إنفاقهم الاستهلاكي بنسبةٍ قليلةٍ فيَنخفِض الميل المتوسِّط للاستهلاك ويعود الاستهلاك للنُّقطة الأوَّلى.

وفي مرحلة التَّوسُّع ستؤدِّي إلى زيادة الدُّخول إلى المستوى Y_2 ففي أوَّل الأمر فإنَّ الاستهلاك سيزداد فقط قليلا إلى C_C ويتحرك المجتمع مَبدئيا على دالَّة الاستهلاك قصير الأجل C_0 من النقطة b إلى النقطة c؛ والسَّبب في ذلك أنَّ الأفراد لا يزالون معتادين على مستوى المعيشة الخاص بمستوى الدَّخل Y_1 وبما أنَّ الاستهلاك زاد بنسبة قليلة فإنَّ Apc سينخفض في الزَّمن القصير.

وعلى أيَّة حال فإنَّ دالَّة الاستهلاك قصيرة الأجل سوف تُطرق حالا إلى أعلى لتتقاطع مع دالَّة الاستهلاك الطَّويلة الأجل عند مستوى دخل القيمة الجديدة Y_2 عند النقطة b_1 ويصبح الاستهلاك C_{b1} ويصبح لدى المجتمع دالَّة استهلاك قصيرة الأجل تتماشا مع الدَّخل الجديد Y_2.

وعلى ذلك يشير أثر راشيد عند دوزنبري أنَّه عند انخفاض الدَّخل يكون انخفاض الاستهلاك أقل من ارتفاعه عندما يرتفع الدَّخل على امتداد دالَّة الاستهلاك.[1]

رابعا: انتقادات نظرية الدَّخل النسبي

هناك عدَّة انتقادات وجِّهت لهذه العلاقة تنقص من أهميتها بعدما ظلت هذه العلاقة تمثل نظرية هامة في الاستهلاك، ويمكن سرد أهم الانتقادات فيما يلي[2]:

1. تبني هذه النَّظرية آراءها على أساس أنَّ الأفراد يتَّخذون قراراتهم الاستهلاكية على أساس عوامل غير رشيدة متمثِّلة أساسًا في الدَّخل النسبي، وهو ما رفضه الكثير من الاقتصاديين؛

2. الانتقاد الثَّاني الموجه لنظرية الدَّخل النِّسبي هو عدم اهتمامها بالثَّروة، وهذا ما جاء به فريدمان وغيره، حيث أنَّ الاختلاف في استهلاك الأسر ذات الدَّخل الواحد إنَّما ترجع إلى اختلاف الثَّروة.

المطلب الثَّالث: دالَّة الاستهلاك النسبية للثروة

إنَّ دالتي الاستهلاك السَّابقتين مَبْنِيتين على مفهوم مبسط هو أنَّ تصرفات الاستهلاك الخاصَّة بالأفراد خلال فترة معيَّنة إنَّما ترجع إلى دخولهم عن هذه الفترة، أمَّا الفروض التي بنيت عليها نظريَّات الاستهلاك الحدِّيثة والممثلة أساسًا في نظريَّة دورة الحياة ونظرية الدَّخل الدائم فهما تقومان على خلاف ذلك فالأولى تنظر إلى الأفراد على أنَّهم يخطِّطون لاستهلاكهم عبر فترات طويلةٍ بقصد توزيع استهلاكهم بأفضل طريقة ممكنةٍ خلال فترة سنوات حياتهم كلِّها؛ أمَّا الثَّانية فهي تشترك كلِّيةً مع روح الأولى لكنَّها تختلف معها في التفاصيل حيث نمط الاستهلاك على أساس الدَّخل الدَّائم.

إن معظم النَّظريات الحدِّيثة تقوم على مفهوم المنفعة في تفسير سلوك المستهلك، هذا الأخير يسعى لتحقيق أعلى مستوى استهلاك خلال حياته كلِّها في ظل قيد موارده المكونة من دخل العمل والثَّروة.

وتنطلق هذه الأفكار من الأسس الجزئية لدالَّة الاستهلاك الكلِّية معتمدَّة على الاختيارات الزَّمنية لفيشر 1930 والتي تعتبر أنَّ الأسر تتصرف تصرفاتٍ نموذجية، وتبحث عن تعظيم دالَّة منفعتها والتي تتعلق باستهلاكها عبر الزَّمن، فتقوم بتخطيط الاستهلاك، الذي يتجاوز الفترة الحالية، تحت قيد الميزانية.

إنَّ قدرة الأسر على الاقتراض والإقراض بحرِّيةٍ، وعند سعر الفائدة المعطى ساهم في ظهور الاختيارات الزَّمنية للاستهلاك؛ فالأسر المقرضة تستطيع زيادة استهلاكها في المستقبل انطلاقًا من الفائدة المرجوَّة، أمَّا الأُسَر المقترضة فأنَّها ستقلل من استهلاكها في المستقبل؛ ومن هنا كانت منطلقات النَّظريات الحدِّيثة للاستهلاك[3].

---

[1] ضياء مجيد، مرجع سبق ذكره، ص 182

[2] سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ج2، ص 1067.

[3] للتوسع أكثر أنظر: مراد جبارة، انعكاس إعادة توزيع الدَّخل عن طريق الزكاة على دالَّة الاستهلاك الكلِّية مع الإشارة إلى حالة الجزائر للفترة (1970- 2006)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع مالية ونقود، جامعة الشلف، 2008، 2009، ص ص 68-75.

الفرع الأوَّل: نظرية دورة الحياة

اقترحت هذه النَّظرية واختبرت بالنِّسبة للاستهلاك من طرف كلٍّ من الاقتصاديين موديغلياني (F.MODIGLIANI) وموبارت (R. BRU MBERT) وبالنِّسبة للادخار من طرف (F. MODIGLIANI) و أندو (A .ANDO)

أولاً: الأسس النَّظرية: يمكن سرد أهم الأسس التي تستند عليها النَّظرية في النِّقاط التَّالية:

1) مفاد هذه النَّظرية أن استهلاك فترة ما لا يرتبط بدخل هذه الفَترة، بل يشكلٍّ جزءا من الخطة الكلِّية للاستهلاك المرتكزة على تَعظيم المنفعة في الأمد الطَّويل، والذي يخضع لقيد الموارد المكوِّنة للدخل خلال نفس الأجل، هذا الأجل هو مدَّة حياة الفرد انطلاقًا من الوقت الذي يبدأ فيه الحصول على دخل؛

2) أيضًا من أسس هذه الفرضية أنَّ الميل المتوسِّط للاستهلاك لدى فئة متوسِّطي العمر " أصحاب الدَّخل الأعلى " يكون أقل من الميل المتوسِّط للاستهلاك لفئتي صغار السن وكبار السن " أصحاب الدَّخل الأقل " وهذا يعني أنَّ فرض دورة الحياة يؤكِّد تناقص الميل المتوسِّط للاستهلاك مع زيادة الدَّخل، وبالتَّالي فإنَّ دالَّة الاستهلاك في الأجل القصير تكون دالَّة غير نسبية؛ ووفقًا لهذا الفرض فالزِّيادة في الدَّخل يصاحبها زيادة في الاستهلاك بنسبة أقل.

ثانياً: دالَّة الاستهلاك في إطار دورة الحياة[1]

تنص نظرية دورة الحياة على أنَّ الأفراد يحاولون الحِفاظ على مستوى استهلاك ثابت نِسبِيًا خلال فترة حياتهم، أو مع شيءٍ قليل من الارتفاع، لكن بالمقابل فإنَّ الدَّخل يتغير تلقائيًا خلال تواجده الفعلي وأحد أسبابه هو التَّقاعد، فإذا كان فرد يأمل أن يعيش عددًا من السنين (T) وهو يملك ثروة أولية (a_0) ويحصل على دخل من حياته المهنية (y)، وبعد مدَّة سيحال على التَّقاعد؛ وعليه فإنَّ المستهلك سيوزع موارده التي ينتظر الحصول عليها على مسار حياته، أي يقوم بقِسمة الموارد الإجمالية المنتظرة ($y+a_0$) في أجزاء متساوية في كلِّ السنوات (T) ويستهلك كلَّ سنة: $C = \frac{a_0 + y}{T}$

أي أنَّ دالَّة الاستهلاك تكتب: $C = \frac{a_0}{T} + \frac{Y}{T}$

فتظهر دالَّة الاستهلاك على أنَّها دالَّة للدخل والثَّروة معا، وعليه إذا كان كلُّ الأفراد يخطِّطون استهلاكهم بهذا الشَّكلٍّ فإنَّ دالَّة الاستهلاك الكلِّية تظهر كما يلي:

$$C = \alpha a_0 + \beta Y$$

حيث أنَّ: α: الميل الحدِّي للاستهلاك بالنِّسبة للثروة. β: الميل الحدِّي للاستهلاك بالنِّسبة للدَّخل.

---

[1] أنظر: محمد الشريف ألمان، ج2 ، مرجع سبق ذكره، ص ص 138- 142
Gregory Mankiw, Op.cit,p p 530-534.

إنَّ نموذج دورة الحياة لدالَّة الاستهلاك من شأنه أن يحل تناقض الاستهلاك*، حيث أنَّ الميل المتوسِّط للاستهلاك يساوي: $APC = \alpha \frac{a_0}{Y} + \beta$

فلو أنَّ النسبة بين الثَّروة وبين الدَّخل ثابتة فإنَّ الميل المتوسِّط يكون ثابتًا، وهذا في المدى الطَّويل أمَّا في المدى القصير فإنَّ النسبة بين الثَّروة والدَّخل المتاح تكون متغيِّرةً من فترةٍ قصيرةٍ لأخرى مما يجعل الميل المتوسِّط للاستهلاك لا يكون ثابتا في المدى القصير.

ويمكن صياغة دالَّة الاستهلاك في نموذج دورة الحياة رياضيا وفق ما يلي:

$$C_t = aw_t + a\,[1+(N-A-1)\,b\,]\,y_t^L \ :$$

أي أنَّ الاستهلاك يتحدَّد بالمتغيِّرات التَّالية:

القِّيمة الصَّافية للثَّروة w_t، الدَّخل الجاري y_t^L، تدفق الدُّخول المنتظرة

و بجملة من الأوسطة وهي: عدد السَّنوات الباقية قبل الوصول إلى سنِّ التقاعد (N-A-1)، فترة الحياة النشيطة المنتظرة (N)، معامل تناسب الدَّخل المنتظر إلى الدَّخل الجاري (b) و الوسيط (a) الذي يتحدد بفترة النَّشاط (N-A-1) و يمثل معامل تناسب الاستهلاك مع الموارد.

بالنِّسبة لتطور الاستهلاك في المديَيْن القَّصير و الطَّويل فقد بين كلٍّ من Modigliani و ANDO كيف توفَّق هذه النَّظرية بين تقلُّبات الميل المتوسِّط إلى الاستهلاك في المدى القصر و ثباتِه في المدى الطَّويل أو بعبارةٍ أخرى عدم تناسُب الاستهلاك بالدَّخل في المدى القصير و تناسُبِه في المدى الطَّويل، و ذلك من خلال قسمة حدود دالَّة الاستهلاك النِّهائية على الدَّخل الكلِّي Y_t

$$\frac{c_t}{y_t} = a\frac{w_t}{y_t} + a(1+b(N-A-1))\frac{y_t^L}{y_t}$$

ومن خلال هذه العلاقة يمكن استنتاج أنَّ شرط ثبات الميل المتوسِّط إلى الاستهلاك في المدى الطَّويل هو ثبات نسبة كل من الدَّخل الصادر عن الأصول غير العمل و الدَّخل الصادر عن العمل إلى الدَّخل الكلِّي، أو تغيُّرهما في اتجاهين مختلفتين، بحيث يكون انخفاض الميل المتوسِّط إلى الاستهلاك النَّاتج عن انخفاض أحدهما يُعوَّض بارتفاعه النَّاتج عن ارتفاع الآخر، هكذا تتمكَّن هذه الفرضية من التَّوفيق بين تغير الميل المتوسِّط إلى الاستهلاك الذي افترضه كينز وثباتِه الذي بيَّنته دراسات كيزنت.

ويمكن التَّعبير عن دالَّة الاستهلاك وفق دورة الحياة كما يلي:

* معضلة الاستهلاك ناجمة عن اختلاف الميل المتوسِّط للاستهلاك بين المدى القصير والطَّويل.

شكل رقم (1-4): دالَّة الاستهلاك وفق دورة الحياة

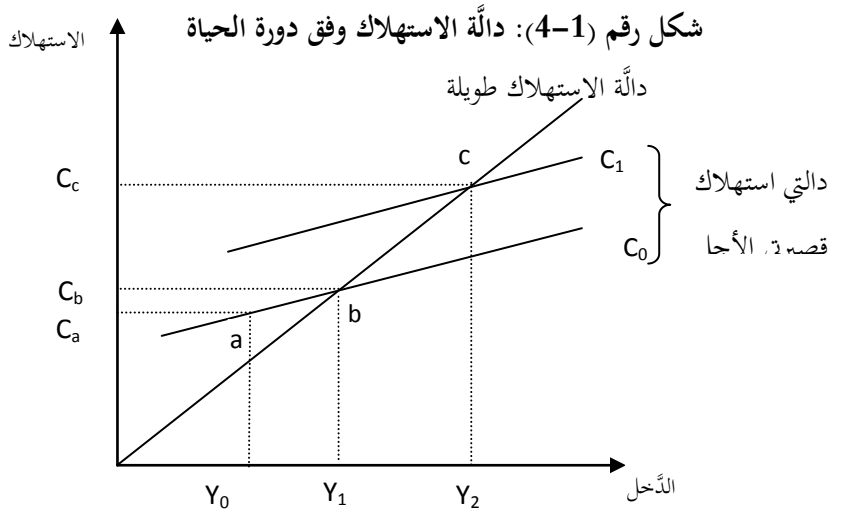

المصدر: عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 101.

وفقًا للشَّكلِّ السَّابق فإنَّ تغير الدَّخل الجاري، مع ثبات الثَّروة يؤدِّي إلى تحرك الاستهلاك على نفس دالَّة الاستهلاك، أمَّا تغير الثَّروة دون الدَّخل فهذا يؤدِّي إلى تغير دالَّة الاستهلاك من وضع لآخر وبتوصيل النِّقاط النَّاتجة عن تغير وضع دالَّة الاستهلاك نحصل على دالَّة الاستهلاك في المدى الطَّويل.

ثالثا: انتقادات نظرية دورة الحياة: لقد وجِّهت بعض الانتقادات لهذه النَّظرية والتي يمكن إظهارها في:

1. إنَّ هذه النَّظرية ترى أنَّ العائلات تُقرر مخطط استهلاكها ليس اعتمادًا على الدَّخل الجاري فحسب، ولكن اعتمادًا كذلك على ما تتصوره بالنِّسبة لتطور دخولها طوال مدَّة الحياة، وهذا يعتبر مثاليًا إلى حدٍّ بعيد[1]؛

2. أظهرت الدِّراسات التَّجريبية على أن استهلاك وادخار المسنين لم يكن متطابقا مع نموذج دورة الحياة[2]، أي أنَّ الأشخاص المسنين لا ينفقون مثل النَّموذج السَّابق.

الفرع الثَّاني: نظرية الدَّخل الدائم

تعود هذه النَّظرية إلى الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان (MILTON FRIDMAN) الذي يرى أنَّ دالَّة الاستهلاك هي دالَّة في الدَّخل الدائم.

أولاً:الأسس النَّظرية: يمكن توضيح الأسس التي يعتمد عليها فريدمان في تحليله في النِّقاط التَّالية:

1- حسب فريدمان فإنَّ المستهلك يحاول المحافظة على نمط معينٍ من الاستهلاك بالرَّغم من التَّقلبات التي تحدث في دخله من سنة لأخرى، حيث يرى أنَّ سلوك الأفراد الخاص بإنفاقهم الاستهلاكي لا يتحدَّد بمستوى الدَّخل الحالي و إنَّما يتحدد بالدَّخل الدائم[3]

[1] محمد فرحي، ج1، مرجع سبق ذكره، ص 178.

[2] Gregory Mankiw, Op.cit, p534

[3] عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص97

2- يفرّق فريدمان بين مفهومين للدَّخل*، الدَّخل الدائم و الدَّخل المؤقت، و يمثل الدَّخل الدائم التدفق الدّوري للدُّخول الثابتة التي تعطي نفس القيمة الحالية للدُّخول الحالية والمتوقَّعة خلال أُفُق معطى[1] ويكون نتيجة استغلال عناصر ثرواتهم** سواءٌ كانت ثروة بشرية أو ثروة مادِّية، و منه فإنَّ الدَّخل الدائم مفهوم طويل الأجل لأنَّه يتحدد بعناصر الثَّروة التي تتكون عبر فترة طويلة من الزَّمن نسبيًا أمَّا الدَّخل المؤقت فأنَّه يشير إلى الجزء من الدَّخل الذي لا يتوقع الأفراد المحافظة عليه[2]. وبهذا يكون فريدمان قد قدَّم مفهومًا جديدًا للدَّخل الدائم يجمع بين فكرة الدَّخل النسبي والثَّروة.

3- يفرّق فريدمان أيضًا بين مفهومين للاستهلاك، الاستهلاك الدَّائم و الاستهلاك المؤقت، حيث يمثل الاستهلاك الدَّائم ذلك المستوى من الاستهلاك الذي يريد المستهلكون الاحتفاظ به عبر الزَّمن؛ فهو إذن مخطط ومقدر مسبقًا؛ أمَّا الاستهلاك المؤقت فهو يمثل الإنفاق غير المخطَّط أو غير المقدَّر مسبقًا على السِّلع و الخدمات الاستهلاكية كالإنفاق في مناسبات معيَّنة[3].

4- يرى فريدمان وجود علاقة نسبيَّة ثابتة بين الاستهلاك الدَّائم و الدَّخل الدائم، و بالمقابل فإنَّ العلاقة بين الاستهلاك الدَّائم و الدَّخل المؤقت تكون محدودَة، أي أنَّ الميل الحدِّي للاستهلاك من الدَّخل المؤقت يساوي الصفر، و من ثمة فالدَّخل المؤقت يذهب للادِّخار، فيزداد الادِّخار مع زيادته و يتناقص بتناقصه، مما يؤدِّي إلى بعض التَّقلبات قصيرة الأجل على دالَّة الاستهلاك و دالَّة الادِّخار؛ إلا أنَّه في المدى الطَّويل لا تتأثر دالَّة الاستهلاك، وذلك لوجود علاقة نسبيَّة بين الاستهلاك الدائم و الدَّخل الدائم[4]

ثانياً: تعيين دالَّة الاستهلاك في إطار نظرية الدَّخل الدائم

حسب فريدمان فإنَّ الاستهلاك الدائم يتحدد بالدَّخل الدائم كما يلي:

$$C_P = f(Y_p) \Rightarrow C_P = k.Y_p$$

حيث يمثل (k) مُعامِل تناسب الاستهلاك الدائم بالدَّخل الدائم، و هو يمثِّل الميل المتوسِّط و الميل الحدِّي إلى الاستهلاك في المدى الطَّويل، و يتحدَّد بثلاث عناصر هي[5]:

---

* الدَّخل: هو العائد الذي يحصل عليه أصحاب عوامل الإنتاج خلال فترة معيَّنة.

[1] Patrick Villieu, op.cit. p 29.

** الثَّروة: هي المخزون من السِّلع المادية القابلة للتحويل إلى نقود خلال فترة زمنية معيَّنة.

[2] Gregory Mankiw, op.cit. p 536

3 حمد الشريف ألمان، ح2، مرجع سبق ذكره، ص 147.

4 محمد مختار متولي، أحكام الشريعة ودالَّة الاستهلاك في الدول الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 14

[5] Mohamed Haddar, Mcroeconomie, 2e éd, Centre publication universitaire, Tunes, 2006, p 99.

أ. معدَّل الفائدة (r)؛

ب. نسبة الثَّروة غير البشرية إلى الثَّروة البشرية؛

ت. مجموعة أخرى من المتغيِّرات كالذَّوق، العمر و العوامل الديمغرافية (U).

و منه: $k = \alpha(r, w, u)$

وعليه صاغ فريدمان دالَّة الاستهلاك كما يلي:

$$C_t^P = k\lambda Y_t + k(1-\lambda)Y_{t-1}^P$$

حيث يمثل λ متوسطًا مرجحًا للدَّخل الحالي و الدُّخول الماضية المقاسة، فمن أجل تقدير الدَّخل الدائم استعمل فريدمان نموذج التوقُّعات المكيَّفة، والتي تقضي بأن الفرد يُراجع توقُّعاته في كلِّ فترةٍ كدالةٍ للأخطاء المرتكَبة في الفترة السَّابقة. فبالنِّسبة للدخل الدائم نجد: $Y_t^P - Y_{t-1}^P = \lambda(Y_t - Y_{t-1}^P)$ حيث $0 \langle \lambda \rangle 1$.

إن قيمة الدَّخل الدائم المقدَّرة مُصحَّحة بواسطة المعامل λ كدالةٍ للفارق بين الدَّخل الجاري والدَّخل الدائم المتوقَّع في الفترة الماضية، بما أن هذا الفارق قد ينشأ من الدَّخل الانتقالي أو من خطأ التوقُّع بالدَّخل الدائم؛ وعليه ففرضية التوقُّعات المتكيِّفة اعتبرت مبدئياً أن المعامل λ هو فارق خطأ التوقُّعات.

بالرجوع إلى دالة الاستهلاك أعلاه نجد: أنَّ الميل الحدِّي للاستهلاك من الدَّخل الجاري Y_t تكون $k\lambda$ وهي بطبيعة الحال أقلُّ من الميل الحدِّي للاستهلاك في الزَّمن الطَّويل k، والسبب في ذلك يعود إلى أنَّه عند ارتفاع الدَّخل الجاري فإنَّ الفرد لا يكون متأكدًا من أنَّ هذه الزِّيادة سوف تستمر في الفترة الطَّويلة التي على أساسها توضع خُطَّة الاستهلاك، وبناءً على ذلك فإنَّ الفرد لن يقوم بموائمة إنفاقه الاستهلاكي وفقا لمستوى الدَّخل المرتفع كما هو في الحالة التي ينظر فيها على أنَّ الزِّيادة في الدَّخل دائمة.

كما يمكن التعبير عن فرض الدَّخل الدائم باستخدام الشَّكلِّ الآتي:

شكل رقم (1-5): العلاقة بين الدَّخل الدائم والاستهلاك

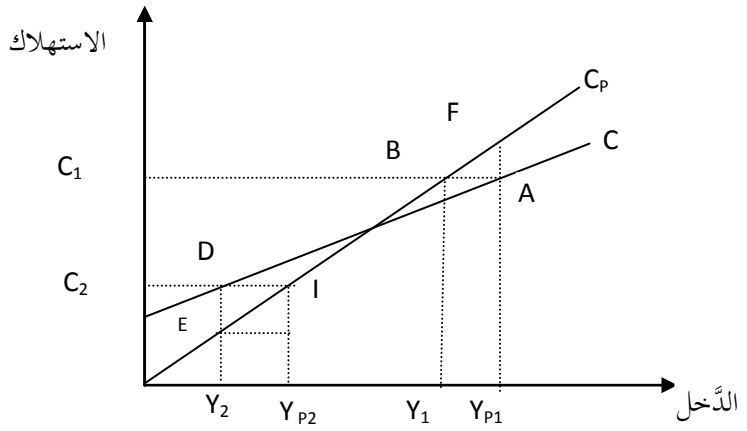

المصدر: عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص97.

من الشَّكلِّ لو أن الدَّخل الدائم: Y_{p1}، الدَّخل الجاري: Y_1، و هو ما يعني أن الدَّخل المؤقت يساوي AB، فإنَّ الاستهلاك الدائم يتحدَّد على أساس الدَّخل الدائم عند النُّقطة B على دالَّة الاستهلاك النسبيةC_P عند المستوى C_1. وفي هذه الحالة يزداد الادِّخار بمقدار الدَّخل المؤقتAB، أمَّا عند الدَّخل الدائم Y_{p2} والدَّخل الجاري Y_2، فإنَّ الجزء المؤقت من الدَّخل يكون سالبًا و مقداره ID عندئذ يتحدَّد الاستهلاك الدائم على أساس الدَّخل الدَّائم عند النُّقطة I على دالَّة الاستهلاك النسبية C_P عند المستوى C_2، في هذه الحالة يتمُّ سحب الجزء ID من المدخَّرات السَّابقة، أو يتمُّ اقتراضه لتمويل المستوى الدائم من الاستهلاك .

أمَّا إذا كانت AB زيادة دائمة في الدَّخل فإنَّ الاستهلاك الدائم يزداد بالمقدار AF، وإذا كانت ID نقص دائم في الدَّخل فإنَّ الاستهلاك الدائم يَنقص بالمقدار DE وفقاً لدالَّة الاستهلاك الدائم.

ثالثا: انتقادات نظرية الدَّخل الدائم

وكغيرها من النَّظريات تعرضت نظرية الدَّخل الدائم لبعض الانتقادات ولعلَّ أهمها[1]:

1- إنَّ نظرية الدَّخل الدائم لا تجيب بشكلٍّ صريح ومباشر عن مصير الدَّخل المؤقت، بالرغم من أنَّها لا تستبعدُ احتمال ادخار جزءٍ واستهلاك الباقي بدون تحديد هذا التَّوزيع بين الادِّخار والاستهلاك؛

2- من الصَّعب جدا التَحقِيق العملي لهذه النَّظرية نظرًا لصعوبة تحديد هذا الدَّخل، فالمحاولة السَّابقة لقياسه تتطلب عدَّة فرضيات تنتمي إلى النَّظرية الجزئية، منها فرضيَّة تعظيم المنفعة تحت قيد الثَّروة بافتراض الاختبار عبر الزَّمن، كما هو الحال بالنِّسبة لفرضية دورة الحياة، وهي فرضيات لا تنجو من الاعتراضات.

ونشير في الأخير إلى أنَّ هناك علاقة بين نظرية دورة الحياة ونظرية الدَّخل الدائم؛ فالأولى توجِّه اهتماما أكبر لدوافع الادِّخار بالمقارنة مع الثَّانية وبالتَّالي توفر أسبابًا مقنعة لإدخال الثَّروة، أمَّا نَّظرية الدَّخل الدائم من ناحيةٍ أخرى تعطي اهتماما أكثر دقَّة إلى الطريقة التي يُكَوِّنُ بها الأفراد توقعاتهم فيما يتعلق بدخولهم في المستقبل.

وعليه تكون النَّظريات الحدِّيثة للاستهلاك قد جمعت بين تكوين التوقُّعات التي أكَّدت عليه نظرية الدَّخل الدائم مع ما أكَّدت عليه نظرية دورة الحياة فيما يتعلق بالثَّروة والمتغيِّرات الديمغرافية.

[1] محمد فرحي، ج1، مرجع سبق ذكره، ص 181.

المبحث الثَّاني الإنفاق الحكومي كمكون من مكوّنات الطَّلب الكلِّي

لقد أصبح الطَّلب الحكومي أحد العناصر الأساسية للطَّلب الكلِّي، إذ يمثل المكون الثَّالث من مكوّنات الطَّلب الكلِّي، وإن كان يعتبر العنصر الأكثر أهمِّية وفاعلية في خلق ما يسمى بالدفعة القوية في النَّشاط الاقتصادي، وخاصة في الاقتصاديَّات النامية، نظرًا لما تعانيه من عدم فاعلية باقي مكوّنات الطَّلب الكلِّي، والتي قد ترجع لأسبابٍ عديدة منها: ضعف الإنفاق الاستهلاكي بسبب انخفاض مستوى الدُّخول، وضآلة الإنفاق الاستثماري الخاص نتيجة للمشاكل الكثيرة التي ترجع لعدم توفر البيئة الملائمة، وضيق الأسواق المحلية النَّاتجة عن ضعف الإنفاق الاستهلاكي.

وعلى هذا الأساس فإنَّ عملية التَّنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد بشكلّ أساسي على الإنفاق الحكومي والذي يتجسد في عنصريين أساسيين:

العنصر الأوَّل: المشتريات الحكومية الجارية من السِّلع والخدمات الاستهلاكية والإنتاجية وعوامل الإنتاج، ويتمُّ الحصول على هذه المشتريات من القطاع العائلي والإنتاجي في مقابل تدفق نقدي؛

العنصر الثَّاني: ويتمُّثل في المدفوعات التحويلية إلى القطاع العائلي والقطاع الإنتاجي.

إن هذا الدّور يأتي على ما هو معروف في الحياة الاقتصادية بالسِّياسة المالية، معبرة عن تدخل الدَّولة بأداتَيْها الإنفاق الحكومي والإيراد كسبيل لمعالجة المشاكِل الاقتصادية، هذا الدَّور ترنح بين معارض ومؤيد له، يلمسه المتتبع لمحطَّات الفكر الاقتصادي، فإلى عهد قريب– القرن التاسع العشر، والعقود الثلاثة الأولى للقرن العشرين– كان الاعتقاد الوحيد السائد أنَّه يجب على الدَّولة الالتزام بالحياد، ذلك أن موارد التَّشغيل الكامل المتوفرة في الاقتصاد تمثل الوضعية الطبيعية لكلِّ اقتصاد، وأنَّ كلَّ خلل في توازن التَّشغيل الكامل يتولد عنه قوى ذاتية تعيد الاقتصاد أوتوماتيكيا باتجاه توازن التَّشغيل الكامل، ومنه فإنَّ الإنتاج هو الذي يحدد الطَّلب حسب قانون ساي للمنافذ، والنُّقود ما هي إلا وسيلةٌ للتبادل.

غير أنَّ هذا التحليل وقف عاجزا أمَام تفسير أسباب أزمة الكساد الكبير لعام 1929، ناهيك عن إيجاد حلول مناسبةٍ لها؛ فبرز على ذلك تحليل جديد لكينز، كان إلى حدٍّ ما نقيضًا للفكر الكلاسيكي من خلال افتراضه وجود طاقة إنتاجية معطلة، وبالتَّالي فتدخل الدَّولة أمر مهمٌّ لغرض إحداث الاستقرار الاقتصادي في اقتصاد يعاني مشاكِل اقتصادية مثل البطالة والتَّضخم والرُّكود.

وعلى هذا؛ سنقوم في هذا المبحث بإبراز أهم الصور التي تتخذها الدَّولة من حيث دورها الاقتصادي وعلى أهم آثار الإنفاق الحكومي والعوامل المحددة له.

المطلب الأوَّل: دور الدَّولة في النَّشاط الاقتصادي

تعتبر الدَّولة عونا اقتصاديًا ضمن باقي الأعوان الاقتصاديين، تطلع بمهام تطورت من تقليدية إلى متدخلة في النَّشاط الاقتصادي، هذا التطور كان ضمن مراحل انبثقت عن تطور الفكر الاقتصادي المصاحب لمختلف المتغيِّرات والوقائع الاقتصادية، تجلت في تزايد حدَّة الأزمات من تضخمٍ وركودٍ وانكماشٍ وعجزٍ لآليات السُّوق في تصحيح الأوضاع، وامتد الأمر إلى حدوث أزمة مزدوجة اجتمعت فيها ظاهرتين اقتصاديتين، ربَّما كان اجتماعهما في ذاك الوقت يعد من باب اجتماع النقيضين.

الفرع الأوَّل: العوامل الداعية لدور الدَّولة في النَّشاط الاقتصادي

لقد اختلفت رؤية الاقتصاديين لدور الدَّولة في النَّشاط، واستند كلٌّ رأي على حجج وعوامل يرى أنَّها تدعم رأيه ويمكن ذكرها فيما يلي:

أولا: العوامل الداعية لزيادة تدخل الدَّولة في النَّشاط الاقتصادي: هناك عوامل عديدة منها[1]:

1. أزمة الكساد العالمي 1929-1931 وبروز النَّظرية الكينزية التي قامت على أساس ضرورة تدخل الدَّولة عن طريق السِّياسة الاقتصادية لتحريك النَّشاط الاقتصادي من حالة الرُّكود من خلال الإنفاق؛
2. الحرب العالمية الأولى والثَّانية وما تبعهما من دمار في البنية التحتية لأطراف النِّزاع، مما دفع الحكومات إلى ضرورة التَّدخل للإعمار؛
3. ظهور الفكر الماركسي والأطروحات الاشتراكية المعادية للملكية الخاصَّة، والتي تبنتها العديد من الدول أين قامت بتأميمات كبيرة، ليزيد تدخل الدَّولة في إدارة العديد من المؤسسات العمومية.

ثانيا: العوامل الداعية إلى تناقص تدخل الدَّولة في النَّشاط الاقتصادي: من هذه العوامل نجد:

1. الانفجار التكنولوجي والمعلوماتي الذي أدَّى إلى تطور ونمو وسائل الاتصال، مما أدَّى إلى تراجع أهمِّية المكان في الكثير من القضايا، وهذا ما أفقد وسائل مراقبة الإقليم من الناحية الاقتصادية أهميتها؛
2. اختفاء المعسكر الاشتراكي، وسياسة إيديولوجية السُّوق؛
3. زيادة نفوذ المنظمات الاقتصادية الدولية (صندوق النَّقد الدولي، المنظمة العالمية للتجارة) من خلال فرض مختلف الشُّروط سواء من خلال البرامج المدعومة أو من خلال آليَّات الانضمام.

الفرع الثَّاني: الدَّولة الحارسة في ظل النَّظرية الكلاسيكية

لقد ظهر مفهوم الدَّولة الحارسة في القرن السابع عشر والثامن عشر في ظل سيادة أفكار النَّظرية الكلاسيكية الليبرالية التي بنت طرحها القانوني والفلسفي على[1]: الحريَّة الاقتصادية، عدم تدخل الدَّولة في النَّشاط

[1] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السِّياسات الاقتصادية الكلِّية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 5.

الاقتصادي، والملكية الخاصة؛ فترك الفرد حرا في اختيار نشاطه وحريَّة التملك والعمل لا تدفعه لتحقيق منفعته ومصلحته فحسب، بل سوف تمتد لتحقيق المنفعة العامَّة، فالرأسمالية لا ترى تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، وأنَّ هذا التوافق يحدث تلقائيا، أمَّا تنظيم الحياة الاقتصادية فيكون عن طريق المنافسة الحرَّة وغير المقيَّدة، فهي القوَّة الكفيلة بتحقيق التقدم الاقتصادي.

لكن السؤال المثار هنا هو ما هو دور الدَّولة في النَّشاط الاقتصادي؟ يجيب آدم اسميث أن دور الدَّولة ينحصر في الوظائف التقليدية الأربع[2]: الأمن العمومي، حماية الإقليم، التَّمثيل الخارجي و إقامة العدل، وتقتصر الدَّولة في جباية الضرائب على ما يمكنها من تغطية هذه الوظائف.

هذه الأخيرة وإنَّ كانت ذات طابع اقتصادي جزئي، إلا أن قيام الدَّولة بها لا يبرره سوى عدم إقبال القطاع الخاص عليها، حيث أنَّها لا تحقق القدر الكافي من الأرباح التي تغطي تكاليفها، أمَّا عدا ذلك من نشاط فيجب أن يقوم به القطاع الخاص.

ومن هنا يعتقد أصحاب هذا الفكر أن التَّدخل سيحرم القطاع الخاص من رؤوس الأموال اللازمة لزيادة الإنتاج وتنمية الاقتصاد، وعلى هذا فإنَّ ضوابط تدخل الدَّولة تكون كما يلي[3]:

- ✓ الإنفاق لا يتعدى الإنفاق على الخدمات الأساسية؛
- ✓ تفرض الضرائب في حدود ضيقة لا تؤثر على الإنتاج والائتمان والاستهلاك...؛
- ✓ القروض العامَّة وسيلةٌ استثنائيةٌ.

الفرع الثَّالث: الدَّولة المتدخلة في النَّشاط الاقتصادي

اتضح من تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ضرورة التخلص من مفهوم الدَّولة الحارسة وحل محله مفهوم الدَّولة المتدخلة، تجلى هذا بعد أزمة الكساد العالمي، في نفس الوقت الذي ظهرت فيه النَّظرية الكينزية، التي رأت أن تدخل الدَّولة في النَّشاط الاقتصادي هو العامل القادر على تنمية الطَّلب الكلِّي الذي يحرك النَّشاط الاقتصادي من الرُّكود الذي قد يحدث في أوقات معيَّنة، ويتمُّ تحريك هذا النَّشاط من خلال الإنفاق العام باعتباره المضخة التي تنشط دورة النَّشاط الاقتصادي في ظل فشل مذهب ترك الحرية كاملة للأفراد[4].

لقد أثبت كينز أن أزمة 1929 هي أزمة ناتجة عن ضعف الطَّلب الكلِّي الفعال، الذي لم يواكب الزِّيادة في العرض الكلِّي انطلاقا من أنَّ " الطَّلب الكلِّي يخلق العرض الكلِّي " وليس العكس، وأنَّ الدَّولة هي الوحيدة القادرة على تقليص الفجوة، بين الطَّلب الكلِّي والعرض الكلِّي[5].

---

[1] بلعزوز بن علي، محاضرات في النَّظريات والسِّياسات الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 8.

[2] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[3] عوف محمود الكفراوي، السِّياسة المالية والنَّقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، دراسة تحليلية مقارنة، ط1، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1997، ص 153.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، السِّياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص 40.

[5] بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو، دراسة حالة الجزائر 2001-2009، ماجستير غير منشورة، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، 2010/2009، ص 16.

وانطلاقا من هذا الطرح ترتبت عدة نتائج أهمها[1]:

✓ أن وظيفة الدَّولة تغيرت حيث أصبح لها دور متزايد سواء اقتصاديًا أو اجتماعيا؛

✓ التخلي عن فكرة الحياد المالي والتوجه نحو تحقيق أهداف قد تكون على حساب الهدف المالي، فليس من الضرورة أن يتحقق التَّوازن بين الإيرادات والنَّفقات، أي إمكانية حدوث عجز موازني يغطى بالاقتراض، أو بالإصدار الجديد؛

✓ أن السِّياسة المالية بقدر ما تحرص على التَّوازن المالي تسعى إلى تحقيق التَّوازن الاقتصادي والاجتماعي من خلال معالجة المشاكِل الاقتصادية وإعادة توزيع الدُّخول.

الفرع الرَّابع: الدَّولة المنتجة ودورها في النَّشاط الاقتصادي

انبثق هذا الدّور من الفكر الاشتراكي الذي كان معاديا للملكية الخاصة، مما انجر عنه عمليات تأميم واسعة للدول التي تبنت هذا الفكر، وأصبحت الدَّولة مسيرة للمؤسسات العمومية.

إن هذا الفكر لم يكتفي بوجود دور للدولة يقتصر على كونها متدخلة في النَّشاط الاقتصادي والاجتماعي فقط، بل تعدى ذلك إلى ملكية وسائل الإنتاج، وأصبحت الدَّولة منتجة إلى جانب الأفراد، حتَّى أصبح نموذج الدَّولة المنتجة يقترب من سيطرة تكاد تكون كاملة على وسائل الإنتاج، وقد ترتب على ذلك نتائج أهمها[2]:

✓ اختفاء النَّشاط الفردي وبالتَّالي تراجع الحافز الفردي وأضحت الدَّولة المسيطرة بالكامل على النَّشاط الاقتصادي والاجتماعي؛

✓ أصبح النَّشاط المالي للدولة جزءا لا يتجزأ من نشاطها الاقتصادي، والذي يرتبط ارتباطا كاملا بالتخطيط الاقتصادي، وتوزيع الدَّخل، وإعادة توزيع الدَّخل.

الفرع الخامس: دولة الخصوصية

منذ بداية السبعينات بدأت تظهر بوادر إيديولوجية جديدة في اتجاه مضاد لتوسع نشاط الدَّولة الاقتصادي، وتعرف هذه الظاهرة باسم دولة الخصوصية ومن أسبابها[3]:

✓ اتساع تدخل الدَّولة أدَّى إلى نمو البيروقراطية الحكومية، وابتكارها لقوانين تؤثر على الكفاءة الاقتصادية، وتقضي على الحوافز الفردية، وفي كثير من الأحيان تؤدِّي إلى ارتفاع التكلِّفة الاقتصادية للخدمات العامَّة، واضطرار الدَّولة لزيادة الضرائب التي يتحمل عبئها الأفراد في النهاية، ليس بمقابل يعود عليهم وإنَّما لمواجهة نقص الكفاءة الاقتصادية لإدارة الدَّولة؛

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[2] نفس المرجع، ص 41.

[3] مصطفى رشيد شيحة، الاقتصاد العام للرفاهية، ج1، الدار الجامعية، 1993، ص 49.

✓ ذلك التناقض الذي حدث عند المقارنة بين نجاح الاقتصاد الأمريكي أو الياباني اللبيراليين، وبين ذلك الفشل الذي لحق بالدول الاشتراكية في تحقيق معدَّلات النمو المرغوبة، أو اللحاق بالتطور التكنولوجي، أو تحقيق أهداف الرفاهية؛

✓ الأزمات التي ظهرت نتيجة للتدخل المفرط للدولة و إتباع سياسة النَّقد الرخيص، إذ ظهرت أزمة جديدة تعايش فيها الكساد مع التَّضخم، اصطلح عليها اسم الكساد التَّضخمي، وإن كان طابعها تضخميا، حيث صاحب هذه الظاهرة ارتفاع متواصل في الأسعار ومعدَّلات البطالة[1]، فظهر فكر جديد بزعامة فريدمان والذي انتقد بشدة تدخل الدَّولة في النَّشاط الاقتصادي؛

إن مظاهر الخصوصية قد تنوعت بحسب طبيعة الهيكل والنِّظام الاقتصادي، ففي الاقتصاديات الصناعية المتقدمة تمثل الظاهرة في تقييد نشاط الدَّولة الإنتاجي دون النَّشاط الإنفاقي الاجتماعي، الخدمات (الإدارة) والرقابة، وفي بعض الأحيان وصل الأمر إلى التخلي عن المرافق الإنتاجية الخدماتية مثل: الكهرباء والطَّاقة وإخضاعها لقواعد ومعايير القطاع الخاص وأهدافه الرِّبحية.

أمَّا الاقتصاديَّات المتخلفة فقد تحقق هذا المبدأ تحت تأثير المنظمات الدولية (صندوق النَّقد الدولي) والضغوط الخارجية الناشئة عن مديونية البلد اتجاه الاقتصاديات المتقدمة، و ما يعبر عنه بشرطية صندوق النَّقد الدولي، التي تقضي بتخفيض الإنفاق الحكومي وتشجيع القطاع الخاص، أمَّا الاقتصاديَّات الاشتراكية فسمحت للأفراد بممارسة بعض الأنَّشطة الاقتصادية، وإتباع أسلوب اللامركزية والاستقلالية وبعض قواعد الإدارة الخاصة دون الدُّخول إلى مرحلة تغيير شكلِ الملكية.

وعليه مما سبق يمكن القول أن الدَّولة طوال مراحل التطور الاقتصادي كانت شخصية اقتصادية بصورة تدريجية، وخلال فترة زمنية طويلة، فرضتها ظروفٌ وطرق إنتاج متغيِّرة، ودفعت إليها وشكلَّتها أسباب متعددة، وعليه يمكن حصر الممارسات المالية للدولة في أربعة محاور رئيسية[2]:

1) النظر للدولة باعتبارها وحدة سياسية وإدارية تلتزم بتقديم الخدمات الجماعية الكلِّية من الأمن، الدفاع، الصحة والتعليم...مما يدخل في وظائف الدَّولة التقليدية اتساعا وضيقا تبعا للإيديولوجية التي تسود المجتمع في الزمان والمكان، والأهداف التي يسعى إليها، ويتمُّ ذلك من خلال الإنفاق العام وتغذيه الإيرادات العامَّة، وأطلق عليه النَّشاط المالي للدولة وأداته المالية العامَّة والقانون المالي؛

2) النظر للدولة باعتبارها وحدة إنتاجية وتسويقية تباشر عملية إنتاج السِّلع والخدمات وتداولها مباشرة أو بواسطة وحداتها أو بواسطة المشروعات المختلفة، سواء تم هذا من خلال آليات السُّوق وجهاز الثمن، أو من خلال آليات التخطيط، والغرض من ذلك استكمال البنية الاقتصادية، وقد اصطلح على تسمية ذلك بالنَّشاط الإنتاجي والتسويقي للدولة وأداته القطاع العام؛

---

[1] بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[2] مصطفى رشيد شيحة، مرجع سبق ذكره، ص- ص 41-43.

3) النظر للدولة باعتبارها وحدة رقابية اقتصادية، تقوم باستخدام أدوات وتصدر قوانين لها، وتسمح لأجهزتها بالتَّدخل في آليات السُّوق، فتصحح عملية التخصيص التي يقوم بها القطاع الخاص سواء في مرحلة الإنتاج أو في مرحلة الاستهلاك، مثل قوانين محاربة الاحتكار ونظام الإعانات والأمن الصناعي، وتحديد الأجور...

والغرض من ذلك تجاوز مساوئ التخصيص غير الرشيد لقوى السُّوق وحماية المنافسة...الخ، وبصفة عامَّة التوفيق بين الأهداف والمصالح الوطنية والمصالح الخاصة، وقد اصطلح على تسمية هذا النَّشاط، بنشاط الدَّولة الإداري الاقتصادي وقواعد الرقابة والتَّصحيح على النَّشاط الخاص، وأدواته القانون الاقتصادي العام؛

4) النظر إلى الدَّولة باعتبارها وحدة اجتماعية، حيث تقوم بإعداد وتمويل البرامج الاجتماعية المستقلة التي تهتم بالمشروعات العمرانية، والتَّأمينات، والضمان الاجتماعي، والحفاظ على البيئة، وبرامج البحث والتَّطوير التكنولوجي، والخدمات السكانية وحماية الطفولة...والغرض من ذلك بالطبع تحقيق التَّوازن الاجتماعي والاقتصادي والتنموي، وحماية حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا ماصطلح على تسميته بنشاط الدَّولة الاجتماعي _ الاقتصادي، ودولة الرفاهية، وأداته الاقتصاد الاجتماعي للرفاهية.

إن هذا النَّشاط للدولة سواء كان خدمي أو إنتاجي، تبادلي (له قيمة سوقية)أو غير تبادلي (له قيمة اجتماعية)، مؤدى من خلال الجهاز الإداري والمالي للحكومة، أو من خلال المشروعات العامَّة، أو حتَّى من خلال قوى السُّوق، فإنَّ الوقائع والأحداث التاريخية برهنت على أن الاقتصاد لم يكن يوما من الأيام اقتصادا خاصا خالصا تقتصر فيه الممارسة الإنتاجية والتَّوزيعية على الأفراد، فالدَّولة كانت طوال مرحلة التطور الاقتصادي شخصية مشاركة، تمارس مختلف الأنَّشطة الخدمية و الإنتاجية والتَّوزيعية.

الفرع السادس: دور الدَّولة في الاقتصاد المتخلف

تكمن المشكلة التي تواجه الاقتصاد المتخلف في ضرورة تغيير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي من خلال أسلوب للإنتاج يهدف إلى تحقيق مستوى معيشي أفضل للطبقَات العريضة من السكَّان، ذلك أنَّ الفجوة بين الدول المتخلفة والمتقدمة تزداد اتساعًا يوما بعد يوم، وهو ما يزيد الطين بلة، والمشكلة تعقيدا، ما لم يتمَّ الإسراع بالتَّغيُّرات الهيكليَّة المنوطة بها لحل هذه المشكلة على غرار بعض الدول كالصين...

إن هذا التَّغيُّر يتطلب موارد ضخمة محلية، وقد تكون أجنبية غير أنَّ هذه الأخيرة تكون مشروطَةً وغالبا ما تصب في غير مصلحة الاقتصاد الوطني، وعلى هذا الأساس يبرز دور الدَّولة من خلال ترشيد الاستهلاك العام والخاص، وتعظيم الفائض الاقتصادي، وتعبئته للاستثمار طبقًا للأولويات المطلوبة اقتصاديًا واجتماعيا، وبتوفر إرادة جادة وقوية في تنمية الاقتصاد.

و الواقع أنَّ نشاط الدَّولة المالي يبرز في الدول المتخلفة أساسا في مجالات ثلاثة: في القطاع العام، توجيه النَّشاط الاقتصادي والميزانية العامَّة[1].

فأمَّا القطاع العام فهو نشاط مباشر تمارسه الدَّولة في بعض مجالات الإنتاج المادي والخدماتي، سواء بالملكية التامة أو المختلطة، وعلى غرار الدول المتقدمة التي تعتبر فيها الملكية الخاصة هي الأصل، فالقطاع العام في الدول المتخلفة يرتكز على دور الدَّولة في دفع عملية التَّنمية من خلال الاستثمارات العامَّة.

وأمَّا بالنِّسبة لتوجيه النَّشاط الاقتصادي فيكون سواء بإعداد الخطط ومحاولة تنفيذها أو من خلال السِّياسة المالية والاقتصادية ومنح الامتيازات والتراخيص...

وأخيرا فإنَّ الميزانية العامَّة تلعب دورا بارزا في النَّشاط الاقتصادي حيث تزداد نسبتها إلى الدَّخل من سنة لأخرى، مما يعني أن جزءا كبيرا متزايدا من هذا الدَّخل يعاد توزيعه من خلال هذه الميزانية.

ومما سبق يمكن القول أن هناك اعتبارات تدفع إلى هذا التنوع والنمو في دور الدَّولة في الحياة الاقتصادية ومنها ما يلي:

- ضرورة الهياكل الأساسية للاقتصاد الوطني أو ما يسمى برأس المال الاجتماعي مثل السُّدود ومحطَّات الطَّاقة وطرق المواصلات الجسور...الخ،
- تتطلب عملية التَّنمية للاقتصاديات المتخلفة التَّعبئة الكبيرة للموارد الاقتصادية وهذا يكون غير متاح للقطاع الخاص؛
- ضرورة تحقيق مستويات معيَّنة من الاستهلاك العام مثل الخدمات الصحية.

المطلب الثَّاني: الإنفاق العام تقسيماته وآثاره

لا شك أنَّ الإنفاق العام إنَّما يعكس دور الدَّولة في النَّشاط الاقتصادي، بل وهو أحد المعايير المستخدمة لقياسه، وعليه فإنَّ تطوُّر الإنفاق الحكومي هو تطوُّر تابع لتطوُّر دور الدَّولة في النَّشاط الاقتصادي، من الدَّولة الحارسة إلى دولة الخصوصية مرورا بالمتدخلة والمنتجة.

ولهذا فقد تقلص حجمه وزاد، وتعددت تقسيماته، ولم يعد ينظر للإنفاق العام بالنظرة الكلاسيكية التي اعتبرته مبلغا يختفي حين إنفاقه، فقد أصبح أداةً للدولة للتأثير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما جعل الإنفاق الحكومي ليس جزءا رئيسيا وهاما من علم المالية وفقط، بل أداةً للسياسة الاقتصادية.

الفرع الأوَّل: الإنفاق العام

يمكن تعريف الإنفاق العام على أنَّه مجموع المصروفات التي تقوم الدَّولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معيَّنة، بهدف إشباع حاجات عامَّة معيَّنة للمجتمع الذي تنظمه الدَّولة[2].

---

[1] عبد الهادي النجار، اقتصاديَّات النَّشاط الحكومي، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، 1982، ص – ص 18-21.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 55.

الفرع الثَّاني: تقسيمات الإنفاق العام: لقد تنوعت النَّفقات العامَّة بسبب تعدد أوجه إنفاقها ، وهذا ما دفع واضعي الميزانية العمومية ومحضريها إلى الأخذ بتقسيمات تراعى فيها الاعتبارات الإدارية والوظيفية و الموضوعية، كما وضع علماء المالية أسس اقتصادية يمكن على ضوئها تقسيم النَّفقات العامَّة.

أولا: تقسيم النَّفقات العامَّة من حيث انتظامها: وتتضمن النَّفقات العامَّة الاعتيادية أو الدَّورية والنَّفقات العامَّة غير الاعتيادية (الاستثنائية)[1].

فالنَّفقات العادية هي التي تظهر بصفة دورية في الميزانية العامَّة لكلِّ سنة مالية، وتستعمل لتسيير المرافق العامَّة للدولة كالأجور والمرتَّبات، واللوازم الضَّرورية لتسيير المرافق العامَّة...الخ؛

أمَّا النَّفقات غير الاعتيادية فيقصد بها التي لا تتكرر بشكلٍّ منتظم ودوري كلَّ سنة مثال ذلك: نفقات إنشاء سد، بناء جسر، أو تعويض للمنكوبين بالكوارث كالزلازل و الفياضانات.

وهناك تقسيم آخر يماثل في بعض الوجوه التقسيم الحالي حيث تقسم إلى نفقات جارية، ونفقات رأس مالية.

فالجارية هي النَّفقات المستمرة والضرورية لتمويل نشاط الدَّولة العادي، ومثاله: مرتَّبات الموظفين، وهذه النَّفقة لا تساهم في زيادة رؤوس الأموال بصفة مباشرة، والنَّوع الثَّاني هي نفقات رأسمالية، تشمل النَّفقات المتعلقة بتمويل المشروعات الإنشائية والاستثمارات الحكومية التي تهدف إلى تنمية ثروة الأمة ورأسمالها.

ثانيا: تقسيم النَّفقات العامَّة حسب آثارها الاقتصادية

يمكن تقسيمها إلى نفقات منتجة ونفقات غير منتجة؛ نفقات حقيقية، نفقات تحويلية.

1) **نفقات منتجة ونفقات غير منتجة**[2]: النَّفقات المنتجة هي النَّفقات التي تؤدِّي إلى خلق مزيد من السِّلع و الخدمات، ومن ثم تساعد على إشباع الحاجات العامَّة، ليس هذا فحسب، بل إن هذا النَّوع يمكن أن يعود على الدَّولة بإرادات مالية جمة، تتمثل في العائدات المالية للمشروعات التي تدار على أساس اقتصادي، قمة اهتماماتها تحقيق الرِّبح.

أمَّا النَّفقات غير المنتجة فهي التي لا يتوقع من إنفاقها حصول الدَّولة على إيراد مالي مباشر، مثل صيانة الطرق، والتحويلات الاجتماعية.

2) **نفقات حقيقية ونفقات تحويلية:** إن النَّفقات الحقيقية هي تلك النَّفقات التي تتكبدها الدَّولة في سبيل الحصول على السِّلع والخدمات الضرورية لتسيير المرافق العامَّة، كرواتب العاملين وأجورهم، مما يؤدِّي إلى زيادة الدَّخل الوطني من خلال خلق إنتاج جديد، وخلق دخول جديدة.

أمَّا التحويلية فهي لا تتَّصل بصورة مباشرة بسير العمل والنَّشاط في أي مرفق من مرافق الدَّولة، وليس لها ارتباط مباشر أيضا بحدوث أي زيادة في الدَّخل، وإنَّما عملية نقل للقدرة الشرائية من فئة اجتماعية قادرة إلى فئة اجتماعية معوزة، هدفها التأثير على نمط توزيع الدَّخل الوطني، بحيث تؤثر بشكلٍّ مباشر في حجمه ونوعه، تبعا لنوعية المستفيد من هذه النَّفقات، ومن أمثلتها: مشروع الضمان الاجتماعي، والصحي، ودعم السِّلع.

---

[1] سعيد علي العبيدي، اقتصاديَّات المالية العامَّة، ط1، دار وجلة، الأردن، 2011، ص 61.

[2] علي العربي، عبد المعطي عساف، إدارة المالية العامَّة، بدون بلد وسنة النشر، ص 41.

ثالثا: تقسيم النَّفقات من حيث علاقتها بالسُّوق: وفقا لهذا التقسيم توجد عدة أنواع[1]:

1. **نفقات لا علاقة لها بالسُّوق:** كنفقات وجود الدَّولة ذاتها مثل نفقات الدفاع، و العلاقات الخارجية؛
2. **نفقات تعتبر شرطا لوجود السُّوق:** كنفقات المحافظة على النِّظام العام، والخدمات الإدارية، وتعتبر هذه النَّفقات جزءا من نفقة الإنتاج؛
3. **نفقات تكمل نشاط السُّوق:** وتستهدف إشباع حاجات يشترك في إشباعها النَّشاط الفردي، لكن لأهميتها تشارك الدَّولة فيها، كنفقات التعليم والصحة؛
4. **نفقات تمثلا تدخلا في اقتصاد السُّوق:** يقصد بها توجيه النَّشاط الفردي، كالإنفاق على إنتاج الدَّولة لبعض السِّلع المادية تحقيقا لهذا الغرض؛ ويمثل هذا النَّوع أهمِّية كبيرة في الدول النامية، ويرجع ذلك إلى أنَّ الدَّولة تقوم بنفسها بعملية التكوين الرأسمالي، نظرًا لكونها تحتاج إلى نفقات كبيرة من جهة، ولأنَّها لا تحقق عائدا مباشرا من جهة أخرى، لذا فإنَّ القطاع الخاص لا يقوى عليها ولا يرغب في القيام بها، مثال ذلك: الطرق، الصرف، الري، الطَّاقة...الخ وهي تمثل مرافق البنية الأساسية.

إن تغيير الهياكلِّ الاقتصادية في البلدان النامية (هيكل الإنتاج، العمالة..) أصبح يمثلا حاجة عامَّة ملحة، فقد ساد في البلدان النامية هياكل يغلب عليها الطابع الزراعي لفترة طويلة، إلا أنَّه مع التقدم التكنولوجي والتطور الصناعي تحولت تلك الهياكل إلى هياكل يغلب عليها الطَّابع الصناعي، والدَّولة وحدها التي تقوى على هذا التحول عن طريق الاستثمار العام.

رابعا: تقسيم النَّفقات حسب نطاق سريانها: حسب هذا التقسيم تقسم إلى مركزية تخص كيان الدَّولة وجميع أقاليمها عن طريق السُّلطة المركزية، وأخرى محلية تخص إقليم معين.

خامسا: تقسيم النَّفقات حسب المعيار الوضعي (العملي): يقصد بالتقسيم الوضعي تلك التي تظهر في موازنات الدول المختلفة، وهي لا تتقيد بالاعتبارات العلمية، وإنَّما تتأثر باعتبارات وظيفية أو إدارية تحكمها الممارسات التطبيقية العملية التي تعتمد وتلجأ إليها مختلف الدول.

وبشكلٍّ عام يمكن القول أن كلَّ دولة تقسم نفقاتها بالشكلِ الذي يلائمها، وإن كان الاتجاه الحدِّيث يميل إلى محاولات التَّوفيق بين التَّقسيمات العلمية و الاعتبارية الأخرى.

الفرع الثَّالث: الآثار الاقتصادية للإنفاق العام

يترتَّب على قيام الدَّولة بالإنفاق العام آثار واسعة المدى تتصل بمختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ولعل المهمَّ هنا الاعتبارات الاقتصادية، نظرًا لما أصبح يوليه الاقتصاد للإنفاق العام بكونه أداةً مهمَّة، وإيجابية لتحقيق أهداف اقتصادية معيَّنة، إذ متى عرف الأثر الذي تحققه نفقة معيَّنة في ظروفٍ معيَّنة أمكن

[1] عبد الهادي النجار، مرجع سبق ذكره، ص 79.

اتخاذ الإنفاق كوسيلةٍ لتحقيق هذا الأثر، إذا ماعتبرت هذه الأخيرة هدفت من أهداف السّياسة الاقتصادية[1]، وهذا ما يسميه البعض بمبدأ النَّفقة الوظيفية[2]، حيث يصبح الإنفاق، شأنه في ذلك شأن الأدوات المالية الأخرى، أداةً لتأدية وظيفة معيَّنة، لتحقيق هدف وغاية محدد، فإذا انتفى الهدف انتفت الحكمة من إنفاق الدَّولة لها.

إن الآثار الاقتصادية للنفقات العامَّة قد تكون مباشرة، وهي ما تعرف بالآثار الأوَّلية للإنَّفاق العام، والتي تؤثر على الإنتاج الوطني، الاستهلاك، إعادة توزيع الدُّخول، وأخرى غير مباشرة والتي تنتج من خلال ما يعرف بدورة الدَّخل أي أثر المضاعف والمعجل.

أولا: الآثار الاقتصادية المباشرة للإنفاق العام

تعمل النَّفقة العامَّة على إحداث آثار اقتصادية مباشرة نلخِّصها في:

1) **أثر الإنفاق العام على النَّاتج الوطني:** يعتر النَّاتج الوطني أحد صور الدَّخل الوطني، ويعرف بأنَّه مجموع السِّلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معيَّنة عادة سنة، وتؤثر النَّفقات العامَّة على الإنتاج الوطني من خلال تأثيرها على حجم الطَّلب الكلِّي، وذلك لأنَّ الإنفاق العام يشكِّل جزءا مهمًّا من الطَّلب الكلِّي، و الذي تزيد أهميته كلَّما زاد حجم تدخل الدَّولة ففي النَّشاط الاقتصادي والاجتماعي حيث: الطَّلب الكلِّي = الإنفاق الخاص + الإنفاق الحكومي

ويختلف هذا التَّأثير وفقا لأمور ثلاثة[3]:

- وسيلةٍ تمويل الإنفاق العام؛
- وجهة إنفاق المال؛
- نوعية الإنفاق العام.

وسنعرض فيما يلي آثار الإنفاق العام على النَّاتج وفقا لهذه الاعتبارات:

أ. **اختلاف آثار الإنفاق العام تبعا لاختلاف وسائل تمويله:** إنَّ معرفة آثار الإنفاق العام تقضي بداية معرفة الوسيلةَ التي موِّلت بها الحكومة هذا الإنفاق، ومعلومٌ أنَّ تمويل الإنفاق العام يكون إمَّا: بالإيرادات العادية من ضرائب ورسوم و عائدات الأملاك، أو بالدين العام، أو الإصدار النَّقدي.

– فإذا استمدت الدَّولة أموالها من الإيرادات العادية التي تتمثل أساسا في الرسوم والضرائب فإنَّ إنفاقها لا يؤثر بشكلٍّ كبير على مستوى النَّاتج الوطني، ذلك أنَّه لا يؤدِّي إلى خلق وسائل دفع جديدة وإنَّما يقتصر على تحويل جزء من القوَّة الشرائية من أيدي بعض الأفراد إلى أيدي آخرين، لكن إذا أمعنا النظر فإنَّه يمكن القول أن الآثار على الإنفاق تختلف باختلاف نوعية الإيرادات العادية التي تستخدمها الحكومة في تمويل النَّفقات[4].

---

[1] محمد عباس محرزي، اقتصاديَّات المالية العامَّة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 119

[2] عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1992، ص 109.

[3] مجدي محمد شهاب، أصول الاقتصاد العام، المالية العامَّة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص 238.

[4] نفس المرجع، ص 239.

فلو لجأت الدَّولة لفرض ضريبة غير مباشرة على سلعة ضرورية للاستهلاك، فإنَّ هذا سيؤدِّي حتما إلى تخفيض القدرة الشرائية للطَّبقات محدودة الدَّخل والتي يكون ميلها الحدِّي للاستهلاك كبيرا، وعليه فلا بد من انخفاض إنفاقها ومنه انخفاض النَّاتج والدَّخل الوطنيين.

وينطبق هذا بشكلٍ أوضح إذا وجهت هذه الإيرادات إلى تسديد القروض العامَّة أين يكون أصحابها ذو رغبة كبيرة في اكتناز جزء من دخلهم.

أمَّا إذا مُوِّلت النَّفقات عن طريق فرض ضرائب جديدة تصاعدية تجمع حصيلتها أساسا من الأموال المقتطعة من الطبقة الغنية، التي تتميز بانخفاض ميلها الحدِّي للاستهلاك، فإنَّه من المتصور حينئذ أن يؤدِّي الإنفاق العام إلى زيادة الإنفاق الكلِّي ومنه زيادة الدَّخل الوطني.

– أمَّا إذا استمدت الدَّولة إنفاقها من الإيرادات غير العادية من قروض وإصدار نقدي، فإنَّ ذلك يؤدِّي لخلق قوَّة شرائية جديدة، مما يترتَّب عليه زيادة الإنفاق الكلِّي، ومنه ارتفاع مستوى الدَّخل وهذا مشروطٍ بطبيعة الحال بوجود طاقات معطلة وجهاز إنتاجي مرن.

ب. **اختلاف آثار الإنفاق العام تبعا لاستخداماته:** والمقصود هنا الوجهة التي تنفق فيها الأموال، وكقاعدة عامَّة، فكلَّما اتَّجهت الدَّولة بخدماتها للطبقة الفقيرة، كلَّما أدَّى نمو الإنفاق العام لزيادة الإنفاق الكلِّي زيادة ملموسة، لأنَّ هذا راجع إلى الفروقات بين الميل الحدِّي للاستهلاك للطبقتين الفقيرة والغنية، فإذا كانت الأولى تلجأ إلى إنفاق كلِّ دخلها وما يضاف إليه، فإنَّ الثَّانية نزعتها ادخارية، كما لو قررت الحكومة استهلاك الدين العام، فإنَّ الإنفاق العام لن يزيد من قيمة الإنفاق الكلِّي بقدر كبير.

ت. **اختلاف آثار الإنفاق العام تبعا لنوعيته:** يمكن في هذه النقطة أخذ عدة اعتبارات فهناك النَّفقات الإنتاجية والنَّفقات الاستهلاكية، النَّفقات العينية والنَّقدية، والنَّفقات الأصلية والإضافية.

– **النَّفقات الإنتاجية:** سواء تولتها الدَّولة مباشرة عن طريق قيامها بالإنتاج، أو عملت على مد بعض المشروعات الخاصة أو العامَّة بها في صور إعانات اقتصادية (نقدية، تجهيزات، إعفاءات ضريبية) لتحقيق غرض اقتصادي معين، فإنَّها تساعد عموما على إنتاج السِّلع المادية والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات الاستهلاكية للإفراد، كما تنتج رؤوس الأموال العينية المعدة للاستثمار، وبالتَّالي فإنَّ هذا الإنفاق يعد من النَّفقات المنتجة التي تؤدِّي إلى زيادة حجم الدَّخل الوطني ورفع الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

– **النَّفقات الاجتماعية:** سواء اتخذت شكل تحويلات نقدية، أو في شكل تحويلات عينية في صورة سلع وخدمات، فإنَّها تؤثر هي الأخرى على النَّاتج الوطني. غير أنَّه ما يمكن ملاحظته هو أن النَّفقات الاستهلاكية، وإن كانت تعمل على رفع المستوى المعيشي للطبقات ذات الدَّخل المتواضع، إلا أنَّ تأثيرها يبقى متواضعًا مقارنة مع ما يمكن أن تحدثه النَّفقات الاستثمارية من آثار قد يحتاج ظهورها إلى وقت أطول.

2) **أثر الإنفاق العام على الاستهلاك:** يحدث أثر النَّفقات على الاستهلاك الوطني إمَّا بشكلٍّ مباشر أو بشكلٍّ غير مباشر[1] ويقصد بالأثر المباشر الزِّيادة الأوَّلية في الطَّلب على الاستهلاك المترتب على الإنفاق التي تحدث خارج دورة الدَّخل؛ أي تلك الزِّيادة التي لا تحصل نتيجة زيادة الإنتاج، في حين يمثل الأثر غير المباشر الزِّيادة في الطَّلب على أموال الاستهلاك التي تحدث نتيجة لزيادة الدَّخل.

ويمكن اعتبار هذا النَّوع من الآثار المباشرة للنفقات العامَّة على الاستهلاك من خلال نفقات الاستهلاك الحكومي، ومن خلال نفقات الاستهلاك الخاص بدخول الأفراد.

أ. **نفقات الاستهلاك العمومي أو الحكومي:** يظهر الأثر من خلال ما تقوم به الدَّولة من شراء السِّلع، أو مهام ضرورية من أجل صيانة المباني الحكومية، وشراء الأجهزة والآلات والمواد الأوَّلية اللازمة للإنتاج العمومي، أو الوظيفة العمومية، أو لأعمال المرافق والمشروعات العامَّة، ويرى البعض أنَّ هذه النَّفقات تمثل أداةً لتحويل الاستهلاك من الأفراد إلى الدَّولة[2]، فبدلا من أن تعطي الدَّولة للعاملين دخول كبيرة تمكنهم من استهلاك السِّلع والخدمات، فإنَّها تقوم بتقديمها إليهم، وبذلك فإنَّها لا تؤثر في الواقع على حجم الاستهلاك الكلِّي.

ب. **نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد:** تقوم الدَّولة بتوزيع دخول نقدية على الأفراد حيث يخصص هؤلاء الأفراد، نظرًا لارتفاع ميلهم الحدِّي للاستهلاك، الجزء الأكبر من هذه الدُّخول للاستهلاك، وتعتبر هذه النَّفقات منتجة لأنَّها تؤدِّي مباشرة إلى زيادة النَّاتج الوطني[3].

ومن جهة أخرى لا يخفى أثر النَّفقات العامَّة التي تقوم بها الدَّولة في صورة إعانات اقتصادية لصالح بعض الصناعات ابتغاء تخفيض أثمان المنتجات وما يترتَّب عليها من زيادة الطَّلب الاستهلاكي.

3) **أثر الإنفاق العام على توزيع الدَّخل الوطني:** يعتبر موضوع توزيع الدَّخل الوطني من أكثر المواضيع حيوية ليس فقط في نطاق الدراسات المالية فحسب، وإنَّما في نطاق الدراسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية (الكلِّية)، نظرًا لما يثيره من تشعبات تتعلق جذورها بهذه الدراسات[4].

إنَّ النمو الاقتصادي في الدول التي تأخذ بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج يصاحبه في العادة اتساع الفروقات بين طبقَات المجتمع، فالغنية منها تزداد غنا، وأمَّا الفقيرة فتزداد بؤسا، ويرجع هذا إلى عجز هذه الإيديولوجية على حسن توزيع النَّاتج، ولذا تسعى سياسة الإنفاق العام إلى رفع مستوى المداخيل المنخفضة من

---

[1] عادل فليح العلي، مالية الدَّولة، دار زهران للنشر والتَّوزيع، عمان، 2008، ص 179.

[2] عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 116.

[3] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أساس المالية العامَّة، ط2، دار وائل للنشر والتَّوزيع، عمان، 2005، ص 98.

[4] عادل فليح العلي، مرجع سبق ذكره، ص 187.

خلال الإعانات الممنوحة، ويتجلى هذا الأثر عند فرض ضرائب يقع عبئها الأكبر على عاتق الطبقًات ذات الدُّخول المرتفعة كالضرائب التصاعدية.

وتؤثر النَّفقات العامَّة من خلال التَّوزيع الأوَّلي والتَّوزيع الثانوي[1].

أ. **التَّوزيع الأوَّلي**: يكون بين الأفراد بصفتهم منتجين، أين تقوم الدَّولة بدفع دخول جديدة للأفراد الذين يقدمون سلعا أو خدمات معيَّنة تؤدِّي إلى زيادة النَّاتج، فالدَّولة تحدد مكافآت عوامل الإنتاج، وهذا الدّور يؤدِّي إلى تصور مدى تأثيره على التَّوزيع المبدئي للدخل الوطني بين الأفراد؛

ب. **التَّوزيع الثانوي**: يكون بين الأفراد بصفتهم مستهلكين من خلال ما يتمُّ إجراءه على التَّوزيع الأوَّلي من تعديلات لازمة من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، وهذا من خلال النَّفقات التحويلية.

4) **أثر الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار**: من المعلوم أنَّ الأسعار في اقتصاد السُّوق تتحدد بفعل قوى العرض والطَّلب، لكن التَّدخل الحكومي يؤثر على هذه القوى ويشوِّهها، ولعل هذا ما دفع العديد من الاقتصاديين إلى التقليص من حجم التَّدخل الحكومي.

غير أن التَّدخل الحكومي بات أمرا مألوفا في زماننا، وإن اختلفت درجاته، ومما لاشك فيه أن تدخل الدَّولة عن طريق الإنفاق الحكومي قد يكون أثره مضرا بالأسعار مما يضخمها، ويتولد عنه ارتباك في الاقتصاد، يهدد في آن واحد الاستقرار الاقتصادي والسياسي ويؤثر على تحقيق أهداف العمالة الكاملة.

إن التَّضخم يمثل المتغيِّر الصعب في معادلة الإنفاق الحكومي، فالدَّولة يمكنها التَّوسُّع في الإنفاق ما لم يصل الاقتصاد لحالة التَّشغيل الكامل، أو ما لم تكن هناك اختناقات معيَّنة، نتيجة عدم مرونة جهاز الإنتاج تجعله عاجزا عن الاستجابة للمتغيِّرات الاقتصادية، وإشباع الطَّلب المتزايد نتيجة الإنفاق العام الإضافي.

ويتوقَّف تأثير الإنفاق العام على الأسعار على عدة اعتبارات:

أ. إذا ترتب على الإنفاق الحكومي زيادة صافي ما بحوزة الأفراد من أصول فإنَّ هذا يترتَّب عليه تأثير كبير على الأسعار، لأنَّ هذا يعني إضافة قوَّة شرائية للمواطنين مما ينعكس على الطَّلب ومنه الأسعار، وبالمقابل فإنَّ هذا التَّأثير يكون أقل إذا ترتب على الإنفاق تغير في هيكل الأصول التي يملكها الأفراد ومن ذاك توجُّه الإنفاق لسداد الديون أو شراء السِّلع والخدمات من الأفراد[2].

ب. إن توجه الدَّولة لإنفاقها العام نحو تأدية بعض الخدمات العامَّة للطبقًات محدودة الدَّخل مثل: الخدمات التعليمية والصحية يؤدِّي إلى انخفاض ثمن هذه الخدمات[3].

---

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 120.

[2] أحمد ضيف، انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو والتَّشغيل في الجزائر 1949-2004، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر، 2005/2004، ص 92.

[3] مجدي محمد شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 247.

ت. يتفاوت أثر الإنفاق الحكومي على الأسعار بتفاوت مستويات النَّشاط الاقتصادي الكلِّي للمجتمع، ففي فترات الكساد والانكماش الاقتصادي يكون الأثر ضعيفا على المستوى العام للأسعار، عكس حالة الرواج التي يعمل فيها الإنفاق الحكومي على زيادة الطَّلب الكلِّي ومنه ارتفاع المستوى العام للأسعار[1].

ث. هناك بعض النَّفقات تساهم بطبيعتها في تثبيت المستوى العام للأسعار، ومنها تلك المخصصة لتمويل أنظمة التَّأمينات الاجتماعية كنموذج واضح لها، ففي أقات الرخاء، أين يرتفع مستوى العمالة تساهم النَّفقات في المحافظة على المستوى العام للأسعار، لأنَّها تؤدِّي لادخار جزء من الموارد وحبسها عن السُّوق مما يحد من تزايد الإنفاق، أمَّا في أوقات الكساد، حيث تزيد البطالة ويقل الإنفاق الكلِّي، فإنَّ هذه النَّفقات تؤدِّي إلى زيادة الإنفاق الكلِّي من خلال دفع إعانة البطالين، وتمنع من تفاقم الأمور وتردي الأوضاع[2].

ثانيا: الآثار غير المباشرة للإنفاق العام: تحدث النَّفقات العامَّة آثارا غير مباشرة على الاستهلاك وعلى الإنتاج، من خلال الأثر الخاص بعاملي: المضاعف والمعجل، ويطلق على أثر المضاعف "الاستهلاك المولد" وعلى أثر المعجل "الاستثمار المولد"[3]، فالنَّفقات لا تؤثر على الاستهلاك فقط بتأثير عامل المضاعف، لكنها تعود فتأثر على الإنتاج كنتيجة غير مباشرة لعمل المضاعف نفسه، كذلك يمكن القول بالنِّسبة لأثر عامل المعجل أنَّه لا يؤثر على الإنتاج فقط. ولكنه يعود فينتج أثر غير مباشر على الاستهلاك أيضا و يمكن توضيح ذلك كما يلي:

1) **أثر المضاعف:** يعرف المضاعف على أنَّه التَّغيُّر في الدَّخل الأوَّلي الناجم عن تغير في أوجه الإنفاق الذاتي[4]. ويبين المضاعف بأن التَّغيُّرات في الإنتاج لما يتغير الإنفاق المستقل تكون أكبر بكثير من تغيرات هذا الأخير[5]، وينطبق مبدأ المضاعف على أي مكون لا يتأثر بمستوى الدَّخل[6]، وعليه فإنَّ تدخل الدَّولة عن طريق الإنفاق للتحكم في مستوى الطَّلب الكلِّي يمكن أن يحدث أثرا فعالا على النَّاتج وتوجيهه الوجهة المرغوبة.

ولتوضيح ما تقدم فإنَّه من المعلوم أن النَّفقات العامَّة تؤدِّي إلى توزيع دخول يستفيد منها الأفراد في صور مرتَّبات أو أجور أو فوائد أو أثمان للمواد الأوَّلية، وهؤلاء يخصصون جزءا من هذه الدُّخول للاستهلاك، ويقومون بادخار الباقي طبقًا للميل الحدِّي للاستهلاك والادخار، ولا يقف الأمر عند هذا الحد، فالجزء الذي يخصص للاستهلاك يؤدِّي إلى توزيع دخول جديدة، تذهب بدورها للاستهلاك والادخار وهكذا تستمر حركة توزيع الدُّخول من خلال ما يعرف بدورة الدَّخل

الإنتاج ⟵ الدَّخل ⟵ الاستهلاك ⟵ الإنتاج.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الأثر الذي يحدثه المضاعف يرتبط بمدى مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي، وهذا يرتبط بدوره بدرجة النمو الاقتصادي، ففي الدول المتقدمة حيث الجهاز الإنتاجي يتمتَّع بالمرونة والقدرة على التجاوب مع الزِّيادة في الاستهلاك، فالمضاعف ينتج الأثر بشكلٍ ملموس، أمَّا في الدول النامية، وبالرغم من

---

[1] أحمد ضيف، مرجع سبق ذكره، ص 92.

[2] مجدي محمد شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 248.

[3] عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 117.

[4] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلِّي بين النَّظرية والتطبيق، ط7، دار وائل للنشر والتَّوزيع، 2004، ص 208

[5] تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلِّي، ط2، دار أسامة للطباعة والنشر والتَّوزيع، الجزائر، 2009، ص 142.

[6] عبد الرزاق بن هاني، مبادئ الاقتصاد الكلِّي، ط3، دار وائل للنشر والتَّوزيع، الأردن، 2014، ص 172.

ارتفاع الميل الحدِّي للاستهلاك، يكون أثر المضاعف ضعيفا نظرًا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وانعدام القدرة على التجاوب مع الزِّيادة في الاستهلاك[1].

2) **أثر المعجل**: يعني اصطلاحا في التحليل الاقتصادي – بصفة عامَّة – أثر الزِّيادة في الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار؛ وتفصيل ذلك أن الزِّيادة في الإنفاق العام تؤدِّي إلى زيادة الطَّلب على السِّلع النهائية الاستهلاكية، مما يدفع منتجي هذه السِّلع إلى زيادة إنفاقهم الاستثماري لإنتاج تلك السِّلع التي زاد الطَّلب عليها بمعدَّل أكبر، ويمكن حسابه بقسمة التَّغيُّر في الاستثمار على التَّغيُّر في النَّاتج.

ويتوقَّف أثر لمعجل على ما يعرف بمعامل رأس المال (العلاقة الفنية بين رأس المال والنَّاتج)[2]وهو يحدد ما يلزم من رأس مال لإنتاج وحدة واحدة من سلعة أو صناعة ما.

ويتحدد أثر المعجل بعدد من الاعتبارات أهمها ما يتوافر من مخزون من السِّلع الاستهلاكية، وما يتوفر من طاقات إنتاجية عاطلة غير مستغلة.

ونخلص مما تقدم أن هناك علاقة وطيدة تربط بين كلٍّ من المضاعف والمعجل يجب أن تؤخذ بالحسبان عند دراسة الآثار التراكمية في كلٍّ من الدَّخل والاستهلاك والاستثمار التي يحدثها الإنفاق الحكومي الأوَّلي.

وفي ختام هذا الجزء ننوه في هذا الإطار إلى تحفظين في غاية الأهمِّية حول الأفكار السَّابقة:

- **التحفظ الأوَّل**: أن تأثير كلَّ نوع من أنواع النَّفقات مثل النَّفقات الإنتاجية والاجتماعية، ليس معناه أن آثارها تنحصر فقط في المجال الذي تنفق فيه في الاقتصاد الوطني، بل تنعكس على كافَّة النَّشاطات الاقتصادية بطريقة أو بأخرى؛
- **التحفظ الثَّاني**: فإنَّنا نخلص بالتبعية أنَّه لا يمكن والحال كذلك تخصيص نوع معين من أنواع النَّفقات العامَّة لإحداث آثار اقتصادية معيَّنة، كأن نقول أن مشتريات الحكومة من السِّلع والخدمات لا تؤدِّي إلى إعادة توزيع الدَّخل، بل إن الآثار تمتد في سائر مستويات النَّشاط الاقتصادي وإن اختلفت قوَّة التَّأثير، غير أن تفضيلنا نوع من أنواع النَّفقات لإحداث آثار معيَّنة ينبع من اعتقادنا أنَّه أكثر الأنواع فاعلية في تحقيق الأثر المطلوب.

المبحث الثَّالث: عناصر الطَّلب الأخرى ودور إدارة الطَّلب في معالجة الدَّورة الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي

ركزنا في تحليلنا على جانب الطَّلب الاستهلاكي، أو الإنفاق الخاص بالقطاع العائلي، والإنفاق الحكومي، لكونهما متعلقين بالدراسة بشكلٍّ كبير، بقي علينا أن نوضح الجوانب الأخرى المتعلقة بالطَّلب الكلِّي، وهي

[1] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[2] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص 103

الطَّلب الاستثماري؛ وهو عنصر أساسي في الطَّلب الكلِّي ولكن أقل أهمِّية من الاستهلاك و أكثر تقلبا[1]، بالإضافة إلى العنصر الرَّابع الذي هو صافي الطَّلب الخارجي.

المطلب الأوَّل: الاستثمار والطَّلب الكلِّي

كما ذكرنا آنفا فإنَّ الإنفاق الاستثمار يمثل جزءا مهمًّا من الطَّلب الكلِّي الفعال على السِّلع والخدمات، والاستثمار يمكن أن يكون تلقائيا، وهو الاستثمار الذي يحدث بصورة مستقلة عن الدَّخل والإنتاج والنَّشاط الاقتصادي العام، وقد يكون الاستثمار محفزا، وهو الذي يحدث بفعل تأثير المتغيِّرات الاقتصادية، حيث يميل ارتفاع الإنتاج والدَّخل وزيادة مستويات النَّشاط الاقتصادي إلى خلق أو حفز مستويات أعلى من الاستثمار.

يؤدِّي الإنفاق الاستثماري إلى زيادة الطَّلب الكلِّي خلال الفترة الجارية، وليس ثمة ريب أن إنتاج السِّلع الاستثمارية مثل إنتاج السِّلع الاستهلاكية يتطلب العمل، والموارد الطبيعية، وغيرها من عوامل الإنتاج، فالاستثمارات الإضافية إنَّما تعني استخدام المزيد من العمالة والآلات.

الفرع الأوَّل: مفهوم الاستثمار

تعتبر كلِّمة الاستثمار من الكلمات الشائعة في حياة الأفراد عموما وفي الحياة الاقتصادية بشكلٍّ خاص.

أولا: تعريف الاستثمار: يمكن تعريف الاستثمار على أنَّه "تيار من الإنفاق على الجديد على السِّلع الرأسمالية الثابتة من المصانع والآلات والطرق والمنازل، كما أنَّه يتضمَّن الإضافة للمخزون من المواد الأوَّلية، السِّلع الوسيطية والسِّلع النهائية خلال فترة زمنية عادة سنة"[2]، أي أن الاستثمار هو تدفق الإنفاق على السِّلع المعمرة التي تعمل على زيادة المقدرة على إنتاج السِّلع في المستقبل، أو إلى خلق منافع للمستهلك في المستقبل.

وعلى عكس الإنفاق الاستهلاكي، فإنَّ السِّلع الاستثمارية سلع معمرة ويقاس عمرها المتوقع بعدد سنوات الاستفادة منها.

غير أن التعريف السَّابق إنَّما يركز على الاستثمار الحقيقي، ويهمل الاستثمار المالي، وبالتَّالي يمكن سرد مفهوم واسع للاستثمار كما يلي:" التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معيَّنة، ولفترة من الزمن، قد تطول أو تقصر، مقابل أصل أو أكثر من الأصول، تعوضه عن القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل، بالإضافة إلى الانخفاض المتوقع في القوَّة الشرائية بفعل التَّضخم، والمخاطر الناشئة عن احتمال عدم الحصول على التدفقات النَّقدية المتوقعة مستقبلا"[3].

إن هذا التعريف الأخير؛ إنَّما يعبر عن الاستثمار بشكله الواسع، باعتباره كلَّ إنفاق على شراء الأصول المدرة للدخل، سواء كانت أصول حقيقية مثل المباني والآلات أو أصول مالية من أسهم وسندات.

---

[1] Claude Pondaven, op.cit, P155.

[2] محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلِّي، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتَّوزيع، المعمورة، 2010، ص 113.

[3] نفس المرجع، ص 113.

ثانيا: أهمّية الاستثمار: يحتل الإنفاق الاستثماري أهمّية كبيرة في النَّشاط الاقتصادي لعدة أسباب:

- يعتبر الاستثمار من المتغيِّرات الاقتصادية المزدوجة في الاقتصاد، والمقصود بالمزدوجة هنا هو تأثيره على جانب الطَّلب وجانب العرض.

فمن ناحية الطَّلب فإنَّ الاستثمار الحقيقي يعمل على زيادة الطَّلب على عوامل الإنتاج، كما أنَّه يؤثر على جانب العرض عن طريق إحلال الجزء الهالك من رأس المال، أو ما يسمى بالاستثمار الاحلالي، أو عن طريق التَّوسُّع في الطَّاقة الإنتاجية؛

- إن أهمِّية الاستثمار ترتبط بإسهامه في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الربط بين معدَّل النمو الاقتصادي، ومعدَّل الاستثمار، بافتراض معامل رأسمال معين حيث[1]:

$$\text{معدَّل النمو} = \frac{\text{معدَّل الاستثمار}}{\text{معامل رأس المال}}$$

فإذا تم افتراض معامل رأس المال $\frac{1}{4}$ ، أي أن عدد الوحدات المطلوبة من رأس المال لإنتاج وحدة واحدة من الإنتاج هي 4 وحدات، وبافتراض أن معدَّل النمو المرغوب فيه هو 5%، فهذا يعني أن معدَّل الاستثمار المطلوب لذلك، أي النسبة التي يخصصها الاقتصاد لتحقيق ذلك هو 20% أي أن الاقتصاد يخصص 20% من دخله ونابجه لغرض الاستثمار لتحقيق معدَّل نمو قدره 5%.

- يتميَّز الإنفاق الاستثماري عن الأنَّواع الأخرى من الإنفاق بأنَّه شديد التقلب (عدم الاستقرار) نظرًا لأنَّ التَّغيُّرات التي تحدث في قطاع السِّلع الرأسمالية تكون أسرع بكثير من التَّغيُّرات التي تحدث في قطاع السِّلع الاستهلاكية والخدمات[2].

ثالثًا: أنواع الاستثمار: يمكن النظر إلى الاستثمار من أكثر من زاوية، وبالتَّالي يمكن تصنيفه وفقا لأكثر من معيار، معيار طبيعة الاستثمار، معيار أجل الاستثمار، وفقا للقائم بالاستثمار، جنسية المستثمر، الغرض من الاستثمار، غير أن جميع التقسيمات السَّابقة لأنواع الاستثمار تتداخل مع بعضها البعض، بحيث يصعب الفصل التام بينهما، إلا أن القاسم المشترك والمهم هو المعيار الأوَّل، وسنقوم بعرض موجز لأنواع الاستثمار.

1) **المعيار الأوَّل: حسب طبيعة الاستثمار:** وفقا لهذا المعيار يقسم إلى قسمين: حقيقي ومالي

أ. **الحقيقي:** يشمل القيام بالإنفاق على شراء أو تكوين الأصول الإنتاجية اللازمة للعملية الإنتاجية مما يعمل على زيادة الطَّاقة الإنتاجية وينقسم إلى ثلاث أنواع:

---

[1] فليح حسين خلف، الاقتصاد الكلِّي، جدار للكتاب العالمي، الأردن، 2008، ص 169

[2] محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلِّي، ط1،دار المسيرة، الأردن، 2009، ص 120

- **الاستثمار في المخزون:** المقصود به المخزون من المواد الأوَّلية، أو السِّلع الوسيطية، أو التي ما تزال في طور التصنيع، والسِّلع التامة الصنع غير المباعة التي تحتفظ بها المصانع ومؤسسات الأعمال لمواجهة التَّقلبات في الطَّلب على منتجاتها أو مبيعاتها، ولضمان تدفق احتياجاتها من المواد الأوَّلية والوسيطية اللازمة لاستمرار عملية التصنيع أو الإنتاج لديها دون معوقات[1].

إن الاحتفاظ بالمخزون مهمٌّ بالنِّسبة للمؤسسات، باعتباره أداةً هامة لمواجهة الذبذبات في تدفق المواد الأوَّلية والسِّلع الوسيطية الداخلة في الإنتاج، وفي الطَّلب على منتجاتها، على نحو يسمح لها بالاستمرار في العملية الإنتاجية عند مستوياتٍ مستقرةٍ ثابتةٍ، ويتمُّ تحديد الحجم الأمثل للسوق على أساس عدَّة عوامل منها: حجم المبيعات المتوقعة، أسعار الفائدة في السُّوق، وتكاليف التخزين (التلف، التأمين..) وقد تم وضع عدة نماذج اقتصادية قياسية لتحديد الحجم الأمثل للمخزون.

ب. المالي: ويتمثَّل في شراء أصول رأسمالية قائمة، أي شراء حصة في رأسمال (سهم)، أو حصة في قرض (سند)...، ويركز هذا النَّوع من الاستثمار على توظيف الأموال في سوق الأوراق المالية.

- **الاستثمار في المشاريع الإنشائية والسكانية:** يتضمَّن الإنفاق على تشييد وإقامة المباني السكنية، والاستثمار في المباني السكنية له أهمِّية خاصة لارتباطه بالعديد من القطاعات الأخرى، فضلا عن أنَّه من المؤشرات الهامَّة للنشاط الاقتصادي، لأنَّ رواجه أو كساده يبعث موجة من الرواج أو الكساد في العديد من الأنَّشطة الاقتصادية المرتبطة به، ويتحدد الاستثمار في المباني السكنية بعدة عوامل منها: صافي العائد الذي يمكن الحصول عليه من امتلاك المساكن، معدَّلات العائد على الاستثمارات الأخرى، وحجم الثروة لدى الأفراد والمجتمع، معدَّل تكوين أسر جديدة، وتوزيع السكان حسب العمر.

- **الاستثمار في المصانع والمعدات والآلات:** يشمل جميع السِّلع النهائية المشتراة من طرف منشآة الأعمال كالآلات، المعدات، الأجهزة المختلفة، ومباني العقارات المستخدمة في العملية الإنتاجية[2]، ويعتبر هذ النَّوع محل اهتمام من طرف الاقتصاديين، لكونه معني بتوسع القاعدة الإنتاجية عن طريق إقامة مصانع جديدة أو توسعة المصانع القائمة، وتحديثها وتطويرها باستمرار، ويتوقَّف قرار رجال الأعمال المتعلق بهذا النَّوع على[3]:

- سعر الفائدة في السُّوق؛
- الكفاية الحدِّية للاستثمار (الأرباح الصافية المتوقعة).

2) **المعيار الثَّاني: وفقا للغرض من القيام به:** وفقا لهذا المعيار ينقسم الاستثمار إلى[4]:

---

[1] صالح فواز محمد خصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلِّي، ط2، المكتبة الوطنية، الأردن، 2000، ص 113.

[2] عماد الصعيدي، حسام داود، مصطفى سليمان، حضر عقل يحيى الخصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلِّي، دار المسيرة، الأردن، 2005، ص 119.

[3] عماد الصعيدي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 119.

[4] إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلِّي، المكتب الجامعي الحدِّيث، 2007، ص 77.

أ. **الاستثمار الصافي:** يمثل الإضافة الصافية إلى رصيد الاستثمارات في المجتمع، ويتمُّ القيام بهذا النَّوع إذا كان الرصيد المتاح من الاستثمارات لا يكفي لإنتاج حجم النَّاتج المخطط و المرغوب فيه.

ب. **الاستثمار الإحلالي:** يتضمَّن الحفاظ على الطَّاقة الإنتاجية القائمة، إذ أثناء العملية الإنتاجية يتمُّ استهلاك جانب من رأس المال يتمُّ تعويضه عن طريق الاستثمار الإحلالي.

3) **المعيار الثَّالث وفقا لمدَّة البقاء:** وينقسم الاستثمار وفقا لهذا التصنيف إلى:

أ. **الاستثمار الثابت:** يثمثل في الاستثمار طويل ومتوسط الأجل، والذي يزيد أجله عن سنة، كالاستثمارات في الإنشاءات الجديدة، المعدات والآلات...

ب. **الاستثمار المتداول:** هو استثمار قصير الأجل يقل أجله عن سنة، ويتجسد أساسا في الاستثمار في المخزون من مواد أولية وسلع وسيطية ونهائية.

4) **المعيار الرَّابع حسب علاقته بالدَّخل:** وفقا لهذا المعيار ينقسم الاستثمار إلى نوعين:

أ. **الاستثمار التلقائي:** هو استثمار لايرتبط بمستوى الدَّخل، ويتحدد بعوامل أخرى مثل سعر الفائدة، مستوى التقدم التكنولوجي، الرِّبح المتوقع، التوقعات، لذلك فإنَّ دالة الاستثمار تأخذ الشكلّ التالي: $I = \bar{I}$ ويمكن رسمها كما يلي:

شكل رقم (1–6): الاستثمار التلقائي

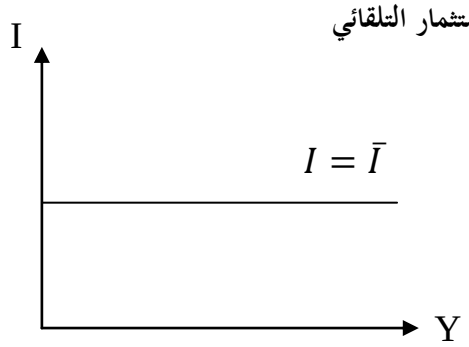

ب. **الاستثمار المحفوز:** هو الذي يتحدد بالدَّخل وتغيراته، ويكون دالة طردية في الدَّخل: $I = f(Y)$

شكل رقم (1–7): الاستثمار المحفور

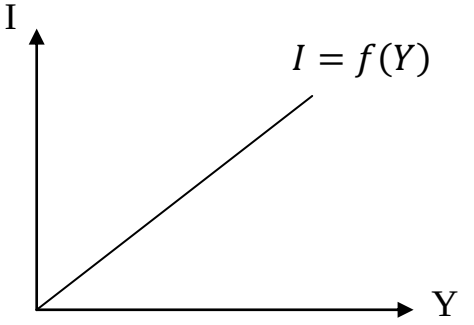

الفرع الثَّاني: محددات الاستثمار: إن الاستثمار الصافي هو الإضافة إلى السِّلع الرأسمالية للدولة والمخزون في منشآت الأعمال خلال فترة زمنية معيَّنة، فالإضافة لرأس المال سوف تزيد من قدرة الدَّولة على إنتاج السِّلع في المستقبل، على أنَّ السِّلع الرأسمالية ليست هدفا في حد ذاتها، ولكنها وسيلةٍ لتحقيق غاية، فآلات تنتج اليوم لتعمل على زيادة الإنتاج من السِّلع الاستهلاكية في المستقبل، ولعلنا تساؤل: ما هي محددات الاستثمار؟

هناك عدة محددات يمكن إيجازها فيما يلي[1]: الدَّخل، سعر الفائدة، الكفاية الحدِّية لرأس المال، التقدم التكنولوجي، توقعات المستثمرين والأرباح، السِّياسة الاقتصادية للدولة وواقع مناخ الاستثمار.

لكن هناك ثلاث عوامل ذات أهمِّية خاصة وهي[2]:

أولا: المبيعات الحالية بالنِّسبة للقدرات الإنتاجية الحالية لرأس المال القائم: فإذا زادت المبيعات الحالية فإنَّه يمكن للمنشأة عادة أن تعمل على تحقيق زيادة قليلة في الإنتاج من المصنع والمعدات القائمة، حيث يكون منطقيا أن تحتفظ المنشآت ببعض من الطَّاقة الفائضة لتكون قادرة على مواجهة الزِّيادة العارضة في الطَّلب، ومع ذلك فإنَّه إذا استمرت المبيعات عند مستواها المرتفع لفترة ممتدة فهذا يشكلِّ ضغطا فعليا على الطَّاقة القائمة للمنشأة، وعند حد معين يكون من الأفضل أن تقوم المنشأة بالاستثمار لزيادة رأسمالها، وعلى ذلك فإنَّ العلاقة بين المبيعات الحالية للمنشأة ورأس المال تعتبر عاملا حاسما، فإذا كانت المبيعات الحالية أدنى من الطَّاقة الإنتاجية فإنَّ الدافع إلى الاستثمار يكون ضعيفا، لكنا عندما تصل المبيعات الحالية إلى الحد الأقصى لطاقة المصنع الحالية ومعداته يتزايد الدافع للاستثمار.

ثانيا: الإيرادات المتوقعة من الاستثمار: ترتبط الإيرادات المتوقعة من الاستثمار بمستوى النَّشاط الاقتصادي ومستوى الطَّلب الكلِّي، فتوقع حدوث زيادة في الطَّلب الكلِّي يحفز على القيام بالمزيد من الاستثمارات لمواجهة الزِّيادة في الطَّلب الكلِّي (التي تحدث بسبب زيادة الدَّخل الكلِّي)، وهذا يعني أن توقع أنَّ ظروف قطاع العمل في المستقبل تؤثر بقوَّة على الاستثمار، فالتفاؤل يؤدِّي إلى التَّوسُّع في الاستثمار، بينما يؤدِّي التشاؤم إلى تأخير المنشآت تنفيذ خططها الاستثمارية أو إلغائها.

ثالثا التَّكاليف: هو المحدد الثَّالث لمستوى الاستثمار، غير أن السِّلع الرأسمالية تستعمل لسنوات عديدة، وعليه من الصعب حصر تكاليفها ومعاملتها كالسِّلع الاستهلاكية، لذا يتمُّ استعمال سعر الفائدة على الاقتراض كمؤشر[3]، على افتراض أن صاحب العمل يقوم باقتراض المبالغ المطلوبة للاستثمار من القطاع المصرفي، وبالتَّالي فإنَّ تكلِّفة الاستثمار هي سعر الفائدة الذي سيدفعه المستثمر للبنك مقابل القروض الممنوحة، ويؤثر سعر الفائدة على تكلفة الفرصة البديلة لأي مشروع، ويخفِّض من الحافز على إقامته، والعكس بالنِّسبة لسعر الفائدة المنخفض.

الفرع الثَّالث: الطَّلب على الاستثمار بين الكفاية الحدِّية وسعر الفائدة: الكفاية الحدِّية للاستثمار هي نظرية كينزية أصلا، تضع فرضا مفسرا مُؤدَّاه: أن حجم الاستثمار لدى أي مشروع يتحدد بالمقارنة بين الكفاية الحدِّية للاستثمار من ناحية، وسعر الفائدة من ناحية أخرى[4].

---

[1] حربي موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد – التحليل الكلِّي –، ط1، دار وائل للنشر والتَّوزيع، عمان،، ص 110.

[2] جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلِّي الاختيار العام والخاص ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، عبد العظيم محمد، دار المريخ، السعودية، 1988، ص 252.

[3] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلِّي بين النَّظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتَّوزيع، الأردن، 2006، ص 177.

[4] عبد الرحمان يسري أحمد، النَّظرية الاقتصادية الكلِّية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص 115.

وبالمقابل فإنَّ المؤسسة تواجه عدة اختيارات أو بدائل أو مشاريع استثمارية، وهي جميعا تتنافس فيما بينها على ما يتوفر للمؤسسة من أموال قابلة للاستثمار، كما أن لكلٍّ منها معدَّلات ربح أو عوائد متوقعة متباينة، أي أنَّ بعض المشاريع أكثر ربحية من الأخرى، وهكذا فإنَّه يتوقع أن تقوم الإدارة بترتيب مشاريعها تنازليا وفقا للكفاية الحدِّية للاستثمار لكلٍّ منها، هذه الاخيرة يقصد بها معدَّل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للإيرادات الصافية المتوقعة من الاستثمار في الأصول الرأسمالية مساوية تماما لثمن عرض الأصل[1].

شكل رقم (1-8): الكفاية الحدِّية لرأس المال

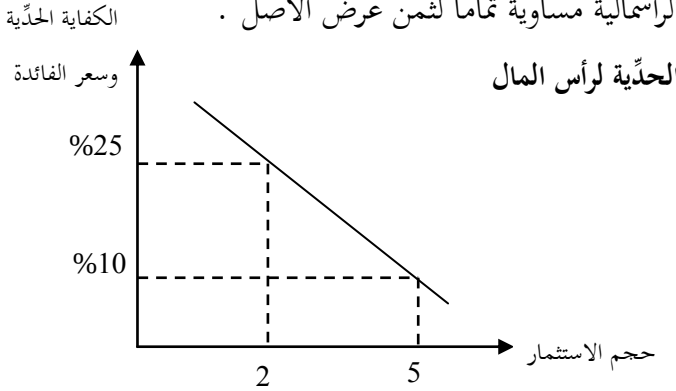

مصدر: صالح فواز محمد خصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلِّي، ط2، المكتبة الوطنية، الأردن، 2000، ص 118.

ويتمُّ حساب الغلات الصافية بعد تنزيل كافَّة تكاليف الإنتاج المدفوعة، باستثناء الفوائد المدفوعة على رأس المال المقترض والمبالغ المخصصة لاهتلاك رأس المال[2].

ومن جهة أخرى فإنَّ هناك أسعار فائدة تسود السُّوق، تمثل التَّكلفة الجارية للأموال المقترضة، وعليه تجري المقارنة بين سعر الفائدة السائد في السُّوق والكفاية الحدية لرأس المال، وكقاعدة عامَّة فإنَّ الاستثمار يحدث عندما تكون الكفاية الحدِّية لرأس المال تفوق معدَّلات الفائدة، أو كلفة رأس المال اللازم للقيام بهذا الاستثمار.

وبالرجوع إلى الرسم نجد أنَّ المؤسسة عند مستوى كلفة فائدة 25% سوف تطلب مليوني وحدة فقط من الاستثمار، وذلك لأنَّ ما يمكن أن تنفقه هذه المؤسسة على مشاريعها الاستثمارية عند هذا الحد سوف يكون لديه كفاية حدِّيَّة للاستثمار تفوق 25%، وهكذا..

وعليه نخلص إلى أن معدَّل الكفاية الحدِّية لرأس المال يمثل منحنى طلب المؤسسة على الاستثمار، لكن السؤال المطروح هو: كيف يتمُّ حساب الكفاية الحدِّية للاستثمار؟

لتوصيل فكرة الكفاية الحدِّية للاستثمار نمر بعدة خطوات:

من المسلَّم به أنَّ المنظمين يستثمرون في المصانع والأدوات الجديدة لأنَّهم يعتقدون أنَّها ستكون مربحة، ومن الطبيعي أن يتمَّ تقدير الأرباح الصافية انطلاقا من طرح التَّكاليف من أجور وأثمان ومواد خام...من الإيرادات السنوية، فإذا افترضنا أن R يمثل هذا الرِّبح الصافي فإنَّ المنشأة تتوقع سلسلة من الإيرادات التي تستمر طيلة العمر الإنتاجي للآلة.

---

[1] أسامة بشير الدباغ، أثيل عبد الجبار الجومرد، المقدمة في الاقتصاد الكلِّي، دار المناهج، الأردن، 2003، ص

[2] عماد الصعيدي وءاخرون، مرجع سبق ذكره، ص 120.

وإن كان هدفنا تحليل معدَّل العائد السنوي للاستثمار، فيمكن حسابه عن طريق قسمة متوسط العائد السنوي على ثمن عرض هذا الاستثمار.

غير أن المتمعِّن في هذه العملية يجد أنَّ هناك مغالطة الزمن، فكيف يمكن مقارنة إيرادات متدفقة عبر عدَّة سنوات مع ثمن الآلة الذي تم دفعه مرة واحدة عند إبرام صفقة الشراء، أي أنَّنا نعتبر أنَّ دينار اليوم له نفس القيمة مثلا مع دينار خمس سنوات من بعد.

لهذا فإنَّ الأمر ليس بهذه البساطة والسهولة إذ ينبغي استخدام منهج أكثر صعوبة لتحديد ما إذا كان المشروع قادرا على تحقيق الرِّبح.

والواقع أنَّه في سياق الاقتصاد الرأسمالي فإنَّه يعتبر الفائدة معيارا لتفضيل الزمن الحاضر على المستقبل، أي أن معدَّل الفائدة يمثل ثمن الزمن أو ثمن الانتظار، وبناء على هذا المنطق فإنَّ دينارا نتوقع الحصول عليه بعد سنة أو خمس سنوات يساوي قيمة أقل من الدينار الذي تحصل عليه فورا وذلك في ظل وجود معدَّل موجب لسعر الفائدة، ومن أجل تلافي هذه الإشكالية فإنَّنا سنقوم بحساب القيمة الحالية لتلك الأرباح، أي قياس ما يمكن أن تساويه هذه الأرباح المتدفقة عبر السَّنوات في الوقت الحالي.

لنفترض أن فرد معه مبلغ أصلي P_0 ليقرضه بسعر فائدة سائد في السُّوق i وعلى هذا سيحصل في نهاية العام على P_1 دينار تساوي المبلغ الأصل P_0 زائد الفائدة المتحصل عليها iP_0 حيث:

$$P_1= P_0+ iP_0 = P_0(1+ i)$$

ونفترض أنَّ هذا الفرد يقرض المبلغ الذي معه في نهاية العام الأوَّل لمدَّة عام آخر.

فإنَّه في نهاية العام الثَّاني سوف يكون معه P_2 دينار حيث يساوي المبلغ الذي كان معه في نهاية العام الأوَّل P_1 زائد الفائدة التي حصل عليها خلال العام الثَّاني iP_1 ونعبر عن ذلك رياضيا كما يلي:

$$P_1= P_1+ iP_1 = P_1(1+ i)= P_0(1+ i)^2$$

وبدلا من الاستمرار بهذه الطريقة دعنا نحاول تأسيس صيغة عامَّة لتحديد المبلغ P_n الذي ينبغي أن يحصل عليه الفرد في نهاية n من السنوات إذا هو أقرض المبلغ P_0 عند سعر الفائدة i السائد في السُّوق، حيث تكون الصيغة العامَّة:

$$P_n= P_0(1+ i)^n$$

ومن المعادلة السَّابقة يمكن إيجاد القيمة الحالية للدخل المستقبلي P_0، حيث: $P_0 = \frac{P_n}{(1+i)^n}$

وعليه بصفة عامَّة، إذا تلقى فرد P_n من الدينارات في n من السنوات فإنَّه يجب أن يخصم الدَّخل المستقبلي بتطبيق المعادلة السَّابقة من أجل تحديد قيمته الحالية.

وهكذا تستعمل هذه المعادلة لتحديد القيمة الحالية للدخل الذي يقبضه الفرد في تاريخ معين في المستقبل.

وبافتراض أن هناك سلسلة من الدُّخول الممكن دفعها في تواريخ مستقبلية: P_1 في السنة الأولى، و P_2 في السنة الثَّانية، وهلم جر، فإنَّ القيمة الحالية لتيار الدَّخل هي: $P_v = \frac{P_1}{(1+i)^1} + \frac{P_2}{(1+i)^2} + \cdots + \frac{P_n}{(1+i)^n}$

إن الكفاية الحدِّية لرأس المال هي سعر الخصم الذي يحقق التساوي بين نفقات المشروع والقيمة المخصومة لتيار الدَّخل المستقبلي الذي يولده المشروع، ولكي نحسب الكفاية الحدِّية لرأس للاستثمار r، نحصل على تقديرات تكلفة المشروع Q وتيار الدَّخل المستقبلي الذي يولِّده المشروع، وهذه القيم يعوض عنها في الصِّيغة العامَّة لكي نحصل على:

$$P_V = \frac{P_1}{(1+r)^1} + \frac{P_2}{(1+r)^2} + \cdots + \frac{P_n}{(1+r)^n}$$

وبعد حساب الكفاية الحدِّية للاستثمار r فإنَّ المستثمر يقارن بينها وبين معدَّل الفائدة السائد في السُّوق، فإذا كان معدَّل الفائدة أكبر فإنَّ المشروع الاستثماري يكون غير مربح، أو على الأقل أقل ربحية عن البديل الآخر، وهو إقراض المبلغ عند i ، وهكذا فإنَّ المستثمر لا ينبغي أن يقدم على الاستثمار ويتخلَّى عن المشروع، والعكس في حالة كون i أقل من r حيث يقبل المستثمر على المشروع حتَّى ولو اقترض المبلغ اللازم لإقامة المشروع[1].

شكل رقم (1-9): الكفاية الحدِّية واتخاذ قرارا الاستثمار

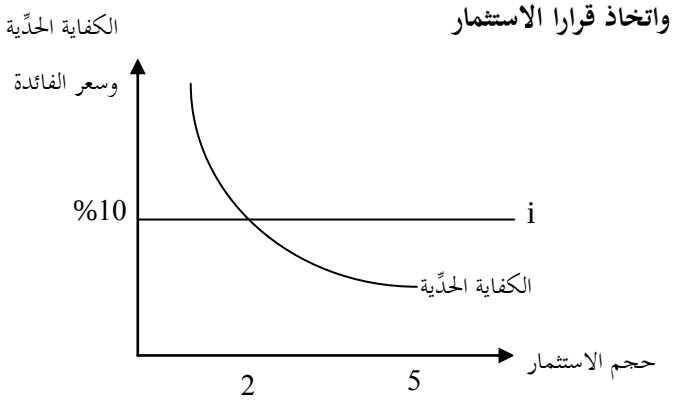

المصدر: حسام دود وآخرون، نرجع سبق ذكره، ص 122.

المطلب الثَّاني: مبدأ المضاعف والمعجل والتداخل بينهما

لا شك أن التَّوازن الكلِّي في الاقتصاد إنَّما يحدث عندما يتساوى كلٌّ من العرض الكلِّي من السِّلع والخدمات مع قيمة الإنفاق الكلِّي، إلا أنَّ هذا التَّوازن في الاقتصاديَّات الرأسمالية الحدِّيثة نادرا ما يستقر نظرًا للتقلبات المستمرة التي أصبح يشهدها النمو في المدى الطَّويل.

والحقيقة أنَّ هذه التَّذبذُبات أو التَّغيُّرات في مستوى النَّاتج الوطني الصافي تأتي نتيجة للتغيرات في الطَّلب الكلِّي الفعال، واستجابة للتغيرات في الاستثمار والاستهلاك والتي تشكِّل كما ذكرنا سابقا، عناصر النَّظرية الحدِّيثة، وقد ذكرنا أنَّ الطَّلب الكلِّي حساس جدا للتقلبات في الاستثمار.

وقبل الخوض في التفسير الاقتصادي لهذه التَّذبذُبات، وكيف تحدث آثارها في الاقتصاد.

[1] Jacques Généreux, op.cit, P40.

نعيد التذكير بأن الاستثمار يمكن أن يتضمَّن ما يطلق عليه بالاستثمار التَّابع، والذي يعتمد على الدَّخل الوطني، ويرتبط به، ويتغير بتغيره، والاستثمار المستقل، أي التلقائي والذي لا يعتمد على الدَّخل الوطني، ولا يتغير بتغيره، بل يتحدد بعوامل عديدة ترتبط بالتقدم التكنولوجي، أي بزيادة السكان أو سياسة الاستثمار وغير ذلك..والتي تؤدِّي إلى تحقيق فرص استثمار مربحة، من خلال تغير العوامل التي تؤثر على الكفاية الحدِّية للاستثمار، بالشكلِّ الذي يقود إلى زيادة الاستثمار، الذي يتحدد اعتمادا على تغير هذه العوامل بدون الاعتماد على الدَّخل، وبتغير الاستثمار المستقل يحدث تأثير مضاعف على النَّشاطات الاقتصادية، حيث يحصل توسع تراكمي في الاقتصاد، ويتحقق العكس في حالة الانخفاض.

لذا فإنَّ تحليل الاستثمار، وبالذات المستقل منه يعتبر مهمٌّ، لا لاعتباره أحد مكوِّنات الطَّلب الكلِّي فحسب، ولكن لكونه يتأثر بمتغيِّرات أخرى غير الدَّخل، الأمر الذي يقتضي معه اتخاذ سياسات اقتصادية تحقق المستوى المطلوب من الاستثمار، من أجل بلوغ الأهداف التي يراد الوصول إليها.

الفرع الأوَّل: مبدأ المضاعف والمعجل

إن تداخل العناصر الهيكلية في الاقتصاد وكثافة الارتباطات التكتيكية فيما بين النَّشاطات و فروعها الاستهلاكية والإنتاجية يخلق عادة، في ظل ظروفٍ وشروطٍ معيَّنة، مجموعة من التَّأثيرات التراكمية تعرف بظاهرتي المضاعف والمعجل.

أولا: مبدأ المضاعف

المضاعف عبارة عن أداةٍ للنمو الاقتصادي، يوضح أثر تغير الاستثمار على الدَّخل الوطني، فهو يبين مقدار الزِّيادة في الدَّخل الوطني النَّاتج عن زيادة الاستثمار،وعليه فإنَّ المعامل العددي للمضاعف هو $\frac{\Delta Y}{\Delta I}$

ويمكن الوصول إلى ذلك من خلال ما يلي[1]:

لدينا: $$\Delta Y = \Delta I + \Delta C$$

أي أن التَّغيُّر في الدَّخل يساوي التَّغيُّر في الاستهلاك زائدًا التَّغيُّر في الاستثمار

ومنه: $$\Delta I = \Delta C - \Delta Y$$

وبتعويض ΔI بما يساويها في المعامل العددي للمضاعف نجد: مضاعف الاستثمار يساوي: $\frac{\Delta Y}{\Delta I}$ ويساوي: $\frac{\Delta Y}{\Delta C - \Delta Y}$، وبقسمة البسط والمقام على ΔY نجد: $\frac{\frac{\Delta Y}{\Delta Y}}{\frac{\Delta C}{\Delta Y} - \frac{\Delta Y}{\Delta Y}}$

[1] فليح حسين خلف، مرجع سبق ذكره، ص 178

ومعلوم أن: $\frac{\Delta C}{\Delta Y}$ تعني الميل الحدِّي للاستهلاك، وعليه فإنَّ المضاعف يساوي: $\frac{1}{1-c}$

وبما أن الميل الحدِّي للادخار يساوي 1- الميل الحدِّي للاستهلاك، فإنَّ المضاعف يساوي $\frac{1}{\text{الميل الحدِّي للادخار}}$

يطلق على العلاقة السَّابقة اسم المضاعف البسيط، لكون أن الاستثمار في هذه الحالة يعتبر مستقلا فقط أي عدم وجود الاستثمار التَّابع أو المحفز.

ويقابل المضاعف البسيط المضاعف المركب، الذي يعبر عن المعامل الفردي التي تضرب به الزِّيادة في الاستثمار، لنحصل على الزِّيادة الصافية في مستوى توازن النَّاتج الجديد المترتب على هذه الزِّيادة، مع كون أن الاستثمار عبارة عن الاستثمار المستقل مضافا إليه التَّابع: $I = I_0 + \mathrm{jY}$ وعليه تكون عبارة المضاعف $\frac{1}{s-j}$ والتي يطلق عليها اسم المضاعف المركب[1]

إن المضاعف يعتمد على الميل الحدِّي للاستهلاك، أو الميل الحدِّي للإنفاق، وفي أي من الحالتين فهو أكبر من الصفر وأقل من الواحد، وكلَّما ارتفع الميل الحدِّي للاستهلاك أو للإنفاق، فإنَّ معدَّل المضاعف يكون أعلى.

ومرد ذلك أنَّ الزِّيادة في الاستثمار يترتَّب عنها دخول جديدة لمجموعة من الأفراد يستلمونها، وهؤلاء بدورهم سينفقونها من جديد، وهذا الإنفاق الجديد يؤدِّي إلى زيادة الدُّخول لمجموعات أخرى، وهكذا...

غير أنَّه يجب السماح بفترة كافية قد تصل حوالي ستة أشهر* لدفع الاقتصاد وناتجه إلى مستوى التَّشغيل الكامل، أي حتَّى يتمُّ استفادة كافَّة حلقات المضاعف، ويصبح الاقتصاد في النهاية في وضع لا يبقى فيه مجال لاستجابة ناتجه لزيادة الطَّلب الإجمالي فينقلب التَّأثير الإيجابي لهذه الزِّيادة على النَّاتج الحقيق والتَّشغيل الكامل إلى آثار سلبية، حيث يؤدِّي المزيد من الطَّلب إلى رفع المستوى العام للأسعار وانخفاض النَّاتج الوطني.

من التحليل السَّابق يمكن القول أن:

- مبدأ المضاعف له أهمِّية كبيرة باعتباره يبين أنَّ أثر التَّغيُّرات الصغيرة في الإنفاق المستقل تولد آثارا كبيرة على الدَّخل، لكن بقدر ما أن هناك جوانب إيجابية لهذه الآثار المضاعفة، بقدر ما تبين أن التَّغيُّرات في الاستثمار، حتَّى ولو كانت صغيرة، يمكن أن تكون مصدرا لعدم الاستقرار الاقتصادي.
- إن عمل المضاعف في الحياة العملية يتوقَّف على وجود فترة ما ليقوم المضاعف بعمله من جهة ومن جهة أخرى وجود موارد عاطلة، لأنَّ عدم وجود موارد معطلة تعمل على إيجاد ضغوط تضخمية.

ثانيا: مبدأ المعجل

رأينا سابقا أن هناك علاقة ببين تغيرات الدَّخل والاستثمار من خلال ما يسمى بفكرة المضاعف أو مبدأ المضاعف، والتي أوضحت طبيعة وكم هذه العلاقة، إذ بينا أن الزِّيادة في الاستثمار تعمل على زيادة مضاعفة في

[1] أحمد فرد مصطفى، التحليل الاقتصادي الكلِّي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008، ص 95.

* هناك من يقدر أن نصف آثار المضاعف تقريبا تحدث خلال ستة أشهر، وهذا يعني أنَّه إذا كانت قيمة المضاعف أربعة فإنَّ آثار مضاعفة قدرها إثنان تحدث خلال ستة الأشهر الأوَّلى. أنظر: صالح فواز محمد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 282.

الدَّخل، وبالتَّالي الاستهلاك، والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو: هل هناك علاقة في الاتجاه الآخر؟ وهل تؤثر الزِّيادة في الإنفاق الاستهلاكي في هذا السياق؟

إن البحث في هذه العلاقة أسفر عن نظرية اقتصادية تبين أن هناك علاقة محددة بين الطَّلب على المنتوج النهائي والطَّلب على الاستثمار، والذي هو أشد تقلبا من الطَّلب الأوَّل[1].

وأطلق على هذه النَّظرية مبدأ المعجل، والتي تنص صراحة على أن التَّغيُّرات الصغيرة في الطَّلب على السِّلع الاستهلاكية تستطيع أن تولد تغيرات مضاعفة أكبر في الطَّلبات اللاحقة على السِّلع الاستثمارية (بما في ذلك الرصيد أو الموجود من مخزون السِّلع) اللازمة لإنتاج هذه السِّلع الاستهلاكية.

ولا يخفى أنَّ الاستثمار الخاص لازم لتنمية إنتاج السِّلع الاستهلاكية، فلو أنَّ الاستهلاك ينمو بمعدَّل ثابت فإنَّ الاستثمار الصافي سيبقى ثابتا من سنة لأخرى، لأنَّه لا داعي لزيادة الاستثمار وبالمقابل فإنَّ زيادة الاستهلاك بمعدَّلات أكبر مما حدث في الفترات السَّابقة، فإنَّ زيادة كبيرة في الاستثمار الصافي تكون مطلوبة لإنتاج السِّلع الإضافية، والحدِّيث هنا عن الاستثمار الخاص لأنَّه سريع التأثر بتغيرات الاستهلاك.

ويمكن وضع ذلك على شكل المعادلة التَّالية:

$$\text{المعجل} = \frac{\text{الاستثمار الصافي}}{\text{التَّغيُّر الاستهلاكي من فترة زمنية سابقة}} = \frac{\text{التَّغيُّر في الأصول الرأسمالية}}{\text{التَّغيُّر في الاستهلاك}}$$

$$Acc = \frac{\Delta In}{\Delta c_{t-1}} = \frac{\Delta k}{\Delta c_{t-1}}$$

وهكذا فإنَّ المعجل يربط بين الاستثمار الصافي والتَّغيُّرات التي تحصل في الإنفاق الاستهلاكي ومرد هذا الربط يرجع في أساسه إلى الطرق الفنية في الإنتاج، ونوع التكنولوجيا المستخدمة في الصناعة والتي تؤثر بدورها على معامل المعجل، أو النسبة بين حجم أو قيمة الأصول الرأسمالية اللازمة لإنتاج وحدة واحدة، أو ما قيمته دينار واحد من السِّلع الاستهلاكية ، ويمكن صياغة المعادلة السَّابقة كما يلي: $In = \Delta K = Acc \times \Delta C_{t-1}$

إن نموذج المسرع يعمل في ظل وجود عدة فرضيات[2]:

- ✓ وجود طاقة إنتاجية معطلة؛
- ✓ بقاء العوامل الأخرى على حالها؛
- ✓ استقرار اقتصادي على المستوى الكلِّي؛
- ✓ لا يمكن زيادة الطَّاقة الإنتاجية (I) إلا في ظل زيادة الدَّخل Y؛
- ✓ أن الطَّلب الاستهلاكي (C) هو الأساس، بحيث زيادة الاستهلاك تتطلب زيادة في الدَّخل ومنه رأس المال الثابت (K).

من خلال هذه الفرضية الأخيرة نستنتج وجود علاقة بين K وY تسمى هذه العلاقة (V) وتعرف عادة بمفهوم معامل رأس المال ويعبر عنها بـ $V = \frac{K}{Y}$

---

[1] هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلِّي، ط1، دار صفاء للنشر والتَّوزيع، عمان، 2005، ص 121.

[2] بريش السعيد، الاقتصاد الكلِّي، دار العلوم للنشر والتَّوزيع، الجزائر، 2007، ص 144.

من العلاقة السَّابقة يمكن أن نكتب: $YK = V$

و هكذا فإنَّ تغير محقق في Y بمقدار V يدفع بالمستحدثين إلى التغيير في مخزونهم من رأس المال K وذلك من أجل المحافظة على ثبات معامل رأس المال.

1) **بناء النَّموذج**: سوف نقوم ببناء نموذج المعجل عبر الخطوات التَّالية:

- في كلِّ فترة زمنية سوف يقوم المستثمرون بتغيير مخزونهم من رأس المال من أجل المحافظة على ثبات معامل رأس المال، وكمثال على ذلك للفترة t-1 نجد: $K_{t-1} = VY_{t-1}$
- وفي نفس الوقت فإنَّهم يعملون على تحقيق نفس العلاقة بين مخزون رأس المال المتوقع في الفترة (t) والإنتاج المتوقع لنفس الفترة: $\widehat{K_t} = V\widehat{Y_t}$
- في الوقت نفسه فإنَّ المستثمرين يحققون خلال الفترة (t) حجما من الاستثمار الصافي كافيا لجعل رأس المال بالمستوى المرغوب: $I_t = \widehat{K_t} - K_{t-1}$

هذه العلاقة يمكن كتابتها بالشكلِّ التالي: $I_t = V\hat{Y}_t - VY_{t-1}$

أي $$I_t = V(\hat{Y}_t - Y_{t-1})$$

وهذا يستلزم $$I_t = V\Delta Y_t$$

وعليه $$V = \frac{I_t}{\Delta Y_t}$$

وهي صيغة المسرع والتي توضح أثر التَّغيُّر في الدَّخل على التَّغيُّر في الاستثمار؛ من خلال العلاقة السَّابقة يمكن الإشارة إلى أنَّ قدرت المشروع على التكيف بالحالة الاقتصادية العامَّة يمكن أن يستلزم بعض الوقت، ولهذا فإنَّ الاستثمار التَّابع لا يتوقَّف على مستوى الدَّخل في الفترة t-1 بل يعتمد كذلك على الفترتين t+1 و t

والمتأمل في مبدأ المعجل يلاحظ أنَّه لا يفسر إلاَّ التَّعديلات التي تحدث في الاستثمار الصافي، في النطاق الذي تكون في التعديلات محفوزة بالتَّغيُّرات التي تحدث في الدَّخل[1]، ومعنى ذلك أنَّه لا يأخذ في الحسبان الاستثمار التلقائي والاحلالي، ومن المعلوم أن متغيِّرات إجمالي الاستثمار الكلِّي والتي تساوي (الصافي + الإحلالي) هي التي تحدد التَّغيُّرات في النَّاتج الكلِّي.

الفرع الثاني: التداخل بين المعجل والمضاعف

كما سبق القول فإنَّ المعجل لا يؤخذ في الحسبان إلا الاستثمار التَّابع الصافي، غير أن الاستثمار يمكن كتابته بالشكل: $I = In + Ir$

حيث In تمثل الاستثمار الصافي المستقل والتَّابع ؛ Ir تمثل الاستثمار الإحلالي.

ومعلوم أنَّ الاستثمار الاحلالي يرتبط برصيد رأس المال بالعلاقة: $Ir = \lambda K$

حيث أن λ عبارة عن نسبة مئوية ثابتة تتراوح بي الصفر والواحد $1 > \lambda > 0$

ولدينا: $K = VY$

[1] أحمد فرد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 99.

وبالتعويض نحصل على: $Ir = \lambda YV$

وعليه يصبح لدينا: $\mathrm{I} = \mathrm{In} + \lambda \mathrm{YV}$

وبالمقابل فإنَّ: $\mathrm{Y} = \mathrm{C} + \mathrm{I}$ و $\mathrm{C} = \mathrm{C_0} + \mathrm{cY}$

وبالتعويض نجد: $\mathrm{Y} = \mathrm{C_0} + \mathrm{cY} + \mathrm{In} + \mathrm{Y}\lambda\mathrm{V}$

ومنه $Y = \frac{1}{1-c-\lambda V}(C_0 + In)$

ويتضح من العلاقة السَّابقة أن كلَّ تغير في الاستثمار الصافي $\Delta \mathrm{In}$ يؤدِّي إلى حدوث تغير النَّاتج أي: $\Delta \mathrm{Y} = \frac{1}{1-\mathrm{c}-\lambda \mathrm{V}}(\Delta \mathrm{In})$

إن الحد: $\frac{1}{1-\mathrm{c}-\lambda \mathrm{V}}$ يعرف باسم المضاعف الأكبر لأنَّ طرح الثابت λV من المقام يؤدِّي إلى زيادة قيمته، حيث أنَّه يبين الأثر الممارس على النَّاتج الكلِّي.

ويمكننا في النهاية تفسير أثر التداخل بين كلٍّ من المضاعف والمعجل كما يلي:

لقد رأينا بأن الزِّيادة الأوَّلية في الإنفاق تؤدِّي من خلال الاستثمار إلى زيادة أكبر في الدَّخل الوطني، وهذا ما يعرف بأثر المضاعف، ورأينا أنَّ أثر المضاعف يجد حدا له في أنَّ جزءا من الدَّخل يدخر، ومع ذلك فإنَّ الحركة التراكمية التي تنتج عن الزِّيادة الأوَّلية في الإنفاق تؤدِّي، من خلال الزيادات المتتابعة في الاستهلاك المستمال بالدَّخل، إلى زيادات متتالية في الاستثمار، وهو ما يعرف بالاستثمار التَّابع، لتبدأ دورة أخرى، فيبدأ المضاعف عمله من جديد، وهكذا..تستمر الحركة التراكمية بفعل التداخل بين المضاعف والمعجل عن طريق المضاعف الأكبر حتَّى يتحقق الاستخدام الكامل للعمل ورأس المال.

المطلب الثَّالث: صافي الطَّلب الخارجي

يمثل صافي الطَّلب الأجنبي المكون الرَّابع من مكوِّنات الطَّلب الكلِّي، فكلُّ اقتصاد يكون مرتبطا مع بقية العالم الخارجي عبر قناتين أساسيتين هما: تجارة السِّلع والخدمات، وتجارة رؤوس الأموال.

ويقصد بالطَّلب الأجنبي الصافي: الفرق بين السِّلع المحلية التي يشتريها الأجانب (الصَّادرات)، والسِّلع التي تستورد من الدول الأجنبية (الواردات)، ويشكِّل صافي الصَّادرات عادة 1% و 2% من النَّاتج الوطني في دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

ويتكون صافي الطَّلب الخارجي من[1]:

- **صافي الصَّادرات الوطنية:** وهو يمثل الفرق بين الصَّادرات والمستوردات الوطنية من السِّلع والخدمات؛.
- **صافي الاستثمار الأجنبي:** هو الفرق بين الاستثمارات الوطنية في الخارج والاستثمارات الأجنبية في الداخل.

[1] صالح الخصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 121.

الفرع الأوّل: الصَّادرات: تمثل الصَّادرات طلب الأجانب على المنتجات المحلية في دولة ما، ويتوقَّف حجم الصَّادرات على كلٍّ من[1]: مستويات الأسعار، والدَّخل والنَّاتج، التعريفة الجمركية، السِّياسة التجارية للدولة مع باقي الدول، أسعار الصرف، وكذلك مستوى الدَّخل في الدول الأجنبية.

ويمكننا القول أن العوامل الهامَّة التي تؤثر على صادرات الدَّولة لا تتوقف مباشرة على عوامل راجعة لحالة الاقتصاد داخل الدَّولة، وإنَّما تتوقف على عوامل ترجع أساسا إلى دول العالم الخارجي.

وبالتَّالي فإنَّ الصَّادرات تكون مستقلة عن الدَّخل، وتكون صورتها على الشكلِّ التالي:

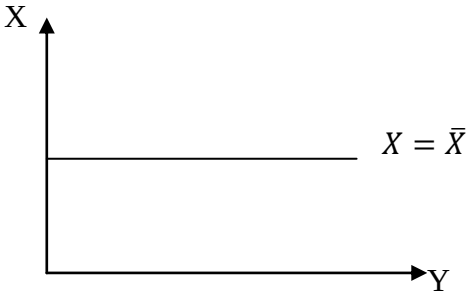

شكل رقم (1-10): منحنى الصَّادرات

وتمثِّل الصَّادرات نوعا من الإضافة إلى قيمة الدَّخل الوطني مثل الاستهلاك، الاستثمار والإنفاق الحكومي.

الفرع الثَّاني: الواردات: تمثل الواردات الطَّلب المحلي على السِّلع والخدمات المنتجة في الدول الأخرى، وتتوقف الواردات على قرارات الإنفاق داخل الدَّولة، والظروف الداخلية للاقتصاد المحلي، فبافتراض بقاء العوامل الأخرى عدا الدَّخل على حالها فإنَّ كلَّ ارتفاع في مستوى الدَّخل يتوقع منه ارتفاع تابعا في الإنفاق الاستهلاكي، وربما أيضا في الإنفاق الاستثماري، ونتوقع كذلك أنَّ التَّوسُّع في الإنفاق سيوجه جزء منه لاستيراد السِّلع والخدمات، ومنه يمكن صياغة دالة الواردات على النحو التالي: $M = M_0 + mY$

حيث: M_0 الإنفاق المستقل على الواردات / m الميل الحدِّي للاستيراد.

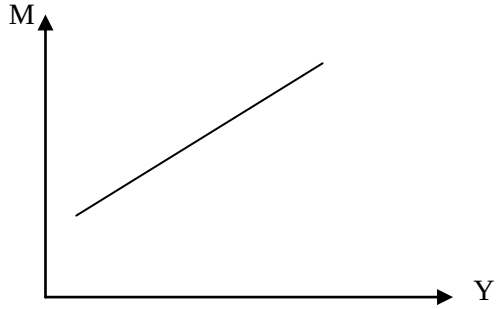

شكل رقم (1-11)منحنى الواردات

ونشير أيضا أن الواردات تمثل نوع من التسرب لجزء من الدَّخل الوطني نحو الخارج.

ويمكن تصور دالة صافي الصَّادرات بيانيا كما في الشكل:

شكل رقم (1-12)منحنى صافي الصَّادرات

[1] تومي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 160.

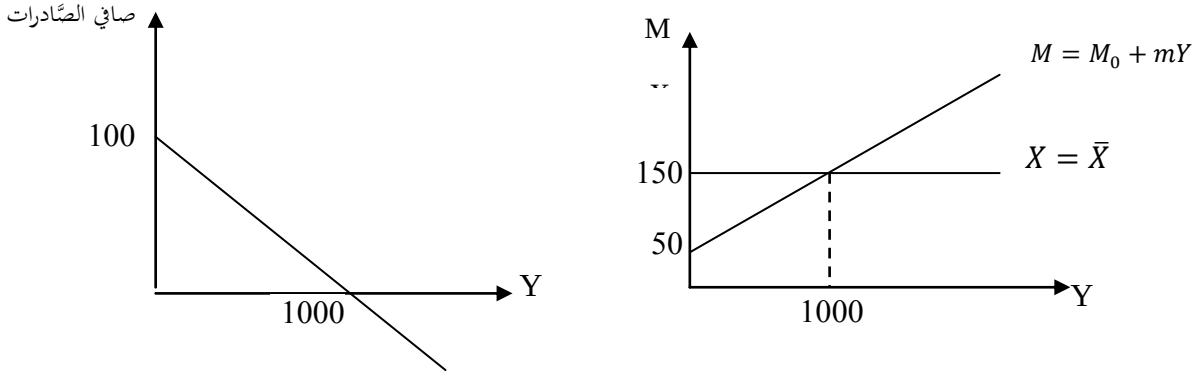

المصدر: إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 125.

ويعد الطَّلب الخارجي أحد مكوِّنات الطَّلب الكلِّي غير أنه يتميز بعدم الاستقرار نسبيًا، نظرا لاعتماده على الطَّلب الاستهلاك الأجنبي، وهذا ما حدث قبل الأزمة المالية الأخيرة (2009)، حيث انتعشت صادرات الدُّول النامية والدُّول التي تشهد مرحلة انتقالية، فشهدت نموًا سريعًا بفضل النمو في الطَّلب الاستهلاكي للدول المتقدمة، وهذا كان مبررًا لاعتماد هذا النَّموذج والموجه نحو التَّصدير، لكن هذا النموذج يستند إلى أنماط طلب وتمويل غير قابلة للاستمرار، وهذا ما أظهرته الأزمة وما تبعها من كساد، لذا يجب إعادة النَّظر في هذه الإستراتيجية الإنمائية القائمة على الاعتماد المفرط على الصَّادرات في تحقيق النمو.

إن الاعتماد على الطَّلب الأجنبي كخيار لإستراتيجية النُّمو سيبلغ، عاجلاً أو آجلاً، حدوده القصوى في ظلِّ تنافسية الدُّول في ذلك، وهذا ما قد يؤدي إلى الهاوية، ولا ينشأ عنه إلَّا القليل من المكاسب الإنمائية، وفي الوقت الراهن الذي يتوقع فيه استمرار تباطؤ الاقتصاد العالمي فإن نمو الطَّلب في البلدان المتقدمة سيبقى ضعيفا لفترة من الزمن، وعليه فحدود هذه الإستراتيجية ستصبح أكثر وضوحًا، لذلك لا بد من استعادة توازن القوى المحرِّكة للنمو مع إعطاء وزن أكبر للطَّلب المحلي[1].

المطلب الرَّابع: إدارة الطَّلب لمعالجة الدَّورة الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي

مازال الاقتصاد الرأسمالي يأخذ الشكل الدّوري في حركته عبر الزمن، ويقصد بالشكلِ الدّوري أنَّ الاقتصاد لا ينمو أبدا بطريقة سلسلة متناسقة، فسنوات من التَّوسُّع والازدهار الاقتصادي تتبعها سنوات من الرُّكود الاقتصادي، وعند وصول الأزمة إلى حدها الأدنى يبدأ الاقتصاد في استعادة عافيته، وقد يكون انتعاش الاقتصاد بطيئًا أو سريعًا، وقد لا يكون كاملا، أو قد يكون قويًا بحيث يقود إلى طفرة جديدةٍ من الازدهار تقودها حالة متواصلة من الطَّلب النشط، وفرص العمل...، وقد يتخذ شكل قوَّةٍ تضخمية سريعة يتبعها هبوط مفاجئ آخر.

[1] الأمم المتحدة، تقرير التجارة والتنمية 2013، استعراض عام، نيويورك، 2013، ص 02.

إن هدف السِّياسة الاقتصادية التَّغلب على أوجه القصور والتشدُّد في اقتصاد السُّوق، لكن السؤال: **كيف ينجح ذلك؟**

يرى الكثير من الاقتصاديين وعلى رأسهم كينز أنَّ التَّقلبات في الطَّلب الكلِّي هي السبب الرئيسي لعدم حدوث استقرار اقتصادي، وبالتَّالي إذا أمكن تحقيق استقرار في مستوى الطَّلب الكلِّي، والمحافظة عليه مقابل مستوى أمثل من التوظيف، أمكن التغلب على الاتجاهات المتطرفة للدَّورة.

لقد كانت المشكلة الرئيسية حسب كينز هي: **من أين يمكن أن يتحقق ذلك الطَّلب؟**

إن قصور الطَّلب حسب كينز هو المشكلة، لذلك اقترح تنشيطه عن طريق تدخل الدَّولة من خلال السِّياسة المالية، حيث يرى أن الطَّلب الحكومي هو الملجأ الأخير لخلق الطَّلب.

الفرع الأوَّل: الدَّورة الاقتصادية والنَّظريات المفسرِّة لها

تعد مشكلة التَّقلبات في مستوى النَّشاط الاقتصادي (الدَّورات الاقتصادية) من المشكلات التي تواجهها نظم الاقتصاد الحر، وتتفاوت هذه التَّقلبات في حدتها بين المعتدلة، وبين العنيفة المدمرة.

أولا تعريف الدَّورة الاقتصادية، مراحلها ومدَّتها

يتفق معظم الاقتصاديين في تعريف ومراحل الدَّورة الاقتصادية غير أن اختلافهم تجلَّى في مدَّتها، ويمكن إظهار مختلف الأفكار فيما يلي.

1) تعريف الدَّورة الاقتصادية

تحدث الدَّورة الاقتصادية حين يتسارع النَّشاط الاقتصادي، أو حين يتباطأ، بشكلٍّ أدنى، وتعرف الدَّورة الاقتصادية كالتالي: الدَّورة الاقتصادية هي تأرجح مجموع النَّاتج الوطني، الدَّخل، والعمالة الذي يدوم عادة لفترة تتراوح ما بين سنتين إلى عشر سنوات، والتي تتصف بتوسع معظم القطاعات وانكماشها[1].

من خلال التعريف يتبين أن الدَّورة الاقتصادية هي تقلبات تحدث في المستوى العام للنشاط الاقتصادي، تتجسد أساسا في مستوى الإنتاج، التوظيف والمستوى العام للأسعار، هذه التَّقلبات تنتقل من حالة الانتعاش والرواج إلى حالة الانكماش، ثم تعود مرة ثانية للرواج والازدهار.

هذا التأرجح يكون شبه منتظم من حيث دوريته، أمَّا مدته فتتوقف على نوع الدَّورة الاقتصادية.

---

[1] بول –ساموبلسون، وليام د.نورد هاوس، مايكل ج.ماندل .الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، مراجعة أسامة الدباغ، ط2، الأهلية للنشر والتَّوزيع، عمان، 2001 ، ص 585.

هذا الانتظام في التعاقب يعتبر الأساس في التفريق بين الأزمة والدَّورة، فالأزمات هي اضطراب مفاجئ يطرأ على التَّوازن الاقتصادي في بلد أو عدَّة بلدان وهي تطلق بصفة خاصَّة على الاضطرابات النَّاشئة عن اختلال التَّوازن بين الاستهلاك والإنتاج.

2) مراحل الدَّورة الاقتصادية

تتكون الدَّورة الاقتصادية من أربعة مراحل: الكساد (الجمود)، الانتعاش (الصعود)، الرواج (الازدهار) و الانكماش (الانهيار)؛ إن القمم والمنخفضات تميز نقاط العبور من مرحلة لأخرى، وكلُّ مرحلة من مراحل الدَّورة الاقتصادية تذوب في التي تليها، وكلٌّ منها تتميز بظروفٍ وشروطٍ اقتصادية مختلفة[1].

ويمكن سرد مراحل الدَّورة انطلاقا من الشَّكل الموالي كما يلي[2]:

شكل رقم (1-13): مراحل الدَّورة الاقتصادية

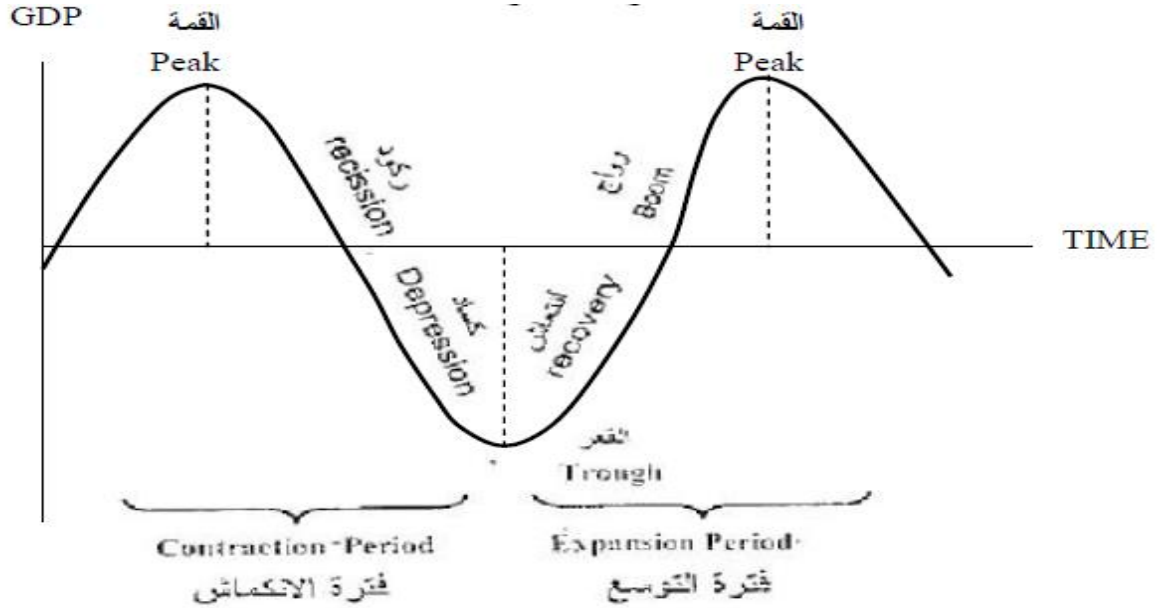

المصدر: رجاء خضير عبود موسى الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص 07.

أ. مرحلة الانتعاش

[1] ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 145.

[2] أنظر: صالح خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص-ص 158-168.

رجاء خضير عبود موسى الربيعي، التحليل الفكري للدورات الاقتصادية، ص،ص 08، 09.

Campbell R. Mc Connell, Stanley L. Brue,Macroeconomics,Principles,Problems,and Policies, Thirteenth edition, McGraw- Hill(New York)2005, P144.

تمثل مرحلة الاستعادة، وهي التي يميل فيها مستوى النَّشاط الاقتصادي إلى النمو ببطء، وينخفض سعر الفائدة، ويتضاءل المخزون السِّلعي، وتتزايد الطَّلبات على المنتجات لتعويض ما استنفذ من هذا المخزون، مصحوبة بزيادة ملحوظة في الائتمان المصرفي، والنَّتيجة هي زيادة حجم التوظف ببطء، ويتمُّ الوفاء بديون البنوك .

إضافة إلى ذلك تتصف هذه المرحلة بارتفاع مستوى الإنتاج، وانخفاض نسبي في مستوى البطالة، وارتفاع ضئيل في الأسعار، وتوسع في حركة الإقراض، فهناك درجة متنامية من التفاؤل لدى رجال الأعمال والمستهلكين، وتبعا لذلك يبدأ رجال الأعمال في استبدال الآلات والمعدات البالية بأخرى جديدة.

ب. مرحلة الرواج

ويطلق عليها القمة؛ يعمل فيها النَّشاط الاقتصادي عند مستوى التَّوظيف الكامل أو قريب منه، وتتميز بارتفاع متزايد في الأسعار، وتزايد في حجم الإنتاج الكلِّي و في حجم الدَّخل، وارتفاع مستوى التوظيف، وفي هذه المرحلة ترتفع أسعار الفائدة والتَّكاليف، إلا أنَّ ارتفاع الأسعار يضل كافيا لتحقيق الأرباح، ويضل احتمال حصول خسارة ضعيفا جدا، وتنتهي هذه المرحلة بحصول أزمةٍ اقتصاديةٍ، إذ ينتقل الاقتصاد بعدها إلى مرحلة الانكماش، وبالرغم من أنَّ كلمة أزمة تعني الانتقال من مرحلة إلى أخرى لكن الاقتصاديين أطلقوها على التَّغيُّرات في النَّشاط عندما يكون الاقتصاد في حالة ازدهار كمرحلة أولى تليها مرحلة آلام البطالة.

ت. مرحلة الرُّكود

وهي المرحلة التي تبدأ فيها الأسعار بالهبوط، وينتشر الذعر التجاري ، وترتفع أسعار الفائدة ،ويتزايد حجم البطالة، وينخفض حجم الإنتاج والدَّخل، إضافة إلى ذلك تنخفض التَّسهيلات المصرفية وترتفع نسبة الاحتياط القانوني وتضعف التَّسويات والإيداعات المصرفية ،وغالبا ما تنخفض مشتريات المستهلكين بحدَّة، في حين يتزايد مخزون قطاعات الإعمال من السِّلع الإنتاجية ويهبط الاستثمار، لينخفض الطَّلب على الأيدي العاملة، يتبعها عمليات تسريح مؤقت للعمال وترتفع البطالة، وكذلك يتراجع الطَّلب على المواد الأوَّلية وتنهار أسعارها، مع انخفاض أرباح قطاعات الأعمال بحدة، ترافقها هبوط في أسعار الأسهم، وحيث أنَّ الطَّلب على القروض ينخفض، و في مثل هذه الأوضاع فإنَّ أسعار الفائدة، بشكلٍّ عام، سوف تنخفض أيضا.

ث. مرحلة الكساد

تمثل هذه المرحلة أقصى درجات التراجع أو الهبوط، وأُطلق عليها مصطلح القاع، وهي النُّقطة التي تقع في الجزء الأسفل من النَّشاط الاقتصادي؛ تتسم بقدر كبير من تعطُّل الموارد الاقتصادية، فتنتشر البطالة وينخفض مستوى النَّشاط الاقتصادي، وتنخفض الأسعار، ويسود قدرٌ ضئيلٌ أو معدومٌ من التَّفاؤل في الأوساط الاقتصادية، والذي ينعكس من خلال معدَّلات بطيئة في الاستثمار والاستهلاك، وتزيد الفوائض النَّقدية في البنوك وتنخفض أسعار الفائدة.

ومهما يكن الأمر، وفي واقع الحياة العملي فإنَّ المراحل الأربعة للدَّورة ليست بأي شكلٍ من الأشكال متساوية، لا في المدى، ولا في العمق، ولا تأتي دائمًا بنفس التَّرتيب الواضح في الشكلِ، فيمكن للاقتصاد مثلاً أن يتذبذب بين الانكماش والتَّوسُّع لعدَّة سنوات دون أن يصل إلى مرحلة الكساد أو الازدهار، كذلك الانتقال من مرحلة لأخرى أحيانا لا يمكن التنبؤ به، ومن الصعب أحيانا أن نميِّز بين نهاية مرحلة وبداية أخرى.

3) **مدَّة الدَّورة الاقتصادية:** إذا كانت الدَّورة الاقتصادية هي انطلاق الاقتصاد من حالة الرواج والنضج الاقتصادي إلى حالة الرُّكود والعودة إلى حالة الرواج من جديد، أو من الشكلِ هي من القاع إلى القاع، أو من القمَّة إلى القمَّة، فإنَّ السؤال الذي يطرح نفسه هو:

ما هي الفترة الزمنية اللازمة لاكتمال الدَّورة الاقتصادية؟

إن أغلب الملاحظين يتفقون بسهولة حول الدَّورات الأساسية التي تمتد مدَّتها بضع سنين من ثمانية إلى عشر سنوات، غير أن الاقتصاديين لا يولون كلُّهم نفس الأهمِّية للدورات الثانوية ذات الفترة الأقصر[1]، وبصفة عامَّة توجد ثلاث أنواع من الدَّورات الاقتصادية على النحو التالي[2]:

أ. **دورة كتشن** (**Kitchen**) تستمر هذه الدَّورة لمدَّة أربعين شهرا، وهناك حسب الملاحظات الإحصائية في الفترة الزمنية الممتدة بين (1807-1939) للو م أ حوالي 37 دورة المدَّة 3.51 سنة؛

ب. **دورة جوغلر** (**Jugular**) هي ذات مدى متوسط، تتراوح بين 8و10 سنوات ، حيث نجد هناك 13 دورة من هذا النَّوع مرت بها الو م أ خلال الفترة الممتدة بين 1825 و 1929؛

ت. **دورة كوندراتيف** (**Kondratieff**) ذات المدى الطَّويل، تتراوح بين 50 و 60 سنة، هذه الدورة فيها الطور (A) والطور (B)، حيث أن كل طور فيه ثلاث دورات من جوغلر، عموما، كما أن الطور (A) يعتبر أكثر تعداد وحيوية مقارنة بالطور (B)[3].

ث. وإلى هذه الدَّورات الثلاثة نضيف دورة كيزنت (**uznets**) والتي يتراوح طولها بين 15 و 25 سنة، والتي يصحبها تقلبات في كلٍّ من عرض القوَّة العاملة والموارد الاقتصادية الأخرى المتاحة للاقتصاد، وفي معدَّلات الإنتاجية المتعلقة بالكفاءة التي تستخدم بها هذه الموارد.

ومن الواضح أنَّ وجود هذه الدَّورات ذات المدى الزمني المختلف، وإمكانية تشابكها قد يفسر عدم الانتظام الملحوظ في الدَّورات ذات الأجل القصير، وهو الذي يترتَّب عليه عدم توافر قدر كبير من التماثل بينها.

---

[1] بول ساموبلسون، الدّور الاقتصادي للدولة ومحددات الدَّخل الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 261.

[2] أنظر: دحمان بواعلي سمير، محددات دالة الإنتاج وسياسة الحد من الدَّورات الاقتصادية، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2005، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2006، ص 179.

Michel MUSOLINO, Fluctuations et crises économique, Ellipses, Paris France 1997 p71.

[3] Nicolas Berjon de lavergnée, Traité D'economie Politique, Ellipses, p173-174.

غير أن أغلب الاقتصاديين يتفقون على أن الدَّورة الاقتصادية الرئيسية هي التي تمتد مدَّتها بضع سنين، من ثمانية إلى عشر سنوات.

شكل رقم (1-14): أنواع الدَّورات الاقتصادية

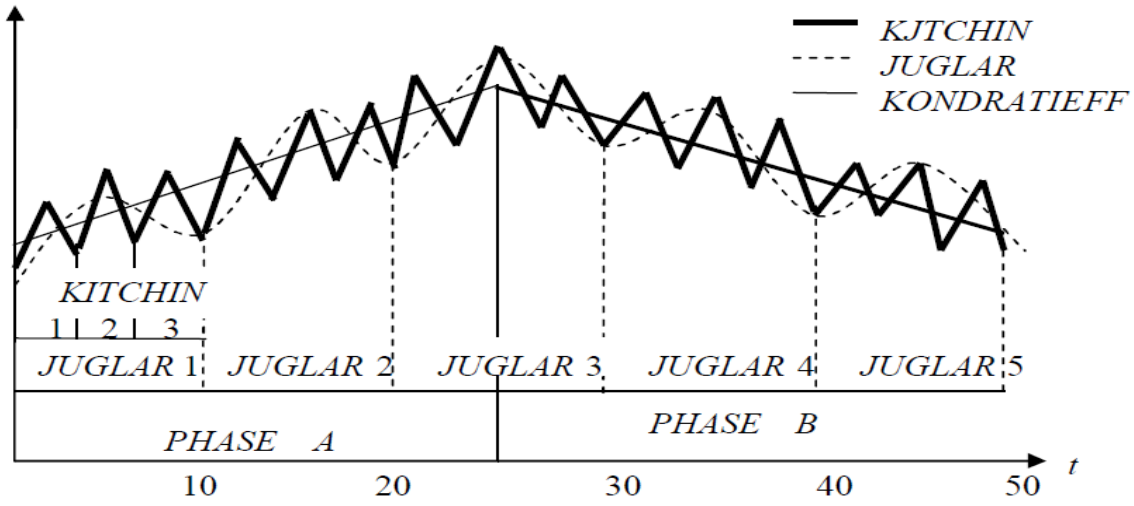

المصدر: دحمان بواعلي سمير، مرجع سبق ذكره، ص 180.

ثانيا: مظاهر الدَّورة الاقتصادية: تظهر مظاهر الدَّورة الاقتصادية في حجم النَّاتج المحلي، الاستهلاك، الاستثمار، صناعة الإنشاءات والمنتوجات، سوق العمل، الأسعار، والأسواق المالية.

1. **النَّاتج المحلي:** النَّاتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو المؤشر الرئيسي على المرحلة التي يمر بها الاقتصاد الوطني في ظل الدَّورة الاقتصادية، حيث تبلورت بالاستقراء الانهيارات الاقتصادية بتراجع ملحوظ في النَّاتج المحلي؛
2. **الاستهلاك والاستثمار:** يتكون الدَّخل الوطني من الاستهلاك والاستثمار، وغالبا ماتنخفض مشتريات المستهلكين بحدة، وإن كانت النَّفقات الخاصة بالأغذية ليست سريعة التَّأثير بتقلبات الأوضاع الاقتصادية، غير أن السِّلع الكمالية سريعة التأثر، في حين يتزايد مخزون قطاع الأعمال من السيارات والسِّلع الإنتاجية الأخرى بشكلٍ غير متوقع، ويرد قطاع الأعمال بكبح الإنتاج، وبعد ذلك بفترة يهبط الاستثمار في مجال المنشآت والمعدات بحدة أيضا؛
3. **المنتوجات الصناعية وصناعة الإنشاءات:** إن الطَّلب على السِّلع الزراعية يعتبر قليل المرونة للتغيرات في الدَّخل، سواء في حالة زيادة الدُّخول أو انخفاضها، ومن ناحية العرض فجهاز الإنتاج الزراعي يتمُّيز بالجمود،

ويتوقَّف على عوامل مناخية، أمَّا الإنتاج الصناعي فهو أقل استقرارًا من سلع الاستهلاك، أمَّا صناعة الإنشاءات والمساكن فهي أيضا غير مستقرة لتأثرها بأسعار الفائدة[1].

4. **حجم الاستخدام:** ينخفض الطَّلب على الأيدي العاملة في حالة الرُّكود، ويبدأ الانخفاض تدريجيا حيث يكون الانخفاض في البداية في متوسط ساعات العمل، يتبع ذلك عمليات تسريح مؤقت وترتفع البطالة؛

5. **مستويات الأسعار والأجور:** يتزايد ارتفاع الأسعار خلال فترة الانتعاش عندما يكون الاقتصاد متوجِّهًا نحو القمة، أين يقترب الاقتصاد من مرحلة التَّشغيل الكامل، فترتفع التَّكاليف، مما ينعكس على الأسعار، وبالمقابل ترتفع الأجور وتزداد قوَّة التفاوض لدى النَّقابات، أمَّا ففي حالة الانخفاض، فمع انخفاض المخرجات وتراجع الطَّلب على المواد الأوَّلية تنهار الأسعار ويبدأ التَّضخم في الانخفاض، أمَّا الأجور فتقاوم النَّقابات خفضها، غير أن أرباب العمل يبدؤون بتسريح العمال؛

6. **الأسواق المالية:** الأسواق المالية هي مؤشرات هامة وحساسة للنشاط الاقتصادي للبلد، لأنَّ أسعار السندات والأسهم تسبق عادة تقلبات النَّاتج الوطني، فبمجرد أن يشعر المستثمرون بنسيم التراجع الاقتصادي، تبدأ الأسهم في الانخفاض، وحيث أن الطَّلب على القروض ينخفض تتجه أسعار الفائدة للانخفاض لتوفر العرض، وعندها تتجه أسعار السندات للارتفاع لتبلغ ذروتها في أدنى درجات الانهيار؛

ثالثا: النَّظريات المفسرة للدَّورات الاقتصادية

لا شك أنَّ للدَّورات الاقتصادية عواقب وخيمة على الاقتصاديات الرَّأسمالية، لما يرافقها من مظاهر سيِّئة في الاقتصاد سبق الإشارة إليها، والسؤال الذي يطرح نفسه هو **لماذا تحدث الدَّورات الاقتصادية؟ وكيف؟** لقد اقترح الاقتصاديون القدامى ومنذ القرن التاسع عشر نظريَّات عديدة لتفسير هذه الدَّورات.

مجموعة من هذه النَّظريات كانت تعزوا حدوث الدَّورات التِّجارية لأسبابٍ خارجية أي خارج النِّظام الاقتصادي، وبالتَّالي يصعب التنبؤ بها والسيطرة عليها، كالحروب، الثورات، الحوادث السياسية، الاكتشافات المنجمية للذهب، اكتشاف الموارد الجديدة و الاختراع والابتكار الجديد..

ومجموعة أخرى كانت تعزوا أسبابها إلى أسباب داخلية ضمن إطار النِّظام الاقتصادي ذاته، وبالتَّالي يفترض أنَّه بالإمكان التنبؤ بها والسيطرة عليها إلى درجة كبيرة، لكنهم اختلفوا في في مجال هذه الأسباب، حيث أرجعها جوغلر (C.Juglar)* إلى المجال النقدي، أما ليسكوغ (J.lescure)** فرأى أنها تعود للمجال الحقيقي (التوزيع، الإنتاج والاستهلاك)[1].

---

[1] أنظر: – ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 143.

– بول –ساموبلسون، وليام د.نورد هاوس، مايكل ج.ماندل، مرجع سبق ذكره، ص 587.

* Outre H.Thornton(cf.supra), K.Wicksell, L.von Mises,R.Hawtrey, F.von Hayek, etc.

ومنذ الحرب العالمية الثَّانية أخذ الاقتصاديون يميلون أكثر فأكثر نحو تفسير الدَّورات من خلال التفاعل بين التَّغيُّرات في الإنفاق الاستهلاكي، والإنفاق الاستثماري[2]، وأنَّ هذه المتغيِّرات ذات صلة بتحديد مستوى الدَّخل والنَّاتج الوطني، وكيف أن التَّغيُّرات في أي منها يمكن أن تولد نماذج مختلفة من التَّقلبات في النَّشاط الاقتصادي.

لذا وطبقًا لطبيعة بحثنا سنلقي الضوء على النَّظريات المتعلقة بالأسبابٍ الداخلية، ومنها نهتم فقط بالمرتبطة بمتغيِّرات البحث، لكن نشير إلى أنَّ هناك نظريات أخرى منها: النَّظرية النَّقدية التي تعزو الدَّورات إلى عرض النُّقود والائتمان، ونظريات توازن الدَّورة التي تعزوها للحركات الخاطئة للأسعار والأجور...

1) **نظرية نقص الاستهلاك**: تقوم على عدة شروح[3]:

- **الشرح الأوَّل**: يرى أن تزايد الدَّخل المتصاعد الذي تسجله الاقتصاديَّات على المدى الطَّويل يؤدِّي إلى ارتفاع الادخار، وأنَّ زيادة الادخار (نقص الاستهلاك) يمكن أن توقع الاقتصاد في حالة الهبوط، لأنَّ الأموال التي تجمدها هذه الادخارات لا تستخدم كلُّها للقيام بالاستثمار؛
- **الشرح الثَّاني**: أثار كينز مشكلة رئيسية ألا وهي تناقص النَّزعة الحدِّية للاستهلاك التدريجي لدى تزايد الدَّخل المتصاعد، فاعتبارا من بعض المستويات للدخل يصبح الاستهلاك غير كاف لتحريض كميات الاستثمار التي يمكنها أن تستوعب كلَّ الادخار.

لقد تجسدت نظرية نقص الاستهلاك في أفكار العديد من الاقتصادين نذكر منهم:

أ. **النَّظرية الماركسية**: يؤكد كارل ماركس على التَّناقضات التي تحدث في الاقتصاد الرأسمالي بين الإنتاج والاستهلاك، فالرأسمالي لا يعطي العمَّال من الأجر إلاَّ القليل، ويحتفظ بالفرق بين ما كان يجب أن يتقاضاه العامل نضير عمله وبين ما يدفعه بالفعل، وما دام الأمر كذلك فإنَّنا نجد العمَّال قليلو الاستهلاك بسبب ضعف الأجور، بينما المنتجون يزيدون من الإنتاج نتيجة وفرة الأرباح[4].

ب. **الدَّورة الاقتصادية عند سيموندي**: يرى سيموندي (1760-1825) أنَّ سبب الدَّورات يرجع إلى عدم كفاية الاستهلاك، إذ مع تطور الإنتاج الآلي الكبير تزداد البطالة وتنخفض الأجور وبنتيجة ذلك فإنَّ استهلاك الطبقة العاملة يمتص قسمًا متناقصًا من النَّاتج الكلِّي، واستنتج أنَّ على النَّاتج أن يتوافق مع الاستهلاك.

ت. **التفسير الكينزي**: يفسر كينز الدَّورات الاقتصادية بعدم كفاية الطَّلب الفعال، ويوضح كينز أنَّ مجموع استهلاك المجتمع يتأخر دائما عن نمو مجموع الدَّخل الحقيقي نتيجة لخصائص الأفراد النَّفسية، ويطالب الدَّولة بالتَّدخل، وهو يعتقد أنَّ معالجة الأزمات الاقتصادية لا يكتب لها النَّجاح إلا بالتَّدخل الفعَّال للدَّولة في الحياة الاقتصادية، وذلك عن طريق تنظيم مقدار الاستهلاك العام، باستعمال عدة أدوات منها السِّياسة الضريبية.

** H.Grossman, M.Tugan-Baranwsky, A.Spiethoff, A.Aftalion, etc.

1 Philippe Gilles, Histoire des crises et des cycles économiques, Armand Colin, paris, 2004, p69.

[2] صالح خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 162.

[3] Mahmoud Nerab , Publlic finance, aleppo university publications, 1977, Syrie ,p 217.

[4] عدنان داود العذاري، جواد كاظم البكري، اكتشاف الدَّورات الاقتصادية الأمريكية، دار جرير للنشر والتَّوزيع، الأردن، 2010، ص 40.

لقد قدم كينز عرضا وتحليلا للدورات الاقتصادية ذاتها، حيث جعل الاستخدام دالة للطَّلب الكلِّي المتوقع كما في المعادلة التَّالية[1]:

$$E = f(D)$$

ومنه فإنَّ العوامل التي تحدد حجم الطَّلب هي نفسها التي تحدد تقلبات الاستخدام والإنتاج، وبالتَّالي الدَّورات الاقتصادية، ويرى كينز أنَّ العوامل التي لها تأثير على ذلك هي:

الكفاية الحدِّية لرأس المال؛

معدَّل الفائدة النَّقدي؛

الميل الحدِّي للاستهلاك.

ويرى كينز أن التَّقلبات في الطَّلب الكلِّي تنشأ عن التَّقلبات في الإنفاق، سواء تعلق الأمر بالاستهلاكي أو الاستثماري، لكن كما يرى كينز فإنَّ الإنفاق الاستهلاكي أكثر استقرارًا، وبالتَّالي فإنَّ التقلب مرده إلى التقلب في الاستثمار، هذا الأخير يتحدد أساس بالكفاية الحدِّية لرأس المال ومقارنتها بمعدَّل الفائدة، كما سبق ذكره.

ويخلص كينز بأن سبب الدَّورات الاقتصادية هو الميل الحدِّي للاستهلاك، ففي الوقت الذي يحصل فيه زيادة في بناء رؤوس الأموال الإنتاجية ويزداد عرض السِّلع في السُّوق، فإنَّ الميل الحدِّي للاستهلاك يدفع الأفراد إلى التقليل من شراء السِّلع الاستهلاكية، مما يؤدِّي إلى تكديس السِّلع في الأسواق، مما يضغط على المنتجين ويضطرهم إلى تخفيض الإنتاج، وربما غلق المصانع فتظهر البطالة.

2) نظرية المضاعف والمعجل

تسمى بالنَّظريات الحقيقية للدورة الاقتصادية، إذ أن تغيرات المضاعف والمعجل تنعكس في حجم الاستثمار، وبالتَّالي حدوث تقلبات دورية منتظمة في المخرجات، وأنَّ التفاعل بين المضاعف والمعجل يؤدِّي إلى تغير تراكمي في حجم الدَّخل نتيجة لتغير ابتدائي في الإنفاق الاستثماري، وأنَّ هذا التَّغيُّر في الدَّخل ليس ثابتا بل يبدأ في الارتفاع إلى نقطة معيَّنة وبعده ينخفض محددا بذلك دورة اقتصادية منتظمة تعتمد في حجمها ومدَّتها على قيمة كلٍّ من المضاعف والمعجل، ويعود التَّغيُّر في الدَّخل لأسبابٍ تعود إلى الميل الحدِّي للاستهلاك، وكذلك الكفاية الحدِّية لرأس المال.

وهكذا فإنَّ الاقتصاد الوطني يمكن أن يجد نفسه سائرا في دائرة مغلقة، فمبدأ المضاعف والمعجل يتفاعلان لتطوير حركة لولبية تكون تضخمية أو انكماشية حسب الحالات[2].

ونشير إلى أن هذا النموذج يتجاهل خاصة المستوى العام للأسعار، القطاع النقدي، ودور التوقعات[1].

---

[1] دحمان بواعلي سمير، مرجع سبق ذكره، ص 189.

[2] بول ساموبلسون، الدّور الاقتصادي للدولة، مرجع سبق ذكره، ص 280.

أ. **نظرية هارود**: لقد تم إكمال فكرة المضاعف من قبل الكينزيين الجدد بفكرة جديدة هي المعجل، لتصبح هذه النَّظرية ديناميكية (حركية)، تصف تغيرات الدَّخل عبر الزمن، وحتَّى يمكن تفهم ذلك نقوم بإعادة صياغة معادلات نموذج بناء المعجل السَّابقة كما يلي:

مما سبق لدينا: $I_t = V(Y_t - Y_{t-1})$

$$Y = C + I$$

ومن جهة أخرى وبافتراض أن الاستهلاك خلال الفترة يتعلق بالفترة السَّابقة فإنَّ:

$$C_t = cY_{t-1}$$

وعليه: $Y_t = cY_{t-1} + V(Y_t - Y_{t-1})$

حيث يمكن أن نتوقع أن الاستثمار في السنة (t) يتوقَّف على الدَّخل في السنتين السَّابقتين، ومنه تصبح المعادلة كما يلي: $Y_t = cY_{t-1} + V(Y_{t-1} - Y_{t-2})$

إن المعادلة الأخيرة لها خصائص هامة، فهي ديناميكية بمعنى أننا إذا علمنا قيمة c وقيمة v، وكذا مقدار الدَّخل للسنتين (t-2) و (t-1) فإنَّنا نستطيع أن نحل المعادلة وذلك لكي نتنبأ بدخل السنة (t)

ومن خلال المعادلة السَّابقة نستطيع أن نولد مسارًا زمنيًا كاملاً للدخل خلال السنوات المستقبلية والأهم من ذلك أنَّ هذا المسار لن يكون خطياً، حيث من المحتمل أن يرتفع وينخفض دوريًا[2]، أمَّا شكل هذه الدَّورة فيتوقَّف على قيمة كلٍّ من c وv، فالمضاعف لوحده لا يستطيع أن يحدث دورات، ولكن يؤدِّي إلى زيادات تدريجية في الدَّخل إلى مستوى محدد بالميل الحدِّي للاستهلاك، أمَّا حين ندخل المعجل إلى جانب المضاعف، عندئذ نستطيع أن نَّحصل على مجموعة من التَّذبذُبات فوق ذلك المستوى المحدد بالمضاعف، إذ يرفع في البداية الدَّخل الكلِّي إلى المستوى فوق مستوى المضاعف، ولكن بما أن معدَّل الزِّيادة في الدَّخل والاستهلاك يأخذ في التناقص عندئذ يبدأ المعجل على تغيير الاتجاه، والذي بدوره يدفع الدَّخل الكلِّي إلى مستوى أقل من ذلك المستوى المحدد بواسطة المضاعف وهكذا.

ب. الدَّورة الاقتصادية عند ساموبلسون

بدأ تحليله من الإشارة إلى أن الإضافة إلى الدَّخل الكلِّي تتكون من ثلاث أصناف[3]:

---

[1] Michael BURDA, Charles WYPLOSZ, Macroéconomie une perspective européenne 3eme édition, traduction de la 3eme par Jean HAROUD, de Boeck Université, 2003, p347.

[2] دحمان بواعلي سمير، مرجع سبق ذكره، ص 191.

[3] Michel MUSOLINO, op.cit, p21.

- ✓ الإنفاق الحكومي؛
- ✓ النَّفقات الاستهلاكية ـ المولدة ـ بفعل الإنفاق الحكومي؛
- ✓ النَّفقات الاستثمارية ـ المولدة ـ الخاصة والمقابلة للزيادة في الإنفاق الاستهلاكي في وحدة زمنية معيَّنة.

وبعد التسليم بهذه المقدمات يوضح ساميلسون، بافتراضه قيما مختلفة لكلٍّ من المضاعف والمعجل، من أن تغير أولى أو خارجي، كالزِّيادة في الاستثمارات المستقلة يمكنها أن تحدث أثارا تراكمية متفجرة على الدَّخل بل تستطيع أيضا أن تولد حركة دورية للدخل تولد نفسها بنفسها.

ولفهم ذلك نستعين بالمثال التالي: لنفرض أن الإنفاق الحكومي الأوَّلي هو 100 لفترات متعاقبة وأنَّ الميل الحدِّي للاستهلاك 50%، وأنَّ كلَّ زيادة في الاستهلاك تؤدِّي إلى نفس الزِّيادة في الاستثمار (المعجل يساوي الواحد)، وحسب نظرية المضاعف – المعجل فالزِّيادة في الاستثمار تؤدِّي إلى زيادة الدَّخل ومنه الاستهلاك، والاستهلاك يؤدِّي إلى زيادة الاستثمار الخاص...

ومن خلال الجدول نلاحظ أنَّ الفترة الأولى لم يترتَّب فيها أي آثار للزيادة في الإنفاق الحكومي نظرًا للتفاوت الزمني وستعمل على زيادة الدَّخل بـ 100 حسب المضاعف، أمَّا خلال الفترة الثَّانية فسيخصص 50%من الدَّخل للاستهلاك، أي 50 وحدة والتي تؤدِّي إلى زيادة الاستثمار بـ 50 وحدة طبقا لمعامل المعجل 1، وهكذا يرتفع الدَّخل إلى 200 (100 إنفاق حكومي + 50 وحدة مولدة من الاستهلاك + 50 وحدة استثمار مقابل الاستهلاك) ونستمر بنفس الطريقة، فبدخل قدره 200 يصبح الاستهلاك 100 بزيادة قدرها 50 وحدة وبالتَّالي يقابلها زيادة في الاستثمار بـ 50 ليصبح الدَّخل 250، وبنفس الطريق نجد الجدول التالي:

جدول رقم (1–1): آثار التَّغيُّر في الإنفاق الحكومي

الفترات	النَّفقات الحكومية الأوَّلية	الاستهلاك المولد 50 %	الاستثمار المولد	الزِّيادة في الدَّخل
1	100	-	-	100
2	100	50	50	200
3	100	100	50	250
4	100	125	25	250
5	100	125	0	225
6	100	112,5	-12,5	200
7	100	100	-12,5	187,5
8	100	93,75	-6,25	187,5
9	100	93,75	0	193,75
10	100	96,875	3,125	200

source :Michel MUSOLINO, op.cit, p 21.

وهكذا نستطيع على ضوء نسبة معيَّنة للمضاعف والمعجل أن نحسب مستويات الدَّخل خلال الفترة اللاحقة، والملاحظ بأننا لو اقتصرنا على الحركة التضاعفية الكينزية لما استطعنا أن نحصل على حركة تذبذب من

هذا النَّوع، حيث نلاحظ ارتفاع متزايد في الدَّخل ابتداء من الفترة الأولى إلى الفترة الرَّابعة ثم ليعود الدَّخل في الانخفاض ابتداء من الفترة الخامسة وحتَّى نهاية الفترة التاسعة وهكذا...

ويعتبر ما أسهم به ساموبلسون على جانب كبير من الأهمِّية، إذ أنَّه يوضح كيف نستطيع الحصول على مستويات مختلفة من الدَّخل بافتراض نسب مختلفة لكلٍّ من المضاعف والمعجل.

ت. تفسير هانسن للدَّورة الاقتصادية

إعتمد هانسن في تفسيره للدورة الاقتصادية على تداخل أثري المضاعف والمعجل ومايتبعهما من حركة تراكمية إلى غاية الوصول إلى التوظيف الكامل، عندها يبدأ النَّاتج الوطني في الانخفاض، وذلك للأسبابِ التَّالية[1]:

- أن جزءًا متزايدًا من كلِّ زيادة في الدَّخل يدخر في الفترات المتتالية، وهذا الجزء يؤدِّي إلى انخفاض الزِّيادة في الاستهلاك (الاستهلاك المحفَّز ينخفض)، وبالتَّالي انخفاض الاستثمار المحفز، وإن حدث وكان الاستثمار المحفَّز ينخفض بدرجة أكبر من الزِّيادة في الاستهلاك فإنَّ الدَّخل الوطني سينخفض لتبدأ الحركة الانكماشية؛
- العلاقة العكسية بين الكفاية الحدِّية لرأس المال وحجم الاستثمار، فالحركة التراكمية تقضي على نفسها بنفسها، لأنَّ كلَّ زيادة في الاستثمار (تخفض الكفاية الحدِّية للاستثمار) تقلل من فرص الاستثمار الجديدة.

ومن هنا توصل هانسن إلى أنَّ الحركة التراكمية تتلاشى من خلال عمل المضاعف والمعجل معا.

الفرع الرَّابع: سياسة الاستقرار الاقتصادي وآليات الحد من الدَّورات الاقتصادية

لقد رأينا كيف تعددت المدارس الاقتصادية في شرحها وتفسيرها لظاهرة الدَّورات الاقتصادية، وفقا لمبادئ وافتراضات كلِّ مدرسة.

إن تعدد هذه الأفكار ما هو إلا محاولة لمعرفة الأسبابِ التي من شأنها أن تزيد من حدة التَّقلبات الحادثة، ولا شك أن هذا يعدُّ من الأهمِّية بمكان، ذلك أنَّ معرفة الأسباب يقود، على الأقل، إلى الحد من هذه التَّقلبات والتالي الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

هذا الأخير (الاستقرار الاقتصادي) هو نتاج لعدة سياسات هي الأخرى ليست محل اتفاق بين الاقتصاديين، فمن مُؤَكِّدٍ على السِّياسة المالية بمنظورها الكينزي، إلى ساخط عليها، ومعظِّمٍ للسياسة النَّقدية، وبين هذا وذاك سياسة دخلية تصمم للحد من ارتفاع الأسعار والأجور.

أولا: سياسة الاستقرار الاقتصادي

[1] رجاء خضير عبود موسى الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص 34.

الاستقرار لغة هو الثبات والسكون، أمَّا في الأدبيات الاقتصادية فيعرف بأنَّه تحسين التَّوازن بين الطَّلب الكلِّي والعرض الكلِّي لتخفيف الضغوط التَّضخمية وتعزيز وضع ميزان المدفوعات وبالتَّالي تحسين وضع التَّوازن الكلِّي على المستويين الداخلي والخارجي[1].

ويعرف أيضا على أنَّه: تحقيق التَّشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التَّغيُّرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار، مع الاحتفاظ بمعدَّل نمو حقيقي مناسب في النَّاتج الوطني[2].

وتعرف سياسات الاستقرار الاقتصادي بأنَّها حزمة من السِّياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلِّي، والجزئي، تتخذ لإيجاد حالة من التَّوازن الديناميكي المستقر في الاقتصاد على المستوى الداخلي والخارجي، وبصورة أدق فإنَّ سياسة الاستقرار تستهدف المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار، وذلك عبر معدَّلات مقبولة من التَّضخم والحد من ارتفاع البطالة.

ثانيا: الجدل الفكري لسياسة الاستقرار

اختلفت النَّظريات الاقتصادية فيما بينها حول سياسات الاستقرار الاقتصادي وترجع الخلافات الجوهرية بينها إلى سؤال أساسي هو[3]: **هل الاقتصاد الخاص مستقر؟**

فالاقتصاد المستقر يتطلب فقط سياسات سلبية مع تدخل بين الحين والآخر للقضاء على الصدمات الخارجية العشوائية، أمَّا إذا كان غير مستقر، فالسِّياسة يجب أن تكون نشطة، ما لم تكن السِّياسات نفسها تضر أكثر مما تنفع.

وموضوع الاستقرار لا يزال محل جدل بين الاقتصاديين، وأخذ دورا مهمًّا ورئيسيا بين الاقتصاديين؛ وبصفة عامه هناك وجهتي نظر أساسيتين هما: المدرسة الكلاسيكية، والمدرسة الكينزية وما تبعهما من نظريات اقتصادية، يمكن ذكر أبرز محطاتها فيما يلي[4]:

1. **المدرسة الكلاسيكية:** هذه المدرسة نظرت إلى الدَّولة نظرة الدَّولة الحارسة فقط، وقامت على فكرة أساسية، هي وجود قوى ذاتية تؤدِّي للتوازن بحيث تمنع الاقتصاد من الدُّخول في فترة ركود طويلة، غير أنَّ وقوع الكساد العظيم خلال الفترة 1929-1932 شكك في صحت فرضيات هذه النَّظرية، إذ لم تعط تفسيرا لحدوثه، ولا أدوات لمعالجته ليظهر الفكر الكينزي كمنقذ من حالة الكساد.

---

[1] حيدر نعمة، سياسة الاستقرار الاقتصادي، آمنة للنشر والتَّوزيع، الأردن، 2013، ص 11.

[2] مسعود دراوسي، السِّياسة المالية ودورها في تحقيق التَّوازن الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر 1999-2004–، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص 76.

[3] سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ج 2،ص 747.

[4] أنظر: – تومي صالح،مرجع سبق ذكره، ص ص 13-21.

– سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ج 2، ص ص 746–777.

2) **المدرسة الكينزية:** فندت هذه النَّظرية قانون ساي للمنافذ، واستبعدت مبدأ اليد الخفية التي تعمل ذاتيا على عدم حدوث فترات انكماش طويلة، واعتبرت أنَّ الاقتصاد قد يبتعد عن التَّشغيل الكامل، وعليه طالب رائدها كينز بتدخل الدَّولة لحفز النَّشاط الاقتصادي.

3) **النَّقديون:** في الوقت الذي كان فيه الفكر الكينزي مكتسحا، فقد كان هناك فئة قليلة من الاقتصاديين المتمسكين باقتصاد ما قبل كينز وعلى رأسهم البروفيسور ميلتون فريدمان، ويرى أصحاب هذه المدرسة أن الاقتصاد الخاص مستقر في الأساس، وبالتَّالي فالتَّدخل الحكومي يضر أكثر مما ينفع، فالحكومة يجب أن يكون لديها سياسات بقواعد محدَّدة نحو عدد محدودٍ من المتغيِّرات مثل: زيادة المعروض النَّقدي، الإنفاق الحكومي و الضرائب، كما أنَّ سياسة الاستمالة من المنتظر أن ينتج عنها أثر المزاحمة في الزمن القصير، والتَّضخم في الزمن الطَّويل، وحتَّى يمكن منع هذه التَّذبذُبات فإنَّ النَّقديون يتبعون قواعد ثابتة؛ معدَّل ثابت لنمو المعروض النَّقدي، وموازنة عامَّة يتحقق فيها التَّوازن عبر فترة الدَّورة الاقتصادية.

4) **الكينزيون المحدثون:** هناك ثلاث عناصر لمنظور الكينزيين المحدثين وكلُّها تؤدِّي إلى مدلول واحد هو أنَّ الحكومة يجب أن تكون مستعدة لاتخاذ دور نشط في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

- ✓ الاقتصاد الخاص غير مستقر؛
- ✓ قوى التَّصحيح الذاتي ضعيفةٌ وبطيئةٌ حيث تأخذ وقتا أطول وتصبح غير مقبولة؛
- ✓ الإدارة النشطة للطَّلب ضرورية.

لقد شهدت فترة تطبيق أفكار هذه المدرسة خلال عقد الستِّينات نجاحًا حيث أسفرت عن انخفاض البطالة إلى 3.4% ولم يكن التَّضخم يمثل أي مشكلَة؛ حتَّى جاءت حرب الفيتنام ليصبح التَّضخم هاجسا للدول المتقدمة وترتب عن محاولة استخدام إدارة الطَّلب لتخفيض التَّضخم ظهور الكساد التَّضخمي.

5) **الكلاسيكيون الجدد:** هم مثل النَّقديون محافظون ويرون أنَّ الحكومة لها دور بسيط في رسم السِّياسة الاقتصادية، بحكم أنَّ الأسواق تكون في حالة توازن، ويعتقدون أنَّ هناك علاقةً عكسيةً بين الإنفاق الحكومي والاستثمار[1]، وذهبوا إلى أنَّ الوحدات الاقتصادية تستخدم كافَّة المعلومات المتوفرة حتَّى تكون تصرفاتهم رشيدة.

وعلى الرغم من النجاحات القوية التي حققها أنصار هذه المدرسة في بريطانيا وأمريكا على يد الحكومتين المحافظتين، إلا أنَّ بعض توصياتهم حول هبوط الأجور ومنه تقلص معدَّلات التَّضخم دون أن يترتَّب على ذلك انكماش في النَّشاط الاقتصادي، لم تكن محققة وهذا ما حدث في الجزائر مثلا خلال 1995-2000 كنتيجة لتطبيق هذه التوصيات.

---

[1] سلوى عبد الرحمان العيسى، أثر الإنفاق الحكومي في المملكة العربية والسعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة، مذكرة ماجستر في الاقتصاد، جامعة الملك سعود، 2006، ص 20.

6) الكينزيون الجدد: إن أهم رسالة أساسية لهم هي أنَّه ليس هناك اتجاه ذاتي للاقتصاد الوطني لتصحيح نفسه والسِّياسة الدَّخلية والتخطيط إنَّما هي مكمل ضروري لسياسة إدارة الطَّلب.

7) **المدارس الثانوية للاقتصاد الكلِّي:**

➢ **المدرسة النمساوية:** يرى أنصارها أنَّ الاقتصاد وضع على المسار الخاطئ منذ الثورة الكينزية، ولديهم اعتقاد عميق في عدم الثقة بالحكومة، ويؤيدون كلَّ شيء يحرك الاقتصاد نحو اتركه يعمل.فطالبوا بإلغاء الضرائب لأنَّها مصادرة، وإلغاء تعويضات البطالة لأنَّها تخفض الحافز على العمل.

➢ **اقتصاديَّات جانب العرض:** عكس الكينزيين ركزوا على جانب العرض، وصمموا سياسة طبقت في عهد الرئيس ريغن تقوم على تخفيض الضرائب، وتحرير النَّشاط من التَّدخل الحكومي؛ لكن الأمور سارت مختلفة، فبدلا من النمو السريع حدث انكماش سريع وعجز في موازنة الدَّولة.

رابعا:نظرية الطلب النقديون مقابل الكينزيون

إن التحليل السابق يدفعنا لطرح سؤال **ما هي أهم الاختلافات بين النقديين والكينزيين في إدارة الطلب؟**

إنَّ الخاصية المميزة للنقديين في نظرتهم للطَّلب الكلِّي هي أنَّ مستوى الطَّلب إنما يتحدد بمستوى رصيد عرض النُّقود، فهي العامل الأساسي المحدث لحركة الطَّلب، وهم لا ينكرون أنَّ هناك بعض المؤثرات غير المنتظمة التي تجعل الطَّلب يحيد عن المستوى المحدد على أساس مستوى رصيد النُّقود، وعليه فإن التَّغيُّرات في رصيد النُّقود هي العامل المسيطر المتسبب في الانتقالات المنظمة المحسوسة في الطَّلب الكلِّي وبالتَّالي في الدخل النَّقدي، وعليه فتحقيق الاستقرار الاقتصادي نابعٌ من نمو مستقر في المعروض النَّقدي، وعليه فهم ينكرون فائدة السِّياسة المالية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار.

أمَّا الكينزيون فهم لا يرون أنَّ مستوى الطَّلب الكلِّي يتوقف على رصيد النُّقود فقط، بل هناك متغيِّرات أخرى لها آثار منتظمة وهامة على الطَّلب الكلِّي، هذه المؤثرات تتضمن متغيرات السِّياسة المالية، مستوى الانفاق الحكومي، والضرائب، ومستوى طلب الانفاق الاستهلاكي والاستثمار المستقلين، الصادرات...ويعتقدون أنَّ الطَّلب الكلِّي غير مستقر مطالبين باستعمال سياسة نقدية ومالية نشطة لتحقيق الاستقرار في الطَّلب الكلِّي.

ثالثا: المحددات العملية لإستراتيجية إدارة الطَّلب لمواجهة الدَّورات الاقتصادية

يعتبر الضعف في الطَّلب الكلِّي المحرك الاساسي للنموذج الكينزي ، وعلى أساسه وضع آليات الخروج من أزمة الكساد العالمي، فالتَّقلبات الشاذة في الطَّلب الكلِّي تسبب عدم الاستقرار الاقتصادي.

ويعتقد الاقتصاديون من أتباع كينز أنَّ قوى السُّوق تميل إلى تغذية نفسها ذاتيا، مما يدفع الاقتصاد الوطني إلى التقلب بين الكساد والرواج التَّضخمي، فالمضاعف يقوي التَّغيُّرات الصغيرة في الطَّلب الكلِّي لتؤدِّي إلى

تغيرات واسعة في الدَّخل، ويشتد عدم الاستقرار النَّاتج عن عمل المضاعف من خلال عمل المعجل، إذ يؤدِّي التقلب في الاستهلاك إلى تقلبات كبيرة في الاستثمار.

لكن الاتجاه التصاعدي لا يستمر إلى مالانهاية، فعند مرحلة التوظيف الكامل تنشأ قيود على النمو، تتمثل في قصور الموارد المتاحة، مما يؤدِّي إلى تباطئ النمو ومنه الاستهلاك، فالاستثمار (عن طريق المعجل) ومنه انخفاض الدَّخل بشكلٍ كبير (من خلال المضاعف)، وهكذا يدعم الاتجاه النزولي ذاته.

لذا سلط الكينزيون الضوء على ضرورة التَّدخل الحكومي في الاقتصاد، فالحكومة يمكن أن تتغلب على اتجاه الاقتصاد نحو الرُّكود من خلال التمويل التعويضي[1]، أي من خلال زيادة الإنفاق الحكومي لتعويض النقص في الاستثمار، وبالتَّالي ملء الفجوة بين طلب القطاع الخاص والدَّخل.

غير أنَّ إجراء التَّغيُّرات المالية التي تدعم المستوى المرتفع للتوظيف وبالتَّالي تقلل من عدم الاستقرار تعد أمرًا صعبًا، فالتعديلات المالية في منتصف الستينات في الو م أ كانت تعبث بالاستقرار، والقيود المالية الموضوعة لتقاوم التَّضخم كانت، أحيانا، تُشكِّل قيدا أشد على الاقتصاد، الأمر الذي ساهم في بدأ الكساد وتزايده، ومن جانب آخر فالسِّياسات التَّوسُّعية قد حفزت الاقتصاد أكثر من اللازم، ومن ثم عملت على تغذية التَّضخم.

لكن السؤال المهمَّ هو: **لماذا فشل صانعوا السِّياسة الاقتصادية في وضع السِّياسة المتناسقة التي يُعتمد عليها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ضوء ما يعرف عن إدارة الطَّلب الكلِّي؟**

لا شك أنَّه من الأهميَّة التعرف على أنَّ المحافظة على المستوى المناسب من الطَّلب الكلِّي يعتبر مهمَّة شديدة التعقيد، فعلى الرغم من أنَّ السِّياسة المالية وسيلةٌ فعالة في معالجة الكساد، فإنَّ احتمال هيمنتها الكاملة على قوى الدَّورة الاقتصادية يضعُف إلى حد كبير للعوامل التَّالية[2]:

أ. الأخطاء المتوقعة والفجوات الزمنية تخلق صعوبة في اختيار الوقت الصحيح لتنفيذ السِّياسة المالية، ذلك أن صانعي السِّياسة يُجرون اختباراتهم في إطار معلومات غير كافية ، فالمقدرة على التَّنبؤ بحدوث الكساد، أو زيادة حدة التَّضخم محدودةٌ للغاية، وحتَّى بعد التَّعرف على ضرورة تغيير السِّياسة، فهناك فترة زمنية قبل أن يبدأ سريان التَّغيير، فتدخل السُّلطة التَّشريعية، ومنه تنفيذ القرار قد يستغرق وقتا.

وحتَّى بعد حدوث التغيير، فإنَّ التَّأثير الرئيسي لن يأتي في الحال، فإذا كان الإنفاق الحكومي سوف يزداد، فهناك وقت مطلوب لاستلام العروض، وإبرام الصفقات؛ أمَّا إذا كان التَّخفيض الضريبي، فعلى الرغم من أنَّه سيحفز الاقتصاد على نحو أكثر سرعة، فإنَّ التَّأثير الجانبي لا يدرك إلا بمرور الوقت، وباختصار فإنَّه يصعب تماما أن يتمَّ التنسيق بين سياسات الطَّلب والظروف الاقتصادية، نتيجة للعوامل التي لا يمكن تجنبها والمتولدة عن تنفيذ السِّياسات وآثارها.

---

[1] رجاء خضير عبود موسى الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[2] جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلِّي الاختيار العام والخاص ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، عبد العظيم محمد، دار المريخ، السعودية، 1988، ص 313.

ب. تشير نظرية الاختيار العام إلى أنَّ السِّياسة المالية المرنة تكون لها آثار تضخمية، وإذا كانت السِّياسات المالية تعمل في اتجاه مضاد للدورة الاقتصادية، فإنَّها يجب أن تتفاعل مع الظروفِ الاقتصادية المتغيِّرة؛ فحيث يكف الاقتصاد عن التَّراجع ويبدأ في التَّوسُّع فإنَّ السِّياسة المالية يجب أن تستجيب لذلك، لكن الاقتصاديين ينسون أن السِّياسة المالية في الواقع يتمُّ تنفيذها من خلال العملية التشريعية، والسياسيون يهتمون بمستقبلهم الانتخابي، مما يجعل السِّياسة المالية تتأثر بالاعتبارات السياسية (الشعبية بين المؤيدين)،وتكون عندها السِّياسة التَّوسُّعية أكثر جاذبية من المقيدة.

ت. التَّأثيرات الثانوية للسياسة المالية قد تضعف من آثارها المرغوبة: لنفترض أن صانعي السِّياسة يرغبون في التَّوسُّع في الإنفاق لتحفيز الطَّلب، فإذا كان الإنفاق الحكومي يتمُّ تمويله عن طريق الاقتراض، فإنَّ الطَّلب على القروض المتاحة يتزايد، ومن ثم ينشأ ضغط تصاعدي على أسعار الفائدة ويؤدِّي ارتفاع أسعار الفائدة إلى انخفاض الاستثمار الخاص، وهذا ما يؤدِّي على الأقل إلى تقليل التَّأثير التَّوسُّعي، و هذه الظاهرة تسمى بمزاحمة (إبعاد) الإنفاق الحكومي للانفاق الخاص، وهذه المزاحمة تكون جزئية نظرًا لأنَّ مقدار انخفاض الدَّخل أقل من مقدار الزِّيادة .فالمزاحمة هي انخفاض الطَّلب الاستهلاكي والاستثماري النَّاتجين عن زيادة الإنفاق الحكومي، الذي يرفع الطَّلب الكلِّي وفي نفس الوقت أسعار الفائدة[1].

أمَّا إذا رفعت الضرائب بهدف تمويل الإنفاق الإضافي، فإنَّ هذه الوسيلة سوف تضعف الإنفاق الاستهلاكي من خلال تخفيض الدَّخل المتاح للأفراد.

وعليه فإنَّ الآثار الثانوية للسياسة المالية قد تضعف من قوَّة نتائجها.

[1] البشير عبد الكريم، أثر السِّياسة المالية والنَّقدية على النمو والاستخدام في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول السياسات الاقتصادية، جامعة تلمسان، ص 04.

خلاصة

من خلال ما تناولناه في هذا الفصل فإنَّ النتائج المتوصل إليها هي:

✓ يتكون الطَّلب الفعال من الطَّلب الخاص والطَّلب العام على أموال الاستثمار وعلى أموال الاستهلاك، ويشكِّل الإنفاق العام جزءا مهمًّا من الطَّلب يزداد أهمة مع ازدياد تدخل الدَّولة، وتحقيقها لدور الدَّولة المنتجة، ومن هنا فإنَّ الإنفاق العام يؤدِّي دورا مهمًّا في تحديد مستوى النَّاتج عن طريق التَّأثير على مستوى الطَّلب الفعال، و يتوقَّف أثر الإنفاق العام على النَّاتج الوطني على أمرين:

- أثر الإنفاق العام في الطَّلب الفعال
- أثر الطَّلب الفعال على النَّاتج الوطني.

✓ تحتلُّ دراسة الاستهلاك الكلِّي أهمِّية كبيرةً في نظرية الدَّخل؛ فالاستهلاك هو الجزء الأكبر من الطَّلب الكلِّي غالباً، لذا فقد حظي بالعديد من الدراسات والتي ربطت الاستهلاك بالدَّخل سواءٌ دخل العمل كما في نظرتي الدَّخل المطلق والنسبي، أو دخل الثروة كما تطرقت إليه نظريتي الدَّخل الدائم ودَورة الحياة، وهذا لا يعني أنَّه هو المؤثر الوَحيد على الاستهلاك، وإنَّما هناك عوامل أخرى، فالمستوى العام للأسعار، الضرائب، وأسعار الفائدة يمكن أن تفسِّر تغيرات الإنفاق الاستهلاكي، غير أنَّ تأثيرها يمكن أن يأخذ عدَّة اتجاهات؛

✓ الاستهلاك هو أكثر عناصر الانفاق استقرارًا، ويعمد إلى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلِّي، وهذا الاستقرار يمكن إيضاحه بطرقٍ مختلفة، فلو أنَّ الأفراد سعو إلى الاحتفاظ بمستوى معيشتهم، كما رأى كينزت، فإنَّ الاستهلاك سوف يتذبذب أقل من الدَّخل، وتشير كلٌّ من نظرية الدخل الدائم ونظرية دورة الحياة إلى أنَّ التَّغيرات المؤقتة في الدخل سيكون لها أثرٌ ضعيفٌ على الدَّخل في الزمن الطويل؛

✓ يرى الكثير من الاقتصاديين وعلى رأسهم كينز أنَّ التَّقلبات في الطَّلب الكلِّي هي السبب الرئيسي لعدم حدوث استقرار اقتصادي، وبالتَّالي إذا أمكن تحقيق استقرار في مستوى الطَّلب الكلِّي، والمحافظة عليه مقابل مستوى أمثل من التوظيف، أمكن التغلب على الاتجاهات المتطرفة للدَّورة.

ويعتقد الاقتصاديون من أتباع كينز أنَّ قوى السُّوق تميل إلى تغذية نفسها ذاتيا، مما يدفع الاقتصاد الوطني إلى التقلب بين الكساد والرواج التَّضخمي، فالمضاعف يقوي التَّغيُّرات الصغيرة في الطَّلب الكلِّي لتؤدِّي إلى تغيرات واسعة في الدَّخل، ويشتد عدم الاستقرار النَّاتج عن عمل المضاعف من خلال عمل المعجل، إذ يؤدِّي التقلب في الاستهلاك إلى تقلبات كبيرة في الاستثمار.

لكن الاتجاه التصاعدي لا يستمر إلى مالانهاية، فعند مرحلة التوظيف الكامل تنشأ قيود على النمو، تتمثل في قصور الموارد المتاحة، مما يؤدِّي إلى تباطئ النمو ومنه الاستهلاك، فالاستثمار (عن طريق المعجل) ومنه انخفاض الدَّخل بشكلٍ كبير (من خلال المضاعف)، وهكذا يدعم الاتجاه النزولي ذاته؛

✓ إنَّ سياسة الاستقرار الاقتصادي ليس محلَّ اتفاقٍ بين النَّظريات الاقتصادية، فالاستقرار لا يزال محلَّ جدلٍ كبيرٍ بين الاقتصاديين.

هذا الاختلاف نابعٌ عن اختلافهم حول إدارة الطَّلب الكلِّي، فالنَّقديون يرون أنَّ مستوى الطَّلب إنما يتحدَّد بالمعروض النَّقدي، وعليه فالتَّغيرات في المعروض النَّقدي هي الوحيدة المسؤولة عن انتقالات الطَّلب الكلي وتذَبذُبه؛

وبالمقابل فإنَّ الكينزيين لا يرون أنَّ المعروض النقدي هو الوحيد المؤثر في الطَّلب الكلِّي، وإنما يضيفون عناصر أخرى يرون أنَّها هامة تتضمن متغيرات السِّياسة المالية من إنفاق حكومي وضرائب...الخ

الفصل الثانى

الضريبة على الأجور كأداة للاستقرار الاقتصادى

تمهيد

اقتصر دور الدَّولة في العصور القديمة على القيام بتغطية النَّفقات، وبتطور مفهوم الدَّولة ودورها منذ أول ظهور كوحدة سياسية واقتصادية أصبحت تتدخل وتشرف على كل الميادين السِّياسة، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خلافا على ما كانت عليه من قبل.

إنَّ هذا التَّطور قابله تزايد مستمر في نفقات الدَّولة، مما استجب توفير المزيد من الإيرادات لمواجهة هذا الظَّاهرة، وباعتبار الضرائب مصدرًا رئيسيًا للإيرادات الحكومية فقد تطور مفهومها وأصبحت الخليَّة الأساسية للهيكل الإداري للدَّولة، وتعدَّت آثارها الجانب المالي إلى جوانب اقتصادية واجتماعية.

وفي سبيل تعبئة إيرادات أكبر تمَّ استحداث عدَّة أنواع للضرائب لعل أهمَّها ضريبة المرتبات والأجور، حيث تشكل الرواتب والأجور المصدر الرئيسي للدَّخل، وهي من المصادر الرئيسية التي تحقق دخلاً منتظمًا ومتزايدًا لخزينة الدولة، وهذا ما جعلها من الموضوعات التي تُهم الدارسين والباحثين.

وقد شكَّل موضوع الأجور في الفكر الاقتصادي محورًا مهمًّا من محاور التنظيم الاقتصادي والاجتماعي، ولم يقتصر ذلك على المدارس الاقتصادية الكُبرى منذُ ظهور علم الاقتصاد، وإنما يعود ذلك إلى الأديان، والنَّظريَّات الاجتماعية، والمدارس الفلسفية التي سبقت هذا التاريخ بآلاف السنين، وقد اختلَفت المدارس في تفسيرها للأجور حسب مراحل كل فترة، إلى أن وصلت إلى تَفْسير الأجور بِبُعدها الاجتماعي والاقتصادي؛ وبهذا أضحت ضريبة المرتبات والأجور موردا هاما من موارد الدولة.

غير أنَّ هذا التطور والتَّنوع الضريبي أثار خلافًا وجدلاً حول مشروعيتها بين ما استقرت عليه مبادئ الشريعة الإسلامية، وبين ما تقتضيه الحاجة والضرورة.

ومن اجل معالجة ضريبة المرتبات والأجور ضمن أبعادها المختلفة تم تقسيم الفصل إلى:

المبحث الأوَّل: مفاهيم مختلفة حول الأجور

المبحث الثَّاني: دور الضَّريبة في تحقيق التوازن الاقتصادي

المبحث الثَّالث: الضَّريبة على الأجور من المنظور الإسلامي

المبحث الأوَّل: مفاهيم مختلفة حول الأجور

يعتبر موضوع الأجور من المواضيع التي تحتل جانبًا كبيرًا من اهتمامات العاملين والمنشآت التي يعملون فيها، وقد شكَّل موضوع الأجور في الفكر الاقتصادي محورًا مهمًّا من محاور التَّنظيم الاقتصادي والاجتماعي، ولم يقتصر ذلك على المدارس الاقتصادية الكُبرى منذُ ظهور علم الاقتصاد، وإنَّما يعود ذلك إلى الأديان، والنَّظريَّات الاجتماعية، والمدارس الفلسفية التي سبقت هذا التاريخ بآلاف السنين، وقد اختلَفت المدارس في تفسيرها للأجور حسب مراحل كلِّ فترة، إلى أن وصلت إلى تَفْسير الأجور بِبُعدها الاجتماعي والاقتصادي من حيث مكوناتها، أهدافها، وطرق دفعها، إذْ أصبح تحديد الأجر لا يقتصر على العامل، كفرد، وصاحب العمل فقط، بل ظهرت النقابات العمَّالية وتدخَّلت الدَّولةُ بفرض القواعد المنظمة للعمل وشروطه وجزائِه.

وتبرز أهمية التعرف على مفهوم الرواتب والأجور من دورها المهم في عملية التَّنمية، ومن حيث سهولة حصر هذه الدخول كونها تخصم من المنبع، وكونها كذلك ناتجة عن العمل البحت دون أن تمتزج برأس المال وهو العمل الذي يقوم به الموظف أو المستخدم لحساب الغير.

المطلب الأوَّل: مفهوم الأجور

يمكن التطرق لمفهوم الأجر من خلال مختلف التعاريف، بالإضافة إلى الأهمية البالغة للأجور باعتبارها أحد أهم عناصر الإنتاج.

الفرع الأوَّل: تعريف الأجور

قبل التَّطرق لتعريف الأجر نَتَطرق لتعريف العمل الذي يعتبر المحدِّد الأساسي للأجر.

العمل هو: المجهود الإنساني الذي يبذله الإنسان سواءٌ كان فكريًا أو جسديًا، ويؤدِّي إلى خلق منفعة أو زيادتها، أو لإشباع حاجاته المختلفة[1].

وعنصر العمل يعتبر من العوامل الرَّئيسية والمؤثرة في عناصرِ الإنتاج الأخرى كالأرض ورأس المال وكل ما يحصل عليه الفرد مقابل القيام بعمل محدَّد يعتبر عائدًا لهذا العنصر وهو الأجر، هذا الأخير يُعرَّف على أنَّه العائد أو الثَّمن الذي يحصل عليه العامل نَظِير اشتراكه في العملية الإنتاجية وهو لا يتحمَّل خسارة ولا يحصل على ربح[2]؛ كما يمكن تعريف الأجر على أنَّه عبارة عن كميةُ النقود التي يدفعها ربُّ العمل للعامل مقابل الخدمة التي يقدمها الأخير، أو هو عبارة عن الدَّخل الذي يحصل عليه العامل مقابل الجهد الفكري والعضلي الذي يبذله لرب العمل[3]

---

[1] محمود الوادي، ابراهيم خريس، نضال الحواري، ضرار العتيبي، الأساس في علم الاقتصاد،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 41

[2] زينب حسين عوض الله، سوسي عدلي، سوزي عدلي ناشد، الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، 2007، ص 500.

[3] طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص 144.

وعرَّف المشرع الجزائري العامل الأجير في القانون 90-11 بأنَّه: ذلك الشخص الذي يبذل مجهودا يدويا أو فكريا مقابل مُرَتَّب في إطار التنظيم ولحساب شخص آخر[1].

ويعتبر الأجر أهمَّ نوع من أنواع أثمان عناصر الإنتاج لأنَّه يشكِّل الجزء الأكبر من مجموع الدَّخل ونظرا لكونه ثمن لعنصر العمل فإنَّ له ذاتية خاصَّة، ترجع إلى أنَّ العمل سلعة إنسانية وليس موضوعية ولذلك لا يجب أن تخضع لنفس المعايير التي تخضع لها السلع الأخرى غير المتَّصلة بشخصية الإنسان.

الفرع الثَّاني: أهمية الأجور

للأجور أهمِّية بالغة نظرًا لكونها تمثل ثمنًا لعنصر العمل ودخلا لِلعامل، ومن هذا الوضع المزدوج تترتب للأجر أهمية مزدوجة في الحياة الاقتصادية[2].

1. الأهمِّيَة الأوَّلى: أنَّه نفقة الإنتاج ونفقة الإنتاج هامَّة في تحديد ثمن البيع وفي تحديد معدَّل الربح وبالتَّالي في تحديد مستوى الإنتاج.

أ– أما أنها هامَّة في ما يتعلق بثمن البيع فذلك لأنَّ ثمن البيع يميل دائمًا إلى أن يتعادل مع نفقة الإنتاج الحدِّية في حالة المنافسة الكَّاملة؛ أمَّا في حالة الاحتكار فبلا شكٍّ لا يمكن أن يقطع صلته بها، وإن كان لا يتعادل مع هذه النفقة، خاصَّة وأنَّ الإيراد الحدِّي يميل إلى التَّساوي مع النَّفقة الحدِّية، وهذه النقطة، التي تحقِّقُ أكبر ربح ممكن، تحدِّد الكمية المباعة، وعلى ذلك فإنَّ ارتفاع الأجر يستلزم ارتفاع نفقة الإنتاج وارتفاع الثمن كقاعدة عامة تحكمها في ذلك مرونة الطَّلب.

ب– تحديد معدل الربح: إذا ارتفع الأجر فإنَّ هذا يؤدِّي إلى انخفاض الأرباح، وذلك في حالة ما إذا لم يستطع المنتج أن يرفع ثمن البيع لارتفاع مُرونَة الطَّلب، وعدم القدرة على زيادة الكفاءة الإنتاجية.

ت– قد يؤدِّي ارتفاع الأجور إلى انخفاض مستوى الإنتاج خاصَّة إذا انخفضت الأرباح.

2. الأهمِّيَة الثَّانية: أنَّه دخل العامل، فارتفاع الأجور يُترجم بزيادة دخول الطَّبقة الأكثر عددًا والأقل دخلا، أي يؤدِّي إلى زيادة الدخول المخصَّصة في الجزء الأكبر منها للاستهلاك، فأجور العمَّال تمثل قوَّة شرائيَّة ضخمة، وعلى ذلك فإنَّ ارتفاع الأجور يؤدِّي إلى ارتفاع الطَّلب على أموال الاستهلاك مما يرفع الإنتاج والعكس صحيح.

الفرع الثَّالث: تعريف الكتلة الأجرية

تعتبر الكُتلة الأجرية متغيِّر هام في التَّوازن المالي والاجتماعي للمؤسسة والاقتصاد كَكُل.

---

[1] الجريدة الرسمية، العدد 17، الصادرة بتاريخ 1990/04/21.

[2] رفعت محجوب، الاقتصاد السياسي، ج 2، دار النهضة العربية، مصر، ص501.

أولا: تعريف الكتلة الأجرية: لقد تعدَّدت مفاهيم الكتلة الأجرية بتعدُّد أصحابها كما يلي[1]:

1. **عند تقني الراتب:** كتلة الأجور هي المجمُوع السنوي لعناصر الرَّاتب، وتُتْبع باشتراكات الضَّمان الاجتماعي، وهذا التَّعريف يجعل المسؤول عن الرَّاتب يخضع لأحكام وقوانين الضَّمان الاجتماعي والضَّرائب لتسجيل كل المصاريف اللازمة.

2. **عند المحاسب:** هي مجموعة الحسابات المتعلقة بتسجيل الرَّاتب، أي مجموعة الحسابات الموجودة في الحساب 63 وتحتوي مصَاريف العمَّال التي تحتوي على الأجور، المصاريف الاجتماعية المنح، التعويضات، العلاوات...

3. **عند المسيِّرين:** هي مجموع الأجور المدفوعة في مدَّة معطاة؛ فهي من جِهَةٍ أساس التَّوازن الاقتصادي والاجتماعي بالمؤسسة، ومن جِهَةٍ أخرى هي متغيِّر استراتيجي هام في تسيير الموارد البشرية.

ثانيا: مكوّنات الكتلة الأجرية: هناك مفهومان للكتلة الأجرية بالمعنى الضيِّق وبالمعنى الواسع واختيار أحدهما يعُود بالأساس إلى توفُّر المعلومات.

1. **المعنى الضيِّق للكتلة الأجرية:**
   - أجور العمَّال: أجور علاوات قاعدية، تعويضات، امتيازات، منح ومكافآت، تكملة عائلية؛
   - تكالِّيف الضَّمان الاجتماعي: اشتراكات الضَّمان الاجتماعي، اشتراكات التَّعَاضُدِيَّة اشتراكات صندوق التقاعد.
2. **المفهوم الواسع للكتلة الأجرية:**
   - أجور العمَّال؛
   - تكاليف الضَّمان الاجتماعي؛
   - ضرائب ورسوم وتسديدات مباشِّرة على الأجور: رسوم على الأجور، على التَّمهين، تكوين مهني متواصل؛
   - ضرائب ورسوم وتسديدات مباشِّرة على الأجور لهيئات أخرى: كراء السَّكنات، تسديد النَّقل، تكوين مهني مستمر، جهد البناء، عامل خارج المؤسَّسة، عامل في خدمة المؤسَّسة، عامل مكلف.
   - تكاليف اجتماعية أخرى: خدمات مباشرة، تسديد لِلَجنة الوقاية والأمن، تسديد لِلَجنة المؤسَّسة، تسديد لخدمات اجتماعية أخرى، طب العمل؛
3. **العوامل التي تطوِّر كتلة الأجور:** يوجد نوعين من العوامل التي لها تأثير على الكتلة الأجرية:
   - التغيرات الكمِّية والنَّوعية لليد العاملة[2]:

---

[1] محمودي حسين، آثار الكتلة الأجرية على الحالة المالية للمؤسسة العمومية الاقتصادية في ظل التحولات، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية جامعة وهران، 2007/2006، ص 42.

[2] BARNQRD MARTORY, Contrôle de Gestion Sociale, 3eme Edition, France Quercy,France, 2001,P104

- تطوُّر اليد العاملة حسب الأصناف؛
- التَّغيُّرات التَّصنيفية المرتبطة بنظام التَّرقية والمتعلقة ببعض التَّعديلات في أنظمة العمل؛
- التَّغيرات في مدَّة العمل؛

➢ التغيرات في السِّعر وفي النسب:

- الزِّيادات العامَّة؛
- الزِّيادات النوعية أو المختلفة؛
- الزِّيادات الفردية المرتبطة بالاسْتِحْقَاق، الأقدمية والتَّرقية؛
- صرف المنح المرتبطة بالنَّشاط؛
- التَّغيرات في نسب الاشتراكات الاجتماعية وحدِّها الأقصى.

المطلب الثَّاني: العوامل المؤثرة في تحديد الأجور

هناك العديد من المتغيِّرات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي لها دورٌ في تحديد الأجور على المستوى الكلِّي، وسنتطرق هنا فقط للمتغيِّرات الاقتصادية والتي من أهمِّها:

الفرع الأوَّل: الدَّخل الوطني

أصبح مفهوم الدَّخل والناتج الوطنِيَّيْن في العصر الحدِّيث من المفاهيم الاقتصادية الرئيسيَّة التي تدخل في قياس الرَّفاهية الاقتصادية للمجتمع، وتحقِيق الاستقرار الاقتصادي؛ فالدَّخل الوطني يعبِّر عن مجموع الدُّخول النَّقدية التي يحصل عليها المواطنين سواء كانوا داخل البلد أو خارجه من خلال مشاركتهم في النَّشاط الإنتاجي للبلد خلال سنة معيَّنة، ويتوزع هذا الدَّخل في شكل أجور للعمال، والباقي في شكل رِيع، أرباح وفائدة.

ويعتبر الدَّخل أحد المحدِّدات الرئيسية لمستوى المعيشة، إذ أنَّ ارتفاعه وتحسُّنه يؤدِّي إلى ارتفاع المستوى المعيشي للأفراد إذا أحسن توزيعه. وعادة ما يعبِّر الاقتصاديون عن الدَّخل الحقيقي كمؤشر مهم لأنَّ الاسمي يعبِّر عن الأسعار الجارية، ومن هذا فإنَّ بعض المتغيِّرات التي يمْكن أن تحدث فيه تكون نتيجة تغيُّرِ الأسعار.

ويشكِّل عنصر الأجور مكوِّنا مهمًّا من مكوِّنات الدَّخل، كما سبق ذكره، غير أنها تختلف من دولةٍ لأخرى، ففي البلدان المتقدِّمة تشكِّل الأجور ثُلُثَي الدَّخل؛ أمَّا في البلدان النامية فتشكِّل الأجور نحو الثُّلُث، وهو ما يعكس سوء توزيع الدَّخل الوطني مما يؤثِّر سلبًا على رفاهية الأفراد وإنتاجية العامل أضف إلى ذلك أنَّ الدُّول النَّامية تعتبر اقتصادياتِ ريعيَّةً، تعتمد بالدَّرجة الأوَّلى على تصدير المواد الأوَّلية والتي ليس لها تأثير قويٌّ على أسعارها، ومنه فتحديد الأجور يكون على أساس أسعار هذه المواد الأوَّلية المصدرة لا على أساس الإنتاج.

إن تعرُّض الدَّخل الوطني للتَّقلبات يكون له بالغ الأثر على الأجور، فانخفاض الدَّخل يكون له أثر سِلْبي على الأجور والعكس، فانخفاض الأجور يؤدِّي إلى تراجع دخول العمَّال، ممَّا ينعكس سلبًا على أدائِهم المهني، وهو ما يؤدِّي إلى انخفاض الإنتاجية، هذا من جهة ومن جهةً أخرى فانخفاض دخول العمَّال يؤدِّي إلى انخفاض الطَّلب الفعَّال ومنه الدَّخل.

الفرع الثَّاني: الإنتاجية

الإنتاجية في الاقتصاد هي: معدَّل ما يمكن الحُصول عليه من الإنتاج على معدَّل ما يُصرف للحصول على هذا الإنتاج. ويأخذ هذا المعدَّل صيغة تناسب بين مجموع المخْرجات التي يتمُّ الحصول عليها من سلع وغيرها، ومجموع المدْخَلات التي يتمُّ إدخالها في سبيل إنتاج هذه السِّلع، من عمل وآلات ومواد أولية[1]، و يحقق قياس الإنتاجية فوائد مهمةٍ تحتل مكاناً مرموقاً في علم الاقتصاد، لأنها يمكن أن تكون مؤشراً للنُّمُو الاقتصادي، ومقياساً للكفاية الاقتصادية وعاملاً مهماً في تحديد الأسعار والأجور.

وعليه هناك علاقةٌ مستمرة بين إنتاجية العامل والأجر، فكلَّما ارتفعت إنتاجية العمل كلما ازداد ما يقدِّمه الفرد في العملية الإنتاجية، وهذا بدوره ينعكس إيجابا على مستوى الإنتاج ومعدَّلات الأجور ومستويات المعيشة الممكن تحقيقها، وهناك مفهومان للإنتاجية:

1. **الإنتاجية المتوسطة للعمل**[2]: ويقصد .بها إنتاجية وحدة العمل وتساوي $\frac{\text{كمية الإنتاج الكلي}}{\text{عدد وحدات العمل}}$

أي أن: $PMP_L = \frac{Q}{L}$

حيث: PMP_L: الإنتاجية المتوسطة للعمل. Q: كمية الإنتاج L: عدد وحدات العمل

وتُقاس عدد وحدات العمل إمَّا بعدد العمَّال وعندئذٍ تَعكِس الإنتاجية المتوسطة ما ينتجه العامل الواحِد، وإمَّا بعدد ساعات العمل فتصبح تعبِّر عن إنتاجية السَّاعة الواحدة.

2. **الإنتاجية الحدِّية للعمل**[3]: تمثل النَّاتج الإضافي الذي يتمُّ الحصول عليه من وحدة إضافية من هذا العامل، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، ويمكن التعبير عنها رياضيًا بـ:

$$PmP_L = \frac{\partial Q}{\partial L}$$

حيث: PmP_L: تمثل الإنتاجية الحدِّية للعمل.

---

[1] أطلع عليه في http://doc.abhatoo.net.ma/IMG/doc/19dec_8.doc.2009/03/26 الإنتاجية على الموقع

[2] منى الطحاوي، اقتصاديات العمل، مكتبة نهضة الشروق، جامعة القاهرة، 1995، ص 109.

[3] بول ساموبلسون، علم الاقتصاد، توزيع الدَّخل ومكافأة عوامل الإنتاج، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 17.

إنَّ لتحسن الإنتاجية بالغ الأثر على تطوُّر الأجور، لذا فقد أدركت الدُّول المتقدمة أهميَّة هذا الأثر فاهتمت بالإنتاجية، وعملت على توفير الشُّروط المساعدة على ذلك، كمَا أصبحت المفاوضات التي تجري بين نقابات العمَّال وأرباب العمل في تحديد الأجور تُدخِل عامل الإنتاجية، فالعلاقة بين الإنتاجية و الأجور علاقةٌ متبادلة.

الفرع الثَّالث: البَّطالة

تعدُّ البَّطالة من أخطر المشكلات التي تواجِهُهَا معظم دول العالم نتيجةً لهدر عنصر العمل البشري وما ينتج عن ذلك من ضياعٍ في الإنتاج والذِّي يؤثر سلبًا على رفاهية المجتمع. كما أنها تُعتَبر بيئةً خِصبةً للآفات الاجتماعية؛ وقد تعمَّقتِ الأبحاث وتعدَّدَت النَّظريَّات الاقتصادية التي فسَّرت هذه الظَّاهرة، وتلعب معدَّلات البَّطالة المسجَّلة دورًا كبيرا في تحديد قوَّة المساومة الجماعية، والتَّأثير على معدَّلات نمو الأجور.

وتعرَّف البَّطالة على أنها عدد الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون بالرَّغم من أنَّهم يبحثون على عمل بشكل جدِّي[1]؛ ورسميًا لا تسمح قوانين الدُّول المختلفة بعمل الطِّفل، ولكنَّ تحديد عمر الطِّفل الذي لا يسمح له بالعمل يختلف من دولةٍ لأخرى.

ويميِّز الاقتصاديون بين عدة أنواعٍ من البَّطالة[2]:

1. **البَّطالة الاختيارية والبَّطالة الإجبارية:** تشير البَّطالة الاختيارية إلى وجود أفرادٍ قادرين على العمل، ولا يَرغبون في العمل عند الأجور السائدة، وهي البَّطالة التي قال بها الكلاسيك، أمَّا البَّطالة الإجْبارية فهي البَّطالة النَّاتجة عن قصور الطَّلب الكلِّي؛ أين تظهر فجوةٌ انكماشيةٌ تؤدي إلى ظهور البَّطالة، وهي البَّطالة الكينزية.

2. **البَّطالة الاحتكاكية:** وهي تعبر عن بطالة الأَشْخاص خلال الوَّقت الذِّي ينقضي في البَّحث عن وظيفةٍ جديدةٍ، وبالتَّالي فهي عادية.

3. **البَّطالة الهيكلية:** وتحدث نتيجة حدوثِ اختلالاتٍ هيكليَّة في الاقتصاد أو سوق العمل، وهي تشمل حالات العمَّال الذين فقدوا أعمالهم مثلاً: نتيجة إدخال التكنولوجيا الحدِّيثة.

4. **البَّطالة الدورية:** وهي تشمل جزءًا من البَّطالة التي تحدث نتيجة التَّراجع الذي يحدث في النَّشاط الاقتصادي، وبعبارةٍ أخرى فإنَّها تصاحب فترات الكساد.

5. **البَّطالة المقنعة:** هي الوضع الذي تصل فيه الإنتاجية الحدِّية إلى الصِّفر أو تكون سالبة.

---

[1] عبد الرحمن يسري أحمد،مرجع سبق ذكره، ص 285.

[2] أنظر: صالح خصوانة، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة وائل للنسخ السريع، الأردن، 1995، ص ص 104-105.
عبد الرحمن يسري أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 288-289.
عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النَّظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتاب، مصر، 1997، ص ص 301-302.

وتلعب البَطالة في سوق العمل، من خلال العرض والطَّلب على العمل، دورًا كبيرًا في تحديد قوَّة المساومة الجماعية في التَّأثير على الأجور، فعند ارتفاع معدَّلات البَطالة فإنَّ القوَّة التفاوضية للعمال تتراجع، والعَكْسُ عند انخفاض عرض العمل، حيث تتسابق المؤسَّسات للحصول على يد عاملة إضافية غير متوافرة في السُّوق، وهنا تكبر القوَّة التفاوضيَّة للعمَّال وتزداد الأجور، لهذا يحافظ النِّظام الرأسمالي على جيشٍ من العاطلين، كما يسمِّيه ماركس، من أجل تخفيض القوَّة التفاوضية للعمَّال بالرَّغم من أنَّه مزعجٌ ومقلق للحكومةٌ، إلا أنه يوفر فرصة للمحافظة على الأجور عند مستوياتٍ مرغوبة.

الفرع الرابع: القدرة الشرائية وتكاليف المعيشة

تتأثر الأجور بتكلفة المعيشة في المجتمع، فكلَّما زادتْ تكاليف المعيشة نقص الأجر الحقيقي للعامل وأدَّى ذلك إلى خفض مستوى معيشتهم، لذلك تعالت الأصوات المطالبة بربط الأجور بالتَّضخم وهو ما يُعرَف بـ مُقايَسة الأجور بالأسعار، وبهذا يتم نقل المشكلة إلى صاحب العمل.

المطلب الثَّالث: النَّظريَّات المفسِّرة للأجور

اهتم علماء الاقتصاد والاجتماع طويلاً بمحاولة اكتشاف نظريةٍ عامَّةٍ مقبولةً للأجور، يمكن أنْ توضِّح في كل الظُّروف كيف تتحدَّد مستويات الأجور وتغيُّراتها، غير أنَّ العوامل التي تؤثِّر على الأجور عظيمة التعقيد وشديدة التَّشابك، والارتباط بالجهاز الاقتصادي والصِّناعي والاعتبارات الاجتماعية المتعدِّدةُ، وتعكس كلُّ هذِّه النَّظريات فكرةً عامةً حول الظُّروف الاقتصادية السائدة آنذاك، والظُّروف القاسية التي كان يعيشها العمَّال في تلك الفترة من الزَّمن، وقبل التَّطرق للنَّظريَّات الاقتصادية كان لا بدَّ من التَّطرق إلى تحديد الأجور في الاقتصاد الإسلامي الذِّي سبق بذلك كلَّ الأفكار الاقتصادية الوضعية حول موضوع الأجور.

الفرع الأوَّل: الأجور في الإسلام

يُعتَبر موضوع الأجور من أهمِّ الأمور في عقد العمل المبرم بين العامل وربَّ العمل التي يجب الوفاء بها يقول تعالى: **(يَأَيُّهَا الذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالعُقُودِ)**[1]

وقد اهتمَّ الإسلام بالأجور اهتمامًا بالغًا، لكونها متَّصلة اتصالاً وثيقًا بقضية العدل والظُّلم في المجتمع، والإسلام من مهمَّاته الأساسية معالجة هذه القضية، قضية العدل والظُّلم، فينبغي أن تكون الأجرة معلومةً علمًا من شأنه أن ينفي الجهالة ويقضي على النزاع والاختلاف.

ولبيان الأجر كثمنٍ لخدمة عنصر العمل في الفقه الإسلامي نتطرق إلى بيان معنى الأجر الاصطلاحي ومدى اتِّفاق أو اختلاف المعنى السائِد عند الاقتصاديين معه ، ثم نبيِّن أسُسْ ومبادئ توزيع الأجور في الإسلام.

---

[1] سورة المائدة،الآية 01.

أولا تعريف الأجور في الإسلام:

الأجر هو العِوَضُ، قال تعالى حكايةً عن موسى عليه السلام (**لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذتَّ عَلَيْهِ أَجْرًا**)[1] ومنه سمِّي الثواب أجرًا، لأن الله يعوِّض العبد به على امتثال أوامره واجتناب نواهيه[2].

أما تعريفها شرعًا: فهو عقد مُعَاوَضَة على تمليك منفعة بما يَدُلُّ عرفًا، فاحْتَرز بعقد المعَاوَضَةِ عن الصدقة والهبة فهما تمليك بلا عِوَض، وبتمليك المنفعة عن البيع لأنه تمليك ذاتٍ بِعِوَضْ ، وقوله بما يدل عُرْفًا يعني أنَّ الإجارة تنعقد بما يدلُّ على تمليك المنفعة بلفظ أو غيره حسب ما هو جارٍّ عرفًا.

من هذا يتَّضح أنَّ المعنى أو المفهوم السائد للأجر عند الاقتصاديين لا يخرج عن المعنى الاصْطِلاحي له عند الفقهاءُ، لأنَّ العِوَض الذي يدفعه المسْتَأْجِر في مقابل استيفاء المنفعة هو في الحقيقة ثمنٌ للجُهد المبذول في تحقيق تلك المنفعة، سواءٌ تحقَّقَت المنفعة بجهد بدني أو ذهني، وعليه فإنَّ مفهوم الأجر الذي يأخذه العامل في مقابل العمل عند الاقتصاديين متَّفِقٌ مع مفهوم الأجر الذي يدفعه المسْتَأْجِر في مقابل المنفعة التي يستوفيها من المؤَجَّر في الفقه الاسلامي.

ويميز الفقهاءُ بين الأجير الخاص والأجير المشترك[3]

1. **الأجير الخاص:** هو الذي يعمل لشخص واحد مدَّة معلومةً لا يعمل عند غيره فيها كالحَّارس، والسَّائق والمزارع وما شابه ذلك، ولا بدَّ في الأجير الخاص من تعيين المدَّة، لأنها إجارة عين لمدَّة فلا بدَّ من تعيينها، وينبغي أن تكون المدَّة مما يغلب على الظنِّ بقاء الأجير فيها قادرا على العمل والأجير الخاصُّ لا يضمن ما هلك في يده إلاَّ إذا تعدَّى أو فرَّط.

2. **الأجير المشترك:** هو الذي يعمل للمُؤَجِر ولغيره كالطَّبيب، الطّبّاخ، والبنَّاء وما شابه ذلك وهذا الأجير يضمن ما بيده عند الفقهاءُ إذا تعدَّى أو فرَّط، وكذلك إذا ادَّعى تلف ما بيده من أشياء النَّاس، حتىَّ لا يؤدِّي عدم تضمينه إلى تضيِّيع تلك الأشياء أو الإهمال في حفظها.

ثانيا: حكم الأجر في الفقه الإسلامي: يظهر جليًا وواضحًا من خلال مشروعيَّة عقد الإجارة جواز أخذ الأجرة كثمنٍّ لخدمة عنصر العمل وأنَّه لا يوجد أيُّ محذور شرعي في ذلك، متى كان ذلك العمل مشروعا. ولقد حثَّ الشَّرع على تَوفِيَت العامل أجره بعد أن يَفِي بالعمل الذي تمَّ الاتفاق عليه مع صاحب العمل كما قال تعالى

---

[1] سورة الكهف، الآية 88.

[2] عبد العزيز آل مبارك الاحسائي، شرح محمد السيباني بن محمد بن أحمد الشنقيطي الموريطاني، تبيين السالك–شرح تدريب السالك إلى أقرب المسالك، ج4، ط1، دار العرب الإسلامي، بيروت، 1995، ص 191.

[3] انظر: يوسف كمال محمد، فقه اقتصاد السوق، ط3، دار النشر للجامعات، مصر ، 1998، ص ص 256، 258.

عقاب أحمد أبو ناصر، نظرية التوزيع، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2007، ص43.

(وَلاَ تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُم)[1] وكما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلَّى الله عليه وسلم قال: قال الله تعالى: **(ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة، رجلٌ أعطى بي ثمَّ غدر، ورجلٌ باع حرا فأكل ثمنه، ورجلٌ استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره)**[2]

ثالثا: مبادئ الإسلام في توزيع الأجور

إنَّ تحديد الأجور في الإسلام لا ينبني على نظريَّاتٍ وفرضيَّاتٍ مجرَّدة عن أرض الواقع كما هو الحال في الاقتصاد الوَضْعي، فالإسلام يحقِّق ابتداءً لكلِّ فردٍّ في المجتمع حدَّ الكِفاية، لا حدَّ الكفاف، ومن ضمن هؤلاء كلُّ عامل لا يجد فرصة عمل. إنَّ تحديد الأجور في الإسلام يكون على أساس الأجر العادِّل، والذِّي يقصد به ذلك الأجر الذي يقوم على أساس إعطاء كلِّ عامِلٍ حدًّا أدنى، أجر الكِفاية أي الأجر الذي يوفِّر للعامل ومن يعولهم المعيشة الكَّريمة التي تتناسب مع ظروف المجتمع الذِّي يعيشون فيه؛ ثم بعد ذلك يميِّز بين العمَّال في الأجر حسب مستوى الجُّهد المبذول، ومستوى إنتاجيَّتهم المحقَّقة[3].

وتتمثَّل تكلفة الحاجات الأصليَّة للإنسان من منظور الاقتصاد الإسلامي بصفةٍ عامةٍ في الآتي[4]:

* تكلفة الغذاء والشَّراب ليقيم صُلْبه، و الكساء لسِتر عورَته، والتَّعليم لحفظ عقله؛

* تكلفة المأوى ليسكن؛

* تكلفة العلاج لحفظ نفسه، و الزواج لحفظ عرضه؛

* هذا بالإضافة إلى نفقات المناسبات الاجتماعية والدينية ونحوها من الضروريات والحاجيات.

وتأسيسًا على ذلك لا يجب أن يقلَّ متوسِّط دخل الفَّرد العامل عن تكلفة تلك الاحتياجات ومن واجبات ومسئوليات الدَّولة أن تسنَّ من القوانين والمراسيم ما تكفل به للعامل الحَّياة الكَّريمة، من خلال تحقيق التَّوازن بين الحدِّ الأدنى للأجور وتكلفة الحاجات الأصلية والأسعار.

وبهذه الطَّريقة تتحقَّق العدالة بلا شكٍّ، حيث:

- هو من جهةٍ حافظ على إنسانية كلِّ عامل ومن يَعُولهم، فأعطاهم وكحدٍّ أدنى الأجر الذي يعيشون به العيشة اللائقة الكريمة.

- كما أنَّه من جهةٍ أخرى لم يظلم العمَّال المتميِّزين، ولم يُبْخَسهم حقَّهم؛ إذْ لم يساوهم في الأجر مع غير المتميِّزين بل كافأهم مقابل هذا التَّميُّز.

---

[1] سورة هود، الآية 85.

[2] رواه البخاري.

[3] بيلي ابراهيم أحمد العليمي، الاهتمام بإتقان العمل في الاقتصاد الإسلامي، التركي للكمبيوتر وطباعة الأوفست، طنطا، 2000، ص 99.

[4] حسين شحاتة، الخلل بين الأجور والأسعار، على الموقع: www.ikhanonline.com أطلع عليه في: 2009/03/26.

1. التَّناسب بين العمل والأجر[1]: يقدِّم الإسلام قاعدة من أَجَلِّ القواعد في جزاء العمل فقد ورد في كثيرٍ من مواضع القرآن الكريم أنَّ الله تعالى قد أعطى جزاءً على أعمال الإنسان التي بدرت منه في الحياة الدنيا بتناسبٍ دقيقٍ بلغ من دقَّته أنَّ مثقال الذرة لا يضيع ولا ينقص ولا يُنسى، وإنما توزن الأعمال بأدق الموازين قال تعالى: **(وَلاَ يَلِتْكُمْ مَنْ أَعْمَالَكُمْ شَيْئًا)**[2] ،ففي ظلِّ الإسلام يتحتَّم على صاحب العمل أن يعطي للعامل جزاء عمله وثمرة جهده بصورةٍ متناسبةٍ مع حقِّه تناسبًا تامًّا. وإنَّ على العامل أن يقتصر على أخذ حقِّه فحسب، ولا ينبغي له أن يطالب صاحب العمل أكثر من حقِّه، قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلم: **(إنَّ لك من الأجر على قدر نصيبك ونفقتك)** فمتى أدَّى العامل العمل كاملاً فقد أصبح أجره حقا له في ذمَّة صاحب العمل وأمانة في عنقه، وإذا تعدَّى المستأجر على أجيره في نقصان أجره أو استزادة عمل، كَفَّهُ المحْتَسِب في ذلك وأوقف تعدِّيه وضمن له الأجر.

وإذا ظهر استغلال في القِّطاع الخاصِّ فإنَّ الحاكم مخول بتسعير الأعمال من أجل العودة إلى قيمة المنفعة، فتكون الدَّولة هي الحكم العدل بين العمَّال وأرباب العمل، وعند فساد عقد الإجارة يحكم عندها بأجر المِثْل، والذي يُقدِّر أجر المثل هم أهل الخبرة بمعرفة الأسعار معتمدين على عدَّة عوامل مثل أجر شخص مماثل، في ذلك العمل، مع اعتبار زمن الاستئجار، ومكانه[3].

كما أمر الإسلام بتَعجيل إعطاء الأجر للأجِير فقال صلَّى الله عليه وسلم **(أعطوا الأجير حقَّه قبل أن يجفَّ عرقه)** و الجفاف هنا إنما هو كنايةٌ عن وجوب المبادرة عقب فراغ العمل، إذا طلب.

2. ربط الأجور بالأسعار: من المنظور الاقتصادي: لو فُرض أنَّ متوسط الارتفاع في الأسعار كان بنسبة 25% في حين أنَّ متوسِّط الارتفاع في الأجور كان في حدود 10%، فإنَّ هذا يقود إلى خللٍ في الحياة المعيشية للعامل، وربما يكون ذلك دافعا إلى ارتكاب بعض السُّلوكيَّات غير المشروعة وغير القانونية، ويسبِّب المزيد من الفساد بكافَّة صوره، وعليه يرى الدكتور حسين شحاتة* أنه يجب على الأقل كلَّ فترة زمنيَّة قصيرة (ربع سنوية) أن يكون هناك تحريك في زيادة الأجور بنفس نسبة الزِّيادة في الأسعار حتى يحدث التَّوازن بينهما، وذلك أضعف الإيمان، وهذه المسألة ليست صعبة في التطبيق العملي لا سيما في ظل تطوُّر وتقدُّم نظم تقنية البَّيانات والمعلومات السَّريعة؛ ومن ناحيةٍ أخرى فإنَّ ربط لأجور بالأسعار يعالج مشاكل اجتماعيةٍ واقتصاديةٍ وسياسيةٍ كثيرةٍ، منها مشكلة ضعف الإنتاج، السِّلبية المظاهرات، الإضرابات، الفساد الاجتماعي والاقتصادي و السياسي ..، كما أن للدَّولة مسئولية في الرَّقابة على الأسعار وعلى سلوكيات التُّجارة في الأسواق (الاحتكار والتَّكتُّلات المغرضة، والغِّش والتَّطفيف، الرَّشوة، الرِّبا، السَّرقة...)حتى تحافظ على القدرة الشرائية للمواطنين.

---

[1] عز الدين الخطيب التميمي، العمل في الإسلام، شركة شهاب، الجزائر، 1987، ص 68.

[2] سورة الحجرات، الآية 14.

[3] محمد أبو صالح، نظرية الأجور في الفقه الإسلامي، على الموقع:www.badlah.com أطلع عليه في 2009/03/26.

* الدكتور حسين شحاتة، باحث في الاقتصاد الإسلامي، وأستاذ بجامع الأزهر.

ولقد نهى الإسلام عن هذه السُّلوكيَّات الاقتصادية السيِّئة؛ فعلى سبيل المثال حرَّم الرسول صلَّى الله عليه وسلم الاحتكار، فقال **(لا يحتكر إلا خاطئ)**[1] ، وقال: **(مَن احتكر طعامًا أربعين يومًا فقد برئ من الله وبرئ الله منه)**[2] ، كما حرَّم الغِشَّ وقال: **(مَن غشَّ فليس منَّا)**[3] ، وفي نفس الوقت حثَّ الرسول صلَّى الله عليه وسلم على خفض الأسعار للتيسير على النَّاس؛ لما في ذلك من مرضاة الله والفوز بثوابه، بل رَّفع الإسلام الجَّالِبَ لأرخص الأسعار إلى مرتبة المجاهد في سبيل الله، فيقول صلَّى الله عليه وسلم: **(أبروا؛ فإنَّ الجالب إلى سوقنا كالمجاهد في سبيل لله)**[4] ، وبشَّر الرسول الجَّالِبَ بالبركة وزيادة الكسب فقال صلَّى الله عليه وسلم: (**الجالب مرزوق، والمحتكر ملعون**)[5].

3. الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي وعدالة الأجور: يحرص الاقتصاد الإسلامي كما سبق على إعطاء الأجر العادل الذي يغني العامل ويكفيه ويعيشه ومن يعول العيشة اللاَّئقة الكريمة، يقول الإمام عليٌّ، مؤكِّدًا على ذلك، للأشتر النخعي واليه على مصر: (ثم أسبغ عليهم الأرزاق، فإنَّ ذلك قُوَّةٌ لهم على استصلاح أنفسهم، وغِنًى لهم عن تناول ما تحت أيديهم، وحُجَّة عليهم إن خالفوا أمرك، أو ثَلِمُوا أمانتك)

وهذا طبِّق بالفِّعل منذ أكثر من أربعة عشر قرنًا بينما نجد أنَّ الاقتصاديات الوضعية لم تعترف بحقِّ العامل في الحصول على الأجر العادل إلاَّ في أواخر النِّصف الأوَّل من القرن العشرين؛ إذ جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرَّته الجمعية العامَّة للأمم المتَّحدة في العاشر من ديسمبر 1948 في المادة 23، بند 3 مانصه (لكلِّ فرد يقوم بعمل الحقُّ في أجرٍ عادلٍ مُرضٍ، يكفل له ولأسرته عيشة لائقة بكرامة الإنسان، تضاف إليه عند اللزوم وسائل أخرى للحماية الاجتماعية)[6]

وقد وصلت الأجور في الاقتصاديات الوضعية حدًّا مجحفًا انعكست سلبًا على الأوضاع المعيشية فظهرت الاضطرابات وتعمَّقت الاختلالات.

ونشير هنا إلى أنَّ الإسلام قد أعطى العامل عدَّة حقوق منها[7]:

---

[1] رواه مسلم.

[2] رواه أحمد.

[3] رواه أحمد.

[4] رواه مسلم.

[5] رواه مسلم.

[6] بيلي إبراهيم العليمي، مرجع سبق ذكره، ص 104.

[7] أنظر: يوسف كمال محمد، مرجع سبق ذكره، ص 258.

عز الدين الخطيبي التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 70.

مولود حشمان، محددات الأجر في الجزائر – دراسة اقتصادية قياسية – ، دكتوراه دولة في القياس الاقتصادي، غير منشورة، جامعة الجزائر 2000/1999، ص 34.

- العمل قدر الطَّاقة، وحقُّ العامل في الرَّاحة، يقول تعالى (**لاَ يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا**)[1] ،ويقول النبي صلَّى الله عليه وسلم (**ولا تكلفوهم ما لا يطيقون**).
- ضمان القِّسط في العلاقة بين العامل وصاحب العمل ومنع بخس العمَّال أشيائهم.
- مراعاةُ حق العجز والشَّيخوخة وتأمين لهم العيش الأفضل عن طريق الكَّفالة الحقيقية، وبغض النَّظر إن كانوا مسلمين أو غير مسلمين.

الفرع الثَّاني: النَّظريَّات التَّقليدية المفسِّرة للأجور

تعرف هذه النَّظريَّات بالنَّظريَّات الكلاسيكية، وهم روَّاد الفكر البورجوازي خلال مرحلة الانتقال إلى الرأسمالية الصناعية، منهم على الخصوص وليام بيتي، فرانسو كيناي، ومرورًا بآدم سميث ودافيد ريكاردو وصولاً إلى مارشال، وهذه الأفكار تَعتَبر في مضمونها أنَّ السوق كفيلةٌ بضمان الاستقرار الاقتصادي الوطني، ونادَوْ بعدم تدخل الدَّولة في الشُّؤون الاقتصادية وأهمُّ هذه النَّظريَّات:

أولا: نظرية الأجر العادل[2]:

نادى بهذه النَّظرية القِّس توماس الأكويني (1225، 1274) الذي عرَّف الدَّخل العادل بأنَّه: ذلك القدر من الأجر الذي يكفي الفرد ليعيش ضمن أفراد طبقته، حيث أنَّ المجتمع كان مقسومًا آنذاك إلى طبقاتٍ معروفةٍ ومتباينةٍ، غير أنَّ هذه النَّظرية لا تراعي الجُّهد المبذول من طرف العامل، كما أنها تعمِّق الطَّبقية.

ثانيا: نظرية أجر الكفاف (حد الكفاف)

تعدُّ هذه النَّظرية من أقدم النَّظريَّات، حيث تمثل خلاصة أفكار المدرسة الفيزوقراطية (الطبيعية) وزعيمها كينلي، وكذلك المدرسة الكلاسيكية التَّقليدية التي تبنَّاها آدم سميث، دفيد ريكاردو وجون استيوارت ميل[3].

1. عرض النَّظرية

أوَّل من أشار إلى هذا التَّفكير كينلي، الذي ربط بين مستوى معيشة العمَّال والأجر المقدَّم لهم[4] وقد تعرَّض كسناي لهذا التَّفكير عند انتقاده لفرض ضريبة على الأجور، على أساس أنَّ فرض أيَّ ضريبَّة على الأجور سينتهي عبئها في النِّهاية على مالك الأرض، كما أنَّ فرض ضَّريبةٍ على الأجور سوف يدفع العمَّال إلى الهجرة، مما يقلِّلُ عرض العمل فيضطرُّ مُسْتَخْدِمو العمَّال إلى رفع الأجور إلى حدِّ الكفاف.

---

[1] سورة البقرة، الآية 276.

[2] مولود حشمان، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[3] محمد الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 290.

[4] إسماعيل هاشم، مبادئ الاقتصاد التحليلي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص 389.

أساس هذه النَّظرية ينصُّ على اعتبار العمل سلعة تباع وتشترى في السُّوق، وأنَّ الأجر سوف يتَّجه، في المدى الطَّويل، نحو ذلك المستوى الضَّروري أو ذلك الحد الأدنى اللاَّزم لضمان حياة العامل وأسرته، وهو حدُّ الكفاف[1]. وإذا كان الأمر كذلك فسيكون للعمل ثمنٌ طبيعيٌّ تحدِّده كميَّة الضَّروريات اللاَّزمة لحياة العامل، وثمنٌ سوقيٌّ يتحدَّد بقوى العرض والطَّلب، فإذا زاد الأجر السُّوقي على الأجر الطَّبيعي فهذا سيؤدِّي إلى تحسين مستوى معيشة العمَّال، ممَّا يدفعهم إلى زيادة حجم الأسرة عن طريق الإنجاب، أو يدفعهم إلى الزَّواج، مما يؤدِّي حتمًا إلى زيادة عدد السُّكَّان التي تؤدِّي إلى ارتفاع عرض العمل، الذي يؤدِّي إلى انخفاض الأجور حتى تصل إلى الثَّمن الطبيعي، والعكس إذا انخفض الأجر السُّوقي على الأجر الطَّبيعي فهذا سيؤدِّي إلى انخفاض مستوى المعيشة وتفشِّي الفقر، الذي بدوره يؤدِّي إلى انتشار الأمراض ومنه زيادة الوَفَيَات، مما يدفع عرض العمَّال للانخفاض ومنه ارتفاع الأجور.

وهكذا افترضت النَّظرية أنَّ عرض العمل يتميَّز بالمرونة اللاَّنهائية وبالتَّالي ليس هناك داعٍ لتحليل الطَّلب على العمل، ذلك أنَّه مهما كانت ظروف الطَّلب على العمل فإنَّ عرضه سوف يتغير حتى تتساوى الأجور مع مستوى حدِّ الكفاف كما هو موضح في الشكل (2-1).

الشكل رقم (2-1): تحديد الأجر عند حد الكفاف

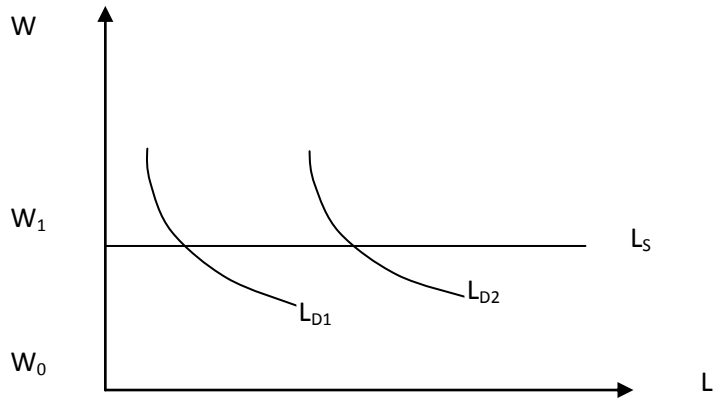

المصدر: عمر محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص 582.

ففي الشَّكل (1-1): w_1w_0: هي الحدُّ الأدنى لأجر الكفاف؛

L_S: تمثل عرض العمل في الأجل الطَّويل وكما هو واضحٌ يتميَّز بكونه لا نهائي المرُونة؛

$L_{D1}L_{D2}$: منحنيا الطَّلب على العمل.

يتحدَّد الأجر في المدى الطَّويل بتقاطع منحنى الطَّلب والعرض، وكما هو موضَّح من الرَّسم فأيًّا كان منحنى الطَّلب فإنَّ الأجر لابدَّ وأن يساوي w_1w_0.

[1] عمر محي الدين...، مرجع سبق ذكره، ص 582.

وقد وافق ريكاردو على فكرة الثَّمن الطَّبيعي، ويشير إلى أنَّ قدرة العامل على إعالة نفسه وعائلته لا تتوقَّف على كميِّة النُّقود التي يحصل عليها في شكل أجور، وإنما على كميَّة الغذاء والمواد الضَّرورية التي يمكن شراؤها مقابل النُّقود[1]؛ وعليه فارتفاع ثمن المواد الغذائية والضَّروريات يؤدِّي إلى ارتفاع الثَّمن الطبيعي للأجر، ولذلك خلص إلى أنَّ الأجر يتَّجه نحو الارتفاع كلمَّا كبرت الجماعة، وأنَّ الأجر الجاري يميل للتَّساوي مع الأجر الطبيعي، أي مع الحدِّ الأدنى للأَّزم للمعيشة وهي نتائجٌ سليمة للقوانين الطبيعية.

2. انتقادات نظرية حد الكفاف

إنَّ هذه النَّظرية، في الوقت الذي ظهرت فيه، استطاعت أن تقدِّم تفسيرًا لتأثير النُّمو السكَّاني على مستوى الأجر، غير أنَّ هذه النَّظرية تعرضت للعديد من الانتقادات أهمُّها:

أ. اهتمت هذه النَّظرية بجانب العرض وأهملت جانب الطَّلب[2]: حيث ركَّزت على العوامل المؤثِّرة على العرض دون أن تذكر شيئًا عن العوامل المؤثِّرة على الطَّلب، ويتَّضح من اعتمادها على نفقة إنتاج العمل على أنها تعتمد في تفسيرها لتقلُّبات الأجور الجارية وفي تفسيرها لاختلافها عن الأجور الطَّبيعية على عدد السكَّان، وعلى ذلك فإنَّ تغيُّرات الأجور الجارية تتوقف على التَّغيُرات في عدد السُّكَّان، وإذا علمنا أن التَّغيرات في عدد السُّكَّان لا تحدث إلاَّ في الزَّمن الطَّويل أمكننا القول أن نظرية ريكاردو هي نظرية خاصَّة بالمدى الطويل[3]،وبذلك تقف عاجزةً أمام تفسيرها في المدى القصير.

ب. يُفْترض أن تكون الأجور متساوية بين العمَّال بناءً على هذه النَّظرية، ولكنَّ الوَّاقع خلاف ذلك لأنَّ العمَّال المهرة يأخذون أجورًا أكثر، ولا تستطيع النَّظرية تفسير أسباب التَّفاوت في الأجور بسبب تباين العمَّال في الكفاءة الإنتاجية، لأنها أهملت العناية بهذا الجانب.

ت. إنَّ ارتفاع معدَّل الأجور قد يؤدِّي إلى انخفاض معدَّل المواليد وليس ارتفاعه، أو على الأقلِّ ثباته. فارتفاع الأجر قد يؤدِّي بالعامل إلى تحسين مستواه المعيشي بدلا من زيادة الإنجاب[4].

ث. إنَّ حدَّ الكفاف في حد ذاته غير دقيقً، لأنَّه غير ثابتً، وتحديده قد يثير إشكالا، فهناك عمَّال موسميُّون من جهة، ومن جهة أخرى ما هو حجم العائلة الذي يحدَّدُ على أساسه حدُّ الكفاف ومع هذا فما هو مفهوم مستوى المعيشة اللاَّئق، فبعض الناس يفهمون المعيشة المعقولة على أنها مجرَّد كفاية الضَّروريات الحيويَّة للجسم، ولكنَّ آخرين يضيفون بعض وسائل الراحة[5].

---

[1] سكينة بن حمودة، مرجع سبق ذكره، ص 337.

[2] عقاب أحمد أبو ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[3] رفعت محجوب، مرجع سبق ذكرهن ص 283.

[4] عمر محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص 583، بتصرف.

[5] جمال البنا، مرجع سبق ذكره، ص 20.

ثالثا: نظرية رصيد الأجور (مخصَّص الأجور)

قال بها كلٌّ من جون ستيوارت ميل وناسو سنيور[1]، وهي تعتبر مكمِّلَة لنظرية حدِّ الكفاف.

1. **عرض النَّظرية:** تقوم هذه النَّظرية على أساس أنَّ معدل الأجور يتوقف على النسبة بين عدد السُّكَّان ورأس المال، أي أنَّ قسمة رأس المال المخصَّص للأجور على حجم القوة العاملة يعطينا متوسِّط الأجر، فإذا زاد عدد السُّكَّان مع بقاء كمية رأس المال ثابتة، فإنَّ عددًا من العمَّال سيصبحون مهددين بالبَّطالة، فيضطر كلٌّ منهم إلى تقديم عمله بأجر أقل؛ والعكس صحيح، فإذا كانت الزِّيادة في السُّكَّان أقلَّ نسبيا من الزِّيادة في رأس المال فإنَّ مستوى الأجور يميل للارتفاع[2].

ويرى جون ميل أنَّه لا يمكن أن يزيد مجموع الأجور، وأيُّ محاولة لزيادتها هي محاولةٌ فاشلةٌ، ويستتبع هذا بأنَّه إذا نجح العمَّال في إحدى الصناعات في الحصول على قِسْطٍ أعظم من هذا القدر بزيادة أجورهم بفضل كفاح النَّقابات أو الظُّروف الاقتصادية المواتية لهم، فأنَّهم يفعلون ذلك على حساب بقيَّةِ العمَّال الذين ستنخفض أجورهم.

وقد وافقت هذه النَّظرية مصالح رجال الأعمال في فترة توسُّع النِّظام الرأسمالي، حينما اشتدَّ الطَّلب على رأس المال، واعتبرت الزِّيادة في الأجور مضرَّةً.

2. **انتقاد النَّظرية:** لقد انتُقدت هذه النَّظرية بشكلٍ كبيرٍ وهى مرفوضةٌ الآن، وميل نفسه سحبها من الطَّبعة الثَّانية لكتابه –مبادئ الاقتصاد السياسي–[3]ومن بين الانتقادات نجد:

أ. إنَّ النَّظرية لم تستطع تفسير ظاهرة اختلاف الأجور بناءً على تفاوُت الكفايةِ الإنتاجية للعمَّال.

ب. تفترض هذه النَّظرية ثبات حجم رأس المال المخصَّص للأجور، ويرجع ذلك إلى اعتقادها أنَّ هذا المخصَّص قد تراكم وتكوَّن في الماضي وليس ناتجًا لعملية الإنتاج الجاري التي تتوقَّف على كيفية استخدام العمل، حتَّى لو نظرنا إلى رصيدِ الأجور بوصفه كَم ثابت فهذه النَّظرية تعجز عن بيان استحالة زيادة هذا النَّصيب على حساب الأنصبة الأخرى وهي الرِّبح، والرِّيع، هذا بجانب الجُّمود الشديد الذي يسود هذا التَّفسير للأجور مما يَتَنَافَ مع الواقع في أبسط أموره[4].

ت. أَهملَت النَّظرية تفاعل قوى العرض والطَّلب في تحديد الأجور.

---

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 500.

[2] إسماعيل هاشم، مرجع سبق ذكره،ص 380.

[3] سكينة بن حمودة، مرجع سبق ذكره، ص341.

[4] عمر محي الدين..، مرجع سبق ذكره، ص585.

الفرع الثَّالث: النَّظريَّات الحدِّيثة في تفسير الأجور

لقد ثَّبت فساد وعجز النَّظرِيَّات التَّقليدية في تحدِّيد الأجور، غير أنَّ المنَظِّرِين لم يقفوا عند ذلك فتوالت ابتكاراتهم فظهرت النَّظريَّات الحدِّيثة المفسِّرة للأجور.

أولا: نظرية الإنتاجية الحدِّية

في بحثهم الدائِب لإيجاد مبرِّرات تتكئ عليها الرأسمالية في استغلالها للعمَّال وصولا إلى أكبر ربح ممكن، وأمام الانتقادات القوية التي وجِّهت للنَّظريَّات السابقة حتى عجز أنصارها عن الدِّفاع عنها ابتكر المنظرون نظرية جديدة هي : نظرية الإنتاجية الحدِّية

1. عرض النَّظرية

تخرج هذه النَّظرية عن نطاق الأجر من أجل العيش، وقد دعا إليها مارشال، وتقوم هذه النَّظرية في تحديد الأجور على فرضيَّات أساسية تحدُّ إلى حد ما من نطاق تطبيقها وهذه الفُروض هي:

أ. سيادة المنافسة التَّامَّة في سوق السلع و العمل، وعليه فسعر السلعة وسعر العمل يُعْتَبر معطى[1]؛

ب. عالجت هذه النَّظرية الطَّلب على العمل باعتباره مشتقٌّ من منتج العمل، وليس من أيِّ قراراتٍ محدَّدة سلفًا من جانب الرأسماليين فيما يتعلق بالقَّدر الذي يستثمرونه، وبدلاً من معالجة رأس المال كرصيد ثابت، عالجته النَّظرية على أساس أنَّه سيل متدفِّقٌ ومتغيِّر، فأيُّ زيادة في إنتاجية العامل (أيًّا كان مصدرها) ستدعو إلى زيادة سرعة تدفق رأس المال وترفع بذلك الطَّلب على العمل.

بمعنى آخر فإنَّ الطَّلب على العمل يتحدِّد بإنتاجية العامل، فالمستأجر يقارن بين قيمة النَّاتج الحدِّي عند استخدامه هذا العامل وبين الأجر الذي سَيَدفعُه له، ويتوقف عن استخدام أيِّ عامل إذا زاد أجر العامل عن قيمة النَّاتج الحدِّي؛ ويترتب على هذا أنَّ هناك أجرًا واحدًا سوف يسود في السوق.

ومن نتائج هذه النَّظرية[2]:

❖ أنَّ هذه النَّظرية تحدِّد الأجر الطبيعي للعمل، وأنَّ العامل يتلقى القيمة الحقيقية لإنتاجه وبالتَّالي لا يمكن أن يحدث استغلالٌ للعمَّال؛

❖ بالنِّسبة لقدر معيَّنٍ من عرض العمل سوف يميل تَنَافس أصحاب الأعمال فيما بينهم على العمل على جعل الأجر يساوي النَّاتج الصَّافي الذي يضيفه استخدام الوَحدات الحدِّية للعرض إلى الإنتاج الكلِّي، ولا يمكن أن تزيد عن هذا المستوى دون التَّسبب في ترك وحدات العرض الحدِّية-الجديدة- عاطلةً مادامت هذه الوحدات سوف تكلف أكثر مما تساوي؛

---

[1] عمر محي الدين..، مرجع سبق ذكره ، ص 486.

[2] محمد شطا، النَّظرية العامة للأجور والمرتبات، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 142.

❖ إنَّ أيَّ رغبة في زيادة القوَّة العاملة أملاً في امتصاص البَّطالة مثلاً يؤدِّي حتمًا إلى تخفيض الأجور، كما أنَّ رفع الأجور فوق مستوى التَّوازن الحَّالي سيؤدِّي لا محالة إلى الرَّفع من معدَّلِ البَّطالة؛

❖ لقد نُظِرَ إلى هذه النَّظرية على أنَّها الحلُّ الحاسم والمرضي في تقدير جزاء العمل، بل إنَّ البعض وصف هذه النَّظرية بقوله (إنَّ النَّظرية الحدِّية في تحديد الأجور هي النَّظرية الرأسمالية التي تعبِّر بصدق عن كُنْهِ الاقتصاد التَّحليلي الرأسمالي).

2- **انتقاد النَّظرية:** لقد وجِّهت عدَّة انتقاداتٍ للنَّظرية أهمُّها:

أ. أنها تحدِّد أجر العامل بإنتاجيَّته الحدِّية: أي بإنتاجية العامل الأخير وهو العامل الأقلُّ إنتاجيةً وبذلك تؤدِّي إلى ظُلم العمَّال السَّابقين على العامل الحدِّي بتَسوِيَتِهم في الأجر بهذا العامل الأخير وذلك نظرًا لأنَّ كلٌّ منهم يمكن أن يُعتَبر هو العامل الحدِّي[1]؛

ب. يعاب عليها ما عيب على نظرية رصيد الأجور، حيث ركَّزت على طلب العمل وأهملت كيفية تحدِيدِ إنتاجيَّة العمل[2]؛

ت. تتجاهل هذه النَّظرية التَّقدُّم التِّكنولوجي من أجل البرهان على الإنتاجية المتناقصة للعمل ويَدحض الواقع نفسه هذه النَّظرية، فالتَّقدم التِّكنولوجي يؤدِّي إلى الارتفاع المستمرِّ في إنتاجية العامل[3]؛

ث. ليس صحيحًا ما تذكره النَّظرية على أنَّ العامل يحصل بأجره على إنتاجيته الحَّقيقية، وأنَّ العامل لا يقع ضحيَّة استغلال من جانب الرَّأسماليين، فقد بيَّن المنظِّرون الرأسماليون أنَّه في سوق منعزلة بذاتها لا تميل الأجور إلى التَّوافق مع الإنتاجية الحدِّية للعمل، وبناءً على ذلك تَنتج ظاهرة الاستغلال ويعلِّق على ذلك مارشال بقوله (أمام كلِّ هذا سنكون مضطَّرين إلى التَّسليم بأنَّ النتيجة التي انتهى إليها كارل ماركس والقائلة بأنَّه يوجد استغلال للعمَّال في اقتصاد السوق، وأنَّ نقده هذا كان ملهمًا)؛

ج. يُؤخذ على هذه النَّظرية فرضها سوق المنافسة الكاملة وهي غير قائمةٍ في الوَّاقع، وتعجز عن تفسير الأجور في حالة المنافسة غير الكاملة، الاحتكار وحالة ظهور نظام المساومة الجماعية للعمَّال؛

ح. تتناول هذه النَّظرية علاقة الأجور بالإنتاجية وتهمل تأثير الأجور على الإنتاجية، فمستوى الأجر يحدِّد مستوى معيشة العامل؛ ومستوى تغذيته؛ وحالته الصحيَّة؛ ولياقته البدنية؛ وحالته النَّفسية وكلُّ هذه المتغيِّرات لها تأثير على إنتاجيته، فكما أنَّ الإنتاجية تؤثر في مستوى الأجر فهي أيضًا تَتَأثر به.

---

[1] محمد رفعت محجوب، مرجع سبق ذكره، ص 279.

[2] حماد محمد شطا، مرجع سبق ذكره، ص 142.

[3] سكينة بن حمودة، مرجع سبق ذكره، ص 349.

ثانيا: نظرية العرض والطَّلب

حاولت هذه النَّظرية تجاوُز أحد الانتقادات الموجَّهة للنَّظريَّات السابقة، فقامت هذه النَّظرية على أساس التَّوليف بين نظريات عرض العمل (حد الكفاف ومخصَّص الأجور)، ونظريات الطَّلب على العمل (نظرية الإنتاجية الحدِّية).

1- عرض النَّظرية:

حسب هذه النَّظرية يتحدَّد الأجر من خلال تفاعل قوى العرض والطَّلب على العمل، ففي أوقات الرَّواج الاقتصادي تجِد مطالبات العمَّال برفع الأجور آذانًا صاغيةً من قبل أرباب العمل، لأنَّ عدم تلبية هذه المطالب سيُلحِقُ بهم الضَّرر، أمَّا عندما تكون الظُّروف الاقتصادية في حالة انكماشٍ أو كسادٍ والطَّلب على العمَّال منخفضٌ فإنَّ العمَّال يقبلون بالوضع السَّائد، بل قد يقبلوا بتخفيض الأجور عوضًا عن فصلهم أو الاستغناء عنهم[1]، وعليه يؤكِّد واضعو هذه النَّظرية على أنَّه في لحظة معيَّنة يتحدَّد معدَّل الأجر بتقاطع منحنى العرض مع منحنى الطَّلب في نقطة وحيدة.

إنَّ تحديد الأجور طبقًا لقانون العَّرض والطَّلب سيدفع بالعمَّال إلى الهجرة إلى الأجور العَّالية في الصِّناعات والمهن والمناطق المختلفة، ويؤدِّي هذا إلى تحسين توزيع العمَّال وسيحقِّق مصالح الاقتصاد[2].

ومع هذا فإنَّ المستَأجِرين سيعملون على أن لاَّ يعود معدَّل الأجر إلى تفاعل العَّرض والطَّلب وحده، وإنَّما بالأساس إلى مستوى الإنتاجية الحدِّية للعمل، من خلال التَّحكم في مناصب الشغل.

ويمكن حصر أهمَّ الفرضيَّات التي قامت عليها النَّظرية في:

- العِّلم بالمجموع الكلِّي للطَّلبات على سلع الاستهلاك والاستثمار؛
- المنافسة الكَّاملة في عالم متغيِّر، فافترضت عدم وجود نقاباتٍ، ونَفَتْ أيَّ تدخل للسُّلطة العامَّة؛
- اعتبرت العمل سلعة شأنه شأن أيَّ سلعةٍ عاديةٍ متجاهلة الطَّابع الغذائي للأجر.

ويتوقف الطَّلب والعرض على العمل على عدة عوامل أهمها[3]:

أ- **الطَّلب على العمل**: يتوقف على الطَّلب على منتجات العامل، فالطَّلب على العمل طلب مشتقٌّ، فإذا زاد الطَّلب على منتجات العامل زاد الطَّلب على هذا العامل.

ب- **عرض العمل**: يتوقَّف على حجم السُّكان العاملين، مدَّة العمل، الاختيار بين الدَّخل والفراغ.

---

[1] محمد الوادي، مرجع سبق ذكره، 292.

[2] جمال البنا، مرجع سبق ذكره، ص 104.

[3] إسماعيل هاشم، مرجع سبق ذكره، ص 383.

2. **انتقاد النَّظرية:** كغيرها من النَّظريات تعرَّضت هذه النَّظرية للعديد من الانتقادات أهمُّها:

أ. تهمل هذه النَّظرية إمكانية نمو المقاومة عند العمَّال للدِّفاع عن مصالحهم، كما أهملت أيضًا دور تدخل الدَّولة في هذا المجال.

ب. عند انخفاض الأجر لا يستطيع العمَّال تخزين قوَّة عملهم دون التَّعرض للتَّلف، ولهذا سوف يزداد العرض أيضا مع انخفاض الأجر.

ت. إن العَّوامل الاجتماعية يمكن أن تقيِّد المطابقة المحكمة بين العرض والطَّلب، كزُهدِ العمَّال في الانتقال من مساقط رؤوسهم وبيوتهم للعمل في أماكن أخرى بأجورٍ أعلى.

ثالثا: نظرية المساومة الجماعية

بُنيت النَّظريَّات السَّابقة على فرضيت غياب النَّقابات العمَّالية عن سوق العمل، وانعدام تأثيرها في عملية تشكيل وتحديد الأجور، كما أنها لا تؤخذ في الحسبان دور الدَّولة في عملية توجيه سوق العمل وتحديد الأجور، وتُنسب هذه النَّظرية إلى كارل ماركس بالرَّغم من أنَّ النَّقابية لم تكن وليدة أفكاره، لكنَّ السبب في نسبتها إليه تصدِّيه للأفكار السائِدة في ذلك الوقت كنتاج للنَّظريَّات الجَّبرية التي تحكم الأجور، والتي ترى أنَّه لا فائدة من النَّقابات ما دامتْ ما تحاوله من رفع الأجور لن يجدي لأنَّ الرَّصيد ثابتٌ وأنَّ تدخل النَّقابات سوف يؤدِّي إلى كارثة جناحاها: البَّطالة ورفع الأسعار.

وقد انتقد ماركس هذه الأفكار بشدَّة؛ حيث أنَّه يرى أنَّ النَّقابات تعمل بنجاح بوصفها مركز مُقاومةٍ لمواجهة الرأسمالية، وهي جزئيًا تُمنى بالفشل نتيجةً لاستخدام قوَّتها استخدامًا غير صالح، ويرى ماركس أنَّ افتراض ثبات الإنتاج الوطني لا يعني بالضَّرورة عدم تغيُّر رصيد الأجور، فبافتراض أنَّ الإنتاج الوطني يساوي ثمانية وحدات فإنَّ ثبات الحدود المطلقةِ لهذا العدد لا تمنع أجزاءه من تغيُّرِ حدودها النِّسبية، فإذا كانت الأرباح ستَّةٍ والأجور اثنان، فيمكن أن يحدث العكس فترتفع الأجور إلى ستَّةٍ وتنخفض الأرباح إلى اثنان ومع هذا يبقى المجموع ثمانية[1].

وعليه وقبل التَّعرض لنظرية المساومة نعرض جانبًا من أفكار ماركس في الأجر.

1. نظرية كارل ماركس في الأجر

اعتبر كارل ماركس العَّمل سلعةً تباع وتشترى شأن غيرها من السِّلع، فالعَّامل يبيع قوَّة عمله لرب العمل، ويكون أجر العامل معادلا لثمن جميع السِّلع والخدمات اللاَّزمة لتجديد قوَّة عمله، وعلى ذلك تكون له، شأن بائع أيِّ سلعةٍ أخرى، قِيمَة مبادلة وتنْزِل عن قيمة الاستعمال[2].

[1] حماد محمد شطا، مرجع سبق ذكره، ص 154.

[2] رفعت محجوب، مرجع سبق ذكره، ص 274.

وعلى الرَّغم من التَّشابه بين النَّظرية الماركسية ونظرية حدِّ الكفاف إلا أنَّ هناك اختلاف بينهما فهذه الأخيرة تحصر حاجيَّات العامل في السِّلع المادِّية، في حين تُدخل النَّظرية الماركسية في حساب قيمة العمل العُنصر التَّاريخي والأخلاقي، إذ يجب أن يتطوَّر مستوى الأجور بما يتَّفق مع مستوى النُّمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي؛ فهو يرى أنَّ قيمة قوَّة العمل ترتفع مع الزَّمن بسبب التَّقدم الاقتصادي وارتفاع المستوى الثَّقافي ومستوى الرَّفاهية.

وقد ميَّز كارل ماركس بين قوَّة العمل والعمل، واعتبر أنَّ سعر قوَّة العمل تصبح ملكا لربِّ العمل، أي للمشتري وعلى ذلك خلص كارل ماركس على أنَّ العامل تكون له قيمة قوَّة العمل لا قيمة ناتج العمل، فالأجر هو سعر قوَّة العمل لا سعر المنتجات.

ويتحدَّد سعر قوَّة العمل بقيمة كميَّة العمل اللاَّزمة لإنتاجهَا وإدامتهَا، أي بقيمة السِّلع الضَّرورية لحياة العامل وعائلته وهذا هو الحدُّ الأدنى، والفَّارق بين سعر قوَّة العمل، أي الأجر وقيمة العمل الذي قام به العامل هو الجُزء المكوِّن للقيمة الزَّائدة؛ أي الجزء المنتج الذي لا يَدفع المسْتأْجِر مقابله أجرًا ويذهب إلى جيبه، وعليه فالقِّيمة الزَّائدة تمثل الصندوق الوحيد الذي يأخذ العامل منه أجره، والرأسمالي ربحه وبالتَّالي فإنَّ أحدهما يأخذ أكثر بقدر ما يأخذ الثَّاني أقل مادام الذي لدينا مقدارٌ واحدٌ.

وبما أنَّ الآلة منافس قويٌّ للإنسان، وتشكل الجَّيش الاحتياطي الصناعي الذي يستخدمه الرأسمالي سندا لخفض الأجور، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فكون أنَّ سعر قوَّة العمل يتحدَّد بعنصرين العنصر المادِّي الضَّروري لبقاء العامل حيًّا، والعنصر الاجتماعي والتَّاريخي الذي يضمن للعامل مستوى من الحياة أرقى طبقًا للتَّقاليد والعادات ورفاهية المجتمع، فالنَّتيجة أنَّ تحديد الأجور يؤول إلى مسألة القوَّة النِّسبية بين الطَّرفين المتصارعين[1]، وحينئذ فإنَّ وجود النقابات ضروري للقيام بالمساومة الجماعية نظرا لضعف العامل كمساوم فردي، فالنَّقابات تقوم بدور الرَّافعة التي ترفع سعر قوَّة العمل –الأجر– من مجرد الحدِّ الأدنى أو الجسدي إلى الحدِّ التَّاريخي أو الاجتماعي، وعليه فإنَّ ارتفاع المستوى العام للأجر من شأنِه أنْ يؤدِّي إلى انخفاض المعدَّل العام للرِّبح وليس من شأنه بصورة عامة أن يمسَّ أسعار البضائع.

هذه هي الخُطوط العَّريضة لأفكار كارل ماركس المتعلِّقة بالأجور، ودور النَّقابة في القيام بدور الرَّافعة لزيادة الأجور؛ ولم تقتصر هذه النَّظرية على إبراز أهميَّة دور النَّقابة ولكنَّها ربطت بين الأجور والأرباح والأسعار، مبيِّنةً أن رفع الأجور ليس من شأنه إحداث التضخم.

2. نظرية المساومة الجماعية

تحظى نظريَّة المساومة الجماعية بتأيِّيد الكثِيرين، وهي تعبِّر عن المفاوضات الثُّنائية أو المتعدِّدة الأطراف، ويكون التَّفاوض على أمور كثيرة خاصَّةً بسوق العمل أهمها الأجور، وتتكون أطراف التَّفاوض من المستَخْدِمِين ومن يمثلهم، ومن العمَّال ومن ينوب عليهم من النَّقابات الأكثر تمثيلية. و السَّبب في الدُّخول نحو المساومة

[1] حماد محمد شطا، مرجع سبق ذكره، ص ص 157.158 بتصرف.

الجماعية من جانب العمَّال هو شعور العمَّال بانعدام التَّكافؤ في قوَّة المساومة في سوق العمل بينهم وبين أرباب العمل.

وحسب هكسن فإنَّ الأجور تتحدَّد بتلاقي منحى تساهل أرباب العمل ومنحنى تشدُّد العمَّال[1]

الشكل رقم (2-2): تحديد الأجر في ظل الاحتكار النقابي من جانبين

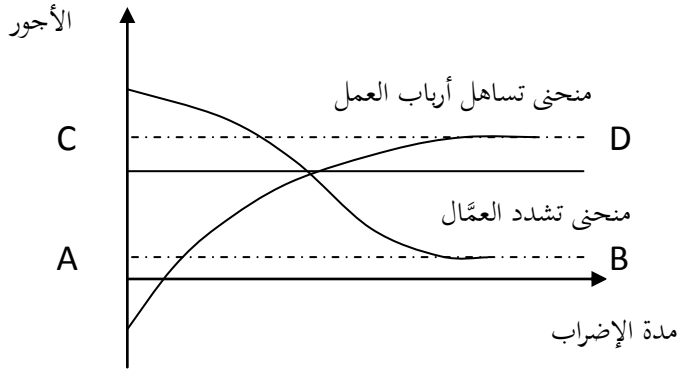

المصدر: رفعت محجوب، مرجع سبق ذكره، ص 282.

يمثِّل المحور AB الأجر الذي لا يمكن النُّزول عنه، ويمثل المحور CD أعلى أجر يمكن أن يقبله أرباب العمل.

➢ يربط منحنى تساهل أرباب العمل بين مدَّة الإضْراب المتوقَّعة والأجور الممكنة، وهو يمثِّل رفض أرباب العمل زيادة الأجور لزيادة أرباحهم، غير أنَّ رفض زيادة الأجور يمثِّل خطرًا عليهم، فهم يتحمَّلون نتائج الإضراب السيِّئة، وعليه فهُم يوازنون بين هذهِ النتائج، وبين نتائج ارتفاع الأجور ويلاحظ أنَّ هناك حدًّا لا يقبلوا أن يسلِّموا بعده بزيادة الأجور لأنها تسبِّب ضررًا لا يمكن تحمُّله وتكون العَّلاقة بين أسعار الأجور والمدة المتوقَّعة من الإضراب علاقةً طردية.

➢ منحنى تشدُّد العمَّال: يربط منحنى تشدد العمَّال بين الأجور الممكنة ومدَّة الإضرابِ؛ إذْ يهدف العمَّال إلى رفع أجورهم، وسبيلهم في ذلك الضَّغط والمقاومة، وسلاحهم الإضراب، وتعتبر مدَّة الإضراب مفعولاً عكسيًا للأجور. بمعنى إذا كانت الأجور مرتفعة فإنَّ مدَّة الإضراب ستكون منخفضة لأن ما سيأتي من الإضراب يقِلُّ عما يسببه من خسائر.

ومع هذا فإنَّ المنحنيين يكونان مرتبطين بالحَّالة الاقتصادية وحالة السُّوق، فإذا كانت الأحوال الاقتصادية في رخاءٍ فإنَّ النَّقابة تطالب بالرَّفع وأرباب العمل يقبلون برفع الأجور بسهولةٍ، أمَّا في الحالة العكسية، فإنَّ النَّقابة العمَّالية لا تطالب برفع الأجور، بل تعمل على عدم تخفيضها فقط.

[1] رفعت محجوب، مرجع سبق ذكره، ص ص 282.258.

وممَّا سبق نخلص إلى أنَّ هذه النَّظرية ترى أنَّ الأجر لا يتحدَّد وفقًا لقانونٍ طبيعي كما عند النَّظريَّات التَّقليدية، ولا عند الإنتاجية الحدِّية التي يلتقي عندها عرض العمل وطَّلبه، ولكنَّ بالمساومة الجماعية بين الحدِّ الذي لا يمكن أن ينْزل عليه المفاوض العمَّالي والحد الأقصى الذي لا يمكن أن يقبله الرأسمالي؛ وبهذا تحوَّلت النَّظرة للأجر كأحد عناصر الإنتاج إلى دخل الإنسان بكلِّ متطلباته البَّشرية. وتتطلب عمليَّة المساومة أن تكون النَّقابات تملِك نظام معلومات مُتكامل حول الأجور والاقتصاد الوطني، من أجل إيجاد حلقة وصلٍ بين النَّقابات العمَّالية والإنتاجية الحدِّية.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الدَّولة تتدخَّل في المفاوضات الجماعية لمحاولة التَّوفيق بين المصالح المتعارضة في إطار ما يسمَّى البُعد الاجتماعي لاقتصاديات السوق في دولة الرَّفاهية[1]، من خلال إصدار التَّشريعات وتحدِّيد الحد الأدنى للأجور وظروف العمل. وعلى العموم فإنَّ هذه الإجراءات قد تراجعت تحت تأثير الخَصْخَصَةِ وإن كان البُعد الاجتماعي لا يزال يعتبر هدفًا جوهريًا.

بعد استعراضنا لأهمِّ النَّظريات والأفكار التي تناولت موضوع الأجور عند الكلاسيك وما تلاهم من مفكرين وروَّاد المدارس، يجدر بنا الحال إلى التَّطرق إلى بعضِ الأفكار الحديثة في هذا المجال.

أ. **نظرية السُلَّميَّة الأجرية:** وتُعرف بنظرية الرأسمال البشري 1964؛ ويقصد بالسُلَّميَّة الأجرية ترتيب وتصنيف العمَّال في فئاتٍ مختلفةٍ حسب كل تنظيم إداري ومالي، يأخذ بعين الاعتبار معايير مختلفة (المنصب، التَّأهيل، العمر) وعلى هذا الأساس يكون اختلاف الأجور، وعليه يسعى الأجير إلى زيادة معارفه وخبراته وذلك لتحسين راتبه مستقبلاً.

ب. **نظريَّة الدَّاخلين والخارجين:** نعني بالدَّاخلين كل العمَّال الذين يشاركون في العمليَّة الانتاجية بينما نعني بالخارجيِّن كل الأفراد المرشَّحين للعمل أو بشكل عام كل البطَّالين.

جاء بهذه النَّظريَّة كل من Lindbeck,Snower (1985.1987.1988)، Solow (1985) وآخرون، و تعتمد هذه النَّظريَّة على حالتين[2]:

الحالة الأوَّلى: يعتبر إرجاع المسرَّحين مفيدًا جدًّا للمؤسَّسة وذلك تفاديًّا لتكلفة دوران اليد العاملة (تكاليف التَّوظيف، الإنفاق على التَّكوين، تكاليف التَّسريح) حيث تعطي الأوَّلويَّة لعمَّالها على العمَّال الخارجين، حتى لو كان أجره أكبر تفاديًا للتَّكاليف الزَّائدة المباشرة (تكلفة دوران اليد العاملة)، وغير المباشرة (انخفاض الإنتاجية).

[1] محمد حامد دويدار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 608.

[2] عليوان عبد الغني، محددات الأجور في الجزائر (دراسة قياسية)، ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر،2007،ص 93.

الحالة الثَّانية: قد يفضل صاحب العمل التَّوجه إلى العمَّال الخارجيين والتَّخلي عن التَّفاوض مقدِّرا كلفة التَّفاوض (الإضرابات) وتأثيرها على الإنتاج، وفي هذه الحالة يقوم العمَّال القدامى باستفزاز ربِّ العمل، وينسِّقون لإفساد الإجراء المتَّخذ، وذلك بإعلانهم عدم التَّعاون مع الموظَّفين الجدد مما ينجم عنه تدني مستوى الإنتاجية.

وعليه يتَّضح أنَّه الأفضل للمؤسَّسة أن تحافظ على الدَّاخلين بأجورٍ أعلى وخبرةٍ وكفاءةٍ إنتاجية أكبر من خارجين سيصبحون داخلين جدد بأجور دنيا وكفاءات أقل.

وهناك العَديد من النَّظريات والأفكار الأخرى ومنها:

- نظريَّة قوَّة التَّفاوض غير المتعادلة لساموبلسون؛
- نظريَّة العقود المثلى والحقوق المسيرة جاء بها صولو، دونالد، نيكال؛
- نظريَّة الأجر الفعَّال؛
- نظريَّة النزاعات الصناعية لهيكسن؛
- نظريَّة المفعول التَّعقيمي.

المبحث الثَّاني: دور ضريبة الدخل في تحقيق التوازن الاقتصادي.

منذ أن وجد الإنسان في شكل تجمعات وجدت معه الضَّرائب، وقد اختلف مفهوم الضَّريبة على مر العصور، وذلك تبعًا لتغير الظُّروف الاقتصادية، الاجتماعية والسِّياسية، وباختلاف المفهوم اختلف دورها أيضًا عبر العصور، وتغير بتغير النِّظام الاقتصادي المتبع في الدَّولة، وفي ظلِّ هذا التَّغير كانت ولا تزال الضَّرائب من الإيرادات المهمة للدولة في مقابل نفقاتها من جهة، وتوجيه النَّشاط الاقتصادي من جهة أخرى.

ففي عصرنا الحاضر لم تعد الضَّرائب أداة مالية بحتة هدفها تمويل ميزانية الدَّولة، بل امتدت إلى دور أضحت فيه أداة مهمَّة لها انعكاساتها على مختلف المتغيِّرات الاقتصادية، من استهلاك وادخار واستثمار... وهذه الانعكاسات هي بالطبع مختلفة فمنها ما هو عفوي، ومنها ما هو ممنهج في إطار سياسة ضريبية تعتبر جزءا لا يتجزأ من السِّياسة الاقتصادية، ضمن برامج ومخططات تستخدم العديد من الأدوات لإحداث آثارٍ معيَّنة، وتجنب أخرى بغية توجيه الاقتصاد وجهة مرغوبة.

المطلب الأوَّل: الضَّريبة وقواعدها الأساسية

سنحاول في هذا المطلب التَّطرق إلى تطور مفهوم الضَّريبة، وإبراز مجموعة القواعد الهامَّة التي تحكم فرض الضَّرائب من أول إجراءاتها وانتهاء بجبايتها.

الفرع الأوَّل: مفهوم الضَّريبة

مر مفهوم الضَّريبة بعدَّة مراحل مختلفة، فكان مفهوما متغيِّراً وذلك تبعا للتغيرات في الظُّروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

عرفها الفقيه جيز بأنها: عبارة عن أداءٍ نقدي تقتطعه السُّلطة العمومية من الأفراد دون مقابلٍ، وبشكلٍ جبري ونهائي، وذلك لتخصيصه لتغطية الأعباء العامَّة[1]، فما دام هناك إنفاق فلا بد من وجود تغطية[2].

إلاَّ أنَّ هذا التعريف لا يفي بالغرض نتيجةً للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، باعتبار أنَّ مفهوم الضَّريبة مفهوم متطور يواكب هذه التَّطورات والتغيَّرات في المجتمع، فجاء الأستاذ ميل وعرَّفها بأنها اقتطاع نقدي تفرضه السلطات العامَّة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، وفقا لقدراتهم التَّكليفية بطريقة نهائية، وبلا مقابل، لتغطية الأعباء العامَّة ولتحقيق تدخل الدَّولة[3]

من خلال هذا التَّعريف الأخير يبدو أنَّ تعريف الضَّريبة اشمل هنا، حيث تفرض الضَّريبة على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، وهذا لم يكن واضحًا في تعريف جيز، كما أنها تفرض وفقا للقُدرات التَّكليفية، وأيضا تحقق تدخل الدَّولة في المجتمع من خلال السِّياسة الضَّريبية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ومن التَّعريف السابق يمكن ذكر أهم خصائص الضَّرائب وهي:

1. **الضَّريبة فريضةٌ إلزاميةٌ:** وهذا يعني أنَّه ليس للفرد من خيار في دفع الضَّريبة بل هو مجبر على دفعها للدولة بغض النَّظر عن استعداده أو رغبته في الدفع، حيث يتم تحديد قيمتها وموعد دفعها وطريقة جبايتها من قبل التشريع الضَّريبي التي تعتبر جزء من السلطة العامَّة، فإذا ما سوَّلت للمكلف نفسه التَّهرب أو الامتناع عن دفع الضَّريبة، وقع تحت طائلة العقاب، وحصلت الدَّولة على حقها بالحجز على أمواله.

ونظرا لخطورة هذا الركن، وإمكانية إساءةِ استخدام هذه السُّلطة لوترك الأمر كله في يد السُّلطة التنفيذية نصت كافَّة الدساتير على أن لا تفرض أو تعدَّل أو تلغى أيُّ ضريبة إلا بقانون يوافق عليه أغلبية ممثلي الشَّعب في المجالس البرلمانية المنتخبة[4]

وعنصر الجبر هو الذي يميز الضَّريبة عن الأسعار العامَّة التي يدفعها الفرد مقابل شراء خدمات المشروعات العامَّة، كما أنه هو الذي يميزها عن القروض العامَّة الاختيارية التي يكتتب فيها الأفراد بإرادتهم.

2. **الضَّريبة التزام نقدي:** أي أنَّ الضَّرائب يتم دفعها بصورة نقديةٍ، ففي ظِلِّ سيادة الاقتصاد النَّقدي أصبحت تفرض الضَّرائب بشكل نقدي، ولا تجبى بشكل عيني إلاَّ في حالات استثنائية مثل الحروب والأزمات.

---

[1] مؤيد ساطي جودت حمدا الله، دور سياسة ضريبة الدَّخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين، ماجستير في المنازعات الضَّريبية، جامعة النجاح، فلسطين، 2005، ص 09.

[2] Stéphanie Damarey, Finances publiques, Gualino-Lextenso editions, FRANCE, 2010, p27.

[3] رنا أديب منذر، مفهوم الضَّريبة، تعريفها وأشكالها، جامعة دمشق، 2005-2006، ص 04.

[4] حامد عبد المجيد دراز، مبادئ الاقتصاد العام، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2001ص 137.

3. **الضَّريبة تدفع بصورة نهائية:** وهذا يعني أنَّ المموِّلين لا يستطيعون استرداد مادفعوه للخزانة كضرائب، وهذا العنصر هو الذي يميز الضَّريبة عن القروض العامَّة، حيث تلتزم الدَّولة برد المبلغ الذي اقترضته سواء كان القرض اختياريا أو جبريا[1].

4. **ليس للضريبة مقابلٌ معين:** أي أنَّ الفرد يدفع الضَّريبة دون أن يحصل مقابلها على نفعٍ خاصٍ، فهو يدفعها باعتباره عضوا في الجماعة السِّياسية التي تربطه بها روابط عديدة، وهو ما يفرض عليه المساهمة فيما تنفقه هذه الجماعة من نفقات عامَّة فيما يتعلق بالخدمات العامَّة، كالدفاع والأمن..، والتي لا شك أنَّه يستفيد منها.

وقد استند كثير من علماء الغرب في القرن الثامن عشر، في تبرير الضَّريبة، على فكرة العقد الاجتماعي من خلال وجود علاقة تعاقدية بين الفرد والدَّولة، وذهبوا في ذلك مذاهب شتى، فمنهم من صوَّر هذه العلاقة على أنها عقد توريد الخدمات، يدفع بموجبه الفرد ضريبة ثمنا لخدمات الدفاع والأمن...، ومنهم من صاغها في صورة عقد تأمين، يؤمن من خلالها الممول حياته وماله[2].

إنَّ الناظر في نظرية العقد يبصر عدم صحة التكييف.

فلو أنَّ هذا العقد الاجتماعي قد تم بناءه على رغبة واختيار الفرد لكان من حقِّ الفرد أن يشتري ما يشاء من خدمات مادام يدفع المقابل، وينسحب من العقد إذا رغب في ذلك، كما أنَّ اعتبار الضَّريبة مقابلا للمنافع، فإنَّ هذا يقتضي قياس تلك المنافع التي تعود على كل مموِّل نضير قيام الدَّولة بخدماتها التي تتميَّز بعدم قابليتها للاستبعاد، وهذا أمرٌ مستحيلٌ، فضلا عن هذا فلو سلَّمنا بهذا الرأي فإنَّ العبء الأكبر من الضَّريبة تتحمله الطَّبقة الفقيرة لكونها الأكثر انتفاعًا بخدمات الدَّولة، أما اعتبار الضَّريبة قسط تأمين فيقتضي قيام الدَّولة بدفع تعويض للمؤمن على كافة الأضرار التي تلحق به أو بماله كالقتل والسرقة، وهذا ما لا يمكن تصوره، وفضلا عن هذا فإنَّ نظرية العقد لا تعكس تطور دور الدَّولة في الحياة الاقتصادية.

إنَّ فشل فكرة المقابل في تعريف الضَّريبة ساهم في بروز فكرة التَّضامن الاجتماعي لتبرير فرض الضَّريبة في إطار التَّوجه الحديث للفكر المالي، فالدَّولة ضرورة اجتماعية اقتصادية، تسعى إلى تحقيق أهداف المجتمع وتظْطلِع في سبيل ذلك بالعديد من النَّشاطات والمهام التي يتعذَّر تحديد مدى انتفاع كل فرد منها على حدًا، ومادام قيام الدَّولة بهذه النَّشاطات يهدف لتحقيق النَّفع العام فإنَّ الأمر يقتضي أن يتضامن الجميع في تمويل هذه النَّشاطات ومنه تصبح الضَّريبة فريضة يُحتِّمها واجب التَّضامن الاجتماعي بغض النظر عن المنافع التي تعود على الفرد منها.

الضَّريبة تمكن الدَّولة من تحقيق الأهداف: إنَّ أول هدف كان للضريبة هو الهدف المالي باعتباره وسيلة للحصول على الأموال اللازمة لتغطية النَّفقات العامَّة[3]، وضمانا لهذا الهدف، وانطلاقا من فكرة حيادية الضَّريبة نادى الكلاسيك بضرورة توفر شرطين أساسيين في فرض الضَّريبة هما: وفرة الحصيلة، وحيادها.

---

[1] محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، ج1، مدينة الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، 1979، ص 154.

[2] حامد عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره، ص 141.

[3] جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضَّريبي بين النظرية والتطبيق العملي، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص 86

✓ **وفرة الحصيلة:** أي أن تكون حصيلة الضَّريبة غزيرة ووفيرة بحيث تفي بمتطلبات الإنفاق العام دون زيادةٍ، من خلال اختيار أوعية ضريبية تتميَّز باتساع نطاقها وشمول قاعدتها، وثباتها النِّسبي.

✓ **حيادية الضَّريبة:** فالمقصود أن لا يكون للضَّريبة أي أثر على النَّشاط الاقتصادي سواء من جهة الممولين والقرارات الاقتصادية التي يتخذونها، أو من جهة الدَّولة وتدخلها في النَّشاط الاقتصادي الذي يعود بالسِّلب على التَّوازن حسب الفكر الكلاسيكي.

إنَّ مبدأ حيادية الضَّريبة لا يخلوا من الانتقادات في ظلِّ عدم تدخُّل الدَّولة في النَّشاط الاقتصادي، فلا يمكن بأيِّ حال عزل أثر الضَّريبة على توزيع الدَّخل والثروة وعلى سلوك المنتجين والمستهلكين وعلى الاستخدامات البديلة للموارد الاقتصادية.

لكن خارج الدَّور المالي يمكن للضريبة أن تؤدي الضَّريبة دور اقتصادي واجتماعي من خلال استعمالها كأداةٍ للتَّدخل، فالفكر الكينزي يرى أن الضَّريبة لها دور مهم في مكافحة التَّضخم، بالإضافة إلى استعمالها كأداة لإعادة توزيع الدَّخل بين طبقات المجتمع. [1]

الفرع الثَّاني: القواعد الأساسية لفرض الضَّريبة

يقصد بها مجموعة القواعد والمبادئ التي يتعين على المشرع المالي الاسترشاد بها، ومراعاتها بصدد تقرير النِّظام الضَّريبي في الدَّولة، وهي قواعد ذات فائدةٍ مزدوجة[2]: فهي تحقق مصلحة المكلَّف من جهة، ومصلحة الخزانة العامَّة من جهة أخرى، وواقع الأمر أنَّ هذه القواعد تعد بمثابة دستور عام تخضع له القاعدة القانونية للضَّريبة.

لقد وضع آدم سميث في كتابه المشهور ثروة الأمم الصادر في سنة 1776 عددا من القواعد التي تجعل الضَّريبة مقبولة ومُسْتَسَاغة من طرف المكلَّفين بدفعها:

أولا: قاعدة العدالة: وتعني توزيع العبء المالي على أفراد المجتمع كل حسب قدرته، أي مراعاةُ تحقيق العدالة في توزيع الأعباء العامَّة بين الأفراد، والمقصود بالعدالة هنا عدالة النِّظام الضَّريبي ككل، وليس كلَّ ضريبة على حدًا، فإذا كان النِّظام الضَّريبي يتكون من عدَّة أنواع من الضَّرائب فإنَّه من الخطأ إذن أن ننتقد إحدى الضَّرائب على حدًا لكونها غير عادلة، ذلك لأنَّ هذه الضَّرائب المتعددة تلغي أثر بعضها البعض وتؤدِّي إلى نظام ضريبي عادل.

وقد أثارت هذه القاعدة العديد من الجدل بين الكتَّاب الاقتصاديين ومرت بتطوُّر كبير وفقا للتطور الاقتصادي والاجتماعي الذي حدث.

وقد ذكر آدم سميث في كتابه "أنه يجب أن يساهم رعايا الدَّولة في النَّفقات الحكومية وفقا لمقدرتهم النسبية بقدر الإمكان، أي بنسبة الدَّخل الذي يتمتع به كل منهم في حماية الدَّولة"[3]، وقد تبنت عدَّة دول هذا الطرح

---

[1] Jacques Buisson, Finances publiques, 15e édition, DALLOZ , France, 2012, P103

[2] سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009، ص127.

[3] محمد سعيد فرهود، مرجع سبق ذكره، ص 163.

على غرار ماجاء في المادة 13 من قانون حقوق الانسان والمواطن الفرنسي لعام 1789[1]، وهذا يعني أن آدم سميث كان يأخذ بالضَّريبة النسبية، أي تفرض نسبة معيَّنة واحدة على الوعاء الضَّريبي، مهما كان مقدار هذا الوعاء، وهذا الرأي ساد لوقتٍ طويلٍ؛ لكنه لم يسلم من الانتقادات: فالضَّريبة النسبية تعد أشدَّ وطأة على الطبقات المحدودة الدَّخل مما يضطرها إلى حرمان نفسها من إشباع حاجاتها الضَّرورية من المبلغ المتبقي.

ومن أجل تفادي هذا النقص أو العجز في تحقيق العدالة لجأ علماء المالية المعاصرين إلى ترك الضَّريبة النسبية والاتجاه إلى الأخذ بفكرة الضَّريبة التَّصاعدية، فتفرض بنسب تتغيَّر بتغيُّر الوعاء.

ولا شك أن الضَّريبة التَّصاعدية تحقق قدرا أعلى من العدالة والمساواة مقارنةً بالنسبية، وتقوم الضَّرائب التَّصاعدية على مبدأ تناقص المنفعة الحدية، هذا الأخير له أهمية خاصة في تفسير سلوك المستهلك، وفحواه أنه إذا استمر الفرد في استهلاك وحدات مماثلة من سلعة ما فإن المنفعة الحدية لا بد أن تبدأ في التَّناقص بعد حد ما، حتى تصل إلى الصفر عند حد الإشباع[2].

فأصحاب الدُّخول المرتفعة تفرض عليهم نسب أعلى لأنَّ المنفعة الحدية (الأخيرة) للدَّخل تكون قليلة، وبالمقابل تفرض نسبة أقل على الدُّخول الضعيفة لأنَّ المنفعة الحديَّة تكون أكبر، وبذلك تتساوى التَّضحية التي تتحمَّلها كل فئةٍ، وتتحقق إعادة توزيع الدُّخول بصورة فعالة مما يقلل التَّفاوت بين الدخول.

وتقوم هذه القاعدة على أساس مبدأين مهمين هما[3]: العدالة الأفقية، والعدالة العمودية؛ فالأفقية هي معاملة جميع المكلَّفين معاملة ضريبيةً متماثلةً في ظروف اقتصادية متماثلة.

أمَّا العمودية أو الرأسية فهي معاملة ضريبية غير متماثلة في ظروف اقتصادية غير متماثلة.

كما تقتضي قاعدة العدالة أن تكون الضَّريبة عامَّة على جميع الأشخاص سواء كانوا معنويين أو طبيعيين، وعلى كافَّة الأموال، ومع ذلك فإن الفكر المالي الحديث، في سعيه في تحقيق عدالة أكبر في توزيع العبء الضَّريبي بين المواطنين، يمنح بعض الاستثناءات من عمومية الضَّريبة كتقرير بعض الإعفاءات الضَّريبية لمقابلة الاعتبارات الشَّخصية واختلاف معدَّلات الضَّرائب تبعا لمصادر الدَّخل المفروضة عليه.

ثانيا: قاعدة اليقين: هو أن تكون الضَّريبة محددة بوضوحٍ من حيث حسابها ، وتحديد وعائها، وميعاد الوفاء وطريقة الدَّفع حتى يكون الممول على دراية وعلم بالتزاماته القانونية اتجاه الدَّولة[4]، ولكي يتحقق اليقين بهذا المعنى يلزم أمرين اثنين: أولهما أن تكون التَّشريعات المالية والضَّريبية واضحةً جلية يفهمها عامَّة النَّاس، وثانيهما أن تجعل الدَّولة في متناول المكلَّفين جميع القوانين بما تقرِّره من ضرائب، وما يترع عنها من قرارات ولوائح وتعليمات.

---

[1] Stéphanie Damarey, op.cit, p26

[2] كساب علي، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الجزئي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 210.

[3] بلعزوز بن علي، محمدي الطيب محمد، دليلك في الاقتصاد، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص 220.

[4] خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص 135.

ثالثا قاعدة الملائمة في الدَّفع:وتقضي هذه القاعدة بضرورة تنظيم أحكام الضَّريبة على نحو يتلاءم مع أحوال المكلَّفين، فالمواعيد وأساليب التَّحصيل يجب أن تتلاءم مع ظروف المكلَّفين، فمثلا تحصيل الضَّرائب على أرباح الشَّركات يكون بعد تحقيق هذه الأرباح مباشرةً، ذلك أن تحصيلها قبل ذلك سوف يثير الكثير من الإشكاليات للمكلَّف ويجعله يشعر بشدَّة وطأتها وعدم استطاعته دفعها.

وقد تنتج عن هذه القاعدة قاعدة أخرى، هي قاعدة الحجز عند المنبع، التي تؤدي إلى تخفيف إحساس المكلَّف بعبء الضَّريبة، كذلك الضَّرائب على الإنفاق الاستهلاكي أكثر ملائمة للمموَّل عموما من الضَّرائب على الدَّخل، لأن المكلَّف يدفعها مجزأة ضمن ثمن السلعة أو الخدمة المفروضة عليها.

رابعًا قاعدة الاقتصاد في النفقة: أي أنَّ تحصيل الضَّريبة يكون بأسهل وأيسر الطرق التي لا تكلف الإدارة المالية مبالغ كبيرة، وهذا ما يفرض على الدَّولة أن تبتعد عن أسباب الإسراف في تكاليف الجباية، هذه الأخيرة تمثل جميع ما تنفقه الدَّولة من رواتب وأجور وما تشتريه من أدوات لازمة للإدارة المالية، ويضاف إليها النَّفقات التي يتحملها الممولون عند دفعهم للضريبة[1].

هذه القواعد تمثل الدُّستور الذي يستند إليه في وضع النِّظام الضَّريبي، وهي قواعد عامة، لكن هناك بعض النقاط قد يجدر بنا الإشارة إليها في هذا الموطن:

- ✓ إنَّ أيَّ اقتراح ضريبي يتوقف على معرفة كاملةٍ بإيديولوجيات المجتمع وكافَّة أوضاعه الاقتصادية الاجتماعية، السياسية وإمكانياته، فَمَا يصلح في دولة ما قد لايصلح في أخرى، فمثلاً تكون ضريبة الدَّخل الشَّخصي كما هي مطبقة في الولايات المتحدة الأمريكية من أنجح الضَّرائب هناك، لكن لا يضمن وبأيِّ حال من الأحوال أنها تكون كذلك إذا طبقت في مكان آخر.
- ✓ عادة ما تنعكس نوعية السلطة التشريعية في المجتمع على نظامها الضَّريبي، فبقدر ما يتوفر لديها من خبرات وكفاءات بقدر ما يستطيع الخبير الضَّريبي أن يلمس الحبكة الفنية في قوانينها الضَّريبية.
- ✓ يجب عدم ادخار جهد في تحسين أوضاع العاملين في الإدارة الضَّريبية حتى لا ينعكس سوء أوضاعهم المادية والمعنوية على معاملاتهم مع ممولي الضَّرائب، وأن لا يبخل في اعتماد المخصَّصات الكافية للإنفاق على التَّجهيزات وأساليب رفع الكفاءة الإنتاجية بالإدارة الضَّريبية، وتتبع هذه برقابة بمنتهى الحزم والفعالية.
- ✓ أنَّ السلطة القضائية دعامة أساسية في إنجاح النِّظام الضَّريبي، فالاحتكام إليها في المنازعات الضَّريبية تبعث الثقة في الممول والاطمئنان في إنصافه من أيِّ خطأ، أو تعسف قد يقع عليه في تحديد التزاماته الضَّريبية وبسرعة البت في المنازعات الضَّريبية.
- ✓ النُّقطة الأخيرة في درجة الوعي الضَّريبي لدى المكلَّف ومستواه التَّعليمي، ونظرته لدور الدَّولة في المجتمع...الخ، فكلما زاد وعيه واقتناعه بعدالة الضَّريبة وأهميتها في تمويل وتنفيذ البرامج الحكومية التي تعود بالنَّفع على المجتمع ككل، كلما ساهم ذلك في زيادة فرص نجاح النِّظام الضَّريبي.

---

[1] محمد سعيد فرهود، مرجع سبق ذكره، ص 164.

الفرع الثَّالث: الضَّريبة على الدَّخل

تعتبر الضَّريبة على الدَّخل نوعا عاديا في العصر الحديث، ذلك أن كتاب المالية العامَّة يجمعون كلهم تقريبا على أن الضَّريبة يجب أن تفرض كقاعدة عامة، بحيث تدفع من الدَّخل، ويرجع ذلك لعدَّة اعتبارات، فالضَّريبة اقتطاع مالي متكرر ومتجدِّد، وبالتَّالي تفرض على مادَّة متجددة ومتكرِّرة وهي الدَّخل.

فالضَّريبة إذا فرضت على رأس المال بحيث تستوفى من رأس المال نفسه، فإنها ستعمل على إفنائه.

ويثير تنظيم ضرائب الدَّخل من النَّاحية الفنية عدَّة مشكلات تتعلق بالموضوعات التَّالية: تعريف الدَّخل من الوجهة الضَّريبية، الدَّخل الإجمالي، الدَّخل الصافي...

أولا تعريف الدَّخل: الدَّخل إيراد متجدد بصفة دورية مع بقاء المصدر، هذا الأخير يأخذ أشكالا مختلفة، فقد يكون عبارة عن أجر، أو منحة تقاعد، أو أرباح تجارية أو صناعية كريع العقارات، أو أرباح الزراعية، أو غير تجارية كأرباح الرياضيين والفنانين، وكذا المهن الحرة، أو أرباح المسيرين[1].

ويعرف الدَّخل من الناحية الضَّريبية بأنه قيمة نقدية أو قابلة للتقدير النَّقدي، يتحقق بصورة دورية ومنتظمة من مصدر مستمر أو قابل للاستمرار[2]. ويتَّضح من التَّعريف أنه يشتمل على ثلاثة عناصر أساسية، النَّقدية، الدورية والانتظام أو الثبات.

وعرَّف الاقتصاديون الدَّخل: بأنه مجموعة نفقات الشخص الاستهلاكية، مضافا إليه أي تغيير في صافي ثروته خلال فترة زمنية معيَّنة[3].

وقد تنازع علم المالية والتَّشريع المالي فيما يتعلق بتعريف الدَّخل من الوجهة الضَّريبية، وتنازعت في ذلك نظريتان: الأولى تتعلق بالمنبع والثَّانية تنظر إلى الزيادة في ذمة الممول.

1. نظرية المنبع: تحدد الدَّخل ضمن ثلاث عناصر أساسية:

أ. **الصفة النَّقدية**: يقصد بذلك أن الدَّخل الذي يحصل عليه الفرد نقدي أو قابل للتَّقدير بالنقد، من خلال السلع والخدمات التي يمكن تقديرها: فالدَّخل لا يقتصر على الدخول النَّقدية من أجر ومرتَّبات أرباح وفائدة، لكن يتسع ليشمل منافع الخدمات مثل المنفعة التي يحصل عليها مالك العقار من السكن فيه والتي تقدَّر بمبلغ الإيجار لو كان مستأجرا للمنزل.

ب. **الصفة الدَّورية**: أي أن الفرد يحصل على الدَّخل بصفة دورية منتظمة، كأجر العامل والموظف سواء كان شهريًا أو أسبوعيًا، كذلك تشمل الإيرادات النَّاتجة عن الملكية العقارية، أو من المهن الحرة أو أرباح الأسهم، واستنادا لذلك فإن أيَّ دخل أو ربح عرضي يحصل عليه الشَّخص من المضاربة في البورصة أو الجوائز التي توزعها الدَّولة أو الشركات على أصحاب السندات، والأرباح العرضية التي يحصل عليها أصحاب الأسهم والسندات نتيجة ارتفاع قيمتها عن سعر شرائها فهي لا تخضع للضَّريبة.

---

[1] Stéphanie Damarey, op.cit, p29.

[2] الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، الضَّريبة على الدَّخل الإجمالي، كتاب مقرر، نسخة إلكترونية

[3] سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 150.

إن اشتراط عنصر الدَّورية لا يعني أن يحصل الشخص على نفس المقدار من الدَّخل كل فترة زمنية معيَّنة، وإنما يكفي أن يكون من طبيعة متجددة ومتكررة، سواء تتجدد فعلا أو لا، فحصول العامل على الأجر يعتبر دخلا حتى ولو انقطع العامل عن العمل.

ت. **دوام المصدر وثباته:** هذه الصفة ملازمة لصفة الدورية، فلكي تستحق الدَّورية لا بد أن يكون للدخل مصدر مستمر، وليس المقصود بالاستمرارية إلى ما لا نهاية، بل المقصود بقاء المصدر فترة من الزمن، هذه الأخيرة تختلف تبعًا لمصادر الدَّخل، فالدَّخل النَّاجم عن رأس المال سواء كان عقارا أو منقولا يتمتع بقدر أكبر من الثبات، أما دخل العامل فاستمراره يتوقف على عدة عوامل منها قدرته على الإنتاج وعلى عمره، أما المختلط فهو يتصف بدرجة متوسطة من الاستمرار.

وبالتَّالي فإنه من البديهي أن يؤثر مدى دوام الدَّخل على المقدرة التَّكليفية للممول وهو ما يجب أن تراعيه التشريعات الضَّريبة.

2. **نظرية الإثراء:** توسعت في تحديد مفهوم الدَّخل، فعرفته بأنَّه: قيمة الزيادة الصافية في ثروة الممول بين تاريخين[1] ، ويقتضي ذلك حصر ثروة الممول الاقتصادية في بداية العام ثم في نهايته، واعتبار كل زيادة صافية طرأت على ثروة الممول بين التاريخين دخلا خاضعا للضريبة بغض النظر عن المصدر أو قابليته للبقاء، فالميراث وأرباح بيع الأسهم، وعائد المضاربة.. تعتبر دخولا.

ومما هو جدير بالذكر أنَّ التشريعات الضَّريبية لا تتقيد بمفهوم محدَّدٍ للدخل ولكنَّها قد تُضيِّق فيه أو تتوسع وفقا للأغراض التي تسعى إلى تحقيقها، سواء كانت ماليةً أو اجتماعيةً أو اقتصاديةً، وهذا ما يفسِّر لنا بعض الإعفاءات الضَّريبية على بعض أنواع الدُّخول، كدخول السندات بغرض تحقيق أهداف اقتصادية.

ثانيا: أنواع الضَّريبة على الدَّخل: تفرض الضَّريبة على الدَّخل بأسلوبين رئيسيين أسلوب الضَّريبة على مجموع الدخول و الضَّريبة العامَّة على الدَّخل، وأسلوب الضَّريبة النوعية على الدَّخل.

1) **الضَّريبة على مجموع الدخول:** يقدم هذا النِّظام على أساس ضريبة تفرض على مجموع الدخول المحققة للممول في كافَّة فروع الدَّخل المختلفة،[2] أي يتم جمع الدُّخول التي يتحصل عليها من العمل والمكافآت والممتلكات العقارية المنقولة.

و يرى أنصار هذا النِّظام أن هناك اعتبارات تدعوا إلى الأخذ بأهمها[3]:

أ. تحقيق العدالة الضَّريبية لأنها تعطي صورة أشمل وأدق للمركز المالي للمكلَّف، وتراعي ظروفه من أعباء شخصية وعائلية وديون؛

---

[1] حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2000، ص 153.

[2] زينب حسين عوض الله، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2006، ص 145.

[3] أنظر: – زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 145.

– حامد عبد المجيد دراو، مبادئ المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 155.

– محمد سعيد فرهود، مرجع سبق ذكره، ص 201.

ب. تسمح الضَّريبة العامَّة على الدَّخل بتطبيق المعدلات التَّصاعدية للضرائب أكبر مما عليه الحال للضرائب على فروع الدَّخل؛

ت. تعتبر أكثر ملائمة بالنسبة للممول الذي يطلب منه تقديم إقرار واحد فقط عن دخله المستمد من كافَّة الفروع بدلا من إقرارات متعدِّدة بتعدُّد فروع الدَّخل؛

ث. هذا النَّوع يتلاءم مع قاعدة الاقتصاد في النَّفقة، وذلك أنَّ الجباية تتم مرةً واحدةً ومن جهاز مالي واحد مما يعمل على تخفيض النَّفقات.

لكن هذه المميزات يقابلها من جهة أخرى نقائص متعددة، فهناك صعوبات في فرضها وذلك لحاجتها إلى جهاز إداري ذو كفاءة عالية، وأن يكون هناك وعي ضريبي للمكلَّف بدفع الضَّريبة، لذلك هذا النَّوع وجد نجاحًا في الدُّول المتقدمة مثل بريطانيا والو.م.أ، وكندا وفرنسا.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنَّ عدم التمييز بين مصادر الدَّخل المختلفة ينجر عنه عدم إمكانية استعمال هذا النَّوع من الضَّرائب لتحقيقِ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

2) **الضَّريبة على فروع الدَّخل:** تسمى أيضا ضرائب الدَّخل النوعية، ويعتمد هذا النِّظام على تقسيم مصادر الدَّخل الرئيسية: فهناك دخل ناجم عن العمل خاضع لضريبة المرتَّبات والأجور، و دخل ناجم عن رأس المال فيخضع للضريبة على ريع الأموال المنقولة،ومصدر مختلطة بينهما فيخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية.

وهناك اعتبارات يعتمد عليها أصحاب هذا الرأي منها[1]:

أ. تنويع المعاملة الضَّريبية لكل نوع بما يجعله أداة ملائمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسِّياسية؛

ب. تنويع المعاملات المالية بما يتَّفق مع مدَّة بقاء واستمرار مصدر الدَّخل بما يحقق العدالة والمصلحة الاقتصادية، فتفرض منخفضة على دخل العمل، وبمعدل مرتفع على رأس المال، وبمتوسط على الدُّخول المختلطة؛

ت. اختلاف الواقعة المنشأة للضَّريبة، واختلاف طرق ومواعيد التَّحصيل يجعل هذه الضَّرائب أخف وقعا وأكثر ملائمة للممول.

المطلب الثَّاني: الإطار العام للسياسة الضَّريبية

السِّياسة عبارة عن كلمة تستخدمها الدَّولة بكافة مؤسساتها في سبيل تحقيق هدف معيَّن، فالسِّياسة في إطارها الاقتصادي عبارة عن مجموعة من القرارات والتَّدابير التي تتَّخذها السُّلطات العمومية بهدف توجيه النَّشاط في اتجاه مرغوب فيه[2]، هذه القرارات والتَّدابير محدَّدة بالإطار المذهبي والفلسفي والتَّاريخي للمجتمع، والذي يحدد طبيعة العلاقة بين مختلف الأعوان الاقتصاديين، وعند الحديث عن السِّياسة الاقتصادية نتحدث عن السِّياسة الجبائية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

---

[1] أنظر: – حامد عبد المجيد دراو، مبادئ المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 157.

– محمد سعيد فرهود، مرجع سبق ذكره، ص 200.

[2] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

الفرع الأوّل: مفهوم السّياسة الجبائية

تحقق السّياسة الجبائية تدخل الدّولة اللازم في الحياة الاقتصادية، وذلك لتحقيق التوازن والنمو والاستقرار الاقتصادي، ومعالجة المشاكل الاقتصادية المختلفة.

أولا: تعريف السّياسة الضّريبية: يمكن تعريف السّياسة الضّريبية بأنها مجموعة التدابير ذات الطابع الضّريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضّريبي قصد تغطية النّفقات العمومية من جهة، والتّأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامّة للاقتصاد من جهة ثانية[1].

وعرفها بمنظور آخر موريس لوري على أنها فن الاقتطاع بأحسن صيغة ممكنةٍ لمبلغ من الضّرائب محدد مسبقا، وتمتد عبارة أحسن إلى عدّة جوانب منها: العدالة الاجتماعية، التجارة الخارجية، التطور التقني..وكذا تنمية الادخار[2].

ومن منطلق هذا التعريف يتبين أنّ للسياسة الضّريبية عدّة صفات منها:

- تعتبر السّياسة الضّريبية تشكيلة متكاملة من البرامج تقوم الحكومة بوضعها بغية تحقيق أهداف معيّنة؛
- تعد السّياسة الضّريبية جزءا من السّياسة المالية للدّولة والتي تعتبر بدورها جزءا من السّياسة الاقتصادية للدّولة؛
- تقوم السّياسة الضّريبية في سبيل تحقيق أهدافها باستخدام أدوات ضريبية منها ما هي فعلية، ومنها ما هي محتملة وتلاءم الوضع الاقتصادي والاجتماعي القائم، ومنها الإعفاءات والتّخفيضات.

إنّ الحديث عن السّياسة الضّريبية لا يتأتى إلاّ بالحديث عن النّظام الضّريبي الذي يحدّد العلاقات بين مختلف الجهات القائمة وأنواع الضّرائب الموجودة.

1. **تعريف النّظام الضّريبي:** لقد تعدّدت تعاريف النّظام الضّريبي بين من يراه بالمفهوم الواسع وبين من يضعه في حيز ضيق[3]: فالمفهوم الضيّق يعني مجموعة من القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضّريبي في مراحله المتتالية من التشريع إلى الربط إلى التحصيل.

أما المفهوم الواسع فذهب إلى أبعد من ذلك من خلال تعريفه على أنه مجموعة العناصر الإيديولوجية والاقتصادية و الفنية والتي يؤدي تراكبها إلى كيان ضريبي معين، ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة الحسية للنظام، والتي تختلف ملامحه بالضرورة في مجتمع متقدم اقتصاديا عن مجتمع متخلف.

ومن خلال التعريفين فإن النّظام الضّريبي يتكون من عناصر هي:

- مجموعة الأهداف والغايات المحددة التي يسعى النّظام لتحقيقها وهي مشتقة من أهداف السّياسة المالية المتبعة؛

---

[1] نفس المرجع، ص 139.

[2] فلاح محمد، السّياسة الجبائية، الأهداف والأدوات بالرجوع إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 05.

[3] سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضّرائب، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2007، ص 322.

- مجموعة محددة ومختارة من الصور الفنية للضريبة (نوعية، على الدَّخل، على الثروة، جمركية،...الخ)، هذا التَّحديد والاختيار يتلاءم مع ظروف وخصائص البيئة التي تعمل في نطاقها؛
- التَّشريعات والقوانين الضَّريبية المصدرة وما يصاحبها من لوائح تنفيذية ومذكرات تفسيرية تسعى لتحقيق أهداف محددة تمثل أهداف السِّياسة الضَّريبية بصفة عامة.

إن هذه العناصر تجعلنا نتصور أن هناك العديد من الأنظمة الضَّريبية والتي تختلف من دولة لأخرى.

لذا نجد الأنظمة الحديثة لا تعتمد على نوع من أنواع الضَّريبة بل تختار مزيجا متكاملاً من أنواع الضَّرائب، وتحاول أن تعدِّله ليكون أكثر ملائمة في تحقيق أهداف المجتمع.

ونقصد بالتنوع والتَّعديل هنا الهياكل الضَّريبية التي تعتبر مرتكز النِّظام الضَّريبي، من خلال إعطاء الأهمية النسبية لكل نوع من أنواع الضَّرائب، ومنذ أوائل الثمانينات وحصيلة ضريبة الدَّخل الشخصي تتراوح بين 1 و3% من إجمالي الناتج المحلي في البلدان النامية مقارنة بنسبة تتراوح بين 9 و11% في البلدان المتقدمة، ويأتي 95% من هذه الإيرادات من الحجز من المنبع من أجور العاملين في القطاع العام والشركات الكبرى مقارنة بحوالي 80% في البلدان المتقدمة، يدفع أقل من 5% من السكان ضريبة الدَّخل الشخصي مقارنة بحوالي 50% في البلدان المتقدمة، وتغطي الضَّريبة حوالي 15% فقط من الدَّخل مقارنة بنسبة 57% للدول المتقدمة[1].

ثانيا: أدوات السِّياسة الضَّريبية: تعتمد السِّياسة الضَّريبية على مجموعة من الأدوات التي أصبح يعبر عنها في الأدبيات الضَّريبية بالإنفاق الضَّريبي، وهي تخفيضات تمس المعايير الجبائية ويمكن سردها في[2]:

- التَّخفيضات الضَّريبية؛
- القرض الضَّريبي؛
- التَّخفيضات الخاصة بالمعدلات؛ تأجيل مواعيد الدفع؛
- الإعفاءات الضَّريبية، الامتيازات شبه الجبائية المتعلقة بالمساهمات الاجتماعية للعامل ولرب العمل؛ ضمانات وتسهيلات المنازعات الجبائية.

وتشكِّل النَّفقات الضَّريبية اليوم موضوع النِّقاش، إذ ينظر إليها على أنَّها مصدر من مصادر تعقيد الأنظمة الضَّريبية، ويصعب إخضاع المزايا الممنوحة لمنطق الرشادة، وعادة ما يتم استخدام النَّفقات الضَّريبية في إطار دعم الاستثمار، الادخار، وخلق أو التكييف الهيكلي للمؤسسات.

ثالثا: أهمية السِّياسة الضَّريبية: للسياسة الضَّريبية أهمية بالغة تختلف باختلاف الأعوان الاقتصاديين المؤثرين والمتأثرين بها، ويمكن إبراز هذا التأثير من خلال ما يلي:

---

[1] صندوق النقد الدولي، تعبئة الإيرادات العامة في البلدان النامية، وثيقة خاصة، SM/11/21، 2011، ص 41.

[2] العباسي عجلان، حوكمة النَّفقات الجبائية لتمويل التنمية المستدامة وتحقيق العمل المستدام، حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي 15-16 نوفمبر، جامعة المسيلة، ص 3.

1. **القطاع العائلي**: تعتبر السِّياسة الضَّريبية من انشغالات العائلة لما تتأثر بها مستوياتهم المعيشية وما يترتب عليه من إعادة توزيع الدَّخل بين الإنفاقات الاستهلاكية والمدخرات العائلية من جهة، ومن جهة أخرى توزيع الوقت بين العمل والراحة، أي المفاضلة بين زيادة أو تخفيض ساعات العمل.

2. **قطاع الأعمال المحلي والأجنبي**: تعتبر السِّياسة الضَّريبية عنصرا مهمًا ومباشرًا في التَّأثير على أرباح الشركات وبالتَّالي على قرار الاستثمار، وتعمل البلدان النامية بشتَّى الوسائل على منح الحوافز والتَّخفيضات والإعفاءات والتي يمكن أن يستفيد منها المستثمر والعكس.

3. **القطاع الحكومي**: إن أهمية السِّياسة الضَّريبية للقطاع العام مزدوجة، فهناك أهمية اقتصادية من خلال تطويرها لتصبح وسيلة يمكن الإفادة منها في التَّأثير على المسار الاقتصادي، وتعديله بما يتوافق ومعالجة المشاكل الاقتصادية كالتضخم والبطالة..الخ، وهناك أهمية مالية وذلك لما لها من تأثير على حجم الحصيلة الضَّريبية اللازمة لمقابلة النَّفقات العامَّة.

4. **قطاع البحث العلمي**: تعتبر السِّياسة الضَّريبية مقصد الباحثين في المجال العلمي، لما لها من قدرة على التَّأثير على سيرورة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية منها.

الفرع الثَّاني: علاقة السِّياسة الضَّريبية بالأنظمة ذات الصلة: لا شك أن السِّياسة الضَّريبية لها علاقة مع مختلف المتغيِّرات الإيديولوجية والاقتصادية والاجتماعية، ويمكن إبراز هذه العلاقات فيما يلي:

أولا: علاقة السِّياسة الضَّريبية بالنِّظام الاقتصادي: تتوقف ملامح السِّياسة الضَّريبية على النِّظام الاقتصادي المتبنى من طرف الدَّولة والذي يعكس فلسفتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبالتَّالي فإن النِّظام الضَّريبي يمكن تحديده من خلال النظم الاقتصادية الاشتراكية والرأسمالية والإسلامية[1].

أ. **النِّظام الاشتراكي**: يقوم هذا النِّظام على فلسفة جماعية هدفها الأساسي تحقيق المصلحة العامَّة وليس المصلحة الخاصة، ويأخذ هذا النِّظام في التطبيق العملي صورا مختلفة، ويتصف هذا النِّظام بزيادة الوزن النسبي للاقتصاد العام.

وبالتَّالي فإن المسؤولية الكبيرة في إدارة شؤون الدَّولة تستلزم نفقات متزايدة، وعليه يكون النِّظام الضَّريبي فيها قائما على تحقيق اكبر قدر من الإيرادات المتأتية من القطاع العام بشكل كبير لكونه المسيطر على دواليب الاقتصاد.

أما عن القطاع الخاص فهو محدود إلى حد ما وبالتَّالي فإن نسبة الضَّرائب المتأتية منه تكون قليلة.

ب. **النِّظام الرأسمالي**: هناك العديد من السمات التي يتصف بها النِّظام الرأسمالي كالحرية الاقتصادية، الملكية الخاصة، عدم تدخل الدَّولة، مبدأ قانون السوق باعتبار أن جهاز الثمن هو القوة الحقيقية الموجِّهة للنَّشاط الإنتاجي وتحقيق التوازن، ومبدأ الربح الذي يعتبر أفضل حافز على الإنتاج.

---

[1] أنظر: – مؤيد ساطي جودت حمدا الله، مرجع سبق ذكره، ص 50.
– العيشاوي عجلان، مرجع سبق ذكره، ص 327.

وبالتَّالي فإن ترك الأفراد أحرار في اختيار أنشطتهم وحرية التَّملك لا تعود بالنَّفع والمصلحة الخاصة فحسب بل تتعداه لتحقيق المنفعة العامَّة، وعلى عكس النِّظام الاشتراكي، فإن الضَّرائب تعتبر أداة فعَّالة في التَّأثير على النَّشاط الاقتصادي، فالحكومة في ظلِّ النظم الرأسمالية لا تملك الكثير من الموارد الاقتصادية، وهو ما زاد حاجتها لفرض ضرائب للحصول على ما يلزمها من الإيرادات لتتمكَّن من تمويل نفقاتها العامَّة، فقد ازدادت هذه الحاجة في ظلِّ تزايد مهام الدَّولة الرأسمالية واتِّساع نشاطها، وهي تستخدم في ذلك أحدث الفنون الضَّريبية ليس للهدف المالي فحسب، بل لدفع قطاعات النَّشاط الاقتصادي لأقصى درجاتها لكي تحافظ على النمو المتوازن بين القطاعات، وتشجيع الاستثمار الخاص نحو المشروعات غير المرغوبة.

ولعل من أهمِّ مميزات النِّظام الضَّريبي في هذا النِّظام الاقتصادي ازدياد أهمية الضَّرائب غير المباشرة والتمييز في أسعار الضَّريبة والإعفاءات المختلفة.

ت. **النِّظام الإسلامي**: يقوم النِّظام الإسلامي على ثلاث قواعد أساسية هي[1]: الملكية، و التصرف فيها، وتوزيع الثروة بين الناس، فمن ناحية الملكية بيَّن الشَّرع أن هناك ملكيةً فرديةً، فلكل فرد أن يتملَّك بسبب من أسباب التَّملك، وهناك ملكية عامة للأمة كلِّها، وحدَّد أسباب التَّملك والعقود التي يجري بها تبادل الملكية، وبالمقابل جعل للدولة سلطة جباية أموال معيَّنة جباية دائمة كالجزية والخراج، وجعل أموال الزَّكاة في بيت المال، و جعل الملكية العامَّة تحت إدارتها تتولاها هي.

وتلعب السِّياسة الضَّريبية بمفهومها الواسع دورا هاما في التدخل في الحياة الاقتصادية وذلك من خلال التدخل في إعادة توزيع الثروة بين الناس ومحاربة الاكتناز، لكن يد الدَّولة ليست مطلقة في التصرف في أموال النَّاس ولا التَّدخل في ملكيتهم، وإنما تقدر الظُّروف بقدرها كما سنبين في المبحث الموالي.

ثانيا: علاقة السِّياسة الضَّريبية بالنِّظام المالي: من المعروف أنه يوجد لكل دولة نظام مالي خاص بها يحدد القواعد الإجرائية التي تحكم الصعيد المالي للأنظمة وكيفية تطبيقها.

ولا شك أنَّ النِّظام المالي إنما هو انعكاس للنِّظام الاقتصادي والاجتماعي والسِّياسي الموجود بالدَّولة، وفي نفس الوقت هو شريان الحياة لمختلف الممارسات و الأنشطة الاقتصادية.

وباعتبار أنَّ الضَّريبة أداة ماليةٌ ابتداء فالنِّظام الضَّريبي ما هو إلا جزء من النِّظام المالي للدَّولة أو فرع من فروعه.

وبما أن السِّياسة الضَّريبية تعمل على تحديد معالم النِّظام المالي وتوجيه أهدافه مع ما يتناسب و السِّياسة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فإن هذا لا يتأتى إلا في إطار السِّياسة المالية للدولة التي تحدد شكل النِّظام المالي وأهدافه.

[1] تقي الدين النبهاني، النظام الاقتصادي في الإسلام، ط6، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2004، ص ص 62-70.

المطلب الثَّالث: موقع الضَّريبة في الحياة الاقتصادية.

لقد تجاوز الاقتصاد الحديث النظرة القاصرة للضريبة باعتبارها وسيلة للحصول على الموارد المالية لتمويل النَّفقات العمومية، ولا حتى النظرة الماركسية التي تعتبرها وسيلة لتصحيح الوضع اللاَّتوازني الموجود بين الطبقات الاجتماعية من خلال إعادة توزيع المداخيل والثروات بين فئات المجتمع.

لقد أعطى الفكر الكينزي نظرة مختلفة، من خلال إعطاء دور للدولة بسياسةٍ تدخليةٍ عبر أدواتها المختلفة وبهذا أصبحت الضَّرائب أداة مهمة في يد الدَّولة لما تحدثه من آثارٍ اقتصادية هامة.

الفرع الأوَّل: الآثار الاقتصادية للضرائب

إنَّ تحديد أثر الضَّرائب من الوجهة الاقتصادية تكشف صعوبات تحليل جمَّة، فالسِّياسة الضَّريبية ليست العامل الوحيد المؤثر على مجرى الحياة الاقتصادية، فهناك سياسات أخرى تكون في بعض الأحيان بأهداف متباينة، وتتحدد الأهمية النسبية لكل سياسة حسب الظرف الاقتصادي القائم والأهداف المتوخاة.

كذلك فإن للزمن الذي تستخدم فيه هذه الأدوات دور مهم، وكذلك لفترات التأخير، ودرجة تجاوب الأعوان الاقتصاديين، هذا بوجه عام.

أما بوجه خاص فالآثار التي يمكن أن تحدثها السِّياسة الضَّريبية تواجهها مشكلات تتعلق بنقل العبء الضَّريبي والتي تتمثل في استقرار الضَّريبة وانتشارها والتخلص من عبئها كليا أو جزئيا.

لذا قبل التحدث عن آثار الضَّرائب سنشير بشكل موجز إلى هذه المشاكل والتي يطلق عليها الآثار غير المباشرة للضريبة.

أولا الآثار الاقتصادية غير المباشرة للضريبة: تتمثل الآثار غير المباشرة في[1]: استقرار الضَّريبة، انتشارها والتخلص من عبئها.

1) استقرار الضَّريبة: فالمقصود بها تحديد الشخص الذي يتحمل العبء الحقيقي للضريبة، فيكون الاستقرار مباشرا إذا تحملها المكلَّف بها قانونا، ويكون غير مباشر إذا تمكن المكلَّف بها قانونا من نقل عبئها إلى شخص آخر، وإن كان المكلَّف بها هو من يدفعها ظاهرًا، وهذه الظَّاهرة تثير عدَّة صعوبات من النَّاحية الاقتصادية، إذ لا يمكن استعمال الضَّريبة كأداة اقتصادية تستهدف فئة معيَّنة لأنَّ الذي يدفعها غير المكلَّف بها قانونا.

2) انتشار الضَّريبة: تعبر عن مدى تؤثر دخل المكلَّفين بالنقصان نتيجة رفع الضَّريبة وما يترتب عنه من انخفاض في إنفاقهم الاستهلاكي الذي ينعكس على دخول من يزوِّدونهم بالسِّلع الاستهلاكية، الذين بدورهم

[1] أنظر: – سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص ص 205–210.
– محمد عباس محرزي، إقتصاديات المالية العامة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص ص 314–318.

يخفِّضون استهلاكهم، وبالتَّالي سلسلة من الانخفاضات في الدَّخل والاستهلاك إلاَّ أنَّ هذا لا يستمر إلى ملا نهاية، ولكن عادة ما تتدخل ظروف وعوامل أخرى تخفِّف من حدَّة الانتشار.

3) التخلص من عبء الضَّريبة: بما أن دفع الضَّريبة يكون بدون مقابل مباشر يستفيد منه دافع الضَّريبة المكلَّف بها قانونا فإنَّ هذا يدفعه إلى محاولة التَّخلص منها بكل الطرق، بشكل لا يخالف القانون ويسمى هذا التهرب الضَّريبي، كما يمكن أن يتخلص منها بشكلٍ لا يسمح به القانون ويسمى هذا بالغش الضَّريبي،إذ يقدم فيه المكلَّف قانونا تصريحا كاذبا، أو يستخدم طرق احتيالية أو تدليسية.

ثانيا الآثار الاقتصادية المباشرة للضرائب: تعتبر الضَّرائب من أهم الوسائل التي يمكن الإفادة منها في التَّأثير على مسار الاقتصاد الوطني، وتعديله بما يتلاءم مع سياسات الدَّولة في مختلف المجالات.

وتنشأ الآثار بعد استقرار عبء الضَّريبة، واختلفت الآراء بشأن تحديد هذه الآثار على وجه الدقَّة، فذهب بعض الاقتصاديين إلى القول بأنَّه على الرَّغم من أنَّ العبء قد يكون ثقيلاً على المكلَّف بها فإنَّه قد يدفع الأفراد إلى زيادة الإنتاج بكافَّة السبل المتاحة لتعويض الجزء المقتطع من دخولهم كضريبة، أمَّا البعض فيرى أنَّ مقدار الاقتطاع من الدَّخل هو الذي يحدد أثر الضَّريبة في نشاط الأفراد وإنتاجهم من حيث الكم والكيف.

وواقع الأمر أن آثار الضَّرائب المباشرة على نمط الاستهلاك والإنتاج والادخار وغيرها من السلوكيات الاقتصادية يتوقف على أمرين[1]:

- مقدار الضَّريبة المستحقة؛
- الأوجه التي تستخدم فيها الدَّولة حصيلة الضَّرائب.

وإن كنَّا في هذا المقام لا نأخذ بعين الاعتبار آثار استخدام الضَّرائب (النَّفقات العامَّة) على هذه الكميات، وسنكتفي بتأثير حصيلة الضَّرائب على المتغيِّرات الاقتصادية.

1. **أثر الضَّرائب على الاستهلاك والادخار:** من المتعارف عليه في النَّظرية الاقتصادية على أنَّ الدَّخل يوزع بين الاستهلاك والادخار ويتوقف هذا التوزيع على كل من الميل الحدي للاستهلاك والادخار.

وحيث أن الضَّرائب لا تتعدى كونها اقتطاعا نقديا من دخول الأفراد فإنها تؤدي إلى نقص في مكونات الدَّخل المخصص للاستهلاك والادخار، ويختلف مدى التَّأثير باختلاف الفئة التي يقع عليها العبء وعلى نوع الضَّريبة وعلى درجة مرونة عرض السلعة والطلب عليها[2].

فإن كان العبء يقع على الطبقة الغنية المتميزة بانخفاض ميلها الحدي للاستهلاك وارتفاع ميلها الحدي للادخار، فإن الضَّريبة ستؤدي إلى نقص الادخار لهذه الطبقة مقارنة بالاستهلاك، أم أنَّ العبء يقع على الطَّبقة الفقيرة والتي تتميز بارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك فإن هذا سيؤدي إلى نقض الاستهلاك، فالضَّريبة سوف تعمل

[1] سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 210.

[2] عادل علي، المالية العامة والقانون المالي الضَّريبي، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، 2009، ص 265.

على خفض القوة الشرائية لهذه الطبقة، وما يترتب عليه من انخفاض في الطلب، غير أنَّ هذا الطلب لا يتأثر بنسبة واحدة بل يتفاوت من سلعة لأخرى، تبعا لدرجة مرونة الطلب، فالسِّلع ذات الطَّلب المرن تكون شديدة الحساسية لهذه التَّغيرات، فيقل الطَّلب عليها عكس السِّلع ذات الطَّلب غير المرن.

ويمكن النظر إلى الضَّريبة حسب نوعيتها: مباشرة أو غير مباشرة

فالضَّرائب المباشرة هي التي تتَّخذ الدَّخل وعاءا لها، وهنا تتوقف الآثار على حجم الدَّخل:

- فإذا كان حجم الدَّخل مرتفعا فغالبا ما يقوم أصحاب هذه الفئة بخفض مدخراتهم للحفاظ على نفس المستوى من الاستهلاك.
- أما إذا كان حجم الدَّخل متدنيا كما في الضَّريبة على الأجور والرواتب فتعمل بداية على خفض المدخرات، لأن الادخار أكثر مرونة من الاستهلاك للتغيرات الحاصلة في الدَّخل، مع العلم أن الميل الحدي للاستهلاك لهذه الفئة يكون مرتفعا.

أما الضَّرائب غير المباشرة فتتوقف بالضرورة على نوعية السلعة ودرجة مرونة الطلب عليها.

2. **أثر الضَّرائب على الإنتاج:** إن فرض الضَّرائب في المجتمع، سواء كان بمعدلات منخفضة أو مرتفعة يكون له أثر واضح على الإنتاج، هذا الأخير يؤخذ من عدة جوانب[1]:

أ. كما رأينا من قبل فإن الضَّريبة تؤثر على الاستهلاك بالسلب، خاصَّة لأصحاب الدُّخول المحدودة والمتوسطة، وهذا بدوره يؤثر على الإنتاج بالنقصان، كذلك يتأثر الإنتاج نتيجة تأثير الضَّرائب في عرض رؤوسِ الأموال الإنتاجية.

فعرض رؤوس الأموال الإنتاجية يتوقف على الادِّخار والاستثمار، وكما رأينا من قبل فإن الضَّرائب تؤدِّي إلى نقص الادخار وقلَّة رؤوس الأموال خاصَّة بالنِّسبة للضَّرائب المباشرة؛

ب. يؤدِّي فرض الضَّريبة إلى توجيه الاقتصاد باتجاه الاستثمارات المرغوبة من خلال الحوافز و الإعفاءات والامتيازات التي تؤدي إلى انتقال عناصر الإنتاج إلى الفروع الأقل عبئا؛

ت. أمَّا من حيث الرَّغبة والقدرة على العمل، فإذا أدَّت الضَّريبة بكونها اقتطاعا من الدَّخل إلى نقص استهلاك العمَّال خاصة من الاستهلاك الضَّروري والعلاجي والتعليمي فإن هذا يؤثر على قدرتهم الإنتاجية، فيُضعِف كفاءتهم، ومن ناحية الرغبة فإنَّ الأمر فيها بضديه: فقد تؤدي الضَّرائب إلى تقليل عائد العمل، وهو ما يدفع العمال إلى تفضيل وقت الراحة على العمل، كما قد يذهب آخرون إلى مضاعف مجهوداتهم من أجل الحصول على عائد أكبر يعوض قيمة الضَّريبة للمحافظة على نفس مستوى المعيشة.

---

[1] أنظر: – علي العربي، عبد المعطي عساف، مرجع سبق ذكره، ص ص 96-98
– عادل العلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 264-267.
– سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص ص 213-215
– محمد سعيد فرهود، مرجع سبق ذكره، ص ص 300-307.

3. أثر الضَّرائب على توزيع الدَّخل الوطني: لعل من بين أهداف السِّياسة الضَّريبية إعادة توزيع الدَّخل والثروة لتقليل التَّفاوت الاجتماعي، غير أنَّ هذا يتوقف على نوعية الضَّرائب السائدة في المجتمع، فإن كانت حصيلة الضَّرائب يغلب عليها الضَّرائب غير المباشرة فإن هذا سوف يترتب عليه إعادة توزيع الدُّخول لصالح الطَّبقة الغنية، ومع ذلك فإنَّ الأثر يتوقف على نوعية السلعة التي تفرض عليها هذه الضَّرائب، فإن كانت كمالية فهي تعتبر أكثر عدالة، لأن استهلاكها يكاد يكون مقصورا على الطَّبقات الغنيَّة بعكس الضرورية.

أما إذا كانت الضَّرائب المباشرة هي الحصيلة الأوفر، فهي تؤثر على الطبقات الغنية ويعاد توزيع الدَّخل لصالح الطبقات الفقيرة.

الفرع الثَّاني: آلية استخدام الضَّريبة في معالجة المشاكل الاقتصادية

تعاني الاقتصاديات الرأسمالية من تقلبات في مستوى النَّشاط الاقتصادي فتعرف فترات توسُّع وفترات انكماش، والواقع أنَّه لا يمكن دراسة الضَّرائب أو تتبع آثارها بمعزل عن دراسة أثار الإنفاق الحكومي وتتبع آثاره، بل الأصح تتبع آثارهما معًا في إطار السِّياسة المالية بشقيها الانفاقية والضَّريبية، ومع ذلك لأسباب منهجية سنتناول فيما يلي دور الضَّرائب في هذا المجال.

أولا: دور الضَّرائب في معالجة التَّضخم: وجدت عدَّة تعريفات للتضخم، اختلفت باختلاف رؤية التَّعريف أو وجهته، ويمكن تعريف التَّضخم على أنه الارتفاع المستمر و المتواصل في المستوى العام للأسعار[1].

ويعتبر التَّضخم كظاهرةٍ اقتصادية إحدى المشكلات الرَّئيسية التي تعاني منها الاقتصاديات، ولا شك أنَّ دور الضَّريبة في معالجة التَّضخم يتحدد بكونها أداة تعمل على امتصاص القوَّة الشرائية للأفراد، وهذا بدوره يؤدِّي إلى انخفاض أسعار المنتجات.

ومن المعروف أن الضَّرائب متعدِّدة ومتنوِّعة وزيادة حجم كل منها يؤثر في اتجاه معين، فزيادة ضريبة الدَّخل مثلاً عن طريق زيادة نسب الاستقطاع الضَّريبي سيؤدِّي إلى خفض الإنفاق الاستهلاكي العائلي، مما يؤدِّي إلى تقلص ملحوظ بين إجمالي الإنفاق الوطني، وإجمالي الناتج الوطني، أي تقليص الفجوة التَّضخمية.

كما أنَّ زيادة الضَّرائب غير المباشرة على السِّلع الكمالية يمكن أن يحد من الطَّلب، ومع ذلك فإن الضَّرائب المباشرة هي الأفضل لاسيما ضريبة الدَّخل.

ثانيا:دور الضَّرائب في معالجة الانكماش: حالة الانكماش تتطلب إجراءات معاكسة لمعالجة التضخم، من خلال دفع الطلب عن طريق سياسة توسعية تقوم على أساس رفع الإنفاق الحكومي وخفض الضَّرائب، سواء المفروضة على الدَّخل من أجل تشجيع الاستهلاك، أو المفروضة على الأرباح من أجل تشجيع الاستثمار.

[1] محمد سعيد السمهوري، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان 2012، ص 440.

المبحث الثَّالث: الضَّريبة على الأجور من المنظور الإسلامي

تقوم الدَّولة الحديثة بإشباع الحاجات العامَّة لرعاياها بإنفاق ما تحصل عليه من إيرادات، وتتعدَّد هذه الإيرادات، وتتنوع في العصر الحديث، والبَّاحث في نظام الدَّولة الإسلامية يجد أنَّ دور الدَّولة الإسلامية يتَّصف بالاتساع والشمول، حيث تتعدَّد الوظائف الملقاة على عاتقها، وإن كانت الدَّولة الإسلامية الأُولى تقوم بالخدمات الأساسية التي يتطلبها المجتمع الإسلامي في ذلك الحين، وهي الدفاع والأمن والقضاء وما تقوم به من نظام التَّكافل الاجتماعي والتي تميزت به، أي أنها كانت دولة حامية لا تتدخل في النَّشاط الاقتصادي إلا بقدر ضئيل لتمنع الاستغلال والاحتكار، غير أنَّ دورها اتسع ليشمل كلَّ جوانب الحياة الإنسانية، الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، ولا شكَّ أنَّ هذا الدور نابع من شمول الشَّريعة الإسلامية نفسها، التي جاءت لتعالج كلَّ جوانب الحياة ومن الطبيعي أن يتطلب القيام بهذا الدَّور الشمولي حصولها على موارد مالية كافية تمكنها من القيام بهذا الدور.

لقد كانت أهم إيرادات الدَّولة الأُولى الزَّكاة، والتي وضع لها الإسلام نظامًا حكيمًا يجعل منها المورد الرئيسي الدَّائم الذي يتميَّز بوفرة الحصيلة، يلازمها عدالة وعمومية لم تعرفها النُّظم المالية من قبل، سواء الإمبراطورية البيزنطية أو الفارسية والتي كانت في رخاء ونمو، فالضَّرائب التي كانت تتدفق إلى خزائن الملوك وصلت إلى مبالغ هائلة، وفخامة وترف عاصِمَتَيهِما كان يضرب به المثل، لكن هذا كله في الظاهر، أمَّا الحقيقة فكانت ترضخان تحت أعباء حكم استبدادي ساحق، رافقته سلسلة من الفضائح في أوساط الأسرة الحاكمة، في الوقت الذي كانت فيه معالم الدَّولة الإسلامية الفتية تتجلَّى، وتفتح القلوب والعقول قبل البلدان بقواعد عادلة للضَّريبة، لم يتوصل إليها الاقتصاد الوضعي إلا بعد كتابات آدم سميث (ثروة الأمم) والتي تطورت فيما بعد إلى مبدأ المنفعة، القدرة على الدفع ونظريات توزيع العبء الضَّريبي.

إن النِّظام المالي الإسلامي فريد في قواعده التي لم تعف على طبقة الأمراء والنبلاء ورجال الدِّين، فعليهم ما يجب على أيِّ فرد من الرعية، كما أنَّ هذا النِّظام كفل أكثر من مورد للدولة.

لذا سنحاول في هذا المبحث التعرف على الحاجات العامَّة في الإسلام وتطوّرها، وما هي أهم الموارد ومدى كفايتها لنصل إلى موقف الشَّريعة من فرض ضرائب على الأجور.

المطلب الأوَّل: الحاجات العامَّة وحدود القطاع العام في الإسلام

وهذه الحاجات هي مجال المالية العامَّة وذلك في مقابل الحاجات الخاصة التي تعبر عن المنافع الخاصة بطالبيها والتي يقوم النَّشاط الخاص بإشباعها في مجال علم الاقتصاد.

إن التَّفريق بين الحاجة العامَّة ذات المنفعة الجماعية التي هي من اختصاص النَّشاط العام، وبين الحاجة الخاصَّة التي هي من اختصاص النَّشاط الخاص أمر تكتنفه كثير من الصعوبات، إذ لا يوجد معيار واضح وعلمي ودقيق للفصل بينهما، فكثير من الحاجات يمكن أن تُقضى بواسطة النَّشاط الخاص كما يمكن أن تُقضى بواسطة النَّشاط العام.

ويعتبر النِّظام الاقتصادي والسياسي السائد المعيار الحقيقي الذي يفصل في تحديد هوية كثير من هذه الحاجات، فإذا كان هذا النِّظام يرتكز على دور الدَّولة في النَّشاط الاقتصادي، فإنَّ مفهوم الحاجات العامَّة ونطاقها يزداد ومعه تزداد الإيرادات العامَّة والنَّفقات العامَّة والعكس صحيح.

وفي ظل الدَّولة الإسلامية يمكن تعريف الحاجة العامَّة بأنها المصلحة العامَّة التي تقضى بواسطة الدَّولة، وقد تحدث الفقهاءُ عن كثير من مصالح الأمة التي تقضى بواسطة الدَّولة، ومن أموال المصالح العامَّة، والتي عُبِّر عنها بتعبيرات مختلفة من نحو: سد الثغور، بناء الحصون، أعطية المقاتلة، كفاية العلماء و العمَّال، بناء وإصلاح القناطير والجسور، بناء المساجد وقضاء الديون[1] ونحو ذلك من المصالح التي يرى الفقهاءُ أنَّها مصالح عامَّة وأنها تقضى من أموال المصالح العامَّة، وإذا نظرنا إلى هذه المصارف بالإضافة إلى المصارف الشرعية لأموال الزَّكاة التي تتولاها الدَّولة مع النظر إلى أقوال الفقهاءُ في تحديد وظائف الدَّولة في الإسلام فإنه يمكن القول أن الحاجات العامَّة يمكن حصرها في المجالات التَّالية:

1. **الوظيفة العامَّة للدولة الإسلامية:** تتمثل الوظيفة العامَّة للدولة الإسلامية في رعاية مقصد الشَّريعة في الأمة، فالمقصد العام من الشَّريعة هو تحقيق مصلحة العباد في العاجل والآجل، وجلب النَّفع لهم ودفع الفساد عنهم[2]، أي تحقيق النَّفع الأخروي والدنيوي لأفراد الأمة، بحفظ الموجود وتحصيل غير الموجود، وقد أشار الماوردي إلى الوظيفة العامَّة للدَّولة بقوله عن الإمامة[3]:هي موضوع لخلافة النبوَّة في حراسة دين وسياسة الدنيا.

فحراسة الدِّين وما يتعلق به من الدَّعوة إليه ومحاربة البدع والضلالات والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتعيين المفتين، وإقامة شعائر الدِّين هي تحقيق لمصالح العباد الأخروية، كذلك فإن سياسة الدنيا هي تحقيق لمصالح العباد الدنيوية، ورعاية أمور الدنيا رعاية وسائل فهي مطلوبة لرعاية أمر الدين إذ هو المقصود الرئيسي.

ويقول ابن تيمية (فالمقصود الواجب بالولايات، إصلاح دين الخلق الذي متى فاتهم خسروا خسرانا مبينا، ولم ينفعهم ما نعموا به في الدنيا، وإصلاح ما لا يقوم الدين إلا به من أمر دنياهم)؛ ثم يقول مبينا أفضلية ذلك (فإذا اجتهد الراعي في إصلاح دينهم ودنياهم بحسب المكان كان أفضل أهل زمانه، وكان من أفضل المجاهدين في سبيل الله)[4]

هذه وظيفة الدَّولة بشكل عام، وبناء على هذا فإنَّ مسؤوليتها ووظائفها تتسع باتساع المصالح، وبالتطورات والتغيَّرات في الأوضاع، وهي تعطي شمولا لمهمة الدَّولة الإسلامية، وهذا الشُّمول ينبع من طبيعة الشَّريعة الشاملة، فوظيفة الدَّولة يتسع مجالها ليشمل كل النواحي الإنسانية وفق ما هو مقرر شرعا[5].

---

[1] أبي الحسن الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ط1، دار ابن قتيبة، الكويت، 1998، ص 162.

[2] سعد بن حمدان اللحياني، الموازنة العامة في الإسلام، البنك الإسلامي للتنمية، بحث 43،ط1، السعودية 1997، ص 201.

[3] أبي الحسن الماوردي، مرجع سبق ذكره، ص 3.

[4] ابن تيمية، مجموع الفتاوى، م28، ص 262

[5] سعد بن حمدان اللحياني، مرجع سبق ذكره، ص 202.

2. **تحقيق الأمن الداخلي والخارجي:** بإعداد الجيوش القادرة على حفظ الأمن الخارجي، وأفراد الأمن القادرين على حفظ الأمن الداخلي وتتبع المخلين بالأمن، ومنعهم من تحقيق مقاصدهم وتنفيذ الأحكام فيهم.

3. **القضاء:** وذلك بالفصل بين المتخاصمين وإعادة الحقوق لأصحابها ومعاقبة المجرمين وتوثيق الحقوق والعقود ونحو ذلك من اختصاصات القضاء.

4. **الضمان الاجتماعي**[1]: حد الكفاية هو حق مشروع لجميع الأفراد حين عجزهم عن تحقيق هذا الحد لأسباب خارجة عن إرادتهم كالمرض، العجز، كبر السن وعدم وجود فرص للعمل، وهنا تقع المسؤولية على المجتمع والدَّولة لتحقيق الحدِّ الذي يكفل لهم مستوى لائق للمعيشة، فيُدفع لكل منهم إذا اتسعت الزَّكاة ما يخرج به من اسم الفقير والمسكنة إلى أدنى مراتب الغنى[2]، وذلك معتبر بحسب حالهم فمنهم من يصير بالدِّينار الواحد غنيًا إذا كان من مهرة الأسواق يربح فيه قدر كفايته، فلا يجوز أن يزاد عليه ومنهم من لا يستغني إلا بمائة دينار.

ومن هنا يتضح أنَّ حدَّ الكَفاف هو حد نسبي غير مستقر يتطوَّر بتطوُّر المجتمع الذي يشهد حركة التَّحول والتبدل من تغير حاجيات الأمس إلى ضروريات اليوم، و تحسينيات الأمس إلى حاجيات اليوم، وهكذا... في حركة دائبة تصاعديَّة يرتقي معها هذا الحد برقي المجتمع وتقدمه.

5. **المصالح الاقتصادية:** تتمثل في جباية الإيرادات والقيام بالإنفاق العام وكذلك بالقيام ببعض المشاريع الاستثمارية الهامَّة للمجتمع التي تتطلب المصلحة تدخل الدَّولة في القيام بها، كما أنَّ الدَّولة الإسلامية مسؤولة عن تحقيق العباد في الجانب الاقتصادي وفق الضوابط الشرعية والأساليب المشروعة.

فمن ناحية الجباية فإنَّ الدَّولة مسؤولة على تحصيل الزَّكاة والفيء وكافة الإيرادات العامَّة على الوجه المشروع، وبالمقابل فإنَّ الإنفاق على مصالح الدَّولة وتسديد الحقوق الواجبة عليها هي من واجباتها، وإلى جانب ذلك فالدَّولة مسؤولة على تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة.

إن مدى اتساع دور الدَّولة يتوقف على معرفة أهداف التَّنمية في النِّظام الاقتصادي والتَّعرف على متطلبات التَّنمية، وهل يمكن للقطاع الخاص أن يؤدِّي هذه الوظائف ويحقق هذه الأهداف؟

إن الإجابة الأوَّلية على هذا السؤال هي بالنفي النسبي، فيوجد من المشاريع من يحجم عنها الأفراد، لكبر حجمها أو عدم خبرتهم أو لقلة العائد، كما أنَّ من المشاريع ما تقتضي المصلحة العامَّة أن تقوم به الدَّولة لحساسيته من صناعة الأسلحة والذخائر...

ومع ذلك فإن بعض المشروعات يمكن أن تترك مباشرتها للأفراد مع قيام الدَّولة بالمشاركة فيها والإشراف عليها والاحتفاظ بحقها في العوائد، كما فعل رسول الله صلَّى الله عليه وسلم مع يهود خيبر، إذ تركها في أيديهم

---

[1] محمد عمر بير، دور الدولة في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتطوير، البنك الإسلامي للتنمية،السعودية، بدون سنة النشر، ص 14.

[2] أبي الحسن الماوردي، مرجع سبق ذكره، ص 156.

يباشرونها مع حق الدَّولة بالنِّصف من عائد إنتاجها[1]، وجاء في رواية عن يحي ابن آدم أنَّ عمر قال لعامله (أنظر ما قبلكم من أهل الصَّافية فأعطوها بالمزارعة بالنصف، وما لم يُزرع فأعطوها بالثلث، فإن لم تُزرع فأعطوها حتى تبلغ العشر، فإن لم يزرعها أحد فامنحها، فإن لم تُزرع فأنفق عليها من بيت مال المسلمين) فعمر بن عبد العزيز جعل استغلال الأرض للأفراد مقابل العائد للدولة، وجعل إدارة الدَّولة لها آخر الأمور، وفي هذا إشارة إلى أن دخول ولي الأمر مجال النَّشاط الإنتاجي هو آخر الخطوات، وذلك بعد استنفاد كافة سبل استنهاض الجهود الفردية.

إنَّ هذا الباب واسع وهو يشمل كثيرًا من أوجه المصالح الاجتماعية والاقتصادية، والتي توسَّعت الدَّولة في الإنفاق عليها في الوقت الحاضر نظرا لأهميتها في التَّنمية الاقتصادية والاجتماعية، وللتطوُّر الذي حصل في مفهوم و دور الدَّولة و وظائفها، ومن ذاك الإنفاق على التَّعليم، الصحة، مياه الصرف الصحي، الإنارة العمومية، الطرق و السكك الحديدية، النقل الجوي، وكذا الإنفاق على الكهرباء والصناعات الأساسية ونحو ذلك من أنواع المصالح التي لا تنتهي عند حد، والتي يمكن أن تزداد وتتجدد مع تجدد الزَّمن وتطوُّر الأنشطة الاقتصادية، والمطالب الاجتماعية، ومثل هذه المصالح تستحوذ على نسبةٍ كبيرةٍ من موارد الدَّولة، وتتسبب في ظاهرة تزايد النَّفقات، وحدوث العجز في الميزانية.

ولو رجعنا إلى الاقتصاد الإسلامي لوجدنا أنَّ تولي الدَّولة الإنفاق على هذه المصالح تحكمه المصلحة الشرعية، وكليَّات الشرعية وقواعدها العامَّة، وأنَّه لا توجد في الشَّريعة حدود فاصلة دقيقة بين ما هو حاجة عامَّة قطعا وما هو حاجة خاصة، بل توجد منزلة وسطى واسعة[2].

فالأمن الخارجي والداخلي والقضاء مثلا هي حاجات عامَّة قطعا، والنَّشاط الزِّراعي والصِّناعي والتِّجاري مثلا هو حاجة خاصة قطعا؛ وبين هذا وذاك منطقة واسعة متروكة للمصالح الشرعية المعتبرة وظروف الزمان والمكان، والحاجات والضرورات وتطور الأنظمة الاقتصادية وتوفر الخبرات أو الموارد لدى النَّشاط الخاص أو العام.

ومن هذا المنطلق إذا اقتضى المقام تولي الدَّولة هذه الأنشطة كان ذلك من حيث الإنفاق وتدبير الأموال دون مخالفة للنظام الاقتصادي الإسلامي.

المطلب الثَّاني: موارد الدَّولة الإسلامية ومدى كفايتها في العصر الحديث

لقد سبق القول أن حدود تدخل الدَّولة في النَّشاط الاقتصادي إنما يتحدَّد بحسب ظروف المكان والزَّمان وطبيعة النِّظام الاقتصادي والسياسي، والتي تحدد قيمة النَّفقات التي لا يمكن أن تتحقَّق إلا تحت قيد مقدار الإيرادات العامَّة التي يتعين توفرها للوفاء بهذه النَّفقات، ولقد تنوعت الإيرادات العامَّة في الدَّولة الإسلامية، كما تغير أثرها بحسب تناميها أو منفعتها، ففي عهد الرسول صلَّى الله عليه وسلم، وعهد الخليفة أبو بكر، وجزء من

[1] سعد بن حمدان اللحياني، مرجع سبق ذكره، ص 204.

[2] عبد الله بن مصلح الثمالي، ضريبة الدَّخل (الحكم والشروط) مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ع 19، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، 2004، ص 210

عهد أمير المؤمنين عمر كان الفيء والغنيمة والصدقة لها الأهمية الكبيرة في الإيرادات، لكن بعد امتلاك أراضي السواد، وكثرة الأراضي الزراعية التي تمتلكها الدَّولة في عهد عمر فقد زادت إيرادات الخراج و تنامت أهميتها[1].

ويمكن حصر أهم الموارد العامَّة الرئيسية عبر تطور الدَّولة الإسلامية ومدى كفايتها لتلبية نفقات الدَّولة في الوقت الحاضر كما يلي:

1. **الزَّكاة**: لقد تعددت تعاريف الفقهاءُ للزكاة، غير أن كلَّها تدور حول مفهومٍ واحد وهو:

إخراجُ جزءٍ مخصوصٍ، من مالٍ مخصوص، بلغ نصاباً لمستحقِّيه، إن تمَّ الملكُ، وحول غير معدنٍ وحرث[2]، يُخرجُه الغنيُّ المسلمُ الحرُّ لله تعالى للفقيرِ المستحقِّ، مع قطع المنفعة عنه من كل وجه[3]. أو هي اسمٌ لما يُخرجه الإنسان من حقِّ الله تعالى إلى الفقراء[4].

اشتمل هذا التعريف على كل ما يتعلَّق بالزَّكاة من شروطٍ وأُسسٍ كما يلي:

- جزءٌ مخصوص: أي المقدار الواجب إخراجُه من المال، يختلف باختلاف النصاب.
- من مالٍ مخصوص: أي من الأوعية المختلفة للزكاة (النعم، الحرث، النقدين، عروض التجارة...الخ).
- بلغ نصاباً: أي مقداراً معيَّناً (مُحدَّداً)، ويعني النصاب في اللغة أصلَ الشيء، أما في الشرع فيعني القدرَ الذي إذا بلغَه المال وجبت فيه الزَّكاة.
- لمستحقِّه: أي للأصناف التي تَستحقُّ الزَّكاة، والتي حدَّدها الشارع الحكيم في الآية 60 من سورة التوبة في قوله **(إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ)**.
- إن تمَّ الملكُ: أي إذا كمُل؛ إذ لا تجبُ على العبد، ولا على المدين إذا كان الدَّينُ يستغرقُ كل ماله.
- حول غير معدنٍ وحرث: أي تجبُ الزَّكاة في المال بكمال الحول، وهو عامٌ هجري كامل، مع استثناء المعدن والحرث من اشتراط الحول؛ حيث تجب الزَّكاة في المعدن بإخراجِه، وفي الحرث بطيبِه وحصدِه.
- يُخرجه الغني المسلم: أي من توافر لديه النصاب الحولي، حتى ولو كان صبياً أو مجنوناً، وحتى على من مات وعليه الزَّكاة فإنها تجب في ماله وتُقدَّم على الدائنين والوصية والورثة.
- لله تعالى: أي أن يُقصَد بها وجهَ الله.
- مع قطع المنفعة عنه من كل وجه: أي أن لا تكون الزَّكاة مُقابلَ منفعةٍ للمُزكِّي من المزكَّى عليه.

---

[1] فؤاد عبد الله عمر، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره، المعهد الإسلامي للبحوث والتطوير، البنك الإسلامي للتنمية، السعودية، 2003، ص 184.

[2] وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ج2، دمشق: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، ط2، 1985، ص 730.

[3] أحمد إسماعيل يحي، الزكاة عبادة مالية وأداة اقتصادية، ص 9، نقلاً عن: كمال خليفة أبو زيد وأحمد حسين علي حسين، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[4] السيد سابق، فقه السنة، ج1، (بيروت: دار الفكر، ط1، 1983)، ص 276.

والزَّكاة مورد سيادي من موارد الدَّولة، تتولىَّ جمعها وتوزيعها، وهي تمتاز بالثَّبات والشمولية والدَّورية، لكن حسب رأي الجمهور فإن الزَّكاة لا تصرف على تلبية الحاجات العامَّة وإنما مصارفها محددة ولا تتعدَّاها إلى غيرها، لذا يمكن القول أنَّ هذا المورد لا يفي بمتطلبات تدخل الدَّولة في النَّشاط الاقتصادي والاجتماعي كالأمن والقضاء والتعليم والصحة....

2. **الجزية**: هي ضريبة مالية يدفعها القادر من الذميين- كما أن الزَّكاة يدفعها القادر من المسلمين ولكنها ليست زكاة لأن الزَّكاة عبادة، وهي وإن كانت تدفع في الأصل مقابل المنفعة[1]، وقد فرضت الجزية في العام التاسع من الهجرة[2] بآية قرآنية في سورة التوبة (الآية 29) وتنقسم الجزية إلى قسمين قهرية وصلحية، فالقهرية التي تفرض على سكان البلاد التي فتحت عنوة، ويكون من حق الدَّولة فرضها على أهل الذمَّة وفقا للمقدرة التَّكليفية، وهدا النوع يستند إلى فكرة سيادية الدَّولة فعلى الكلِّ المشاركة في تحمل أعباء العامَّة؛ أمَّا الصُّلحية فهي التي تفرض على أهل الذمَّة بناء على الاتفاق بين الدَّولة وأهل الذمَّة وينص على أن تدفع الجزية مقابل الحماية والعبادة، و هذا العقد من قبيل المعاهدات، وتوضع الجزية على الرؤوس لا على الأموال، فتؤخذ عن كل شخص كافرٍ لا على ماله[3]، وتجب على الرجل الحر العاقل، وقد اختلف الفقهاءُ في تحديدها على ثلاثة أقوال[4].

هذا المورد صالح للإنفاق على المصالح العامَّة، إلا أنَّه في الوقت الحاضر لا يمكن الاعتماد عليه لأسباب منها[5]:

1. بعض الدُّول لا يوجد بها أهل الذمَّة، مما يعني أنَّه لاوجود لهذا المورد، أو يوجد بها بنسبة محدودة، مما يعني أنَّ هذا المورد في حالة تحصيله يكون ضئيلا؛

2. أنَّ الدُّول التي يوجد بها نسبة عاليةٌ من أهل الذمَّة لم تعد تقوم بتحصيل الجزية، لأسباب عديدةٍ منها رغبتها في عدم التمييز بين مواطنيها، وخشية الفتنة، ولأنها استغنت بموارد أخرى عنها، وفي زمن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه عندما أنف بنو تغلب من دفع الجزية وأرادوا اللحاق بالروم، صالحهم عمر بأن ضاعف عليهم الصدقة[6].

ويمكن للدولة المسلمة في الوقت الحاضر والتي تخشى الفتنة في التَّفريق بين مواطنيها في التَّكاليف المالية وترغب في إحداث المساواة بينهم في هذا الشأن، أن تأخذ من غير المسلم مبلغا يعادل مبلغ الزَّكاة، وتحت أي اسم ممكن كالضَّرائب.

3. الخراج: الخراج في اللُّغة هو الكراء والغلة، والخراج هو حق على رقبة الأرض التي غنمت من الكفار حربًا أو صلحًا، فإذا كان الصلح فالأرض لنا ويُقَرُّون عليها مقابل خراج يؤدونه[1].

---

[1] محمود محمد حمودة، الاستثمار والمعاملات المالية في الإسلام، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 189.

[2] محمد هاشم عوض، قراءة في المالية العامة في الإسلام،ط1، المعهد الإسلامي للبحوث والتطوير، البنك الإسلامي للتنمية،السعودية، 1995، ص 93

[3] تقي الدين النبهاني، مرجع سبق ذكره، ص 242.

[4] للمزيد أنظر : - أبي يعلى محمد الحسين الفراء، الأحكام السلطانية، دار الكتب العلمية، لبنان، 2000، ص 155.

[5] عبد الله صالح الثمالي، مرجع سبق ذكره، ص 212.

[6] أبو عبيدة القاسم بن سلام، كتاب الأموال، ط1، دار الشروق، بيروت، 1989، ص 101.

[1] تقي الدين النبهاني، مرجع سبق ذكره، ص 243.

ويعد عمر بن الخطاب رضي الله عنه أول من وضع الخراج في الإسلام عندما رأى عدم قسمة الأرض بين الفاتحين ووضع الخراج عليها[1].

وقد زادت أهمية الخراج مقارنة مع الزَّكاة، بدءا من عهد الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه عندما زادت موارده الضَّخمة وخاصَّة في البلدان الزراعية التي تم فتحها، حتى أنَّه كتب لعامله عندما طلب منه أن يرفع الجزية ويضع الصدقة على أهل السواد بقوله (أما بعد؛ فإني لا أعلم شيئا هو أنفع لنائبة المسلمين ومادتهم من هذه الأرض التي جعلها الله فيئا لهم)[2]

وبالنظر إلى هذا المورد في الوقت الحاضر فإنه يمكن القول أن ليس له موطِأ قدم في موارد الدَّولة حديثا ومن ذاك:

أ. ليست كل أراضي الدُّول الإسلامية أراضي يفرض عليها الخراج، كالأراضي التي أسلم أهلها، أو التي صولحوا على أنها لهم، أو التي أحياها المسلمون...، ونحوها من الأراضي التي لا خراج عليها وهي تمثل نسبة ليست بالقليلة من الأراضي الزراعية، بل وقد تمثل كل الأراضي المزروعة كما في الدول العربية؛

ب. بالنسبة للدول التي كانت بها أراضي خراجية كالعراق والشام ومصر فإنها لم تعد كذلك لعدم إمكانية تمييزها عن غيرها من الأراضي التي وصلت إلى مالكيها بالطُّرق الشرعية المعتبرة، لذا فقد أهمل هذا المورد منذ زمن، واختلطت الأراضي في هذه البلدان، ولو رغبت الدُّول في إحياء هذا المورد، فإنَّه لا يمكنها ذلك تحت اسم الخراج إلا بتعسف وتكلف شديدين.

وعليه فإذا احتاجت الدَّولة الإسلامية أن تفرض تكاليف مالية على الأراضي الزِّراعية فلا يمكنها أن تفعل ذلك تحت اسم الخراج، بل تحت اسم آخر هو الضَّرائب.

4. الغنائم والفيء: يقصد بالغنيمة ذلك المال الذي يظفر به المسلمون من الكفَّار بالقتال ويأخذونه عنوةً وقهرًا، وقد بين القرآن الكريم الغنائم وما يخص بيت المال منها في قوله تعالى(**وَاعَلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيءٍ فَأَنَّ لله خُمُسَهُ وِللرَّسُولِ وَلِذِي القُربَى واليَتَامى وَالمسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ**)[3] فهذا الخمس من الغنيمة هو من موارد بيت المال، وما بقي للمقاتلين.

أمَّا الفيء فأصله ماذكره الله سبحانه وتعالى في سورة الحشر (**مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ**)[4] والفيء ما أخذ من الكفَّار بغير قتال، وسمِّي فيئًا لأنَّ الله سبحانه وتعالى أَفاءَه على المؤمنين أي ردَّه عليهم من الكفار[1]، وينفق منه على الولاَّة والمقاتلين، وبناء القناطير، وإصلاح المساجد.

---

[1] عوف محمود الكفراوي، الرقابة المالية في الإسلام، ط 3، مركز الإسكندرية للكتاب، 2006، ص 83.

[2] فؤاد عبد الله عمر، مرجع سبق ذكره، ص 185.

[3] سورة الأنفال، الآية41.

[4] سورة الحشر، الآية 06.

[1] ابن تيمية، السِّياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، بدون بلد وسنة النشر، ص 55

وهذا المورد وإن كان مهما وقت الفتوحات الإسلامية، فإن أهميته زالت منذ ذلك الحين، وعليه يمكن القول أن هذا المورد صار مندثرًا بالكليَّة.

5. إيرادات الممتلكات العامَّة: الممتلكات العامَّة هي الأعيان التي جعل الشارع ملكيتها لجماعة المسلمين وجعلها مشتركة بينهم، وجعل للإمام حقَّ التَّصرف فيها بالإنفاق والبيع وغيرها، شرط تحقيق المصلحة العامَّة، وهذه الأعيان إمَّا تكون مرافق جماعية مثل الكلأ والماء والنار؛ ومنها ما يمنع الأفراد من حيازته كالطرق والبِحار والأنهار، ومنها المعادن كالنَّفط والغاز[1]، ويضاف إلى ماسبق ممتلكاتُ الدَّولة من الاستثمارات الصناعية والتِّجارية والمالية.

وقد زادت أهمية هذا المورد خاصَّة في الوقت الحاضر، ويظهر هذا جليًّا في الدُّول التي تمتلك ثرواتٍ طبيعيةٍ مهمَّة، كالنفط مثلا، ومما يلاحظ على هذا المورد ما يلي:

أ. ليس لكل الدُّول الإسلامية موارد مهمة تكفيها لتغطية نفقاتها العامَّة؛

ب. أنَّ هذه الموارد أسعارها تتحدد بعوامل خارجية، وفي أسواق خارجية، وقد تنخفض أسعارها لمستوى يشكل خطرا على إيرادات الدُّول الإسلامية التي تعتمد بشكل أساسي على هذا المورد؛

ت. سبق القول أنَّ النِّظام الاقتصادي الإسلامي يحصر دور الدَّولة في التدخل في النَّشاط الاقتصادي، وجعل تدخلها آخر الأمور، لذا لا تستطيع الدُّول الإسلامية التوسع في المشروعات الصناعية والتِّجارية إلى أبعد الحدود دون أن تخل بمبدأ النِّظام الاقتصادي الإسلامي، لأن الأصل هو تركها للنشاط الخاص.

6. **الرسوم:** هي المبالغ النَّقدية التي يدفعها الأفراد جبرا للدولة أو احد مرافقها مقابل خدمة خاصة أو منافع خاصة، وليس الهدف منها الربح، بل مقدار الرسم قد لا يغطي حتىَّ التكلفة، وإلى جانب الرسم يوجد الثمن العام ويعبر عن أسعار السلع والخدمات التي تحصل عليها الدَّولة من جراء نشاط مشروعاتها الصناعية والتجارية.

7. **العشور:** هي الرسوم التي تؤخذ على أموال وعروض تجارة أهل الحرب، والذمَّة المارين على ثغور الإسلام، ويستدل على أول العمل بها في الإسلام إلى مكاتبة أبي موسى الأشعري إلى أمير المؤمنين عمر (إنَّ تجار من قبلنا من المسلمين يأتون أرض الحرب فيأخذون منهم العشر)، فكتب إليه عمر (خذ أنت منهم كما يأخذون من تجَّار المسلمين)[2] ومن هذا المنطلق فإنَّ العشور تعتبر ضريبة جمركية وحيدة وسنوية وهي معاملة للدول بالمثل.

ومما يلاحظ على هذه الضَّريبة ما يلي:

أ. أنها ليست لسد كفاية بيت المال، بل هي من قبل المعاملة بالمثل؛

ب. أن هذا المورد قد تضاءل في الوقت الراهن، من خلال ما تقوم به الدُّول من اتفاقيات ثنائية وجماعية للتجارة الحرة، أو التَّخفيضات المتبادلة، وكذا السعي للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وبالتَّالي فلا يمكن اعتباره موردا هامًّا لتغطية النَّفقات.

---

[1] ابراهيم محمد خريس، الضَّرائب في النظام المالي الإسلامي (دراسة مقارنة) دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 44.

[2] سلام عبد الكريم مهدي آل سميسم، السِّياسة المالية في التاريخ الاقتصادي الإسلامي،ط 1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 163

7. **القروض**: بجانب موارد الدَّولة الإسلامية السابقة والتي كانت تكفي في العادة لسد حاجيات المسلمين العامَّة، فقد عرفت النُظم الحديثة التجاء الدَّولة للاقتراض كمورِدٍ غير عادي، وقد ذكر الماوردي (فلو اجتمع على بيت المال حقان وضاق عن كل واحد منها جاز لولي الأمر إذا خاف الفساد أن يقترض على بيت المال ما يصرفه)[1] وغني عن البيان أنَّ هذا الاقتراض يجب أن يكون دون فائدة ربوية.

ومما يلاحظ على هذا المورد ما يلي:

أ. هناك حرج في هذا المورد كون أن القروض في الإسلام تكون بلا مقابل مما يعني صعوبة إيجاد دول تقرض بدون مقابل، ولتلافي هذا المشكل تم إنشاء البنك الإسلامي للتنمية بالمملكة العربية السعودية، وغرضه الأساسي إقراض الحكومات الإسلامية الأعضاء فيه ومساعدتهم في مشاريع التنمية؛

ب. باعتبار أن القروض ليست موردا نهائيا، بل لا بد من ردها لأصحابها وقد لا تتمكن الدَّولة من ردها أو أنها تدخل في حلقة مفرغة من الاقتراض ورد القروض.

وهناك موارد أخرى مثل إيرادات الأوقاف، مصادرة أموال من ينقض العهد من الذميين، الأموال التي ليس لها مستحق مثل من مات من المسلمين وليس له وارث معين.

هذه أهم موارد بيت مال المسلمين، ويمكن القول بشأن مدى كفايتها لنفقات الدَّولة في الوقت الحاضر أنها قد تكون متاحة لبعض الدُّول، وقد لا تفي بمتطلبات بعض الدُّول الأخرى، وأن بعضها لا يصلح لتمويل المصالح العامَّة كالزَّكاة، في حين أن بعضها صار ناضبا في زماننا الحاضر كالخراج والغنيمة والفيء والجزية، ومنها ما يتعذر تطبيقه أو تعميمه كالقروض والرسوم، وبهذا لم يبق إلا مورد القطاع العام وخاصة ما تعلق منه باستغلال الثروات الطبيعية المتوفرة، وهذا الأخير لم يسلم هو الآخر من المآخذ.

وعليه فإن أغلب الدُّول الإسلامية في الوقت الحاضر لا تفي مواردها السابقة بحاجاتها المتزايدة، وهذا قد يكون عائقًا في تحقيق التَّنمية الاجتماعية و الاقتصادية، وإمكانية الوفاء بالحاجات والنَّفقات، لذا كان لا بد من البحث عن موارد أخرى تكون كافية وعادلة ولا تخل بقواعد النِّظام الإسلامي.

فهل يمكن أن تكون ضريبة الأجور أحد هذه الموارد؟

المطلب الثَّالث الضَّريبة على الأجور وحكمها

أصبحت الضَّريبة أهم مورد تعتمد عليه الدُّول المعاصرة على الإطلاق، وقد أطلق لفظ الضَّريبة في المالية العامَّة الإسلامية على معنيين؛ فالمعنى الأوَّل على التَّكاليف المالية المشروعة كالجزية والخراج والعشور، أما المعنى الثَّاني فأطلق على التَّكاليف المالية غير المشروعة، كما في تحرير الكلام لابن جماعة (وكل ما يأخذ من أموال المسلمين في تجارتهم ومعاشهم من المكوس، والضَّرائب فإن ذلك كله ظلم).[1]

---

[1] عوف محمود الكفراوي، مرجع سبق ذكره، ص 96.

[1] جمال الدين، لسان العرب، م 1، دار بيروت للطباعة والنشر، 1986، ص 550.

والضَّرائب كما سبق تقسم إلى قسمين ضرائب على الأموال وضرائب على الأشخاص وقد اتجهت المالية المعاصرة إلى تغليب الأخذ بالضَّرائب على الأموال دون الأشخاص، وذلك تحقيقا للعدالة، وأَنَّها داخل ضرائب الأموال غلَّبت الضَّرائب المباشرة، وداخل الضَّرائب المباشرة غلَّبت الضَّرائب على الدَّخل تحقيقا للهدف السابق.

لقد تعرض الفقهاءُ المسلمون لمسألة فرض الضَّرائب سواء كان ذلك في صورة بحث تأصيل شرعي، أو في صورة فتوى لمواجهة حالات عملية، قديما وحديثا؛ وقد اختلف الفقهاءُ بين مجوز لفرض الضَّريبة وضريبة الأجور، وبين محرما بالمطلق.

ويمكن عرض أهم آراء الفريقين وما يمكن استنتاجه فيما يخص موضوع الضَّرائب

الفرع الأوَّل: القائلون بعدم جواز فرض الضَّريبة

لقد نص الماوردي وأبو يعلى في كتابيهما الأحكام السُّلطانية على تحريم العشور المفروضة على الأموال المتنقلة داخل دار الإسلام (الضَّرائب الجمركية) على اعتبار أنها من المكس المحرم، وكذا فعل ابن جماعة إلاَّ أنَّه أضاف إلى ذلك حرمة ضرائب المبيعات حيث قال: (وما يؤخذ من أموال المسلمين في تجارتهم ومعايشهم من المكوس والضَّرائب فإن ذلك كله ظلم)[1] وقد استند هذا الرأي على مجموعة من الأدلة لعل أهمها:

أولا: قوله تعالى (**وَلاَ تَأكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالبَاطِلِ**)[2] ، وقوله صلَّى الله عليه وسلم (كل المسلم على المسلم حرام، دمه وماله وعرضه..) صحيح مسلم مع شرح النووي 121/16، وقوله صلَّى الله عليه وسلم (إن الله حرم عليكم دماءكم وأموالكم...) صحيح البخاري مع الفتح 574/3

والآيات والأحاديث كثيرة في هذا المقام، والقاعدة العامَّة المستخلصة هي: أنَّ الأصل في أموال العباد التحريم ولا يجوز التَّصرف فيها إلاَّ بدليل على ذلك كالزَّكاة، ولا يفيد مقصده إذا كان يريد وضعه في موضع حسن، وصرف في مصرف صالح من طرقِ الخير وغيرها، وفي كتاب الخراج لأبي يوسف (وليس للإمام أن يخرج شيئا من يد أحد إلا بحق ثابت معروف)[3].

وبما أنَّ ضريبة الأجور لا يوجد دليل بخصوصها فهي من باب الاعتداء على أموال الغير الخاصة، وتدخل تحت طائلة أكل أموال الناس بالباطل.

ثانيا: إن الواجبات الشرعية في الأموال محددة مضبوطة في الشرع وليس هذا منها، وكان رسول الله صلَّى الله عليه وسلم لا يأخذ إلا وظيفةً حاقَّة في أوان حلولها، فإن ضاق الأمر استلف من الأغنياء، أو استعجل الزَّكاة، فلو كان يَسُوغ الأخذ دون الاقتراض لبيَّنه رسول الله ليَقتدي به مَن بعده[1].

---

[1] عبد الله بن مصلح الثمالي، مرجع سبق ذكره، ص 225.

[2] سورة البقرة، الآية 188

[3] أبي يوسف يعقوب بن ابراهيم، الخراج، دار المعرفة للطباعة والنشر، لبنان، 1979، ص 65-66.

[1] أبو المعالي الجويني، غياث الأمم في التِياثِ الظُلَم، دار الدعوة، الاسكندرية، 1979، ص 202.

1) إنَّ بذل الطَّعام للمضطر المشرف على الهلاك لا يلزم المالك من غير بدل، وإذا كان هذا في شأن المهج التي إحياؤها من فروض الكفاية، وقد يتعين في بعض الأحيان، ومع هذا لا يجب التَّبرع أو التَّطوع، فما دونه أولى[1].

2) ومما قد يستدل به على تحريم الضَّرائب الأحاديث والآثار الدالة على تحريم المكس، إشارة أو تضمنا، ومنها ما في صحيح مسلم (...لقد تاب توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له) والمكس يشمل الضَّرائب المأخوذة بغير حقٍّ، وفي هذا إشارة إلى تحريم الضَّرائب وجرم من يقوم بها.

3) استدل المانعون من أنَّ فتح الباب يبعث على تسلُّط الحكَّام على أموال النَّاس، فيأخذون ما لا يحق لهم، فيخرج عن هذا ضبط الدِّين، وحلٌ لعصام الإسلام عن أموال النَّاس، ولذا من باب العمل بقاعدة سد الذرائع يجب تحريم الضَّرائب.

4) إن هذه الضَّرائب لم تعرف وقت الصحابة رضي الله عنهم، ولا التابعين، ولا تابعيهم وهم خير القرون، ومعلوم أن آخر هذه الأمة لا يصح إلا بما صح به أولها.

الفرع الثَّاني: القائلون بجواز الضَّريبة

لقد تعرض الجويني إلى مسألة فرض الضَّرائب عند الحاجة، وقد فرض هذه المسألة في حالة وجود إمام بحاجة إلى أموال لإعداد الجيوش، وأرزاق الجنود، ولا يتوقع وجود ما يكفي في بيت المال، حيث قال: "لا بد من توظيف أموال يراها الإمام قائمة بالمؤن الراتبة أو مدانية لها"ولم يكتفي بذلك وهو إمام الحرمين بل زاد " وتحقّق الاضطرار في إدامة الإستِظهار، وإقامة حفظ الدِّيار إلى عَوْن من المال مُطَّرِدٍ دَارَ"[2] أي يجعلها مالا موظفا دوريا متكرر ا لمواجهة نفقات متوقعة.

وقد أطبق الباحثون المعاصرون الذين بحثوا حكم هذه المسألة (الضَّرائب) على الإباحة ذاكرين الأدلة والشروط، ومن ذلك ما ورد في قرارات وتوصيات مجمع البحوث الإسلامية في مؤتمره الأوَّل لعام 1366 وفيه: وأن لأولياء الأمور أن يفرضوا من الضَّرائب على الأموال الخاصة ما يفي بتحقيق المصالح العامَّة..[3]

ويمكن ذكر دليل الموجزين كما يلي:

أولا: دليل إقامة فرض الجهاد: هذه الحجَّة هي المستند القويُّ لأدلَّة الموجزين، فيرى الإمام الشَّاطبي أنه إذا ظهرت الحاجة لحماية البلاد الإسلامية والدفاع عنها وذلك بتجهيز الجيوش وسدِّ الثغور، ولم يكن هنالك مال في بيت المال فللإمام أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافيًا لذلك، وقد أوضح هذا المعنى بقوله (إنا إذا قررنا إماما مطاعًا مفتقرًا إلى تكثير الجنود وسدِّ الثغور، وحماية الملك المتسع الأقطار، وخلا بيت المال، وارتفعت حاجات الجند إلى ما لا يكفيهم فللإمام إذَا كان عادلا أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافيا لهم في الحال، إلى أن يظهر مال في بيت المال، ثم ينظر إليه في توظيفه على الغلاَّت والثمار وغير ذلك، كي لا يؤدي تخصيص الناس به إلى

[1] نفس المرجع، ص 204.

[2] أبو المعالي الجويني، مرجع سبق ذكره، ص 208،209.

[3] عبد الله بن مصلح الثمالي، مرجع سبق ذكره، ص 232.

إيحاش القلوب، وذلك يقع قليل من كثير بحيث لا يجحف بأحد، ويحصل المقصود، وإنما لم ينقل قبل هذا الأوَّلين لاتساع بيت المال في زمانهم، بخلاف زماننا، فإنَّ القضية فيه أحرى، ووجه المصلحة هنا ظاهر، فإنه لو لم يفعل الإمام ذلك النِّظام بطلت شوكَةُ الإمام، وصارت ديارنا عرضة لاستيلاء الكفار)[1] وهذه الحجة أي توفير الأموال للجهاد كانت مستند العِزِّ بن عبد السلام والإمام الغزالي، ورأي ابن حزم الظاهري غير ذلك، حيث يرى أن على الأغنياء من كل بلد أن يقوموا بفقرائهم ويبرهم السلطان على ذلك إذا لم تقم الزكوات...فيقام لهم ما يأكلون من القوت الذي لا بد منه، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك، وبمسكن يكنهم من المطر والمس وعيون المارة[2].

ثانيا: الأدلة من الكتاب: الآية **(لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنَ امَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِئِينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءاتَى الزَّكَاةَ)**[3].

يقول القرطبي في قوله تعالى **(وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ)** استدلال لمن قال أن في المال حق سوى الزَّكاة، وبها كمال البر، وهي تدل على صحة معنى حديث إنَّ في المال حق سوى الزَّكاة، فقوله تعالى**(وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءاتَى الزَّكَاةَ)** دليل على أنَّ المراد بقوله **(وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ)** ليس الزَّكاة المفروضة وأن ذلك يكون تكرارًا، ويضيف قائلاً: واتفق العلماء على أنَّه إذا نزلت بالمسلمين حاجة بعد أداء الزَّكاة، فإنه يجب صرف المال إليها[4].

ثالثا: دليل المصلحة وقواعد الشرع الكلية: والقواعد الشرعية منها (جلب المصالح أولى من درأ المفاسد) وقاعدة (لا ضرر ولا ضرار) ونحو (يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام) ونحو (الشر الأشد يزال بالضرر الأخف) ونحو (إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمها ضررا بارتكاب أخفهما) ونحو (يختار أهون الشَّرَيْن) ونحوها من القواعد الشرعية التي لا تدل على إباحة الضَّرائب فحسب بل تحتم فرضها، فإذا تركت الدَّولة دون ضرائب ولم يكن لها موارد سواها كافية زالت عن قريب.

وبهذه الحجة قال الشاطبي

ثالثا: كثرة النَّفقات اللازمة لقصور الموارد المتاحة: أشار الجويني إلى كثرة النَّفقات واتساعها في زمانه وقصور الموارد عن كفايتها مما يستلزم التوظيف (الضَّرائب) وقصد بكثرة النَّفقات النَّفقات العسكرية، وتمسك بهذا الاستدلال الفقهاءُ المعاصرون مثل الشيخ يوسف القرضاوي على اعتبار أنَّ نفقات الدَّولة المعاصرة أصبحت أكثر اتساعًا في حين أنَّ الموارد المشهورة قد اضمحلَّت وتلاشت، أو انخفضت نسبتها كما تمت الإشارة إليه سابقا.

---

[1] الشاطبي، الاعتصام، دار الإمام مالك، الجزائر، 2010، ص 351.

[2] ابراهيم محمد خريس، مرجع سبق ذكره، ص 87.

[3] سورة البقرة، الآية 177.

[4] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج2، المكتبة التوفيقية، مصر، ص 214.

الفرع الثَّالث: الموجزين مقابل المانعين في ظل الوظائف المعاصرة للدولة وهنا نقف على مسائل:

أولا: هناك من الوظائف الأساسية للدولة كالأمن والقضاء والتكافل وفك الأسرى، ودفع الضَّرر عن المسلمين ونحو ذلك من الوظائف التي لا يمكن للدَّولة أن تتخلى عنها، فإن لم يكن في بيت المال ما يكفي للوفاء بنفقات هذه الوظائف، ولم يقم بها الأفراد من عند أنفسهم، فالرَّاجح أن يجوز للدولة فرض الضَّرائب بقدر ما يفي بهذه النَّفقات، ولا يحق للدولة أن تفرض أكثر من القدر المطلوب[1].

وهذه المسألة لا يوجد دليل صريح على منعها أو جوازها لكن دليل مصلحة الرَّعية يرجح هنا، فبالرغم من حرمة المال الخاص إلاَّ أنَّ دفع الضرر أعظم من الضرر الواقع على الملك الخاص، بل وعلى العكس هي ترجع على الملك الخاص بالنَّفع من خلال تحقيق الأمن الداخلي، وإقامة العدل بين النَّاس فيكثروا السعي وتنمو الاستثمارات، والعكس إذا اختل الأمن فأوَّل الضرر يكون في المال[2].

وعليه ففرض الضَّرائب لهذه الحاجات الأساسية مشروعة مقبولة، لكن يشترط خلو بيت المال من الأموال الكافية لهذه النَّفقات ونحوه من الشروط التي سيأتي ذكرها.

وقد ذهب الشيخ القرضاوي إلى أبعد من إباحة الضَّرائب بل حتم فرضها وأخذها تحقيقا لمصالح الأمة والدَّولة ودرءًا للمفاسد والأضرار والأخطار، ما لم يكن عندها موارد أخرى كالبترول[3]

ثانيا: المسألة الثَّانية: مما سبق يتبين أن ما أقره الأوَّلون من إباحة فرض الأموال على الموسرين من غير الزَّكاة إنما كان محددا بالإنفاق على الحاجات الأساسية للدولة، وقد انحصرت في قضيتين حفظ دار الإسلام من الأعداء، و توفير الأمن، وإن كان قد ألحق بهم الأسرى وفقراء المسلمين (فحق على الإمام أن يجعل الاعتناء بهم من أهم أمر في باله، فالدنيا بحذافيرها لا تعدل تضر فقيرا من فقراء المسلمين بضرر)[4]

لكن هل يصح قياس هذا على النَّفقات الحديثة للدَّولة كالتعليم والصحة والطُّرق، والمياه والمجاري، والاتصالات والكهرباء...والتي باتت من الوظائف الأساسية للدولة؟

إنَّ التَّفريق بين نفقة وأخرى قد يتفق في وجه المصلحة، فإن كانت المصلحة من نفقات العسكر هي الأهم فلا شك أنَّ المصالح المعتبرة والتي تدخل في وظائف الدَّولة العصرية مهمة، وقد لا نتخيل في وقتنا المعاصر خلو دولة من هذه الوظائف، خاصة ما تعيَّن بعضها على الدَّولة، إذ لم يكن ممكنا قيام أحد بها سواها، حتى في الدُّول الرأسمالية الليبيرالية والتي تتبنى فكرة تقليص تدخل الدَّولة فإننا نجد لها نفقات ضخمة تصل إلى حد حدوث عجوزات في موازناتها، كما أنَّها لم تتخلى على النَّشاط الاقتصادي للقطاع الخاص إلاَّ بعد ما أوصلت الاقتصاد إلى مرحلة متطورة.

---

[1] ابراهيم محمد خريس، مرجع سبق ذكره، ص 107.

[2] عبد الله بن مصلح الثمالي، مرجع سبق ذكره، ص ص241، 242.

[3] يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، ج2، ط 20، مكتبة رحاب، الجزائر، 1988، ص 1085.

[4] أبي المعالي الجويني، مرجع سبق ذكره، ص 173.

يضاف إلى ما سبق أن القوة لم تعد محصورة في تسليح الجيوش؛ بل لا بد من التَّفوق في شتى جوانب الحياة العلمية والصناعية والاقتصادية، ولعلَّ الأمن الغذائي والتبعية الاقتصادية قد صارت سلاح العصر، وهو خطر يهدد أمن البلاد الإسلامية أكبر من الأمن العسكري الذي صارت تضبطه قوانين دولية إلى حد ما.

كما أنَّنا لا نستطيع فصل الإعداد العسكري عن الوظائف المعاصرة للدولة كالتعليم مثلا: فالدَّولة التي تملك الترسانة العسكرية قد وصلت إلى إنتاج القنبلة النووية بإنفاقها على البحث العلمي، ولعل هذا ما أدركه الامبراطور الياباني لما وقَّع على اتفاقية الاستسلام في الحرب العالمية الثَّانية بعد القنبلتين النوويتين، حيث قال للرئيس الأمريكي: لم تهزمني عسكريا ولكنك هزمتني بالعلم، ليبدأ بعدها إصلاحات جذرية في التَّعليم لتصل اليابان إلى ما هي عليه اليوم.

ولا شك أن هذا الإنفاق يتطلب إمدادات غزيرة من المال، وقد سبق الإشارة إلى أنَّ موارد الدَّولة التي يمكن أن تنفق على هذه الحاجيات قد تناقصت في وقتنا الحاضر إن لم تكن قد انعدمت، في حين يشهد الحاضر ازديادا في نفقات الدُّول، وعند هذا الوضع لا بد من اجتهاد لإيجاد بديل لهذه الموارد، وقد علم في عصرنا أن الضَّرائب هي البديل المتاح على الأقل مبدئيا، لكن لا بد من وضعه تحت ضوابط الشَّرع.

ويمكن استدراكا على ما سبق القول أنَّه إن كان الأصل في أموال الأفراد المنع فقد اجتهد الفقهاءُ الأوائل في جواز فرض الضَّريبة لإمامة الجهاد وتوفير الأمن الداخلي والتَّكافل الاجتماعي فيما رأوه في وقتهم أنَّه مصلحة شرعية معتبرة، هذه الأخيرة في وقتنا لا تقتضي أن تكون الدَّولة قوة عسكرية بل لا بد من قوة علمية واجتماعية واقتصادية مرموقة تمنحها القدرة على المنافسة والبقاء بين الأمم بإيجاد تنميةٍ اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ وعلميةٍ قد لا يستطيع الأفراد القيام بها، فالعلة واحدة والقياس ممكن.

3) **المسألة الثَّالثة:** وهي ما تعلق بحكم ضريبة الدَّخل وهي التي لا تعدو أن تخرج عن أحد القولين السابقين فما حكم به على الكل يسقط على الجزء.

وفيما يخص هذا النوع من الضَّريبة فهي ضريبة مباشرة تمس الملكية، المهن والدَّخل، وهي ضريبة يتحمل عبئها من يقوم بأدائها، ولا ينقل عبئها لغيره، وبالتَّالي فهي أكثر تحقيقًا للعدالة، لعلم الإدارة بالمكلَّف وأحواله وإمكانية إعفاء ذوي الدُّخول المنخفضة، إذ أن الدَّخل واضح الدلالة على المقدرة التُّكليفية للمكلف[1]، وإن كان القول بجواز الضَّريبة للمصلحة كانت الضَّريبة على الدخل أولى أنواع الضَّرائب بالجواز لما فيها من العدالة؛

4) **المسألة الرابعة:** إن الأموال التي تجبى من الضَّرائب تنفق في المرافق العامَّة التي يعود نفعها على أفراد المجتمع كافة كالدِّفاع والأمن والقضاء والتِّعليم والصرف، وغيرها من المصالح التي يستفيد منها مجموع المسلمين من قريب أو من بعيد، وإن كان الفرد يستفيد من وجود الدَّولة ويتمتع بمرافقها العامَّة في ظل إشرافها فعليه أن يمدَّها بالمد اللازم لتقوم بمسؤوليتها[2].

---

[1] عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص ص 205-219.

[2] يوسف القرضاوي، مرجع سبق ذكره، ص 1088.

الفرع رابع: الشروط التي يجب مراعاتها عند فرض الضَّريبة

إن الحاضر يبين بما لا يدع مجالا للشك أن الضَّريبة باتت أمرا واقعيا لا بد منه، إذ أنَّ جميع الدُّول بما فيها الإسلامية أصبحت تعتمد اعتمادًا كبيرًا في مواردها على عائدات الضَّرائب، وهذا ما تبينه الإحصائيات الاقتصادية، وهذا دأب الدُّول في جميع العصور، ولم يستغني عنه الحكام على تفاوت سيرهم واختلاف أخلاقهم، إذ لا حياة مستقرة بلا دولة، ولا دولة بلا نفقات، ولعلَّ جواز فرض الضَّرائب أو عدمه، ليس محلاً للنقاش في الواقع، فمبدأ الأخذ كما قال الغزالي متفق عليه[1]، وإنما الاهتمام الآن منصب على الطَّريقة والكمية المتاحة وفق قواعد الشَّرع، وما تؤول إليه المصلحة الشرعية المعتبرة، وأساس هذا كلِّه عدالة الإمام، وإيقاع التصرف في اخذ المال وإعطائه على الوجه المشروع، ولذا كان البحث في الشروط أولى ويمكن تلخيص أهم الشروط في:

أولا: الحاجة الحقيقية للمال ولا مورد آخر[2]: إن أوَّل شرط أن تكون هناك حاجة حقيقية بالدَّولة للمال، بحيث لا تكون هناك موارد أخرى تستطيع بها الحكومة أن تحقِّق هدفها وتُقِيم مصالحها.

وذلك أنَّ الأصل في المال الحرمة وفي الذِّمم البراءة من التَّكاليف المالية وغير المالية، فلا يجوز انتهاك حرمة الملكية الخاصَّة، وأخذ المال من مالكه، وتكليف الأمة أعباء مالية إلاَّ لضرورة قاضية أو حاجة داعية، فإن لم توجد الحاجة، أو وجدت وكان عند الحكومة من الأموال والموارد ما يغطي نفقاتها ويُغنيها عن إلزام النَّاس بالضَّرائب فلا يجوز فرض الضَّرائب حينئذ.

وقد تشدد علماء المسلمين وأصحاب الفتوى منهم في رعاية هذا الشرط إلى أبعد الحدود، وما صنعوا ذلك إلاَّ خشية إسراف الحكَّام في طلب الأموال لحاجةٍ ولغير حاجة.

والإنفاق العام قائم، والحاجة العامَّة الحقيقية والمعتبرة تختلف عبر الزَّمان والمكان، ويبقى على أهل الاختصاص تبيان ما إذا كانت وظائفٌ يلزم الإنفاق عليها.

وقد علم أنَّ النِّظام الاقتصادي الإسلامي جعل التَّنمية الاقتصادية مسؤولية القطاع الخاص، ولكن إذا أحجم القطاع الخاص وغاب كان لا بد مما ليس منه بد.

أما عن تقدير المصلحة فقد روى التاريخ الإسلامي مواقف رائعة لعلمائنا وقفوا فيها مع مصلحة الشعوب، وضد ترف السلاطين، ومن ذاك ما قاله النووي للظَّاهر بيبرس عن جواز فرض الضَّريبة لتجهيز الجيش لقتال التتار: "...سمعت أنَّ عندك ألف مملوك، لكل مملوك حِياصته (كِساؤه) من الذهب، وعندك مائة جارية لكلِّ جارية حقٌّ من الحلي، فإن أنفقت ذلك كلَّه وبقيت مماليك بالبتون والصوف بدلا من الحوائص، وبقيت الجواري بثيابهن دون الحلي أفتيتك بأخذ المال من الرعية" فغضب الظَّاهر وقال اخرج من بلدي دمشق. هذا الموقف من هذا العالم الربَّاني ضرب أروع الأمثلة عن كيفية حفظ الدِّين للناس حقوقهم، ولا يتعدَّى إلى أملاكهم تحت مسوِّغات كاذبة.

---

[1] عبد الله بن مصلح الثمالي، مرجع سبق ذكره، ص 249.

[2] يوسف القرضاوي، مرجع سبق ذكره، ص 1089.

أما عن الموارد الاعتيادية ففي الوقت الحاضر تتجلى في جمع الدَّولة للزكاة واستغلال الثروات الطبيعية المملوكة كلها، وتحصيل الرسوم على الخدمات العامَّة، كما يشمل تطبيق صيغ التمويل المشروعة لتنفيذ المشروعات العامَّة كلما كان ذلك ممكنا، ويضاف إليها المورد الاستثنائي وهو الاقتراض العام إذا كانت المصلحة تقتضيه

ثانيا: مشاورة أهل الحل العقد[1] وهذا شرط مهم فلا يصح لأي دولة أن تقدم على فرض ضريبة أو تحديد مقدارها أو تعيين وعائها إلاَّ بمشاورة أهل الحلِّ والعقد في الدَّولة، فلا يجوز للإمام الاستبداد برأيه في أخذ أموال الناس، وأهل الحل والعقد هم الذين يكونون في منصب الإستشارة، وأخذ الرأي بحسب التَّخصص، والخبرة في كل مجال، من الفقهاءُ والاقتصاديين ونحو ذلك، ممن يستطيعون مراعاة الشُّروط ويتبيَّنون وجه لحاجة إلى المال ويعرفون عدم كفاية الموارد الأخرى، أو عجزها ويضعون من التنظيم ما يكفل توزيع الأعباء بالعدل، وليس الأمر عند هذا الحد فحسب بل لا بدَّ من الرقابة على صرف الحصيلة فيما جمعت له من المصالح والمرافق والإنتاج والخدمات.

ثالثا: توزيع أعباء الضَّريبة بالعدل: إذا تحققت الحاجة إلى المال ورأى أهل الحلِّ والعقد وجوب فرض ضريبة الدَّخل لسد هذه الحاجة العامَّة يشترط أن توزع أعباء الضَّريبة على الناس بالعدل بحيث لا يُرهق فريق من الرعية لحساب فريق آخر، ولا تحابي طائفة، ويضاعف الواجب على طائفة أخرى، ولا يقصد بالعدل المساواة فإن المساواة هنا ظلم، فليس بلازم أن تكون النِّسبة المأخوذة واحدةً من الجميع، والعدل هنا يشمل في نظر الفقهاءُ عدَّة أمور يمكن تلخيصها كما يلي[2]:

1. تخصيص القادرين وإعفاء ما عداهم: حيث نص جميع الفقهاءُ الذين بحثوا حكم الضَّرائب بصفة عامة على أنها تخصص للأغنياء أو للقادرين[1].

وهذا يعني إعفاء الفقراء غير القادرين، كما يعني مراعاة الأعباء العائلية، وهو ما أشار إليه الجويني " فإن اقتضى الأمر تعين أقوام على التنصيص يعرض لهم على التخصيص، ونظر إلى من كثر ماله وقل عياله.." لكن ما مقدار الكفاية؟ مقدار الكفاية نصاب الزَّكاة، فيجب إعفاء من لا يملك نصابًا شرعيا لضعف دخله، أو لزيادة الأعباء العائلية والديون عليه[2].

2. التعميم على القادرين: يشمل التعميم كافة المناطق والأقاليم، كما يشمل كافة المداخيل، ولا يفرض من الضَّريبة إلا قدر الحاجة، فالضَّرورة تقدر بقدرها، وتفرض النسب بقدر الاحتمال.

---

[1] انظر: – عبد الله صالح الثمالي، مرجع سابق ذكره، ص 256.
– يوسف القرضاوي، مرجع سابق ذكره، ص 1095.

[2] عبد الله صالح الثمالي، مرجع سابق ذكره، ص 262.

[1] أنظر: – الشاطبي، مرجع سبق ذكره، ص 351.
أبي المعالي الجويني، مرجع سبق ذكره، ص ص 193–200.

[2] عبد الله بن صالح بن محمود الحمود، الضَّريبة على الدَّخل وتطبيقاتها في المملكة، دراسة فقهية، ما جستير في الدراسات الإسلامية في الفقه وأصوله، جامعة الملك سعود، السعودية، 1428/1427، ص 3

وفي هذا الباب نجد أنَّ من أهداف الإسلام في الاجتماع والاقتصاد ألا تنحصر ثروة الأمَّة في أيدي فئة قليلة من أبنائها، ولهذا يعمل الإسلام على توزيع الثروة على اكبر عددٍ مستطاع، وإزالة الفوارق الكبيرة، وتقريب المستويات بعضها من بعض، وهذا ما عالله في توزيع الفيء بقوله عز وجل (**لِكَيْ لاَ يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنكُم**) الحشر الآية 08.

فإن لم توجد وسيلة غير الضَّرائب التَّصاعدية تؤدي إلى هذه النتيجة، وأن ينزل الغني درجة ويرتفع الفقير درجة فهذا أمر يباركه الإسلام[1].

رابعا: أن تنفق في المصالح التي فرضت لأجلها: لا يكفي أن تؤخذ الضَّرائب بالحق وتوزَّع أعباؤها على النَّاس بالعدل، بل يجب أن تصرف في المصالح التي اقتضت فرضها، وأن لا تصرف في الحاجات التَّكميلية والتَّحسينية غير الضرورية، ولا في شهوات الحكَّام، وأغراضهم الشخصية، وفي ترف أسرهم وخاصَّتهم وفي رغبات أبنائهم، والسائرين في ركابهم، وحتى إنفاقها في المصالح التي فرضت لأجلها يجب أن يراعى فيه الرشد وعدم الإسراف وإساءة الاستخدام، هذا وناهيك عن إنفاقها في المصالح غير المشروعة كالحفلات أو نحو ذلك.

خامسا: بقاء الحاجة التي فرضت لأجلها: قد عُلِم مما سبق أن الضَّريبة في النِّظام المالي الإسلامي مورد استثنائي ومخصص، وهي مورد مؤقَّت وغير دوري، فهي تفرض لحاجات مشروعة تقدر بقدرها، وتبقى ببقائها، وتزول بزوالها، وإنْ عادة الحاجة مرَّة أخرى أعادة الدَّولة فرض الضَّريبة بقدر الحاجة المتجددة[2].

---

[1] يوسف القرضاوي، مرجع سسبق ذكره، ص 1093.

[2] أنظر: – أبي المعالي الجويني، مرجع سبق ذكره، ص 210.

– الشاطبي، مرجع سبق ذكره، ص 352.

خلاصة

تُكوِّن الضَّرائب في الفكر الاقتصادي الرَّأسمالي الحدِّيث القسط الأوفر من مداخيل الدَّولة، كما تعتبر عنصرًا أساسيًا ذا تأثيرٍ فعَّالٍ على التَّطورات الاقتصادية العامَّة وعلى المتغيِّرات التي تحدِّد تطور النَّشاط الاقتصادي، ومن خلال ما سبق توصلنا إلى النتائج التَّالية:

✓ يعبِّر الأجر عن الدَّخل الذي يحصل عليه العامل مقابل الجُهد الفكري والعضلي الذي يبذله لربِّ العمل، وقد عرفت الأجور تطوُّراتٍ عدة من النِّظام العبودي إلى النِّظام الرأسمالي إلى أن وصلت إلى شكلها الحالي، وفي مسار هذا التَّطور بذل المفكِّرون الاقتصاديون عبر مختلف المدارس عدَّة جهود لتفسير الأجور وطرق تحديدها، فظهرت نظريَّات عرض العمل (النَّظريَّات التَّقليدية) التي تجسَّدت أساسًا في نظرية حدِّ الكفاف ونظرية مخصَّص الأجور، هذه الأخيرة تعتبر مكمِّلة للأولى وتحديد الأجر هنا يتَّجه في المدى الطَّويل إلى المستوى الذي يضمن فيه للعامل الحدَّ الأدنى اللاَّزم لمعيشته وعائلته، وأمام الانتقادات القويَّة التي وجِّهت للنَّظريَّات السابقة ابتكر المنظِّرون نظريةً جديدة هي : نظريَّة الإنتاجية الحدِّية، تخرج هذه النَّظرية عن نطاق الأجر من أجل العيش، و عالجت الطَّلب على العمل باعتباره مُشْتَقٌّ من منتج العمل يتحدَّد بإنتاجية العامل وليس من أيِّ قرارات محدَّدة سلفًا من جانب الرَّأسماليين، ولتجاوز الانتقادات الموجَّهة للنَّظريات السابقة ظهرت نظريَّة العرض والطَّلب على أساس التَّوليف بين نظريَّات عرض العمل (حد الكفاف ومخصَّص الأجور) ونظريَّات الطَّلب على العمل (نظرية الإنتاجية الحدِّية)، غير أنَّ تأثير النَّقابات على آليَّات عمل العرض والطَّلب أدَّى إلى ظهور نظرية المساومة الجماعية في تحديد الأجور وذلك بتدخل الدَّولة والنَّقابات العمَّالية وأرباب العمل؛

✓ يتكون النِّظام الضَّريبي في دولة ما من تشكيلة معيَّنة من الضَّرائب تقوم الدَّولة باختيارها استناد إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، البيئة التشريعية والقضائية والتي تشكل بيئة لتوليفة من الضَّرائب لتحقيق أهداف السِّياسة الضَّريبية للدولة؛

✓ تتعدد أنواع الضَّرائب باختلاف وعائها، فمنها الضَّرائب على الأموال ومنها على الأشخاص والضَّريبة الوحيدة والمتعددة والمباشرة وغير المباشرة والشخصية والعينية والضَّريبة العامَّة على الدَّخل؛

✓ تعتبر السياسة الضريبية أحد أنواع السياسة الاقتصادية التي تتدخل الدَّولة من خلالها في اتجاه ومعدَّلات النمو الاقتصادي وتحقيق التَّوازن والاستقرار الاقتصادي، فهي تؤثر على العديد من المتغيرات الاقتصادية حيث تؤثر على توزيع الدَّخل بين الادخار والاستهلاك وهو بدور ينعكس على الإنتاج، كما أنَّ لها دور في معالجة مشاكل الدَّورة الاقتصادية حيث تحارب التضخم بكونها تقلل السيولة النقدية في أيدي الأفراد، وتعالج الكساد من خلال تشجيع الأفراد على الإنفاق بترك نقود أكثر في أيدي المستهلكين؛

✓ لم تعد في وقتنا المعاصر الموارد الإسلامية المعتادة كافية في توفير ما تحتاجه الدَّولة من تدفقات مالية بسبب نُضوبِ بعض هذه الموارد وتراجع الحصيلة المالية للبعض الآخر، وأيضًا بسبب التَّوسع الحاصل في نفقات الدَّولة الحديثة وازدياد تدخلها في الحياة الاقتصادية للمجتمع.

✓ اختلف علماء الإسلام في موضوع الضَّريبة، ولعل أهمَّ دليلٍ تمسَّك به المجيزون للضريبة بصفة عامَّة المصلحة الشرعية، وبالمقابل تمسك المانعون بدليل حُرمة المال الخاص، إلاَّ أنَّ دليل المصلحة واتساع وظائف الدَّولة يقف إلى جانب المجيزين، وفي حالة الضَّرورة فإنَّه يجوز للدولة فرض ضرائب استثنائية لمواجهة العجز في الموازنة للقيام بالمصالح العامَّة لكن هذا لا يتم إلا بشروط أهمها:

- الحاجة الحقيقية للمال ولا مورد آخر؛
- مشاورة أهل الحل العقد؛
- توزيع أعباء الضَّريبة بالعدل؛
- أن تنفق في المصالح التي فُرِضت لأجلها؛
- بقاء الحاجة التي فُرضت لأجلها.

الفصل الثالث

تخفيضات الضريبة على الأجور وانعكاستها على الطلب والعرض الكلي

تمهيد

رأينا سابقا أنَّ الضَّرائب أصبحت تلعب دورًا كبيرا في مجال تحقيق أهداف الدَّولة السِّياسية والمالية والاقتصادية والاجتماعية والتَّنموية.

ولعظم هذا الدَّور احتلت مركزًا كبيرًا في الِّدراسات الأكاديمية سواء المالية أو الاقتصادية أو الاجتماعية كلٌّ من زاويته، ومما لا شك فيه أنَّها أصبحت أداة مالية تؤثِّر مباشرةً على الاقتصاد وفي الفصل الثَّاني وجدنا أنَّ الضَّرائب لا تعتبر مكونا من مكونات الطَّلب الكلِّي غير أنَّها تؤثر على الطَّلب الكلِّي من خلال تأثيرها على الدَّخل المتاح، ومختلف الحوافز المتعلقة بالعمل والادِّخار والاستثمار، أي أنها تمس جانب الطلب وجانب العرض.

ونجد معظم الضَّرائب في البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ضرائِب مباشرة أي أنَّها تفرض على الدَّخل، وليست ضرائِب غير مباشرة تفرض على السِّلع والخدمات، ويمكن معالجة الضَّرائب بصورة صحيحة مثلها مثل التَّحويلات وذلك بالنظر إليها كمتغير داخلي عند أيِّ نقطة من الزمن وذلك نظرا لأنَّ قيمتها تتغير بصورة مباشرةٍ مع حالة الاقتصاد ككل.

ويرى كثير من الاقتصاديين أنَّه يمكن استخدام الضَّريبة كأسلوب بديل لحفز الطَّلب الكلِّي ومواجهة ظروف الكساد، وذلك كبديل لأسلوب الإنفاق الحكومي، فقد يرى صانعو القرار السِّياسي أنَّ المستهلكين أفضل من الحكومة في تحديد الإنفاق من أجل زيادة الإنتاج، وحينئذٍ يكون تخفيض الضَّرائب هو الوسيلة المناسبة لمعالجة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد ودفعه لتحقيق التَّوظيف الكامل لموارده المتاحة..

غير أنَّ وجهات النظر حول التَّخفيض الضريبي وآثاره النِّهائية على النُّمو الاقتصادي ليست محل اتِّفاق فقد جرى نقاشٌ حادٌّ في الأوساط الأكاديمية والسياسية؛ فهناك وجهات نظر تعاكس الرأي الأول، وبين هذا وذاك جرت عدَّة دراسات ميدانية ومن منطلقات مختلفة ليدعم كل طرف رأي بالأدِّلة التَّجريبية.

ومن أجل معالجة الموضوع تم تقسيم الفصل إلى:

المبحث الأوَّل: الضَّريبة في نمُوذج العرْض والطَّلب الكلِّي

المبحث الثَّاني: تخفيض ضريبة الدَّخل وأثرها على مكونات العرْض والطَّلب الكلِّي في ظل الأدلة التجريبية و الدراسات السابقة

المبحث الأوَّل: الضَّريبة في نمُوذج العرْض والطَّلب الكلِّي

تمارس الأنشطة الحكومية تأثيرا على مستوى النَّشاط الاقتصادي، بآليات مختلفة منها: التغيير في مستوى الانفاق الحكُومي، والإيرادات الحكومية وخاصة الضَّرائب منها، حيث يشمل الانفاق الحكُومي المدفوعات التحويلية، وما تنفقه الحُكومة على السِّلع والخدمات، وحيث أنَّ الضَّرائب مدفوعاتٌ للحكومة تتم دون أن يقابلها سلع وخدمات، فإنَّها الصورة العكسية للمدفوعات التحويلية.

وقبل التطرق إلى الضَّريبة في نماذج العرْض والطَّلب الكلِّيين نمر بمرحلة متقدمة لاشتقاق المنحيين، ألا وهي التَّوازن في منحنى IS-LM

المطلب الأوَّل: الضَّرائب والمستوى التَّوازني للدَّخل

نقدم في هذه الفقرة نمُوذجا أوليا للدَّخل والإنفاق في اقتصاد مغلق يتكون من ثلاث قطاعات.

إن إدخال قطاع الحُكومة في نمُوذج الاقتصاد الكلِّي يفترض الأخذ بعين الاعتبار ثلاثة متغيُّرات إضافية (بالإضافة إلى الاستِهلاك والاستثمار)، حيث نأخذ بعين الاعتبار الاقتطاعات الضَّريبية (T) والتي تكون غالبا دالة في الدَّخل، وبالمقابل لدينا الانفاق الحكُومي (G)، التَّحويلات المدفوعة لبعض العائلات من الحُكومة، مثل التأمين الاجتماعي، تأمينات البطالة....

وفي ضوء العلاقة السابقة سوف نركز اهتمامنا على الضَّرائب الصافية، ونقصد بها الفرق بين الضَّرائب والتَّحويلات، باعتبار كل منها لا تقابله سلع وخدمات على الأقل في السنة التي تتم فيها المدفوعات بالنسبة للتحويلات.

لكن الضَّرائب تدخل في النَّموذج بشكلٍ مختلف عنه بالنسبة للإنفاق، وذلك من خلال دالة الاستِهلاك، ولقد سبقت الإشارة في الفصل الأوَّل: أن الاستِهلاك إنما يتحدد بعد اقتطاع الضَّرائب من الدَّخل، فليس يخفى أنَّ جزءًا كبيرا من الدَّخل الوطني إنَّما يذهب إلى الحُكومة في شكلِ ضرائِب، ولذا فإنَّ الدَّخل الممكن التَّصرف فيه يساوي الدَّخل مطروحا منه الضَّرائب: $Y_D = Y - T$

ولنفترض بدايةً أنَّ لدينا النَّموذج التَّالي:

$$G = G_0 \qquad T = T_0 \qquad I = I_0 \qquad C = a + bY_D$$

شرط التَّوازن هو العرْض الكلِّي يساوي الطَّلب الكلِّي: $Y=C+I_0+G_0$

وبطريقة أخرى: $I+G = S+T$

إن الضَّريبة تدخل في جانب الطَّلب الكلِّي، وعند إدخال الضَّريبة ينخفض الدَّخل الممكن التَّصرف فيه، ومنه ينخفض الاستِهلاك، إذ تصبح معادلة الاستِهلاك من الشكلِ: $C = a + b(Y - T)$

وكون أنَّ الاستِهلاك أحد عناصر الطَّلب الكلِّي، فإنَّ الطَّلب الكلِّي ينخفض أيضا، أمَّا إذا أخذنا شرط التَّوازن: $I+G = S+T$ فإنَّ الضَّرائب تضاف إلى الادِّخار مادامت الضَّرائب تدخل في النَّموذج بشكلٍ مماثل لدخول المدخرات.

الفرع الأوَّل: مضاعف الضَّريبة والإنفاق الحكُومي

إن الزِّيادة في المشتريَاتُ الحكومية تزيد من الدَّخل، في حين تؤدِّي الضَّريبة إلى أثر عكسي، ولتقدير قيمة التَّغيُّر نشتق المضاعفات الخاصة بها.

ولنتعامل بدايةً مع المتغيُّرات على أنَّها دوال مستقلة، وعليه يصبح شرط التَّوازن:

$$Y=C+I_0+G_0$$

$$C = a + b(Y - T) + I_0 + G_0$$

وبحل المعادلة نجد: $$Y_0^* = \frac{1}{1-b}(a - bT + I_0 + G_0)$$

قد أشرنا إلى الدَّخل التَّوازني بـ Y_0^* قياسا على مستوى الإنفاق G_0، وبإعادة نفس الخطوات عند المستوى G_1 نجد: $$Y_1^* = \frac{1}{1-b}(a - bT + I_0 + G_1)$$

وبطرح المعادلتين نجد: $$\Delta Y = \frac{1}{1-b}(\Delta G_0)$$

وعليه يكون مضاعف الإنفاق على المشتريَاتُ G هو $\frac{1}{1-b}$ وهو مقلوب الميل الحدِّي للادخار، وإذا كان الميل الحدِّي للاستهلاك 0.75 فإنَّ مضاعف الانفاق الحكُومي على المشتريَاتُ هو: أربعة (4)، وفي إطار هذه الظروف فإنَّ زيادة المشتريَاتُ بقيمة قدرها 20مليار دينار فأنَّها تؤدِّي إلى زيادة الدَّخل بمقدار 80 مليار دينار، والسبب في ذلك أن زيادة في الإنفاق على المشتريَاتُ الحكومية، تؤدِّي إلى زيادة في الدَّخل، الأمر الذي يؤدِّي إلى زيادة متتابعة في الاستِهلاك التي تقود بدورها إلى زيادات في الدَّخل.

فإذا زاد الإنفاق بـ 20 مليار، فإنَّ هذه الزِّيادة تقود إلى زيادة في الدَّخل قدرها 20 مليار، ومع زيادة الدَّخل يزداد أيضا الدَّخل الممكن التَّصرف فيه بمقدار 20 مليار دينار، وحيث أن الاستِهلاك دالة في الدَّخل الممكن التَّصرف فيه، فأنَّه سوف يزداد بـ 15 مليار دينار (حصلنا عليه عن طريق الميل الحدِّي للاستهلاك 0.75) وحيث أن زيادة الاستِهلاك بـ 15 مليار تعني زيادة الدَّخل بـ 15 مليار تولد زيادة في الاستِهلاك قدرها 11.25مليار (15*0.75)، وهكذا... تستمر هذه الزيادات حتى يكتمل عمل المضاعف ليصل الدَّخل إلى 80 مليار، وحيث 20 مليار تمثل الزِّيادة الأوَّلية في مشتريات الحُكومة فإنَّ 60 مليار الباقية إنما هي زيادة في الاستِهلاك*.

* هذا المثال أخذ على أساس عدم وجود أثر المزاحمة أي أن الانفاق الحكُومي ليس منافسا للإنفاق الخاص، أما إذا كان منافسين فإنَّ المضاعف يجب أن يضرب في التَّغيُّر الصافي للإنفاق وليس التَّغيُّر في الانفاق الحكُومي.

والآن بعد اشتقاق مضاعف الانفاق الحكُومي، نقوم بنفس الطريقة باشتقاق مضاعف الضَّرائب ونجده يساوي: $\frac{-b}{1-b}$ فيكون سالبا وبالقيمة المطلقة أقل من مضاعف المشتريَاتُ الحكومية بـ واحد (1) وبأخذ المثال السابق فإنَّ المضاعف هو ثلاثة (3)، ولما كان مضاعف الضَّريبة بالقيمة المطلقة أقل من مضاعف الانفاق الحكُومي، فإنَّ تغيرا في الضَّريبة يقود إلى تغير في الدَّخل أقل مما يحدثه تغير مساوٍ في الإنفاق على المشتريَاتُ الحكومية.

إن الإشارة السالبة للمضاعف تشير إلى حدوث تغيُّرات ما في الضَّريبة تؤدِّي إلى تغير معاكس في الدَّخل، وعليه فزيادة الضَّرائب بـ 20 مليار يؤدِّي إلى خفض الدَّخل بـ 60مليار وتكون هنا العملية عكسية لما سبق شرحه.

إن هذه النتائج تقودنا إلى نتيجة أخرى تكمن فيما إذا كان التَّغيُّر في الإنفاق على المشتريَاتُ يمول بتغيُّرات معادلة في الضَّرائب فما أثر ذلك على الدَّخل التَّوازني في ظل الاتجاهين المتعاكسين.

الفرع الثَّاني: مضاعف الميزانية المتوازنة

في ظل النَّموذج الكينزي، أين يتعادل العرْض الكلِّي مع تغيُّرات الطَّلب الكلِّي الفعَّال، والذي يكون مصدره: زيادة في كل من الاستثمارات الجَّديدة والإنفاق الاستِهلاكي المستقل، أو زيادة في الانفاق الحكُومي والممول بواسطة الاقتراض، بالنِّسبة لزيادة إنتاجية الاقتصاد في عمومه، يمكن لطبيعة الإنفاق المحقَّق أن تكوِّن فرقا، مادام الإنفاق الاستثماري المنتج يضيف جديدا للطَّاقة الإنتاجية بينما الاستِهلاكي سواءٌ الخاص أو العام لا يغير من هذه الطاقة[1]، ومنه فالاعتقاد الكبير الذي يسود الفكر الكينزي هو عدم كفاية الإنفاق الاستِهلاكي والاستثماري، أي وجود مستويات منخفضة من الاستِهلاك والاستثمار، فبعض الاقتصاديين من أمثال كينز وقالبيرت يعتقدون بأن الظَّاهرة الملاحظة في الأجل القصير عبر الدَّورة تشير إلى أنَّ الميل الحدِّي للاستهلاك أقل من الميل المتوسط، وبأنَّه في الأجل الطَّويل، يمكن أن يظهر نقص في الاستِهلاك وفي الاستثمار، وبناء على المبدأ القائل بأنَّ الأغنياء يدخرون نسبيا أكثر من الفقراء، فإنَّ تحسن وضعية المؤسسات، عن طريق التطور التقني، يمكن أن يؤدِّي إلى حدوث فائض في الادِّخار مصاحب لتشبع في الحاجيات من السِّلع الخاصة، وفي هذه الحالة يتجه الطَّلب الكلِّي نحو الرُّكود بالنسبة للسلع الخاصة، وهو الشيء الذي يؤثر على النُّمو.

ويمكن التعبير عن بعض المشاكل الخاصة بالرُّكود من خلال معادلة التَّوازن بقسمة كلا الحدَّين على الدَّخل:

$$\frac{Y}{Y} = \frac{C}{Y} + \frac{I}{Y} + \frac{G}{Y} = 1 \Leftarrow Y=C+I_0+G_0$$

وبإهمال عامل التَّضخم فإنَّ المعادلة تحقق شرط النُّمو المتوازن في الدَّخل الوطني، فإذا كانت نسبة الإنفاق الخاص بشقيه بالنسبة للدَّخل تتقلص بزيادة الدَّخل، فإنَّ هذا يتطلب تدخل الحُكومة بزيادة إنفاقها بنمط أسرع من الدَّخل لدعم النُّمو الاقتصادي[2].

---

[1] تومي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 155.

[2] نفس المرجع، ص 156.

يشير مضاعف الميزانية المتوازنة إلى الآثار المترتبة على تغير كل من الضَّرائب والمشتريَاتُ الحكومية بنفس المقدار، بمعنى أن فائض الميزانية يبقى على حاله عند التَّوازن الأصلي.

ولتحديد التَّغيُّر في الدَّخل النَّاتِج عن هذين المتغيرين نجد:

$$\Delta Y = K_G \Delta G + K_T \Delta T$$

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b} \Delta G + \frac{-b}{1-b} \ \Delta T$$

وبما أننا افترضنا أن التَّغيُّر في الدَّخل يساوي التَّغيُّر في الإنفاق فإنَّ $\Delta T = \Delta G_0$ فإنَّنا نجد:

$$\Delta Y = (\frac{1}{1-b} + \frac{-b}{1-b}) \ \Delta G$$

ومنه $$\Delta Y = \Delta G$$

وعليه فإنَّ التَّغيُّر في الدَّخل يساوي التَّغيُّر في الإنفاق على المشتريَاتُ الحكومية والممول بالكامل من الضَّرائب مع عدم وجود إنفاق استهلاكي مُستمال.

وواضح أنَّه يجب أن تكون آثار للزيادة في الضَّرائب، بحيث تلغي تماما أثر التوسع في الدَّخل عن طريق الإبقاء على نفس الدَّخل المتاح، وبالتَّالي يبقى الإنفاق الاستِهلاكي ثابتاً، فمع عدم وجود إنفاق استهلاكي مُستمال فإنَّ النَّاتِج يزداد ببساطة ليكون مساوٍ للزيادة في الانفاق الحكُومي. **فكيف يحدث ذلك؟**

لبيان ذلك نعود للمثال السابق: فإنَّ الزِّيادة في الإنفاق على المشتريَاتُ الحكومية بمقدار20 مليار قد أدى إلى زيادة الدَّخل بـ 80 مليار، ومن هذه الزِّيادة في الدَّخل هناك 20 مليار زيادة في الانفاق الحكُومي و 60 مليار زيادة في الاستِهلاك، وكما أوضحنا فإنَّ الضَّرائب مولت الانفاق الحكُومي، أي أن مقدار الضَّرائب 20 مليار، وكما أوضحنا فإنَّ زيادة في الضَّرائب أدت إلى خفض الدَّخل بـ 60 مليار، ويمثل هذا الانخفاض انخفاض في الاستِهلاك، وعليه فإنَّ الزِّيادة في الدَّخل النَّاتِجة عن المشتريَاتُ تعمل على زيادة الاستِهلاك بقيمة تعادل الانخفاض في الاستِهلاك بفعل زيادة الضَّرائب.

والحصيلة النهائية زيادة الدَّخل بمقدار الزِّيادة في الانفاق الحكُومي.

إن هذا الميكانيزم يحدث في حالة توافر شروط المضاعف من توافر عوامل إنتاج فائضة، وثبات في التكاليف والأسعار.

الفرع الثَّالث: الضَّرائب كدالة في الدَّخل

كان افتراضنا في السابق أنَّ الضَّرائب متغير خارجي، لكن هناك ضرائِب تعتمد على مستوى الدَّخل، مثل: الضَّرائب على الدُّخول الشخصية، والضَّرائب على الأجور، والتي تعتبر ذات علاقة موجبة مع الدَّخل، وعليه فإنَّ الضَّرائب تظهر كدالة خطية وتكون كما يلي: $T=T_0+tY \quad / \quad 0 < t < 1$

وتعني المعادلة الأخيرة أنَّه كلما زاد الدَّخل فإنَّ الضَّرائب سوف تزداد ولكن ليس بنفس النسبة، ولذا فإنَّ النَّموذج السابق يصبح كما يلي:

$$G = G_0 \qquad T = T_0 + tY \qquad I = I_0 \qquad C = a + bY_D$$

غير أنَّ معادلة الاستِهلاك تصبح بالشكلِ:

$$C = a+b[Y-(T_0+tY)]$$
$$C = a-bT_0+b(1-t)Y$$

وعليه فإنَّ ميل دالة الاستِهلاك هو $b(1-t)$ وإذا كان الميل الحدِّي للإحلال للضريبة أكبر من الصفر وأقل من الواحد، فإنَّ $0 < t-1 < 1$ ويكون الانحدار $b(1-t)$ أقل من انحدار الدالة الأصلية وحيث أن ميل دالة الاستِهلاك هو الميل الحدِّي للاستهلاك، فإنَّه إذا تغيرت الضَّرائب مباشرة مع الدَّخل ينخفض الميل الحدِّي للاستهلاك، وبما أن الإنفاق على المشتريَاتُ الحكومية والاستثمار مستقلان عن الدَّخل، فإنَّ ميل منحى الطَّلب الكلِّي يساوي أيضا $b(1-t)$، وعليه انطلاقا من المعادلات السَّابقة يمكن استخراج المضاعفات كما يلي:

$$Y = \frac{1}{1-b+bt}(a + I_0 + G_0 - bT_0)$$
$$\propto_I = \propto_G = \frac{1}{1-b+bt} \;/\; \propto_T = \frac{-b}{1-b+bt}$$

إن إضافة الضَّرائب كدالة للدَّخل يعمل على تصغير المضاعفات من قيمتها المشتقة سابقا، فممَّا سبق كان المضاعف يساوي $\frac{1}{1-b}$ في حالة الضَّرائب مستقلة، غير أن جعل الضَّرائب كدالة في الدَّخل جعل المضاعف يساوي: $\frac{1}{1-b+bt}$، وبافتراض $t = 20\%$ فإنَّ المضاعف يساوي 2.5، وعليه فإنَّ زيادة المشتريَاتُ الحكومية بـ 20 مليار تؤدِّي إلى زيادة الدَّخل بـ 50 مليار عوض 80 مليار.

ولتبسيط الفكرة ومعرفة لماذا تكون الزِّيادة في الدَّخل أقل عندما تتغير الضَّريبة مع الدَّخل، وبالرجوع إلى المثال السابق نجد:

زيادة المشتريَاتُ بـ 20 مليار تؤدِّي إلى زيادة في الضَّريبة بـ 4 مليار، وبزيادة الضَّريبة يزداد الدَّخل الممكن التَّصرف فيه بـ 16 مليار عوض 20 مليار، وعليه يتولد استهلاك قدره 12 مليار، ومع زيادة الاستِهلاك والدَّخل فإنَّ الضَّرائب تزيد بمقدار 2.4 مليار ومعها يزداد الدَّخل بـ 9.6 مليار ومنه الاستِهلاك بـ 7.2 لتستمر العملية حتى تبلغ الزِّيادة 50 مليار.

وعليه فإنَّه بسبب زيادة الضَّرائب التي تحدث عندما يزداد الدَّخل فإنَّ الاستِهلاك في كل مرة يزداد بأقل من نضيره في حالة الضَّرائب المستقلة، وتكون الزِّيادة الصافية في الاستِهلاك 30 مليار بدلا من 60 مليار.

ويمكن توضيح أثر التَّغيُّر في معدل ضريبة الدَّخل كما يلي:

لحساب التَّغيُّر في الدَّخل التَّوازني نساوي التَّغيُّر في الدَّخل (Y) مع التَّغيُّر في الطَّلب، حيث أن التَّغيُّر في الطَّلب له مكونتين[1]:

المكونة الأوَّلى: التَّغيُّر في مستوى الدَّخل الأصلي النَّاتِج عن تغير (تخفيض مثلا) معدل الضَّريبة، ويساوي هذا الجزء: الميل الحدِّي للاستهلاك من الدَّخل المتاح مضروبا في تغير الدَّخل النَّاتِج عن تخفيض معدل الضَّريبة $(bY_0\Delta t)$ حيث أن الحد $Y_0\Delta t$ هو مستوى الدَّخل الأصلي مضروبا في تغير معدل الضَّريبة؛

المكونة الثَّانية: هي الإنفاق المستمال النَّاتِج عن الدَّخل الجديد المرتفع ويكون ذلك مقوما، الآن، عند معدل الضَّريبة الجَّديد $\grave{t} = t - \Delta t$ وله القيمة $b(1 - \grave{t})Y_0$.

وعليه نكتب: $\Delta Y = +bY_0\Delta t + b(1 - \grave{t})\Delta Y_0$

ومنه $\Delta Y = \frac{1}{1-b(1-\grave{t})} + bY_0\Delta t$

أي $\Delta Y = +\propto_G bY_0\Delta t$

ومن خلال ماسبق نخلص إلى أن تخفيض معدل الضَّريبة يزيد من الدَّخل المتاح، ومنه تكون آثاره الزيادة في قيمة الميل الحدِّي للاستهلاك من الدَّخل، وفي الأخير الزيادة من الدَّخل التَّوازني، ويحدث العكس في حالة الرفع.

الفرع الرابع: الضَّرائب لتعديل الطَّلب في ظل إشكالية الميزانية

في ظل المعادلة $\Delta BS - \Delta\overline{T} = \Delta\overline{G}$ يمكن أن نستنتج أن مضاعف الميزانية المتوازنة يكون أقل من الواحد إذا كان تمويل الزِّيادة في الانفاق الحكُومي بواسطة زيادة الضَّرائب الجزافية (المعادلة $T = T_0 + tY$) حيث أن زيادة الانفاق الحكُومي تناسب مع مضاعف قدره $\propto_G = \frac{1}{1-b+bt}$ أما الضَّرائب فتتناسب مع المضاعف $-b \propto_G = \frac{-b}{1-b+bt}$ ومعلوم أنَّ المضاعف الأخير يكون أقل من الأوَّل فأثر زيادة دينار إضافي على الانفاق الحكُومي والضَّرائب الجزافية سيكون له أثر صافي، فتوسع الميزانية المتوازنة من زيادة الإنفاق والضَّرائب سيؤدِّي إلى زيادة النَّاتِج، ولملاحظة ذلك نبحث على الأثر التوسعي للإنفاق والأثر الكبحي للضرائِب

لدينا: $\Delta Y_0 = \frac{\partial Y_0}{\partial \overline{G}}\Delta G + \frac{\partial Y_0}{\partial \overline{T}}\Delta T$

بالتعويض نجد $\Delta Y_0 = \frac{1}{1-b+bt}\Delta G - \frac{b}{1-b+bt}\Delta T$

وبما أنَّ $\Delta T = \Delta G$

فإنَّ $\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1-b}{1-b(1-t)} < 1$

[1] تومي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 151.

وفي الحالة الخاصة أين t=0 نحصل على مضاعف الميزانية المتوازنة يساوي الواحد، لكن قد يبدوا الأمر مختلف في حالة ضرائِب الدَّخل.

عند تغير الضَّرائب والإنفاق الحكُومي بنفس المقدار نلاحظ أنَّ التَّغيُّر في الطَّلب الكلِّي يكون مساويًا للتغير في الانفاق الحكُومي مضافا إليه التَّغيُّر في الاستِهلاك.

حيث أن $\Delta Y_D = \Delta Y_0 - \Delta T$

بالتعويض نجد $\Delta Y = \Delta Y_0 = \Delta(C + I + G) = \Delta G + c\Delta Y_D$

ومنه $\Delta Y_0 = \frac{1}{1-c}\Delta G + c\Delta Y_D = \Delta G$

وعليه فإنَّ المضاعف يساوي الواحد.

إن استعمال الضَّرائب لتحفيز الطَّلب قد يترتب عليه تقليص أو زيادة فائض (عجز) الميزانية، وبالتَّالي فإنَّ استعمال الضَّرائب يكون تحت قيد إشكالية ناتج الميزانية.

إن زيادة الضَّرائب في أول نظرة يعمل على زيادة الفائض (تخفيض العجز) في الميزانية، وهذا يظهر منطقيا انطلاقا من معادلة فائض الميزانية: $\Delta BS = \overline{T} - \overline{G} = T + tY - G$

غير أن الأمر ليس بهذه البساطة، فبتعمق أكثر سنجد أنَّه من الواضح أن الزِّيادة في معدل الضَّرائب سوف يقلص من مستوى الدَّخل، لذا قد يبدو أن الزِّيادة في معدل الضَّريبة بافتراض ثبات الإنفاق من الممكن أن يؤدِّي إلى تقليص فائض الميزانية: ويمكن تتبع هذا الأثر من خلال ما يلي:

لدينا $\Delta BS = \Delta\overline{T} - \Delta\overline{G}$

وبما أنَّ الانفاق الحكُومي ثابت فإنَّ $\Delta BS = \Delta\overline{T}$

ومنه $\Delta BS = \Delta(T + tY) = t\Delta Y_0 + \Delta t Y_0$

وتعني المعادلة الأخيرة أن التَّغيُّر في T يكون لسببين :

السبب الأوَّل: تغير الضَّريبة بسبب تغير سعرها عند الدَّخل الأصلي.

السبب الثَّاني تغير الضَّريبة عند قيمة الدَّخل الجَّديد

ومنه نكتب $\Delta BS = t(-b \propto_G Y_0\Delta t) + \Delta t Y_0$

وعليه: $\Delta BS = Y_0\Delta t(1 - b \propto_G t)$

ومنه: $\Delta BS = Y_0\Delta t\left[\frac{1-bt}{1-b(1-t)}\right] > 0$

ومنه فإنَّ الزِّيادة في الضَّريبة تؤدِّي إلى تحسين فائض الميزانية (تخفيض العجز)

الفرع الخامس: الضَّريبة على الأجور كآلية للتصحيح الذَّاتي وتحقيق الاسْتِقرار الاقتصادي

وجد بعض الاقتصاديين أنَّه من الصَّعب في ظل النظام الاقتصادي السُّوقي تجاوز النتائج السلبية للسياسة المالية الكينزية، كما أنَّه من غير الممكن الاستمرار في ركود طويل الأجل وترك الاقتصاد لآلية السُّوق الحرَّة التي تفقد فيها حركة الأسعار مرونتها الاقتصادية.

وبالرجوع إلى الصعوبة الأولى، فليس ثمة ريب أنَّه لكي تكون أدوات السِّياسة المالية محققة للاستقرار الاقتصادي لا بدَّ أن يرتبط تنفيذها بوقت صحيح، ويرى بعض الاقتصاديين أنَّه مع مرور الوقت فإنَّ تنفيذ برنامج جديد للضريبة يولد أثرا على الاقتصاد، لذلك يجب دراسة كل هذه البرامج، وحيث أنَّه من الممكن وجود فجوات زمنية قبل بدأ تنفيذ العمل المالي المناسب، فقد اتجهت الاقتصاديات المعاصرة إلى العمل وفق صيغ مثلى لسياسات الاقتصاد، باقتراح آليات تلقائية للتعديل الذَّاتي من أجل تحقيق أو الحفاظ على الاسْتِقرار أو التَّوازن الذَّاتي[1]، عرفت بأدوات الاسْتِقرار، أو المستقرَّات التِّلقائية.

تصنف إجراءات الاسْتِقرار التِّلقائية ضمن السِّياسة المالية غير الحذرة، والتي تقابل السِّياسة المالية الحذرة القائمة على الاستخدام أو التوجه الحذر لتغيُّرات كل من الانفاق الحكُومي، والضَّرائب، بغرض إحداث تغيُّرات في الطَّلب الإجمالي مما يؤدِّي في النهاية إلى تحقيق الاسْتِقرار الاقتصادي.

فعوامل الاستقرار التلقائية هي تلك العناصر للسياسة المالية التي تميل إلى تخفيف تقلبات الناتج دون أي إجراءات حكومية صريحة. من وجهة نظر كينز التقليدية، ويمكن أن تشمل عوامل الاستقرار التلقائية أي من مكونات الميزانية الحكومية التي تعمل على تعويض التقلبات في الطلب الفعال من خلال تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي في حالة ركود، و العكس في حالة التوسع[2]، أي أنها تعمل على تخفيف حدة تراجع أو انعكاس الاقتصاد من خلال خلق عجز ذاتي أو تلقائي في الموازنة، كما تعمل على كبح التَّضخم من خلال خلق فائض ذاتي في الموازنة[3].

وبالتَّالي فإنَّها تعمل على تحريك متغيُّرات الاقتصاد الكلِّي في الوقت المناسب، وبالمعدَّلات الضرورية، ودون أن يترتب على هذا التَّحريك أي تأثيرات جانبية مثل التَّزاحم الخارجي لزيادة الانفاق الحكُومي، أو استمرار الاقتصاد في التَّوازن الكلِّي، ولكن عند مستوى من النَّاتِج الحقيق دون مستوى الطَّاقة الإنتاجية الكامنة، ومن أبرز أمثلة هذه المستقرَّات*؛ ضرائِب الأجور التصاعدية، والتي تشكلِ مصدرا رئيسيا من الإيرادات الحكومية.

---

[1] هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 281.

[2] Alan J. Auerbach, Daniel Feenberg, The Significance of Federal Taxes as Automatic Stabilizers, University of California, Berkeley, and NBER, 2000, p 01.

[3] صالح خصاونة، مرجع سبق ذكره، 190.

* هناك مستقرات أخرى مثل: التأمين على البطالة وإعانات الضمان الاجتماعي، ارتباط الاستِهلاك بالدَّخل الدائم، تغير أسعار الفائدة الحقيقية

ففي أوقات الرواج والازدهار تؤدّي الزّيادة المضطردة في الدَّخل الوطني إلى زيادة التَّحصيلات الضَّريبية بمعدَّلات متزايدة تفوق نظيراتها في الدَّخل الوطني، وهذا بدوره يساعد ويساهم في كبح جماح التَّضخم تلقائيا، والعكس صحيح في أوقات الكساد، حيث يؤدّي تراجع مستويات الدَّخل الوطني إلى تراجع التَّحصيلات الضَّريبية، وبمعدَّلات نسبية تفوق نظيراتها في الدَّخل، وهذا يؤدّي بدوره تلقائيًا إلى تخفيض حدَّة الانتكاس أو التَّراجع الاقتصادي، وهكذا..فإنَّ الاتجاه التِّلقائي في ميل حصيلة الضَّرائب نحو الزِّيادة، أو النقصان مع التَّضخم أو الكساد يعمل بدوره على خلق تأثير، أو عامل توازني قوي في مواجهة حركة أو اتجاه الدَّورة التِّجارية.

وهذا العامل الذَّاتي للاستقرار له عدة مزايا، فهو يعمل على تلطيف التَّقلبات في النَّشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى باقي العوامل، فمثلا: عند انخفاض مستوى النَّشاط الاقتصادي، ومنه التوظيف فإنَّه لا يخفى أنَّ هذا يعمل على تخفيض الضَّريبة على الأجور آليا، بينما ترتفع التَّحويلات الحكومية (إعانات البطالة، التَّأمين..) وهذه التغيُّرات تمنع الدَّخل الممكن التَّصرف فيه بالاستِهلاك من الانخفاض بنفس الدرجة التي ينخفض بها عند غياب عوامل الاسْتِقرار الذَّاتي، وعلى ذلك لا يكون انخفاض مستوى النَّشاط الاقتصادي شديدا كما يمكن أن يحدث في حالة غيابها.

وقد كانت هناك عدة دراسات دلت على أن عوامل الاسْتِقرار الذَّاتية قد شاركت مشاركة كبيرة في تحقيق الاسْتِقرار الاقتصادي، على سبيل المثال دراسة ولفريد لويز للفترات: 1948-1950 و1953-1955 و 1957-1959 و 1960-1961، حيث حدت هذه العوامل من طول فترة الانكماش.

ورغم هذا وغيره من الأدلة التي تؤيد القول بأن عوامل الاسْتِقرار الذَّاتي تخفض تقلبات النَّشاط الاقتصادي، فإنَّ تأييد الاعتماد الأكبر على هذه العوامل قد بات ضعيفا، والسبب في ذلك هو أن هذه العوامل توفر خروج الدَّولة من حالات الانكماش، وعندما يزيد الدَّخل والتوظيف تتزايد الضَّرائب وتنخفض المدفوعات التحويلية، وهذه التغيُّرات تخفض معدل زيادة الدَّخل الممكن التَّصرف فيه والاستِهلاك ومن ثم معدل نمو الدَّخل[1].

وهناك سؤال آخر يُطرح هو: هل سيستفيد الاقتصاد بالضرورة من ارتفاع الضَّرائب على الأجور وتخفيض التَّحويلات؟

والجواب هنا أنَّه في هذه الحالة سيرتفع ادخار القطاع الحكومي، وبالمقابل ينخفض الاستِهلاك الحكومي والاستِهلاك الخاص مقابل مستوى محدد من استثمار قطاع الأعمال، ومنه ستنخفض المبيعات وستقوم قطاعات الأعمال بخفض إنتاجها، وليس هذا فحسب بل إن الادِّخار نفسه سينخفض تبعا لدورة المضاعف-المعجل وهنا تكمن متناقضة التوفير[1]، فحين يزداد ادخار المجتمع فقد لا تكون النتيجة مجرد خفض الدَّخل والمخرجات فحسب، بل خفض المدخرات والاستثمار أيضا.

---

[1] مايكل أبدجمان، مرجع سبق ذكره، ص 128.

[1] بول ساموبلسون، مرجع سبق ذكره، ص 487.

المطلب الثَّاني: IS-LM واشتقاق منحنى العرْض والطَّلب الكلِّي

يعتبر نمُوذج IS-LM الركيزة الأساسية للاقتصاد الكلِّي الحدِّيث، ووضع هذا النَّموذج من طرف الاقتصاديين هكس وهانس في خضم الدفاع عن آراء ومبادئ كينز، وقد أطلق عليه كذلك نمُوذج النظرية الاقتصادية الجَّديدة، حيث يتناول في التَّحليل سوق النَّقد (الجانب الاسمي في الاقتصاد) بالإضافة إلى سوق السِّلع والخدمات (الجانب الحقيقي في الاقتصاد) آخذين بعين الاعتبار متغيرين أساسِيين هما سعر الفائدة (i) والدَّخل (Y) وربطهما بدوال الادِّخار والاستثمار من جهة وعرض النُّقود والطَّلب عليها من جهة أخرى، ويتطلب الأمر توازن كل من السوقين على انفراد، ثم الجمع بينهما للحصول على التَّوازن الكلِّي.

لذا سنتطرق في هذا المطلب إلى تحليل هذا النَّموذج من خلال اشتقاق منحنى IS ومنحنى LM وكيفية تحقيق التَّوازن بينهما ومنه الوصول إلى اشتقاق منحنى الطَّلب الكلِّي والعرْض الكلِّي.

الفرع الأوَّل: اشتقاق منحنى IS-LM

من أجل الوصول إلى التَّوازن الكلِّي نحاول اشتقاق كل منحنى على حدا.

أولا توزن سوق السِّلع والخدمات IS: يتم التعبير عن التَّوازن في سوق السِّلع والخدمات بمنحنى IS الذي يمثل التركيبات من سعر الفائدة والدَّخل التي تضمن التوازن في سوق السِّلع والخدمات، مع ثبات المستوى العام للأسعار[1].

1. الاشتقاق الجبري لـ IS: يمكن التعبير عن مستوى النَّاتِج الكلِّي في اقتصاد ما بمستوى الطَّلب المقابل والذي يساويه باعتبار الإنفاق المخطط يساوي الدَّخل.

حيث $Y = C + I + G + X - M$

ويتأثر الإنفاق الاستثماري بسعر الفائدة (i) حيث أنَّ $(dI/di < 0)$ مما يسمح بالقول بأن الدَّخل التَّوازني هو الآخر يتأثر بسعر الفائدة (i)، وبالتَّالي فإنَّ لكل مستوى من مستويات الفائدة حجما يقابله من الطَّلب الكلِّي، يحدد حجم الدَّخل التَّوازني، أو بتعبير آخر لكل سعر فائدة مستوى يقابله من النَّاتِج، ويشكل مجموع تلك التوليفات بين أسعار الفائدة المختلفة ومستويات الدَّخل المقابل لها منحنى الادِّخار الاستثمار، أو ما يسمى منحن (IS) عندما تكون سوق السِّلع في حالة توازن.

وعليه يمكن اشتقاق منحنى (IS) ما يلي:

لدينا $Y = a + bY_D + I_0 - gi + G_0 + X_0 - M_0 - mY$

$$Y = a + b(Y - T_0 - tY + Tr_0) + I_0 - gi + G_0 + X_0 - M_0 - mY$$

$$Y = a + bY - bT_0 - btY + bTr_0 + I_0 - gi + G_0 + X_0 - M_0 - mY$$

[1] IS-LM(le modèle IS-LM), le site des sciences économiques et sociales, www.melchior.fr

$$\begin{cases} Y = \frac{1}{1-b+bt+m}(a - bT_0 + bTr_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0) - \frac{g}{1-b+bt+m} i \text{.....1} \\ i = \frac{1}{g}(a - bT_0 + bTr_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0) - \frac{1-b+bt+m}{g} Y \text{.....2} \end{cases}$$

إن كل من المعادلتين 1و2 تمثلان معادلة (IS) ويلاحظ أن ميلها سالب

$$\frac{\partial i}{\partial Y} = -\frac{1-b+bt+m}{g} < 0 \quad / \quad \frac{\partial Y}{\partial i} = -\frac{g}{1-b+bt+m} < 0$$

ما يؤكد العلاقة العكسية بين الدَّخل وسعر الفائدة في سوق السِّلع والخدمات، ويمكن شرح ذلك كما يلي:

يرتبط الاستثمار عكسيا بسعر الفائدة، فعند سعر الفائدة i_0 سوف يكون مستوى محدد من الاستثمار I_0 وبمعرفة حجم الاستثمار يمكننا معرفة مستوى الدَّخل عند مستوى التَّوازن الذي يتحقق فيه التَّساوي بين الادِّخار والاستثمار، ولنفترض أن سعر الفائدة انخفض إلى المستوى i_1 سوف يؤدِّي ذلك إلى ارتفاع الاستثمار إلى المستوى I_1 والذي بدوره يؤدِّي إلى مستوى توازني جديد للدَّخل Y_1 وذلك عن طريق المضاعف حيث يرتفع الدَّخل.

2. الاشتقاق البياني لمنحنى (IS)

شكل رقم (3-1): اشتقاق منحنى (IS)

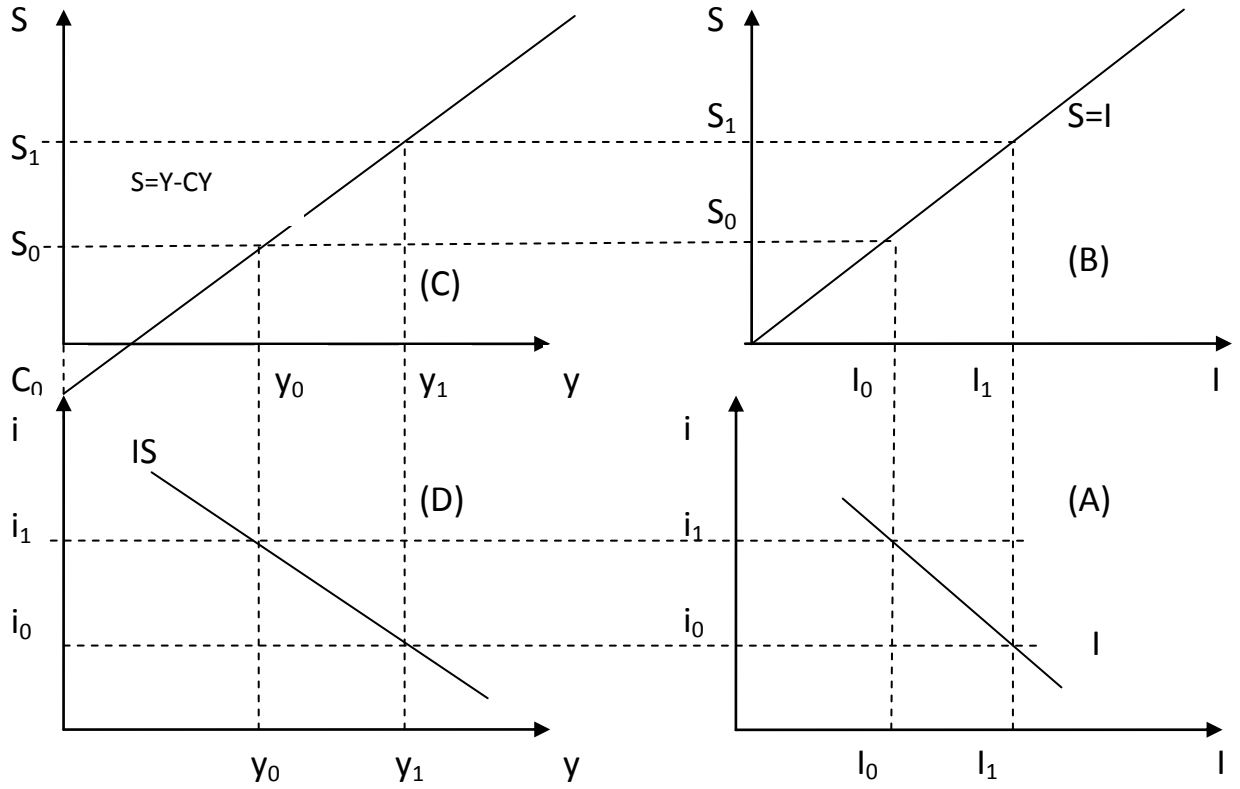

المصدر: بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص:89.بتصرف.

تحليل الشكلِ

يتكون الجزء البياني أعلاه من أربعة أجزاء، الجزء (A) الذي يبين منحنى الكفاية الحدِّية لرأس المال ،حيث يبين أن الاستثمار دالة متناقصة في سعر الفائدة، أي أن العلاقة بينهما عكسية فكلما انخفضت أسعار الفائدة كلما زاد الاستثمار والعكس،أي كلما ارتفع سعر الفائدة انخفض الاستثمار.

أما بالنسبة للجزء (B) ، يبين شرط التساوي بين الادِّخار(S) والاستثمار(I) باعتبار أن كل ادخار يحول إلى استثمار عن طريق سعر الفائدة، حيث يمثل الاستثمار على المحور الأفقي، والادِّخار على المحور العمودي ويتحقق التَّساوي بينهما عند كل نقطة تقع على خط (45) المنصف للزاوية (الخط الاسترشادي).

أما الجزء (C) الذي يمثل منحنى الادِّخار والذي يوضح أن الادِّخار دالة متزايدة في الدَّخل، ميلها أقل من الواحد الصحيح، حيث أن هذا الميل يمثل أثر زيادة الدَّخل على الادِّخار.

أما الجزء الأخير وهو الجزء (D)الذي يبين لنا التوفيقات المختلفة بين أسعار الفائدة والدَّخل والتي نعبر عنها بالمنحنى (IS) والذي من خلاله يتساوى الادِّخار مع الاستثمار ومن ثم التَّوازن العام في سوق السِّلع.

3. بعض الملاحظات حول منحنى (IS) [1]

✓ يمكن تفسير منحنى (IS) على أنَّه منحنى للطلب الكلِّي على السِّلع والخدمات عند مستويات المختلفة لأسعار الفائدة، في حالة ثبات مستوى العام للأسعار.

إلا أنَّ هذا التَّفسير يعتبر أقل شيوعا من التفسير الآخر لمنحنى الطَّلب الكلِّي الذي يربط بين مستوى الدَّخل الحقيقي والمستوى العام للأسعار، بافتراض ثبات سعر الفائدة، إلا أنَّ هذا التفسير يتميز بدوره بأنَّه يبين التغيُّرات والتَّعديلات التي يجب إجراؤها في كل من الطَّلب الكلِّي والعرْض الكلِّي للمحافظة على التَّوازن نتيجة للتغير في سعر الفائدة .

✓ يعتبر منحنى التَّوازن في سوق الإنتاج(IS) عادة سالب كما هو مبين في الشكلِ (3-1) والسبب هو وجود علاقة عكسية بين أسعار الفائدة ومستوى الدَّخل، حيث كلما خفضنا سعر الفائدة كلما زاد الطَّلب على الاستثمار، مما يؤدِّي إلى زيادة الدَّخل عن طريق المضاعف (مضاعف الاستثمار)، وهو ما يدفع الادِّخار إلى مستوى توازن جديد بفعل زيادة الاستثمار.

✓ سوف يؤدِّي انتقال منحنى الكفاية الحدِّية لرأس المال نتيجة حدوث تقدم تكنولوجي مثلا أو انتقال دالة الادِّخار نتيجة التَّغيُّر في توقعات ميول المستهلكين، إلى انتقال مماثل في المنحنى (IS)في الاتجاه نفسه، وبمقدار يعادل الانتقال في أي منهما مضروبا في قيمة المضاعف، فإذا ما كانت التوقعات توحي بانتقال منحنى الكفاية

[1] بلعزوز بن علي،محاضرات في النظريات والسياسات النَّقدية،مرجع سبق ذكره ،ص90.

الحدِّية لرأس المال إلى اليمين (الزِّيادة)، فإنَّ هذا سيؤدِّي إلى انتقال المنحنى بنفس المقدار الذي انتقل به منحنى الكفاية الحدِّية لرأس المال .

✓ يتغير موقع منحنى (IS) بتغير العناصر المستقلة في الطلب الكلي مثل الاستثمار المستقل، الإنفاق الحكومي المستقل(السياسة المالية)[1]

ثانيا: التَّوازن في سوق النَّقد (LM)

يعبر عن التَّوازن في سوق النَّقد بمنحنى (LM) والذي يرسم العلاقة بين سعر الفائدة والدَّخل الذي ينشأ في سوق النَّقد انطلاقا من نظرية تفضيل السيولة[2].

1) الاشتقاق الجبري لمنحنى (LM)

إن شرط التَّوازن في سوق النَّقد يتحدد بتساوي الطَّلب على النُّقود مع العرْض عليها، حيث أن الطَّلب على النَّقد يكون لأحد الدوافع التَّالية:

- دافع المعاملات، يكون دالة موجبة في الدَّخل: $M_t = L_1(Y)$ / $\partial M_t > 0$
- دافع الاحتياط، يكون دالة موجبة في الدَّخل: $M_p = L_1(Y)$ / $\partial M_p > 0$
- دافع المضاربة، يكون دالة سالبة في سعر الفائدة: $M_r = L_2(i)$ / $\partial M_r < 0$

ومن خلال المعادلات السابقة يمكن كتابة دالة الطَّلب الإجمالي للنقود:

حيث $M_d = L(Y.i) = L_1(Y) + L_2(i)$

أما العرْض النَّقدي فهو على العموم يعتبر ثابتاً حتى تقوم السلطات النَّقدية بتحديده بواسطة البنك المركزي باستعمال أدوات السِّياسة النَّقدية، مثل عمليات السوق المفتوحة، إعادة الخصم، الاحتياطي القانوني من جهة، ومن جهة أخرى استعمال التغطية في الإصدار (المقابلات) من ذهب وعملات أجنبية، وقروض مقدمة للأفراد والمؤسسات، وعليه يعتبر العرْض النَّقدي متغيرا ثابتاً: $M_s = M_{s_0}$

ومن هذا المنطلق يحدث التَّوازن عند[1]: $M_D = M_{s_0}$

$$\Rightarrow \quad M_{s_0} = L_0 + kY - hi \qquad / \qquad k, h > 0$$

حيث h وk معلمتان تمثلان درجة حساسية الطَّلب على الأرصدة النَّقدية الحقيقية لمستوى سعر الفائدة والدَّخل على الترتيب.

---

[1] Andrew Rose , Global macroeconomics,The IS –LM model, p9.

[2] Gregory Mankiw, op.cit, p 321.

[1] Lionel Artige ,l'equilbre macroéconomique Keynésien :le modèle IS/LM, Université de liége,p42.

وعليه عند التَّوازن يصبح:

$$\begin{cases} Y = \frac{M_{S_0} - L_0}{k} + \frac{h}{k} i \ldots\ldots\ldots 3 \\ i = \frac{L_0 - M_{S_0}}{h} + \frac{k}{h} Y \ldots\ldots\ldots 4 \end{cases}$$

حيث تمثل كل من 3و4 معادلة منحنى *(LM)* وهي ذات ميل موجب أي أن:

$$\frac{\partial i}{\partial Y} = \frac{k}{h} > 0 \quad / \quad \frac{\partial Y}{\partial i} = \frac{h}{k} > 0$$

وهو ما يؤكد العلاقة الطردية بين الدَّخل وسعر الفائدة في سوق النَّقد، إذ أن الزِّيادة في سعر الفائدة تقلل الطَّلب على الأرصدة النَّقدية، وللمحافظة على الطَّلب على الأرصدة الحقيقية عند مستوى العرْض الثَّابت، فإنَّ مستوى الدَّخل يجب أن يزداد، ويستلزم التَّوازن في السوق النَّقدية أن تَتْبع الزِّيادة في سعر الفائدة زيادة في مستوى الدَّخل.

2) **اشتقاق منحنى (LM)**: يمكن الحصول على اشتقاق منحنى (LM) كما يلي:

شكل رقم (3-2): اشتقاق منحنى (LM)

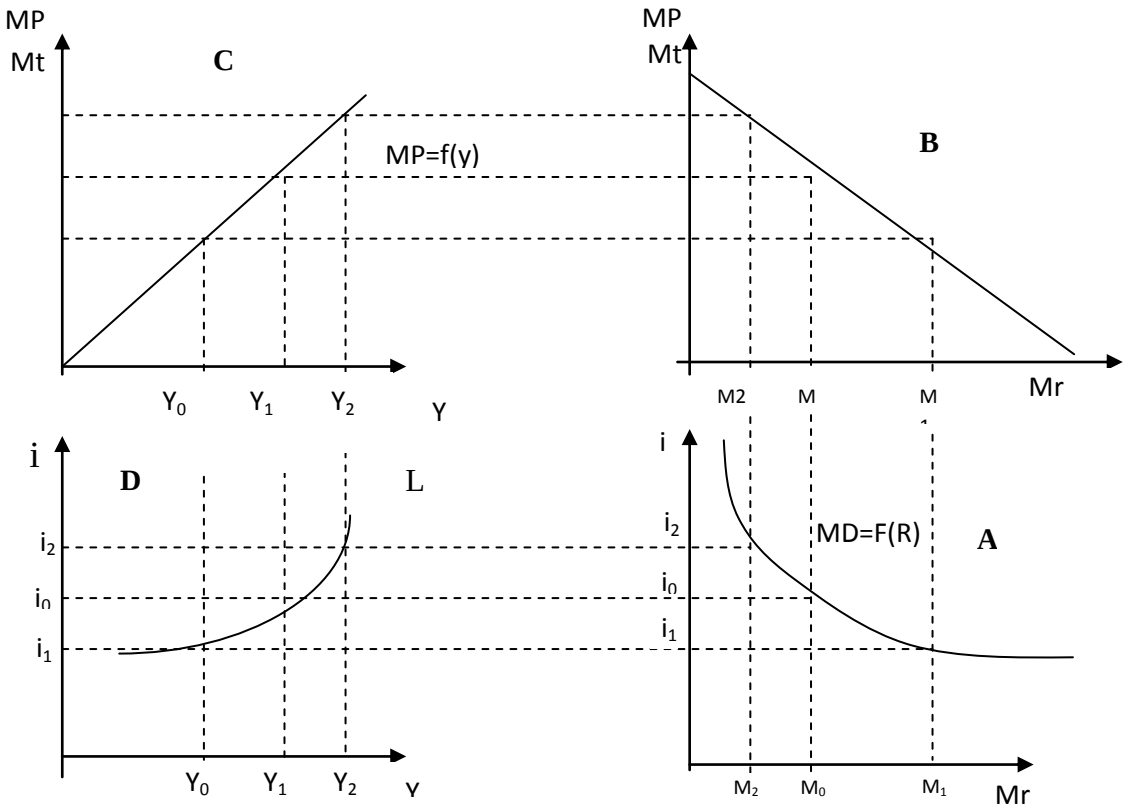

المصدر:بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره،ص 93.

من خلال الشكلِ وفي الجزء (A) منه الذي يبين كيفية تحديد سعر الفائدة المقابل لحجم الطَّلب على النُّقود من أجل المضاربة.

حيث عند مستوى سعر فائدة (i_2)،يكون الطَّلب على النُّقود من أجل المضاربة(M_2)،و عند مستوى سعر فائدة (i_0) يكون الطَّلب على النُّقود من أجل المضاربة (M_0) ، أما عند مستوى سعر فائدة (i_1) الأدنى يكون الطَّلب على النُّقود هو، (M_1) ويكون عند هذا الحد الطَّلب على النُّقود لأجل المضاربة مرن مرونة لا نهائية لأسعار الفائدة وهو ما يعرف بمصيدة السيولة الكنزية.

حيث إذا كان سعر الفائدة الجاري هو (i_1) فإنَّ المستثمرين يفضلون الاحتفاظ بالنُّقود بدلا من السَّندات ويصبح الطَّلب على النُّقود للمضاربة أفقيًا.

أما الشَّكلِ (B) فيوضح عرض النُّقود وهو مستوى يفترض أنَّه يكون ثابت في الفترة القصيرة، فهو يتوزَّع بين أرصدة المضاربة أو تلك المخصصة لدافع المعاملات والاحتياط فإذا تم التعرف على مستوى الدَّخل (Y_0) فإنَّه يمكن معرفة حجم الطَّلب على النُّقود لغاية المعاملات والاحتياطK ومنه حجم النُّقود لغرض المضاربة، باعتباره الجزء المتبقي من الكتلة النَّقدية .

أما الشكلِ(C) فمن خلال المنحنى يظهر أنَّ هناك علاقة طردية بين (Y)، والطَّلب على النُّقود من أجل المعاملات والاحتياط.

في حين يمثل الجزء (D) التوليفات المختلفة من أسعار الفائدة والدَّخل التي تمثل منحنى(LM)

3) ملاحظات حول منحنى (LM):

أ. يلاحظ على هذا المنحنى أنَّه يكون مرن تماما عند المستويات الدنيا لأسعار الفائدة نظرا لأثر مصيدة السيولة، بينما يكون الجزء العلوي منه مستقيما عموديا، حيث ينعدم الطَّلب على النُّقود لأجل المضاربة ويكون لأجل المعاملات فقط، نظرا لارتفاع سعر الفائدة ويعرف هذا الجزء من المنحنى(LM) بالمنطقة التقليدية (نسبة إلى التقليديين الذين يرون بأن الطَّلب على النُّقود لا يكون إلا للمعاملات فقط)[1].

ب. منحنى (LM) يبين العلاقة الطردية بين الدَّخل وأسعار الفائدة وذلك أنَّ انخفاض الدَّخل يؤدِّي إلى انخفاض الطَّلب على النُّقود لأجل المعاملات والاحتياط مما يؤدِّي إلى زيادة الطَّلب على النُّقود من اجل المضاربة مما يؤدِّي إلى انخفاض الفائدة (i)، أو العكس أي زيادة الدَّخل تؤدِّي إلى زيادة الطَّلب على النُّقود من اجل المعاملات والاحتياط مما يؤدِّي إلى انخفاض الطَّلب على النُّقود من اجل المضاربة مما يؤدِّي إلى ارتفاع أسعار الفائدة ؛

ت. السياسة النقدية التوسعية ترفع الأرصدة الحقيقية وبالتالي تنخفض أسعار الفائدة عند مستوى محدد من الدخل الحقيقي، وينتقل منحنى (LM) إلى أسفل وإلى اليمين[2].

---

[1] محمد فرحي، مرجع سبق ذكره، ص 251.

[2] Andrew Rose, Ibid, p 14.

الفرع الثَّاني: التَّوازن الكلِّي IS-LM (الداخلي)

قبل التَّطرق إلى التَّوازن الكلِّي لابد من التذكير بأن الاقتصاديين ذهبوا إلى أنَّه يمكن تقسيم النَّشاط الاقتصادي الكلِّي إلى أربعة أقسام تمثلها أسواق أربعة: سوق السِّلع والخدمات، السوق النَّقدية، سوق العمل وسوق الأوراق المالية، ولا يتحقق التَّوازن الاقتصادي العام إلا إذا تحقق التَّوازن في كل سوق، غير أن الاقتصادي فالراس، عند دراسته لنظرية التَّوازن العام، ذهب إلى أنَّه ليس من الضروري دراسة توازنات الأسواق الأربعة، إذ يرى أن تحقيق توازن ثلاثة منها يكون شرطا كافيا لتحقيق التَّوازن في السوق الرَّابع وبالتَّالي تحقيق التَّوازن الاقتصادي العام[1].

ونعني بالتَّوازن الكلِّي هو توازن سوق السِّلع والخدمات المتزامن مع التَّوازن في السوق النَّقدية.

أولا: الاستنتاج الجبري

للوصول إلى معادلة التَّوازن الكلِّي نقوم بتعويض النواتج المحصل عليها في المعادلة 2 في المعادلة 4:

$$\frac{L_0-M_{s_0}}{\propto}+\frac{k}{\propto}Y=\frac{1}{g}(a-b\mathrm{T}_0+bTr_0+I_0+G_0+X_0-M_0)-\frac{1-b+bt+m}{g}Y$$

أي $$\frac{1-b+bt+m}{g}Y+\frac{k}{\propto}Y=\frac{1}{g}(a-bT_0+bTr_0+I_0+G_0+X_0-M_0)+\frac{M_{s_0}-L_0}{\propto}$$

ومنه $$Y=\frac{(a-bT_0+bTr_0+I_0+G_0+X_0-M_0)+\frac{g}{\propto}(M_{s_0}-L_0)}{1-b+bt+m+\frac{k}{\propto}g}$$

ثانيا: التمثيل البياني

شكل رقم (3-3): التَّوازن في النَّموذج IS-LM

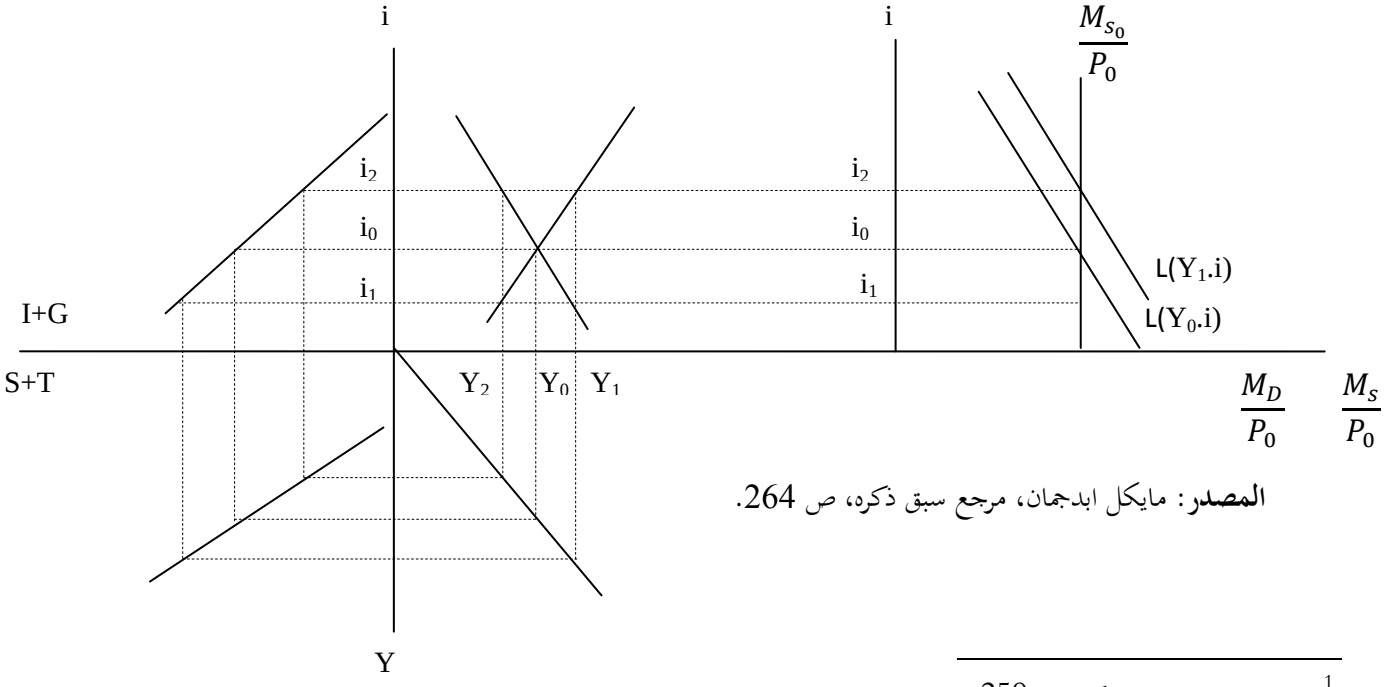

المصدر: مايكل ابدجمان، مرجع سبق ذكره، ص 264.

[1] محمد فرحي، مرجع سبق ذكره، ص 259.

من خلال الشكلِ نرى أن كل من سوق المنتجات وسوق النَّقد في حالة توازن عند سعر الفائدة i_0 والدَّخلY_0 وهنا يتعادل الاستثمار زائد الانفاق الحكُومي مع الادِّخار زائد الضَّرائب، كما تتعادل الكمية المعروضة من النَّقد مع الكمية المطلوبة.

ولنفترض توليفة أخرى ولتكن (y_1 ,i_1) وحيث أن هذه التوليفة على المنحنى IS فإنَّ سوق المنتجات في حالة توازن، ومع ذلك فإنَّ سوق النَّقد ليس كذلك، وبصفة خاصة فإنَّ هناك فائض طلب على النُّقود، وفي ظل هذه الظروف يحاول الأفراد الزِّيادة من حيازتهم النَّقدية عن طريق بيع السندات، ويؤدِّي هذا إلى تخفيض أسعار السندات ومنه زيادة أسعار الفائدة، هذه الأخيرة لها آثارها في سوق المنتجات فينخفض الاستثمار لينخفض الدَّخل.

وبطريقة مماثلة نأخذ النقطة (y_1 ,i_2) وحيث أنَّها تقع على المنحنى LM، فإنَّ سوق النَّقد يكون متوازنا، أما سوق السِّلع فلن يكون متوازنا، ويكون الاستثمار زائد الانفاق الحكُومي أقل من الادِّخار زائد الضَّرائب، والحصيلة أنَّ الطَّلب الكلِّي أقل من العرْض الكلِّي فينخفض الدَّخل ليحدث آثرًا عكسيَّة على سوق النَّقد حتى تنخفض كمية النُّقود بشكلٍ خاص، ويعني هذا أنَّ سعر الفائدة سينخفض.

الفرع الثَّالث: التَّوازن وقيد الحُكومة

قد يستخدم النَّموذج IS-LM لتحديد أثر المتغيُّرات الاقتصادية على التَّوازن، وسنأخذ كمثال على ذلك الزِّيادة في الانفاق الحكُومي و الزِّيادة في الضَّريبة.

أولا: أثر الزِّيادة في الانفاق الحكُومي على التَّوازن

بمساعدة الرسم البياني التَّالي يمكن القول أن الزِّيادة في الدَّخل تكون أقل من المتوقعة على أساس التحليل السابق للمضاعف.

شكل رقم (3–4) الزِّيادة في المُشتريَاتُ الحكومية في النَّموذج IS-LM

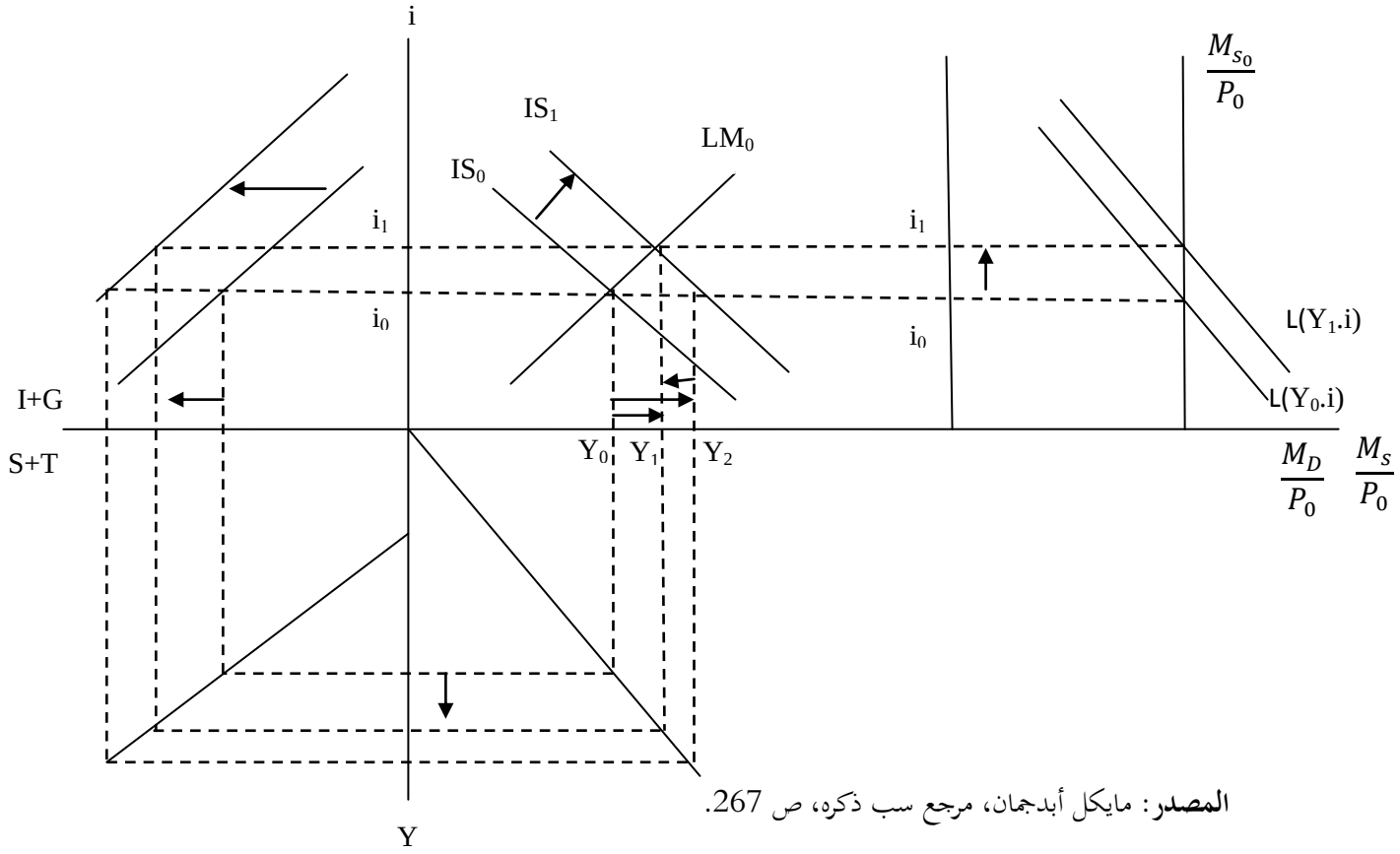

المصدر: مايكل أبدجمان، مرجع سب ذكره، ص 267.

لنفرض أن المنحنيين الأوَّليين هما: IS_0-LM_0 في الشكلِ وأنَّ الانفاق الحكُومي على المشتريَاتُ قد تزايد، فإنَّ هذا يدفع منحنى I+G إلى اليسار بمقدار الزِّيادة في مشتريات الحُكومة وعليه يصبح منحنى IS (IS_1) المشتق من المنحنى I+G الجَّديد، والمنحى S+T الأصلي.

إن التوليفة الجَّديدة للدَّخل وسعر الفائدة تتكون من Y_1 وi_1 أين يتقاطع IS_1 مع LM الأصلي، وحيث أن سعر الفائدة كان غائبا في النماذج السابقة فإنَّ الزِّيادة في سعر الفائدة قد تكون غير متوقعة ومع ذلك فإنَّ الزِّيادة في الدَّخل تؤدِّي إلى زيادة الكمية المطلوبة، وحيث أن الكمية المعروضة لم تتغير فإنَّ الزِّيادة في كمية النَّقد المطلوبة تؤدِّي إلى زيادة سعر الفائدة التَّوازني.

لكن ماذا يحدث لباقي المتغيُّرات؟

إن كل من الاستِهلاك والادِّخار يزيدان، على أن التَّغيُّر في الاستِهلاك لا يمكن أن يتحدد من الشكلِ، ومع هذا فإنَّنا نعلم أن الاستِهلاك يتغير طرديا مع الدَّخل الممكن التَّصرف فيه، وحيث أن الدَّخل ازداد من Y_0 إلى Y_1 فإنَّ الضَّرائب قد ازدادت، وبما أن المعدَّل الحدِّي للضرائِب أقل من الواحد الصحيح فإنَّ الزِّيادة في الضَّرائب كانت أقل من الزِّيادة في الدَّخل، ولذلك فإنَّ الدَّخل الممكن التَّصرف فيه ازداد وتبعه في ذلك الاستِهلاك والادِّخار.

ومع الزِّيادة في سعر الفائدة ينخفض الاستثمار نتيجة للعلاقة العكسية، وعليه فإنَّ انتقال منحنى I+G يحدده أثرين متعاكسين: الأوَّل زيادة المشتريَاتُ، والثَّاني انخفاض الاستثمار. لذا فإنَّ مضاعف الانفاق الحكُومي

الذي سبق وأن أشرنا إليه لا يمكن أن يكون صحيحا هنا. لأن الزِّيادة في المشتريَاتُ لم تؤدِّي إلى زيادة الدَّخل بمقدار المضاعف، وإنما بمقدار أقل، وهذا لانخفاض الاستثمار الذي يلغي جزئيا التَّغيُّر في المشتريَاتُ الحكومية.

إن التحليل السابق أخذ بعين الاعتبار المشتريَاتُ الحكومية، لكنه أهمل وتجاهل حقيقة مفادها أن المشتريَاتُ الحكومية يجب أن يكون لها مصدر تمويل، إما عن طريق الضَّرائب أو الاقتراض من القطاع الخاص أو من البنك المركزي.

ونحن هنا بصدد مناقشة التمويل عن طريق الضَّرائب لأنَّه من صلب موضوعنا.

ثانيا: تمويل المُشتريَاتُ الحكومية بالزِّيادة الضَّريبية: إذا مولت الزِّيادة في الانفاق الحكُومي عن طريق تغيير الهيكل الضريبي، فإنَّ الدَّخل يزيد في الفترة القصيرة، ولكن إما يكون ثابتاً أو متناقصا في الفترة الطَّويلة[1]

ومع الزِّيادة في الانفاق الحكُومي، فإنَّ المنحنى IS في الشكلِ ينتقل إلى IS_1، وإذا مول العجز عن طريق زيادة متساوية في T_0 من دالة الضَّريبة، فإنَّ المنحنى IS ينتقل من IS_1 إلى IS_2، حيث تعمل الضَّرائب على تخفيض الدخل المتاح للأسر عند سعر الفائدة السائد، وهنا ينخفض الطلب على النقد بدافع المعاملات مقابل زيادة الطلب على السندات لخفض الأفراد حيازتهم من الأموال مما يرفع أسعار السندات ليدفع أسعار الفائدة نحو الانخفاض[1]، ونتيجة لذلك فإنَّ المستوى التَّوازني الجَّديد للدَّخل يكون Y_2 حيث لا ينقص الاستِهلاك بما يعادل المقدار الكامل للزيادة الضَّريبية، ومع ذلك فإنَّ الدَّخل يزداد بمقدار أقل من الزِّيادة في الانفاق الحكُومي.

شكل رقم (3-5): أثر المُشتريَاتُ الحكومية الممولة عن طريق الضَّرائب

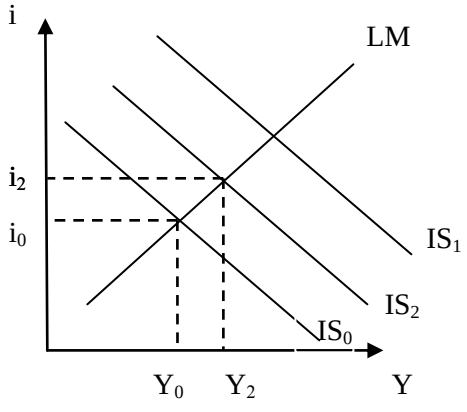

المصدر: مايكل أبدجمان، مرجع سبق ذكره، ص 285.

عند مستوى الدَّخل Y_0 فإنَّ الإيرادات الضَّريبية تتجاوز الانفاق الحكُومي، وقد افترضنا مبدئيًا أنَّ الزِّيادة في الانفاق الحكُومي موِّلت عن طريق الزِّيادة في الضَّرائب.

وعندما يزداد الدَّخل تتولد إيرادات ضريبية إضافية، وينشأ فائض في الموازنة، وبفرض أنَّ الانفاق الحكُومي ثابت، فإنَّ الحُكومة يكون لديها خياران إما تحتجز الفائدة أو تسدد الدُّيون الحكومية، فهي إذا احتجزت الفائض فإنَّ المعروض النَّقدي ينخفض وينقل المنحنى LM إلى اليسار، ومنه الثروة والاستِهلاك يتناقصان، وينتقل المنحنى

[1] مايكل أبدجمان، مرجع سبق ذكره، ص 285.

[1] homepage.univie.ac.at, Introduction to Macroeconomics,The IS-LM Model, 2011,P29

IS إلى اليسار، وكلا الانتقاليين يخفض المستوى التَّوازني للدَّخل، وهذه الانتقالات تستمر حتى يصل الدَّخل إلى مستواه التَّوازني طويل الأجل وهو Y_0.

أما إذا سددت الحُكومة الدين فإنَّ الثروة وبالتَّالي الاستِهلاك ينخفضان وينتقل IS إلى اليسار، ومع الانخفاض في الثروة أيضا ينخفض الطَّلب على النُّقود وينتقل منحنى LM إلى اليمين، ومن المفترض أن يسيطر الانتقال في منحنى IS وينخفض الدَّخل حتى يصل مستواه التَّوازني الطَّويل الأجل.

إن مستوى الدَّخل التَّوازني طويل الأجل سوف يكون أقل من المستوى التَّوازني الأصلي Y_0 لأنَّ سداد الدين يخفض المدفوعات الحكومية للفائدة، وبالتَّالي فإنَّ الدَّخل لا بد أن ينخفض إلى مستوى أقل من التَّوازن الأصلي من أجل أن تتعادل الضَّرائب مع المستوى الجَّديد للإنفاق الحكومي.

ونشير إلى أنَّه وفي فترة الرُّكود لا تختار السلطات تمويل الزِّيادة في الإنفاق عن طريق الضَّرائب، لأن التمويل عن طريق النُّقود المداراة، أو بالدين سوف يقدم زيادة أكبر في الدَّخل، لأنَّه يكون من الصعوبة سياسيا أن تفصح الحكومة عن رغبتها في زيادة الضَّرائب.

المطلب الثَّالث: اشتقاق منحنى الطَّلب والعرْض الكلِّيين

إن نمُوذج العرْض الطَّلب الكلِّي هو أساس نمُوذج الاقتصاد الكلِّي الذي من يمكِّننا من الوصول إلى كيفية تحديد مستوى النَّاتِج والدَّخل في الظروف العادية.

ولقد قام تحليلنا السابق على فرضية تبات المستوى العام للأسعار، حيث درسنا آثار التَّغيُّر في الضَّرائب والإنفاق الحكُومي مفترضين أن الكمية المطلوبة سوف توفر عند مستوى السعر الحالي مهما كنت كبيرة، غير أننا هنا سنأخذ بعين الاعتبار تغير الأسعار.

الفرع الأوَّل: اشتقاق منحنى الطَّلب الكلِّي

يبين منحنى الطَّلب الكلِّي (AD) توليفات لمستوى الأسعار ومستوى الإنتاج التي يكون عندها سوق السِّلع والأرصدة النَّقدية متوازنة آنيا[1].

إن هذا التعريف يقودنا إلى القول بأن العوامل المحددة للطلب الكلِّي ما هي إلا العوامل المحددة لمنحنى IS ومنحنى LM، أي هي تجمعات من الدَّخل وأسعار الفائدة التي تحقق التَّوازن في سوق النَّقد التي تجعل النَّاتِج يساوي الطَّلب الكلِّي عند كل مستوى من الأسعار.

انطلاقا من الشكلِ يمكن إيجاد منحنى الطَّلب الكلِّي كما يلي:

[1] تومي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 372.

شكل رقم (3–6): اشتقاق منحنى الطَّلب

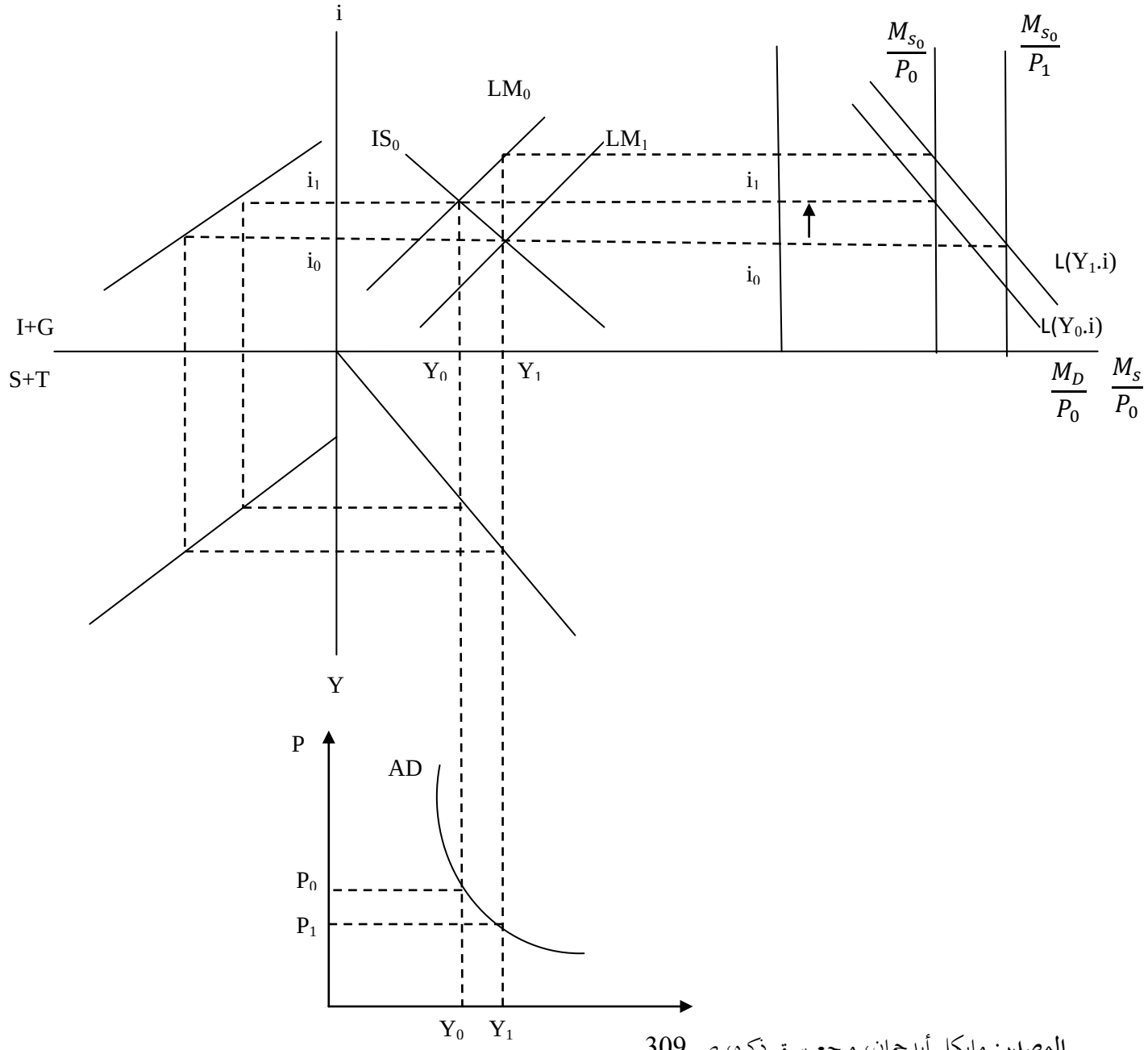

المصدر: مايكل أبدجمان، مرجع سبق ذكره، ص 309.

لقد افترضنا بدايةً في نمُوذج IS-LM أن المستوى العام للأسعار ثابت، ومع هذا الافتراض فإنَّ المستوى التَّوازني للدَّخل يتحدد بتقاطع IS مع LM وفي الشكلِ يكون المستوى التَّوازني الأوَّل للناتج Y_0 وبالتَّالي مستوى الأسعار P_0 فتتشكلِ لدينا توليفة واحدة من Yو P وهي التي تحقق التَّوازن في سوق النَّقد والمنتجات، وهذه التوليفة تصور بيانيا في الربع الخاص بمستوى الأسعار، وتعتبر نقطة واحدة على منحنى الطَّلب الكلِّي.

ولكي نحصل على نقطة أخرى على منحنى الطَّلب الكلِّي نعتبر انخفاض مستوى الأسعار من P_0 إلىP_1 ، إن هذا الانخفاض يرفع مخزون النُّقود الحقيقي من $\frac{M}{P_0}$ إلى $\frac{M}{P_1}$ ولكي تتوازن السوق النَّقدية كنتيجة لارتفاع مخزون

النُّقود الحقيقي فأنَّه من الضروري على أسعار الفائدة أن تنخفض، مما يدفع الجمهور إلى حمل أرصدة سائلة أكثر، أو يجب على الإنتاج أن يرتفع، فينجر عنه زيادة في الطَّلب على النُّقود من اجل المعاملات، وعليه وكما يظهر في الشكلِ، وبما أن المنحنى LM يشتق جزئيا من منحنى عرض النُّقود بقيمتها الحقيقية فإنَّ منحنى LM أيضا ينتقل إلى اليمين، ونحصل على المستوى التَّوازني الجَّديد للدَّخل Y_1 عن طريق تقاطع المنحنى IS_0 والمنحنى LM الجَّديد، ومنه نقول أن انخفاض السعر بمعرفة مخزون النُّقود الاسمي ينتج عنه زيادة في الإنتاج والإنفاق، لنتحصل على توليفة جديدة هي: ($Y_1.P_1$)وهي تصور بيانيا في الربع الخاص بمستوى الدَّخل السعر.

وهكذا يمكن أن نعتبر الآن مستويات السعر الممكنة ومستويات الأرصدة الحقيقية الموافقة لها، ويدل مستوى السعر الأدنى على عرض أكبر للنقود بقيمتها الحقيقية، وبالمقابل سعر فائدة أكثر انخفاضًا، ومنه زيادة الاستثمار، وبالتَّالي ارتفاع المستوى التَّوازني للدَّخل، ويطلق على هذا الأثر "الأثر الكينزي"

الفرع الثَّاني اشتقاق منحنى العرْض الكلِّي: يبين منحنى العرْض الكلِّي (AS) عند كل مستوى سعر معطى كمية الإنتاج التي تكون المؤسسات مستعدة لعرضها، ويعتمد مقدار الإنتاج الذي تكون المؤسسات مستعدة لعرضه على مستوى الأسعار الذي يحصلون عليه مقابل سلعهم والأجور التي يدفعونها للعمال مقابل العمل، ولعوامل الإنتاج الأخرى، وللوصول إلى منحنى العرْض نمر عبر عدة علاقات، تبدأ أولا من دالة الإنتاج ثم دالة الطَّلب على العمل، ودالة عرض العمل ومنها يتم اشتقاق منحنى العرْض.

أولا: دالة الانتاج: هي العلاقة بين المدخلات من عوامل الإنتاج والمخرجات وتصاغ دالَّة الإنتاج كما يلي:

شكل رقم (3-7): دالة الإنتاج

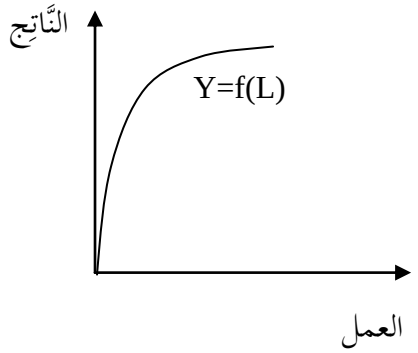

$Y=f(k.L)$ حيث Y يمثل النَّاتِج الوطني، K رصيد رأس المال و L مقدار العمل.

وباعتبار الفترة القصيرة فإنَّ باقي العوامل تعتبر ثابتة ماعدا العمل ونكتب: $Y=f(L)$

ثانيا: دالة الطَّلب على العمل:

في حالة المنافسة التامة فإنَّ منحنى الطَّلب على العمل يتكون من منحنى النَّاتِج الحدِّي للعمل الذي يمكن اشتقاقه من دالة الإنتاج، وفي ظل المنافسة التامة تستخدم المنشأة عمالا حتى يتعادل متوسط الأجر النَّقدي w مع المستوى العام للأسعار مضروبا في النَّاتِج الحدِّي للعمل MpL

$$MpL \times p = W \ldots\ldots\ldots 1$$

$$MpL = \frac{w}{p} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 2$$

وللحصول على منحنى الطَّلب على العمل، وهو العلاقة بين الأجر الحقيقي ومقدار العمل المطلوب فإنَّنا نستخدم العلاقة (2)، وعليه فالطَّلب على العمل يعتمد على الأجر الحقيقي.

شكل رقم (3-8): دالة الطَّلب على العمل.

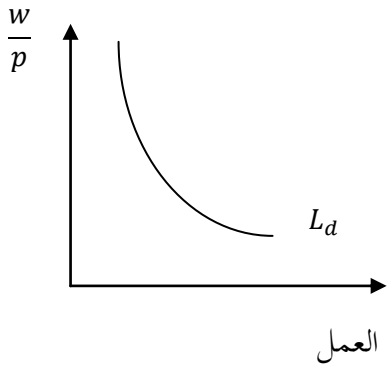

ثالثا: دالة عرض العمل

يلعب الأجر الحقيقي دورا رئيسيا في دالة العرْض، فهناك علاقة طردية بينهما $L_S = f\left(\frac{w}{p}\right)$

شكل رقم (3-9): دالة عرض العمل

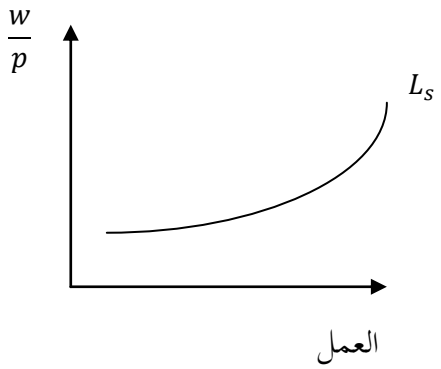

رابعا: اشتقاق دالة العرْض: نستطيع الآن اشتقاق دالة العرْض الكلِّي كما يلي:

شكل رقم (3–10): اشتقاق منحنى العرْض الكلِّي مع مرونة الأجور النَّقدية والأسعار

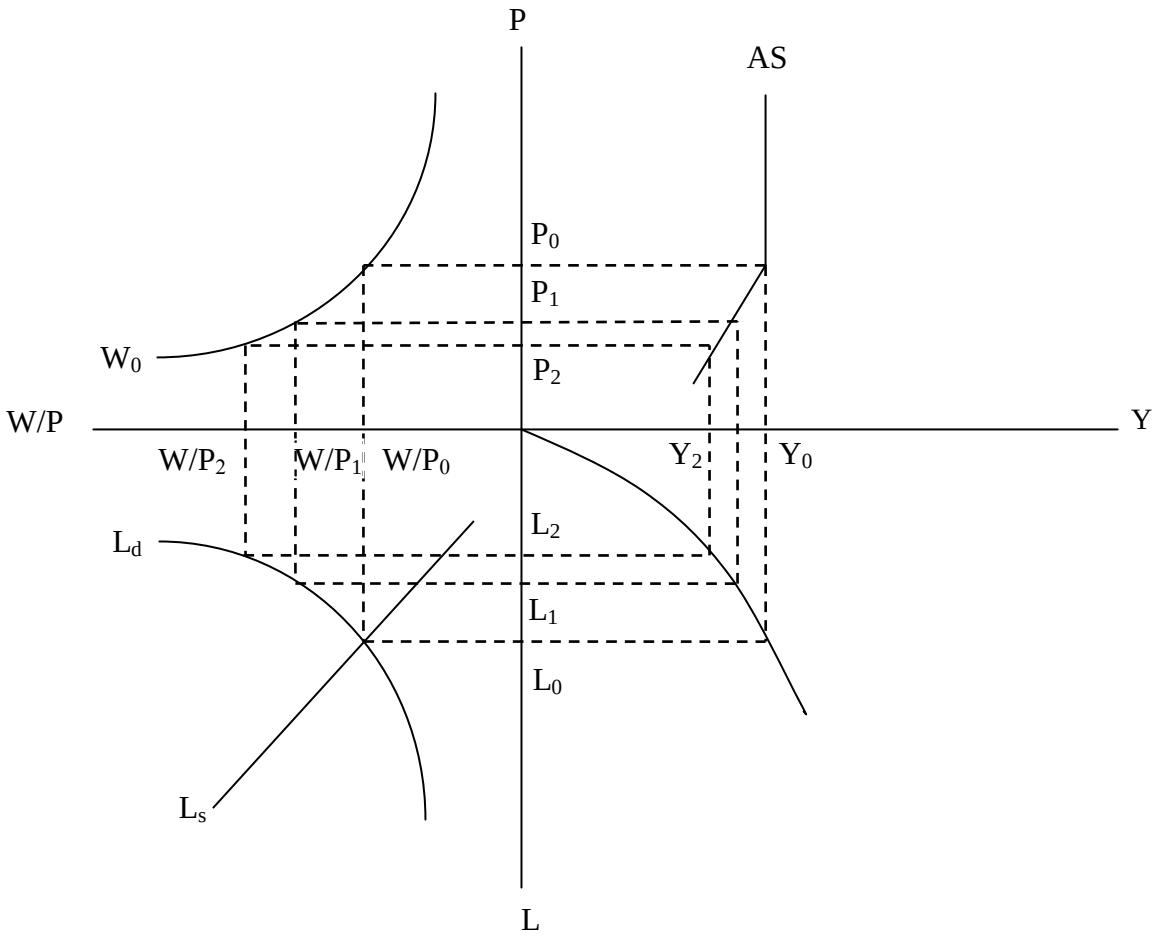

المصدر: مايكل أبدجمان، مرجع سبق ذكره، ص 307.

لكن اشتقاق منحنى العرْض يكون ضمن فرضيتين: الأوَّلى تتعلق بمرونة الأجور النَّقدية التي قال بها الكلاسيك، سواء نحو الانخفاض أو الارتفاع تبعا لأحوال السوق، والثَّانية جمود الأجور نحو الانخفاض التي جاء بها كينز، وسنقوم باشتقاق منحنى العرْض في ظل الفرضية الثَّانية، لأنَّها أقرب إلى الواقع في ظل وجود النقابات العمالية، التي إن لم تقاوم تخفيض الأجور فأنَّها على الأقل تحفظها من الانخفاض السريع.

وفي الشكلِ (3-10) نفترض أن المستوى العام للأسعار هو P_0 والأجور W_0 والأجر الحقيقي W/P_0 وهذا يعني أن العمالة L_0 والنَّاتِج Y_0 وعليه نتحصل على التوليفة $(Y_0.P_0)$ في الركن الشمالي الشرقي.

ولنفترض الآن أن المستوى العام للأسعار P_1 وهو أقل من P_0 وعليه فالأجر الحقيقي هو W/P_1 مما يتسبب في وجود فائض في عرض العمل، ومع ذلك فالأجور لا تنخفض (جمود الأجور) وبالتَّالي تكون العمالة L_1 ومستوى النَّاتِج Y_1، وبما أن النَّاتِج Y_1 يقابل P_1 فهناك توليفة جديدة $(Y_1.P_1)$ وهكذا كلما افترضنا أسعار أقل فسنتحصل على نقاط ترسم منحنى انحدار موجب لمنحنى العرْض الكلِّي في الشكلِ، وبما أن الأجور يفترض

أنَّها مرنة تصاعديا، فإنَّ منحى العرْض سيكون غير مرن تماما عند النَّاتِج Y_0 المناظر لمستوى العمالة بالنسبة للأسعار الأعلى من P_0.

الفرع الثَّالث: نمُوذج العرْض والطَّلب الكلِّي

بعد اشتقاق كل من منحنى الطَّلب والعرْض الكلِّي يمكن تكوين نمُوذج العرْض والطَّلب الكلِّي، ويحصل التَّوازن بتقاطع كل من منحنى AS و AD لنحصل على التوليفة التَّوازنية للناتج ومستوى الأسعار $(Y_0.P_0)$ ويكون P_0 المستوى التَّوازني، وعند أي مستوى سعر آخر يوجد إما فائض في الطَّلب على السِّلع والخدمات أو فائض في العرْض، فالأولى تكون عند انخفاض السعر والثَّانية عند ارتفاعه.

شكل رقم (3–11): نمُوذج العرْض والطَّلب الكلِّي.

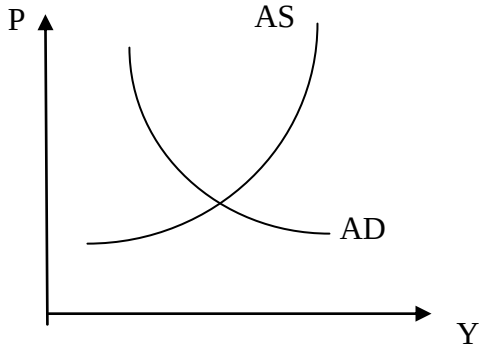

المطلب الرابع: الضَّريبة لحفز الطَّلب الكلِّي كسبيل لتحقيق التوظيف والاسْتِقرار.

قد يرى صانعوا القرار السياسي أن المستهلكين أفضل من الحُكومة في تحديد أفضل السِّلع التي يمكن إنتاجها في حالة زيادة الإنتاج، حينئذ يكون تخفيض الضَّرائب على الدُّخول هو الوسيلة المناسبة لمعالجة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد، ودفعه لتحقيق التوظيف الكامل لموارده المتاحة.

وذلك أن تخفيض الضَّرائب على الدَّخل سوف يزيد من الدَّخل الممكن التَّصرف فيه لدى النَّاس، وحيث أنَّ الدَّخل بعد استقطاع الضَّريبة محدد أساسي ومهم للاستهلاك فإنَّ الزِّيادة في الدَّخل سوف تغري الأفراد على زيادة إنفاقهم الاستِهلاكي، ويترتب على ذلك زيادة الطَّلب الكلِّي، ومنه التخفيف من البطالة النَّاتِجة عن قصور الطَّلب.

الفرع الأوَّل التَّخفيض الضَّريبي لحفز الطَّلب في نمُوذج العرْض والطَّلب الكلِّي

ليكن لدينا الشكلِ التَّالي:

شكل (3–12) التخفيض الضريبي في نموذج العرض والطلب الكلي

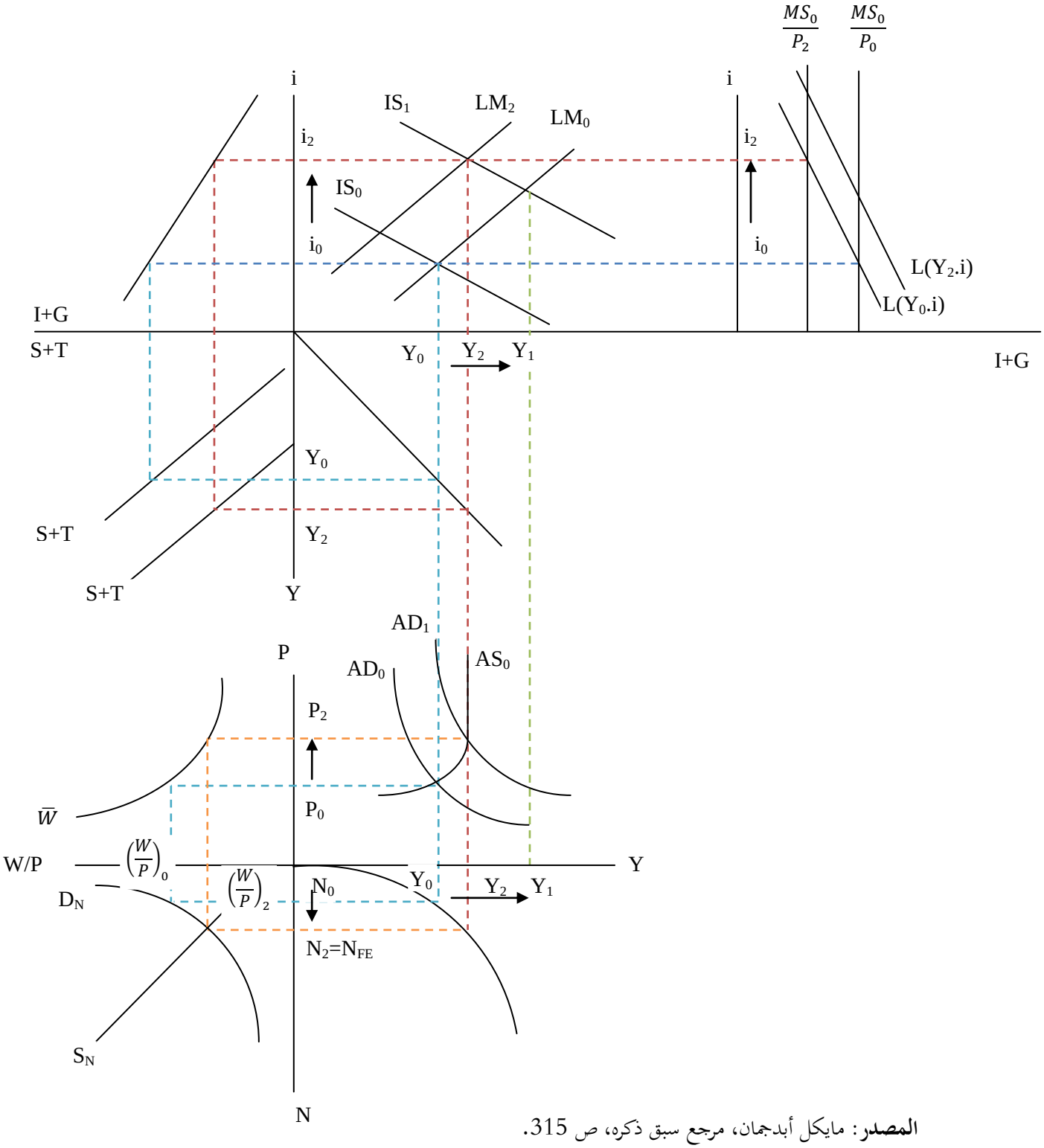

المصدر: مايكل أبدجمان، مرجع سبق ذكره، ص 315.

لنفترض أن الاقتصاد في حالة توازن ومع انخفاض الضَّرائب ينتقل المنحنى $S+T$ إلى $S+\dot{T}$ وبالتَّالي ينتقل المنحنى IS من IS_0 إلى IS_1 وعند مستوى الأسعار P_1 يكون النَّاتِج Y_1 نحصل عليه بتقاطع منحنى IS_1 مع منحنى LM_0 الأصلي، لذلك عند المستوى P_0 يصبح الطَّلب الكلِّي الآن أكبر من ذي قبل (Y_1) وبالتَّالي فإنَّ الربع الخاص بمستوى الدَّخل – السعر يصور بيانيا في النقطة $(Y_1.P_0)$ وهي تقع إلى يمين $(Y_0.P_0)$.

ومع الزِّيادة في الطَّلب الكلِّي فإنَّ التوليفة التَّوازنية الجَّديدة للدَّخل ومستوى الأسعار تكون $(Y_2.P_2)$ حصلنا عليها بتقاطع منحنى الطَّلب الكلِّي الجَّديد AD_1 ومنحنى العرْض الأصلي AS_0، ومن ثم فإنَّه مع التَّخفيض الضريبي يزداد مستوى الأسعار إلى P_2 وينخفض الأجر الحقيقي إلى (W/P_2) وتزيد العمالة إلى N_2، ويزيد النَّاتِج إلى Y_2 ومع افتراض أن الانخفاض الضريبي وما يترتب عليه من تزايد الطَّلب، فإنَّ العمالة والنَّاتِج يزيدان إلى مستوى العمالة الكاملة.

ومع زيادة مستوى الأسعار إلى P_2 ينتقل منحنى LM إلى LM_2 إلى حد التَّوازن النهائي في الجزء IS-LM، يمكن الحصول عليه بتقاطع المنحنى IS_1 وLM_2 وهكذا يصبح سعر الفائدة التَّوازني هو i_2. وهو يدل على أن أسعار الفائدة تزيد كنتيجة للانخفاض الضريبي، فإذا تزايدت أسعار الفائدة تناقص الاستثمار، ومع الانخفاض الضريبي وتزايد الدَّخل فإنَّ كل من الاستِهلاك والادِّخار يزيدان.

واستنادا إلى التحليل السابق، يبدوا أن تخفيض الضَّرائب على الدَّخل وسيلة لتنشيط الاقتصاد الوطني في فترة الكساد، حيث تشير سياسات احتواء الدورة الاقتصادية إلى أنَّه على الدَّولة الأخذ بسياسة خفض الضَّرائب لزيادة الطَّلب الكلِّي أثناء الاتجاه النزولي للدورة[1].

المبحث الثَّاني: تخفيض ضريبة الدَّخل وأثرها على مكونات العرْض والطَّلب الكلِّي في ظل الأدلة التجريبية والدراسات السابقة

معدَّلات ضريبة الدَّخل (ومنها ضريبة الأجور) هي محور الكثير من نقاشات السِّياسة الضَّريبية والاقتصادية، فيرى بعض صناع القرار أن رفع معدَّلات ضرائِب الدَّخل يساهم في زيادة عائدات الضَّرائب، وهو جزء من الحل للحد من المديونية الحكومية طويلة الأجل، في حين يرى صناع قرار آخرون أن معدَّلات منخفضة من ضريبة الدَّخل ضرورية لتعزيز النُّمو الاقتصادي، زيادة الادِّخار، الاستثمار وزيادة الإنتاجية[2] ، لكن إذا لم يتم تمويل التَّخفيضات الضَّريبية بخفض الإنفاق على الفور فإنَّه، من المرجح، أن يؤدِّي أيضا إلى زيادة العجز في الموازنة العامة والتي ستقلل في المدى الطَّويل الادِّخار وترفع سعر الفائدة[3]

إن هذا النقاش مستمد من دور ضريبة الدَّخل المركزي في توليد الدَّخل، وأثرها على توزيع الدَّخل بعد خصم الضَّريبة، من خلال التأثير على خيارات الناس حول تقسيم دخلهم بين الاستِهلاك والادِّخار من جهة، ومن جهةٍ أخرى كيفية تقسيم وقتهم بين العمل والرَّاحة، هذه الخيارات بدورها تؤثر على كمية العمل ورأس المال المنتج المتاح لتوليد النَّاتِج الاقتصادي، كما تؤثر على الطَّلب الكلِّي، مما يؤثر على الإنتاج في المدى القصير.

---

[1] جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، مرجع سبق ذكره، ص305.

[2] Thomas L. Hungerford, Taxes and the Economy: An Economic Analysis of the Top Tax Rates Since 1945 (Updated), CRS Report for Congress Prepared for Members and Committees of Congress, 2012, p 2.

[3] William G. Gale, Andrew A. Samwick, Effects of Income Tax Changes on Economic Growth, economic studies at Brookings, The Brookings Institution, États-Unis, 2014, p 1

وعلى الرَّغم من أنَّه لا يوجد شك في أن السِّياسة الضَّريبية يمكن أن تؤثر في الخيارات الاقتصادية بأي حالٍ من الأحوال، فإنَّ من شأن التَّخفيضات الضَّريبية أن تؤدِّي في نهاية المطاف إلى اقتصاد اكبر إذا كانت السِّياسة الضَّريبية مصممة تصميما جيِّدًا، ولديها القدرة على زيادة النُّمو الاقتصادي، ومع هذا فإنَّ هناك العديد من العقبات على طول الطريق، وبالتأكيد فإنَّ هذا لا يضمن أن جميع التغيُّرات الضَّريبية تحسن الأداء الاقتصادي[1].

وسنبحث في هذا الجزء الآثار المترتبة على التغيُّرات في ضريبة الأجور، وإن كانت التغيُّرات تحتمل الوجهين فإنَّنا سنركز على التَّخفيضات بشكلٍ أساسي، لأن هذا هو محور الدراسات الاقتصادية النابعة من الأدلة التجريبية.

المطلب الأوَّل: تخفيضات ضريبة الدَّخل وأثرها على مكونات العرْض والطَّلب الكلِّي

إن انخفاض معدَّلات ضريبة الدَّخل يؤثر على الاقتصاد في المقام الأوَّل من خلال الآثار بعد خصم معدَّلات ضرائِب الأجور، والتي تعتبر اكبر جزءٍ من قاعدة الضَّريبة على الدَّخل، فهو يعمل على تحفيز الطَّلب على السِّلع والخدمات الاستِهلاكية، وهذا يتوقَّف على التغيُّرات في السِّياسة المالية أو النَّقدية في المدى البعيد، ويؤثر تخفيض الضَّرائب على النُّمو الاقتصادي من خلال زيادة العائد على العمل والادِّخار مما يؤدِّي إلى زيادة المشاركة في القوى العاملة وتعزيز الإنتاجية والاستثمار.

غير أن هذا التأثير يختلف بين المدى القصير والطَّويل، ومما لا شك فيه أن هذه التَّخفيضات الضَّريبية تقلل الإيرادات الحكومية بنفس المبلغ، وتتوقف الآثار على استجابة السِّياسة المالية، والنَّقدية، فالتَّخفيضات في معدَّلات الضَّرائب إذا لم يقابلها خفض في الانفاق الحكُومي وتوفير حوافز أكبر عن طريق خلق أكبر زيادة في الدَّخل بعد خصم الضَّرائب تصبح آثاره على النُّمو في نهاية المطاف سلبية، فتعويض العائدات المفقودة من التَّخفيضات يتطلب اقتراض حكومي، والذي قد يرفع أسعار الفائدة بشكلٍ كافٍ لمزاحة الاستثمار، وبالتَّالي الحد من آثار هذه السِّياسة، لا سيما إذا كان البنك المركزي يعمل بقوة لمواجهة هذه السِّياسة في إطار تحقيق أهدافه المعلنة، كأن يقوم برفع أسعار الفائدة لتعويض تحفيز الطَّلب، مما يزيد من تكلفة الاقتراض، سواء للاستهلاك الشخصي أو الاستثمار، وبالتَّالي تقليل الطَّلب على السِّلع والخدمات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى إذا تمَّ تخفيض الانفاق الحكُومي عن طريق خفض المدفوعات الحكومية، فإنَّ هذا سيقلل من الدَّخل المتاح للمستهلك، مما يُضْعف تحفيز الطَّلب النَّاتِج عن التَّخفيض الضريبي، ويقلل من ردة الفعل على هذا التَّخفيض.

أما إذا قابل هذا التَّخفيض انخفاض في الانفاق الحكُومي، فإنَّ هذا يؤدِّي إلى بعض النُّمو على المدى الطَّويل[1].

---

[1] هناك دراسة أثبتت أن النُّمو الاقتصادي على مستوى الدَّولة ليس له ارتباط وثيق بالسياسة الضريبية، للمزيد أنظر:

William G. Gale, Aaron Krupkin, and Kim Rueben, The Relationship Between Taxes and Growth at the State Level: New Evidence, Tax Policy Center, 2015.

[1] Joint Committee on Taxation, Macroeconomic Analysis of Various Proposals to Provide $500 Billion in Tax Relief, (JCX-4-05), États-Unis,, 2005, p2.

وعلى النقيض من المدى الطَّويل ففي المدى القصير، يمكن رفع النَّاتِج المحلي الإجمالي من خلال زيادة الطَّلب الكلِّي، في ظل الرُّكود الاقتصادي والعودة بمعدل النُّمو إلى وضعه السابق، أو دفع النُّمو إلى مستوى أقرب للتشغيل الكامل[1]

الفرع الأوَّل: خفض الضَّرائب وتأثيرات العرْض

كما أشرنا سابق، فإنَّ الآثار الاقتصادية لخفض الضَّرائب على الأجور يمكن أن تكون على نطاق واسع مقسمة إلى طويلة الأمد، الآثار الجانبية للعرض، وقصيرة الأمد، الآثار الجانبية للطَّلب.

الآثار الجانبية للعرض هي التغيُّرات الكامنة في الاقتصاد، من خلال إنتاج السِّلع والخدمات بشكلٍ مستديم، هذه القدرات تعتمد على حجم ونوعية كل من القوى العاملة، ومخزون رأس المال.

أولا: تأثير التَّخفيضات على عرض العمل: من بين آثار التَّخفيض الضريبي على معدَّلات ضريبة الأجور التأثير على كمية ونوع العمل المقدَّم من طرف العمال.

1. **من ناحية الكمية:** نجد أثريين يعملان في اتجاهين متعاكسين هما أثر الإحلال، وأثر الدَّخل، فالأوَّل عادة يثير النَّشاط الاقتصادي، في حين يقلل الأثر الثَّاني منه[1]، فالآثار الإيجابية للتخفيض ترفع مكافئة العمل بعد خصم الضَّريبة، فترفع من ثمن الراحة فيتم إحلال الراحة بجهد أكثر فيزيد عرض العمل، ويحصل العمال على المزيد من التعويضات عن كل ساعة إضافية، فيشجع الناس على العمل أكثر؛

2. **من ناحية النوعية:** من خلال تحسين المستوى والتدريب.

وهناك طرق أخرى يؤثر بها التَّخفيض الضريبي على ساعات العمل من خلال التوقعات، فتغير توقعات الناس حول مستقبل السياسات من شأنَّه التَّأثير على عرض ساعات العمل، ومن ذاك أنَّ خفض الضَّرائب بنسبة معينة يؤدِّي إلى زيادة تراكمية في العجز الموازني، مما يعمل على رفع الدين الحكومي، فيدفع الأفراد إلى توقع أمرين: إما زيادة مستقبلية في مستوى الضَّرائب لتمويل الزِّيادة في مدفوعات الفائدة وأقساط اهتلاك القرض على القروض الإضافية، أو تخفيض الانفاق الحكُومي، بالتَّالي الحصول على خدمات حكومية أقل.

وفي كلتا الحالتين تختار الأسر العمل وتوفير المزيد الآن حتى يكون لديها المزيد من الموارد للتعويض عن العبء الأكبر في المستقبل[2]

لكن قد يكون من الصعب قياس مدى التبصر وتأثيره على قرار الناس، والأفق والوقت الذي يخطط له الأفراد.

أما الآثار السلبية والتي نعني بها آثار الدَّخل فارتفاع الدَّخل بعد خصم الضَّرائب يعمل على تقليل المعروض من العمالة من خلال التمتع بأوقات راحة أكثر.

لذلك فإنَّ الأثر الصافي على المعروض من العمالة قد يبدوا غير واضح.

---

[1] William G. Gale, Andrew A. Samwick, Ibid, p1.

[1] William G. Gale, Andrew A. Samwick, Ibid, p1.

[2]Douglas Holtz-Eakin, Analyzing the Economic and Budgetary Effects of a 10 Percent Cut in Income Tax Rates, A series of issue summaries from the Congressional Budget Office, 2005, p3.

ثانيا: تأثير التَّخفيض الضريبي على الادِّخار والاستثمار

انخفاض معدَّلات الضَّرائب يؤثر على كمية وتكوين مخزون رأس المال، الإنتاجية، الأدوات، الآلات والبنية الأساسية المستخدمة في إنتاج السِّلع والخدمات، فالتَّخفيضات الضَّريبية تؤثر في المقام الأوَّل على رأس المال من خلال التأثير على مستويات الاستِهلاك والادِّخار.

فارتفاع الاستِهلاك بسبب زيادة الدَّخل المتاح الناجم عن التَّخفيض الضريبي يعني أن موارد أقل ينتجها الاقتصاد متاحة للاستثمار في رأس المال الإنتاجي؛ لذا يحذر محللون من تدني معدل الادِّخار[1].

إن الاستثمار العالي يؤدِّي إلى نمو اقتصادي أعلى ومستوى معيشة أفضل في المستقبل، لكن إذا لم يتم تمويل الاستثمار عن طريق الادِّخار الوطني، فسيتم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، وما ينطوي عليه من تراكم الالتزامات الدولية ويتم إرسال تدفقات أموال الأرباح والفوائد إلى الخارج.

ويتكون الادِّخار الوطني من عنصرين: العام والخاص، فالادِّخار الخاص هو التوظيف من خلال الشركات والأسر، في حين الادِّخار العام هو فائض الميزانية سواء المحلية أو الوطنية.

فإذا كان الإنفاق أكبر من الدَّخل فالادِّخار سلبي من منظور النظرية الاقتصادية، وتأثير الضَّرائب على الادِّخار غامض، ويعتمد على درجة الرشد التي يستخدمها الناس في اتخاذ القرارات المتعلقة بالادِّخار، وعلى أثر كل من الإحلال والدَّخل.

فتأثير الدَّخل يؤدِّي إلى ادخارٍ أقل، لأنَّ انخفاض الضَّرائب يؤدِّي إلى توفير أكبر في الدَّخل، وهنا يكون الأفراد قادرين على الحفاظ على المستوى المستهدف من الثروة (الثروة سوف تنمو بسبب ارتفاع العوائد بعد خصم الضَّرائب)؛ أما أثر الإحلال فوجود ضرائِب أقل يؤدِّي إلى مزيد من الادِّخار لصالح استهلاك أكبر في المستقبل[2].

بالإضافة إلى ذلك إن انخفاض الضَّرائب يؤدِّي ببعض الناس إلى توقع مواجهة التغيُّرات في السِّياسة في المستقبل، لدرجة أن الناس قد يتوقعون زيادة الضَّرائب من جهة وانخفاض المدفوعات الحكومية من جهة أخرى، أو خدمات أقل في السنوات القادمة مما يدفعهم إلى تخفيض الإنفاق الحالي لبناء مدخرات تعوضهم عن السِّياسة المتوقعة[3].

الفرع الثَّاني: تأثير تخفيض الضَّرائب على الطَّلب الكلِّي

يأتي هذا التأثير من كون أنَّ انخفاض الضَّريبة على الأجور يعمل على زيادة الدَّخل المتاح والذي يمكن استخدامه لشراء السِّلع والخدمات الإضافية.

---

[1] Thomas L. Hungerford, Ibid, p 6.

[2] Thomas L. Hungerford, Ibid, p7.

[3] Robert Dennis, Douglas Hamilton, Macroeconomic Analysis of a 10 Percent Cut in Income Tax Rates, Technical Paper Series Congressional Budget Office Washington, D.C, 2004, p4.

وكما سبقت الإشارة إليه سابقا يجب التفريق بين:

✓ السِّياسة على المدى الطَّويل اللازمة للإنتاج المستدام والازدهار المشترك على نطاق واسع في مستويات عالية من العمالة.

✓ سياسة قصيرة الأجل اللازمة: إما لاستعادة مستويات العمالة في أعقاب الرُّكود الاقتصادي، أو لسد فجوة النَّاتِج عندما يعمل الاقتصاد بأقل من طاقته القصوى، والتي تنتج أساسا من عدم كفاية الطَّلب على السِّلع والخدمات، والسياسات التي تزيد من الطَّلب الكلِّي من المحتمل أن تكون أكثر نجاحا في سد فجوة النَّاتِج من السياسات التي تعطي للشركات حوافز ضريبية لتوسع الإنتاج[1]، فالمشكلِة بالنسبة للشركات في الرُّكود الاقتصادي، ليست في عدم ملكيتهم ما يكفي من القدرات لتلبية الطَّلب الحالي، ولكن المشكلِة أنَّه ليس لديهم من الطَّلب ما يكفي لتحقيق الاستخدام الأقصى، لذا من المرجح أن تكون التَّخفيضات الضَّريبية المتعلقة بمعدَّلات الضَّريبة على الأجور أكثر السياسات نجاحا في سد فجوة النَّاتِج وخلق فرص عمل.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الآثار المضاعفة تكون غائبة عندما يكون الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، أي يعمل بكل طاقته، ففي هذه الحالة من شأن سياسة تخفيض الضَّرائب أن تترجم في ارتفاع المستوى العام للأسعار بدلا من زيادة النَّاتِج المحلي، كما تنعكس على تخفيض صافي الصادرات من خلال زيادة الواردات لمواجهة الطَّلب المتزايد، وهذا التحليل الأخير يسقط أيضا في حالة جمود جهاز العرْض

أولا: تأثير التَّخفيض الضريبي على الاستِهلاك: بعد استعراض نظريات الاستِهلاك في فصل سابق، وباعتبار أن تخفيض معدل الضَّريبة يهدف إلى المحافظة على مستوى الطَّلب الكلِّي الذي يؤدِّي إلى تخفيض حدة التقلبات في النَّاتِج المحلي، فإنَّ تأثيره يختلف على الاستِهلاك باختلاف منطلقات نتائج نظريات الاستِهلاك.

فكينز يرى أن الميل الحدِّي للاستهلاك للأجراء مرتفع، وبالتَّالي فكل تخفيض في الضَّرائب على الأجور يترتب عليه زيادة في الدَّخل ومنه الاستِهلاك، غير أن الأمر مختلف بالنسبة للنظريات الحدِّيثة للاستهلاك.

فعلى الخصوص نحتاج إلى التمييز بين المتغيُّرات المؤقتة والدائمة في الضَّرائب، وكذا دراسة الآثار المحتملة للتغيُّرات المتوقعة في الضَّرائب.

- **السِّياسة الضَّريبية المؤقتة والدائمة:** وفقا لنظرية دورة الحياة ونظرية الدَّخل الدائم فإنَّ الاستِهلاك يتوقف على تيار الدَّخل عبر الزمن، وعليه فإنَّ التغيُّرات في الضَّرائب من المتوقع أن تؤثر على الاستِهلاك وذلك فقط لو أنَّها كانت تغيُّرات دائمة، أما التغيُّرات المؤقتة فإنَّها سوف تؤثر مبدئيًا على المدخرات أو على شراء السِّلع المعمِّرة، فمثلا قامت الولايات المتحدة الأميركية بإجراء تعديلات لمواجهة التَّضخم المتسارع في فترة حرب الفيتنام، غير أن النتيجة لم تتغير، واستمر التَّضخم في تسارعه، وبالكاد لم يتأثر الاستِهلاك، ووقع العبء كله على الادِّخار وعلى شراء السِّلع المعمرة.

[1] Chye-Ching Huang, RECENT STUDIES FIND RAISING TAXES ON HIGH-INCOME HOUSEHOLDS WOULD NOT HARM THE ECONOMY:Policy Should Be Included in Balanced Deficit-Reduction Effort, centre on budget and policy priorities, Washington, 2012, p 12.

- **التغيُّرات المتوقعة في الضَّرائب:** فلو أنَّ الأفراد بنو قراراتهم الاستِهلاكية على الدَّخل الدائم، أو على دخل مدى الحياة، فإنَّ توقعات دخل أكبر في المستقبل يكون له أثر على استهلاك اليوم، وعليه سيكون هناك آثار للإعلان، إذا كان ذا مصداقية عن تغيُّرات في الضَّرائب.

إنَّ التوقعات يمكن أن تؤثر بشكلٍ آخر على السِّياسة، فالأثر الأوَّلي لزيادة الانفاق الحكُومي من المنتظر أن يكون مستميلا للاقتصاد، فإذا كان هذا الإنفاق سيؤدِّي إلى حدوث عجز في الموازنة فإنَّ الأفراد سيعتقدون أن الإنفاق الإضافي اليوم سوف يتطلب بالضرورة ضرائِب في الغد، وبالتَّالي فإنَّ الاستِهلاك لن يتأثر بل يزيد الادِّخار بهدف دفع ضرائِب المستقبل.

1. أثر تخفيض الضَّرائب على الإنفاق الاستِهلاكي (نظرية روبرت باروا)

قام باروا بدراسة خيار القطاع العائلي من الاستِهلاك وانطلق في ذلك من معادلة قيد الميزانية التَّالية[1]:

لدينا: $$c + \left(\frac{1}{p}\right)\Delta B + \Delta K = \left(\frac{w}{p}\right)L + i\left(\frac{B}{P} + K\right)$$

الاستِهلاك +الادِّخار الحقيقي =الدَّخل الحقيقي.

الدَّخل الحقيقي يتكون من الدَّخل الحقيقي للأجور $\left(\frac{w}{p}\right)L$ إضافة إلى الدَّخل الحقيقي للأصول $i\left(\frac{B}{P} + K\right)$ (دخل الفائدة للسندات B ورأس المال K)

الادِّخار الحقيقي: $\left(\frac{1}{p}\right)\Delta B + \Delta K$ هو التَّغيُّر في القيمة الحقيقية للأصول المحمولة من السندات ورأس المال.

وافترض روبرت أن القطاع العائلي يستهلك في مستويات متماثلة في نقاط مختلفة، بدلا من الاستِهلاك في مستويات مرتفعة لبعض الوقت، وعند مستويات منخفضة في أوقات أخرى، مثلا القطاع العائلي يناضل لأن يكون C1=C2 =100 بدلا من C1=0 وC2=200 فإذا تلقى الفرد دخلا غير متوقع، فإنَّه لا يصرفه في الحال، وإنما يكون لمواعيد مختلفة.

إن هذا الافتراض أثبتته بعض التجارب التي أجريت، فمثلا دراسة تشانغ تاي هسيه (2003) التي تفحص من خلالها استجابة استهلاك سكان ألاسكا لدفعات يمكن التنبؤ بها من صندوق ألاسكا الدائم، كجهاز لتوزيع جزء من عائدات الو.م.أ لسكان ألاسكا، والتي كانت كبيرة (1.964 دولار للشخص الواحد)، في سنة 2000، الاكتشاف الرئيسي كان بأنَّ الإنفاق الاستِهلاكي على أساس ربع سنوي لم يستجب للتغيُّرات الكبيرة في الدَّخل، حيث هدَّأت العائلات من استهلاكها على مدار السنة على نحو فعال باستخدام دخل الربع الرابع المرتفع لدفع المبلغ نفسه للاستهلاك تقريبا في كل ربع.

[1] ROBERT J.BARRO , MACRO INTERMEDATE, ترجمة أحمد عساف، علاء الدين صادق، دار الفكر، الأردن، 2013، ص 197

أما عن الدُّخول غير المنتظرة مثل تعويضات الحرب، فإنَّها لا تعمل على رفع الاستِهلاك إلا في حدود قليلة، وتعامل بأنَّها ادخار أكثر من كونها استهلاك، لأنَّها وجهت للسلع المعمرة مثل ما حدث في الو.م.أ في 1950 لقدامى الحرب العالمية الثَّانية.

دراسات أوسع لسلوك المستهلك تشير إلى أن الميل للاستهلاك من التغيُّرات الدائمة في الدَّخل كبيرة ولا تختلف كثير عن الوحدة، بالمقابل فإنَّ الميل إلى الاستِهلاك من الدَّخل المؤقت هو حوالي 20% إلى 30%.

لذا فقد ذهب باروا إلى أنَّ تخفيضًا للضرائِب سوف يذهب إلى المدخرات وسيكون له أثرٌ ضعيفٌ على الاستِهلاك، وسبب الادِّخار هو زيادة الأصول المستقبلية الأمر الذي سيتيح استهلاك زائد في المستقبل، وبالتَّالي جوهر الاختيار هو الاختيار بين استهلاك اليوم واستهلاك الغد.

لكن السؤال هوا ماذا لو قامت الدَّولة بتغيير في الضَّرائب مترافق مع التَّحويلات ؟

إن إدخال الحُكومة يقود إلى تعديلين في قيد ميزانية القطاعات العائلية:

أولا الضَّرائب الحقيقية T للسنة t تطرح من الدَّخل الحقيقي في الجانب الأيمن؛ حيث وحدة واحدة من الضَّرائب الحقيقية تعني وحدة واحدة أقل من الدَّخل الحقيقي المتاح.

ثانيا التَّحويلات الحقيقية Vt للسنة t تضاف للدَّخل الحقيقي على الجانب الأيمن.

وعليه $C_t + \left(\frac{1}{p}\right)\Delta B + \Delta K = \left(\frac{w}{p}\right) L_t^S + r_{t-1}\left(\frac{B_{t-1}}{P} + K_{t-1}\right) + V_t - T_t$

تم تغيير سعر الفائدة الحقيقي بالاسمي نظرا لوجود التَّضخم.

إن قوة التأثير تعتمد على ما إذا كان التَّغيُّر الحقيقي في التَّحويلات الصافية من الضَّرائب الحقيقية $(V_t - T_t)$ مؤقتا أو دائما، فإذا كان التَّغيُّر لسنة واحدة فالتوقع يكون بانخفاض صغير في C_t وزيادة صغيرة في L_t^S والعكس إذا كان دائما حيث توقع باروا انخفاض كبير في C_t زيادة كبيرة في L_t^S لكل سنة.

و الآن نوجه اهتمامنا إلى الإجابة على سؤال ماذا يحدث لو حدث تغير في مشتريات الحُكومة ؟*

لتكن G تزيد بوحدة واحدة كل عام، وعليه يكون قيد ميزانية الحُكومة هو: G+V=T

يمكن إعادة ترتيب المعادلة للحصول على صافي التَّحويلات من الضَّرائب الحقيقية: V-T =- G

أي إذا ارتفع G بوحدة واحدة فإنَّ V-T تقل بوحدة واحدة كل عام، وبالتَّالي فإنَّ دخل القطاعات العائلية النَّموذجي الحقيقي يقل بوحدة واحدة، فيقل الاستِهلاك تبعا لذلك بوحدة واحدة، حيث الميل للاستهلاك من التَّغيُّر في الدَّخل الدائم ملاصق للواحد، حسب الدراسات السابقة، غير أنَّ التَّأثير الكامل في الاستِهلاك

* التحليل الحالي لا ينطبق على التغيُّرات المؤقتة الكبيرة.

المحلي ليس بهذه البساطة، فهناك آثار أخرى يمكن أن تؤثر، خاصَّة ما تعلق منها بأثر سعر الفائدة الحقيقي والمفاضلة بين التَّرفيه (الفراغ) والعمل.

وهناك أمر آخر يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، وهو أنَّ الحُكومة قد تستخدم مشترياتها لتقديم خدمات عامَّة تتوافق مع الإنفاق الاستِهلاكي، ويستفيد منها قطاع العائلات كوجبات غذائية مجَّانية، أو تدعيم أسعار النَّقل، وبالتَّالي فإنَّ الحُكومة ستوفر جزء من المنفعة الاستِهلاكية التي كانت ستدفع من طرف الأفراد، أي أنَّ هذه الخدمات تكون بديلا عن الاستِهلاك الخاص.

افترض باروا أنَّ كل وحدة من الانفاق الحكُومي توافق منفعة ρ من الاستِهلاك الخاص حيث $\rho \geq 0$

الاختلاف في الرأي هو حول حجم ρ فإذا كان $\rho = 1$ فتعني أن وحدة من G مكافئة لوحدة من C

أما إذا كان $\rho < 1$ فتعني أنَّ وحدة من الموارد التي تذهب من خلال الإنفاق الحكومي تقدم وحدة أقل منفعة من الإنفاق الاستِهلاكي الخاص، وهذا هو الأقرب لأن قلة حوافز السوق تجعل العمليات الحكومية غير فعالة نسبيا.

والآن بالرجوع للمعادلة السابقة مع عدم الأخذ بالزمن وبإضافة ρG لكل جانب نجد

$$(C + \rho G) + \left(\frac{1}{p}\right)\Delta B + \Delta K = \left(\frac{w}{p}\right)L + r\left(\frac{B}{P} + K\right) + V - T + \rho G$$

حيث يمثل الحد $(C + \rho G)$ الاستِهلاك الفعَّال: مجموع الاستِهلاك الخاص والمنفعة المستلمة من الخدمات العامَّة، أمَّا الحد ρG في الجهة اليمنى فهو القيمة الضمنية للخدمات العامة المجانية أو المدعومة، وبالتَّالي فهي تعتبر كإيرادات حقيقية متاحة تضاف للدَّخل الحقيقي المتاح.

إن تغيُّير الانفاق الحكُومي بوحدة واحدة يترتب عليه تغيير في التركيبة للحدود الثلاثة الأخيرة على الجهة اليمنى من المعادلة: $\Delta(V - T + \rho G) = \Delta(V - T) + \Delta(\rho G) = -1 + \rho$

ومنه $-1 = \Delta(V - T)$

أي إذا ارتفع G بوحدة واحدة فإنَّ V-T تقل بوحدة واحدة كل عام و$\Delta(\rho G) = \rho$

وبالتَّالي فإنَّ التَّغيُّر في الدَّخل المتاح الفعَّال يعتمد على قيمة ρ:

إذا كان $\rho < 1$ الدَّخل الحقيقي المتاح ينخفض بمقدار $1 - \rho$ من الوحدات عندما ترتفع G بوحدة واحدة ؛

إذا كان $\rho > 1$ الدَّخل الحقيقي المتاح يرتفع بمقدار $\rho - 1$ من الوحدات عندما ترتفع G بوحدة واحدة ؛

إذا كان $\rho = 1$ الدَّخل الحقيقي المتاح ينخفض بمقدار وحدة واحدة عندما ترتفع G بوحدة واحدة.

ثانيا:تأثير التَّخفيض على الميزانية: من المرجح أن يكون لسياسة التَّخفيض الضريبي آثار عكسية على عجز الميزانية في المدى القصير، لا سيما إذا لم يرافق ذلك تخفيض في الانفاق الحكُومي غير الإنتاجي

(الاستِهلاكي وغير الضروري) لأن السِّياسات التي لا يمكن تحملها ماليا لا يمكن الحفاظ إليها للأبد، أمَّا في المدى الطَّويل فمن المرجَّح أن يكون العكس، إذا تم صياغة هذه السِّياسة بطريقة صحيحة حيث يترتَّب عليها نمو مستدام ومستوياتٍ عاليةٍ من الإنتاج والعمالة، وبالتَّالي زيادة العائدات الحكومية وانخفاض المدفوعات المباشرة، فينعكس ذلك على العجز فتتحقق الاستدامة المالية.

المطلب الثَّاني: الدراسات السابقة و الأدلة التجريبية

هناك العديد من الدراسات التي تناولت التَّخفيض الضريبي وأثره على الاقتصاد الوطني، وبالأخص التَّخفيض في معدَّلات ضريبة الدَّخل، والتي تعد الأجور المكون الأساسي لها، هذا الاهتمام مستمدٌّ من الدَّور المركزي لضريبة الدَّخل في توليد الدَّخل سواء للمستهلك، من خلال زيادة العائدات في حالة التَّخفيض، أو بالنسبة للحكومة في حالة زيادة معدَّلات الضَّريبة على الدَّخل.

ولعل أكثر المساهمات كانت في دراسة التجربة الأمريكية في تخفيض معدَّلات ضريبة الدَّخل أو زيادة الإعفاءات الشخصية لدافعي الضَّرائب الفردية.

فقد شهدت الولايات المتحدة الأمريكية[1] ثلاث فترات للنمو الاقتصادي في القرن العشرين: 1920، 1960، 1980، كل هذه الطفرات تزامنت مع فترة التَّخفيضات في معدَّلات الضَّرائب الهامشية، في السنوات الثماني التَّالية، في تخفيضات الضَّريبية هاردينغ–كوليدج نما الاقتصاد الأمريكي بنسبة أكثر من خمسة في المائة سنويا، و بعد التَّخفيضات الضَّريبية لكينيدي في 1960 ، وفي وقت مبكر، نما الاقتصاد بنسبة ما يقرب من خمسة في المائة سنويا، وفي السنوات السبع التَّالية لـ 1981، تخفيضات ضريبية ريغان، نما الاقتصاد بما يقرب من أربعة في المائة سنويا.

و في رسالة خاصة إلى الكونغرس على خفض الضَّرائب والإصلاح، قال كينيدي: "أكبر عقبة وحيدة إلى التوظيف الكامل للقوى العاملة والموارد وارتفاع معدل النُّمو الاقتصادي هو السحب الثقيلة بشكلٍ غير واقعي من ضرائِب الدَّخل الاتحادية على القوة الشرائية خاصة. وأكد جونسون هذا الرأي في رسالة الميزانية السنوية للكونجرس، السنة المالية 1965، حيث جادل بأن خفض الضَّرائب من شأنَّه أن يحفز النُّمو الاقتصادي.

وفي خضم الأزمة المالية والاقتصادية (2009) وتداعياتها اتخذ الرئيس الأمريكي أوباما عدة إجراءات لخلق فرص العمل وتنمية الاقتصاد، ومن بينها تمديد تخفيض الضَّرائب على الطبقة الوسطى من المجتمع لتكون أكثر يقينا[2].

وسنتطرق إلى بعض هذه الدراسات.

---

[1], Åsa Johansson, Bert Brys, Taxation and Economic Growth, NATIONAL TAX JOURNAL VOL. XLIX NO. 4, 2008, p 622.

[2] The National Economic Council, THE PRESIDENT'S PROPOSAL TO EXTEND THE MIDDLE CLASS TAX CUTS, Washington, 2012, p1

أ. **الدراسة الأوَّلى:**

The Macroeconomic Effects of Tax Changes: Estimates Based on a New Measure of Fiscal Shocks[1]

By Christina D. Romer and David H. Romer

آثار التغيُّرات الضَّريبية على الاقتصاد الكلِّي استنادا إلى مقياس جديد من الصدمات المالية

تبحث هذه الورقة تأثير التغيُّرات الضَّريبية على النَّشاط الاقتصادي في ظل النقاش الحاد لأثر التَّخفيض الضَّريبية لعام 2001 و 2003.

تنطلق الدراسة من البحث بدايةً عن دوافع التغيُّرات الضَّريبية، والتي قد تكون للحد من العجز الموازني، أو لكون الاقتصاد في حالة ضعف، أو لمواجهة زيادة الإنفاق في الحرب، وتوصلت الدراسة إلى أنَّ زيادة الضَّرائب بـ 1% يؤدِّي إلى تخفيض النَّاتِج بـ 3% خلال السنوات الثلاثة المقبلة.

انطلقت الدراسة من المعادلة التَّالية: $\Delta Y_t = \alpha + \beta \Delta T_t + \varepsilon_t$

حيث ΔY_t التَّغيُّر في النَّاتِج الحقيقي / ΔT مقياس للتغيُّرات الخارجية في الضَّرائب / ε_t تمثل باقي المتغيُّرات التي تؤثر على النَّاتِج بخلاف التغيُّرات الضَّريبية، كصدمات السِّياسة النَّقدية، الكوارث، التوقعات المستقبلية.

ومن اجل معرفة أثر التَّخفيضات الضَّريبية تم تقدير النَّموذج التَّالي:

$$\Delta Y_t = a + \sum_{i=0}^{M} b_i \Delta T_{t-i} + \sum_{j=1}^{N} c_j \Delta Y_{t-j} + e_t.$$

وتحدث التغيُّرات الضَّريبية لعدة أسباب كما تظهره المعادلة:

$$\Delta T_t = \sum_{i=1}^{K} b_t^i \varepsilon_t^i + \sum_{j=1}^{L} \omega_t^j$$

ε_t^i تظهر أن التغيُّرات تحدث لزيادة النُّمو في حالة توقع حدوث الرُّكود، أو لزيادة الانفاق على الحرب، أو تخفيض الإيرادات لتخفيض التدخل الحكومي؛

ω_t^j تظهر أن التغيُّرات تحدث لعوامل أخرى.

وعليه تصبح المعادلة: $\Delta Y_t = \alpha + \beta\left[\sum_{i=1}^{K} b_t^i \varepsilon_t^i + \sum_{j=1}^{L} \omega_t^j\right] + \varepsilon_t$

ويمكن إعادة كتابة المعادلة بعد استبعاد التغيُّرات لعوامل أخرى كما يلي:

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta \sum_{j=1}^{L} \omega_t^j + \upsilon_t$$

[1] *By* Christina D. Romer and David H. Romer, The Macroeconomic Effects of Tax Changes: Estimates Based on a New Measure of Fiscal Shocks, American Economic Review 100 (June 2010): 763–801

وفي هذا الإطار حاولت الدراسة تتبع مختلف التغيُّرات الضَّريبية عبر سلسلة زمنية تمتد من 1945 إلى 2005، وتحديد مختلف أسباب وأنواع التغيُّرات، لتطبيقها على النَّموذج.

وفي إطار بحث الدراسة عن أثر التغيُّرات على مكونات النَّاتِج المحلي وبتقدير VAR لثلاث متغيُّرات هما التغيُّرات الضَّريبية، النَّاتِج المحلي الحقيقي، أحد مكونات النَّاتِج المحلي (الاستِهلاك، الاستثمار، الصادرات ، الواردات)، توصلت الدراسة إلى أن زيادة الضَّرائب تؤدِّي إلى تراجع مكونات النَّاتِج المحلي، حيث ينخفض الاستثمار أكبر من انخفاض الاستِهلاك، فزيادة الضَّرائب بـ 1% تؤدِّي إلى انخفاض الاستثمار بـ 11.19% في حين ينخفض الاستِهلاك بـ 2.55% نظرا لكون الاستِهلاك يقوم على أساس الدَّخل الدائم.

وفي إطار تفصيل أكبر وجدت الدراسة بالنسبة لموكنات الاستِهلاك الشخصي (السِّلع المعمرة، غير المعمرة، الخدمات) أن السِّلع غير المعمرة والخدمات تنخفض قليلا حيث كان أقصى قدر من التأثير -2.27% أما المعمرة فكان أقصى قدر -8.27%.

أما الصادرات فحققت ارتفاع كبير في استجابتها لزيادة الضَّرائب على الرغم من عدم القدرة على التأثير على وجه التحديد وبلغ 4.98%، أما الواردات فإنَّخفضت بشكلٍ كبير وكانت أقصى قيمة -10.07%.

غير أنَّ الدراسة لم تظهر قنوات التَّأثير، هل من خلال الحوافز وسلوك العرْض ، أو من خلال الدَّخل المتاح وتحفيز الطَّلب الكلِّي، هذا من جهة ومن جهة أخرى ماتعلَّق بمكونات الهيكل الضريبي، واثر أنواع محدَّدة من الهيكل على النَّاتِج المحلي ومكوِّناته.

ب. الدراسة الثَّانية:

Effects of Income Tax Changes on Economic Growth[1]

William G. Gale* - Andrew A. Samwick**

آثار تغيُّرات ضريبة الدَّخل على النُّمو الاقتصادي

تحاول الورقة الإجابة على إشكالية تأثير التغيُّرات في ضريبة الدَّخل الفردية على النُّمو الاقتصادي، وتركز الورقة على نوعين من التَّغيُّر، تخفيضات معدَّلات ضريبة الدَّخل الفردية، وإصلاح ضريبة الدَّخل، هذه الأخيرة تعرف على أنَّها توسع في القاعدة الضَّريبية وخفض معدَّلات الضَّريبة القانونية، وكان محور الدراسة التطبيقية الاقتصاد الأمريكي، لكونه الاقتصاد المتميز في إحداث عدة تغيُّرات على السِّياسة الضَّريبية منذ منتصف القرن العشرين.

[1] economic studies at Brookings, September 2014.

* William G. Gale, The Brookings Institution and Tax Policy Center.

** Andrew A. Samwick, Dartmouth College and National Bureau of Economic Research.

تناولت الدراسة الآثار المترتبة على التَّخفيض من جانب العرْض والطَّلب، حيث يعمل التَّخفيض على زيادة التوسع في العرْض عبر عدَّة قنوات، فقد يكون هذا التَّوسع زيادة في معدل النُّمو السنوي زيادة لمرة واحدة في حجم الاقتصاد، والذي لا يؤثر على النُّمو المستقبلي لكنه يضع الاقتصاد على مسار النُّمو العالي، هذا على المدى الطَّويل، أما على المدى القصير فيتم من خلال زيادة الطَّلب الكلِّي في ظل اقتصاد الرُّكود، ومنه رفع النَّاتِج المحلي.

وتركز الورقة على أثرين مهمين في دراسة أثر التَّخفيض على كل من الادِّخار والعمل والاستثمار وهما أثر الإحلال وأثر الدَّخل، فالأوَّل له أثر إيجابي على النَّشاط الاقتصادي، ينشأ بسبب أنَّ انخفاض معدَّلات الضَّرائب يرفع المكافأة بعد خصم الضَّريبة على العمل والادِّخار والاستثمار فيحفز أكثر العمل والادِّخار والاستثمار، كما أن التَّخفيض يقلل من قيمة التشوهات الضَّريبية، ويحسن الكفاءة في تكوين النَّشاط الاقتصادي، أمَّا الثَّاني فإنَّه يقلل من استجابة النَّاتِج المحلي، حيث يعمل الأفراد على تقليل العرْض في سوق العمل .

بالإضافة إلى ذلك، يرى الباحثين أنَّه إذا لم يتم تخفيض الانفاق الحكُومي تبعا لانخفاض الإيرادات النَّاجمة عن تخفيض ضريبة الدَّخل، فهذا يؤدِّي إلى زيادة الدين الحكومي والذي بدوره يقلل النُّمو على المدى الطَّويل.

هذا بالنسبة للتخفيض، أمَّا الإصلاح فالأمر قد يبدو مختلفا، وأكثر تعقيدا لأنَّه ينطوي على خفض معدل الضَّريبة فضلا عن التوسع في القاعدة الضَّريبية.

وقامت الدراسة باستعراض مختلف النتائج لعدد من الدراسات التي تناولت الموضوع من الناحية الجزئية أو من الناحية الكلِّية.

فدراسة: Gale and Potter (2002)[1] توصلت إلى أن خفض الضَّرائب سيكون له أثر صافي ضئيل أو معدوم على النَّاتِج المحلي على مدى 10 سنوات التَّالية للتخفيض، حيث وجدا أنَّ التأثير السلبي لارتفاع العجز وانخفاض الادِّخار الوطني من شأنَّه أن يفوق الأثر الإيجابي لانخفاض معدَّلات الضَّرائب الهامشية على عرض العمل، تراكم رأس المال، الادِّخار الخاص والاستثمار، والنقطة الأساسية أنَّ خفض الضَّرائب عمل على تخفيض الادِّخار الوطني (من خلال زيادة العجز) بأعلى من زيادة الادِّخار الخاص، ونتيجة لذلك انخفض الدَّخل الوطني الأمر الذي قلل من رأس المال وخفض النَّاتِج المحلي.

دراسة جديدة (رومر، رومر 2010)[2] استخدم التحليل من خطب الرئيس وتقارير الكونغرس للتعرف على حجم وتوقيت والدافع الرئيسي لجميع الإجراءات الرئيسية للسياسة الضَّريبية فيما بعد الحرب العالمية الثَّانية في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد ركز على التغيُّرات الضَّريبية المبذولة لتعزيز النُّمو على المدى الطَّويل، أو للحد من

[1] Gale, William G., and Samara Potter. 2002. "An Economic Evaluation of the Economic Growth and Tax Relief Reconciliation Act." *National Tax Journal* 55 (1): 133-86

[2] Romer, Christina D., and David H. Romer. 2010. "The Macroeconomic Effects of Tax Changes: Estimates Based on a New Measure of Fiscal Shocks." *American Economic Review*. 100 (3): 763-801

عجز الميزانية الموروث، وجد أنَّ التغيُّرات الضَّريبية لها آثار كبيرة ومستمرة، فمع زيادة بـ 1% في الضَّرائب ينخفض الإنتاج المحلي بين 2-3 %، والآثار سريعة بما فيه الكفاية، وتشير الآثار التي تحدث في الأرباع القليلة الأولى إلى استجابة الطَّلب الكلِّي لكنها دامت لفترة طويلة 20 ربع، أما في جانب العرْض فهناك استجابة للعمل.

وتوصلت الدِّراسة من خلال استعراض مختلف الدِّراسات أنَّ التغيُّرات في الضَّرائب يمكن أن تؤثر على النَّشاط الاقتصادي، ولكن كل التغيُّرات لها ما يعادلها.

فآثار التغيُّرات تعتبر أكثر تعقيدًا، فالتَّخفيضات الضَّريبية توفر القدرة على العمل والادِّخار والاستثمار لكن من شأنَّها أيضا أن تقلل الحاجة للانخراط في النَّشاط الإنتاجي، بالإضافة إلى ذلك إذا أخذت التَّخفيضات كسياسة مستقلة (لا يرافقها خفض الانفاق الحكُومي) تثير عادة العجز في الموازنة العامة مما يقلل الادِّخار الوطني، الدَّخل ويرفع أسعار الفائدة في المستقبل، والتي بدورها تؤثر سلبا على الاستثمار، وعليه فالأثر الصافي غير مؤكد نظريا، ويعتمد على كل من هيكل تخفيض الضَّرائب نفسها وتوقيته وهيكل تمويله.

غير أن هذه الدراسة لم تستعمل أدوات قياسة ودراسة تجريبية ميدانية وإنما قامت على التحليل السردي من خلال الاعتماد أكثر على الدراسات السابقة سواء للباحثين أو الأجهزة الحكومية الرسمية.

ت. الدراسة الثَّالثة:

MACROECONOMIC ANALYSIS OF VARIOUS PROPOSALS TO PROVIDE $500 BILLION IN TAX RELIEF[1]

التحليل الاقتصادي الكلِّي لتوفير 500$ من التَّخفيض الضريبي

هذا البحث كان من إعداد اللجنة المشتركة للضرائِب في الكونغرس، وتحاول الدراسة معرفة كيف يمكن للتغيُّرات الضَّريبية أن تؤثر على اقتصاد البلاد، معالجة في ذلك الموضوع بثلاث اقتراحات أساسية هي:

- تخفيض معدَّلات الضَّرائب الفردية؛
- زيادة الإعفاءات الشخصية؛
- تخفيض معدَّلات ضرائِب الشركات.

هذا باعتبار أن كل مقترح هو سياسة قائمة بحد ذاتها، مستخدمة في ذلك نمُوذج توازن الاقتصاد الكلِّي والنُّمو (MEG) ونمُوذج دورة الحياة (OLG)، واضعة بذلك عدة افتراضات تتعلق بالسِّياسة النَّقدية، وسلوك الاحتياطي الفيدرالي لمواجهة السياسات، السِّياسة المالية، توقعات دافعي الضَّرائب بالآثار الاقتصادية للسياسات وحجم ونوع السلوكيات المفترضة.

وباستعمال نمُوذج (MEG) وجدت الدراسة أنَّ:

[1] Prepared by the Staff of the JOINT COMMITTEE ON TAXATION -2005.

✓ خفض الضَّرائب على أرباح الشركات لها آثار أكبر على النُّمو في المدى الطَّويل، لأنَّ زيادة الدَّخل يعمل على زيادة بعض حوافز الادِّخار بدلا من الاستِهلاك، وبالتَّالي ينعكس على زيادة رأس المال الإنتاجي.

✓ في حين أنَّ خفض الضَّرائب الفردية على الدَّخل له تأثير كبير على النُّمو في المدى القصير، مع وجود تقلبات من سنة لأخرى في آثار النُّمو على المدى القصير، لأنَّ المدى القصير يشمل آثار الطَّلب المؤقت..، وكذا الحال بالنسبة للإعفاءات الشخصية.

لكن آثار النُّمو تصبح في نهاية المطاف سلبية دون تعويض السِّياسة المالية لكل المقترحات نظرا لوجود أثر المزاحمة.

وبإدخال متغير السِّياسة النَّقدية فإنَّ الأمر يبدوا مختلفا، حيث أن تدخل الاحتياطي الفدرالي في حالة عدم تخفيض الانفاق الحكُومي، يعمل على إيجاد سلاسة أكبر لمسار النُّمو مما هو متوقع أن يحدث في حالة حيادية السِّياسة النَّقدية، لكن النُّمو يكون أكثر في المدى القصير نتيجة لتحفيز الطَّلب.

وهذا ما تظهره الأشكال التَّالية:

Figure 1c.–Percent Change from Baseline in Real GDP; with Fiscal Offset; Aggressive Fed Policy

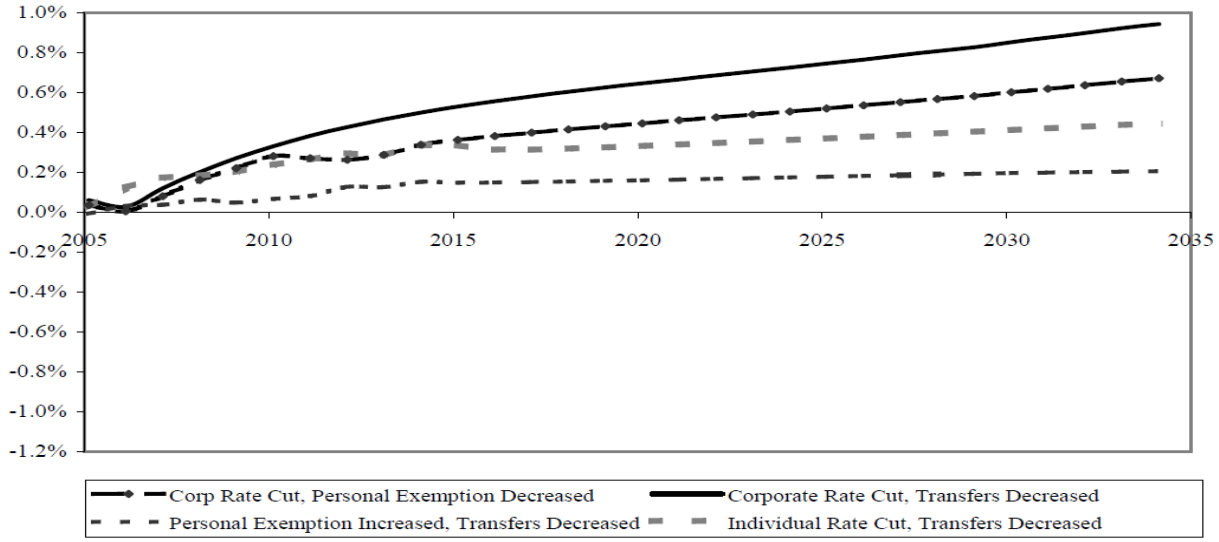

Figure 1d.–Percent Change from Baseline in Real GDP; with Fiscal Offset; Neutral Fed Policy

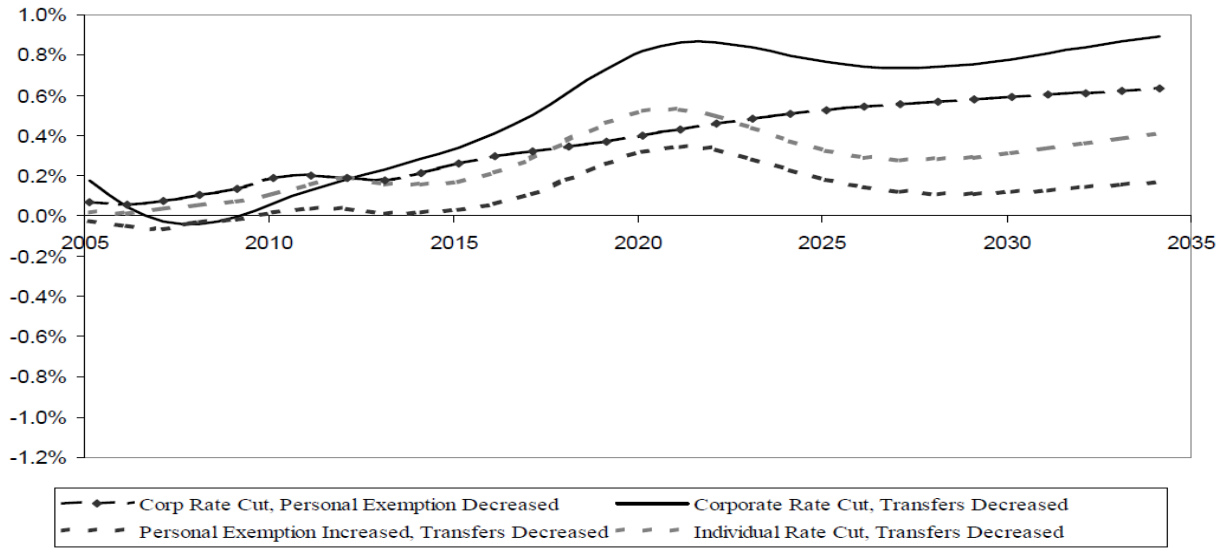

أما بالنسبة للتوظيف فتخفيض معدَّلات الضَّرائب يزيد من فرص العمل فورا، وتستمر هذه الزِّيادة على المدى الطَّويل، والتأثير يكون بنسبة أقل في حالة زيادة الإعفاءات، وفي المقابل فإنَّ انخفاض معدَّلات ضريبة الأرباح على الشركات يكون له تأثير ضعيف نسبيا ويستغرق وقتا طويلا.

وبالنسبة للاستثمار فتأثير ضريبة أرباح الشركات لها تأثير مباشرة على زيادة الاستثمار، لأن العائد من التَّخفيض يعود على رأس المال.

أمَّا عن الاستِهلاك فيزيد أكثر كمؤشر على تحفيز الطَّلب في حالة التَّخفيض أو الإعفاءات الشخصية.

على المدى البعيد يستخدم الاستِهلاك كمؤشر على آثار السياسات على رفاهية الأفراد، من خلال توفير المزيد من السِّلع والخدمات في الاقتصاد، ويعتبر الاستِهلاك أحيانا تركيبة مع التغيُّرات في العمل أو ساعات العمل، وكذا كمية الترفيه التي يتمتع بها الناس.

لذا فضريبة أرباح الشركات تؤدِّي إلى زيادة قليلة في الاستِهلاك لأنَّها لا توفِّر حوافز للعمل، لكنَّ النُّمو يكون أكثر في المدى الطَّويل، ليتراجع في المدى الطَّويل بدون تعويض لأثر المزاحمة.

وبالنسبة للموازنة العامة فإنَّ العجز يزداد سوءا في حالة عدم تخفيض الانفاق الحكُومي.

وبلغة الأرقام وبأخذ الاقتراح المتعلق بالتَّخفيض في ضريبة الدَّخل وفي ظل افتراضات مختلفة لسلوك السِّياسة المالية والنَّقدية واستجابة عرض العمل فإنَّ النتائج أظهرت أن[1]:

بالنسبة للنمو الاقتصادي: فالنَّاتِج المحلي ينمو بـ 3% خلال الخمس سنوات الأوَّلى وبـ 5% خلال الخمسة التَّالية كحد أعلى.

بالنسبة للاستثمار: قد يزيد بنسبة تصل إلى 3% دون انخفاض الموازنة لكن في السنوات الخمس التَّالية يتحول سلبا. لينخفض في المدى الطَّويل بنسبة 1.4%

أما بالنسبة للعمالة ففي أول خمسة سنوات التي تلي التَّخفيض تتراوح الزِّيادة بين أقل من 0.1 في المائة إلى 0.3 في المائة، وخلال السنوات الخمس الثَّانية من زيادة 0.1 في المائة إلى 0.6 في المائة

أما بالنسبة للاستهلاك: ففي السنوات الخمس الأوَّلى، يزيد الاستِهلاك بنسبة تتراوح بين 0.4 في المائة و 0.5 في المائة عند عدم تعويض خفض الضَّرائب الفردية بخفض الإنفاق، وبنسبة أقل من 0.1 في المائة عند تعويض التحفيز عن طريق خفض الإنفاق. ومع ذلك، وعلى المدى الطَّويل يتم تقليل استجابة الاستِهلاك، أو حتى يتحول إلى سالب، عندما لا يكون هناك تعويض مالي، مما يعكس الآثار المترتبة على الديون الاتحادية المتراكمة على الاقتصاد. من ناحية أخرى، عندما يكون هناك تعويض مالي، الاستِهلاك لديه استجابة صغيرة نسبيا إيجابية على الفور بعد خفض الضَّرائب، ولكن استجابة إيجابية أكبر بكثير على المدى الطَّويل.

[1] للمزيد أكثر وبتفصيل أدق راجع الدراسة في ظل افتراضات مختلفة.

ث. **الدراسة الرابعة:**

Taxes and the Economy: An Economic Analysis of the Top Tax Rates Since 1945 (Updated)[1]

Thomas L. Hungerford

الضرائب والاقتصاد: تحليل اقتصادي لمعدلات الضرائب الأعلى منذ عام 1945 (محدثة)

تأتي هذه الورقة في ظلِّ المناقشات الكبيرة لسياسة ضريبة الدَّخل في الولايات المتحدة الأمريكية، واختلاف الآراء حول رفع أو خفض معدَّلاتها وما يترتب عليه من آثار على الاقتصاد.

وانطلقت النظرية من واقع السِّياسة المالية والتي إذا ما استمرت على هذا النحو ستواجه مستوى مديونية يقارب 200% من النَّاتِج المحلي الإجمالي بحلول 2037، والتحدي الأساسي هو المفاضلة بين معالجة وضع الديون طويلة الأجل والمخاطر التي تلحق بالاقتصاد الهش أصلا في حالة تطبيق سياسة مالية انكماشية على المدى الطَّويل.

إن تخفيض الديون يتطلب زيادة عائدات الضَّرائب أو خفض الإنفاق أو الاثنين معا.

وهنا جرت مطالبات برفع ضريبة الدَّخل على ذوي الدُّخول المرتفعة وهو ما يجعل النظام الضريبي أكثر تقدمية.

ولذا فإنَّ البحث يسعى إلى محاولة إيجاد العلاقة بين أعلى معدَّلات الضَّريبة والتدابير المختلفة للنمو الاقتصادي.

واتبعت الدراسة أسلوبين الأسلوب الأوَّل تقدير ارتباطي ثنائي مع سلسلة من الرسومات البيانية، والأسلوب الثَّاني هو متعددة المتغيُّرات باستعمال السلاسل الزمنية

وتشير نتائج التحليل في هذا التقرير أن التغيُّرات على مدى السنوات الماضية 65 في أعلى معدل الضَّريبة الهامشية و الضَّريبة على أرباح رأس المال لا تظهر الترابط مع النُّمو الاقتصادي. فالتَّخفيض في أعلى معدَّلات الضَّرائب القانونية يبدو أنَّه غير مترابط مع الادِّخار، والاستثمار، وزيادة الإنتاجية.

ج. **الدراسة الخامسة**

Analyzing the Economic and Budgetary Effects of a 10 Percent Cut in Income Tax Rates[2].

تحليل الآثار الاقتصادية والموازنية لخفض 10 في المائة في معدَّلات ضريبة الدخل.

تحلل الدراسة أثر تخفيض 10% على معدَّلات ضريبة الدَّخل، بافتراض ألا يتم إجراء أي تغيُّرات تعويضية للإنفاق أو السِّياسة الضَّريبية الأخرى على مدى 10 سنوات.

وركزت الدراسة على توقعات الأفراد حول أثر السِّياسة في المستقبل، مما يحدد سلوك استجابتهم للسياسات.

---

[1] CRS Report for Congress Prepared for Members and Committees of Congress,2012

[2] A series of issue summaries from the Congressional Budget Office,2005.

وعموما هناك ثلاث افتراضات مختلفة فيما يتعلق بتبصر الناس

1 لا بصيرة: هنا انخفاض الضَّرائب يؤدِّي إلى المزيد من المعروض من العمل والذي يتجسد في زيادة الإنتاج ومع ذلك فإنَّ زيادة الاستِهلاك تميل إلى تقليل الاستثمار وبالتَّالي خفض الإنتاج، وتوصلت الدراسة إلى أنَّ هذا النَّهج يؤدِّي إلى زيادة النَّاتِج المحلي الإجمالي بنسبة 0.2 في 5 سنوات الأوَّلى وتخفيضه بنسبة 0.1 في الخمس سنوات الثَّانية.

2- البصيرة: حيث الأفراد يخططون طول حياتهم (التبصر مدى الحياة).

3- التبصر غير محدود: يفترض أن الأسر تخطط لرعاية أبنائها، وهذا يعني أن جميع الأحداث في المستقبل مهمة وتؤثر على السلوك الحالي.

إن التحليل التقليدي لأثر التَّخفيض يظهر انخفاض الإيرادات بـ 466 بليون دولار في الخمس سنوات الأولى و 775 بليون دولار في السنوات الخمس الثَّانية.

واستعملت الدراسة نمُوذجين للتنبؤ هما نمُوذج GIونمُوذج MA الذين تم إنشاؤهما من قبل شركتين خاصتين: Global Insight و Macroeconomic Advisers حيث وجدت أنَّه في حالة عدم التبصر فإنَّ النَّاتِج المحلي ينخفض بنسبة 0.2 خلال السنوات الخمسة الأوَّلى وبنسبة 0.1 خلال السنوات الخمس الثَّانية في المتوسط.

أما في حالة البصيرة وافتراضات مختلفة لدرجة الانفتاح الاقتصادي فإنَّ النَّاتِج يزداد من 0.5 إلى 0.8 في المتوسط عبر السنوات الخمسة الأولى ومن 0.2 إلى 1.1 خلال السنوات الخمسة الثَّانية.

ح. الدراسة السادسة:

Macroeconomic Analysis of a 10 Percent Cut in Income Tax Rates[1]

التحليل الاقتصادي الكلِّي لتخفيض 10% من ضريبة الدَّخل

تستكشف الورقة آثار سياسة بسيطة لتخفيض 10% من ضريبة الدَّخل للفترة 2004-2013 على ضوء نتائج مختلفة، وهي نسخة موسعة من الورقة المقدمة في المؤتمر السنوي لجمعية الضَّرائب الوطنية المنعقدة في نوفمبر 2003.

وترى الدراسة أنَّه لا يمكن لنمُوذج واحد أن يستكشف كافة الآثار الاقتصادية، فالأحداث متداخلة، لذا من الأفضل على المحللين الجمع بين رؤى مختلفة، ومن نماذج مختلفة، والتي من شأنَّها تحفيز الطَّلب الكلِّي في المدى القصير وهي نماذج كينزية بالأساس، والنماذج التي من شأنَّها تحفيز العرْض الكلِّي في المدى الطَّويل وهي النماذج الكلاسيكية الجَّديدة، والتي تشمل جميع المتغيُّرات الاقتصادية من طلب وعرض وتضخم و ومتغيُّرات القطاع المالي.

حيث استعملت الدراسة النماذج الكينزية المتاحة وهي: نمُوذج GI ونمُوذج MA الذين تم إنشاؤهما من قبل شركتين خاصتين: Global Insight و Macroeconomic Advisers.

[1] Robert Dennis, Douglas Hamilton, Robert Arnold, Ufuk Demiroglu, Tracy Foertsch, Mark Lasky, Shinichi Nishiyama, Larry Ozanne, John Peterson, Frank Russek, John Sturrock, and David Weiner

وبما أن هذه النماذج لا يمكنها معالجة الآثار الافتراضية البديلة حول التَّخفيضات الضَّريبية، فقد استخدمت الدراسة نمُوذج (General-Equilibrium Growth (EG مستخدمة في ذلك نمُوذجين هما **(**OLG and Ramsey**)**[1]

وفي إطار النماذج الكينزية تم استخدام افتراضات مختلفة للسياسة النَّقدية مثل افتراض أن الاحتياطي الفدرالي لن يغيِّر هدفه لمعدل البطالة، أو سعر الفائدة لمواجهة التَّضخم.

ومن جهة أخرى وضعت افتراضين لتمويل التَّخفيض الضريبي؛ إما تخفيض الانفاق الحكُومي تدريجيا خلال الفترة 2014-2024 من أجل تحقيق الاسْتِقرار في نسبة الدين العام، أو رفع أسعار ضريبة الدَّخل خلال نفس الفترة.

- **الآثار الاقتصادية**

جميع النتائج أظهرت زيادة في النَّاتِج المحلي لكن بشكلٍ متفاوت:

فنمُوذج النُّمو أظهر أصغر النتائج والتي تعكس أثرين الزِّيادة في العروض من العمالة ومزاحمة الاستثمار الخاص بسبب العجز والذي له أثر تراكمي في السنوات الخمس التَّالية ليقترب الأثر النهائي من الصفر.

أما نمُوذج (OLG and Ramsey) EG فالبدايةً مع نمُوذج OLG حيث أنَّ معدل النُّمو في المدى القصير كان اكبر نظرا لزيادة المعروض من العمالة، وزيادة الادِّخار الخاص ومنه زيادة الاستثمار، أما في السنوات الخمسة الثَّانية فتبدأ المعدَّلات في الانخفاض لأثرين مهمين انخفاض رأس المال الخاص بسبب العجز، وأثر المزاحمة، هذا إذا كان من المتوقع أنَّ تمويل التَّخفيض يكون عن طريق تخفيض الانفاق الحكُومي، أما إذا كان من المتوقع أن يتم تمويل التَّخفيض عن طريق رفع معدَّلات الضَّرائب فإنَّ هذا سيدفع العمال لتوفير المزيد من العمل وبالتَّالي فإنَّ المعدَّل يكون أعلى نسبيا عن حالة التَّخفيض في السنوات الخمس الثَّانية، هذا في حالة نمُوذج OLG المغلق، أما المفتوح فأثر المزاحمة يكون قليل وتكون معدَّلات النُّمو أعلى وتشبه تحركات النَّموذج المغلق.

وفي نمُوذج Ramsey تكون التوقعات أكثر تفاؤلا في السنوات الخمس الثَّانية لأن هذا النَّموذج يتنبأ بأن تفاقم العجز الموازني يعوض بالكامل عن طريق زيادة الادِّخار الخاص، وبالتَّالي يستبعد أثر المزاحمة، وهو يتوقع زيادة أكبر في العمالة تصل إلى 1.4% في حالة تمويل التَّخفيض عن طريق رفع الضَّرائب في المستقبل و 1.2% في حالة التمويل عن طريق تخفيض الانفاق الحكُومي.

نماذج الكينزيين GI ونمُوذج MA تظهر هذه النماذج زيادات أكبر في نمو النَّاتِج المحلي من نماذج النُّمو للسنوات الخمس الأوَّلى، حيث المعروض من العمالة يكون متقاربا في حين أنَّ الاختلاف يكون في رأس المال بسبب زيادة الادِّخار بأكثر ممَّا في نماذج النُّمو. وترى النماذج الكينزية أنَّ الإزاحة تعتمد على ما يسببه العجز في

---

[1] للمزيد أنظر:

*Analyzing Tax Policy Changes Using a Stochastic OLG Model with Heterogeneous Households,*Technical Paper 2003-12 (December 2003).

Congressional Budget Office, *How CBO Analyzed the Macroeconomic Effects of the President's Budget* (July 2003).

النُّمو، فبالرغم من أنَّ العجز يكون أكثر نتيجة التَّخفيض، فإنَّ خفض الضَّرائب يعمل على زيادة الاستِهلاك الشخصي ببطء، بل وعلى المدى الطَّويل يزيد الاستِهلاك بأقل من خفض الضَّرائب، والفرق هو زيادة الادِّخار الخاص.

- **الآثار على الميزانية:** الآثار المترتبة على الميزانية هي انعكاس لآثار الاقتصاد الكلِّي من الزيادات في النَّاتِج المحلي لنمُوذج EG، والتغيُّرات في الاستِهلاك والاستثمار في النماذج الكينزية كما تعكس أيضا التَّضخم فضلا عن التغيُّرات في الدَّخل ومعدل الفائدة.

وقد كانت النتائج المتوصل إليها بلغة الأرقام كما هي مبينة في الجدولين التاليين:

Table 3. Impact on Real GDP of a Deficit-Financed 10 Percent Cut in Federal Income Tax Rates (Average Percent Difference from Baseline)

Model	2004-2008	2009-2013	Long Run
Textbook Growth Model	0.2	0	NA
OLG—Closed Economy Model			
Financed by cuts in government spending after 10 years	0.6	0.3	-0.1
Financed by increases in tax rates after 10 years	0.6	0.5	-1.5
OLG—Open Economy Model			
Financed by cuts in government spending after 10 years	0.8	0.5	0.5
Financed by increases in tax rates after 10 years	0.9	0.7	0.2
Ramsey Model			
Financed by cuts in government spending after 10 years	0.6	0.5	0.6
Financed by increases in tax rates after 10 years	0.8	1.1	-0.9
Global Insight Model			
Taylor Rule	0.4	NA	NA
Unemployment rate at baseline	0.2	NA	NA
Macroadvisers' Model			
Taylor Rule	0.6	NA	NA
Unemployment rate at baseline	0.3	NA	NA
Memo: Effect on Real GNP			
Textbook Growth Model	0.2	-0.1	NA
OLG—Open Economy Model			
Financed by cuts in government spending after 10 years	0.5	0.2	-0.4
Financed by increases in tax rates after 10 years	0.6	0.3	-2.1
Global Insight Model			
Taylor Rule	0.4	NA	NA
Unemployment rate at baseline	0.1	NA	NA
Macroadvisers' Model			
Taylor Rule	0.5	NA	NA
Unemployment rate at baseline	0.3	NA	NA

NOTE: NA = Not applicable

Table A-2. Effects of a 10 Percent Cut in Income Tax Rates on Real GDP: Estimates from GE Models (Percent Change from Baseline)

Source of Financing	2004-2008	2009-2013	Long Run
OLG Model—Closed Economy–Financed by Cuts in Government Spending			
Real GDP	0.6	0.3	-0.1
Labor Input	0.8	0.6	0.3
Capital Stock	0.1	-0.2	-1.1
Consumption	0.9	1.2	1.7
OLG Model—Closed Economy–Financed by Income Taxes			
Real GDP	0.6	0.5	-1.5
Labor Input	0.9	0.7	-0.3
Capital Stock	0.1	0.0	-4.3
Consumption	0.8	1.1	-0.9
OLG Model—Open Economy—Financed by Cuts in Government Spending			
Real GDP	0.8	0.5	0.5
Labor Input	0.8	0.5	0.5
Capital Stock	0.8	0.5	0.5
Consumption	1.1	1.3	1.7
OLG Model—Open Economy—Financed by Income Taxes			
Real GDP	0.9	0.7	0.2
Labor Input	0.9	0.7	0.2
Capital Stock	0.9	0.7	0.2
Consumption	1.1	1.3	-0.9
Ramsey Model—Financed by Cuts in Government Spending			
Real GDP	0.7	0.7	0.8
Labor Input	1.0	1.1	0.3
Capital Stock	0.1	0.0	1.5
Consumption	0.9	1.2	3.4
Ramsey Model—Financed by Income Taxes			
Real GDP	0.8	1.1	-1.2
Labor Input	1.2	1.4	-0.5
Capital Stock	0.2	0.7	-2.3
Consumption	0.7	1.0	-1.1

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة فإنَّ نظرية التَّخفيض الضريبي تعتبر جدا معقدة، وتحكمها متغيُّرات عديدة، وقد استعملت بعض الدراسات السابقة نماذج معقدة إلى حد ما.

فاثر التَّخفيض الضريبي يعتمد على السِّياسة المالية وآلية مواجهتها لتمويل التَّخفيض الضريبي، ونوعية النفقات الحكومية وحدود حجمها ومدى إنتاجيتها؛ كما تعتمد على السِّياسة النَّقدية وأهدافها المحددة، كما تعتمد على مدى الانفتاح الاقتصادي وخاصة المالي منه وحركة رؤوس الأموال؛ كما تعتمد على سلوك الاستِهلاك الشخصي وتوقعات الأفراد اتجاه السِّياسة المالية، وكيفية التَّصرف في الدَّخل المتاح بين الادِّخار والاستِهلاك؛ كما تعتمد على تصرفات الأفراد اتجاه عرض العمل وما ينتج عنه من أثر الإحلال والدَّخل.

خلاصة

معدَّلات ضريبة الدَّخل (ومنها ضريبة الأجور) هي محور الكثير من نقاشات السِّياسة الضَّريبية والاقتصادية، وقد اختلفت نتائجها جذريًّا، مما يعكس إلى حد كبير حقيقة أنَّ قياس هذا التَّأثير يكون من الصعب بمكان، فيرى بعض صنَّاع القرار أن رفع معدَّلات ضرائِب الدَّخل يساهم في زيادة عائدات الضَّرائب، وهو جزء من الحل للحد من المديونية الحكومية طويلة الأجل، في حين يرى صناع قرار آخرون أن معدَّلات منخفضة من ضريبة الدَّخل ضرورية لتعزيز النُّمو الاقتصادي، زيادة الادِّخار، الاستثمار وزيادة الإنتاجية، واستند هذا الرأي في تفسير على الإطار النظري لنموذج العرض والطلب الكلي.

ففي إطار هذا النموذج وجدنا أن تخفيض الضَّرائب على الدَّخل وسيلة لتنشيط الاقتصاد الوطني في فترة الكساد، لذا تشير سياسات احتواء الدورة الاقتصادية إلى أنَّه على الدَّولة الأخذ بسياسة خفض الضَّرائب لزيادة الطَّلب الكلِّي أثناء الاتجاه النزولي للدورة لكن هذا ليس مطلقا، فإذا لم يتم تمويل التَّخفيضات الضَّريبية بخفض الإنفاق على الفور فإنَّه، من المرجح، أن يؤدِّي أيضا إلى زيادة العجز في الموازنة العامة والتي ستقلل في المدى الطَّويل الادِّخار الوطني وترفع سعر الفائدة ممَّا يسبب أثر المزاحمة، وبالتالي التأثير سلبا على النمو.

إن هذا النقاش مستمد من دور ضريبة الدَّخل المركزي في توليد الدَّخل، وأثرها على توزيع الدَّخل بعد خصم الضَّريبة، من خلال التأثير على خيارات الناس حول تقسيم دخلهم بين الاستِهلاك والادِّخار من جهة، ومن جهة أخرى كيفية تقسيم وقتهم بين العمل والراحة، هذه الخيارات تحكمها عدة عوامل منه أثر الإحلال وأثر الدخل ودرجة تبصر المستهلكين وتوقعاتهم حول ديمومة هذه التغيرات، وكذا السُّلوك المستقبلي لمواجهة الأعباء المالية المترتبة عن العجز الموازني، وهذه الخيارات بدورها تؤثر على كمية العمل ورأس المال المنتج المتاح لتوليد النَّاتِج الاقتصادي، كما تؤثر على الطَّلب الكلِّي، مما يؤثر على الإنتاج في المدى القصير.

لذا فاثر التَّخفيض الضريبي يعتمد على السِّياسة المالية وآلية مواجهتها لتمويل التَّخفيض الضريبي، ونوعية النفقات الحكومية وحدود حجمها ومدى إنتاجيتها؛ كما تعتمد على السِّياسة النَّقدية وأهدافها المحددة، كما تعتمد على مدى الانفتاح الاقتصادي وخاصة المالي منه وحركة رؤوس الأموال؛ كما تعتمد على سلوك الاستِهلاك الشخصي وتوقعات الأفراد اتجاه السِّياسة المالية، وكيفية التَّصرف في الدَّخل المتاح بين الادِّخار والاستِهلاك؛ كما تعتمد على تصرفات الأفراد اتجاه عرض العمل وما ينتج عنه من أثر الإحلال والدَّخل.

الفصل الرابع

الضريبة على الأجور وآلية التأثير على مكونات الطلب الكلي دراسة قياسية

–حالة الجزائر –

تمهيد

شهدت نهاية القرن الماضي إصلاحاتٍ واسعةٍ في البلدان النامية، تهدف إلى إعادة هيكلَة الاقتصاد أملاً في زيادة معدَّلات النمو الاقتصادي، وتحقيقِ التَّوازن في ميزان المدفوعات وكذا ميزانية الدَّولة، من خلال تشجيع الصَّادرات وجذب الاستثمارات، وتعبئةٍ أكبر للموارد خاصَّة الضَّريبية منها.

وفي هذه الكوكبة من الإصلاحات الدُّولية لجأت الجزائر إلى انتهاج إصلاحاتٍ مسَّت مختلف الجوانب، خاصَّة بعد الصدمة البترولية (1986) التي كشفت الاختلالات التي كانت تخفيها وفْرة الموارد.

حيث اتجهت الجزائر إلى نمط يحقِّق تعبئةً أكبر للموارد، ويقلص الاعتماد على الموارد الخارجية، فلجأت إلى إحداث إصلاحاتٍ ضريبية منذ 1992 سعت من خلالها إلى تبسيط النِّظام الضريبي وجعله أكثر فعالية، فأدخلت وأصلحت بعض أنواع الضَّرائب لعل أهمَّها ضرائب الدَّخل الإجمالي، سواء المتعلقة بالرواتب والأجور، أو باقي مصادر الدخل الأخرى، هذه الأخيرة لا تعتبر أداة ماليةً فحسب، بل تتعدَّاها إلى أداةٍ اقتصادية سواء باعتبارها أحد المستقرات التِّلقائية التي تساهم في استقرار الاقتصاد ضمن السياسات غير الحذِرة، أو باستعمالها كأداةٍ لمعالجة الدَّورات الاقتصادية.

وللإحاطة بموضوع الضَّرائب على الأجور وتأثيرها على استقرار الاقتصاد من خلال تأثيرها على مكونات الطلب الكلي تم تقسيم الفصل إلى:

المبحث الأول: النِّظام الضَّريبي الجزائري وانعكاسه على الحصيلة المَّالية

المبحث الثاني: الدَّورات الاقتصادية في الجزائر وفق ميل هودرك– بريسكوت (HP) وسلوك المتغيِّرات الاقتصادية

المبحث الثالث: نمذجة قياسية لعلاقة الضريبة على الأجور بمكونات الطلب الكلي

المبحث الأول: النِّظام الضَّريبي الجزائري وانعكاسه على الحصيلة المَّالية

إن نجاح أيَّة سياسة مطبقة مرهون بمدى فعاليَّتها في تحقيق الأهداف المسطَّرة، والمقصود بفعالية النِّظام الضَّريبي هو مدى تحقيق الأهداف المالية والاجتماعية والاقتصادية المنتظرة منه، والتي قد تكون في كثيرٍ من الأحيان متناقضةً أو متعارضة.

وقد عرفت الجزائر موجة من الإصلاحات الضَّريبية كان أهمها إصلاح 1992، حاولت من خلالها الوصول إلى تصميم هيكل ضريبي يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى الإصلاح الضَّريبي وانعكاسه على الأوعية الضَّريبية وحصيلتها المالية غير أننا سنركز على نوع واحد فقط من أنواع الضَّرائِب والذي يخص دراستنا، ألا وهو ضَريبة الدَّخل الإجمالي مركزين في نفس الوقت على ضَريبة المرتَّبات والأُجور.

المطلب الأول: إصلاح النِّظام الضَّريبي في الجزائر

شهدت الجزائر ظروفا اقتصادية واجتماعية دفعتها لإعادة النظر في سياستها الضَّريبية، محاولة في ذلك تحقيق عدة أهداف، ضمن فترة شهدت موجة من الإصلاحات الضَّريبية على مستوى العالم.

الفرع الأوَّل:مفهوم النِّظام الضَّريبي

إن المقصود بالنِّظام الضَّريبي الجانب التشريعي المتمثل في القوانين المنظمة للعمليات الجبائية من جهة، والجانب الإداري المتمثل في الهيكل الإداري للمصالح الضَّريبية من جهة أخرى.

فالنِّظام الضَّريبي هو مجموعة الضَّرائِب التي تصيب مراحل معينة من الاستهلاك أو الإنتاج أو الثروة عند انتقالها إلى أشخاص آخرين أو عند تحقيقها زيادة في قيمتها بعد تقويمها.

وللنظام الضَّريبي مفاهيم عدة منها ما يرتبط بالتنظيم الفني وهو يمثل المفهوم الضيق للنظام الضَّريبي، ومنها ما يرتبط بمجموعة من العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية وهو ما يشير إلى المفهوم الواسع للنظام الضَّريبي.

وسنتطرق للتعريفين التاليين

التعريف الأوَّل: يعرف النِّظام الضَّريبي بأنه مجموعة الضَّرائِب التي يراد باختيارها وتطبيقها في مجتمع معين وزمن محدد تحقيق أهداف السياسة الضَّريبية التي ارتضاها ذلك المجتمع[1].

التعريف الثاني: يعرف النِّظام الضَّريبي بأنه مجموعة محددة ومختارة من الصور الفنية للضَّريبة (ضرائب نوعية، ضرائب الدخل، ضرائب الثروة..) التي تتلاءم مع خصائص البيئة التي تعمل في نطاقها، وتتمثل في مجموعة برامج

[1] حامد عبد الجيد دراز، النظم الضَّريبية، الدار الجامعية، الاسكندرية ، 2002/2003، ص 29.

ضريبية متكاملة تعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضَّريبية المصدرة، وما يصاحبها من لوائح تنفيذية، ومذكرات تفسيرية تسعى إلى تحقيق أهداف محددة تمثل أهداف السياسة الضَّريبية[1].

ويعكس النِّظام الضَّريبي النِّظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي السائد في الدول، فالنِّظام الضَّريبي نابع من الواقع الاقتصادي، يتجلى ذلك في الأهمية النِّسبية لمختلف مكوِّناته، فالدول المتقدمة اقتصاديا يتمتع أفرادها بمستويات دخول عالية، وهو ما يجعل ضرائب الدَّخل في موقع الصدارة من بين مختلف الصور الفنية للضرائب، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان حيث تتراوح فيها نسبة الضَّرائِب على الدَّخل بين[2] 50% و75% وبلغت قيمتها في فرنسا في 2010 46.9 مليار أورو بما يعادل 2.4% من الناتج الداخلي الخام[3]، أما في الدول المتخلفة فتمثل نسبة منخفضة.

الفرع الثاني: فعالية النِّظام الجبائي

هناك عدة دراسات تتعلق بتحديد معالم النِّظام الضَّريبي الجيد كان أهمها مؤشرات فيتو تانزي.

حيث حدد فيتو تانزي مؤشرات أساسية يمكن اعتمادها لتصميم نظام ضريبي فعال[4]:

1. **مؤشر التركز**: يقضي هذا المؤشر بأن يأتي جزء كبير من إجمالي الإيراد الضَّريبي من عدد ضئيل نسبيا من الضَّرائِب والمعدَّلات الضَّريبية، لأن ذلك من شأنه أن يساهم في تخفيض تكاليف الإدارة والتنفيذ .فتجنب وجود عدد كبير من الضَّرائِب وجداول المعدَّلات التي تدر إيرادات محدودة، يمكن أن يؤدي إلى تسهيل تقييم آثار تغيرات السياسة وتفادي خلق الانطباع بأن الضَّرائِب مفرطة؛

2. **مؤشر التشتت**: ويتعلق الأمر بما إذا كانت هناك ضرائب مزعجة قليلة الإيراد، فمثل هذا النوع يجب التخلص منه دون أن يكون لحذفه أثر على مردودية النِّظام؛

3. **مؤشر التآكل**: ويتعلق الأمر بدرجة التباعد بين الأوعية الفعلية والممكنة الناتج بالأساس عن كثرة الإعفاءات؛

4. **مؤشر تأخرات التحصيل**: ويتعلق الأمر بوضع آليات للدفع تعمل على دفع المكلَّفين للوفاء بمستحقاتهم في الآجال المحددة؛

5. **مؤشر الموضوعية**: ويتعلق الأمر بضرورة جباية الضَّرائِب من أوعية يتم قياسها بموضوعية، بما يمكن المكلَّفين من تقدير التزاماتهم على ضوء أنشطتهم التي يخططون لها؛

---

[1] سعيد عثمان عبد العزيز، النظم الضَّريبية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004/2003، ص 17.

[2] ولهي بوعلام، النِّظام الضَّريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة –حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011 ص 14.

[3] Gregory N.Mankiw , Mark P.Taylor, principes de l économie, économiques de Boeck, 2 édition,2011, p305

[4] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 165.

6. **مؤشر التنفيذ:** ويتعلق بمدى تنفيذ النِّظام الضَّريبي بالكامل وبفعالية، وهذا يتعلق بمدى سلامة التقدير، درجة تأهيل الإدارة الضَّريبية، فضلا عن مدى معقولية التشريعات وقابليتها للتنفيذ ضمن الواقع الاقتصادي والاجتماعي؛

7. **مؤشر تكلفة التحصيل:** أي جعل تكلفة التحصيل في أدنى مستوى لها.

الفرع الثالث: إصلاح النِّظام الضَّريبي الجزائري: لم تكن الضَّريبة تحتل المكانة الهامة والضرورية في السياسة الاقتصادية الجزائرية باعتبارها أداة من أدوات التأثير الاقتصادي والاجتماعي، إذ كانت تقوم بدورها المالي البحت فقط، ولا يراعى فيها البعد الاقتصادي والاجتماعي، وهذا كله كان نتيجة لاعتماد الاقتصاد الجزائري على الجِّباية البِترولية التي تمثل المورد الأساسي لميزانية الدَّولة.

ففي ظل غزارة الجِّباية البِترولية وقدرتها على تغطية النفقات العمومية والاستجابة نوعا ما لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ضعفت عزيمة السلطات في المضي نحو إصلاح النِّظام الضَّريبي الذي كان محل نقاش منذ 1969.

غير أن هذا الوضع لم يكن ليستمر في ظل الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر في ظل التغيرات السعرية الكبيرة لأسعار النَّفط (أزمة 1986).

وفي هذا الإطار وتماشيا مع التحولات الاقتصادية التي عرفها العالم، توجَّب إعطاء أهمية كبيرة للضَّريبة من خلال تفعيل دورها كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية، وهو ما تطلب إجراء إصلاحات عميقة على النِّظام الجبائي الجزائري يتماشى ومتطلبات المرحلة، والتي عرفت إصلاحا شاملا للنظام الاقتصادي بكل مكوِّناته.

فقد قامت الجزائر بإنشاء لجنة وطنية لدراسة الحل الأنجع لإصلاح النِّظام الضَّريبي والتي انتهت أشغالها سنة 1989 مقدمة اقتراحات تضمن تقرير معالم الإصلاح الجبائي الجديد الذي بدأ حيز التطبيق سنة 1992[1].

أولا: دوافع الإصلاح

يمكن إجمال أهم الدوافع التي جعلت الإصلاحات الضَّريبية أمرا ضروريا في ما يلي:

1. **الأزمة البِترولية:** إن انهيار أسعار البترول سنة 1986 من 27,01 دولار للبرميل إلى 13,57 دولار للبرميل[2] مثل صدمة كبيرة للجزائر التي كانت تعتمد بشكل كبير على الإيرادات المتأتية من البترول الذي يعتبر المورد الأساسي لميزانية الدَّولة، حيث انخفضت قيمة الجِّباية البِترولية من 46.8 مليار دينار سنة 1985 أي ما يعادل 50% من إجمالي الإيرادات الجبائية إلى 21.4 مليار دينار سنة 1986، أي ما يعادل 29% من إجمالي الإيرادات الجبائية، ولم يكن بوسع النِّظام الضَّريبي آنذاك تعويض هذا النقص في الإيرادات بالاعتماد على الجِّباية

[1] شريف محمد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، ماجستير تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2009، ص 157.

[2] الديوان الوطني للإحصائيات.

العادية مما جعل العجز متواصلا، وهذا ما دفع إلى ضرورة الإصلاح والبحث عن نظام ضريبي مرن يمكن من التحرر من الجِّباية البِترولية التي لا تتعرف استقرارا من خلال إعطاء أهمية كبيرة للجباية العادية وإحلالها محل الجِّباية البِترولية.

2. **التحولات الاقتصادية المحلية والدولية:** إن اتجاه الجزائر في تلك الفترةِ إلى التحول نحو اقتصاد السوق والتخلي عن النِّظام المخطط مركزيا والموجه، جعل برامج الإصلاح الاقتصادي المدعمة من طرف المؤسسات الدولية تضع ضمن أولوياتها إصلاح النِّظام الضَّريبي لتمكين الضَّريبة من أداء دورها ليس كمورد مالي فحسب وإنما باعتبارها أداة اقتصادية لمعالجة المشاكل الاقتصادية وتنشيط الاقتصاد ودعم الاستثمار المحلي والاجنبي.

كما أن هذه الفترةِ عرفت موجة إصلاحات ضريبية في مختلف دول العالم، فنجد مثلا في هذا الإطار أن الضَّريبة على القيمة المضافة لم تكن مطبقة إلا في 46 بلد سنة 1989 إلا أنها انتشرت بشكل سريع لتكون مكوِّن أساسي للهيكل الضَّريبي لمعظم دول العالم[1].

3. الضَّغط الضَّريبي المرتفع: يظهر هذا من خلال تعدد الضَّرائِب على الشَّركات وارتفاع معدَّلها مما أثر على المؤسسات خاصة الاقتصادية منها، التي عانت من كثرة الاقتطاعات وارتفاع معدَّلاتها مما أثر على قدرتها التنافسية داخليا وخارجيا، فقد كانت الضَّرائِب على الأرباح الصناعية والتجارية تصل إلى 50%ومعدَّل الدفع الجزافي يصل إلى 6%، وقد ووصل العبء الضَّريبي سنة 1986 حوالي 45.6%[2] من الناتج المحلي وهو ما يبين العبء الكبير للاقتطاعات الجبائية.

ومن خلال الدراسة التي أجراها صندوق النقد الدولي سنة 1988 التي تتمحور حول مختلف معدَّلات الضَّريبة على أرباح الشَّركات لبعض الدول ومن بينها الجزائر كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول:

جدول رقم (4–1): معدَّل الضَّريبة على أرباح الشَّركات في بعض الدول سنة 1988.

البلدان	الجزائر	المغرب	تونس	مصر	و.م.أ	بريطانيا	كندا
معدَّل الضَّريبة	%55	%49.5	%38	%40	%34	%35	%46
مقارنة بالمعدَّل المطبق في الجزائر		%5.5-	%17-	%15-	%21-	%20-	%9-

المصدر: ناصر مراد، الإصلاح الضَّريبي في الجزائر في الفترةِ (1992-2003)، مؤسسة منشورات بغدادي، الجزائر، 2004، ص 28، نقلا عن كحلة، عبد الغني، فعيل دور الرقابة الجبائية في ظل الإصلاح الضَّريبي دراسة حالة مديرية الضَّرائِب لولاية المدية2000-2010، ماجستير، غير منشورة، جامعة المدية، 2012.

[1] العباس بهناس، فعالية السياسة الجبائية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005، ص 50

[2] نفس المرجع، ص 50.

4. انتشار ظاهرة التَّهرب الضَّريبي: وهو أحد المشاكل التي كانت تحرم خزينة الدَّولة من مبالغ ضخمة قدرت سنة 1988 بحوالي 5 مليار دولار، وهذا المبلغ يمثل تقريبا 10% من حجم الناتج المحلي، وهذا راجع لأسباب منها تغير التشريعات الضَّريبية وتعقدها وزيادة الضَّغط على المكلَّفين، أضف لذلك عدم الوعي الضَّريبي بالنِّسبة للمكلفين.

يضاف إلى ما سبق بعض الدوافع الأخرى نجملها فيما يلي:

أ. ثقل العبء الجبائي بسبب تعدد الضَّرائِب، وارتفاع معدَّلاتها حيث بلغت الضَّريبة على أرباح الشَّركات في سنة 1988 نسبة 5% .

ب. عدم توفر الخبر الواسعة لموظفي إدارة الضَّرائِب، من أجل رفع كفاءة وفعالية التحصيل الضَّريبي في ظل ضعف الوسائل المادية، وضعف التحفيز والتشجيع لهؤلاء الموظفين؛

ت. عدم مرونة النِّظام الجبائي القديم حيث الزيادة في الناتج المحلي يترتب عليها زيادة أقل في الحصيلة الضَّريبية.

ثانيا: أهداف الإصلاح الجبائي

يهدف الإصلاح الضَّريبي إلى مواكبة النِّظام الاقتصادي الجديد، بأن تستعمل الضَّريبة كأداة لتشجيع الأنشطة الاقتصادية، وتوجيهها توجيها يتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية، كما يرمي إلى تحقيق هدف رئيسي يكمن في إنعاش الاقتصاد الوطني لا سيما تطوُّر المؤسسة من خلال التكيف مع الديناميكية الاقتصادية .وقد جاء الإصلاح الضَّريبي في الجزائر في إطار الاتجاه العالمي نحو الإصلاح الضَّريبي الذي يعتمد على[1] :

1. توسيع الوعاء الضَّريبي وتخفيض أسعار الضَّريبة، فالضَّرائِب بالدول النامية أوعيتها ضيقة وأسعارها مرتفعة، مما ينجر عنه ظاهرة التَّهرب الضَّريبي.

إن إرهاق فئات معينة بالضَّرائِب يؤدي إلى عدم عدالة الضَّريبة وبهذا فتوسع الوعاء الضَّريبي يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضَّريبية وتخفيض الضَّغط الضَّريبي؛

2. إسهام الضَّريبة على القيمة المضافة ذات الأسعار المنخفضة، في إصلاح الضَّريبة على رقم الأعمال ذات الأسعار المرتفعة والمتعددة؛

3. تحسين الإدارة الضَّريبية، بزيادة تأهيل موظفيها، وتجهيزها بالوسائل(مثل بنايات، أجهزة الإعلام الآلي، سيارات التنقل)، وهذا من أجل تحسين أداء ورفع مردوديتها، مما يسمح لها بالاطلاع الكامل والدقيق على مجمل مداخيل الأفراد والنشاطات المختلفة.

وعليه فدوافع الإصلاح الضَّريبي تهدف إلى إرساء نظام ضريبي فعال، ومبني على ضرائب سهلة ومقبولة، تعمل على رفع إيرادات الضَّرائِب وتحقيق النُمو الاقتصادي.

---

[1] عمار ميلودي، أثر الإصلاحات الاقتصادية على فعالية النِّظام الضَّريبي في الجزائر خلال الفترة1992-2010، ماجستير تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2014/2013، ص 26.

ويمكن إجمال مختلف أهداف الإصلاح الضَّريبي في الجزائر فيما يلي:

أ. **تحقيق النُمو الاقتصادي:** فلم تعد الضَّرائِب أداة مالية بحتة هدفها تعظيم العائد المالي للدولة، بل ارتقى دورها إلى رافد للنُمو الاقتصادي باعتبارها أداة من أدواة السياسة الاقتصادية، تعمل على ترقية الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي، مع تخفيف الضَّغط الضَّريبي المفروض على المؤسسات والناجم عن تعدد الضَّرائِب من جهة وارتفاع معدَّلاتها من جهة أخرى[1]؛

ب. **خلق الشروط الملائمة لتحقيقي توازن خارجي** عن طريق تنويع الصادرات، لكون هذه الأخيرة مهيمن علها من طرف المنتجات البِترولية في ظل أوضاع أصبح فيها السوق النَّفطي يتميز بعدم الاستِقرار؛

ت. **توفير المناخ الملائم للاستثمار** من خلال توفير الحوافز للقطاع الخاص، وخلق منافسة وعدم عرقلة وسائل الإنتاج؛

ث. **تحقيق العدالة الضَّريبية:** وهذا من خلال التمييز بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، والتوسع في استعمال الضَّرائِب التَّصاعدية والتي تعتبر أكثر عدالة من النِّسبية؛

ج. **تحسين شفافية النِّظام الضَّريبي الجزائري** بتبسيط إجراءاته ومكوِّناته بشكل يسهل التحكم فيه، بالنظر إلى تواضع مستوى تأهيل الإدارة الضَّريبية[2].

ح. **إعادة توزيع المداخيل:** بشكل عادل والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضَّريبة لكي تكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم، بالنظر إلى معدَّلات التضخم العالية التي كان يعرفها الاقتصاد الوطني آنذاك[3].

المطلب الثاني: الضَّريبة على الدَّخل في ظل الإصلاح الضَّريبي

إن أهم ما جاء به الإصلاح الضَّريبي من خلال قانون 1991 هو وضع جديد للإخضاع الضَّريبي، بإعادة النظر في العناصر الخاضعة والمعدَّلات الخاصة بها، حيث تم إدخال الضَّريبة على الدَّخل الإجمالي، الضَّريبة على أرباح الشَّركات والرسم على القيمة المضافة.

وسيتم التطرق من خلال هذا العنصر إلى الضَّريبة على الدَّخل لتعلقها بموضوع الدراسة.

الفرع الأوَّل: الضَّريبة على الدَّخل الإجمالي

لقد كان يهدف المشرع من وضع هذه الضَّريبة إلى تبسيط النِّظام الضَّريبي من خلال إحلالها محل مجموعة من الضَّرائِب النوعية المتضمنة في النِّظام السابق.

---

[1] قدي عبد المجيد، النِّظام الجبائي وتحديات الألفية الثالثة، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، 2002، ص 3.

[2] قدي عبد المجيد، النِّظام الجبائي وتحديات الألفية الثالثة، مرجع سبق ذكره، ص 3.

[3] نفس المرجع

أولا: مفهوم ضَريبة الدَّخل

تنُصُّ المادة الأولى من قانون الضَّرائِب المباشرة والرسوم المماثلة على ما يلي: تؤسس ضَريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى ضَريبة الدَّخل، وتفرض هذه الضَّريبة على الدَّخل الصَّافي الإجمالي للمكلف بالضَّريبة.

تتميز هذه الضَّريبة بمجموعة من الخصائص:

1. ضَريبة وحيدة: أي تفرض مرة واحدة على مجمل الدَّخل المحددة بموجب المادة 2 من قانون الضَّرائِب المباشرة والرسوم المماثلة؛
2. ضَريبة سنوية: تقتطع سنوياً من المداخيل المحققة خلال السَّنة، مع الإشارة إلى المداخيل التي تقتطع شهريا كالأُجور والمرتَّبات؛
3. ضَريبة شخصية: تفرض على الأشخاص الطبيعيين دون الأشخاص المعنويين وتأخذ بالحسبان الوضعية الشخصية للمكلف، لذا فقد تميزت بالتغير الدائم والمستمر للسلم الضَّريبي، وهذا من أجل المساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال إعفاء الجزء الأول من الدَّخل الخاضع للضَّريبة والمقدر بـ 25000دج وذلك عام 1992، ثم ارتفع المبلغ إلى 30000دج عام 1994، وبلغ 60000دج عام 2000، ليصل إلى 120000دج عام 2008 والمعمول به حاليا، فهذه الإعفاءات خير دليل على رغبة الدَّولة في الاستمرار في تقديم الامتيازات الجبائية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية؛
4. ضَريبة تصريحية: تعتمد على تصريح المكلَّف، فالمكلَّف ملزم بالتصريح بمداخيله قبل 30 أفريل إلى مصلحة الضَّرائِب[1]
5. ضَريبة تصاعدية يتم حساب الضَّريبة بتطبيق سلم تصاعدي مقسم إلى شرائح من الدخول، وذلك بشكل يكون فيه العبء الضَّريبي الملقى على عاتق المكلَّف بالضَّريبة أكثر أهمية كلما زاد دخله، وبالتالي فهي تتميز بالعدالة؛
6. ضَريبة بسيطة: حيث يدفع المكلَّف ضَريبة واحدة على عدد من المداخيل المختلفة، بالإضافة إلى سهولة تسيير الملفات الضَّريبية عند خفض عدد الضَّرائِب.

ثانيا: الأشخاص الخاضعون لضَريبة الدَّخل

وفقا لما في قانون الضَّرائِب المباشرة والرسوم المماثلة وفي المادة 3 فإنه يخضع لضَريبة الدَّخل الإجمالي ما يلي:

1. يخضع لضَريبة الدَّخل، على كافَّة مداخلهم الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم في : الجزائر.

ويخضع لضَريبة الدَّخل على عائداتهم من مصدر جزائري، الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم خارج الجزائر.

[1] المادة 18 من قانون الضَّرائِب المباشرة والرسوم المماثلة.

2. يعتبر أن موطن التكليف موجود في الجزائر بالنِّسبة إلى:

أ. الأشخاص الذين يتوفر لديهم مسكن بصفتهم مالكين له، أو منتفعين به، أو مستأجرين له، عندما يكون الإيجار في هذه الحالة الأخيرة قد إتفق عليه إما باتفاق وحيد، أو باتفاقات متتالية لفترة متواصلة مدتها سنة واحدة على الأقل.

ب. الأشخاص الذين لهم في الجزائر مكان إقامتهم الرئيسية أو مركز مصالحهم الأساسية.

ت. الأشخاص الذين يمارسون نشاطا مهنيا بالجزائر سواء أكانوا أجراء أم لا.

3. يعتبر كذلك أن موطن تكليفهم يوجد في الجزائر، أعوان الدَّولة الذين يمارسون وظائفهم أو يكلفون بمهام في بلد أجنبي والذين لا يخضعون في هذا البلد لضَريبة شخصية على مجموع دخلهم.

4. يخضع كذلك لضَريبة الدَّخل سواء أكان موطن تكليفهم في الجزائر أم لا، الأشخاص من جنسية جزائرية أو أجنبية، الذين يتحصلون في الجزائر على أرباح أو مداخيل يحول فرض الضَّريبة عليها إلى الجزائر بمقتضى إتفاقية جبائية تم عقدها مع بلدان أخرى[1].

غير أنه يعفى من الضَّريبة على الدَّخل الإجمالي[2]:

أ. الأشخاص الذين يساوي دخلهم الإجمالي السنوي الصَّافي أو يقل عن الحد الأدنى للإخضاع الجبائي المنصوص عليه في جدول الضَّريبة على الدَّخل الإجمالي.

ب. السفراء والأعوان الدبلوماسيون والقناصل والأعوان القنصليون من جنسية أجنبية عندما تمنح البلدان التي يمثلونها نفس الإمتيازات للأعوان الدبلوماسيين والقنصليين الجزائريين.

ثالثا: المداخيل الخاضعة لضَريبة الدَّخل الإجمالي

تفرض ضَريبة الدَّخل الإجمالي على المداخيل التي تتعلق بإحدى الفِئات التَّالية[3]:

-أرباح المهن الصناعية و التجارية و الحرفية،

-أرباح الأنشطة غير التجارية،

-أرباح المستثمرات الفلاحية،

-المداخيل المتأتية من تأجير الملكيات المبنية وغير المبنية،

-مداخيل الأموال المنقولة ،

-الرَّواتب و الأُجور و المنح و الريوع العمرية.

---

[1] المادة 4

[2] المادة 5

[3] الدليل التطبيقي للمكلف ص 07

ووفقا للمادة 85 من قانون الضَّرائِب المباشرة والرسوم المماثلة فإن الأعباء التي يتم خصمها تتمثل في:

- ✓ فوائد القروض والديون المقترضة لأغراض مهنية وتلك المقترضة لشراء مساكن أو بنائها والتي هي على عاتق المكلَّف بالضَّريبة ؛
- ✓ إشتراكات منح الشيخوخة والضمان الاجتماعي التي يدفعها ا المكلَّف بالضَّريبة بصفة شخصية ؛
- ✓ نفقات الإطعام ؛
- ✓ عقد التأمين الذي يبرمه المالك المؤجر.

رابعا: المعدَّلات الضَّريبية الخاصة بضَريبة الدَّخل الإجمالي

لقد تعرضت هذه الضَّريبة لتغيرات عديدة بدءا من قانون الضَّريبة على الدَّخل الإجمالي والضَّريبة على أرباح الشَّركات عام 1992، ثم عام 1994، 1999، 2003، 2008، وسنتعرض لها من خلال الجداول التَّالية: التي تمثل السلم الضَّريبي للضَّريبة على الدَّخل الإجمالي المطبق في أسلوب التصاعد بالشرائح.

جدول رقم (4-2): السلم الضَّريبي لضَريبة الدَّخل الإجمالي لسنة 1992

قسط الدَّخل الخاضع للضَّريبة دج	نسبة الضَّريبة %
أقل أو يساوي 25.000	0
من 25.001 إلى 37.800	12
من 37.801 إلى 63.000	15
من 63.001 إلى 100.000	19
من 100.001 إلى 151.200	23
من 151.201 إلى 214.200	29
من 214.201 إلى 289.800	35
من 289.801 إلى 378.000	42
من 378.001 إلى 882.000	49
من 882.001 إلى 1.512.200	56
من 1.512.001 إلى 3.024.000	63
ما يزيد عن 3.024.000	70

المصدر: قانون رقم 91-25 المتضمن قانون المالية لسنة 1992،الجريدة الرسمية رقم 73، 1991، المادة 104 .

جدول رقم (4-3) السلم الضَّريبي لضَريبة الدَّخل الإجمالي لسنة 1994

قسط الدَّخل الخاضع للضَّريبة دج	نسبة الضَّريبة %
أقل أو يساوي 30.000	0
من 30.001 إلى 120.000	15
من 120.001 إلى 240.000	20
من 240.001 إلى 720.000	30

من 270.001 إلى 1.920.000	40
أكثر من 1.920.000	150

المصدر : مرسوم تشريعي 93-18 المتضمن قانون المالية لسنة 1994،الجريدة الرسمية رقم 88، 1993، المادة 9.

جدول رقم (4-4) السلم الضَّريبي لضَريبة الدَّخل الإجمالي لسنة 1999

قسط الدَّخل الخاضع للضَّريبة دج	نسبة الضَّريبة %
لا يتجاوز 60.000	0
من 60.001 إلى 180.000	10
من 180.001 إلى 360.000	20
من 360.001 إلى 720.000	30
من 270.001 إلى 1.920.000	35
أكثر من 1.920.000	40

المصدر: قانون رقم 98-12 المتضمن قانون المالية لسنة 1999،الجريدة الرسمية رقم 98، 1998، المادة 10.

أما في القرن الحالي فقد عرفت الضَّريبة على الدَّخل الإجمالي خلال العشرية الأولى عمليتي إصلاح لسنتي 2003 و 2008، حيث نتج عن إصلاح 2003 الجدول التالي:

جدول رقم (4-5) السلم الضَّريبي لضَريبة الدَّخل الإجمالي لسنة 2003

قسط الدَّخل الخاضع للضَّريبة دج	نسبة الضَّريبة %
لا يتجاوز 60.000	0
من 60.001 إلى 180.000	10
من 180.001 إلى 360.000	20
من 360.001 إلى 1.080.000	30
من 1.080.001 إلى 3.2400.000	35
أكثر من 3.2400.000	40

المصدر: قانون رقم 02-11 المتضمن قانون المالية لسنة 2003، الجريدة الرسمية رقم 86، 2002، المادة 104.

غير أن الإصلاح الأهم جرى سنة 2008 و ذلك بتعديل جدول الضَّريبة على الدَّخل الإجمالي بصفة جذرية من خلال إجراء ثلاث تعديلات نسبية و هي[1]:

- ✓ الزيادة في الحد الأدنى لعدم الإخضاع الضَّريبي من 60.000دج إلى 120.000دج؛
- ✓ التخفيض في المعدَّل الهامشي الأعلى من 40% إلى 35%؛
- ✓ التخفيض من عدد الأقساط الضَّريبية من خمسة (05) إلى ثلاثة (03).

[1] Lattre de la DGI , Bullent d'information de la DGI , N42.

جدول رقم (4-6)السلم الضَّريبي لضَريبة الدَّخل الإجمالي لسنة 2008

قسط الدَّخل الخاضع للضَّريبة دج	نسبة الضَّريبة %
لا يتجاوز 120.000 دج	%0
من 120.001 إلى 360.000	%20
من 360.001 على 1440.000 دج	%30
يفوق 1440.000دج	%35

المصدر: DGI, le system fiscal algérien , édition 20015, p 6.

من خلال الجداول السابقة نُلاحِظ أن الجدول المطبق على إثر إصلاحات 1992 احتوى على عدد كبير من المعدَّلات وصل أقصاها إلى 70% وهذا يعتبر معدَّل عال جدا، مما ينعكس على الدخول المتاحة للأفراد، ويبعث إلى البحث عن أية وسيلة للتهرب من الضَّريبة.

ومن اجل تدارك هذا الوضع ومحاولة منها للوصول إلى سلم ضريبي آخر أكثر عدالة عملت الدَّولة على إعادة النظر في جدول الضَّريبة من خلال تخفيض عدد الشرائح من جهة ليصل إلى خمس معدَّلات، وتخفيض المعدَّل الأعلى إلى 50%، ورفع المبلغ الأدنى المعفى من الضَّريبة إلى 30.000دج.

وهكذا استمرت التعديلات في إطار السعي إلى الوصول إلى سلم ضريبي يخدم الجانب المالي للدولة وفي نفس الوقت يعمل على المساهمة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية؛ ليستقر السلم في التعديل الأهم الذي حدث في سنة 2008، والذي كان يهدف بالأساس إلى تخفيض العبء الضَّريبي الذي تتحمله الأُجور الضعيفة، وتثبيت العبء الذي تتحملة الأُجور المتوسطة والعالية، وأخيرا إحداث انسجام بين مستويات الإخضاع الضَّريبي المطبق على مداخيل الأشخاص الطبيعيين والشَّركات.

لكن يلاحظ على الجدول الأخير ما يلي[1]:

1. حدد الحد الأدنى المعفى من الضَّريبة ب 120.000 دج والذي يعدُّ زهيدًا، ولاسيما مع ارتفاع مستوى الأسعار وتدهور القُدرة الشِّرائية، مع العلم أنَّ مستوى هذا الحد يجب أن يضمن مستوى المعيشة العادي للمُكلف؛

2. يطبق هذا الجدول وفق التَّصاعد بالشرائح، بحيث يطبق معدل الضَّريبة الجديد على الجزءِ الإضافي فقطْ من الدَّخل وليس على الدَّخل بكامله كما هو الحال في التَّصاعد الإجمالي؛

3. عدم مرونة التَّصاعدية المعتمدة، بحيث نجد طول الشَّريحة الأولى 120.000 دج، في حين طول الشَّريحة الثانية 240.000 دج، أما الشَّريحة الثَّالثة فهي أكبر إذ طولها يساوي 1.080.000 دج، وهذا في الواقع

[1] ناصر مراد، تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 2، 2009، ص 182.

لصالح الدُّخول المرتفعة ،لذلك يجب أن تكون الشَّريحة الأولى واسعة، حتى يمكن التَّخفيف من حدَّةِ التَّقلبات في الدَّخل؛

4. قد تدفع تصاعدية الضَّريبة بالمكلَّف في حالة وقوع دخله في شريحة ذات معدَّل مرتفع، للعمل على تَدنيَة دخله لإلحاقه بشريحة ذات معدَّل منخفض، لذلك يجب أن يكون الانتقال في المعدَّل بين شريحة وأخرى بدرجة صغيرةٍ، لتجنُّب تحايل المكلَّفين وتقليص حدة التَّهرب، إذ يمكن أن تخسر الخزينة من التَّهرب أكثر مما تحصله من التَّصاعدية؛

5. تعد المعدلات المدرجة في الجدول مرتفعة نوعا ما، ولا تشجع على الاستثمار، ولاسيما الشَّريحة الثانية الذي حددت ب 20% في حين قبل سنة2008 –10% فقط.

خامسا: إشكالية تطبيق الضَّريبة على الدَّخل في الجزائر:

تطرح ضَريبة الدَّخل في الجزائر العديد من الإشكاليات منها:

1. عدم توحيد المعاملة الضَّريبية في عملية دفع الضَّريبة، باعتبار أن جزءًا كبيرًا من المكلَّفين تقتطع لهم الضَّريبة من المصدر، كما هو حاصل بالنِّسبة لضَريبة المرتَّبات والأُجور، مما يطرح إشكالية المساواة في المعاملة من جهة، ونشر الوعي الضَّريبي من جهة أخرى، وثقل العبء الضَّريبي على أصحاب الرَّواتب والأُجور دون باقي أوعية ضَريبة الدَّخل من جهة ثالثة؛

2. رغم خضوع هذه الضَّريبة للنظام الوحيد إلا أننا نجد ثمة تعقيدات كبيرة تتعلق باختلاف كيفية تأسيس وربط وتحصيل كل نوع من الأنواع المكوِّنة للدخل الإجمالي، وفي هذا ابتعاد عن مبدأ الشفافية والبساطة؛

3. عدم استقرار التشريع فيما يخص الإعفاءات والتخفيضات الممنوحة مما يؤثر سلبا على عملية الرقابة والتدقيق على هذه الضَّريبة، مما يؤدي إلى ارتفاع الأنشطة الموازية وزيادة حجم التَّهرب الضَّريبي[1].

الفرع الثاني: الضَّريبة على الأُجور والمرتَّبات

لقد تعرض هذا الوعاء للتغير سنة 1985، لكن لم يتم تطبيقه إلا في عام 1989، عند صدور القانون العام للعامل، مما أثر سلبا على الدَّخل الحقيقي للفرد، بحيث تم وضع شبكة الأُجور عام 1985 وتطبيقها عام 1989.

ونُلاحِظ أن هذا الوعاء يتضمن عنصرين أساسيين هما[2]:

المرتَّب: هو مبلغ يتقاضاه شخص يدعى الموظف، وهذا الراتب محدد في جدول منصوص عليه في القانون حيث نجد، أن الموظف هو عبارة عن الشخص الذي يملك وظيفة عمومية في المؤسسات التابعة للدولة.

---

[1] بوعلام ولهي، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[2] Direction générale des impots, bareme de l'impot sur le revenu global (salariés),1994, p3

نقلا عن محمود جمام، النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2010/2009، ص 122.

الأجر: هو مبلغ مالي يتلقاه شخص يدعى العامل، ونجد هذا الأجر يتحدد في السوق عن طريق العرض والطلب، وهو غير ثابت بل يحدده العامل نفسه عن طريق عدة اعتبارات منها خبرته وشهادته.

إن ضَريبة الأُجور تعتبر ضَريبة شهرية مباشرة، كما أنها ضَريبة يتم اقتطاعها من المصدر، بحيث تقوم المؤسسَّات باقتطاعها مباشرةً قبل استلام العامل لدخله مما يجعلها غير معرضة للتَّهرب الضَّريبي.

أولا: مفهوم ضَريبة الأُجور

حسب المادة 67 تعتبر أجورا لتأسيس الضَّريبة:

1. المداخيل المدفوعة إلى الشركاء والمسيرين لشركات ذات مسؤولية محدودة و الشركاء في شركات الأشخاص والشَّركات المدنية المهنية وأعضاء شركات المساهمة؛
2. المبالغ المقبوضة من قبل أشخاص يعملون في بيوتهم بصفة فردية لحساب الغير ، وهذا مقابل عملهم؛
3. التعويضات والتسديدات والتخصيصات الجزافية المدفوعة لمديري الشَّركات، لقاء مصاريفهم؛
4. علاوات المردودية والمكافآت أو غيرها التي تمنح لفترات غير شهرية، بصفة اعتيادية من قبل المستخدمين؛
5. المبالغ المسددة لأشخاص يمارسون، إضافة إلى نشاطهم الأساسي كأجراء نشاط التدريس أو البحث أو المراقبة أو كأساتذة مساعدين بصفة مؤقتة، وكذلك المكافآت الناتجة عن كل نشاط ظرفي ذي طابع فكري.

ثانيا: تحديد الدَّخل الخاضع للضَّريبة

بالنِّسبة لهذه الفِئة من الدَّخل، يتكون الأساس الخاضع للضَّريبة من الفرق بين[1]:

- الناتج المحصل،
- المساهمات أو اشتراكات التأمينات الاجتماعية و التقاعد.

أ /العناصر المشكلة للناتج الإجمالي:

يتكون الناتج الإجمالي من العناصر التَّالية:

1–الأُجور الرئيسية (: أجور، رواتب)

2–الأُجور الإضافية (: تعويضات، علاوات المردودية)

3–المزايا العينية (: إطعام، مسكن، تدفِئة إنارة)...الممنوحة للأجير:

- إما مجانا؛
- و إما مقابل إقتطاع يقل عن قيمتها؛

[1] الدليل التطبيقي للمكلف بالضَّريبة، ص 28.

ب /العناصر المستثناة من الناتج الإجمالي:

تستثنى من الناتج الإجمالي كل من:

- التعويضات الممنوحة مقابل مصاريف التنقل أو المهمة؛
- تعويضات المنطقة الجغرافية؛
- المنح ذات الطابع العائلي المنصوص عليها في التشريع الإجتماعي، مثل على وجه الخصوص، الأجر الوحيد و المنح العائلية و منح الأمومة؛
- المزايا العينية التي تتعلق فقط بالإطعام و المسكن الممنوحة للأجراء العاملين في المناطق الواجب ترقيتها.

ثالثا: حساب الضَّريبة على الأُجور: يتم حساب الضَّريبة على الأُجور من خلال ما يلي:

1. تخضع الرَّواتب و الأُجور المدفوعة من قبل المستخدمين، لجدول الضَّريبة على الدَّخل الإجمالي المحسوبة شهريا.

2. تخضع علاوات المر دودية و المكافآت أو غيرها وكذا استدراكات الرَّواتب، التي تمنح لفترات غير شهرية بصفة اعتيادية من قبل المستخدمين إلى10% من دون تطبيق تخفيض.

3. تخضع المبالغ المسددة لأشخاص يمارسون إضافة إلى نشاطهم الرئيسي كأجراء، نشاط التدريس أو البحث أو المراقبة أو كأساتذة مساعدين بصفة مؤقتة،وكذا المكافآت الناتجة عن كل نشاط ظرفي ذي طابع فكري :15%،دون تطبيق تخفيض .يكتسي هذا الاقتطاع طابعا تحريريا من الضَّريبة على الدَّخل الإجمالي، إلا في حالة المكافآت الناتجة عن الأنشطة الظرفية ذات الطابع الفكري، عندما يتجاوز مبلغها السنوي 2.000.000دج.

4. تخضع أجور الموظفين و المؤطرين ذوي الجنسية الأجنبية المشغلين من طرف المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر إلى 20%،دون الحق في تطبيق تخفيض.

وفيما يلي الجدول الضَّريبي المطبق على الأُجور والمرتَّبات ابتداء من أول جانفي 2008

جدول رقم (4-7) : الجدول التصاعدي الشهري لحساب الضَّريبة على الدَّخل الإجمالي

قسط الدَّخل الشهري الخاضع للضَّريبة (بالدينار)	نسبة الضَّريبة
لا يتجاوز 10.000 دج	%0
من 10.000 دج إلى 30.000 دج	%20
من 30.001 دج إلى 120.000دج	%30
يتجاوز 120.000 دج	%35

المصدر : منشورات المديرية العامة للضرائب – النِّظام الجبائي الجزائري 2010، نقلا عن بوعلام ولهي، مداخلة بعنوان الضَّريبة على الأجور والمرتَّبات وإشكالية التوظيف دراسة تطبيقية – حالة الجزائر–، ملتقى جامعة المسيلة، ص 07.

و تستفيد المداخيل المذكورة من تخفيض نسبي على الضريبة الإجمالية بمعدل يساوي 40%. غير أنه لا يمكن لهذا التخفيض أن يقل عن 12.000/سنة أو يفوق 18.000دج/سنة (أي ما بين 1.000 و 1.500 دج/شهر[1]

المطلب الثالث:انعكاس الإصلاح الضَّريبي على الحصيلة المَّالية لضرائب الأُجور والمرتَّبات

لقد كان الهدف من الإصلاحات الضَّريبية تطوير إيرادات الدَّولة وتعظيم الحصيلة المالية، ومن خلال هذا العنصر سنحاول تتبع انعكاس الإصلاحات المالية على الحصيلة المالية للجباية بصفة عامة، ولضرائب الدَّخل ومن بينها ضرائب الأُجور والمرتَّبات بصفة خاصة وقد تم تحديد المدة من 1996 إلى غاية 2014، والسبب في ذلك عدم توفر إحصائيات الضَّرائِب على الدَّخل مفصلة بين ضرائب الأُجور والمرتَّبات وباقي الضَّرائِب.

الفرع الأوَّل: قراءة في حصيلة الجِّباية الفعلية في الجزائر

تقسم الجِّباية في الجزائر إلى قسمين جباية بترولية وباقي الضَّرائِب الأخرى العائدة للدولة والمتمثلة في ضرائب الدَّخل وضرائب أرباح الشَّركات وباقي الرسوم والضَّرائِب.

أولا: تقييم الحصيلة الفعلية للجباية العادية

لقد كان من بين الأهداف الأساسية للإصلاح الضَّريبي 1992 السعي قدر الإمكان نحو تحسين مردودية الجِّباية العادية في تمويل ميزانية الدَّولة، وإحلالها محل الجِّباية البِترولية.

شكل رقم (4-1): تطور نسب مساهمة الجباية البترولية والعادية في حصيلة الجباية في الفترة (1970-2015)

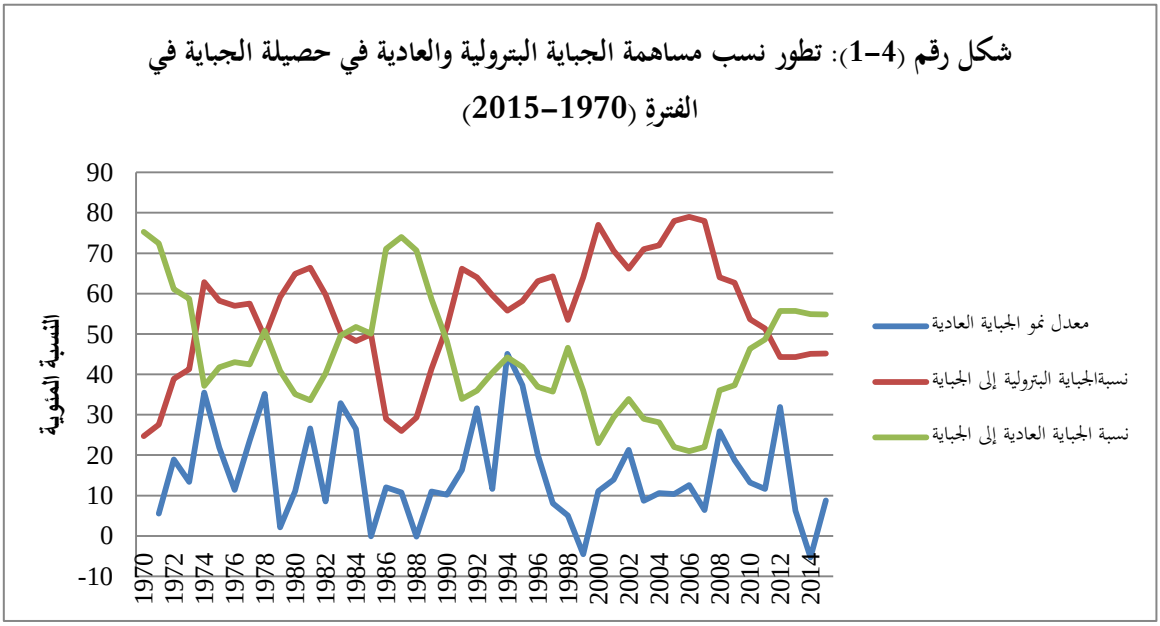

المصدر: اعتمادا على الجدول في الملحق رقم 1

الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، المالية العامة، ص 211.

MINISTERE DES FINANCES/DGPP/ Direction du Recueil des Informations

[1] وزارة المالية على الموقع http://www.mfdgi.gov.dz

تمثل الجِّباية العادية كل الضَّرائِب والرسوم التي تحصلها الدَّولة من غير وعاء البترول، ولقد كان من بين الأهداف الأساسية للإصلاح الضَّريبي 1992 السعي قدر الإمكان نحو تحسين مردودية الجِّباية العادية في تمويل ميزانية الدَّولة، وإحلالها محل الجِّباية البِترولية؛ حيث أنه ومنذ تأميم البترول سنة 1974 أصبحت تشكل الجِّباية البِترولية الحصَّة الأكبر من الإيرادات الجبائية للدولة، فوصلت إلى غاية 67% في سنة 1991، ويستثنى من ذلك السَّنوات التي شهدت انخفاضا حادًّا في أسعار البترول خاصة سنوات 1986-1989 مما أثر على الحصيلة المالية للجباية البِترولية، وما يمكن ملاحظته من الجدول أن الحصيلة الفعلية للجباية العادية قد تطوَّرت، وعرفت تزايدا ملحوظا، حيث شهدت السَّنوات التي تلت الإصلاحات معدَّلات نُمو إيجابية وصلت إلى 45% سنة 1994، بالرغم من تسجيل معدَّل نُمو سالب لسنتي 1999 و 2014.

أما من حيث مساهمة الجِّباية العادية في مجموع الجِّباية فنجد أنها انتقلت من 36% سنة 1992 إلى 55% سنة 2014 هذا بالرغم من سياسة الإلغاء أو تخفيض بعض النِّسب الضَّريبية، مثل إلغاء الدفع الجزافي في 2006، تخفيض معدَّل الرسم على النشاط المهني من 2.55%إلى 2% بدءا من 2003، بالإضافة إلى التخفيض في معدَّل IBS، لكن بالمقابل هناك توسع في حجم الأوعية الناتجة عن زيادة الاستثمار الأجنبي، وكذا المشاريع الاقتصادية، بفضل السياسات المنتهجة سواء من حيث إصلاح قوانين الاستثمار التي عملت على إيجاد تحفيزات أكثر للمستثمرين، أو من حيث البرامج التنُموية التي تقوم بها الدَّولة في إطار دفع عجلة التنمية الاقتصادية وإصلاح البنى التحتية.

لكن هذه الأرقام تفقد مدلولها إذا ما قورنت بحصيلة الجِّباية البِترولية التي كانت تشكل معظم الإيرادات الجبائية بالرغم من التذبذبات في أسعار البترول، باستثناء الثلاث سنوات الأخيرة نظرا للنظام التعويضي للأجور.

وعليه فإننا نُلاحِظ من خلال ما سبق أن الإصلاحات الضَّريبية، وكذا مختلف التدابير التي سعت للتخلص من هيمنة الجِّباية البِترولية على معظم حصيلة الإيرادات الجبائية لم تنجح في تخليص الاقتصاد الجزائري من هذا المشكل، ويمكن إرجاع ذلك للأسباب التَّالية[1]:

✓ ضعف أداء المؤسسات العمومية، وحل بعضها نتيجة التزام الدَّولة اتجاه المؤسسات الدولية في إطار تطبيق الإصلاحات الهيكلية بإخضاعها للإفلاس، وخوصصة ما هو قابل منها للخصخصة، حيث تم تصفية 827 مؤسسة عمومية سنة 1998[2]، وهذا ما أدى إلى حرمان الخزينة العمومية من تحصيل ضرائب كانت تحصلها من قبل؛

✓ كثرة الإعفاءات والتخفيضات الضَّريبية الرامية إلى تشجيع الاستثمار والتصدير والتشغيل، مما خلق حالة من السعي نحو الاستفادة من هذه المزايا بشتى طرق التحايل والغش؛

---

[1] قدي عبد المجيد، النِّظام الجبائي وتحديات الألفية الثالثة، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[2] بختاش راضية،الجِّباية وعلاقتها بالنُمو الاقتصادي دراسة اقتصادية وقياسية –حالة الجزائر– مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006/2005 ص 154

✓ من أهم الأسباب التي جعلت الجِّباية العادية ضعيفة هو ضعف القطاع الصناعي، والمتمثل أساسا في القطاع العمومي، والذي عرف وضعية مالية عسيرة، دفعت الدَّولة إلى تخصيص مبالغ مالية معتبر لتغطية وضعيتها المالية، وبالتالي عدم الوفاء بالتزاماتها الضَّريبية؛

✓ ظهور توجه كبير نحو التَّهرب الضَّريبي الناجم عن الحجم الكبير للقطاع الموازي، الذي يشكل تقريبا 40% من حجم الاقتصاد الجزائري، وعن وجود بعض الأسباب التاريخية، السياسية، والاجتماعية، مع ضعف تأهيل الإدارة الضَّريبية؛

✓ ارتفاع معدَّل البطالة حيث انتقل من 23.15% سنة 1992 إلى 28% سنة 1996 ليقارب 29% سنة 2000[1]، وهو ما كان وراء تضييع مبالغ هامة من إيرادات ضَريبة الدَّخل كان يمكن أن تزيد في حصيلة الجِّباية العادية بشكل معتبر؛

✓ ارتفاع أسعار البترول في السَّنوات التي تلت الإصلاحات، ما عدا سنة 1998، مما أدى إلى ارتفاع حصيلة الجِّباية البِترولية.

ثانيا: مساهمة الجِّباية العادية في الناتج المحلي الإجمالي: إنطلاقا من الملحق رقم 3 لدينا:

شكل رقم (4–2) مساهمة الجِّباية العادية في الناتج المحلي خارج المحروقات وفي تغطية نفقات التسيير في الفترةِ (1970-2015)

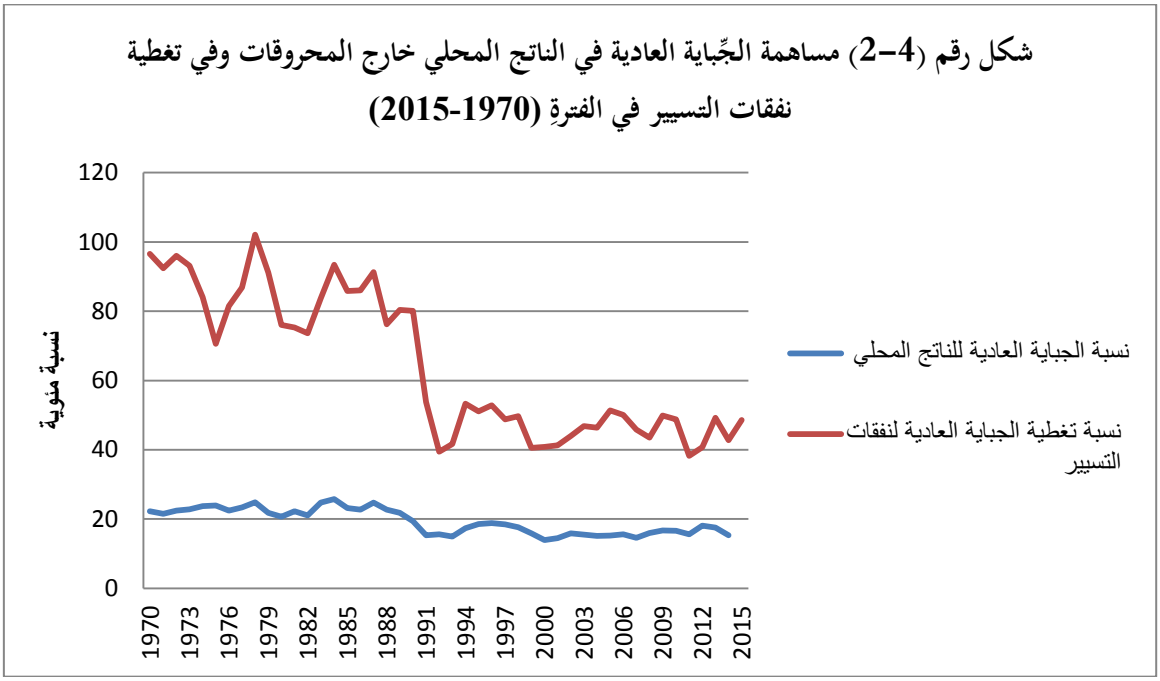

المصدر: اعتمادا على الجدول في الملحق 2.

أحمد عدون، تحليل الجباية العادية في الاقتصاد الجزائري، دراسة قياسية 1976-2005، ماجستير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 71.

- Ministère des finances , direction générale de la Prévisitiont des politiques, Flash conjoncture 2014/2013/2012/2011.

ONC,Les comptes nationaux trimestriels au 3ème trimestre 2015, N° 731

[1] Retrsopective statistique (1970-2002), O.N.S, edition 2005, p 58.

من خلال الجدول في الملحق رقم 3 وبمقارنة الجِّباية العادية إلى الناتج المحلي خارج المحروقات نجدها لا تتجاوز 26% في أحسن الأحوال وهذه النِّسبة ضعيفة إذا ما قورنت بالدول المتقدمة التي تصل إلى: 40%، كما نلاحظ أن هذه النسبة انخفضت تحت سقف 20% منذ بداية عقد التسعينات، وهذا انعكاس لتواضع مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج المحلي الخام.

أضف لذلك أن تغطية الجِّباية العادية لنفقات التسيير(التي تتكون أساسا من مرتبات وأجور قطاع الوظيف العمومي بالإضافة إلى نفقات تسييره) لم تتجاوز سقف 53% لتنخفض إلى 38% سنة 2011، وقدرت في المتوسط للفترة 1992-2015: 46% وبالتالي لم تستطع مسايرة التطوُّر في نفقات التسيير، خاصة في ظل توجه الجزائر نحو التوسع في الإنفاق الحكومي عن طريق برامج التنمية المختلفة.

الفرع الثاني: تطوُّر الجِّباية الفعلية لضَريبة الدَّخل الإجمالي

بعد التطرق إلى آثار الإصلاحات على الجِّباية العادية في الجزائر بصفة عامة ننتقل إلى معرفة أثر الإصلاحات على مكوِّنات الجِّباية العادية، غير أننا سنتطرق لضَريبة الدَّخل الإجمالي لكونها متعلقة بالموضوع، فكفاءة الإصلاحات والنِّظام الضَّريبي إنما يتوقف بالدرجة الأولى على الأهمية النِّسبية لكل نوع من أنواع الضَّرائِب ومدى تأثيره المالي، على ميزانية الدَّولة، والاقتصادي على مختلف المتغيرات الاقتصادية، وبالدرجة الثانية على كفاءة وفعالية التحصيل الضَّريبي.

لذلك سنركز في بحثنا بداية على الضَّرائِب على الدَّخل، لننتقل بعدها إلى ضَريبة الأُجور والمرتبات.

كما سبق القول عرفت الضَّريبة على الدَّخل عمليتي إصلاح خلال الفترةِ 2003-2010، ولقد نتج عن هذا الإصلاح ناقص قيمة في ميزانية الدَّولة نظرا لما تمثله الضَّريبة على الدَّخل الإجمالي،باستثناء فِئة الأُجور و المرتَّبات التي تبقى الأعلى مساهمة عن باقي فئات الضَّريبة على الدَّخل الإجمالي مثلما سيتم توضيحه لاحقا.

جدول رقم (4-8) حصيلة الضَّريبة على الدَّخل الإجمالي بالمقارنة مع حصيلة الجِّباية العادية و الناتج المحلي الإجمالي في الفترةِ (1992-2015)

الوحدة مليار دج

السَّنوات	1 حصيلة I.R.G	2حصيلة الجِّباية العادية	النِّسبة ½	3– الناتج المحلي خارج المحروقات	النِّسبة 3/1
1992	19,85	108,9	18,23	695,88	2,85
1993	25,58	121,5	21,06	811,22	3,15
1994	29,44	176,2	16,71	1 014,44	2,90
1995	39,81	242,0	16,45	1 302,87	3,06
1996	44,76	293,2	15,40	1 541,70	2,90
1997	50,63	317,04	16,12	1 700,70	2,98

3,15	1 867,40	17,86	343,2	58,91	**1998**
2,48	1 981,50	15,64	342,6	49,23	**1999**
2,00	2 507,20	14,31	373,5	50,03	**2000**
2,29	2 738,20	15,76	444,3	62,74	**2001**
2,32	3 045,70	14,65	493,2	70,76	**2002**
2,36	3 383,40	15,20	562,4	79,79	**2003**
2,51	3 829,30	16,55	603,7	96,08	**2004**
2,51	4 209,10	16,49	664,8	105,6	**2005**
2,64	4 619,40	16,90	745,5	121,84	**2006**
3,01	5 263,60	20,68	786,8	158,6	**2007**
3,21	6 046,10	20,09	983,6	193,9	**2008**
3,34	6 858,90	19,97	1 171,50	228,95	**2009**
3,85	7 811,20	23,16	1 280,50	300,65	**2010**
4,65	9 284,10	29,82	1 511,40	432,08	**2011**
5,73	10 579,00	31,73	1 911,20	606,5	**2012**
4,75	11 601,30	27,13	2 031,0	551,1	**2013**
4,80	12 547,30	31,33	1 922,9	602,5	**2014**
2,85		29,67	2 091,5	620,5	**2015**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

De 1996-2005, le parachèvement de la reforme fiscale Ministère des Finances, Algérie, mars 2006, P:11 نقلا عن بوعلام ولهي

La Situation Résumée des Opérations du Trésor (Mis à jour : 9 février 2016), Ministère des finances , direction générale de la Prévisitiont des politiques, http://www.dgpp-mf.gov.dz/ Consulté le 04/03/2016.

منشورات وزارة المالية، BUDGET DE L'ÉTAT

شكل رقم (4–3) نسبة الضريبة على الدخل الإجمالي بالمقارنة مع الجباية العادية في الفترة (1992–2015)

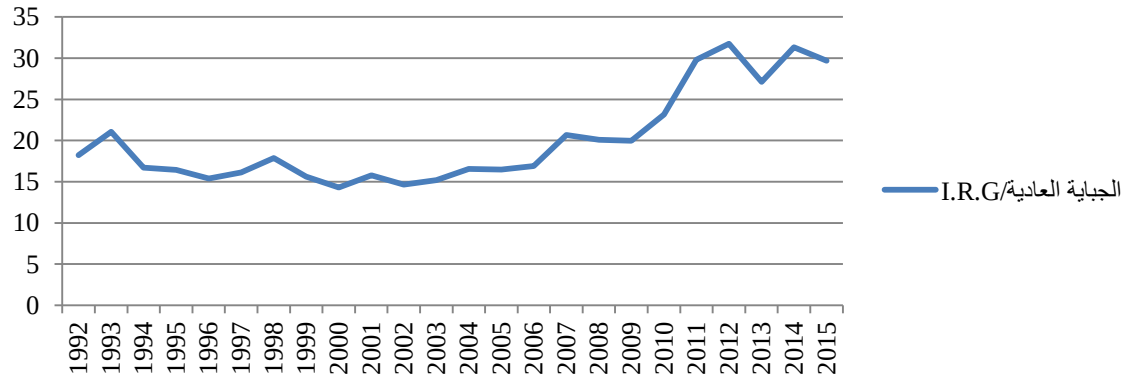

المصدر: اعتماد على الجدول السابق

بالرجوع إلى الجدول والمنحنى نجد ثبات نسبة مساهمة الضَّريبة على الدَّخل الإجمالي في العشر سنوات الأولى في حدود 15% في المتوسط، إن هذا الثبات يقابله زيادة نسبية في الضَّريبة على الدَّخل لفِئة المرتَّبات والأُجور، مما يعكس مدى مساهمة هذا النوع في حصيلة الضَّرائِب على الدَّخل من جهة، ومن جهة أخرى عدم تطوُّر الحصيلة من باقي عناصر الدَّخل الواردة في قانون الضَّرائِب، لأسباب عديدة منها: كون هذه الأخيرة تصريحية، مما يجعلها لا تعبر في أغلب الأحيان عن حقيقة الأوعية الضَّريبية، وبالتالي تضعف مردوديتها، وكذا ضعف الإدارة الجبائية.

أما المرحلة الثانية فارتفعت بشكل قياسي لتصل إلى 31% في 2012، وهذا راجع إلى التعديلات التي عرفها نظام الأُجور و الزيادة في الحد الأدنى للأجر حيث وصل إلى 12000.00دج سنة 2007، ليصل إلى 15000.00 سنة 2010، ليستقر عند 18000.00 سنة 2012، والمترتب عنه زيادة في ضرائب الأُجور والمرتَّبات والتي وصلت نسبتها إلى 91%؛ أما الرقم القياسي في 2012 فهو راجع إلى دفع تعويضات الأُجور.

ولتحليل مدى مساهمة الضَّريبة على الدَّخل في تطوُّر الجِّباية العادية نسوق الجدول التالي:

جدول رقم (4-9) مدى مساهمة الزيادة في ضَريبة الدَّخل في الزيادة في قيمة الجِّباية العادية في الفترةِ (1993-2015)

السَّنوات	قيمة الزيادة في الجِّباية العادية 1	قيمة الزيادة في I.R.G 2	النِّسبة 1/2	النِّسبةI.R.G/PIB
1993	12,6	5,73	45,40	3,15
1994	54,7	3,86	7,05	2,90
1995	65,8	10,37	15,76	3,06
1996	48,6	4,95	10,18	2,90
1997	23,4	5,87	25,09	2,98
1998	15,8	8,28	52,34	3,15
1999	-15,1	-9,68	64,23	2,48
2000	34,7	0,8	2,30	2,00
2001	48,7	12,71	26,09	2,29
2002	84,7	8,02	9,47	2,32
2003	42,0	9,03	21,48	2,36
2004	55,5	16,29	29,36	2,51
2005	60,1	9,52	15,85	2,51
2006	80,4	16,24	20,20	2,64
2007	45,9	36,76	80,05	3,01
2008	198,5	35,3	17,79	3,21
2009	181,3	35,05	19,33	3,34
2010	151,3	71,7	47,39	3,85
2011	150,9	131,43	87,10	4,65
2012	462,4	174,42	37,72	5,73
2013	119,8	-55,4	-46,24	4,75
2014	-108,1	51,43	-47,58	4,80
2015	168,6	17,979	10,67	

المصدر: نفس المصادر السابقة

شكل رقم (4-4): مدى مساهمة الزيادة في ضريبة الدخل في الزيادة في قيمة الجباية العادية في الفترة (1993-2015)

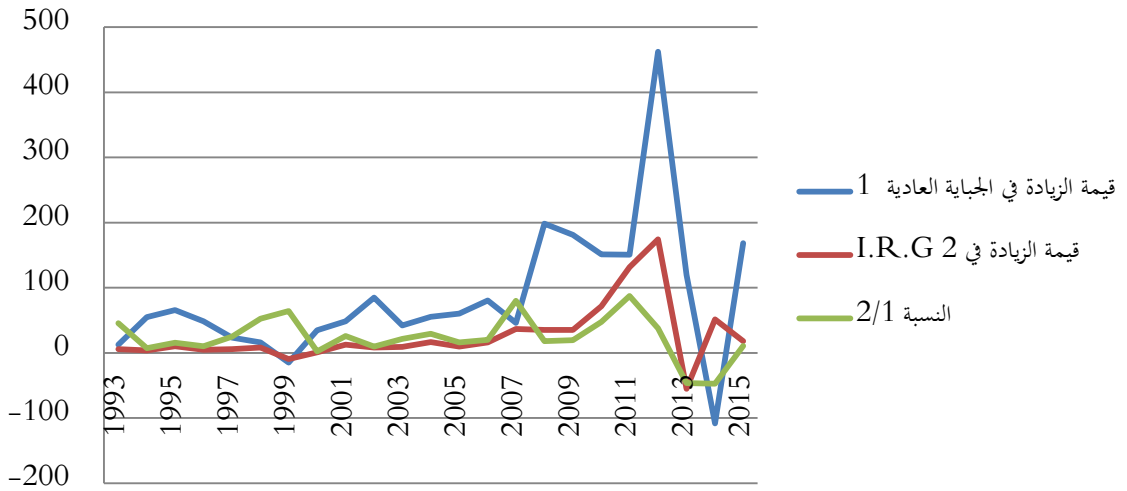

من خلال المنحنى والجدول نُلاحِظ أن نسبة مشاركة الضَّرائِب على الدَّخل في الزيادة الناتجة في الجِّباية العادية تتميز بالتذبذب حيث تراوحت بين 9.47% سنة 2002 لتصل إلى أقصى قيمة 87% سنة 2011 بالرغم من كون هذا الوعاء يتصف بالثبات النِّسبي على الأقل نحو الانخفاض، كون أن معظم وعاء الضَّريبة على الدَّخل من ضَريبة الأُجور، ولعل هذا يرجع للأسباب التَّالية:

- ✓ ضعف الإدارة الجبائية في التحكم وحصر الأوعية الجبائية خصوصا ما تعلق منها ببعض الأصناف مثل مداخيل رؤوس الأموال المنقولة؛
- ✓ تزايد ظاهرة التَّهرب الضَّريبي المرتبطة بالدخول الفردية؛
- ✓ التغيرات في التشريعات الضَّريبية حيث تغيرت ضَريبة الدَّخل مرتين في عشر سنوات.

شكل رقم (4-5): نسبة I.R.G/PIB في الفترة (1993-2014)

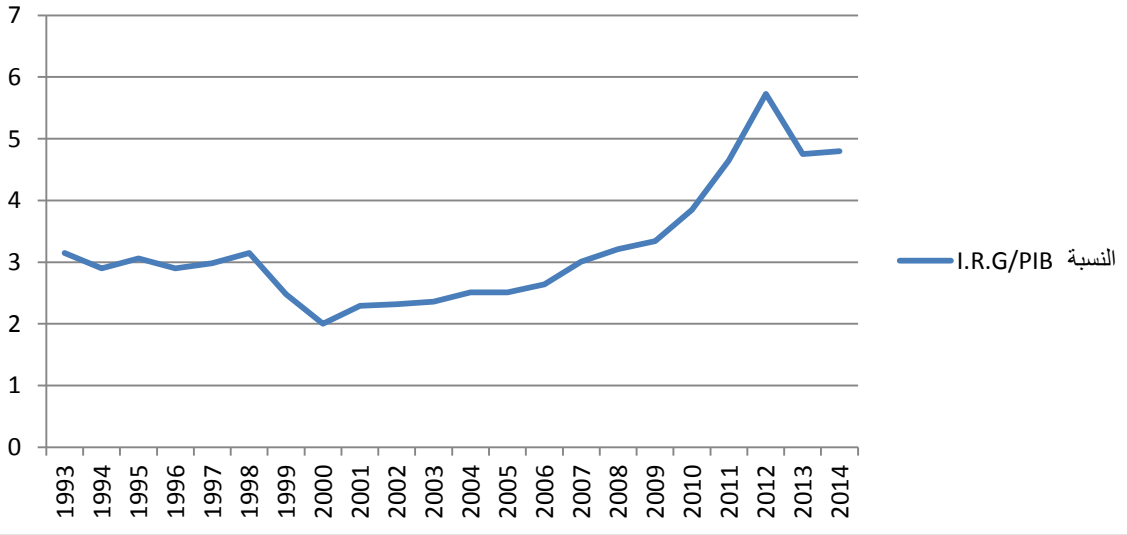

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (4-9)

وبالنظر إلى نسبة ضَريبة الدَّخل الإجمالي إلى الناتج المحلي خارج المحروقات نجد أنها طيلة عشر سنوات كانت في حدود 2%، لتبدأ في الارتفاع منذ 2005 نظرا للزيادات المعتبر في الأُجور والمرتَّبات، ووصلت إلى أقصاها 5.73% سنة 2013 نظرا لنظام الدفع التعويضي للأجور وزيادة معدَّل نُمو العمالة بـ 6.08%، وإذا ما قارنا هذه النِّسبة بفرنسا مثلا فنجد أن هذه النِّسبة قدرت بـ 2.4% لسنة 2010[1].

المطلب الثالث الضَّريبة على الأُجور والمرتَّبات ودورها في حصيلة الضَّريبة على الدَّخل الإجمالي.

كما رأينا سابقا فإن ضَريبة الدَّخل الإجمالي تفرض على المداخيل التي تتعلق بستة فئات، غير أن المكوِّن الأكبر من هذه الفِئات هي فِئة الأُجور والمرتَّبات، ويمكن إظهار ذلك من خلال ما يلي

الفرع الأوَّل: الحصيلة المَّالية لضَريبة الأُجور والمرتَّبات ضمن الحصيلة المَّالية لضَريبة الدَّخل

يمكن تتبع أهمية الحصيلة المالية لضريبة الأجور والمرتبات ضمن ضريبة الدخل من خلال مايلي:

جدول رقم (4-10) حصيلة الضَّريبة على الدَّخل الإجمالي فِئة الأجور و المرتَّبات بالمقارنة مع الحصيلة العامة للضَّريبة على الدَّخل الإجمالي في الفترةِ (1992-2015) الوحدة (مليار دج)

السَّنوات	1 حصيلة I.R.G	IRG/ Salaires -2	النِّسبة 1/2
1992	19,85	19,63	98,89
1993	25,58	22,5	87,96
1994	29,44	23,79	80,81
1995	39,81	32,02	80,43
1996	44,76	33,22	74,22
1997	50,63	37,87	74,80
1998	58,91	43,06	73,09
1999	49,23	35,47	72,05
2000	50,03	34,31	68,58
2001	62,74	44,69	71,23
2002	70,76	51,63	72,96
2003	79,79	59,93	75,11
2004	96,08	74,88	77,94
2005	105,6	82,77	78,38
2006	121,84	94,96	77,94
2007	158,6	122,67	77,35

[1] Gregory N.Mankiw , Mark P.Taylor, op.cit, p305

78,34	151,9	193,9	**2008**
78,80	180,42	228,95	**2009**
81,44	244,84	300,65	**2010**
88,56	382,67	432,08	**2011**
91,10	552,5	606,5	**2012**
88,75	489,1	551,1	**2013**
88,29	532,0	602,5	**2014**
86,73	538,1	620,5	**2015**

المصدر:

Ministère des finances, Rapport le Parachèvement de la réforme fiscale, De 1996 à 2005 , Algerie, Mars 2006,P:11.

- Ministére des finances, direction générale de la prévision et des politique , De 2006 à 2011

نقلا عن ولهي بوعلام، النِّظام الضَّريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة،جامعة سطيف، 2011-2012.

DGB, budget de l état.

ONS, RETROSPECTIVE STATISTIQUE (1970-2002), EDITION 2005

ONS, Annuaire statistique de algerie (2004-2006), edition 2008

Direction générale des impôts, vos impôts 2002 -2013

الديوان الوطني للإحصائيات

شكل رقم (4–6) حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي فئة لأجور و المرتبات بالمقارنة مع الحصيلة العامة للضريبة على الدخل الاجمالي في الفترة (1992–2015)

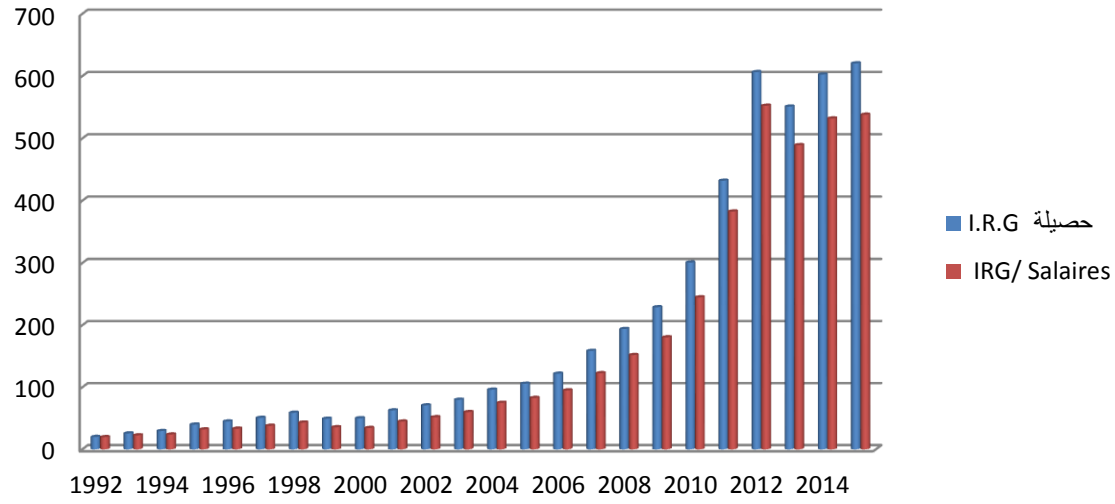

المصدر: اعتمادا على الجدول السابق

من خلال الشكل والجدول يمكن ملاحظة الأهمية المالية الكبيرة التي تحتلها ضَريبة الدَّخل على الأُجور والمرتَّبات ضمن حصيلة الضَّريبة على الدَّخل الإجمالي، نظرا لغزارتها الناجمة عن طريقة التحصيل، والتي تعتمد على الاقتطاع من المصدر حيث يستحيل معها التَّهرب أو الغش الضَّريبي، والملاحظ انه في أدنى الحالات وصلت

مساهمة الضَّريبة على الأُجور في حصيلة الضَّريبة على الدَّخل 68% لتصل إلى أقصاها سنتي 1992 و 2012 بنسبة 98% و 91% على التوالي.

إن هذه المكانة، وباعتبار أن لضربة الدَّخل مكانة في حصيلة الجِّباية العادية وصلت إلى نسبة 30%، تجعل من ضَريبة الأُجور والمرتَّبات أداة مهمة في السياسة الاقتصادية، بتأثيرها المزدوج على مكوِّنين مهمين في الطلب الكلي، فهي من جهة تأثر على الاستهلاك الذي يمثل الجزء الأكبر من مكوِّنات الطلب الكلي، والذي بدوره يؤثر على باقي المكوِّنات، وبالمقابل تؤثر على الإنفاق الحكومي، لكن هذين الأثرين متضادين، وهذا ما يدفع رجال السياسة الاقتصادية للمفاضلة بين المكوِّنين وفق ما تقتضيه الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الثاني: تقيم الحصيلة المَّالية لضَريبة الأُجور والمرتَّبات باستعمال الضَّغط الضَّريبي والمرونة

تهتم الدراسات الحديثة بمدى تأثير الضَّريبة على الحصيلة المالية والأوضاع الاقتصادية، من خلال تتبع وتيرة المداخيل الجبائية واستعمال بعض المؤشرات لتقييمها؛ ومن بين المؤشرات نجد الضَّغط الضَّريبي الذي يعبر عن نسبة الاقتطاع الضَّريبي منسوبة إلى بعض المقادير الاقتصادية الهامة التي تكون في العادة إما الناتج المحلي أو الناتج الوطني الخام[1].

كما أننا نجد المرونة الضَّريبية والتي تعبر عن العلاقة بين التغير النِّسبي في المداخيل الجبائية والتغير النِّسبي في في الناتج الداخلي الخام، والتي يمكن صياغتها بالعلاقة التَّالية:

المرونة الضَّريبية = الزيادة في الضَّرائِب / الزيادة في الدَّخل

إذا كان الحاصل أكبر من الواحد يقال أن الضَّريبة مرنة، وإذا كانت أقل من الواحد نقول أنه غير مرنة.

لكن قبل التطرق إلى هذه المؤشرات نتطرق إلى تطوُّر الكتلة الأجرية في الجزائر.

أولا: تطوُّر الكتلة الأجرية خلال الفترةِ (1970-2014)

شهدت الكتلة الأجرية عدَّة تطوُّرات خلال هذه الفترةِ وهذا ما يمكن رصده من خلال ما يلي:

جدول (4-11): تطوُّر متوسِّط معدَّلات نُمو الكتلة الأجرية في الفترةِ (1971-2007)

الفترةِ	1979-1971	1987-1980	1993-1988	1998-1994	2014-1999
متوسِّط معدَّل نُمو الكتلة الأجرية الاسمية	21.1	13.5	22.4	14.1	11.94
متوسِّط معدَّل نُمو الكتلة الأجرية الحقيقية	9.0	3.8	3.2	2.4-	8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول في الملحق 3.

[1] عبد المجيد قدي، السياسات، مرجع سبق ذكره، ص 156.

(منحنى (4-7): تطوُّر الكتلة الأجرية الاسمية والحقيقية في الفترةِ (1970-2007

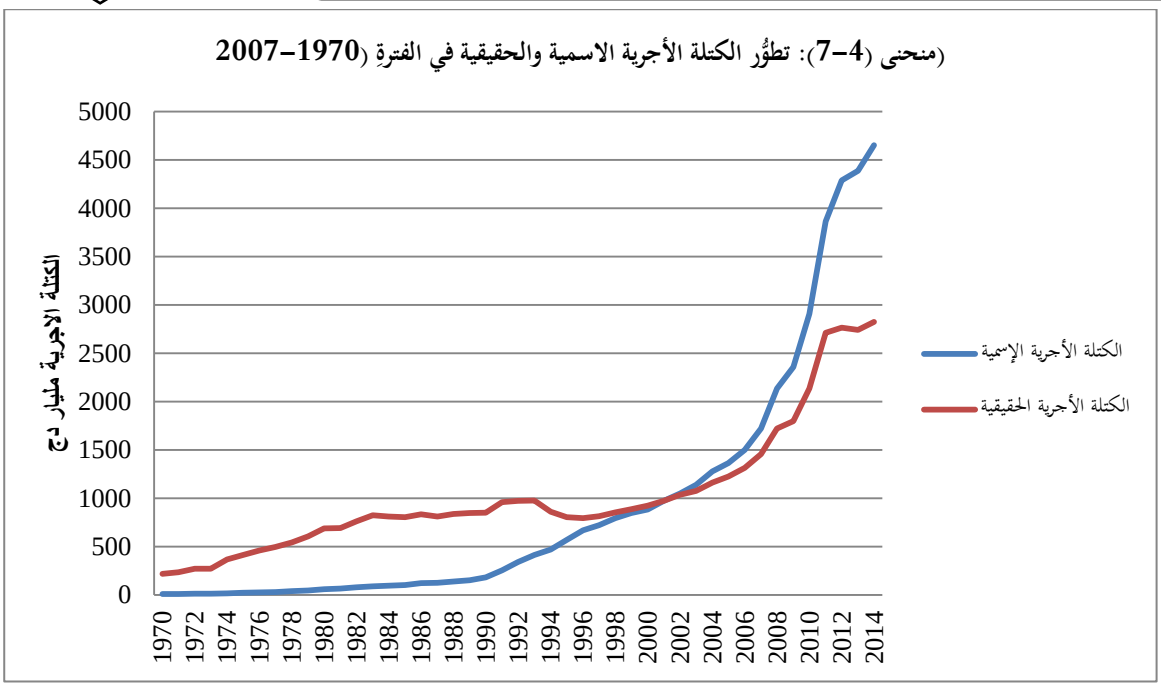

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق.

ممَّا سبق نُلاحِظ أنَّ الكتلة الأجرية الاسمية شهدت تطوُّرات سريعة، وهذا ما يعكسه معدَّل نُموها وقد كان هذا سببًا من أسباب تطوُّر الأسعار قبل فترة التسعينيات، بفعل لجوء البَنك المركزي إلى التَّمويل التَّضخمي لتغطية العجز الموازني، و الذي من بين أسبابه دفع أجور عمَّال المؤسَّسات العموميَّة؛ ومن خلال المنحنى يتبين أنَّ تطوُّر الأُجور منذ سنة 1970 إلى غاية 1973 كان تطوُّرا بطيئا، إلا أنَّ تسارع وتيرة النُمو بدأت مباشرةً من سنة 1974، وهذا هو تاريخ بداية تدخل الدَّولة في تسيير علاقات العمل و تحديد الأُجور حسب ما ورد في مرسوم 73-64؛ ومن خلال الجدول الثَّاني يمكن معرفة تطوُّر الأُجور انطلاقًا من متوسِّط معدَّل النُمو في فترات مختلفة، ففي الفترةِ الأولى تمَّ تسجيل متوسِّط معدَّل نُمو الكتلة الأجرية الاسمية بـ 21.1%، والملاحظ أن معدَّلات النُمو الحقيقية لم تتجاوز لمختلف السَّنوات نسبة 15% عدا سنة 1974 التي تعتبر بداية تدخُّل الدَّولة الفعلي في تحديد الأُجور وشهدت الفترةِ الثَّانية (1980-1987) انخفاضا في متوسِّط معدَّل نُمو الكتلة الأجرية الاسمية، وهذه الفترةِ شهدت تطبيق القانون الأساسي للعامل (1978)، حيث تم تطبيقه سنة 1985 وعليه شهدت سنتي 1985-1986 ارتفاعًا في الكتلة الأجرية بالرَّغم من انخفاض سعر البترول سنة 1986 حيث تمَّ تحديد قيمة 9دج للنُّقطة الاستدلالية ابتداء من 1985/01/01، ثم ارتفعت إلى 10دج سنة 1986، كما شهدت سنة1987 انخفاضًا في معدَّل نُمو الكتلة الأجرية، وشهدت هذه السَّنة أيضًا انخفاضًا في نسبة نُمو التَّشغيل وهذا تأثرًا بأزمة 1986 وانخفاض أسعار النَّفط. أمَّا بالنِّسبة للأجر الحقيقي فقد تمَّ في هذه الفترةِ تحقيق معدَّلات نُمو سالبة خلال سنوات 1984-1985-1987. وتوافق الفترةِ الأولى و الثَّانية مرحلة التَّخطيط المركزي، أمَّا المرحلة الثَّانية و التي تضم المراحل الثَّلاثة المتبقِّية فهي مرحلة الإصلاحات و التَّوجُّه نحو اقتصاد السُّوق، حيث في الفترةِ (1988-1993) عرف متوسِّط معدَّل نُمو الكتلة الأجرية ارتفاعًا إلى 22.4% وهو أعلى متوسِّط، وتمَّ في هذه الفترةِ تحقيق

أعلى معدَّل نُمو سنوي سنة1991 قدِّر بـ41.9% –بالرَّغم من انخفاض متوسِّط معدَّل نُمو التَّشغيل إلى أدنى مستوى له نتيجة إعادة هيكلة المؤسَّسات– وهذا راجعٌ إلى بداية تحرير الأسعار وهو ما يؤدِّي طبعًا إلى ارتفاع الكتلة الأجرية الاسمية، كما شهدت هذه الفترةِ ثلاث زيادات في قيمة الأجر الأدنى المضمون حيث انتقلت من 1000.00دج إلى 2500.00دج، كما ارتفعت القِّيمة المالية للنُّقطة الاستدلالية أربع مرات وعرفت هذه الفترةِ أيضًا إنشاء التَّعويض التَّكميلي للدَّخل، ثم تمَّ رفعه سنة 1991، كما تمَّ رفع المنح العائلية إلى 140دج للولد بعدما كانت 40دج للولد منذ سنة 1965، هذه الأمور مجتمعةٌ ساهمت في تطوُّر الكُتلة الأجرية؛ أمَّا بالنِّسبة لمتوسِّط معدَّل النُمو الحقيقي فقد بقي ثابتًا نسبيًّا رغم اتجاهه للانخفاض وهذا بفعل ارتفاع التَّضخم في هذه الفترةِ حيث بلغ متوسِّطه 18.53%.

وفي الفترةِ (1994-1998) شهد متوسِّط معدَّل نُمو الكتلة الاسمية تراجعًا نتيجة تحرير الأُجور والقُيود المفروضة على الحكومة من أجل تجميد الأُجور، ومع هذا وتحتَ ضغط التَّدهور المستمر في القدرةِ الشِّرائية اضطُّرت الدَّولة إلى منح بعض الجرعات المهدِّئة والتي كانت فَوضوية حيث تمَّ زيادة قيمة التَّعويض التكميلي للدَّخل سنة 1994 بالإضافة إلى رفع القيمة المالية للنُّقطة الاستدلالية مرَّتين سنة 1994 وكذا الحال في سنة 1997 بالإضافة إلى رفع الحد الأدنى للأجور 4 مرَّات ليصل إلى 6000.00دج، وشهدت هذه الفترةِ ارتفاعًا كبيرًا في البطالة حيث وصلت النِّسبة إلى 28% سنة 1996 وهي نتيجةٌ حتميةٌ لغلق العَديد من المؤسَّسات العمومية نتيجة إفلاسها، بالإضافة إلى الوضع الأمني الخاص الذي دفع العمَّال فيه ضَريبة غالية إذ أحرقت العديد من المؤسَّسات؛ وبالنَّظر إلى متوسِّط معدَّلات النُمو الحقيقية فقد حقَّقت معدَّلاً سالبًا وبرز هذا جليًّا في معدَّلات النُمو السَّالبة التي صاحبت تطوُّر الكتلة الأجرية الحقيقية لسنوات 94-95-96 بفعل ارتفاع التَّضخم ووصوله إلى معدَّلات قياسية.

أمَّا في الفترةِ الأخيرة وبفعل التَّحكم الحسن في التَّضخم فقد اقترب متوسِّط معدَّل النُمو الحقيقي من الاسمي، وللإشارة فإنَّ متوسِّط نُمو الكتلة الأجرية قد انخفض إلى 8% بالرغم من ارتفاع متوسِّط معدَّل نُمو الشغل، وهذا راجعٌ إلى حالة تجميد الأُجور في بداية هذه الفترةِ، بالإضافة إلى إدخال العاملين في إطار سياسات التَّشغيل الجديدة (عقود ما قبل التَّشغيل..) ضمن الأيدي العاملة وبأجور زهيدة مما أثر على نُمو الشغل دون الكتلة الأجرية، غير أنَّه تمَّ تحقيقُ معدَّل نُمو قياسي في الكتلة الأجرية في سنة 2011، كما سجلت سنوات 2008 و 2011 معدَّلات مرتفعة، بالرغم من تسجيل معدل نمو سالب في العمالة (–3.10%) في سنة 2008 لكن الزيادة المعتبرة في الأجور ساهمت بنسبة أكبر في رفع الكتلة الأجرية.

وقد شهدت هذه الفترةِ زيادات معتبر في الحد الأدنى للأجر حيث وصل إلى 12000.00دج سنة 2007، ليصل إلى 15000.00 سنة 2010، ليستقر عند 18000.00 سنة 2012. يمكن إضافة تطوُّر العمالة والكتلة الأجرية

ثانيا: خصائص تطوُّر الكتلة الأجرية: إنَّ السؤال المطروح بخصوص تطوُّر الكتلة الأجرية هو: هل أنَّ التطوُّر في الكتلة الأجرية هو تطوُّر حقيقي نوعي؟ أي زيادة في الأجر. أم أنَّه تطوُّر كمِّي ناتج عن دخول أيدي عاملة جديدة لسوق لعمل؟

للإجابة على هذا السُّؤال نقوم بدراسة تطوُّر متوسِّط الكتلة الأجرية عبر الفترةِ (1970-2014)

شكل رقم (4–8): تطوُّر متوسِّط الكتلة الأجرية للفرد السنوي في الفترةِ (1970–2014)

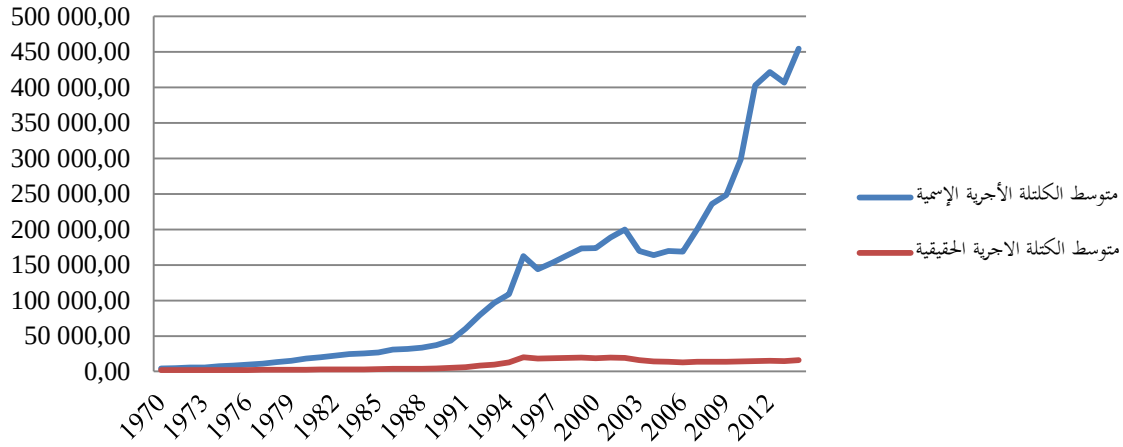

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق 4

من خلال المنحنى نُلاحِظ أنَّ هناك تحسنًا نوعيًا في متوسِّط الكتلة الأجرية الاسمية حيث أنَّه شهد نُموا بطيئًا إلى غاية 1990 ليبدأ في الارتفاع بشكل سريع إلى غاية 2002 حيث وصلت إلى 199 942,8دج/سنوياً لتبدأ في التناقص إلى غاية 2005 لترتفع مجدَّدًا؛ ويعود هذا إلى انخفاض نُمو الكتلة الأجرية في هذه السَّنوات عن معدَّل نُمو التَّشغيل، كما شهدت سنة 2007 ارتفاعًا كبيرًا في المتوسِّط وذلك نظرًا للزيادة في الأُجور مع تسجيل معدَّل نُمو تشغيل سالب في هذه السَّنة. ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه الأرقام قد لا تعبر على الواقع الحقيقي لمتوسِّط الكتلة الأجرية للفرد، وذلك انَّه قد تمَّ في الإحصائيات إدماج بعض الأرقام الخاصة بفئات الشباب المستفيدة من سياسات التَّشغيل المتبعة في الآونة الأخيرة (عقود ما قبل التَّشغيل، الإدماج المهني...) والتي تتقاضى أجورا زهيدة.

أمَّا متوسِّط الكتلة الأجرية الحقيقية للفرد فقد سجلت نُموا بطيئا تخلَّله بعض التَّراجع إلى غاية نهاية الثمانينات، ليبدأ بعدها ابتعاد المتوسط الحقيقي عن الاسمي نتيجةً لتحرير الأسعار وارتفاع التَّضخم ليشهد المتوسط الحقيقي نُموا متذبذبا.

والخلاصة أنَّ هناك تحسنا نوعيا في متوسِّط الأجر الاسمي إلا أنَّ ارتفاع الأسعار قد أنقص من أهمية هذا التحسن.

ثالثا: علاقة الكتلة الأجرية بالنَّاتج المحلي خلال الفترةِ (1970-2014)

إنَّ علاقة الكتلة الأجرية بالنَّاتج الوطني تعتبر ذات أهميَّة بالغة في مجال سياسة المداخيل والاستِقرار الاقتصادي والاجتماعي، فمثَّلت حصَّة الأُجور في الدُّول المتقدمة 60% من النَّاتج المحلي الخام، وهذا يعكس

مدى مساهمتها في إعادة توزيع الدَّخل على مختلف شرائح المجتمع، كما تعكس هذه النِّسبة مكوِّنات النَّاتج المحلي الخام، فنسبة المساهمة في النَّاتج المحلي تُعدُّ ذاتَ أهميَّةٍ اقتصادية، ومن ذلك أنَّه إذا كان النَّاتج المحلي الخام ناتجًا عن قوَّة العمل فهذا وبلا شكٍ سيكون له دورٌ في إعادة توزيع الدَّخل وزيادة رفاهية المجتمع، أمَّا إذا كان ناتجًا عن الرِّيع واستغلال الموارد الطَّبيعية بشكل عام، فهذا ينعكس سلبًا على عملية التَّراكم والتَّنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالنَّظر إلى مكوِّنات النَّاتج المحلي في الجزائر نجد أنَّه في سنة 2008 بلغت مساهمة المحروقات في النَّاتج المحلي 54.6%[1] ناهيك عن المواد الأوَّلية الطَّبيعية الأخرى (الحديد، الألمنيوم...) ومن خلال تتبُّع علاقة الكتلة الأجرية بالنَّاتج المحلي نجد:

شكل رقم (4–9): تطوُّر الكتلة الأجرية الاسمية والنَّاتج الدَّاخلي الاسمي في الفترة (1970–2014)

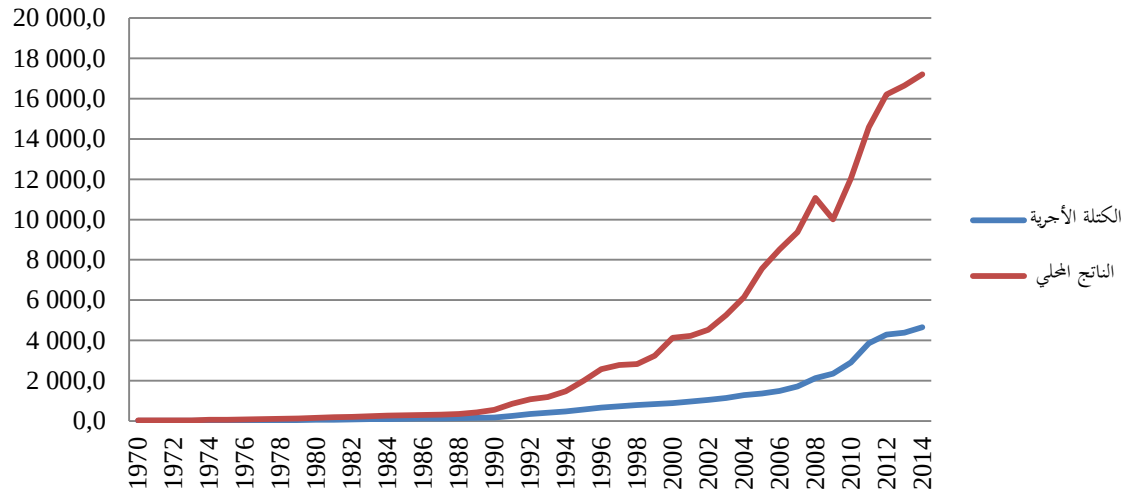

شكل رقم (4–10): نسبة الكتلة الأجرية إلى النَّاتج المحلي في الفترة (1970–2014)

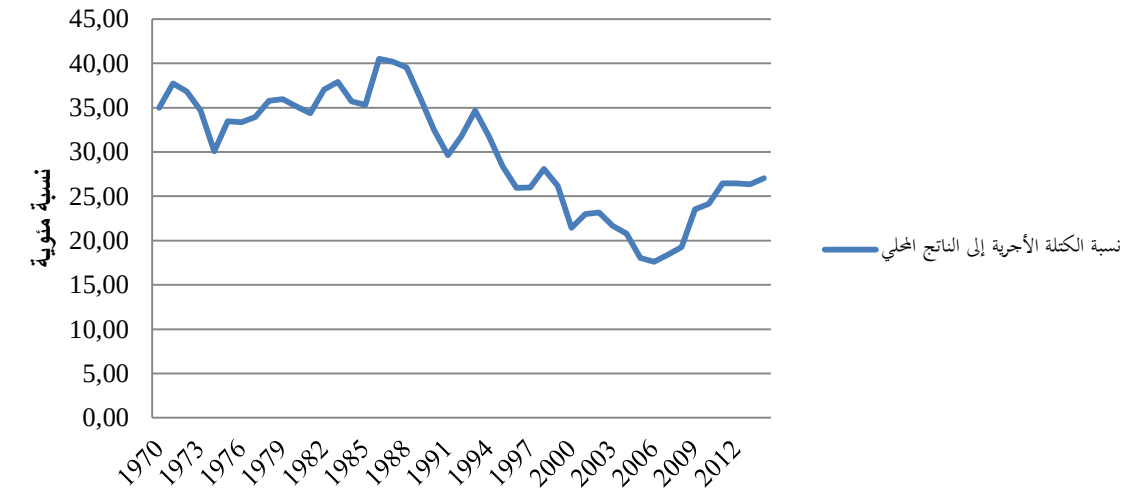

المصدر: انطلاقا من الجداول السابقة

[1] **Bulletin statistique trimestriel**,BANK OF ALGERIA,mars 2009.

نُلاحِظ من خلال الرَّسم الأوَّل ابتعاد النَّاتج المحلِّي الخام الاسمي عن الكتلة الأجرية ابتداءً من نهاية الثمانينات، ويتبين من الشَّكل الثاني أنَّ حصَّة الأُجور لم تتجاوز في أحسنِ الأحوال نسبة 41% من النَّاتج رغم أهميَّة القطاع العام في الجزائر.

نُلاحِظ من المنحنى أنَّ هذه النِّسبة انخفضت إلى 30% سنة 1974 أين بدأ تدخل الدَّولة بشكلٍ مباشرٍ ورسمي في تحديد الأُجور، وهو ما أدَّى إلى ارتفاع هذه النِّسبة وتذَبذُبها قليلا بين الارتفاع والانخفاض إلى أن بلغت أقصاها أثناء بداية تطبيق القانون الأساسي للعامل سنتي 1985، 1986، لتبدأ في الانخفاض منذ سنة 1987 تأثرًا بالأزمة البِترولية، ثم تطبيق برنامج التَّعديل الهيكلي، وبداية تفكُّك القطاع العام، والانطلاق في عملية الخَصْخَصَة وما تبعه من تسريحً للعمَّال، وهو ما أثَّر سلبًا على الطَّبقة العاملة وحصَّة الأُجور من الدَّخل الوطني وهذا ما أدَّى إلى ظهور ضغوطٍ اجتماعية واقتصادية أفرزت ضرورة اللُّجوء للمساعدة الخارجية، هذه الأخيرة (تدخل صندوق الدولي) أدَّت إلى توجيه سياسة الأُجور إلى سياساتٍ أخرى مغايِرَة للسِّياسة الأولى؛ وهكذا استمرَّت نسبة الكتلة الأجرية إلى النَّاتج في الانخفاض إلى أن بلغت أدنى مستوى لها سنة 2006 لتصل إلى 17.73%.

رابعا: تقيم الحصيلة المَّالية باستعمال الضَّغط الضَّريبي والمرونة.

يمثل الضَّغط الضَّريبي جملة ما تحدث السياسة الضَّريبية من تأثير على سلوك الأفراد في المجتمع وتعديل خططهم في مجالات الانفاق الاستهلاكي والادخار والاستثمار، أي ما يؤدي إليه فرض الضَّرائِب المختلفة من تغيرات في مجرى الحياة الاقتصادية.

ويعتبر الضَّغط الضَّريبي أحد المؤشرات الأساسية لتقييم مدى فعالية السياسة الجبائية، حيث أنه يبحث عن الإمكانيات المتاحة للاقتطاعات الضَّريبية لتحقيق أكبر حصيلة ممكنة دون إحداث أضرار في الاقتصاد الوطني.

جدول رقم (4-12) تقييم الحصيلة المَّالية لضَريبة الدَّخل الإجمالي فِئة الأُجور و المرتَّبات باستعمال المرونة والضَّغط الضَّريبي في الفترةِ (1992-2013)

السَّنوات	1 الكتلة الأجرية	IRG/ S -2	النِّسبة 1/2	3 التغير في الكتلة الأجرية	4 التغير في IRG/ S	النِّسبة 4/3
1992	341,3	19,63	5,75			
1993	412,5	22,5	5,45	71,20	2,87	0,04
1994	469,9	23,79	5,06	57,40	1,29	0,02
1995	568,8	32,02	5,63	98,90	8,23	0,08
1996	667,2	33,22	4,98	98,40	1,20	0,01
1997	722,1	37,87	5,24	54,90	4,65	0,08
1998	794,6	43,06	5,42	72,50	5,19	0,07
1999	847,6	35,47	4,18	53,00	-7,59	-0,14
2000	884,6	34,31	3,88	37,00	-1,16	-0,03

2001	972,4	44,69	4,60	87,80	10,38	0,12
2002	1 048,7	51,63	4,92	76,30	6,94	0,09
2003	1 137,1	59,93	5,27	88,40	8,30	0,09
2004	1 278,6	74,88	5,86	141,50	14,95	0,11
2005	1 363,5	82,77	6,07	84,90	7,89	0,09
2006	1 498,5	94,96	6,34	135,00	12,19	0,09
2007	1 722,1	122,67	7,12	223,60	27,71	0,12
2008	2 134,3	151,9	7,12	412,20	29,23	0,07
2009	2 355,6	180,42	7,66	221,30	28,52	0,13
2010	2 907,5	244,84	8,42	551,90	64,42	0,12
2011	3 862,8	382,67	9,91	955,30	137,83	0,14
2012	4 287,1	552,5	12,89	424,30	169,83	0,40
2013	4 386,6	489,1	11,15	99,50	-63,40	-0,64
2014	4 651,6	532,0	11,44	265,00	42,90	0,16

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجداول السابقة.

من خلال الجدول نجد أن نسبة الضَّريبة إلى الكتلة الأجرية في تزايد مستمر لتصل إلى 12.89% مما يؤدي إلى زيادة الضَّغط الضَّريبي على هذه الفِئة من المداخيل التي تمثل الطبقة الوسطى والدنيا في المجتمع، وإن كان هذا المعدَّل أقل من المعدَّل الموضوع من طرف الاقتصاديين في تحديد الضَّغط الكلي للجباية*.

إن اعتماد طريقة الاقتطاع من المصدر في تحصيل ضَريبة الدَّخل الإجمالي لفِئة الأُجور و المرتَّبات تشكل العامل الحاسم في غزارة الحصيلة الضَّريبية التي يستحيل معها التَّهرب الضَّريبي.

جدول رقم (4-13) نماذج تطبيقية مقارنة

بيان	الأساس الخاضع	نسبة الاقتطاع	مبلغ الضَّريبة	كيفية التسديد	ملاحظات أخرى
أجور ومرتبا ت	1.289.223	جدول تصاعدي	308.748	اقتطاع شهري من المصدر	استحالة التَّهرب الضَّريبي
أرباح غير تجارية مهن حرة	1.289.223	20%	257.844	تصريح سنوي شخصي	إمكانية التَّهرب الضَّريبي

المصدر : ولهي بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص 150.

من خلال الجدول نُلاحِظ عدم تجانس وتطابق الأسس الضَّريبية ونسب الضَّريبة، كما أن الضَّريبة على الأُجور والمرتَّبات هي أكبر من حيث المبلغ والضَّغط الضَّريبي الفردي.

ولإيضاح ذلك يمكن حساب نسبة ضَريبة الدَّخل، أو الضَّغط الضَّريبي الفردي كما يلي:

- ضَريبة الأُجور والمرتَّبات $= \frac{\text{الضَّريبة على الدَّخل}}{\text{الدَّخل}} = \frac{308.748}{1.289.223} \times 100 = 23.94\%$

* حدد الاستراليكون كلارك سنة 1950، معدَّل الضَّغط الضَّريبي الأمثل بـ 25% ويتغير في مجال (23%- 27%)

✓ $\frac{\text{الضَّريبة على الدَّخل}}{\text{الدَّخل}} = \frac{257.844}{1.289.223} \times 100 = 19.9\%$ ضَريبة المهن الحرة

إن المغالاة في فرض الضَّرائِب قد تؤدي إلى المساس بحد الاستهلاك الضروري لأفراد المجتمع، مما يؤدي إلى تثبيط الحافز على العمل والادخار مما يضعف الكفاءة الإنتاجية وينعكس كل هذا على النُمو الاقتصادي.

أما عن المرونة الضَّريبية فنجد أنها تختلف على طول فترة الدراسة لكنها كلها تشترك في كونها أقل من الواحد وبالتالي فهذا النوع من الضَّرائِب غير مرن أي أن زيادة الأُجور بنسبة 100% تؤدي إلى زيادة الضَّرائِب على الأُجور بنسبة أقل وصلت إلى 3% في أدناها و 64% في أقصاها.

خامسا: ضريبة الأجور والمرتَّبات وعدالة النظام الضريبي الجزائري

تشكل ضريبة الدَّخل فئة الأُجور والمرتَّبات نسبة معتبرة من الضرائب على الدَّخل والأرباح بصفة خاصة والجباية بصفة عامة، في حين أن جل المكلفين بهذه الضَّريبة هم من الفئة المحدودة الدَّخل، في حين أن مساهمة الضَّريبة على أرباح الشركات، والضَّريبة على الدَّخل عدا فئة الأُجور والمرتَّبات لا تزال متواضعة مقارنو مع ضريبة الأُجور والمرتَّبات، رغم أن نسبة كبيرة من الدَّخل الوطني المتاح يستفيد منها أصحاب الشركات والمهن الحرة، ولإيضاح ذلك ندرج الجدول التالي:

جدول رقم (4-14): نسبة الأُجور إلى الدَّخل المتاح مقارنة بنسبة الضَّريبة على الأُجور والمرتَّبات إلى ضريبة الدَّخل في الفترةِ (1992-2014)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	1- الدَّخل المتاح	2- الكتلة الأجرية	النسبة 2/1	I.R.Gs/ I.R.G
1992	1 023,8	341,3	33,34	98,89
1993	1 107,1	412,5	37,26	87,96
1994	1 407,8	469,9	33,38	80,81
1995	1 877,5	568,8	30,30	80,43
1996	2 346,7	667,2	28,43	74,22
1997	2 570,2	722,1	28,09	74,80
1998	2 590,7	794,6	30,67	73,09
1999	2 919,2	847,6	29,04	72,05
2000	3 755,6	884,6	23,55	68,58
2001	3 925,4	972,4	24,77	71,23
2002	4 184,7	1 048,7	25,06	72,96
2003	4 906,8	1 137,1	23,17	75,11
2004	5 730,2	1 278,6	22,31	77,94
2005	6 987,3	1 363,5	19,51	78,38
2006	7 848,9	1 498,5	19,09	77,94
2007	8 851,3	1 722,1	19,46	77,35

78,34	20,25	2 134,3	10 542,1	**2008**
78,80	25,07	2 355,6	9 397,0	**2009**
81,44	25,32	2 907,5	11 483,5	**2010**
88,56	27,84	3 862,8	13 876,8	**2011**
91,10	27,78	4 287,1	15 433,1	**2012**
88,75	28,20	4 386,6	15 557,0	**2013**
88,29	29,24	4 651,6	15 907,0	**2014**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

شكل رقم (4–11): نسبة الكتلة الأجرية إلى النَّاتج المحلي في الفترة (1992–2014)

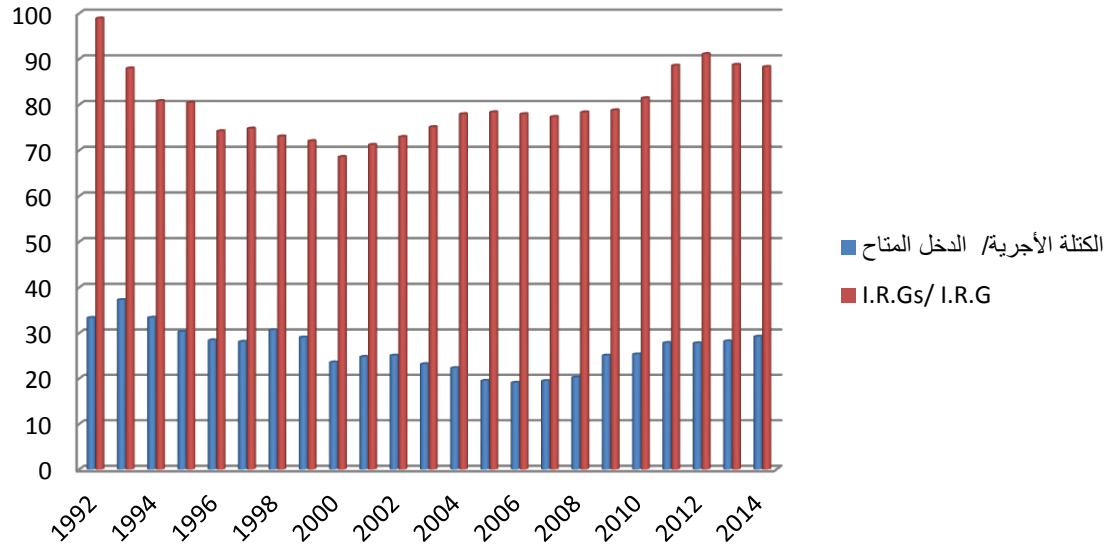

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول نلاحظ الاختلال الواضح بين نصيب الأجراء من الدَّخل المتاح ونسبة مساهمتهم في حصة ضرائب الدَّخل، حيث قدرت نسبة الكتلة الأجرية إلى الدَّخل المتاح في المتوسط 26% في حين نجد أن مساهمة الضَّريبة على دخل فئة المرتَّبات والأُجور في ضريبة الدَّخل تقدر بـ 80% في المتوسط، وهذا يعبر بوضوح عن عدم عدالة النظام الضريبي في الجزائر، ففرض الضرائب التصاعدية يقوم على أساس أن من يتحصل على مداخيل أكبر يدفع أكثر، في حين أن الواقع يدل على أن محدودي الدَّخل من أصحاب المرتَّبات والأُجور يساهمون بالقسط الأكبر من الضرائب على الدَّخل الإجمالي، ومن بين الأسباب في ذلك ارتفاع المعدل المفروض على الشريحة الثانية التي تمثل شريحة أكبر من محدودي الدَّخل، في حين تم إقرار إعفاءات كبيرة فيما يتعلق بضريبة أرباح الشركات في إطار تشجيع الاستثمار، ومن جهة أخرى خضوع الضَّريبة على الأُجور والمرتَّبات إلى مبدأ الاقتطاع من المصدر.

المبحث الثَّاني: الدَّورات الاقتصادية في الجزائر وفق ميل هودرك– بريسكوت (HP) وسلوك المتغيِّرات الاقتصادية

تعد الدَّورات الاقتصادية إحدى التَّقلُّبات التي تخضع لها الاقتصاديات التي تتبع نظام السُّوق الحر على المستويين المحلِّي والدُّولي والتي تترافق عادةً بحدوث تغيُّرات في الطَّلب الكلِّي، ويعتبر ناتج الاقتصاد، النَّاتج المحلِّي الإجمالي المؤشر الرئيسي فيما إذا كان الاقتصاد يمر بمرحلة من مراحل الدَّورة الاقتصادية، لذا سنحاول في هذا الجزء من الدراسة فهم طبيعة التَّقلُّبات الاقتصادية في الجزائر، وسوف ننظر بداية في سلوك النَّاتج المحلِّي في الجزائر خلال الفترَة محل الدراسة، لننتقل بعدها لتتبع الدَّورات الاقتصادية وسلوك متغيِّرات الطَّلب الكلِّي وباقي متغيِّرات الدراسة أثناء الدَّورة الاقتصادية.

المطلب الأوَّل: السُّلوك الدَّوري للناتج المحلِّي الإجمالي الحقيقي – الرُّكود والازْدِهار

قبل التطرق إلى السُّلوك الدَّوري للناتج المحلِّي نلقي نظرةً على تطوُّر النَّاتج المحلِّي خلال الفترَة 1970-2014

الفرع الأوَّل: تطوُّر النَّاتج المحلِّي:

ومن أجل تبسيط التَّحليل يمكن تتبُّع تطوُّر النَّاتج المحلِّي الإجمالي الحقيقي والاسمي من خلال احتساب متوسِّط النُّمو لمختلف الفتراتِ حسب الجَّدول التَّالي:

جدول رقم (4-15) تطوُّر متوسِّطات معدَّلات نُمو النَّاتج الدَّاخلي الاسمي الحقيقي للفترة (1971-2014)

الوحدة: (%) سنة الأساس 2001

الفترَة	1979-1971	1987-1980	1993-1988	1998-1994	2007-1999	2014-2008
متوسِّط معدَّل نُمو النَّاتج الاسمي	21.29	12.02	25.80	19.60	14.45	9.61
متوسِّط معدَّل نُمو النَّاتج الحقيقي	6.95	3.38	-0.02	1.53	10.90	6.72

المصدر: من احتساب الطالب بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

منِ خلال الجدول نلاحظ أنَّ متوسِّط معدَّل نُمو النَّاتج الاسمي لا يقل عن 12% خلال المراحل الخمسة الأولى، وقد سجَّل أعلى معدَّل نُمو متوسِّط في المرحلة الثَّالثة حيث بلغ 25.80% ثم تلتها المرحلة الأوَّلى والرَّابعة بتراجع طفيف إذْ بلغ متوسِّط معدَّل النُمو 21.29% و19.60% على التَّرتيب أمَّا المرحلة الأخيرة فقد عرفت تراجعًا في متوسِّط معدَّلات النُمو بالمقارنة مع الفترَة السَّابقة بالرغم من انتهاج الحكومة سياسة توسُّعيَّة تستهدف تحقيق معدَّلات نُمو مرتفعة، إلاَّ أنَّ متوسِّط معدَّل النُمو الاسمي قد انخفض في هذه الفترَة إلى 14.91%، وبالنظر إلى التطوُّرات الحقيقية فهي لم تتجاوز 10% حيث سجَّل أعلى متوسِّط في المرحلة الخامسة (10.90%) ووصل إلى أدنى متوسِّط له في الفترَة (1988-1993) حيث سجَّل متوسِّط معدَّل نُمو سالب قدر بـ. -0.02%، كما سجَّل متوسِّط معدَّل نُمو منخفض في الفترَة (1994-1998) نظرا لارتفاع التَّضخم في هذه الفترَة حيث بلغ متوسِّط معدَّل التَّضخم 17.64%، كما سجَّلت هذه الفترَة معدَّل نُمو حقيقي سالب في سنة 1994 قدر بـ

6.06% و 1.89% سنة 1998وهذا بالرغم من الإجراءات المتَّبعة في تلك الفترة والتي تدخل في إطار التَّوجُّه نحو اقتصاد السُّوق والمتمثِّلة في رفع الاحتكار عن التِّجارة الخارجية وبداية عملية الخَصْخَصَة، وتحرير علاقات العمل، والعمل على تخفيض التَّضخم، كما أنَّ اتفاقية استاند باي بين أفريل 1994 ومارس 1995 مع صندوق النَّقد الدولي سمحت بتحقيق وفرات مالية، والتي بدورها أنْعشت نُمو النَّاتج الوطني، غير أنَّ السِّياسة التقشفية والتي أدَّت إلى تخفيض التَّضخم أدَّت كذلك إلى تخفيض النَّاتج الاسمي حيث انخفض سنة 1997 إلى 8.18% ثم إلى 1.8% سنة 1998 والذي ساهم أيضا في هذا الانخفاض انخفاض أسعار البترول إلى 12.28 $/للبرميل.

أمَّا في المرحلة (1999-2007) فقد ارتفع متوسِّط معدَّل النُمو الحقيقي إلى 10.90% بالرَّغم من تسجيل معدَّل نُمو حقيقي سالب في هذه الفترة في سنة 2001، غير أنَّ تحقيق معدَّلات تضخم في حدود التَّحمل وصلت في المتوسِّط إلى 2.48% ساهم في ارتفاع متوسِّط معدَّل النُمو الحقيقي في هذه الفترة.

أمَّا الفترة (2008–2014) فقد سجَّلت معدَّل نُمو حقيقية موجب مرتفعة نظرا لما شهدته الفترة من معدَّل متوسِّط لمعدَّل التضخم حيث وصل إلى 4.8%، أمَّا بالنسبة للناتج الاسمي فقد سجَّلت الفترة أدنى متوسِّط معدَّل نُمو اسمي لكون أنَّ هذه الفترة شهدت تذبذبات في أسعار البترول.

ونشير في الأخير إلى أنَّ التَذبذُبات الكبيرة التي عرفها النَّاتج المحلِّي الخام يمكن إرجاعها إلى سببين رئيسيين: الأوَّل متعلقٌ بالمنتوج الفلاحي الذي عرف تذبذبًا كبيرًا تبعًا للظُّروف المناخية، نظرًا لكون الفلاحة الجزائرية تعتمد اعتمادً كبيرًا على الأمطار؛ أمَّا السبب الثَّاني فهو متعلقٌ بأسعار المحروقات التي يعتمد تسعيرها على اعتبارات دوليَّة ولا يمكن التَّحكم فيها بشكل مطلق.

الفرع الثَّاني: السُّلوك الدَّوري للناتج المحلِّي الإجمالي الحقيقي

سنحاول دراسة تطوُّرات النَّاتج المحلِّي الحقيقي في الجزائر ل معرفة مدى استقراره وذلك من خلال الشَّكل التَّالي:

شكل رقم (4-12) النَّاتج المحلِّي الحقيقي الجزائري للفترة (1970-2014)

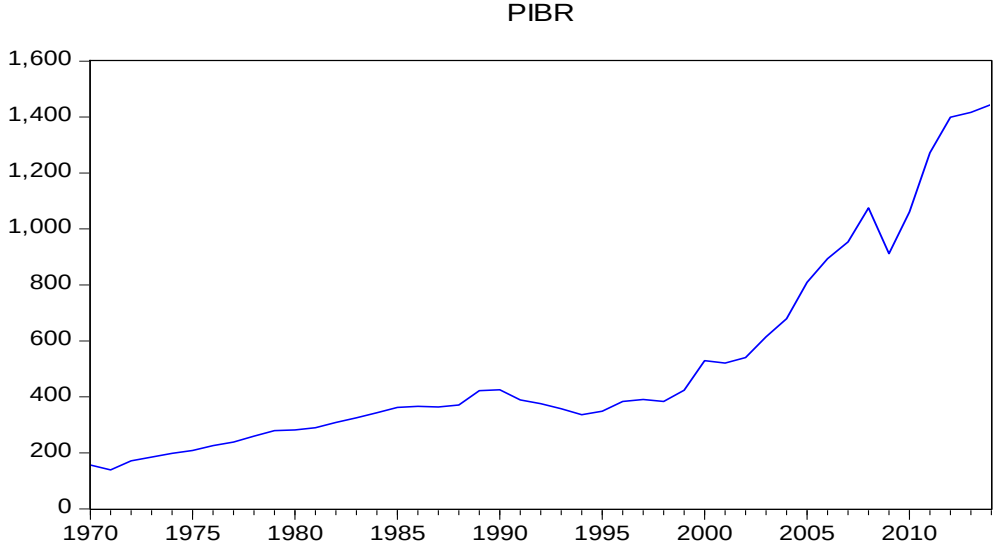

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول السابق وبرنامج EViews 9

إذا نظرنا إلى الرسم البياني للناتج المحلّي الإجمالي الحقيقي يمكن ملاحظة أنَّ الحركات تعكس قوتين: أولاً هناك الحركة الشاملة بالاتِّجاه الصَّاعد للناتج المحلّي من سنة إلى سنة هذه الاتِّجاه إنَّما يعكس النُّمو الاقتصاد، في المدى الطويل: ثانيًا هناك تقلُّبات قصيرة الأجل من النَّاتج المحلّي الإجمالي الحقيقي حول الاتِّجاه العام، وهذه تعني بوضوح التَّقلُّبات الاقتصادية الناجمة عن دورات الأعمال.

وبالنظر إلى النَّاتج المحلّي الإجمالي الحقيقي فإنَّنا نتصور أنَّه يحتوي على جزئين:

النَّاتج المحلّي الإجمالي الحقيقي = اتِّجاه النَّاتج المحلّي الإجمالي الحقيقي + الجزء الدَّوري من النَّاتج المحلّي الإجمالي الحقيقي.

لكسر اتِّجاه ودورة النَّاتج المحلّي الإجمالي الحقيقي نبدأ بتقدير الاتِّجاه، ومقياس الاتِّجاه يعد المنحنى المعقول والسلس للبيانات الخاصة بالنَّاتج المحلّي الإجمالي الحقيقي، والذي يسمى ميل هودرك– بريسكوت (HP)*.

هذا الميل هو أسلوب تقني في الاقتصاد الكلي لفصل تيار المدى الطويل في سلسلة بيانات من التقلبات على المدى القصير، وهو ينطبق على جميع انواع بيانات الاقتصاد الكلي، ويتم استخدامه عالميا في هذا المجال[1].

والفكرة العامة له هي تحديد موقع الميل لاحتواء الحركات في النَّاتج المحلّي الإجمالي الحقيقي بدون التقلب كثيرا.

هذا الإجراء يسمح لميل الاتِّجاه ليغير وببطء وعلى مر الوقت الاستجابة لمراقبة التَّغيرات التي لوحظت في معدَّل نُمو النَّاتج المحلّي الحقيقي.

ومن خلال الجدول يمكن إظهار كيفية استخراج الميل

جدول رقم (4–16)اتِّجاه النَّاتج المحلّي الإجمالي الحقيقي للفترة 1970–2014

السنوات	PIBr	HP Trend
1970	156,86	141,87
1971	139,23	156,07
1972	171,71	170,42
1973	184,97	184,90
1974	198,43	199,51
1975	208,71	214,24
1976	226,30	229,07
1977	238,36	243,94
1978	260,12	258,74

* سمي باسم روبرت هودرك وإدوارد بريسكوت، أنظر:

Morten O. Ravn and Harald Uhlig, ON ADJUSTING THE HODRICK-PRESCOTT FILTER FOR THE FREQUENCY OF OBSERVATIONS, The Review of Economics and Statistics, 2002, p372.

David J. Doorn, Consequences of Hodrick-Prescott Filtering for Parameter, Estimation in a Structural Model of Inventory Behavior, Proceedings of the Annual Meeting of the American Statistical Association, 2001.

[1] Robert M. de Jong, Neslihan Sakarya, The Econometrics of the Hodrick-Prescott filter, Department of Economics, Ohio State University, 444 Arps Hall, Columbus, 2013, p2.

273,33	279,30	**1979**
287,56	281,63	**1980**
301,34	290,09	**1981**
314,55	308,78	**1982**
326,92	325,49	**1983**
338,16	343,49	**1984**
347,92	362,22	**1985**
355,95	366,50	**1986**
362,10	363,60	**1987**
366,37	370,68	**1988**
368,74	422,00	**1989**
369,25	425,08	**1990**
368,47	389,39	**1991**
367,51	376,03	**1992**
367,73	357,91	**1993**
370,53	336,23	**1994**
377,24	348,57	**1995**
388,84	383,98	**1996**
406,03	390,79	**1997**
429,44	383,42	**1998**
459,57	423,90	**1999**
496,44	529,13	**2000**
539,75	520,64	**2001**
589,48	540,80	**2002**
645,45	614,52	**2003**
706,98	679,38	**2004**
773,09	809,37	**2005**
842,51	893,47	**2006**
914,35	953,83	**2007**
988,22	1 075,33	**2008**
1 064,12	911,70	**2009**
1 142,93	1 060,76	**2010**
1 224,01	1 272,66	**2011**
1 305,88	1 398,99	**2012**
1 387,56	1 416,61	**2013**
1 469,00	1 445,08	**2014**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

HP-Example.xls - Quantitative Macroeconomics

على الموقع: https://dge.repec.org/codes/annen/**HP-Example.xls** أطلع عليه يوم 2016/03/15

شكل رقم (4-13)اتِّجاه النَّاتج المحلِّي الحقيقي في الجزائر للفترة (1970-2014)

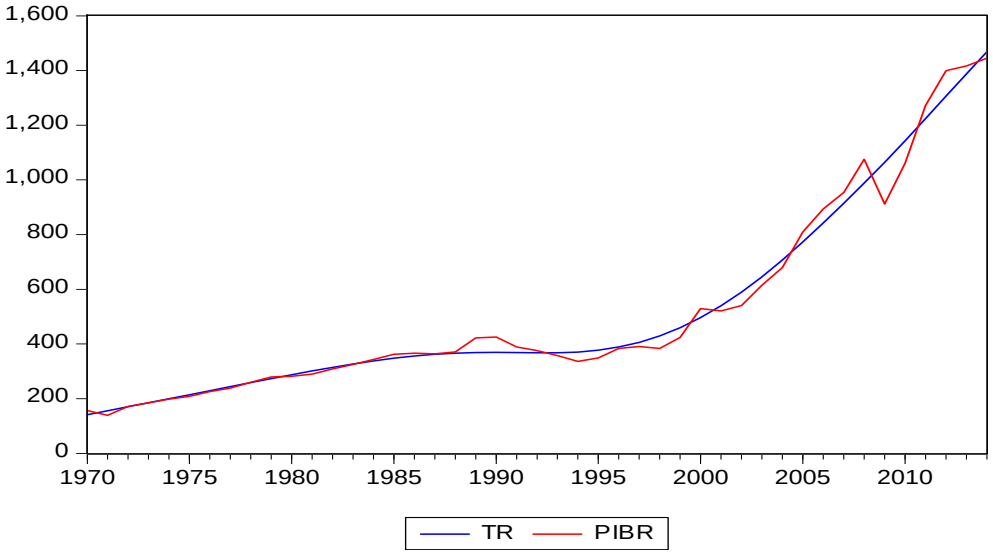

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول السابق وبرنامج EViews 9

في الرسم البياني الخط الأحمر يبين تطوُّر النَّاتج المحلِّي الحقيقي، أمَّا الخط الازرق فيبين اتِّجاه النَّاتج المحلِّي الحقيقي، هذا الأخير منحنى سلس تم استخلاصه من خلال الخط الأحمر.

بمجرد أنَّ نعرف اتِّجاه النَّاتج المحلِّي الإجمالي الحقيقي المعروض باللون الأزرق يمكننا حساب الانحِراف عن هذا –الاتِّجاه والذي يسمى بالجزء الدَّوري للناتج المحلِّي الإجمالي الحقيقي وذلك من خلال المعادلة التَّالية:

الجزء الدَّوري من النَّاتج المحلِّي الإجمالي الحقيقي= النَّاتج المحلِّي الإجمالي الحقيقي – اتِّجاه النَّاتج المحلِّي الإجمالي الحقيقي.

من الشَّكل يتضح أنَّ الخاصية الأكثر وضوحًا وأهمية في النَّاتج المحلِّي الإجمالي الحقيقي هي الاتِّجاه التَّصاعدي العام، كما هو موضح باللون الأحمر، ويبدو واضحا الجزء الدَّوري للناتج المحلِّي، والذي نوضحه من خلال الجدول و الشَّكل المواليين:

جدول رقم (4-17) الجزء الدَّوري للناتج المحلِّي الإجمالي الحقيقي في الجزائر للفترة (1970-2014)

(2-1) HP Cycle	HP Trend 2	PIBr 1	السنوات
14,99	141,87	156,86	**1970**
-16,84	156,07	139,23	**1971**
1,29	170,42	171,71	**1972**
0,07	184,90	184,97	**1973**
-1,08	199,51	198,43	**1974**
-5,52	214,24	208,71	**1975**
-2,77	229,07	226,30	**1976**
-5,58	243,94	238,36	**1977**
1,38	258,74	260,12	**1978**
5,97	273,33	279,30	**1979**

-5,93	287,56	281,63	**1980**
-11,25	301,34	290,09	**1981**
-5,77	314,55	308,78	**1982**
-1,44	326,92	325,49	**1983**
5,33	338,16	343,49	**1984**
14,30	347,92	362,22	**1985**
10,56	355,95	366,50	**1986**
1,50	362,10	363,60	**1987**
4,31	366,37	370,68	**1988**
53,26	368,74	422,00	**1989**
55,82	369,25	425,08	**1990**
20,92	368,47	389,39	**1991**
8,52	367,51	376,03	**1992**
-9,81	367,73	357,91	**1993**
-34,30	370,53	336,23	**1994**
-28,67	377,24	348,57	**1995**
-4,86	388,84	383,98	**1996**
-15,23	406,03	390,79	**1997**
-46,02	429,44	383,42	**1998**
-35,66	459,57	423,90	**1999**
32,68	496,44	529,13	**2000**
-19,11	539,75	520,64	**2001**
-48,68	589,48	540,80	**2002**
-30,93	645,45	614,52	**2003**
-27,60	706,98	679,38	**2004**
36,28	773,09	809,37	**2005**
50,96	842,51	893,47	**2006**
39,48	914,35	953,83	**2007**
87,11	988,22	1 075,33	**2008**
-152,42	1 064,12	911,70	**2009**
-82,17	1 142,93	1 060,76	**2010**
48,65	1 224,01	1 272,66	**2011**
93,11	1 305,88	1 398,99	**2012**
29,05	1 387,56	1 416,61	**2013**
-23,92	1 469,00	1 445,08	**2014**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

HP-Example.xls - Quantitative Macroeconomics

على الموقع: https://dge.repec.org/codes/annen/**HP-Example.xls** أطلع عليه يوم 2016/03/15

شكل رقم (4–14):الجزء الدوري للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر(HP Cycle) للفترة (1970–2014)

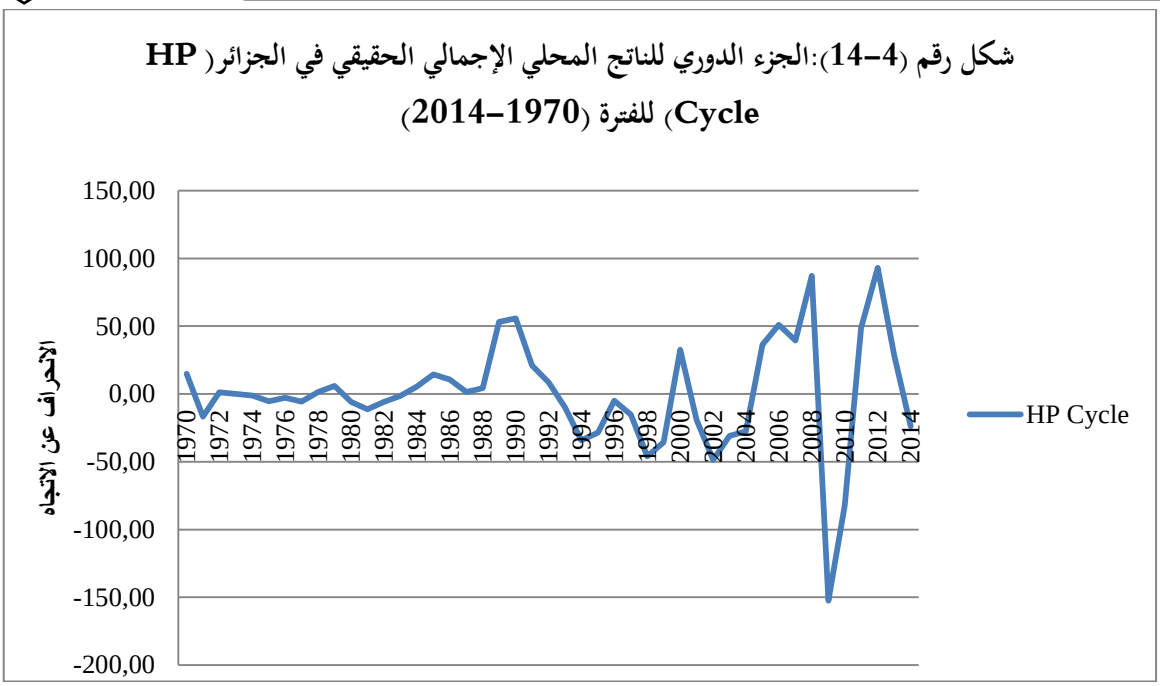

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول السابق.

من الشَّكل نلاحظ أنَّ النقاط المنخفضة تمثل سنوات الرُّكود الاقتصادي، أي فتراتٍ من انخفاض النشاط الاقتصادي، تقاس من خلال النَّاتج المحلِّي الإجمالي الحقيقي ومتغيرات الاقتصاد الكلِّي الأخرى، في حالة الجزائر هناك عدة فتراتٍ للركود كان أشدُّها في الفترَة بين (2009-2012) نظرا لانعكاسات الأزمة المالية لسنة 2008، ويبين الشَّكل انخفاض كبير يوحي بوجود كساد كبير خلال هذه الفترَة، يضاف إليها فتراتٍ ركود 2000،2003، 1994، أمَّا في الفترَة (1970-1983) فكان الرُّكود خفيفا نتيجة انحراف ضعيف للناتج عن اتِّجاهه، أمَّا في الفترَة (1994-2001) فكان الانحِراف سلبيا.

الفرع الثالث:السُّلوك الدَّوري للناتج المحلِّي الإجمالي الحقيقي خارج المحروقات

بنفس الطريقة المبينة سابقا يمكن تتبع مسار تطوُّر النَّاتج المحلِّي خارج المحروقات، أنظر الملحق 5

شكل رقم (4–15):الجزء الدوري (HP Cycle) للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والناتج خارج المحروقات في الجزائر للفترة (1970–2014)

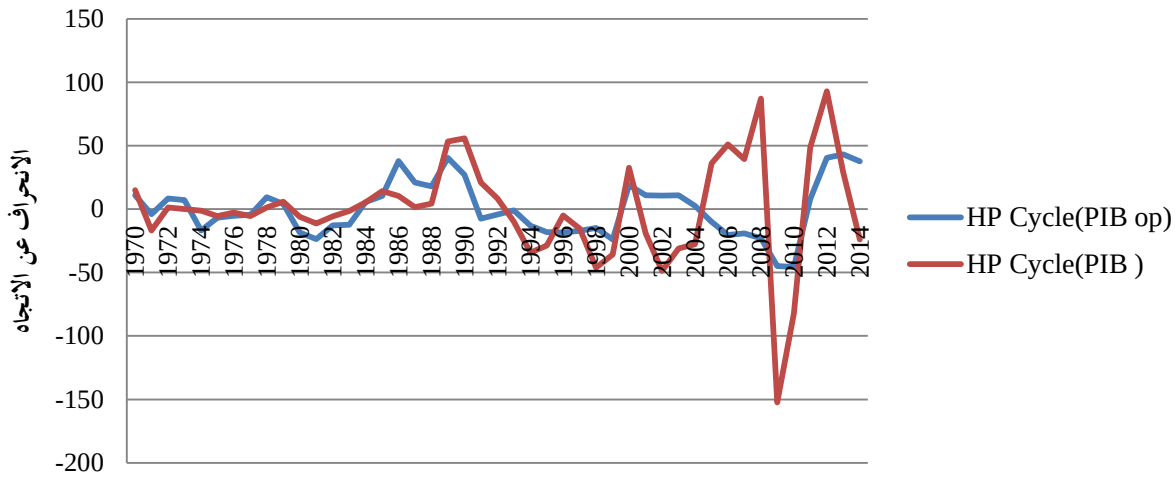

من خلال الشَّكل نلاحظ أنَّ انحراف النَّاتج المحلِّي خارج المحروقات عن اتِّجاهه كان خلال الفترة (1970-1985) كان ملازما للناتج المحلِّي الإجمالي ما عدا سنة 1975 والتي شهدت ارتفاع أسعار البترول من 3.05 سنة 1973 إلى 10.73 دولار للبرميل لسنتي 1974 و1975، لكن بعد سنة 1985 كان التذبذب واضحا وبدأ منحنى الانحِراف بين كل متغير واتِّجاهه يبتعد عن الآخر وهذه نتيجة منطقية نظرا لهيمنة القطاع النفطي على النشاط الاقتصادي في الجزائر، وفي بعض الأحيان كان الانحِراف متعاكسا كما بين سنتي 2000 و2005 حيث كان الانحِراف موجبا ويتجه للأنخفاض بالنسبة للناتج خارج المحروقات بينما كان الانحِراف سالبا ويتجه للارتفاع في النَّاتج خارج المحروقات.

المطلب الثاني: تقلبات النَّاتج المحلِّي الإجمالي الحقيقي وبعض متغيرات الاقتصاد الكلِّي:

سنقوم في هذا العنصر بتتبع أنماط التَّقلُّبات في النَّاتج المحلِّي مع بعض المتغيرات الاقتصادية التي لها علاقة بموضوع الدراسة والتي تتمثل في الضرائب على الأجور، ضرائب الدَّخل، الكتلة الأجرية، أمَّا متغيرات الطَّلب الكلِّي فسيتم دراستها في عنصر لاحق.

الفرع الأول: ضرائب الأجور

بنفس الطريقة المبينة سابقا يمكن تتبع مسار تطوُّر النَّاتج المحلِّي خارج المحروقات، أنظر الملحق 6

شكل رقم (4–16)السلوك الدوري للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وضرائب الأجور للفترة (1992–2014)

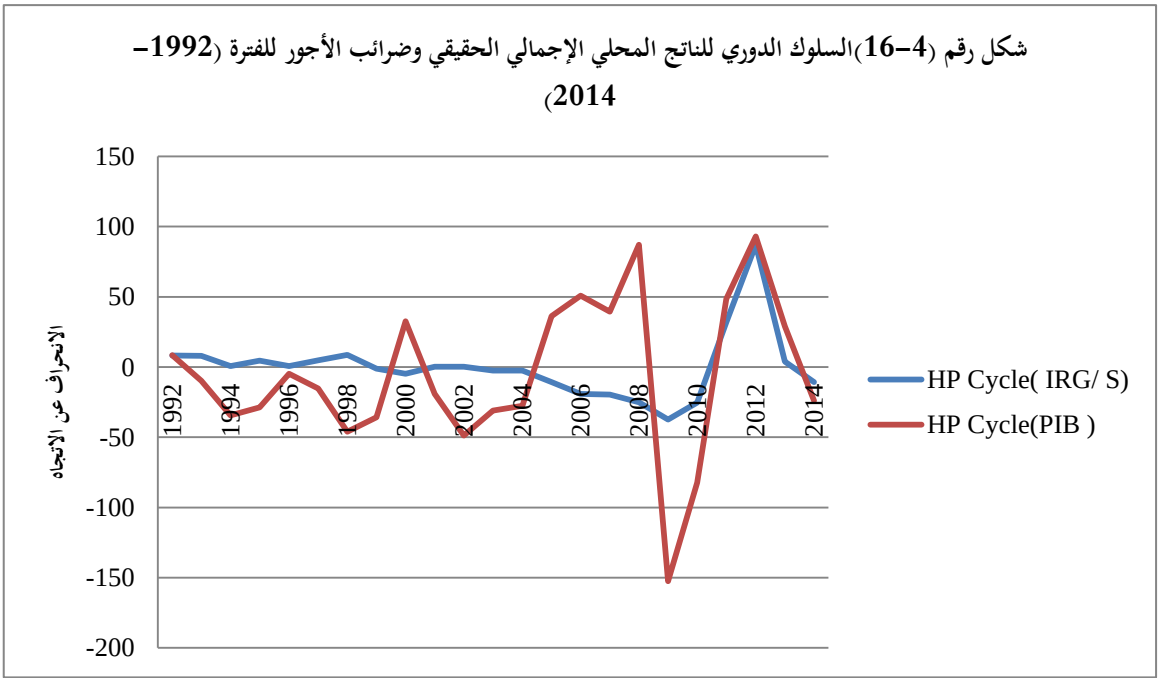

من خلال المنحنى نلاحظ وجود فترتين: الفترة الأوَّلى من سنة 1992 إلى غاية 2008 لم تكن الاتِّجاهات الدَّورية لضرائب الأجور مساندة للاتِّجاهات الدَّورية للناتج المحلِّي الحقيقي الإجمالي، أمَّا الفترة الثانية فكانت الاتِّجاهات الدَّورية لضرائب الأجور تساند التَّقلُّبات الدَّورية في النَّاتج المحلِّي ولعل هذا انعكاس للإصلاحات سواء الإصلاحات المتعلقة بالسِّياسة الأجرية حيث زادت مساهمة الكتلة الأجرية في النَّاتج المحلِّي بعد ما بلغت أدنى مستوى لها سنة 2006 لتصل إلى 17.73%، أو الإصلاحات المتعلقة بالسِّياسة الضريبية حيث جرى الإصلاح

الأهم لضريبة الدَّخل سنة 2008، وعموما فإن درجة الارتباط بين بين السلوك الدوري للناتج المحلي من جهة وضرائب الأجور من جهة أخرى قدرت بـ 44%[1].

الفرع الثاني: ضريبة الدَّخل

تصنف ضريبة الدَّخل ضمن السِّياسة المالية غير الحذرة، كما سبقت الإشارة إليه، كإجراء من إجراءات الاستقرار التلقائية والتي تقابل السِّياسة المالية الحذرة القائمة على الاستخدام أو التوجه الحذر لتغيرات كل من الانفاق الحكومي، والضرائب، بغرض إحداث تغيرات في الطَّلب الإجمالي مما يؤدِّي في النهاية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وقد تطرقنا سابقا إلى الجدل بين نجاعة هذه المستقرات بين مؤيد لأثرها وبين مضعف لأثرها، وفي هذا الجزء سنتطرق إلى حالة الجزائر لمعرفة مدى أهمية الضريبة على الدَّخل كأحد المستقرات.

شكل رقم (4–17)السلوك الدوري للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وسلوك ضرائب الدخل وضرائب الأجور للفترة (1992–2014)

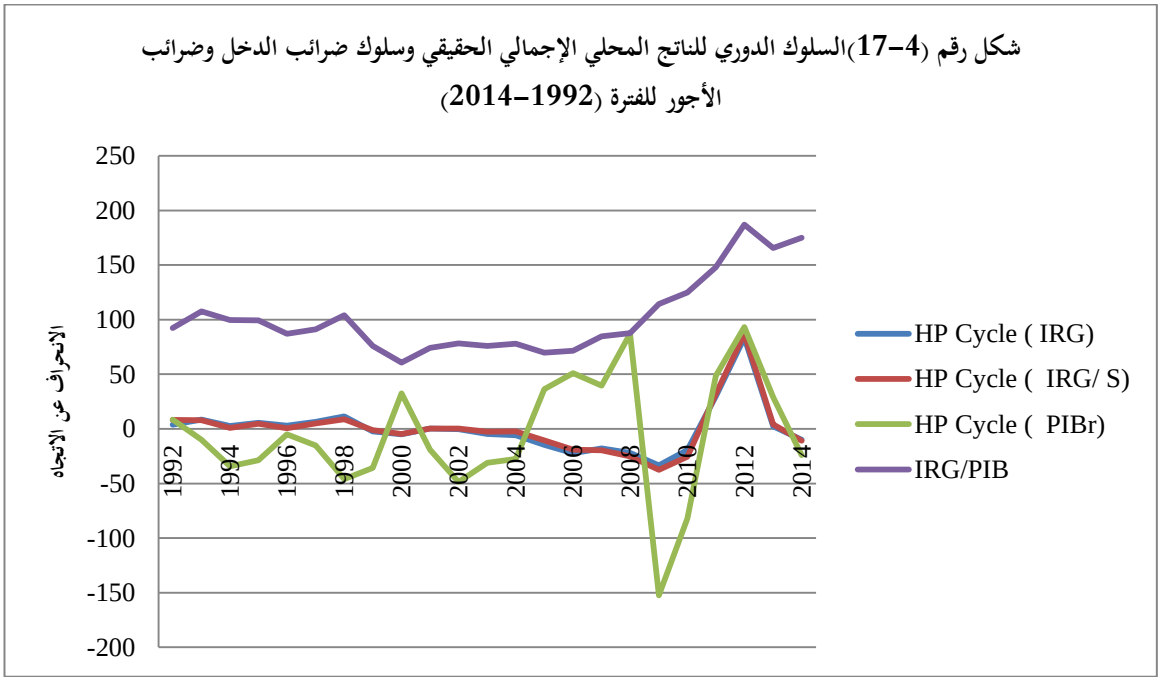

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق 7

ملاحظة: النسبة IRG/PIB تم تكبير النسبة بـ 50 مرة.

من خلال المنحنى نلاحظ أنَّ منحني الاتِّجاه الدَّوري لضرائب الأجور والمرتبات ينطبق على منحنى الاتِّجاه الدَّوري لضرائب الدَّخل، وهذا نظرا لكون الضرائب على الأجور والمرتبات تشكل الحصيلة الأكبر من ضرائب الدَّخل كما تمت الإشارة إليه سابقا.

وعليه نقول على الرغم من التَّغيرات في النِّظام الضريبي فقد كان هناك تغير طفيف في ضرائب الدَّخل (والأجور بصفة خاصة) باعتبارها عامل استقرار تلقائي، وهذا مرده إلى حصة الضرائب على الدَّخل من النَّاتج المحلِّي من جهة بالإضافة إلى المرونة الضريبية لضريبة الأجور والمرتبات التي لم تتجاوز واحد بالمائة، حيث نلاحظ

[1] تم حساب درجة الترابط باستعمال برنامج spss، أنظر نتائج الارتباط في الملحق رقم 14.

من الشكل أن نسبة الضريبة على الدخل بالنسبة للناتج المحلي لم تكن تتميز بخصائص المتغيرات التلقائية، ونعني بالخصائص أنها تميل للزيادة في حالة الرواج والانخفاض حالة الكساد، حيث نلاحظ أنها كانت تتميز بالعكس.

لكن بعد سنة 2008 والإصلاح الأهم الذي تم في جدول ضرائب الدَّخل فيبدوا أنَّ ضريبة الدَّخل بدأت تأخذ دورها بوصفها عامل استقرار تلقائي، وهناك نتيجة أخرى مهمة هي أنَّ التَّقلُّبات في ضرائب الدَّخل والأجور تكون أقل من ناحية الانحِراف في حالة الرُّكود، ومساوية لانحراف النَّاتج في حالة الازْدِهار، ولعل هذا ينقص من أهميتها كعامل من عوامل الاستقرار وبالتَّالي فهي قد لا توفر الخروج من حالة الانكماش.

الفرع الثَّالث: الكتلة الأجرية

بنفس الطريقة المبينة سابقا يمكن تتبع مسار تطوُّر النَّاتج المحلِّي خارج المحروقات، أنظر الملحق 8

شكل رقم (4–18):الجزء الدوري (HP Cycle) للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والكتلة الأجرية في الجزائر للفترة (1970–2014)

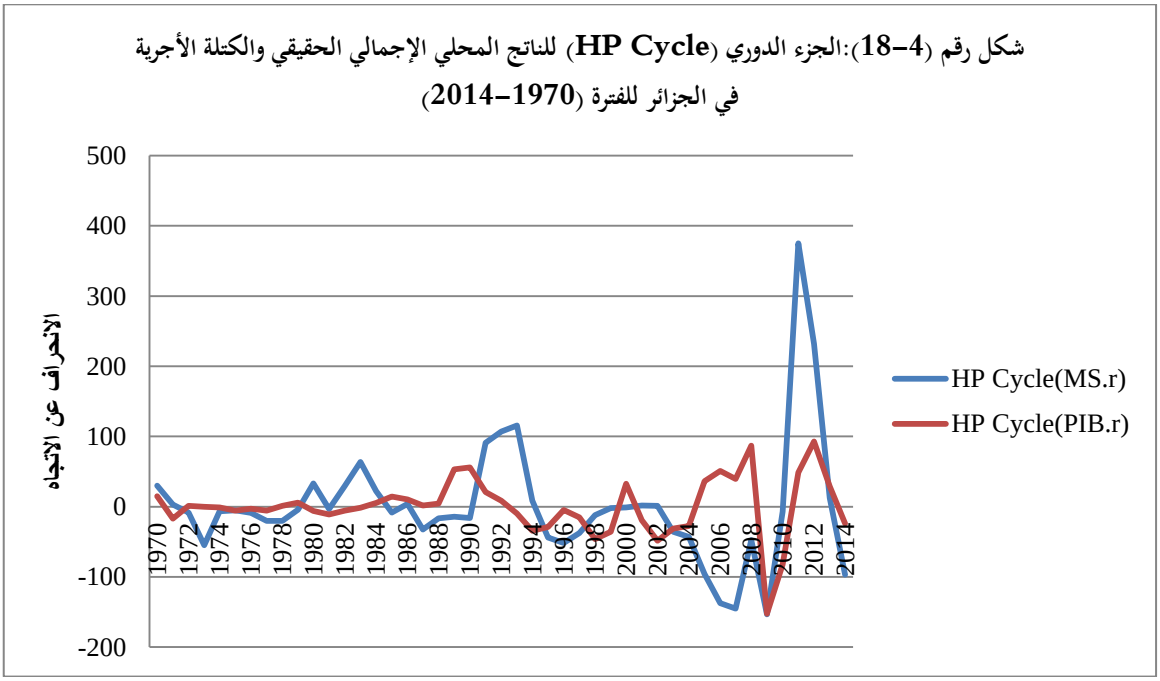

من خلال المنحنى نلاحظ عدم وجود ترابط بين السُّلوك الدَّوري للناتج المحلِّي الحقيقي وبين السُّلوك الدَّوري للكتلة الأجرية إلا بعد سنة 2008، مع كون أنَّ التقلبات في الكتلة الأجرية أعلى من التَّقلُّبات في النَّاتج، وعموما فإن درجة الترابك قدرت بـ 32%[1].

المطلب الثالث: الدَّورات الاقتصادية والتَّقلُّبات في مكونات الطَّلب الكلِّي

لقد اختلفت آراء الاقتصاديين في أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي، كما أشرنا سابقا، فمنهم من أرجع ذلك إلى التذبذب في الأنفاق الكلِّي الفعال سواء الاستثماري أو الاستهلاكي كما يرى أصحاب الرأي الكينزي، بينما يرى البعض أنَّ عدم الاستقرار ناتج عن التدخلات الحكومية غير المدروسة، كما يرى آخرون أنَّ التدخل عن طريق زيادة المعروض النقدي هو السبب في عدم الاستقرار كما يرى فريدمان وأنَّصاره.

[1] تم حساب درجة الترابط باستعمال برنامج spss، أنظر نتائج الارتباط في الملحق رقم 1.

وهناك آراء أخرى متعلقة بالتوقعات، ومدى توفر المعلومات للأعوان الاقتصاديين، وغير ذلك..

لذا في هذا الجزء سنقوم بفحص بعض هذه الآراء والمتعلقة بمتغيرات الدراسة، لنرى مدى تطابقها مع الاختلافات في النَّاتج المحلِّي، حيث سنقوم بفحص المتغيرات الاقتصادية التَّالية: الاستهلاك (C)، الاستثمار (I)، الأنفاق الحكومي (G)، الصادرات (X)، الواردات (M).

الفرع الأول: الاستهلاك الكلِّي

قبل التطرق للسلوك الدوري للاستهلاك نأخذ لمحة عن تطور الاستهلاك الخاص خلال الفترة 1970-2014

أولا:تطوُّر الاستهلاك الخاص في الجزائر: من أجل التَّبسيط، وتسهيل التَّحليل نقوم بحساب متوسِّطات معدَّل نُمو الاستهلاك الاسمي والاستهلاك الحقيقي لمراحل تطوُّر الاقتصاد الجزائري، التي تظهر في الجدول التَّالي:

جدول رقم (4-18) متوسِّطات معدَّلات نُمو الاستهلاك الاسمي والاستهلاك الحقيقي للفترة (1971-2014)

الوحدة (%) سنة الأساس 2001

الفترَة	1979-1771	1987-1980	1993-1988	1998-1994	2008-1999	2009-2014
متوسِّط معدَّل نُمو الاستهلاك الإسمي %	17.61	13.31	27.59	19.57	7.62	12
متوسِّط معدَّل نُمو الاستهلاك الحقيقي %	9.24	3.61	8.31	1.68	4.59	6.77

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

من الجدول السَّابق يمكن إعطاء العديد من الملاحظات حول تطوُّر استهلاك العائلات الجزائرية: فمعدَّلات النُمو توضح استقرارًا نسبيا –رغم اتِّجاهها للانخفاض– في متوسِّط معدَّلات النُمو للاستهلاك خلال المرحلتين الأوَّلى والثَّانية (1970-1979)، (1980-1987) والتي كانت على التَّوالي 17.61% و13.31% ويمكن تفسير ذلك بأنَّ هاتين المرحلتين تمثلان جزءً من التَّخطيط الإجباري والتي تتواجد فيه الأسعار التَّالية[1]:

1. **الأسعار الثابتة:** تتعلَّق بتثبيت أسعار بعض السِّلع والخدمات لفترة معيَّنة، مثل القهوة ،الشاي السكر، مشتقات الحبوب وغيرها، وهي تهِمُّ المستهلك ذي القدرة الشرائية المتوسِّطة؛
2. **الأسعار الخاصة:** تتعلق بتحديد أسعار مُستقلَّة عن تكلفة الإنتاج بقصد تدعيم القوة الشِّرائية للفرد أو توسيع عرض بعض الأنَّشطة ذات الفائدة الاجتماعية أو الاقتصادية مثل: الأسمدة الكيماوية؛
3. **الأسعار المستقرة:** تعني استقرارًا مؤقتا لأسعار بعض السِّلع والخدمات تنفيذًا لمخطَّطات التَّنمية مثل مواد البِّناء؛
4. **الأسعار المراقبة:**هي أسعار تخضع للمراقبة من حيث الهوامش أو التَّسقِيف؛

أمَّا خلال الفترَة (1988-1993) وهي فترة بداية التَّحوُّل نحو اقتصاد السُّوق، ودخول الجزائر سلسلة من الإصلاحات منها تحرير الأسعار والتي ترفع ضمنيًّا القِّيمة الاسمية للاستهلاك فقد ارتفع متوسِّط معدَّل نُمو

[1] عبد القادر خليل، محاولة تقييم فعالية الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة (1990-2006) أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 174.

الاستهلاك الاسمي إلى 27.59%، ثم أنخفض إلى 19.57% خلال فترة التَّعديل الهيكلي نظرًا لارتفاع الأسعار، وسياسة كبح الطَّلب المتَّبعة في إطار شَرطِية صندوق النَّقد الدُّولي؛

أمَّا في الفترَة (1999–2008) فقد تميز متوسِّط معدَّل نُمو الاستهلاك الاسمي بالانخفاض فبلغ 7.62% بالرغم من الزيادة السكانية، وهذا راجع إلى سيطرت البنك المركزي على التَّضخم الذي بلغ متوسِّطه في هذه الفترَة 2.68% مما جعل الاستهلاك بالأسعار الجارية ينخفض؛

☜ أمَّا في الفترَة الأخيرة فقد ارتفع متوسِّط معدَّل النُمو الاسمي نظرا لما شهدته هذه الفترَة من ارتفاع الأجور بالإضافة على دفع مخلفات الأجور النَّاتجة عن النِّظام التعويضي للزيادات الأجرية.

بالنظر إلى المتغيِّرات الحقيقية، فقد شهد متوسِّط معدَّل النُمو الحقيقي تذبذبات مختلفة، فبلغ متوسِّط الفترَة الأوَّلى 9.24% لينخفض إلى 3.61% في المرحلة الثَّانية نظرا لارتفاع التَّضخم، وتم تسجيل أدنى متوسِّط معدَّل نُمو الحقيقي خلال الفترَة (1994-1998) أين شهد معدَّل التَّضخم أرقاما قياسية وبانخفاض التَّضخم للفترة ما قبل الأخيرة شهد متوسِّط معدَّل النُمو الحقيقي نسبة قريبة من المتوسِّط الاسمي؛

نلاحظ أنَّه منذ سنة 1970 وحتى سنة 1999 كان الفرق كبيرا بين متوسِّط معدَّلات النُمو الحقيقية والاسمية؛ إلا أنَّه خلال الفترَة الأخيرة فإنَّ الاستهلاك الحقيقي عاد للارتفاع وتقلص الفرق بين معدَّل النُمو الاسمي والحقيقي ليصل إلى 2.82 نقطة بعد ما كان 19.28 نقطة في الفترَة (1988-1993) وترجع هذه الزيادة في الاستهلاك الحقيقي إلى زيادة الانتعاش الاقتصادي وإبقاء معدَّل التَّضخم في حدود التحكم.

ثانيا: السُّلوك الدَّوري للناتج المحلِّي الإجمالي الحقيقي وإنَّفاق المستهلك للفترة (1970-2014)

بنفس الطريقة المبينة سابقا يمكن تتبع مسار تطوُّر النَّاتج المحلِّي خارج المحروقات، أنظر الملحق 9

شكل رقم (4–19)السلوك الدوري للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وسلوك الاستهلاك الكلي للفترة (1970–2014)

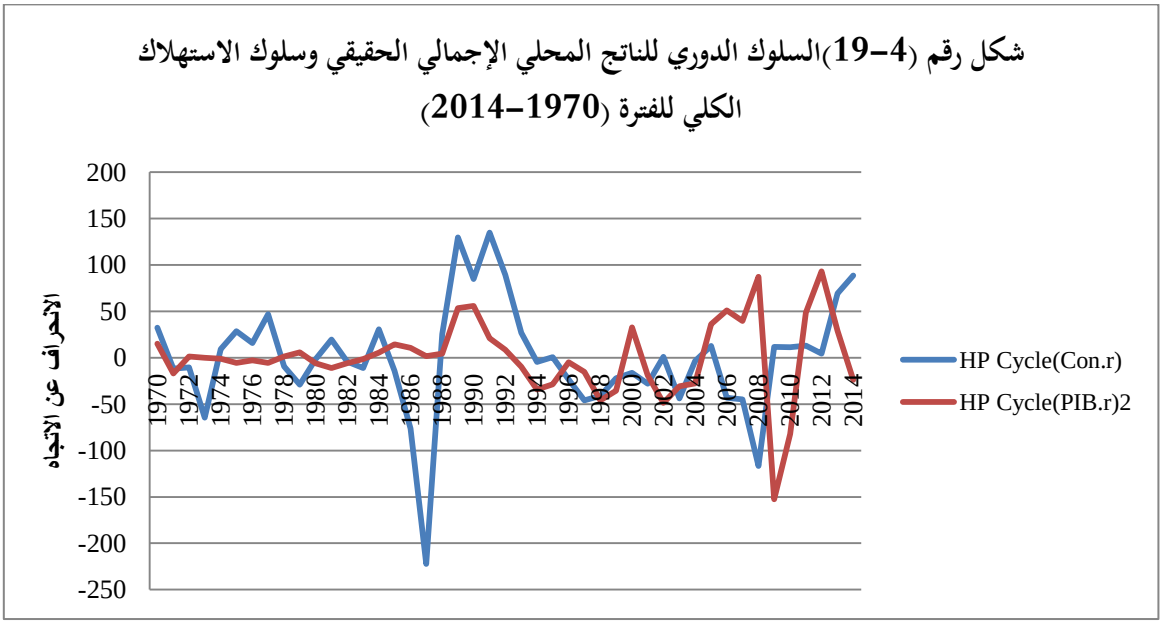

من خلال الشَّكل نلاحظ ما يلي:

خلال الفترة (1970-1988) فإنَّ تقلبات الاستهلاك أكبر بكثير من تقلبات النَّاتج المحلِّي، حيث أنَّ هذا الأخير كان يتقلَّب في مجال أقصاه (+6، -6)، أمَّا الاستهلاك فكان يتحرك في مجال (+47، -222)؛

هناك فترات كان فيها الاتِّجاه الدَّوري للاستهلاك معاكسا للاتِّجاه الدَّوري للناتج كما في الفترة (2006-2010) ؛

أمَّا خلال الفترة (1989-2005) فكان الانفاق الاستهلاكي الحقيقي يتقلَّب نسبيا بنفس تقلب النَّاتج المحلِّي الحقيقي (يساند الاتِّجاه الدَّوري)، وهذه التَّقلُّبات في معظم الأحيان تميل نسبيا لأنَّ تكون عالية لاتِّجاه الميل في حالة الازْدِهار ومنخفضة في حالة الرُّكود؛

أمَّا درجة الانحِراف فقبل 1994 كان انحراف الاستهلاك أكبر من انحراف النَّاتج، ليصبح بعدها انحراف النَّاتج أكبر من انحراف الاستهلاك أو يساويه في بعض الحالات.

أنَّ هذا السُّلوك يدعم نسبيا الرأي المستند على نظرية نقص الاستهلاك في تفسير الدَّورات الاقتصادية، والذي تم الإشارة إليه في الفصل الأوَّل، غير ان هذا تلذبذب ترتب عليه درجة ارتباط ضعيفة قدرت بـ 3%.

الفرع الثاني: الانفاق الحكومي

قبل التطرق للسلوك الدوري للإنفاق الحكومي ندرس تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة 1970-2013

أولا: تطور الانفاق الحكومي في الجزائر

من أجل التَّبسيط، وتسهيل التَّحليل والتَّفسير نقوم بحساب متوسِّطات معدَّل نُمو الانفاق الحكومي الاسمي و الحقيقي تبعا لمراحل تطوُّر الاقتصاد الجزائري، و التي تظهر في الجدول التَّالي:

جدول رقم (4-19) متوسِّط معدَّل نُمو النفقات خلال الفترة (1970-2008)

الوحدة (%) سنة الأساس 2001

الفترة	1979-1971	1987-1980	1993-1988	1998-1994	2008-1999	2013-2008
متوسِّط معدَّل نُمو الأنفاق الإسمي %	21.80	15.77	32.61	13.72	17.25	8.85
متوسِّط معدَّل نُمو الأنفاق الحقيقي %	13.16	5.94	10.81	- 3.03	13.95	3.29

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول نلاحظ أنَّ معدَّلات نُمو الانفاق الحكومي في الجزائر تتميز بالتذبذب حيث وصلت إلى أقصاها في الفترة 1988-1993 وإذا ما قارنا هذه النفقات مع المداخيل نجد أنَّ هذه المرحلة شهدت عجزٍ في ميزانية الدَّولة، فقدِّر متوسِّط العجز42.07 مليار دج، وسجَّل في هذه الفترة أكبر عجز سنوي في سنة 1993 والذي قدِّر بـ 162.68 مليار دج بسبب انخفاض الإيرادات في سنتي 1992،1993 أين سجَّل معدَّل نُمو الإيرادات لسنة 1993 بـ0.67% بسبب انخفاض سعر برميل البترول إلى 18 $/للبرميل، مع العلم أنَّ الجباية البترولية تمثل معظم إيرادات الدَّولة، كما سجَّلت سنة 1988 عجزًا قدره 26.20 مليار دج وكان سعر البرميل

فيها 14.24 $/للبرميل، كما تمَّ تسجيل معدَّلات نُمو حقيقية سالبة للإيرادات والنَّفقات الحقيقية لسنتي 1992،1993 نظرا لارتفاع التَّضخم في هذه الفترة.

أمَّا في المرحلة (1994-1998) فنلاحظ تراجع معدَّلات نُمو النَّفقات العامَّة التي بلغت 34.13% سنة 1995 لتنخفض إلى (-4.6%) لسنة 1996 ثم ارتفعت إلى 16.24% سنة 1997 لتنخفض مرَّةً أخرى إلى 3.61% سنة 1998 وهذا دليل واضِح على إتِّباع الدَّولة سياسة تقَشُّفِيَّةٍ خلال هذه الفترَة والتي تمثِّل فترة تطبيق برنامج التَّعديل الهيكلي، وقد سجَّلت هذه الفترَة معدَّلات نُمو حقيقيَّة سالبة في سنوات 1994،1996،1998 وهذا راجع إلى ارتفاع التَّضخم في السَّنة الأوَّلى على التَّرتيب ليصل إلى 29%، أمَّا في السنتين المتبقيتين فإنَّ انخفاض التَّضخم كان مُترافقًا مع انخفاضٍ كبيرٍ في النَّفقات الاسمية، أمَّا المداخيل فقد تميَّزت بالتَذبذُب وسجَّلت معدَّل نُمو سالب سنة 1998 (-16.42) نظرًا لانخفاض أسعار البترول إلى 12.28$/للبرميل، كما سجَّلت الإيرادات الحقيقية معدَّل نُمو سالب لنفس السنة.

أمَّا في الفترَة الأوَّلى والثانية فقد شهدت معدَّلات النُمو المتوسِّطة ارتفاعا حيث تميَّزت بضخامة الاستثمارات في إطار برامج التنمية الرباعية والخماسية لكن بالرغم من هذا فقد سجَّلت الميزانية فيها فائضًا، وبلغ متوسِّط الفائِض في الفترَة الأولى 5.22 مليارد و3.45 للفترة الثانية، أمَّا الفترَة (1999–2008) فقد شهدت تقاربا بين معدَّلات النُمو الاسمية والحقيقية نتيجة لانخفاض التضخم والذي قدر متوسِّطه للفترة 2.68% وحققت هذه الفترَة فائضا متوسِّطا قياسيًّا قدِّر بـ 503.09 مليار دج وقد حقَّق أكبر فائضٍ قياسي سنوي سنة 2006 بمبلغ 1,186.80 مليار دج وعرفت الوضعية المالية تحسنا واضحا منذ 2003 لتنخفض سنة 2007 نتيجةً لارتفاع معدَّل نُمو النَّفقات إلى 26.73% مع تسجيل انخفاض كبير في المداخيل حيث انخفض معدَّل نُموها إلى 1.3% بعد ما كان سنة 2006 (18.08%) وهو ناتج عن الرُّكود النسبي للمداخيل خاصَّة في إيرادات المحروقات، حيث انخفض معدَّل نُموها من 17% سنة 2006 إلى 11% سنة 2007 بالرَّغم من ارتفاع سعر البرميل من 65.7$/للبرميل سنة 2006 إلى 74.9$/للبرميل سنة 2007 إلا أنَّ هذا الارتفاع صاحبه انخفاض في الكميات المصدرة من 345.3 مليون برميل سنويا إلى 339.6 مليون برميل سنويا على الترتيب[1]، هذا مع تسجيل انخفاض في معدَّل نُمو النَّاتج الاسمي ليصل إلى 10% ، أضف لذلك تحسُّن سعر صرف الدينار مقابل الدولار بـ 4.52%، كما شهدت الفترَة(2005–2008) نُموا في النفقات نتج عن انطلاق برنامج دعم النُمو الاقتصادي.

أمَّا في الفترَة (2008-2013) فقد سجَّل أدنى متوسِّط معدَّل نُمو خلال فترة الدراسة وبالمقابل فقد سجَّل عجز قياسي خلال هذه الفترَة وصل في المتوسِّط إلى 2.031.03 مليار دج، حيث شهدت الإيرادات انخفاضا سنة 2008 و2010 بسبب انخفاض الجباية البترولية بنسبة 36.74% و 22% على التوالي.

[1]BANK OF ALGERIA, Bulletin statistique trimestriel, mars 2009.op.cit.

ثانيا: السُّلوك الدَّوري للناتج المحلِّي الإجمالي الحقيقي و الانفاق الحكومي للفترة (1970-2013)

بنفس الطريقة المبينة سابقا يمكن تتبع مسار تطوُّر النَّاتج المحلِّي خارج المحروقات، أنظر الملحق 10

شكل رقم (4–20) السلوك الدوري للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وسلوك الانفاق الحكومي للفترة (1970–2013)

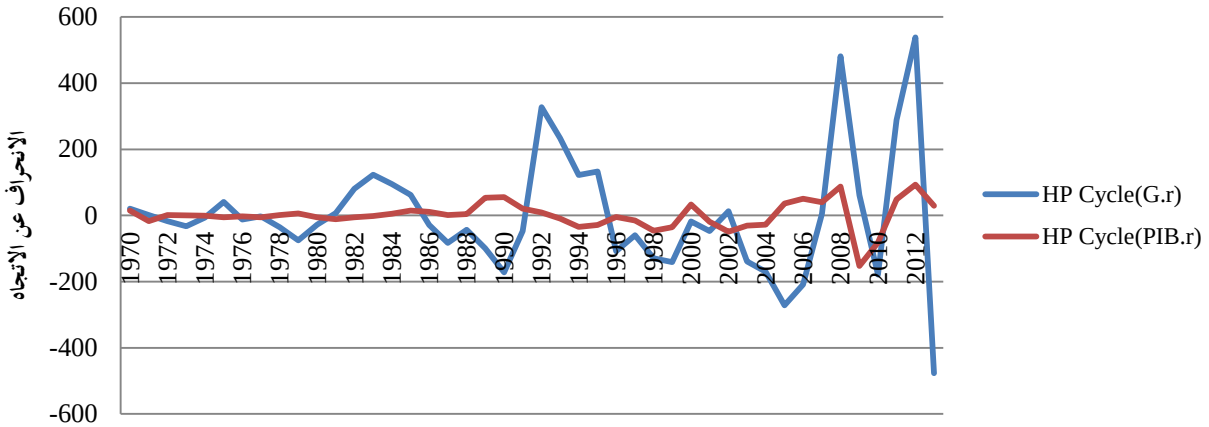

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجداول السابقة

من خلال الشَّكل نلاحظ أنَّ التَّقلُّبات في الانفاق الحكومي أكبر بكثير من التَّقلُّبات في النَّاتج المحلِّي من حيث الانحِراف عن الاتِّجاه خاصة في حالة الازْدِهار، كما أنَّ مساندة التَّقلُّبات في الانفاق الحكومي للتقلبات في النَّاتج تبدوا غير واضحة إلاَّ في فتراتٍ معيَّنة (1996-2000) و(2008-2013) حيث تسبق التَّقلُّبات في النَّاتج التَّقلُّبات في الإنفاق، أما عن درجة الارتباط فقدرت بـ 23%.

الفرع الثالث:السُّلوك الدَّوري للناتج المحلِّي الإجمالي الحقيقي والإنفاق الاستثماري للفترة (1970-2014)

بنفس الطريقة المبينة سابقا يمكن تتبع مسار تطوُّر النَّاتج المحلِّي خارج المحروقات، أنظر الملحق 11

شكل رقم (4–21): السلوك الدوري للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وسلوك الاستثمارالكلي للفترة (1970–2014)

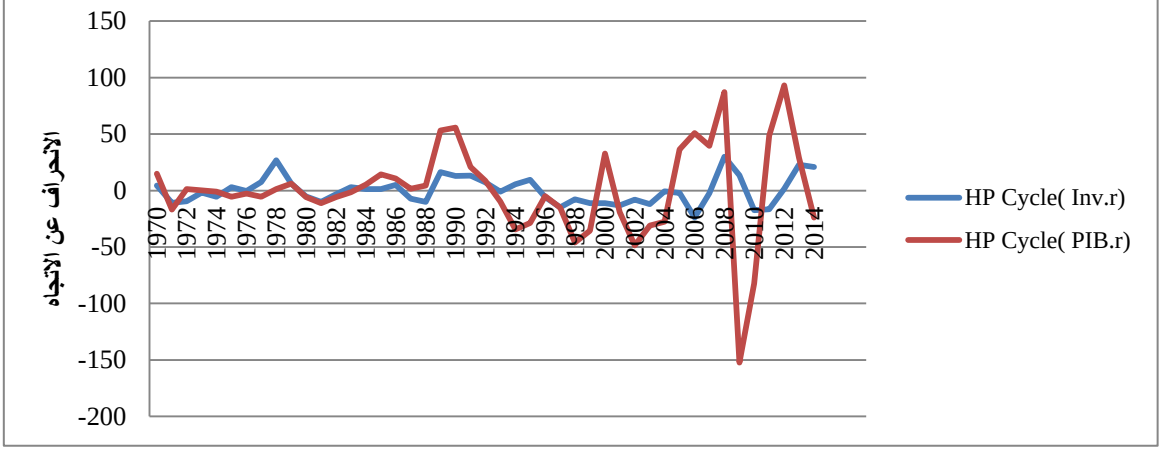

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجداول السابقة.

من خلال المنحنى نلاحظ أنَّ التَّقلُّبات الدَّورية في الاستثمار كانت تقريبا دوما أقل منها بالنسبة للناتج سواء في حالة الازْدِهار أو الرُّكود، نتيجة أخرى مهمة هي أنَّ الاستثمار يتقلَّب نسبيا مع نفس تقلبات النَّاتج، أي أنَّه يساند نسبيا التَّقلُّبات في النَّاتج المحلِّي الحقيقي، لكن درجة الارتباط كانت أقل مقارنة مع الإنفاق الحكومي، إذ قدرت بـ 17%.

الفرع الرابع: السُّلوك الدَّوري للناتج المحلِّي الإجمالي الحقيقي والصادرات والواردات للفترة (1970-2014)

بنفس الطريقة المبينة سابقا يمكن تتبع مسار تطوُّر النَّاتج المحلِّي خارج المحروقات، أنظر الملحق 12

شكل رقم (4–21): السلوك الدوري للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وسلوك الصادرات للفترة (1970–2014)

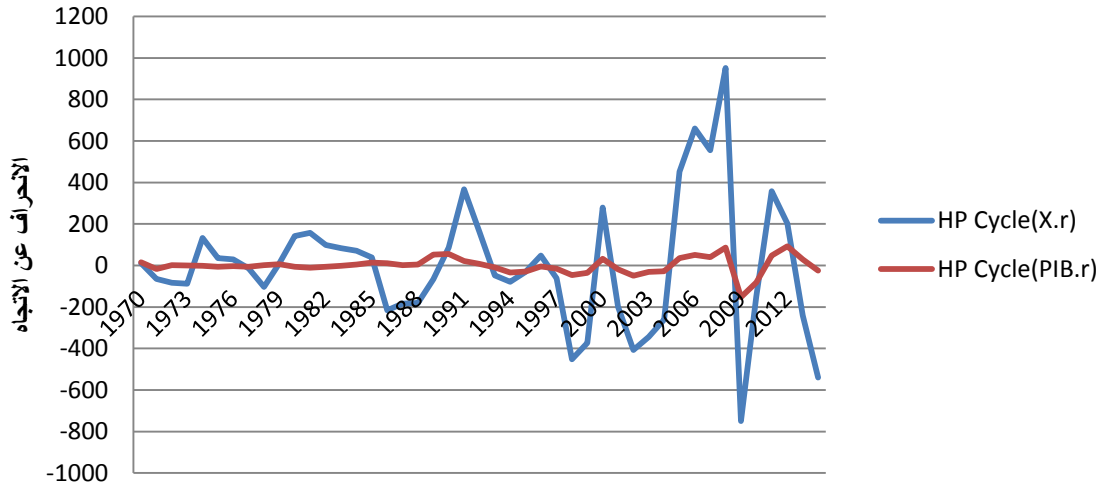

شكل رقم (4–22): السلوك الدوري للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وسلوك الواردات للفترة (1970–2014)

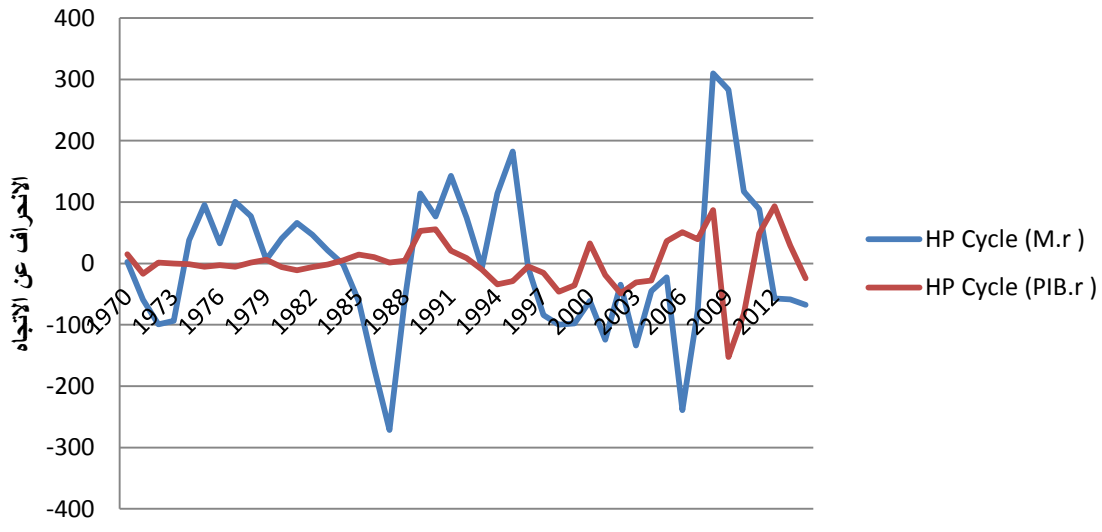

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجداول السابقة.

من خلال الشَّكل الذي يبين السُّلوك الدَّوري للصادرات نجد أنَّ الصادرات تتقلَّب بشكل أكبر من النَّاتج المحلِّي الإجمالي الحقيقي في فتراتٍ الازْدِهار والرُّكود كما أنَّ التَّقلُّبات في الصادرات تتغير عادة بنفس اتِّجاه النَّاتج المحلِّي (يتبين هذا من خلال أخذ صورة مكبرة للمنحنى)، ونلاحظ من الشَّكل أنَّ سنوات الازْدِهار هي السنوات التي ارتفعت فيها أسعار البترول نظرا لأنَّ معظم الصادرات هي من المحروقات (مثلا 2014 كانت الصادرات تقدر بـ 61 مليار دولار منها 2.8 مليار صادرات خارج المحروقات[1]) وكذا الحال في حالة الرُّكود والتي تتجسد في حالة انخفاض أسعار البترول، وقد كانت درجة الارتباط بين التقلبات الدورية في الناتج المحلي والتقلبات الدورية في الصادرات كبيرة حيث قدرت بـ 74%[2].

أمَّا بالنسبة للواردات: فالتذبذبات هي الأخرى كبيرة غير أنَّه يلاحظ أنَّ السُّلوك الدَّوري للواردات لا يساند نسبيا السُّلوك الدَّوري للناتج المحلِّي حيث كانت درجة الارتباط (-12%)، ويمكن تفسير ذلك بكون أنَّ الواردات الجزائرية تتأثر بالتَّغيرات التي تحصل في اقتصاديات الدول خاصة المتقدمة منها، ما يدل على أنَّ الاقتصاد الجزائري يعاني من التَّبعية المفرطة التي تؤثر بلا شك على مختلف القطاعات المكونة للاقتصاد الجزائري، خاصة قطاعي الفلاحة والصناعة .فعند حدوث انخفاض في مستويات الأسعار لدى دول الشركاء التجاريين، نتيجة ارتفاع النَّاتج الوطني، يشجع هذا الجزائر على رفع وارداتها من السلع الأجنبية بسبب ارتفاع معدَّل التضخم بها وارتفاع أسعار النفط العالمية[3].

كما أنَّ حدوث أي أزمة أو صدمة في اقتصاديات الدول خاصة المتقدمة تؤثر مباشرة على الاقتصاد الجزائري ولفترة طويلة، مما يدل على أنَّ الواردات الجزائرية حساسة للتضخم في الدول المتقدمة.

وخلاصة لنُموذج الدَّورات الاقتصادية فإنَّه يمكن القول أنَّ:

ضرائب الدَّخل بما فيها ضرائب الأجور لم تكن مساندة في كل الفتراتٍ لتقلبات النَّاتج، وفي حالة المساندة وجدنا أنَّها في حالة الرُّكود تكون أقل انحرافا مما يجعل الاعتماد عليها كمستقر تلقائي ضعيف في حالة الخروج من الرُّكود، أمَّا في حالة الازْدِهار فكانت التَّقلُّبات متساوية، وبالتَّالي يمكن استعمالها كأداة من أدوات السِّياسة الاقتصادية للخروج من حالة الرُّكود بدلا من الاعتماد عليها كعامل استقرار آلي؛

أمَّا من ناحية مكونات الطَّلب الكلِّي، فالتَّقلُّبات كانت متباينة، فالإنفاق الاستهلاكي ومنذ 1989 ساند نسبيا التَّقلُّبات في النَّاتج المحلِّي وإن كان في بعض الأحيان أقل تقلبا، وبالتَّالي فدخول الاقتصاد في حالة الرُّكود يترتب عليه انخفاض في الاستهلاك الكلِّي مما يستدعي إتباع سياسة تستهدف رفع الاستهلاك والتي تؤدِّي إلى ارتفاع النَّاتج كما يظهر في النَّموذج حيث أثناء فترة الازْدِهار فإنَّ ميل الانفاق الاستهلاك يميل لأنَّ يكون أعلى؛

---

[1] بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقد 32، ديسمبر 2015، ص 28.

[2] تم حساب درجة الترابط باستعمال برنامج spss، أنظر نتائج الارتباط في الملحق رقم 1.

[3] تومي صالح، جمعة رضوان، علاقة الواردات ببعض المتغيرات الاقتصادية العالمية (1970–2010) دراسة قياسية لحالة الجزائر، مجلة الباحث، ع12، 2003، جامعة ورقلة، ص 74.

أما بالنسبة للإنفاق الحكومي فالتَّقلُّبات كبيرة وأكبر من النَّاتج بسبب الدَّور الهام الذي يلعبه الانفاق الحكومي في الجزائر، ضف لذلك تأثره بأسعار البترول التي تتميز بتقلبات تكون في بعض الأحيان حادة، مما ينعكس على الجباية البترولية ومنه النفقات الحكومية، وحسب كينز فإنَّه يفترض أنَّ يكون الانفاق الحكومي معاكس للدَّورات الاقتصادية لكونه الأداة المهمة التي يمكنها التَّأثير على الطَّلب الكلِّي، ويبدوا من النُموذج أنَّ المساندة غير واضحة، لكن في بعض الفترات كانت هناك مساندة؛

وبالنسبة للانفاق الاستثماري فالتَّقلُّبات كانت أقل من التَّقلُّبات في النَّاتج لكنها تسانده نسبيا، ولعل ضعف التَّغيرات راجع إلى جمود الجهاز الإنتاجي خاصة اتِّجاه الارتفاع، ضف إلى ذلك التَّقلُّبات الكبيرة في الاستهلاك مما يترتب عنه ضعف الادخار مما يعني القليل من الاستثمار؛

أمَّا الصادرات فهي تساند الاتِّجاه الدَّوري للناتج وهي أكبر انحرافا نظرا لكون جل الصَّادرات هي نفطية، أمَّا الواردات فهي لا تساند السُّلوك الدَّوري للناتج لا من حيث التقلب ولا من حيث الانحِراف لتأثرها بعوامل أخرى مهمة غير النَّاتج الوطني.

إنَّ التَّقلُّبات الشاذة في الطَّلب الكلِّي خاصة ما تعلق منها بالإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الحكومي تسبب عدم الاستقرار الاقتصادي، فقوى السوق تعمل على تغذية الاقتصاد ذاتيا، مما يسبب الدَّورة الاقتصادية، ومن ذاك المضاعف الذي يقوي التَّغيرات الصغيرة في الطَّلب الكلِّي، هذه الأخيرة تؤدِّي إلى تغيرات واسعة في الدَّخل، لذا سنقوم في العنصر اللاحق بتقدير بسيط للمضاعف في الاقتصاد الجزائري.

المطلب الرابع: تقدير المضاعف في الاقتصاد الجزائري

سنحاول من خلال هذا العنصر دراسة وقياس أثر المضاعف الكينزي على الاقتصاد الكلِّي، ومدى إمكانية استجابة الاقتصاد للطلب الجديد، وهل أنَّ لمكونات الطَّلب الكلِّي أثر موجب ومعتبر على الإنتاج

الفرع الأوَّل: مبدأ المضاعف وأهميته

يعتبر كينز أول من أشار إلى فكرة المضاعف في دراسته للاقتصاد الكلي.

أولا مبدأ المضاعف

بين كينز أنَّ نفقات فرد ما تصبح دخلا لفرد آخر، وبالمثل حيث أنَّ من يتلقى دخلا ينفق بعضه وهو ما يشكل أيضا دخلا لفرد آخر، وهذه العلاقة بين الأنَّفاق والدَّخل قد تستمر في حلقات متتابعة مساهمة في ارتفاع الدَّخل بأضعاف الزيادة الأوَّلية في الانفاق.

ومنها صاغ كينز فكر المضاعف الذي يعبر عن العدد الذي يتضاعف به التغير الأوَّلي للتغيرات المستقلة للانفاق ليحقق زيادة في الدَّخل الكلِّي، وطور فيما بعد ليساعد في تحليل الدَّورات التجارية.

ولتوضيح فكرة المضاعف ننطلق من مجتمع يتكون من قطاعين تتكون دالة الانفاق فيه من الاستهلاك والاستثمار، وعليه فإنَّ التغير في مستوى الطَّلب الكلِّي يكون نتيجة حتمية لتحرك أي من الدَّالتين:

$Y=C+I$ حيث $C=a_0+cY_d$ كما أنَّ $Y=Y_d$

$$\Delta C = c\Delta Y$$
$$\Delta Y = \Delta C + \Delta$$

ومنه: $$\frac{\Delta Y}{\Delta I} = \frac{1}{1-c} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

من المعادلة 1 يتضح أنَّ المضاعف يساوي $\frac{1}{1-MPC}$

وحيث أنَّ الدَّخل يساوي الاستهلاك والادخار فإنَّ: $MPC - 1$ تساوي الميل الحدي للادخار، وعلى ذلك فأنَّ مضاعف الانفاق هو $\frac{1}{MPS}$ أي أنَّ المضاعف يساوي مقلوب الميل الحدي للادخار.

ومع أنَّنا استخدمنا الزيادة في الانفاق الاستثماري لشرح مفهوم المضاعف إلا أنَّ المبدأ العام ينطبق بالنسبة لمجموعة الانفاق المختلفة، فهو يشمل كل التَّغيرات التي يمكن أنَّ تحدث في مستوى الانفاق الكلِّي، أو عناصر الطَّلب الأخرى، والتي تشمل الانفاق الاستهلاكي والحكومي وصافي الطَّلب الخارجي.

مضاعف الضريبة: $\frac{\Delta Y}{\Delta T} = \frac{-c}{1-c}$ **مضاعف الانفاق الحكومي** $\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-c}$

مضاعف التجارة الخارجية: يمكن قياس مضاعف التِّجارة الخارجية بنسبة التغير في الدَّخل الوطني وبين التغير في الصادرات أو الواردات، ويتأثر المضاعف بالميل الحدي للادخار، والميل الحدي للضرائب والميل الحدي للاستيراد، ويمكن اشتقاقه كما يلي:

$$Y=C+I+G+X-M$$
$$Y= a_0+c(Y-T_0-tY)+I_0+G_0+X_0-M_0-my$$
$$Y = \frac{1}{1-c+ct+m}[a_0 + I_0 + G_0 - T_0 + X_0 - M_0]$$
$$\alpha = \frac{1}{MPS+MPT\times MPC+MPM}$$

ثانيا: أهمية المضاعف: يشغل المضاعف أهمية ارتكازية في النُموذج الكينزي لأنَّه يشرح السبب في أنَّ تغيرات صغيرة في الانفاق المستقل تؤدِّي إلى تغيرات أكبر في الدَّخل الوطني، وهو ما يساعد متخذي القرار على تحديد الأوضاع في المستقبل ووضع السِّياسات من اجل الوصول بالاقتصاد لحالة التشغيل الكامل.

ثالثا: عمل المضاعف في الدول غير المتكاملة صناعيا

لقد اعتمد كينز في إنعاش الاقتصاديات على تحفيز الطَّلب الفعال الاستهلاكي أو الاستثماري، ورفع الدَّخل بشكل مضاعف عن قيمة الانفاق الأصلي من خلال آليات المضاعف.

والملفت للنظر أنَّ كينز لم يدعي أنَّه طور نظرية للتنمية (ضمن كتابه الشهير عن النظرية العامة) تصلح لحل مشاكل الدول النامية، إلا أنَّ متخذي القرارات الاقتصادية في أغلبية الدول النامية افترضوا ضمنا أنَّ تحفيز الطَّلب يساهم في حل مشاكل هذه الدول[1].

[1] أحمد الكواز، لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى دول متقدمة تنُمويا؟، سلسلة الخبراء، ع 44،المعهد العربي للتخطيط، الكويت،2011،ص14.

لذا فإنَّ مفهوم المضاعف يختل في الدول غير المتكاملة صناعيا، رغم ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك فيها، فعدم توفر قاعدة صناعية يحول دون قدرة القطاع المنتج على توسيع الإنتاج والاستجابة للطلب الجديد مما يؤدِّي لانصراف أثر المضاعف إلى الأسعار[1].

وتلجأ الدول غير المتكاملة صناعيا لحد كبير إلى الاستيراد لسد فجوة الطَّلب، مما يؤدِّي لعمل المضاعف في العالم الخارجي.

الفرع الثاني: تقدير المضاعف في الاقتصاد الجزائري للفترة (1970-2014)

حسب المعادلات السابقة يمكن احتساب المضاعف وفقا للجدول في الملحق 13:

من خلال الجدول نلاحظ أنَّ قيمة المضاعف دوما أقل من الواحد إلا في سنة 1971 كما أنَّ قيم المضاعف يمكن أن تأخذ قيم سالبة حسب وضعية الاقتصاد، ومن أجل تبسيط التحليل نحسب المضاعف في المتوسِّط وذلك حسب الفترات المبينة في الجدول:

جدول رقم(4-33): قيمة المضاعف في المتوسِّط

الفترة	1989-1971	1999-1990	2014-2000
قيمة المضاعف في المتوسِّط	0.19	0.20	0.25

من خلال الجدول نلاحظ أنَّ قيمة المضاعف ارتفعت خلال الفترة الأخيرة، لكن هذه القيمة تبقى جد ضعيفة، فالقيمة 0.25 تعني أنَّه إذا زادت المتغيرات المستقلة في الطَّلب الكلِّي بـ 100 وحدة فإنَّ النَّاتج الوطني سوف يزداد بـ 25 وحدة، وهذا دليل على أنَّ المضاعف في الجزائر لا يعمل عمله المنوط به لكون أنَّ الجزائر من الدول غير المتكاملة صناعيا، وبالتَّالي فأثر المضاعف ينسحب إلى العالم الخارجي ويتجلى ذلك من خلال نسبة الميل الحدي للواردات.

المبحث الثَّالث: نمذجة قياسية لعلاقة الضريبة على الأجور بمكونات الطلب الكلي

سنحاول من خلال هذا المبحث إعطاء نموذج قياسي للعلاقة بين الضريبة على الأجور ومكونات الطلب الكلي في الجزائر بناءا على الأدوات والأساليب الإحصائية والقياسية باستخدام تقنية شعاع الانحدار الذاتي"VAR"، هذه الصورة يمكن لها أن ترسم لنا مستقبل الظاهرة المدروسة على ضوء البيانات الجزائرية التي تطورت في السنوات الأخيرة.

[1] تماضر جابر البشير الحسن، على فاطن الونداوي، قياس أثر مضاعف كينز على الاقتصاد السوداني للفترة (1970–2010)، مجلة العلوم لاقتصادية، جامعة السودان للعلوم التكنولوجية، 2013، ص 37

المطلب الأوَّل: تحليل ودراسة إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيِّرات الدِّراسة

إن الهدف الرئيسي لاستخدام تحليل السَّلاسل الزَّمنية هو معرفة طبيعة التَّغيرات التي تطرأ على قيم الظَّاهرة المدروسة في الفترات الزمنية من أجل استخراج القيم المتوقعة لهذه الظَّاهرة، وفقًا للأساليب النَّظرية المستعملة في ذلك، هذه الأخيرة سوف تشكِّل لنا أرضية خصبة لتحليل التَّغيُّرات السنوية للسلاسل محل الدِّراسة في الفترة الممتدة من سنة 1992 إلى سنة 2013، والمتغيِّرات هي: مكوِّنات الطَّلب الكلي: الاستهلاك (CP)، الإنفاق الحكومي (DP)، الاستثمار(INV)، صافي الصَّادرات (XN)، بالإضافة إلى ضرائب الأجور (FS)، ومن أجل تكميش المتغيِّرات تم أخذها كنسبة من الناتج المحلي.

الفرع الأوَّل: دراسة وصفية لبيانات السلاسل الزمنية:

سنقوم بدراسة وصفية لبيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

أوَّلا: دراسة وصفية لسلسلة الاستهلاك الكلِّي (CP): تتكون السِّلسلة (CP) من 22 مشاهدة ممتدة من سنة 1992 إلى سنة 2013 بمستوى متوسِّط (42.04%)، وقيمة عظمى سجِّلت في سنة 1994 (55.52%)، وقيمة صغرى سجِّلت في سنة 2008 (28.76%)، تعكس لنا هاتين القيمتين على التَّرتيب أكبر قيمة عرفها الاستهلاك الكلِّي، وأدناها خلال فترة الدِّراسة. بينما ينصِّف هذه السِّلسلة قيمة وسيطية (41.01%)، وتشتت قيم السِّلسلة بانحراف معياري قدره (9.22%). أنظر الملحق 15

ثانيا: دراسة وصفية لسلسلة الإنفاق الحكومي (DP): تتكون السِّلسلة (DP) من 22 مشاهدة ممتدة من سنة 1992 إلى سنة 2013 بمستوى متوسِّط (34.38%)، وقيمة عظمى سجِّلت في سنة 2012 (43.52%)، وقيمة صغرى سجِّلت في سنة 2005 (27.13%)، تعكس لنا هاتين القيمتين على التَّرتيب أكبر قيمة عرفها الإنفاق الحكومي، وأدناها خلال فترة الدراسة. بينما ينصف هذه السِّلسلة قيمة وسيطية (33.73%)، وتشتُّت قيم السِّلسلة بانحراف معياري قدره (4.97%) أنظر الملحق 15.

ثالثا: دراسة وصفية لسلسلة الضَّريبة على الأجور (FS): تتكون السِّلسلة (FS) من 22 مشاهدة ممتدة من سنة 1992 إلى سنة 2013 بمستوى متوسِّط (1.76%)، وقيمة عظمى سجِّلت في بداية الفترة (5.20%)، وقيمة صغرى سجِّلت في سنة 2000 (0.86%)، تعكس لنا هاتين القيمتين على الترتيب أكبر قيمة عرفتها الضرائب على الأجور، وأدناها خلال فترة الدراسة. بينما ينصف هذه السِّلسلة قيمة وسيطية (1.43%)، وتشتت قيم السِّلسلة بانحراف معياري قدره (1.12%). أنظر الملحق 15

رابعا: دراسة وصفية لسلسلة الاستثمار (INV): تتكون السِّلسلة (INV) من 22 مشاهدة ممتدة من سنة 1992 إلى سنة 2013 بمستوى متوسِّط (32.26%)، وقيمة عظمى سجِّلت في سنة 2009 (46.69%)، وقيمة صغرى سجِّلت في سنة 1997 (23.28%)، تعكس لنا هاتين القيمتين على الترتيب أكبر

قيمة عرفها الاستثمار، وأدناها خلال فترة الدراسة. بينما ينصف هذه السِّلسلة قيمة وسيطية (31.11%)، وتشتت قيم السِّلسلة بانحراف معياري قدره (6.38%). أنظر الملحق 15

خامسا: دراسة وصفية لسلسلة صافي الصادرات (XN): تتكون السِّلسلة (XN) من 22 مشاهدة ممتدة من سنة 1992 إلى سنة 2013 بمستوى متوسِّط (9.37%)، وقيمة عظمى سجِّلت في سنة 2009 (27.12%)، وقيمة صغرى سجِّلت في سنة 1997 (5.54-%)، تعكس لنا هاتين القيمتين على الترتيب أكبر قيمة عرفها صافي الصَّادرات، وأدناها خلال فترة الدراسة. بينما ينصف هذه السِّلسلة قيمة وسيطية (8.58%)، وتشتت قيم السِّلسلة بانحراف معياري قدره (9.32%). أنظر الملحق 15

الفرع الثَّاني: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيِّرات الدِّراسة

قبل التعرض لدراسة أي نموذج قياسي، أو أي علاقة في المدى القصير لنموذج تصحيح الخطأ، أو في المدى الطويل (علاقة التكامل المتزامن)، فإنَّه من الضَّروري دراسة مدى إستقرارية السلاسل الزمنية لهذهَ المتغيِّرات.

تكون السِّلسلة مستقرة إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن، ولاختبار إستقرارية السلاسل الزمنية التي قيد الدراسة نقوم أوَّلا بالتحليل التقليدي للسلاسل "أي استعمال المنحنى البياني (Correlograme)، وبعدها دراسة درجة استقرارها وتكاملها وذلك باستعمال اختبارات الجذور الأحادية ومن بين أهم الاختبارات المستعملة للكشف عن الإستقرارية نجد ، ديكي فولر البسيط والمطور (ADF ,DF).

أوَّلا: استقرارية السِّلسلة (CP):

سنقوم بدراسة خصائص السِّلسلة الزَّمنية CP من ناحية الإستقرارية (مركَّبة الاتجاه العام للجذر الأحادي) وذلك اعتمادا على اختبارات ديكي فولر البسيط (DF) والمطور (ADF) .

شكل رقم (4-24): تطور سلسلة نسبة الاستهلاك الكلي للناتج المحلي الخام

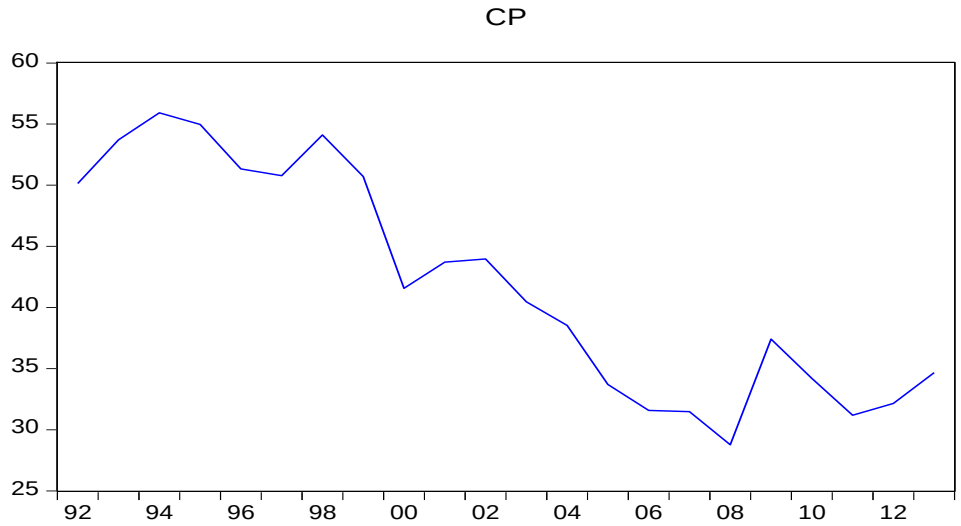

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الإحصائيات السابقة وبرنامج EViews 7

1. **تحديد درجة التأخير P :** من خلال الجدول في الملحق 16 نلاحظ أن درجة التأخير في النماذج الثلاثة هي عند p=0

2. **إختبار ديكي فولر Dickey – Fuller (DF):** إن هذا الاختبار من أهم اختبارات الإستقرارية بالإضافة إلى ذلك فهو يمكن أن يدلنا على أبسط طريق لجعل السّلسلة تستقر.

ومن أجل اختبار إستقرارية السّلسلة CP، سنحاول إتباع إستراتيجية اختبار DF بالاستعانة ببرنامج (EViews.9) حيث تحصلنا حسب الملحق 19على النتائج التالية والتي يمكن تلخيصها في الجدول الآتي:

جدول رقم (4–21): نتائج اختبار إستقرارية (CP) باستعمال (DF)

	θ_t المحسوبة	θ_t المجدولة	النتيجة
نموذج 3: Trend and Intercept	-2.44	-3.64	السّلسلة تحتوي على الجذر الأحادي و على الاتجاه العام التحديدي وهي غير مستقرة

من خلال الجدول أعلاه والملحق رقم 16 نلاحظ وجود اتجاه عام تحديدي لأن معلمة الاتجاه العام معنوية (Prob=0,03 < 0,05) مع عدم وجود الثابت C، إذن من أجل إستقرار سلسلة (CP) يجب إزالة مركبة الاتجاه العام كما هو موضح في الملحق رقم فنحصل على السّلسلة (CPA) والموضحة في الشكل التالي:

شكل رقم (4–25) السّلسلة (CPA) بعد إزالة الاتجاه العام.

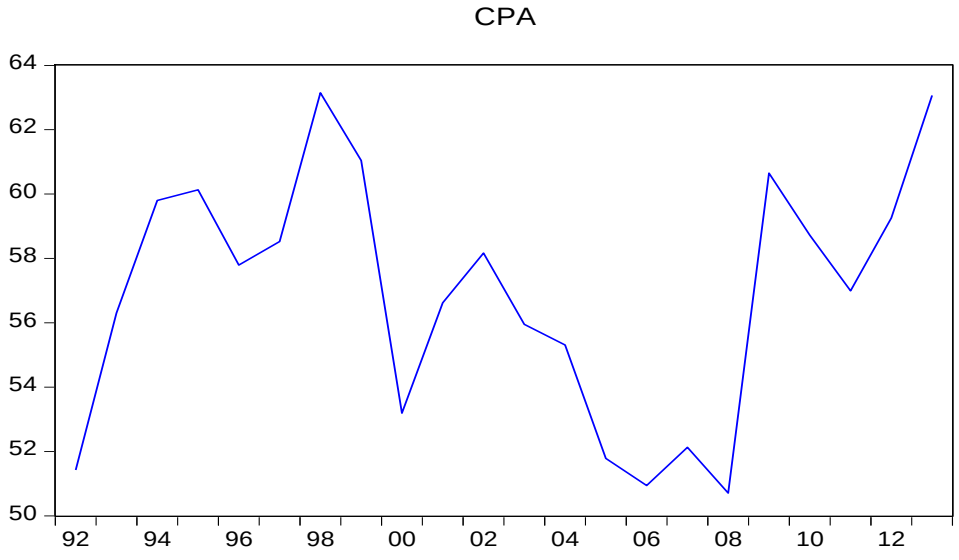

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الإحصائيات السابقة وبرنامج EViews 7

1. **تحديد درجة التأخير P :** من خلال الجدول في الملحق 16 نلاحظ أن درجة التأخير في النماذج الثلاثة هي عند p=0

2. **إختبار ديكي فولر Dickey – Fuller (DF):** من أجل اختبار إستقرارية السِّلسلة CPA سنحاول إتباع إستراتيجية اختبار DF بالاستعانة ببرنامج (EViews.7) تحصلنا على النتائج التالية والتي يمكن تلخيصها في الجدول الآتي:

جدول رقم (4–22): نتائج اختبار إستقرارية (CPA) باستعمال (DF)

	θ_t المحسوبة	θ_t المجدولة	النتيجة
نموذج (3): Trend and Intercept	-2.44	-3.64	السِّلسلة تحتوي على الجذر الأحادي وهي غير مستقرة
نموذج (2): intercept	-2.49	-3.01	السِّلسلة تحتوي على الجذر الأحادي وهي غير مستقرة
نموذج (1): None	0.52	-1.95	السِّلسلة تحتوي على الجذر الأحادي وهي غير مستقرة

نلاحظ أن قيمة θ_t المحسوبة للنماذج الثلاثة هي أكبر من θ_t المجدولة ، وبالتالي فان السِّلسلة **CPA** غير مستقرة، ولجعلها مستقرة نبحث عن الفروقات من الدَّرجة الأولى حيث:

$$\mathrm{DCPA} = \mathrm{CPA}t - \mathrm{CPA}(t-1)$$

وبعد إدخال السِّلسلة الجديدة و تطبيق اختبار ديكي فولر، وحسب الملحق 16 تحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (4–23): نتائج اختبار إستقرارية (D(CPA) بعد تطبيق الفروقات من الدَّرجة الأولى

	θ_t المحسوبة	θ_t المجدولة	النتيجة
نموذج (3): Trend and Intercept	-4.48	-3.67	السِّلسلة لا تحتوي على الجذر الأحادي وهي مستقرة
نموذج (2): intercept	-4.69	-3.02	السِّلسلة لا تحتوي على الجذر الأحادي وهي مستقرة
نموذج (1): None	-4.77	-1.95	السِّلسلة لا تحتوي على الجذر الأحادي وهي مستقرة

من خلال الجدول نلاحظ أن إحصائية ديكي–فولر المحسوبة أقل من المجدولة في النماذج الثلاثة ،وعليه يمكن القول أن السِّلسلة CPA هي مستقرة عند الفرق من الدَّرجة 1 (مستقرة ومتكاملة من الدَّرجة 1)

ونكتب اختصارا: $\mathrm{CPA} \rightarrow \mathrm{I}(1)$

ثانيا: استقرارية السِّلسلة (DP): سنقوم بدراسة خصائص السِّلسلة الزَّمنية DP من ناحية الإستقرارية وذلك اعتمادا على اختبارات ديكي فولر البسيط (DF) والمطور (ADF).

شكل رقم (4-26): تطور سلسلة نسبة الإنفاق الحكومي للناتج المحلي الخام

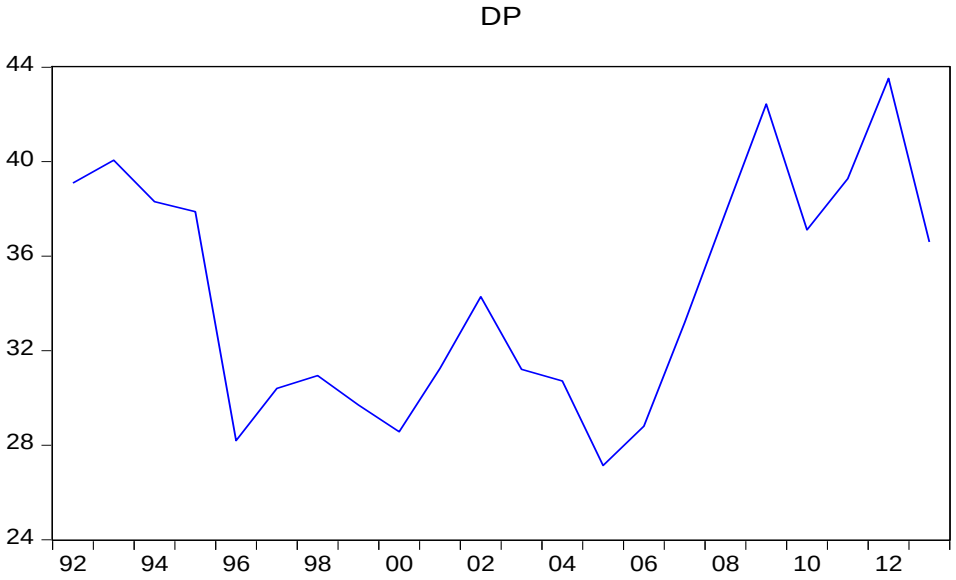

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الإحصائيات السابقة وبرنامج EViews 7

1. **تحديد درجة التأخير P** : من خلال الجدول في الملحق 17 نلاحظ أن درجة التأخير في النماذج الثالث هي عند p=0.

2. **إختبار ديكي فولر Dickey – Fuller (DF):** من أجل اختبار إستقرارية السِّلسلة DP سنحاول إتباع إستراتيجية اختبار DF بالاستعانة ببرنامج (EViews.7) وحسب الملحق 17 تحصلنا على النتائج التالية والتي يمكن تلخيصها في الجدول الآتي:

جدول رقم (4–24): نتائج اختبار إستقرارية (DP) باستعمال (DF)

	θ_t المحسوبة	θ_t المجدولة	النتيجة
نموذج (3): Trend and Intercept	-2.15	-3.64	السِّلسلة تحتوي على الجذر الأحادي وهي غير مستقرة
نموذج (2): intercept	-1.95	-3.01	السِّلسلة تحتوي على الجذر الأحادي وهي غير مستقرة
نموذج (1): None	-0.40	-1.95	السِّلسلة تحتوي على الجذر الأحادي وهي غير مستقرة

نلاحظ أن قيمة θ_t المحسوبة للنماذج الثلاثة هي أكبر من θ_t المجدولة ، وبالتالي فان السِّلسلة **DP** غير مستقرة، ولجعلها مستقرة نبحث عن الفروقات من الدَّرجة الأولى حيث:

$$DDP = DPt - DP(t-1)$$

وبعد إدخال السِّلسلة الجديدة و تطبيق اختبار ديكي فولر، تحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (4-25): نتائج اختبار إستقرارية D(DP) بعد تطبيق الفروقات من الدَّرجة الأولى

	θ_t المحسوبة	θ_t المجدولة	النتيجة
نموذج (3): Trend and Intercept	-4.47	-3.65	السِّلسلة لا تحتوي على الجذر الأحادي وهي مستقرة

نموذج (2): intercept	-4.37	-3.02	السّلسلة لا تحتوي على الجذر الأحادي وهي مستقرة
نموذج (1): None	-4.50	-1.95	السّلسلة لا تحتوي على الجذر الأحادي وهي مستقرة

من خلال الجدول نلاحظ أن إحصائية ديكي–فولر المحسوبة أقل من المجدولة في النماذج الثلاثة ،وعليه يمكن القول أن السّلسلة DP هي مستقرة عند الفرق من الدَّرجة 1 (مستقرة ومتكاملة من الدَّرجة 1)

ونكتب اختصارا: $DP \rightarrow I(1)$

ثالثا: استقرارية السّلسلة (INV): سنقوم بدراسة خصائص السّلسلة الزَّمنية INV من ناحية الإستقرارية (مركبة الاتجاه العام الجذر الأحادي) وذلك اعتمادا على اختبارات ديكي فولر البسيط (DF) والمطور (ADF).

شكل رقم (4-27): تطور سلسلة نسبة الإنفاق الاستثماري للناتج المحلي الخام

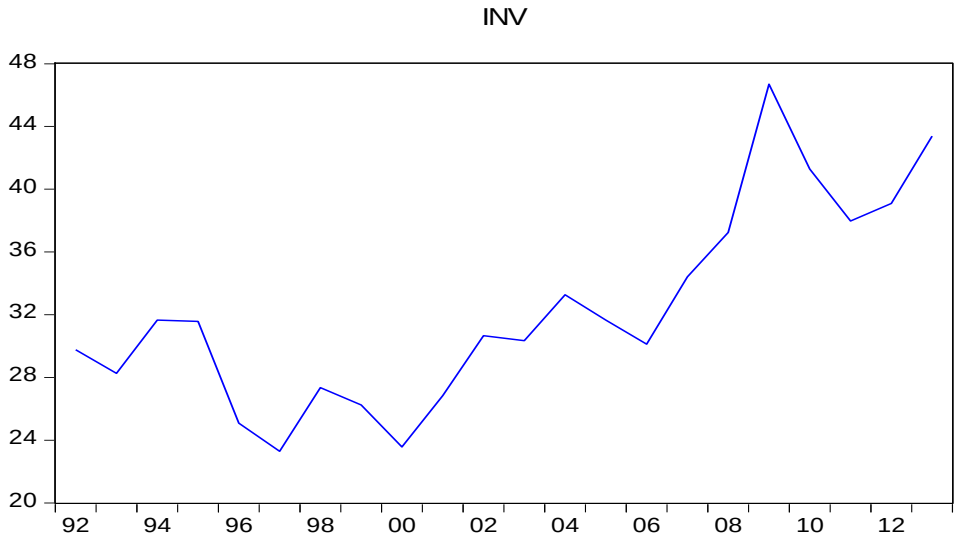

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الإحصائيات السابقة وبرنامج EViews 7

1. تحديد درجة التأخير P : من خلال الجدول في الملحق 18 نلاحظ أن درجة التأخير في النماذج الثلاثة هي عند p=0

2. **إختبار ديكي فولر Dickey – Fuller (DF):** من أجل اختبار إستقرارية السّلسلة INV، سنحاول إتباع إستراتيجية اختبار DF بالاستعانة ببرنامج (EViews.7) حيث تحصلنا حسب الملحق 18 على النتائج التالية والتي يمكن تلخيصها في الجدول الآتي:

جدول رقم (4-26): نتائج اختبار إستقرارية (INV) باستعمال (DF)

	θ_t المحسوبة	θ_t المجدولة	النتيجة
نموذج (3): Trend and Intercept	-2.44	-3.64	السّلسلة تحتوي على الجذر الأحادي و على الاتجاه العام التحديدي وهي غير مستقرة

من خلال الجدول والملحق رقم نلاحظ وجود إتجاه عام تحديدي لأن معلمة الاتجاه العام معنوية (Prob=0,02 < 0,05) مع عدم وجود الثابت C، إذن من أجل إستقرار السِّلسلة (INV) يجب إزالة مركبة الاتجاه العام كما هو موضح في الملحق رقم فنحصل على السِّلسلة **(INVA)** والموضحة في الشكل التالي:

شكل رقم (4-28): السِّلسلة (INVA) بعد إزالة الاتجاه العام.

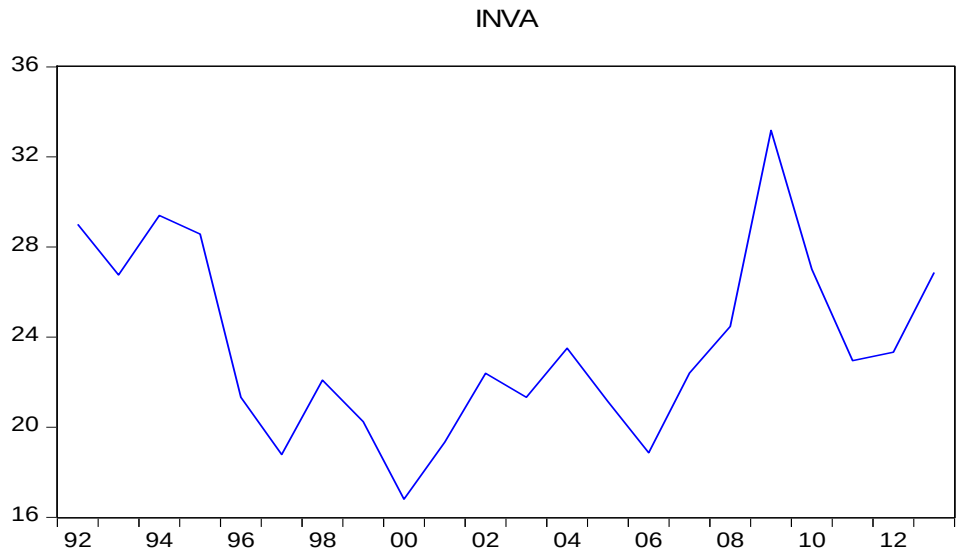

1. **تحديد درجة التأخير P** : من خلال الجدول في الملحق 18 نلاحظ أن درجة التأخير في النماذج الثلاثة هي عند p=0

2. **إختبار ديكي فولر Dickey – Fuller (DF):** من أجل اختبار إستقرارية السِّلسلة INVA سنحاول إتباع إستراتيجية اختبار DF بالاستعانة ببرنامج (EViews.7) حيث تحصلنا حسب الملحق 18 على النتائج التالية والتي يمكن تلخيصها في الجدول الآتي:

جدول رقم (4-27): نتائج اختبار إستقرارية (INVA) باستعمال (DF)

	θ_t المحسوبة	θ_t المجدولة	النتيجة
نموذج (3): Trend and Intercept	-2.36	-3.64	السِّلسلة تحتوي على الجذر الأحادي وهي غير مستقرة
نموذج (2): intercept	-2.44	-3.01	السِّلسلة تحتوي على الجذر الأحادي وهي غير مستقرة
نموذج (1): None	-0.49	-1.95	السِّلسلة تحتوي على الجذر الأحادي وهي غير مستقرة

نلاحظ أن قيمة θ_t المحسوبة للنماذج الثلاثة هي أكبر من θ_t المجدولة ، وبالتالي فان السِّلسلة **INVA** غير مستقرة، ولجعلها مستقرة نبحث عن الفروقات من الدَّرجة الأولى حيث:

$$DINVA = INVAt - INVA(t-1)$$

وبعد إدخال السِّلسلة الجديدة و تطبيق اختبار ديكي فولر، تحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (4-28): نتائج اختبار إستقرارية (DINVA) باستعمال (DF)

	θ_t المحسوبة	θ_t المجدولة	النتيجة
نموذج (3): Trend and Intercept	-4.32	-3.65	السّلسلة لا تحتوي على الجذر الأحادي وهي مستقرة
نموذج (2): intercept	-4.32	-3.02	السّلسلة لا تحتوي على الجذر الأحادي وهي مستقرة
نموذج (1): None	-4.45	-1.95	السّلسلة لا تحتوي على الجذر الأحادي وهي مستقرة

من خلال الجدول نلاحظ أن إحصائية ديكي–فولر المحسوبة أقل من المجدولة في النماذج الثلاثة ،وعليه يمكن القول أن السّلسلة INVA هي مستقرة عند الفرق من الدَّرجة 1 (مستقرة ومتكاملة من الدَّرجة 1)

ونكتب اختصارا: $INV \rightarrow I(1)$

رابعا: استقرارية السّلسلة (XN): سنقوم بدراسة خصائص السّلسلة الزَّمنية XN من ناحية الإستقرارية (مركبة الاتجاه العام الجذر الأحادي) وذلك اعتمادا على اختبارات ديكي فولر البسيط (DF) والمطور (ADF).

شكل رقم (4-29): تطور سلسلة نسبة صافي الصادرات للناتج المحلي الخام

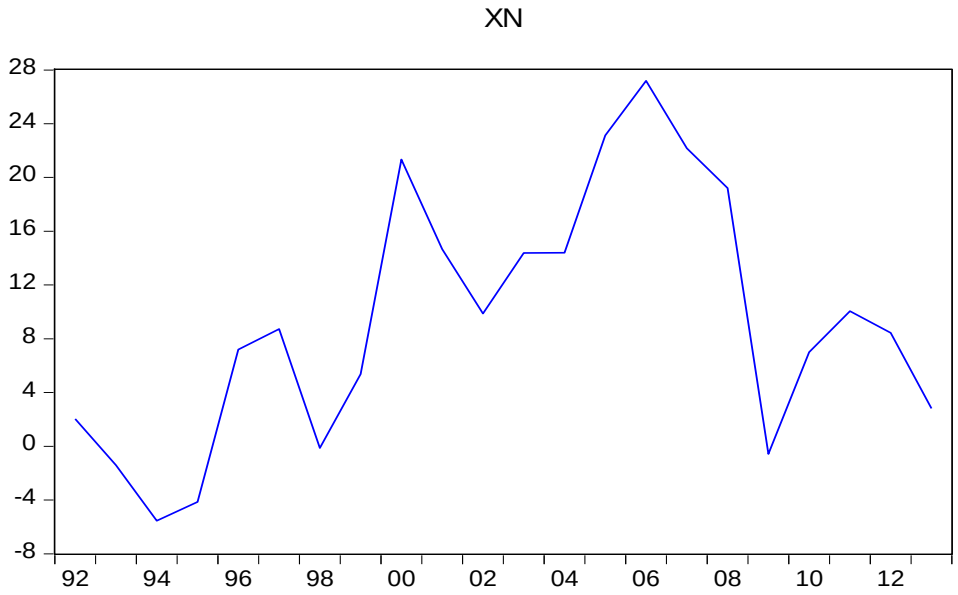

1. **تحديد درجة التأخير P** : من خلال الجدول في الملحق 19 نلاحظ أن درجة التأخير في النماذج الثلاثة هي عند p=0

2. **إختبار ديكي فولر Dickey – Fuller (DF):** من أجل اختبار إستقرارية السّلسلة XN سنحاول إتباع إستراتيجية اختبار DF بالاستعانة ببرنامج (EViews.7) حيث تحصلنا حسب الملحق 19 على النتائج التالية والتي يمكن تلخيصها في الجدول الآتي:

جدول رقم (4-29): نتائج اختبار إستقرارية (XN) باستعمال (DF)

	θ_t المحسوبة	θ_t المجدولة	النتيجة
نموذج (3): Trend and Intercept	-1.84	-3.64	السّلسلة تحتوي على الجذر الأحادي وهي غير مستقرة
نموذج (2): intercept	-2.01	-3.01	السّلسلة تحتوي على الجذر الأحادي وهي غير مستقرة
نموذج (1): None	-1.33	-1.95	السّلسلة تحتوي على الجذر الأحادي وهي غير مستقرة

نلاحظ أن قيمة θ_t المحسوبة للنماذج الثلاثة هي أكبر من θ_t المجدولة ، وبالتالي فان السّلسلة **XN** غير مستقرة، ولجعلها مستقرة نبحث عن الفروقات من الدَّرجة الأولى حيث:

$$DXN = XNt - XN(t-1)$$

وبعد إدخال السّلسلة الجديدة و تطبيق اختبار ديكي فولر، تحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (4-30): نتائج اختبار إستقرارية (DXN) باستعمال (DF)

	θ_t المحسوبة	θ_t المجدولة	النتيجة
نموذج (3): Trend and Intercept	-4.78	-3.67	السّلسلة لا تحتوي على الجذر الأحادي وهي مستقرة
نموذج (2): intercept	-4.43	-3.02	السّلسلة لا تحتوي على الجذر الأحادي وهي مستقرة
نموذج (1): None	-4.55	-1.95	السّلسلة لا تحتوي على الجذر الأحادي وهي مستقرة

من خلال الجدول نلاحظ أن إحصائية ديكي–فولر المحسوبة أقل من المجدولة في النماذج الثلاثة ،وعليه يمكن القول أن السّلسلة XN هي مستقرة عند الفرق من الدَّرجة 1 (مستقرة ومتكاملة من الدَّرجة 1)

ونكتب اختصارا: $XN \rightarrow I(1)$

خامسا: استقرارية السّلسلة (FS): سنقوم بدراسة خصائص السّلسلة الزَّمنية FS من ناحية الإستقرارية (مركبة الاتجاه العام الجذر الأحادي) وذلك اعتمادا على اختبارات ديكي فولر البسيط (DF) والمطور (ADF).

شكل رقم (4-30): تطور سلسلة نسبة الضرائب على الأجور للناتج المحلي الخام

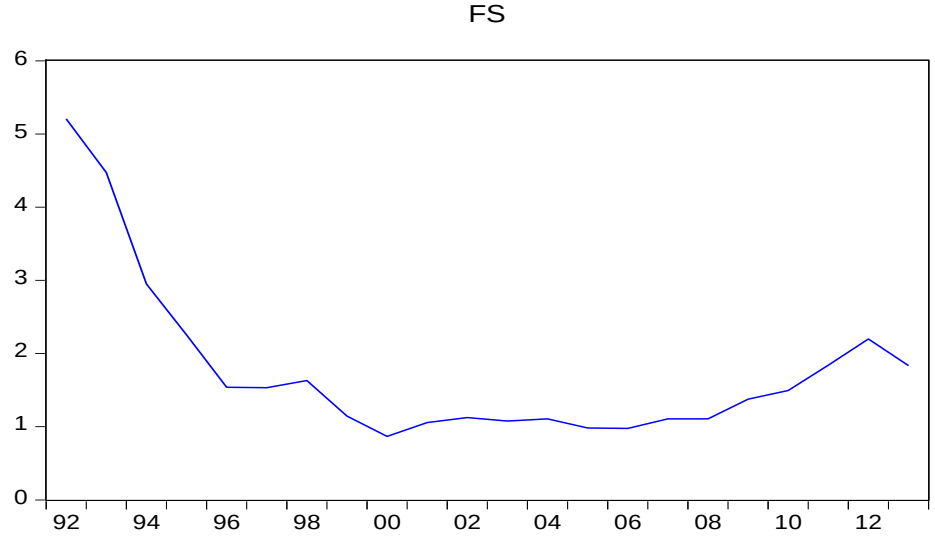

1. **تحديد درجة التأخيرP** : من خلال الجدول في الملحق 20 نلاحظ أن قيمة التأخير في النموذج الثالث هي عند p=2، أما النموذج الثاني والأوّل فهي عند p=0

2. **إختبار ديكي فولر Dickey – Fuller (DF):** من أجل اختبار إستقرارية السّلسلة FS سنحاول إتباع إستراتيجية اختبار DF بالاستعانة ببرنامج (EViews.7) حيث تحصلنا حسب الملحق 19 على النتائج التالية والتي يمكن تلخيصها في الجدول الآتي:

جدول رقم (4-31): نتائج اختبار إستقرارية (FS) باستعمال (DF)

	θ_t المحسوبة	θ_t المجدولة	النتيجة
نموذج (3): Trend and Intercept	-2.99	-3.67	السّلسلة تحتوي على الجذر الأحادي وهي غير مستقرة
نموذج (2):intercept	-5.56	-3.01	السّلسلة لا تحتوي على الجذر الأحادي وهي مستقرة
نموذج (1): None	-4.18	-1.95	السّلسلة لا تحتوي على الجذر الأحادي وهي مستقرة

من خلال الجدول نلاحظ أن إحصائية ديكي–فولر المحسوبة أقل من المجدولة في النموذج 1 و 2 ،وعليه يمكن القول أن السّلسلة FS الأصلية هي مستقرة.

ونكتب اختصارا: $FS \rightarrow I(0)$

سادسا: خلاصة الاستقرارية

$$CPA \rightarrow I(1)$$
$$DP \rightarrow I(1)$$
$$INV \rightarrow I(1)$$
$$XN \rightarrow I(1)$$
$$FS \rightarrow I(0)$$

المطلب الثّاني: تقدير شعاع الانحدار الذاتي VAR

توجد عدة طرق لتقدير شعاع الانحدار الذاتي "VAR"، و التي تعتمد على حذف الجذور الأحادية من السلاسل المدروسة وهذا عن طريق فروقات المتغيّرات ، ولكن تبقى هذه الطريقة لها نقائص وعيوب و ذلك ما يؤدي بدوره إلى التأثير على عملية التنبؤ سواء كان على المدى الطويل أو المدى القصير، وهناك طريقة أعظم احتمال،لكنها حساسة جدا لكونها تتأثر بأخطاء التخصيص، وبالتالي نستطيع القول أن طريقة المربعات الصغرى(MCO)، هي الطريقة الأسهل تطبيقا لهذا الغرض، حيث تستعمل لتقييم نموذج شعاع الانحدار الذاتي.

الفرع الأوّل: تحديد درجة التأخير

باستخدام برنامج "Eviews.7"، وبالاعتماد على معيار SC (Schwarz) و Aic (Akaike)، وبالإضافة إلى معيار HQ، وهذا لعدة قيم لـ: (P) فكانت نتائج الملحق21 والتي نلخصها في الجدول التالي:

جدول رقم (4-32): تحديد درجة التأخير P.

درجة التأخير P	معيار Aic	معيارSc	معيارHQ
P=0	19.57	19.82	19.61
P=1	18.77	20.26	19.02
P=2	17.82	20.55	18.28

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق (21).

من خلال القيم في الجدول أعلاه فإننا نأخذ درجة التأخير والتي تقابل وتوافق أصغر قيمة لكل من "AIC"، "HQ" .وعليه فدرجة التأخير (P=2).

الفرع الثَّاني: تحليل نتائج التقدير

بعد اختيار درجة التأخير سوف نقوم بتحليل نتائج التقدير النموذج وذلك بدراسة وتحليل كل نموذج على حدا والنتائج لهذا التقدير ملخصة في الملحق (22):

$$\underset{}{D(CPA) = -2.602} \underset{(-0.559)}{-1.492\ DCPA(t-1)} \underset{(-1.223)}{-1.046 DCPA(t-2)} \underset{(-0.781)}{-1.287 FS(t-1)} \underset{(-0.19)}{+3.411 FS(t-2)}$$

$$\underset{(-1.69)}{-1.511 DINVA(t-1)} \underset{(-0.182)}{-0.156 DINVA(t-2)} \underset{(-1.194)}{-0.967 DXN(t-1)} \underset{(-0.202)}{-0.202\ DXN(t-2)}$$

$$\underset{(0.57)}{+0.57 DDP(t-1)} \underset{(0.513)}{+0.513 DDP(t-2)}$$

$$\overline{R}^2 = 0.009 \qquad N = 19 \qquad (.): t-statistics \qquad F_{stat} = 1.016$$

أوَّلا: نموذج الاستهلاك الكلي: من خلال الملحق 22 نجد

وعليه يمكن تفسير طبيعة العلاقة بين المتغير التابع (الاستهلاك الكلي) والمتغيِّرات المستقلة كما يلي:

وجود علاقة عكسية بين الاستهلاك للفترتين (t-1)، (t-2) والفترة t، حيث نلاحظ أنه إذا ارتفع الاستهلاك خلال الفترة (t−1) بمقدار وحدة واحدة، فإن هذا سيؤدي إلى انخفاض الاستهلاك خلال الفترة (t) بمقدار (1.942)، وإذا ارتفع الاستهلاك خلال الفترة (t−2) بمقدار وحدة واحدة، فإن هذا سيؤدي إلى انخفاض الاستهلاك خلال الفترة (t) بمقدار (1.046).

كما نلاحظ وجود علاقة عكسية بين الضرائب على الأجور خلال الفترة (t-1) والاستهلاك بمقدار (1.287)،في حين هناك علاقة طردية بين الضرائب على الأجور خلال الفترة (t−2)والاستهلاك بمقدار(3.411)

كذلك نلاحظ وجود علاقة عكسية بين الاستثمار والاستهلاك للفترة (t-1) و(t-2) بمقدار (1.511) و (0.156)على التوالي ونفس الشيء بالنسبة لصافي الصَّادرات بمقدار (0.967) و (0.202).

أما الإنفاق الحكومي فكانت العلاقة خلال الفترتين (t-1) و(t-2) موجبة ومقدرة بـ (0.57) و (0.513).

أما من حيث جودة النموذج فإن المتغيِّرات المستقلة للنموذج تؤثر بنسبة 0.93% على الاستهلاك، وبالتالي فهي تعتبر ضعيفة جدا لأن الباقي يعود لعوامل أخرى.

أما إذا تفحصنا النموذج من الناحية الإحصائية فإننا نلاحظ أن t المحسوبة أقل من t المجدولة (t_{tab}=2.093)، وبالتالي فإن معلمات المتغيرات المفسرة غير معنوية إحصائيا ، نفس النتيجة يمكن ملاحظتها من خلال إحصائية فيشر المحسوبة(1.016)، حيث أن هذه الأخيرة أقل من F المجدولة (2.168)، وبالتالي عدم وجود معنوية كلية لمعلمات النموذج

ومنه يمكن القول أن النموذج غير مقبول من الناحية الإحصائية والقياسية والاقتصادية.

ثانيا: نموذج الضرائب على الأجور: من خلال الملحق 22 نجد

$$FS = \underset{}{+0.535} - \underset{(1.780)}{0.086}DCPA(t-1) - \underset{(-1.093)}{0.097}DCPA(t-2) + \underset{(-1.125)}{0.564}FS(t-1) + \underset{(1.291)}{0.067}FS(t-2) \underset{(0.248)}{}$$

$$\underset{}{} - \underset{(-2.188)}{0.126}DINVA(t-1) - \underset{(-0.859)}{0.047}DINVA(t-2) - \underset{(-1.566)}{0.082}DXN(t-1) - \underset{(-1.072)}{0.061}DXN(t-2)$$

$$+\underset{(0.185)}{0.006}DDP(t-1) - \underset{(-1.051)}{0.001}DDP(t-2)$$

$$\overline{R}^2 = 0.660 \qquad N = 19 \qquad (.): t-statistics \qquad F_{stat} = 4.498$$

وعليه يمكن تفسير طبيعة العلاقة بين المتغير التابع (الضرائب على الأجور) والمتغيِّرات المستقلة كما يلي:

وجود علاقة عكسية بين الاستهلاك للفترتين (t-1)، (t-2) الضرائب على الأجور للفترة t، حيث نلاحظ أنه إذا ارتفع الاستهلاك خلال الفترة (t-1) بمقدار وحدة واحدة، فإن هذا سيؤدي إلى انخفاض الضرائب على الأجور خلال الفترة (t) بمقدار (1.093)، وإذا ارتفع الاستهلاك خلال الفترة (t-2) بمقدار وحدة واحدة، فإن هذا سيؤدي إلى انخفاض ضرائب الأجور خلال الفترة (t) بمقدار (1.125).

كما نلاحظ وجود علاقة طردية بين الضرائب على الأجور خلال الفترتين (t-1) و (t-2) والضرائب على الأجور للفترة (t-1) بمقدار(1.291) و(0.248) على التوالي؛ كذلك نلاحظ وجود علاقة عكسية بين

الاستثمار والضرائب على الأجور للفترة (t-1) و(t-2) بمقدار (2.188) و (0.895)على التوالي ونفس الشيء بالنسبة لصافي الصَّادرات بمقدار (1.566) و (1.072).

أما الإنفاق الحكومي فكانت العلاقة طردية خلال الفترة (t-1) وعكسية خلال الفترة (t-2) ومقدرة بـ (0.185) و (1.051).

أما من حيث جودة النموذج فإن المتغيِّرات المستقلة للنموذج تؤثر بنسبة 66% على الضرائب على الأجور، والباقي يعود لعوامل أخرى.

وفيما يخص اختبار معنوية المعالم مجمعة فإن إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من قيمتها المجدولة ($F_{tab} = 2,168 < F_{stat} = 4.498$)، أما في ما يخص المعنوية منفردة أي $t_{student}$ فنجدها عند جميع المعلمات غير معنوية إحصائيا.

فنلاحظ أن النموذج متضارب من الناحية الاقتصادية مع إمكانية قبوله من الناحية الإحصائية والقياسية.

ثالثا: نموذج الاستثمار: من خلال الملحق 22 نجد

$$D(INVA) = \underset{(0.654)}{+2.589} \underset{(-1.127)}{-1.170DCPA(t-1)} \underset{(0.012)}{+0.145DCPA(t-2)} \underset{(-1.047)}{-6.017FS(t-1)} \underset{(1.060)}{+3.756FS(t-2)}$$

$$\underset{(-1.575)}{-1.195DINVA(t-1)} \underset{(-0.707)}{-0.514DINVA(t-2)} \underset{(-0.976)}{-0.673DXN(t-1)} \underset{(0.265)}{+0.200DXN(t-2)}$$

$$\underset{(1.652)}{+0.765DDP(t-1)} \underset{(2.046)}{+0.0853DDP(t-2)}$$

$$\overline{R}^2 = 0.343 \quad N = 19 \quad (.): t-statistics \quad F_{stat} = 1.94$$

نلاحظ أن المعنوية الإحصائية لكل معلمة هي ضعيفة وأقل من القيمة المجدولة، وفيما يتعلق بالمعنوية الكلية لفيشر كذلك نستنتج أن إحصائية فيشر المجدولة أكبر من إحصائية فيشر المحسوبة أي عدم معنوية كلية لمعلمات النموذج مجتمعة، وإذا نظرنا إلى جودة التأثير نجدها 34%، أما الباقي فيرجع لعوامل أخرى (سعر الفائدة، التوقعات المستقبلية، مرحلة الدورة الاقتصادية...)

أما من الناحية الاقتصادية فنجد أن هناك علاقة طردية بين كل من الاستهلاك والضريبة على الأجور وصافي الصَّادرات والإنفاق للفترة (t-2)، والإنفاق الحكومي للفترتين (t-1)و(t-2) مع الاستثمار، أما باقي المتغيِّرات فهناك علاقة عكسية.

ومنه يمكننا أن نرفض هذا النموذج بالنظر إلى المعايير الإحصائية والقياسية والاقتصادية.

رابعا: نموذج صافي الصَّادرات: من خلال الملحق 22 نجد

$$\mathrm{D}(XN) = \underset{(-0.038)}{-0.373} + \underset{(1.009)}{2.541}\mathrm{DCPA}(t-1) + \underset{(0.090)}{0.251}\mathrm{DCPA}(t-2) + \underset{(0.582)}{8.125}\mathrm{FS}(t-1) - \underset{(-0.822)}{7.073}\mathrm{FS}(t-2)$$

$$+\underset{(1.735)}{3.196}\mathrm{DINVA}(t-1) - \underset{(0.189)}{0.334}\mathrm{DINVA}(t-2) + \underset{(1.038)}{1.736}\mathrm{DXN}(t-1) - \underset{(-0.317)}{0.581}\mathrm{DXN}(t-2)$$

$$\underset{(-1.359)}{-1.527}\mathrm{DDP}(t-1) - \underset{(-1.728)}{1.750}\mathrm{DDP}(t-2)$$

$$\overline{R}^2 = 0.105 \qquad N = 19 \qquad (.): t-statistics \qquad F_{stat} = 1.212$$

بقي نفس المشكل يطرح نفسه، حيث نلاحظ أن المعنوية الإحصائية للمعلمات هي سيئة، بالإضافة إلى عدم معنوية المتغيِّرات مجتمعة بالنظر إلى فيشر المحسوبة (1,212)، كما أن المتغيِّرات تشرح صافي الصَّادرات بنسبة 10%، والباقي 90% يعود لعوامل أخرى غير موجودة في النموذج.

خامسا نموذج الإنفاق الحكومي: من خلال الملحق 22 نجد:

$$\mathrm{D}(DP) = \underset{(2.315)}{+9.032} - \underset{(1.689)}{1.728}\mathrm{DCPA}(t-1) + \underset{(0.732)}{0.822}\mathrm{DCPA}(t-2) - \underset{(-2.125)}{12.039}\mathrm{FS}(t-1) + \underset{(1.511)}{279}\mathrm{FS}(t-2)$$

$$\underset{(-2.705)}{-2.024}\mathrm{DINVA}(t-1) - \underset{(-0.787)}{0.564}\mathrm{DINVA}(t-2) - \underset{(-2.196)}{1.491}\mathrm{DXN}(t-1) + \underset{(0.708)}{0.527}\mathrm{DXN}(t-2)$$

$$+\underset{(0.137)}{0.062}\mathrm{DDP}(t-1) + \underset{(2.025)}{0.833}\mathrm{DDP}(t-2)$$

$$\overline{R}^2 = 0.418 \qquad N = 19 \qquad (.): t-statistics \qquad F_{stat} = 2.292$$

وعليه يمكن تفسير طبيعة العلاقة بين المتغير التابع (الإنفاق الحكومي) والمتغيِّرات المستقلة كما يلي:

وجود علاقة عكسية بين الاستهلاك للفترة (t-1)، والإنفاق الحكومي للفترة t، حيث نلاحظ أنه إذا ارتفع الاستهلاك خلال الفترة (t-1) بمقدار وحدة واحدة، فإن هذا سيؤدي إلى انخفاض الإنفاق الحكومي خلال الفترة (t) بمقدار (1.728)، غير أن القيمة t المحسوبة أقل من المجدولة وبالتالي فإن العلاقة غير معنوية، أما في الفترة t-(2) فهناك علاقة طردية بمقدار (0.822).

كما نلاحظ وجود علاقة عكسية بين الضرائب على الأجور خلال الفترة (t-1) والإنفاق الحكومي بمقدار (12.039) بعلاقة معنوية نظرا لأن t المحسوبة أكبر من المجدولة، في حين هناك علاقة طردية بين الضرائب على الأجور خلال الفترة (t-2) والانفاق الحكومي بمقدار(5.279) لكنها غير معنوية

كذلك نلاحظ وجود علاقة عكسية بين الاستثمار والإنفاق الحكومي للفترة (t-1) و(t-2) بمقدار (2.024) و (0.564)على التوالي وهذا يعكس أثر المزاحمة غير أن العلاقة معنوية للفترة (t-1) وغير معنوية للفترة (t-2) ونفس الشيء بالنسبة لصافي الصَّادرات للفترة (t-1)، والعكس خلال الفترة (t-2).

أما الإنفاق الحكومي فكانت العلاقة خلال الفترتين (t-1) و(t-2) موجبة

و من حيث جودة النموذج فإن المتغيِّرات المستقلة للنموذج تؤثر بنسبة 41% على الإنفاق الحكومي، أما إذا تفحصنا النموذج من الناحية الإحصائية فإننا نلاحظ أن t المحسوبة أقل من t المجدولة (t_{tab}=2.093)، في كل المتغيِّرات ما عدا الضرائب على الأجور، الاستثمار، صافي الصَّادرات للفترة (t-1)، أما إحصائية فيشر المحسوبة(2.292)، هذه الأخيرة أكبر من F المجدولة (2.168)، وبالتالي فإن المعنوية الكلية للمتغيرات تساهم في تفسير المتغير التابع.

ومنه يمكن القول أن النموذج غير مقبول من الناحية الإحصائية والقياسية والاقتصادية.

الفرع الثالث: دراسة استقرارية النموذج VAR

ليكن لدينا الشكل والجدول التاليين:

جدول رقم (4-33): شرط استقرار VAR

VAR Stability Condition Check

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: D(CPA) FS D(INVA) D(XN) D
Exogenous variables: C
Lag specification: 1 2
Date: 01/28/16 Time: 23:33

Root	Modulus
-0.434880 - 0.847810i	0.952839
-0.434880 + 0.847810i	0.952839
0.204012 - 0.690953i	0.720442
0.204012 + 0.690953i	0.720442
0.602335	0.602335
-0.505097	0.505097
0.326830 - 0.371629i	0.494900
0.326830 + 0.371629i	0.494900
-0.306791 - 0.348419i	0.464238
-0.306791 + 0.348419i	0.464238

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

شكل رقم (4-31): دائرة الوحدة

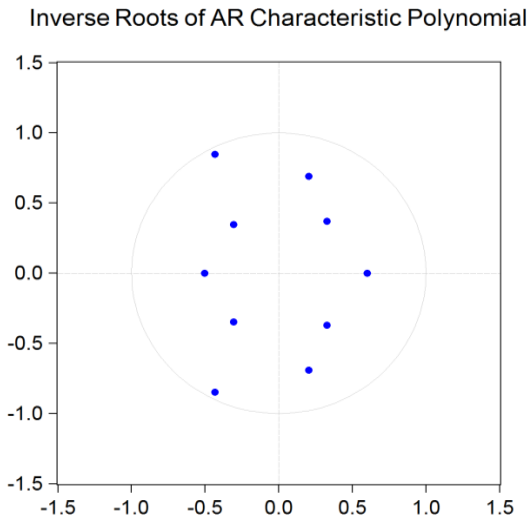

من خلال الجدول و الشكل ، يتضح بأن النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار؛ إذ أن كل المعاملات أصغر من الواحد، وجميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، ما يعني أن النموذج لا يعاني مشكلة في ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

الفرع الرابع: اختبار اتباع البواقي للتوزيع الطبيعي

سنقوم بتحليل طبيعية بواقي التقدير لنموذج VAR لمعرفة إذا ما كان النموذج صالحاً أو غير صالح، ومن خلال الملحق 23 نلاحظ أن احتمالات (jarque-bera) أكبر من 0.05 وبالتالي فهي تتبع التوزيع الطبيعي.ما عدا سلسلة صافي الصادرات.

الفرع الخامس: تحليل دوال الاستجابة ومكونات التباين

دوال الإستجابة تمكننا من تحليل مختلف السياسات الاقتصادية الممكنة، وذلك من خلال إحداث صدمة في إحدى المتغيِّرات العشوائية، ثم دراسة أثر هذه الصدمة على باقي المتغيِّرات المكونة لشعاع الانحدار الذاتي

أوَّلا: تحليل الصدمات ودوال الاستجابة: يسمح لنا تحليل الصدمات العشوائية بقياس أثر التغير المفاجئ في ظاهرة معينة على باقي المتغيِّرات من خلال تطبيقنا لصدمة بمقدار انحراف معياري واحد في الفترة الأولى وتقدير دوال الاستجابة الممتدة على 10 فترات، فكانت النتائج حسب الملحق 24 كما يلي :

عند إحداث صدمة على الاستهلاك الكلي لا حظنا أنه إلى غاية الفترة الخامسة كانت هناك استجابة إيجابية حتى الفترة الثالثة وسلبية بعده، لكن بعد الفترة الخامسة انخفضت الاستجابة لتصبح ضعيفة إلى معدومة، أما بالنسبة لباقي المتغيِّرات (للاستثمار، الانفاق الحكومي، صافي الصَّادرات) فإن الاستجابة كانت ضعيفة جدا؛

أما صدمة الضرائب على الأجور فكانت استجابة معتبرة بالزيادة بالنسبة للاستهلاك لتبدأ في الانخفاض أما باقي المتغيِّرات فكانت الاستجابة ضعيفة إلى معدومة؛

ويلاحظ على صدمة الاستثمار أنها أحدثت استجابة موجبة وسالبة بالنسبة للاستهلاك، أما بالنسبة لضرائب الأجور فقد أحدث استجابة موجبة وسالبة في المرحلة الأولى لتصبح بعدها تقريبا معدومة، وبالنسبة لصافي الصَّادرات والإنفاق الحكومي فكانت ضعيفة؛

وبالنسبة لصدمة صافي الصَّادرات فقد أحدثت استجابة بالنسبة للاستهلاك موجبة وسالبة، أما بالنسبة لضرائب الأجور، فكانت هناك استجابة في الفترات الأولى، لتصبح ضعيفة إلى معدومة بعد الفترة الخامسة، أما لباقي المتغيِّرات فكانت الاستجابة ضعيفة؛

أما صدمة الانفاق الحكومي فكانت هناك استجابات تأرجحت بين الموجبة والسالبة على كل المتغيِّرات.

✓ وعليه الملاحظ أن المتغيِّرات الهيكلية الخاصة بالنموذج تجيب وتستجيب بصفة ضعيفة لمختلف الصدمات المطبقة على مختلف المتغيِّرات (ماعدا صدمة الإنفاق الحكومي)، وبهذا نستطيع القول أن أي تغير في ضرائب الأجور (سواء بالارتفاع أو الانخفاض)، فإنه لا يؤثر على مختلف المتغيِّرات الأخرى، ما عدا تأثير معتبر على الاستهلاك.

ثانيا: تحليل مكونات التباين: إن الهدف من تحليل مكونات التباين هو معرفة نصيب أو مدى مساهمة تحديد لكل متغير في تباين خطأ التنبؤ ومن خلال جدول تحليل مكونات التباين في الملحق 25 لاحظنا:

✓أن انحراف CPA قدر بـ 5.16% في الفترة القصيرة حيث أن 62.26 % منها يرجع لتباين خطأ تنبئها و 22.63 % ترجع لتباين خطأ المتغيرة FS و 6.29% ترجع للاستثمار، و4.23% ترجع لصافي الصَّادرات، و 4.75% ترجع للإنفاق الحكومي، وهذا دليل على عدم تأثير متغيرات النموذج على الاستهلاك إلا ضريبة الأجور التي تأثرت نوعا ما، هذا في الفترة القصيرة أما في الفترة الطويلة فكان الانحراف 6.31% الجزء الكبير منه 52.02%عائد للخطأ في تنبأ CPA، في حين 25.86% راجعة لضرائب الأجور، 7.29% للاستثمار، 9.89% لصافي الصَّادرات، 4.93% للإنفاق الحكومي ، ومنه نستنتج الضرائب على الأجور لا يكون لها أثر أكبر على الاستهلاك ، في حين أن أثر الاستثمار، صافي الصَّادرات، الإنفاق الحكومي يكون ضعيفا و ذلك لعدم وجود ارتباط مباشر بين هذه المتغيِّرات؛

✓أن انحراف ضرائب الأجور قدر بـ 0.48% في الفترة القصيرة، مصدرها: 17.01% من CPA، 64.52% من خطأ تنبئها، 13.39% من INVA، 4.47% منXN، 0.59% منDP، أما في الفترة الطويلة فكان انحراف ضرائب الأجور 0.56% ، مصدرها: 21.63% من CPA، 59.59% من خطأ تنبئها، 12.58% من INVA، 5.03% منXN، 0.87% منDP، وعليه يمكن القول أن أي صدمة تحدث في الفترة القصيرة على متغيرات النموذج يكون فيها أثر الاستثمار أكبر على ضرائب الأجور، في حين يكون الأثر الأكبر ناجما عن الاستهلاك في الفترة الطويلة، وعلى هذا فتأثر ضريبة الأجر بمتغيرات النموذج يبقى ضعيفا؛

✓أما انحراف الاستثمار فقد بـ 4.81%، كان مصدره الخطأ في التنبؤ بالاستهلاك بنسبة كبيرة قدرت بـ 44.62%، في حين الضرائب على الأجور قدر خطأ تنبئها بـ 12.37%، و28.62% راجع لخطأ تنبؤ الاستثمار، 3.40% يرجع لصافي الصَّادرات، و10.96% للإنفاق الحكومي، وفي الفترة الطويلة ارتفع الخطأ في تنبؤ المتغير FS بنسبة معتبرة حيث وصلت إلى 24% مقابل انخفاض مساهمة المتغيرةCPA في خطا التنبأ لتصل إلى 33.98%.

✓بلغ انحراف صافي الصَّادرات 5.16% المصدر الأكبر منه يرجع لخطأ التنبأ في الاستهلاك بنسبة 58.65% تليها الضرائب على الاجور 17.78%، أما خطأ تنبئها فكان ضعيفا 4.28% هذا في الفترة القصيرة، أما في الطويلة فكان هناك انخفاض الاستهلاك يقابله ارتفاع في خطأ التنبؤ لباقي المتغيِّرات، وعليه يمن القول أن التغير في صافي الصَّادرات يكون سببه الأكبر من الاستهلاك، وبدرجة أقل الضرائب على الأجور، في حين أثر باقي المتغيِّرات ضعيف؛

✓ وأخيرا فإن انحراف الإنفاق الحكومي في الفترة القصيرة قدر بـ 0.48% مصدره الأكبر الخطأ في تنبأ الضرائب على الأجور بنسبة قدرت بـ 27.40% وبنسبة اقل من المتغيرة CPA، فارتفعت نسبة مساهمة الخطأ

في التنبؤ بالنسبة للمتغيرة FC لتصل إلى 34.17%، وكذا الاستهلاك لتصل إلى13.83%، ومنه نقول أن هناك أثر أكبر لضرائب الأجور على الانفاق الحكومي مقابل المتغيِّرات الأخرى، لكن هذا الأثر يبقى ضعيفا.

المطلب الثالث: تحسين النموذج

سوف نقوم في هذه المرحلة الجديدة بمجموعة من التعديلات على النموذج السابق حيث نقوم بإقصاء بعض المتغيِّرات حيث تبقى الطريقة الأحسن هي طريقة المربعات الصغرى (MCO) وقد كانت النتائج كما يلي:

الفرع الأوَّل: أثر ضريبة الأجور على الاستهلاك

من خلال الملحق 26 وجدنا النموذج التالي:

$$\mathrm{D}(CPA) = \underset{(-2.18)}{-4.66} + \underset{(2.44)}{3.82}\mathrm{FS} + \underset{(2.19)}{0.42}\mathrm{DCPA}(\mathrm{t}-1) + \varepsilon\mathrm{t} - \underset{(-4.59)}{0.99}\varepsilon(\mathrm{t}-1)$$

$$\overline{R}^2 = 0.33 \quad N = 19 \quad (.): t-statistics \quad F_{stat} = 4.22 \quad DW = 1.93$$

أوَّلا: التفسير الاقتصادي: نلاحظ من المعادلة المقدرة أعلاه أن الاستهلاك المستقل يقدر بـ 4.66- وهو سالب وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، كما نجد أن الاستهلاك تربطه علاقة طردية باستهلاك الفترة السابقة، بالإضافة إلى أن الاستهلاك تربطه علاقة طردية مع ضرائب الأجور وهذا غير مقبول من الناحية الاقتصادية، حيث معروف في النظرية الاقتصادية أن الضرائب تخفض الدخل المتاح ومنه الاستهلاك، أما باقي العوامل فتربطها علاقة عكسية مع الاستهلاك وبنسبة معتبرة؛

ثانيا: التفسير الإحصائي: من الناحية الاقتصادية فدرجة التأثير تقدر بـ 0.33 أي أن المتغيِّرات الشارحة تفسر الاستهلاك بنسبة 33%، وهي نسبة ضعيفة؛

وفيما يخص اختبار ستيودنت فالنتائج كانت كالتالي:

1. إحتمال احصائية استيودنت لمعلمة الضريبة على الأجور يساوي 0.026 ، وهي أقل من مستوى الدلالة عند5%، وبالتالي فإن المعلمة لها معنوية إحصائية ؛
2. إحتمال احصائية استيودنت للثابت تساوي 0.044 ، وهي أقل من مستوى الدلالة عند5%، ومنه فإن المعلمة لها معنوية إحصائية؛
3. إحتمال احصائية استيودنت لمعلمة الاستهلاك الكلي لفترة سابقة تساوي0.043، وهي أقل من مستوى الدلالة عند5%، ومنه فهناك معنوية إحصائية للمعلمة؛
4. إحتمال احصائية استيودنت لمعلمة العوامل الأخرى لسنة سابقة تساوي 0.000 ، وهي أقل من مستوى الدلالة عند5%، ومنه فهناك معنوية إحصائية للمعلمة.

وفيما يخص اختبار فيشرF ، فإن إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من قيمتها المجدولة ($F_{tab} = 2,168 < F_{stat} = 4.225$)، كما أن Prob (F-Statistik)=0.022 وهي أقل من 5% وبالتالي فهناك معنوية كلية لمعلمات النموذج مجتمعة، بالإضافة إلى أن قيمة DW=1.93، ومنه البواقي مستقلة ذاتيا من الدَّرجة الأولى، وهي أكبر من R^2، ومنه نرفض احتمال أن يكون الانحدار زائفا.

أما عن اختبار البواقي فمن خلال الملحق 27 فيمكن القول أن:

البواقي عبارة عن تشويش ابيض حيث أن (Prob (QS) =0.422>0.05)، كما أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي لأن (Prob (JB) =0.09>0.05)، وبما ان (Prob (BG) =0.15>0.05) فإن البواقي مستقلة ذاتيا من الدَّرجة k، وبالنظر إلى (Prob (ARCH) نجدها تساوي 0.44 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي فهناك تجانس لتباين بواقي النموذج.

الفرع الثَّاني: أثر ضريبة الأجور على الإنفاق الحكومي

من خلال الملحق 28 وجدنا النموذج التالي:

$$D(DP) = \underset{(3.08)}{-4.95} + \underset{(2.77)}{6.97}FS - \underset{(-3.92)}{10.72}FS(t-1) - \underset{(-0.01)}{0.002}D(DPt-1) + \varepsilon t - \underset{(-44.53)}{0.98}\varepsilon(t-2)$$

$$\overline{R}^2 = 0.66 \quad N = 19 \quad (.): t-statistics \quad F_{stat} = 10.54 \quad DW = 2.15$$

أوَّلا: التفسير الاقتصادي: الإنفاق الحكومي الثابت سالب وهذا لا يوافق النظرية الاقتصادية، وتؤثر الضرائب على الأجور للفترة الحالية طرديا على الإنفاق الحكومي، وهذا يتماشا مع النظرية الاقتصادية، بالإضافة لذلك فهناك تأثير سلبي للانفاق الحكومي لسنة سابقة وكذا لضرائب الأجور على الإنفاق الحكومي.

ثانيًا التفسير الإحصائي: قدرت درجة التأثير بـ 0.66، أي أن المتغيِّرات الشارحة تفسر الإنفاق الحكومي بـ 66% وهي نسبة معتبرة، وفيما يخص اختبار ستيودنت فالنتائج كانت كلها أقل من 5% ما عدا الإنفاق الحكومي لسنة سابقة وبالتالي فهي معلمات معنوية، وفيما يخص اختبار فيشرF ، فإن إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من قيمتها المجدولة ($F_{tab} = 2,168 < F_{stat} = 10.54$)، كما أن Prob (F-Statistik)=0.0002 وهي أقل من 5% وبالتالي فهناك معنوية كلية لمعلمات النموذج مجتمعة، بالإضافة إلى أن قيمة DW=2.15، ومنه البواقي مستقلة ذاتيا من الدَّرجة الأولى، وهي أكبر من R^2، ومنه نرفض احتمال أن يكون الانحدار زائفا.

أما عن اختبار البواقي فمن خلال الملحق رقم 28 فيمكن القول أن:

البواقي عبارة عن تشويش ابيض حيث أن (Prob (Q_S) =0.448>0.05)، كما أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي لأن (Prob (JB) =0.60>0.05)، وبما ان (Prob (BG) =0.69>0.05) فإن البواقي مستقلة ذاتيا من الدَّرجة k، وبالنظر إلى (Prob (ARCH) نجدها تساوي 0.12 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي فهناك تجانس لتباين بواقي النموذج.

الفرع الثالث: أثر ضريبة الأجور على الانفاق الاستثماري

من خلال الملحق 30 وجدنا النموذج التالي:

$$D(INVA) = 2.63 - 2.00FS - 0.49DINVA(t-2) + \varepsilon t - 0.35\varepsilon(t-1)$$
$$(1.90)\ (-2.08)\quad (-2.14)\qquad\qquad (-1.31)$$

$$\overline{R}^2 = 0.15 \qquad N = 19 \qquad (.): t-statistics \qquad F_{stat} = 2.10 \qquad DW = 1.92$$

أوَّلا: التفسير الاقتصادي: الإنفاق الاستثمار الثابت موجب وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، كما أن الضريبة على الأجور تؤثر على الاستثمار عكسيا وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية من خلال التأثير على حوافز العمل، أو من خلال التأثير على الادخار، حيث قد تعمل ضرائب الأجور على تخفيض الادخار الذي يعتمد عليه في التكوين الرأسمالي، كما أن الاستثمار لسنتين سابقتين يؤثر عكسيا على الاستثمار الحالي، وهذا قد يتوافق مع النظرية الاقتصادية في ظل غلة الحجم المتناقصة وانخفاض الكفاية الحدية للاستثمار. بالإضافة للتأثير العكسي لعوامل أخرى مثل سعر الفائدة ..والتي تؤثر بمقدار 0.35%.

ثانيا: التفسير الإحصائي: بلغت درجة تأثير المتغيِّرات المستقلة على المتغير التابع 15% وهي نسبة ضعيفة، أما إحصائية فيشر المحسوبة فهي أقل من قيمتها المجدولة ($F_{tab} = 2{,}168 > F_{stat} = 2.10$) كما أن Prob (F-Statistik)=0.14 وهي اكبر من 5% وبالتالي لا توجد معنوية كلية لمعلمات النموذج مجتمعة، وفيما يخص اختبار ستيودنت فالمعلمات كانت كلها غير معنوية أي أكبر من 5% ما عدا الإنفاق الاستثماري لسنتين سابقتين، اما البواقي فهي مستقلة ذاتيا من الدَّرجة الأولى لأن قيمة DW تساوي 1.92، وهي أكبر من R^2، ومنه نرفض احتمال أن يكون الانحدار زائفا.

وعليه لا يمكن قبول النموذج من الناحية الإحصائية.

أما عن اختبار البواقي فمن خلال الملحق 31 قيمكن القول أن:

البواقي عبارة عن تشويش ابيض حيث أن (Prob (Q_S) =0.95>0.05)، كما أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي لأن (Prob (JB) =0.72>0.05)، وبما ان (Prob (BG) =0.68>0.05) فإن البواقي مستقلة ذاتيا من الدَّرجة k، وبالنظر إلى (Prob (ARCH) نجدها تساوي 0.60 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي فهناك تجانس لتباين بواقي النموذج.

الفرع الثالث: أثر ضريبة الأجور على صافي الصَّادرات

من خلال الملحق 32 وجدنا النموذج التالي:

$$\underset{(1.93)}{\mathrm{D}(XN) = 5.66} \underset{(-3.59)}{- 14.12\mathrm{FS}} \underset{(3.76)}{+ 9.78\mathrm{FS}(\mathrm{t}-1)} \underset{(-2.28)}{- 0.56\mathrm{DXN}(t-1)} + \varepsilon\mathrm{t} \underset{(-9.73)}{- 0.87\varepsilon(\mathrm{t}-1)}$$

$$\overline{R}^2 = 0.34 \quad N = 19 \quad (.): t - statistics \quad F_{stat} = 3.45 \quad DW = 1.71$$

أوَّلا: التفسير الاقتصادي: الثابت يساوي 5.66 وهو موجب ويتوافق مع النظرية الاقتصادية، الضرائب على الأجور تأثر عكسيا على صافي الصَّادرات وهذا يمكن النظر إليه من خلال أن تخفيض الضرائب على الأجور قد يعمل على زيادة الاستهلاك ومن بين السلع الاستهلاكية نجد الواردات مما ينعكس سلبا على صافي الصَّادرات، كما أن صافي الصَّادرات لسنة سابقة يؤثر عكسيا على صافي الصَّادرات، حيث زيادة صافي الصَّادرات يعمل على تحسين العملة لكون العملة معومة مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة ومنه انخفاض الميزة النسبية للصادرات مما يعمل على تخفيضها مقابل تحسن الواردات، وتثر العوامل الأخرى غير الموجود في النموذج عكسيا على صافي الصَّادرات.

ثانيا التفسير الإحصائي: قدرت درجة التأثير بـ 0.34، أي أن المتغيِّرات الشارحة تفسر صافي الصَّادرات بـ 34% وهي نسبة معتبرة، وفيما يخص اختبار ستيودنت فالنتائج كانت كلها أقل من 5% ما عدا الثابت لسنة وبالتالي فهي معلمات معنوية، وبما أن احصائية فيشر المحسوبة أكبر من الجدولة، وكذا الاحتمال أقل من 0.05 فإن معلمات النموذج مجتمعة تعد معنوية.

أما عن اختبار البواقي فهي عبارة عن تشويش أبيض وتتبع التوزيع الطبيعي، وهي مستقلة ذاتيا من الدَّرجةk، كما أن هناك تباين لبواقي النموذج.

الفرع الرابع: تأثير الضرائب على الأجور على الطلب الكلي

سنقوم في هذا الفرع بدراسة اثر الضريبة على الأجور على دالة الطلب الكلي، هذه الأخيرة مكونة من الاستهلاك يضاف إليها الاستثمار، الإنفاق الحكومي، صافي الصَّادرات.

أوَّلا: **استقرارية السِّلسلة (DG):** سنقوم بدراسة خصائص السِّلسلة الزَّمنية DG من ناحية الإستقرارية (مركبة الاتجاه العام الجذر الأحادي) وذلك اعتمادا على اختبارات ديكي فولر البسيط (DF) والمطور (ADF).

شكل رقم (4-32): تطور سلسلة الطَّلب الكلِّي

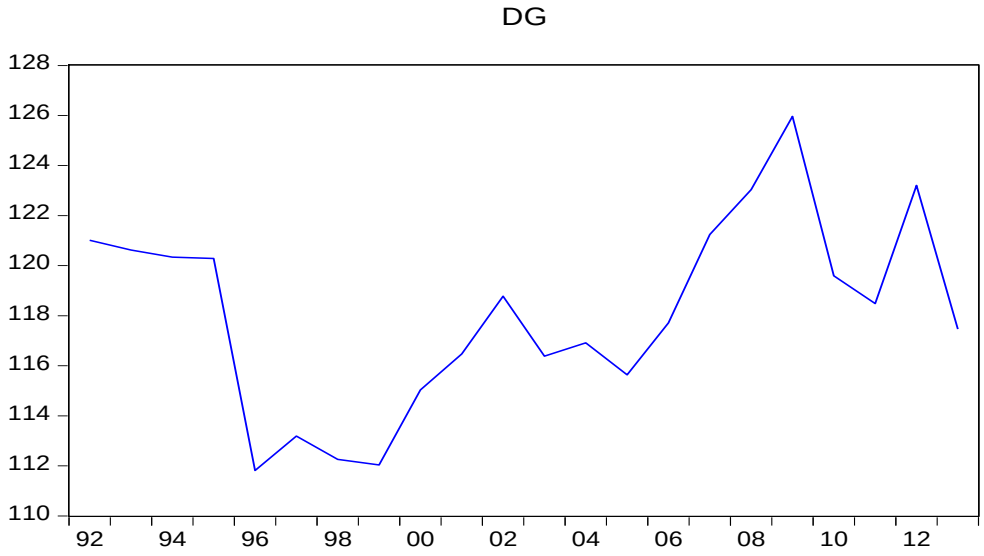

1. **تحديد درجة التأخير P** : من خلال الجدول في الملحق 34 نلاحظ أن قيمة التأخير في النماذج الثلاثة هي عند p=0

2. **إختبار ديكي فولر Dickey – Fuller (DF):** من أجل اختبار إستقرارية السّلسلة DG ، سنحاول تتبع إستراتيجية اختبار DF بالاستعانة ببرنامج (EViews.7) وحسب الملحق 34 تحصلنا على النتائج التالية والتي يمكن تلخيصها في الجدول الآتي:

جدول رقم (4–34): نتائج اختبار إستقرارية (DG) باستعمال (DF)

	θ_t المحسوبة	θ_t المجدولة	النتيجة
نموذج (3): Trend and Intercept	-2.74	-3.64	السّلسلة تحتوي على الجذر الأحادي وهي غير مستقرة
نموذج (2): intercept	-2.15	-3.01	السّلسلة تحتوي على الجذر الأحادي وهي غير مستقرة
نموذج (1): None	-0.29	-1.95	السّلسلة تحتوي على الجذر الأحادي وهي غير مستقرة

نلاحظ أن قيمة θ_t المحسوبة للنماذج الثلاثة هي أكبر من θ_t المجدولة ، وبالتالي فان السّلسلة **DG** غير مستقرة، ولجعلها مستقرة نبحث عن الفروقات من الدَّرجة الأولى حيث:

$$DDG = DGt - DG(t-1)$$

وبعد إدخال السّلسلة الجديدة و تطبيق اختبار ديكي فولر، تحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (4-35): نتائج اختبار إستقرارية (DDG) باستعمال (DF)

	θ_t المحسوبة	θ_t المجدولة	النتيجة
نموذج (3): Trend and Intercept	-4.70	-3.65	السّلسلة لا تحتوي على الجذر الأحادي وهي مستقرة
نموذج (2): intercept	-4.83	-3.02	السّلسلة لا تحتوي على الجذر الأحادي وهي مستقرة
نموذج (1): None	-4.97	-1.95	السّلسلة لا تحتوي على الجذر الأحادي وهي مستقرة

من خلال الجدول نلاحظ أن إحصائية ديكي–فولر المحسوبة أقل من المجدولة في النماذج الثلاثة ،وعليه يمكن القول أن السِّلسلة DG هي مستقرة عند الفرق من الدَّرجة 1 (مستقرة ومتكاملة من الدَّرجة 1)

ونكتب اختصارا: $\mathrm{DG} \rightarrow I(1)$

ثانيا: تأثير الضرائب على الأجور على الطلب الكلي

من خلال الملحق 35 وجدنا النموذج التالي:

$$\mathrm{D}(DG) = 2.54 - 1.81\mathrm{FS} - 0.99\mathrm{DG}(\mathrm{t}-1)$$
$$(2.89)\ (-2.89)\quad (-4.97)$$

$$\overline{R}^2 = 0.27 \quad N = 19 \quad (.): t-statistics \quad F_{stat} = 4.78 \quad DW = 1.52$$

1. **التفسير الاقتصادي**: الثابت يساوي 2.54 وهو موجب ويتوافق مع النظرية الاقتصادية، الضرائب على الأجور تأثر عكسيا على الطلب الكلي، كما أن الطلب الكلي لسنة سابقة يؤثر سلبا على الطلب الكلي.

2. **التفسير الإحصائي**: قدرت درجة التأثير بـ 0.27، أي أن المتغيِّرات الشارحة تفسر الطلب الكلي بـ 27% وهي نسبة معتبرة، وفيما يخص اختبار ستيودنت فالنتائج كانت كلها أقل من 5% وبالتالي فهي معلمات معنوية، وبما أن احصائية فيشر المحسوبة أكبر من الجدولة، وكذا الاحتمال أقل من 0.05 فإن معلمات النموذج مجتمعة تعد معنوية.

أما عن اختبار البواقي فهي عبارة عن تشويش أبيض وتتبع التوزيع الطبيعي، وهي مستقلة ذاتيا من الدَّرجةk، كما أن هناك تجانس لتباين بواقي النموذج.

خلاصة

شهدت الجزائر ظروفًا اقتصاديةً واجتماعيةً في نهاية عقد التسعينات من القرن الماضي دفعتها لإعادة النَّظر في سياستها الضَّريبية، حيث لم تكن الضَّريبة تحتل المكانة الهامَّة والضرورية في السِّياسة الاقتصادية باعتبارها أداة من أدوات التَّأثير الاقتصادي والاجتماعي، ومن خلال هذا الفصل تطرقنا إلى مسار الإصلاح الضَّريبي في الجزائر وما انجر عنه من آثار على الصَّعيد المالي والاقتصادي، وتوصَّلنا إلى النتائج التَّالية:

- ✓ شرعت الجزائر في إصلاحات جدية للنظام الضريبي منذ 1992 والتي لم تكن خيارا اقتصاديًا، بل أمرًا ضروريًا دفعتها إليه عدَّة عوامل أهمها: الصدمة البترولية السلبية لسنة 1986 والتَّحولات الاقتصادية المحلية والدولية، وارتفاع الضَّغط الضَّريبي، وضعفُ كفاءة الإدارة مما تسبب في تفشي ظاهرة التَّهرب الضريبي؛
- ✓ نتج عن الإصلاح ظهور ضرائب جديدة أهمها ضريبة الدَّخل الإجمالي، هذه الأخيرة ونظرًا لأهميتها توالت الإصلاحات فيها خاصَّة ما تعلق منها بالسُلم الضَّريبي، فكانت إصلاحات 1994، 1999، 2003، 2008، غير أنَّ إصلاح 2008 يعتر الأهم، وذلك بتعديل جدول الضَّريبة على الدَّخل الإجمالي بتخفيض عدد الشرائح والمعدل الأعلى، ورغم هذا فإنَّ تطبيق هذه الضَّريبة يطرح عدَّة إشكاليات لعلَّ أهمها طريقةُ الدَّفع باعتبار أن جلَّ المكلَّفين تقتطع منهم من المصدر، ونعني بذلك وعاء الأجور والمرتبات ممَّا يطرح إشكالية المساواة وثقل العبء الضَّريبي على هذه الفئة التي تعتبر الفئة الوسطى والدنيا في المجتمع؛
- ✓ إن ضريبة الدخل الإجمالي تشكل نسبة معتبرة من الحصيلة المالية للجباية العادية، حيث وصلت إلى حدود 31% من حجم الحصيلة العادية، وبالنَّظر إلى نسبة ضَريبة الدَّخل الإجمالي إلى النَّاتج المحلي خارج المحروقات نجد أنَّها طيلة عشرِ سنوات كانت في حدود 2%، لتبدأ في الارتفاع منذ 2005 نظرًا للزيادات المعتبر في الأُجور والمرتَّبات، ووصلت إلى أقصاها 5.73% سنة 2013 نظرا لنظام الدَّفع التَّعويضي للأجور وزيادة معدَّل نُمو العمالة بـ 6.08%؛
- ✓ تحتل الضَّريبة على الأجور والمرتبات أهميَّة ماليَّة كبيرةً ضمن حصيلة الضَّريبة على الدَّخل الإجمالي، نظرا لغزارتها الناجمة عن طريقة التحصيل، والملاحظ انَّه في أدنى الحالات وصلت مساهمة الضَّريبة على الأُجور في حصيلة الضَّريبة على الدَّخل 68% لتصل إلى أقصاها سنتي 1992 و 2012 بنسبة 98% و 91% على التوالي.
- ✓ ارتفاع الضَّغط الضَّريبي على فئة الأجور والمرتبات حيث وجدنا أنَّ نسبة الضَّريبة إلى الكتلة الأجرية في تزايد مستمر لتصل إلى 12.89% كما أنَّ هناك اختلالًا واضحًا بين نصيب الأجراء من الدَّخل المتاح ونسبة مساهمتهم في حصة ضرائب الدَّخل، حيث قدرت نسبة الكتلة الأجرية إلى الدَّخل المتاح في المتوسط 26% في

حين نجد أنَّ مساهمة الضَّريبة على دخل فئة المرتَّبات والأُجور في ضريبة الدَّخل تقدر بـ 80% في المتوسط، وهذا يعبِّر بوضوح عن عدم عدالة النِّظام الضريبي في الجزائر؛

✓ إن استعمال ميل هودرك- بريسكوت (HP) في تشخيص الدَّورات الاقتصادية في الجزائر، ودراسة مدى مسايرة المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالدِّراسة لسلوك الناتج المحلي ترتب عنه نتائج أهمها:

- إنَّ درجة الارتباط بين السُّلوك الدَّوري للناتج المحلي من جهة وضرائب الأجور من جهة أخرى كانت معتبرة حيث قدرت بـ 44%، غير أنَّ المساندة لم تكن إلاَّ بعد سنة 2008 ولعل هذا كان انعكاسا للإصلاحات؛
- أما عن متغيرات الطَّلب الكلِّي فنجد أنَّ أهم ارتباط كان بالنسبة للصادرات المرتبطة بالقطاع النفطي حيث قدر الارتباط بنسبة 74% في حين كان أقل ارتباط مع متغيِّر الاستهلاك 3% ولعل هذا يرجع إلى الدعم السِّعري المقدم لفائدة المستهلكين خاصة قبل تحرير الأسعار مما أثَّر على معامل الارتباط بصفةٍ عامَّةٍ، أمَّا الإنفاق الحكومي فقدِّر الارتباط بـ 23% والاستثمار بـ 17%، أما الواردات فكان الارتباط عكسيا بنسبة 12%؛

✓ بتقدير قيمة المضاعف وجدنا أنَّ قيمته ضعيفةٌ جدًّا، حيث قدِّرت بـ 0.25 والتي تعني أنَّه إذا زادت المتغيرات المستقلة في الطَّلب الكلِّي بـ 100 وحدة فإنَّ النَّاتج الوطني سوف يزداد بـ 25 وحدة، وهذا دليل على أنَّ المضاعف في الجزائر لا يعمل عمله المنوط به، لكون أنَّ الجزائر من الدول غير المتكاملة صناعيا، وبالتَّالي فأثر المضاعف ينسحب إلى العالم الخارجي ويتجلى ذلك من خلال نسبة الميل الحدي للواردات.

- بتحليل وصفي للسلاسل الزمنية، (متغيرات النموذج)، ودراسة إستقرارية هذه المتغيرات بتطبيق مختلف الإختبارت الإحصائية، قمنا بتقدير نموذج ديناميكي يرصد مختلف التفاعلات الديناميكية بين متغيرات النظام المدروس في إطار منهجية VAR، وبالاعتماد على مختلف الأدوات والمعايير المناسبة تم تحديد درجة التأخير بفترتين، وبعد تقدير النموذج، والتأكد من كونه يمثل تمثيلا جيدا لمختلف المشاهدات من خلال إخضاعه إلى مجموعة من الاختبارات والتي أثبتت أن النموذج غير مقبول من الناحية الإحصائية والقياسية والاقتصادية، ولحل هذا المشكل قمنا بمجموعة من التعديلات على النموذج السابق من خلال إقصاء بعض المتغيِّرات فوجدنا:

☜ أن الاستهلاك تربطه علاقة طردية مع ضرائب الأجور وهذا غير مقبول من الناحية الاقتصادية، حيث معروف في النظرية الاقتصادية أن الضرائب تخفض الدخل المتاح ومنه الاستهلاك، غير أن النموذج كان صحيحا من الناحية الاحصائية، وبلغت درجة التأثير 33%؛

☜ أن الضرائب على الأجور للفترة الحالية تؤثر طرديا على الإنفاق الحكومي، وهذا يتماشا مع النظرية الاقتصادية، بالإضافة لذلك فهناك تأثير سلبي للإنفاق الحكومي لسنة سابقة وكذا لضرائب الأجور على الإنفاق الحكومي؛

☜ بالنسبة لأثر الضريبة على الأجور على الاستثمار وجدنا أن النموذج غير مقبول من الناحية الإحصائية بالرغم من كونه موافق للنظرية الاقتصادية حيث أن الضريبة على الأجور تؤثر على الاستثمار عكسيا من خلال التأثير على حوافز العمل، أو من خلال التأثير على الادخار، حيث قد تعمل ضرائب الأجور على تخفيض الادخار الذي يعتمد عليه في التكوين الرأسمالي، كما أن الاستثمار لسنتين سابقتين يؤثر عكسيا على الاستثمار الحالي، وهذا قد يتوافق مع النظرية الاقتصادية في ظل غلة الحجم المتناقصة وانخفاض الكفاية الحدية للاستثمار؛

☜ وبالنسبة لصافي الصادرات، فقد وجدنا أن الضرائب على الأجور تأثر عكسيا على صافي الصَّادرات وهذا يمكن النظر إليه من خلال أن تخفيض الضرائب على الأجور قد يعمل على زيادة الاستهلاك ومن بين السلع الاستهلاكية نجد الواردات، مما ينعكس سلبا على صافي الصَّادرات، وقد قدرت درجة التأثير بـ 0.34، أي أن المتغيِّرات الشارحة تفسر صافي الصَّادرات بـ 34% وهي نسبة معتبرة، والنموذج مقبول من الناحية الاقتصادية؛

☜ وبدراسة أثر ضريبة الأجور على الطلب الكلي وجدنا أنها تؤثر عكسيا على الطلب الكلي، وقدرت درجة التأثير لمتغيرات النموذج بـ 27% وهي نسبة معتبرة، والنموذج كان مقبول من الناحية الإحصائية

خاتمة عامة

عالجت الدِّراسة أحد المواضيع التي تحتل مكانا هامًا في النِّقاشات الاقتصادية السَّاخنة بين الخبراء وصنَّاع القرار، حيث تناولنا موضوع **الضَّريبة على الأجور كآلية للوصول إلى الهيكل الأمثل للطلب الكلِّي**، ونحن إذ تناولنا هذا الموضوع لا يوجد لدينا أيُّ شك في أن السِّياسة الضريبية يمكن أن تؤثر في الخيارات الاقتصادية، من خلال ماتحدثه من آثارٍ تنتقل من الجانب المالي إلى الجانب الاقتصادي، لكن ليس واضحًا، على أساس مسبق، أنَّه بأي حالٍ من الأحوال يمكن أن يؤدِّي تخفيض معدَّل الضَّريبة على الأجور والمرتبات في نهاية المطاف إلى اقتصاد أكبر، حيث من الصَّعب التعرُّف بدقَّة على ما يمكن أن يكون لتخفيض مستوى الضرائب من آثار، تطبيقًا للتَّحليل النظري، علىُّ مكوِّنات الطَّلب الكلِّي، وعلى الكفاءة والنمو الطويل الأجل.

كما أنَّ محصلة معدَّل النمو الاقتصادي ليست هي العنصر الحاسم، بل طريقة هذا النمو أيضا، من خلال استدامة معدَّل النمو والذي يضمن خلق فرص عمل وتقليل الفقر، بدلا من معدَّل نمو ولو مرتفع لكن يحتوى على إمكانيات تقلُّب كبيرة.

ولأهمية الموضوع حاولت بعض الدِّراسات التَّجريبية، على قلَّتها، قياس التأثيرات المختلفة لسياسة تخفيض ضريبة الدَّخل بطرق مختلفة، ومستخدمة نماذج مختلفة، وشملت الدِّراسات التجريبية الولايات المتحدة الأمريكية لكونها استعملت سياسة التَّخفيض الضريبي خلال الستِّين سنة الماضية كأداة هامَّة لمعالجة ضعف الاقتصاد والخروج من حالة الركود الاقتصادي.

وفي إطار معالجتنا للموضوع حاولنا الإجابة على التساؤل الرئيسي الذي كان: **إلى أي حد يمكن استخدام الضَّريبة على الأجور كأداة لإدارة الطَّلب الكلِّي وتحقيق الحجم الأمثل له لمعالجة الدَّورات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي**؟ فقسمنا الدِّراسة إلى جزئين جزء نظري تناولنا فيه المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدِّراسة، حيث درسنا مكوِّنات الطَّلب الكلِّي، والدَّورات الاقتصادية، البعد النظري للضرائب، لننتقل بعدها إلى الخلفية النَّظرية للموضوع حسب نموذج العرض والطَّلب الكلِّي، وحسب التَّحليل الكلِّي للتَّوازن الاقتصادي، وسلوك المتغيِّرات الاقتصادية كانعكاس لردة فعل الأعوان الاقتصاديين للتَّخفيض الضريبي، كما دعمنا الدِّراسة بنتائج الدِّراسات التَّجريبية السابقة. أم الجزء الثاني فهو الجزء التطبيقي للدراسة حلَّلنا فيه الحصيلة المالية لتطور ضريبة الأجور مستعملين في ذلك مؤشرات مختلفة للتعبير عن أبعاد هذا التَّطور، وحاولنا إسقاط الجزء النَّظري على حالة الجزائر.

وفي هذا الصدد فإن النتائج المتوصل إليها نقسمها إلى نتائج نظرية وأخرى تطبيقية:

النتائج النظرية

1. يشكِّل الاستهلاك جزءا مهمًّا من الطَّلب الكلِّي، لذا احتلت دراسته أهمية كبيرة، ويعتبر كينز أوَّل من اعتنى بالاستهلاك بشكلٍ جدي، حيث رأى أنَّ الاستهلاك دالة موجبة للدَّخل المتاح وهي غير خطِّية وغير نِسبيَّة هذه الخصائص لدالة الاستهلاك الكينزية كانت محلَّ اهتمام العديد من الدِّراسات التي حاولت التَّأكد منها،

لتظهر بعض الدِّراسات نتائج لا تَتَّفق والنظرية الكينزية، فظهرت نظريَّات أخرى فسَّرت الاستهلاك بمحدِّدات أخرى، فكانت نظرية الدَّخل النسبي، نظرية الدَّخل الدائم ونظرية دورة الحياة، هذه التَّفسيرات جعلت الاستهلاك أكثر عناصر الانفاق استقرارًا، ويَعمَد إلى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلِّي، وهذا الاستقرار يمكن إيضاحه بطرقٍ مختلفة، فلو أنَّ الأفراد سعَو إلى الاحتفاظ بمستوى معيشتهم، كما رأى كينزت، فإنَّ الاستهلاك سوف يتذبذب أقل من الدَّخل، وتشير كلٌّ من نظرية الدَّخل الدائم ونظرية دورة الحياة إلى أنَّ التَّغيرات المؤقتة في الدَّخل سيكون لها أثرٌ ضعيفٌ على الدَّخل في الزمن الطويل؛

2. يلي الانفاق الاستهلاكي في الأهمية الانفاق الاستثماري، والذي يكوِّن إلى جانب الاستهلاك الطَّلب الكلِّي الفعَّال عند كينز، ويعتبر الاستثمار أشد عناصر الطَّلب الكلِّي تقلبا، حيث يعزو العديد من الاقتصاديين أسباب الدَّورات الاقتصادية إلى التَّقلبات في الاستثمار، نظرا لأنَّ التَّقلبات في السلع الرأسمالية تكون أسرع من التغيرات التي تحدث في قطاع السلع الاستهلاكية، ويتحدد الاستثمار أساسا بالدَّخل، سعر الفائدة، الكفاية الحدية لرأس المال، التقدم التكنولوجي، السِّياسة الاقتصادية للبلد؛

3. يمثل الانفاق الحكومي المكون الثَّالث من مكوِّنات الطَّلب الكلِّي، وإن كان يعتبر الأكثر أهمية وفاعلية في خلق ما يسمى بالدُّفعة القوية للنَّشاط الاقتصادي، وخاصَّة في الاقتصاديات النَّامية نظرا لما تعانيه من عدم فاعلية مكوِّنات الطلب الأخرى، ويتحدَّد حجم الانفاق بالدَّور الذي تلعبه الدَّولة في الاقتصاد بالإضافة إلى حجم القطاع الخاص ومدى قدرة على قيادة النشاط الاقتصادي؛

4. المكون الرابع من مكوِّنات الطَّلب الكلِّي هو صافي الطلب الخارجي المتكوِّن من الصادرات، التي تتحدد أساسا بطلب الأجانب على المنتجات المحلية، مستويات الأسعار، والواردات التي تتحدد أساسًا بالدَّخل الوطني، هذا المكون (الصَّادرات) يتميَّز بعدم الاستقرار نسبيًا نظرا لاعتماده على الطَّلب الاستهلاكي الأجنبي، وفي ظل التنافسية الدولية للصادرات، فإن إستراتيجية النمو الذي تقوده الصادرات قد تكون أكثر هشاشة، لذا يجب انتهاج سياسةٍ انمائية تعطي الطَّلب المحلي دورًا أكبر في النمو؛

5. يأخذ الاقتصاد الرأسمالي الشَّكل الدَّوري في حركته عبر الزمن، فسنواتٌ من التَّوسع تليها سنوات من الركود، وقد اختلف الاقتصاديون في تفسيرهم للدَّورات الاقتصادية، حيث أرجعها البعض لعوامل خارجة عن النِّظام الاقتصادي كالحروب والكوارث، في حين أرجعها البعض إلى أسباب داخلية، لكنَّهم اختلفوا في نوعيتها، فأرجعها البعض لأسباب نقدية تتعلَّق بالمعروض النَّقدي، في حين رأى البعض قصور الطلب أساسها، هذه الأخيرة انبثقت عنها نظريات نقص الاستهلاك، ونظرية المضاعف والمعجل؛

6. حسب النَّموذج الكينزي فإنَّ قصور الطَّلب يتم معالجته بالتدخل الحكومي عبر إدارة الطَّلب لمواجهة التذبذب الاقتصادي، غير أنَّ هناك عدَّة عوامل قد تضعف من فعالية هذه السِّياسة منها: الأخطاء المتوقعة، الفجوات الزمنية، والآثار التضخمية التي قد تنشأ عن السِّياسة التوسعية خاصة في حالة عدم استجابتها لتحسُّن الاقتصاد وعودته للنمو، ضف إلى ذلك الآثار الثانوية غير المرغوبة؛

7. تعتبر الضَّريبة أحد الأدوات الاقتصادية التي تتدَّخل الدَّولة من خلالها في اتجاه ومعدَّلات النمو الاقتصادي وتحقيق التَّوازن والاستقرار الاقتصادي، باعتبار أنَّها تؤثر على العديد من المتغيِّرات الاقتصادية، حيث تؤثِّر على توزيع الدَّخل بين الادخار والاستهلاك، وهو بدوره ينعكس على الإنتاج، كما أنَّ لها دور في معالجة مشاكل الدَّورة الاقتصادية، حيث تحارب التَّضخم بكونها تقلِّل السيولة النَّقدية في أيدي الأفراد، وتعالج الكساد من خلال تشجيع الأفراد على الإنفاق بترك نقود أكثر في أيدي المستهلكين؛

8. اختلف علماء الإسلام في موضوع الضَّريبة، في ظل عدم كفاية الموارد المعتادة في وقتنا المعاصر في مقابلة متطلبات ما تحتاجه الدَّولة، ولعلَّ أهمَّ دليلٍ تمسَّك به المجيزون للضَّريبة بصفة عامَّة المصلحة الشرعية، وبالمقابل تمسَّك المانعون بدليل حُرمة المال الخاص، إلاَّ أنَّ دليل المصلحة واتساع وظائف الدَّولة يقف إلى جانب المجيزين، وفي حالة الضَّرورة فإنَّه يجوز للدولة فرض ضرائب استثنائية لمواجهة العجز في الموازنة للقيام بالمصالح العامَّة لكن هذا لا يتم إلا بشروط أهمها:

- الحاجة الحقيقية للمال ولا مورد آخر؛
- مشاورة أهل الحل العقد؛
- توزيع أعباء الضَّريبة بالعدل؛
- أن تنفق في المصالح التي فُرِضت لأجلها؛
- بقاء الحاجة التي فُرضت لأجلها.

9. تعمل ضرائب الدَّخل على تصغير المضاعفات، وتحدث أثرها على الطَّلب الكلِّي من خلال مكونتين:

المكونة الأوَّلى: التَّغيُّر في مستوى الدَّخل الأصلي النَّاتِج عن تغير (تخفيض مثلا) معدَّل الضَّريبة، ويساوي هذا الجزء: الميل الحدِّي للاستهلاك من الدَّخل المتاح مضروبا في تغير الدَّخل النَّاتِج عن تخفيض معدَّل الضَّريبة $(bY_0\Delta t)$

المكونة الثَّانية: هي الإنفاق المستمال النَّاتِج عن الدَّخل الجَّديد المرتفع وله القيمة $b(1-\grave{t})Y_0$.

وعليه نكتب: $\Delta Y = +\propto_G bY_0\Delta t$

ومنه نَخْلص إلى أنَّ تخفيض معدَّل الضَّريبة يزيد من الدَّخل المتاح، ومنه تكون آثاره الزيادة في قيمة الميل الحدِّي للاستهلاك من الدَّخل، وفي الأخير الزيادة من الدَّخل التَّوازني، ويحدث العكس في حالة الرَّفع.

10. تصنَّف ضرائب الأجور ضمن إجراءات الاسْتِقرار التِّلقائية للسِّياسة المالية غير الحذرة، هذه الأخيرة نعني بها تلك العناصر للسياسة المالية التي تميل إلى تخفيف تقلبَّات النَّاتج دون أيِّ إجراءات حكومية صريحة، حيث تعمل على تعويض التَّقلبات في الطَّلب الفعَّال تلقائيًا.

ففي أوقات الرواج والازدهار تؤدِّي الزِّيادة المضطردة في الدَّخل الوطني إلى زيادة التَّحصيلات الضَّريبية بمعدَّلات متزايدة تفوق نظيراتها في الدَّخل الوطني، وهذا بدوره يساعد ويساهم في كبح جماح التَّضخم تلقائيا،

والعكس صحيح في أوقات الكساد؛ وبالتَّالي فإنَّها تعمل على تحريك متغيُّرات الاقتصاد الكلِّي في الوقت المناسب، وبالمعدَّلات الضرورية، ودون أن يترتب على هذا التَّحريك أي تأثيرات جانبية مثل التَّزاحم الخارجي لزيادة الانفاق الحكُومي، أو استمرار الاقتصاد في التَّوازن الكلِّي.

غير أنَّ تأييد الاعتماد الأكبر على هذه العوامل قد بات ضعيفا، والسبب في ذلك هو أن هذه العوامل توفر خروج الدَّولة من حالات الانكماش، وعندما يزيد الدَّخل والتوظيف تتزايد الضَّرائب وتنخفض المدفوعات التحويلية، وهذه التغيُّرات تخفض معدَّل زيادة الدَّخل الممكن التَّصرف فيه والاستِهلاك ومن ثم معدَّل نمو الدَّخل.

11. إنَّ تخفيض الضَّرائب على الدَّخل سوف يزيد من الدَّخل الممكن التَّصرف فيه لدى النَّاس، وحيث أنَّ الدَّخل بعد استقطاع الضَّريبة محدد أساسي ومهم للاستهلاك فإنَّ الزِّيادة في الدَّخل سوف تغري الأفراد على زيادة إنفاقهم الاستِهلاكي، ومن خلال نموذج العرض الكلي والطَّلب الكلِّي فإن هذا يقود إلى زيادة الطَّلب الكلِّي، ليتقاطع مع منحنى العرض الكلي عند توليفة أعلى معبرة عن زيادة الدَّخل وزيادة الأسعار، هذه الأخيرة تؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي ومنه زيادة العمالة، ومنه التخفيف من البطالة النَّاتِجة عن قصور الطَّلب.

ومع زيادة مستوى الأسعار ينخفض المخزون الحقيقي للنقود مما يؤدي إلى تراجع منحنى LM، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة ومنه تناقص الاستثمار، ومع الانخفاض الضريبي وتزايد الدَّخل فإنَّ كل من الاستِهلاك والادِّخار يزيدان.

12. إن انخفاض معدَّلات ضريبة الأجور يؤثر على الاقتصاد في المقام الأوَّل من خلال آثارها بعد الخصم وهذا التَّأثير يختلف بين المدى القصير، الآثار على الطَّلب، و المدى الطَّويل، الآثار على العرض؛

فمن حيث العرض يؤثر التَّخفيض الضريبي على:

عرض العمل:

حيث نجد أثريين متعاكسين: أثر الإحلال، وأثر الدَّخل، فالأوَّل عادة يثير النَّشاط الاقتصادي، في حين يقلل الأثر الثَّاني منه، فالآثار الإيجابية للتخفيض ترفع مكافئة العمل بعد خصم الضَّريبة، فترفع من ثمن الراحة فيتم إحلال الراحة بجهد أكثر فيزيد عرض العمل؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنَّ خفض الضَّرائب بنسبة معينة يؤدِّي إلى زيادة تراكمية في العجز الموازني، مما يعمل على رفع الدين الحكومي، فيدفع الأفراد إلى توقع أمرين: إما زيادة مستقبلية في مستوى الضَّرائب لتمويل الزِّيادة في مدفوعات الفائدة وأقساط اهتلاك القرض على القروض الإضافية، أو تخفيض الانفاق الحكُومي، بالتَّالي الحصول على خدمات حكومية أقل.

وفي كلتا الحالتين تختار الأُسر العمل وتوفير المزيد الآن حتى يكون لديها المزيد من الموارد للتَّعويض عن العبء الأكبر في المستقبل.

أما الآثار السلبية والتي نعني بها آثار الدَّخل فارتفاع الدَّخل بعد خصم الضَّرائب يعمل على تقليل المعروض من العمالة من خلال التمتع بأوقات راحة أكثر.

لذلك فإنَّ الأثر الصافي على المعروض من العمالة قد يبدوا غير واضح.

الاستثمار والادخار: وهنا نجد أيضا أثرين: فتأثير الدَّخل يؤدِّي إلى ادخارٍ أقل، وهنا يكون الأفراد قادرين على الحفاظ على المستوى المستهدف من الثروة (الثروة سوف تنمو بسبب ارتفاع العوائد بعد خصم الضَّرائب)؛ أما أثر الإحلال فوجود ضرائِب أقل يؤدِّي إلى مزيد من الادِّخار لصالح استهلاك أكبر في المستقبل؛

ومن حيث الطلب يؤثر التَّخفيض على:

الطلب الاستهلاكي: تعددت وجهات النظر في ذلك: حيث يرى كينز أن الميل الحدِّي للاستهلاك للأجراء مرتفع، وبالتَّالي فكل تخفيض في الضَّرائب على الأجور يترتَّب عليه زيادة في الدَّخل ومنه الاستِهلاك، غير أنَّ الأمر مختلف بالنسبة للنظريات الحدِّيثة للاستهلاك.

فعلى الخصوص نحتاج إلى التمييز بين المتغيِّرات المؤقتة والدائمة في الضَّرائب، وكذا دراسة الآثار المحتملة للتغيُّرات المتوقعة في الضَّرائب.

الميزانية: من المرجَّح أن يكون لسياسة التَّخفيض الضريبي آثار عكسية على عجز الميزانية في المدى القصير، لا سيما إذا لم يرافق ذلك تخفيض في الانفاق الحكُومي غير الإنتاجي وغير الضروري، لأن السِّياسات التي لا يمكن تحمُّلها ماليًا لا يمكن الحفاظ إليها للأبد.

وخلاصة أثر التَّخفيض الضريبي أنه يعتمد على السِّياسة المالية وآلية مواجهتها لتمويل هذا التَّخفيض؛ كما يعتمد على السِّياسة النَّقدية وأهدافها المعلنة، ومدى مساندتها للتخفيض، كما يعتمد على سلوك الاستِهلاك الشَّخصي وتوقعات الأفراد اتجاه السِّياسة المالية، وكيفية التَّصرف في الدَّخل المتاح بين الادِّخار والاستِهلاك؛ كما يعتمد على تصرفات الأفراد اتجاه عرض العمل وما ينتج عنه من أثر الإحلال والدَّخل؛

النتائج التطبيقية

1. شهدت الجزائر أزمة اقتصادية حادة سنة 1986 أصابت مختلف جوانب الحياة دفعت المسؤولين إلى إعادة النَّظر في الأدوات والسِّياسات الاقتصادية في إطار سياسةٍ إصلاحيةٍ، فكان منها الإصلاح الضَّريبي لسنة 1992 الذي أعطى بعدا قتصاديا وماليا للضرائب، فنتج عنه ظهور ضرائب جديدةٍ أهمُّها ضريبة الدَّخل الإجمالي، هذه الأخيرة ونظرًا لأهميتها توالت الإصلاحات فيها خاصَّة ما تعلق منها بالسُلَّم الضَّريبي، فكانت إصلاحات 1994، 1999، 2003، 2008، غير أنَّ إصلاح 2008 يعتر الأهم، وذلك بتعديل جدول الضَّريبة على الدَّخل الإجمالي بتخفيض عدد الشرائح والمعدَّل الأعلى، ورغم هذا فإنَّ تطبيق هذه الضَّريبة يطرح عدَّة إشكاليات لعلَّ أهمها طريقةُ الدَّفع باعتبار أن جُلَّ المكلَّفين تقتطع منهم من المصدر، ونعني بذلك وعاء الأجور والمرتبات ممَّا يطرح إشكالية المساواة وثقل العبء الضَّريبي على هذه الفئة التي تعتبر الفئة الوسطى والدنيا في المجتمع؛

2. تشكِّل ضريبة الدَّخل الإجمالي نسبة معتبرة من الحصيلة المالية للجباية العادية، حيث شكَّلت ثباتا في الفترة (1994-2006)، لتبدأ بعدها في الارتفاع وتصل إلى حدود 31% من حجم الحصيلة العادية، وبالنَّظر إلى نسبة ضَريبة الدَّخل الإجمالي إلى النَّاتج المحلي خارج المحروقات نجد أنَّها طيلة عشرِ سنوات كانت في حدود 2% لتبدأ في الارتفاع منذ 2005 نظرًا للزيادات المعتبر في الأُجور والمرتَّبات، ووصلت إلى أقصاها 5.73% سنة 2013 نظرا لنظام الدَّفع التَّعويضي للأجور وزيادة معدَّل نُمو العمالة بـ 6.08%؛

3. تمثل الضَّريبة على الأجور والمرتبات أهميَّة ماليَّة كبيرةً ضمن حصيلة الضَّريبة على الدَّخل الإجمالي، نظرا لغزارتها الناجمة عن طريقة التحصيل، والملاحظ أنَّه في أدنى الحالات وصلت مساهمتها في حصيلة الضَّريبة على الدَّخل 68% لتصل إلى أقصاها سنتي 1992 و 2012 بنسبة 98% و 91% على التوالي.

4. ارتفاع الضَّغط الضَّريبي على فئة الأجور والمرتبات حيث وجدنا أنَّ نسبة الضَّريبة إلى الكتلة الأجرية في تزايد مستمر لتصل إلى 12.89% كما أنَّ هناك اختلالًا واضحًا بين نصيب الأجراء من الدَّخل المتاح ونسبة مساهمتهم في حصة ضرائب الدَّخل، حيث قدرت نسبة الكتلة الأجرية إلى الدَّخل المتاح في المتوسط 26% في حين نجد أنَّ مساهمة الضَّريبة على دخل فئة المرتَّبات والأُجور في ضريبة الدَّخل تقدر بـ 80% في المتوسط، وهذا يعبِّر بوضوح عن عدم عدالة النِّظام الضريبي في الجزائر؛

5. وجدت الدِّراسة أن المرونة الضَّريبية تختلف على طول الفترة لكنها كلها تشترك في كونها أقل من الواحد وبالتالي فهذا النوع من الضَّرائِب غير مرن أي أن زيادة الأُجور بنسبة 100% تؤدي إلى زيادة الضَّرائِب على الأُجور بنسبة أقل وصلت إلى 3% في أدناها و 64% في أقصاها.

6. باستعمال ميل هودرك- بريسكوت (HP) في تشخيص الدَّورات الاقتصادية في الجزائر وجدنا أنَّ هناك عدة فتراتٍ للركود كان أشدُّها في الفترَة بين (2009-2012) نظرا لانعكاسات الأزمة المالية لسنة 2008، ويبين الشَّكل انخفاض كبير يوحي بوجود كساد كبير خلال هذه الفترَة، يضاف إليها فتراتٍ ركود 2003،2000، 1994، أمَّا في الفترَة (1970-1983) فكان الرُّكود خفيفا نتيجة انحراف ضعيف للناتج عن اتِّجاهه، أمَّا في الفترَة (1994-2001) فكان الانحِراف سلبيا.

7. إن دراسة مدى مسايرة المتغيِّرات الاقتصادية المتعلقة بالدِّراسة لسلوك الناتج ترتَّب عنه نتائج أهمها:

- أنَّ درجة الارتباط بين السُّلوك الدَّوري للناتج المحلي من جهة وضرائب الأجور من جهة أخرى كانت معتبرة حيث قدرت بـ 44%، غير أنَّ المساندة لم تكن إلاَّ بعد سنة 2008 ولعل هذا كان انعكاسا للإصلاحات؛
- أما عن متغيرات الطَّلب الكلِّي فنجد أنَّ أهم ارتباط كان بالنسبة للصادرات المرتبطة بالقطاع النفطي حيث قدر الارتباط بنسبة 74% في حين كان أقل ارتباط مع متغيِّر الاستهلاك 3% ولعل هذا يرجع إلى الدَّعم السِّعري المقدم لفائدة المستهلكين خاصَّة قبل تحرير الأسعار مما أثَّر على معامل الارتباط بصفةٍ عامَّةٍ، أمَّا الإنفاق الحكومي فقدِّر الارتباط بـ 23% والاستثمار بـ 17%، أما الواردات فكان الارتباط عكسيا بنسبة 12%؛

8. تعتبر الجزائر من بين الدول غير المتكاملة صناعيا، بالإضافة إلى أن جهازها الإنتاجي يتميَّز بالجمود، وعليه فإن تقديرنا للمضاعف أظهر أن قيمة هذا الأخير ضعيفةٌ جدًّا، حيث قدِّرت بـ 0.25 والتي تعني أنَّه إذا زادت المتغيِّرات المستقلة في الطَّلب الكلِّي بـ 100 وحدة فإنَّ النَّاتج الوطني سوف يزداد بـ 25 وحدة، وبالتَّالي فأثر المضاعف ينسحب إلى العالم الخارجي ويتجلى ذلك من خلال نسبة الميل الحدي للواردات.

9. بعد التحليل الوصفي للسلاسل الزمنية، (متغيرات النموذج)، ودراسة إستقرارية هذه المتغيرات بتطبيق مختلف الإختبارت الإحصائية، قمنا بتقدير نموذج ديناميكي يرصد مختلف التفاعلات الديناميكية بين متغيرات النظام المدروس في إطار منهجية VAR، وبالاعتماد على مختلف الأدوات والمعايير المناسبة تم تحديد درجة التأخير بفترتين، وبعد تقدير النموذج، والتأكد من كونه يمثل تمثيلا جيدا لمختلف المشاهدات من خلال إخضاعه إلى مجموعة من الاختبارات والتي أثبتت أن النموذج غير مقبول من الناحية الإحصائية والقياسية والاقتصادية ولحل هذا المشكل قمنا بمجموعة من التعديلات على النموذج السابق من خلال إقصاء بعض المتغيِّرات فوجدنا:

☜ أن الاستهلاك تربطه علاقة طردية مع ضرائب الأجور وهذا غير مقبول من الناحية الاقتصادية، حيث معروف في النظرية الاقتصادية أن الضرائب تخفض الدخل المتاح ومنه الاستهلاك، غير أن النموذج كان صحيحا من الناحية الاحصائية، وبلغت درجة التأثير 33%؛

☜ أن الضرائب على الأجور للفترة الحالية تؤثر طرديا على الإنفاق الحكومي، وهذا يتماشا مع النظرية الاقتصادية، بالإضافة لذلك فهناك تأثير سلبي للإنفاق الحكومي لسنة سابقة وكذا لضرائب الأجور على الإنفاق الحكومي؛

☜ بالنسبة لأثر الضريبة على الأجور على الاستثمار وجدنا أن النموذج غير مقبول من الناحية الإحصائية بالرغم من كونه موافق للنظرية الاقتصادية حيث أن الضريبة على الأجور تؤثر على الاستثمار عكسيا من خلال التأثير على حوافز العمل، أو من خلال التأثير على الادخار، حيث قد تعمل ضرائب الأجور على تخفيض الادخار الذي يعتمد عليه في التكوين الرأسمالي، كما أن الاستثمار لسنتين سابقتين يؤثر عكسيا على الاستثمار الحالي، وهذا قد يتوافق مع النظرية الاقتصادية في ظل غلة الحجم المتناقصة وانخفاض الكفاية الحدية للاستثمار؛

☜ وبالنسبة لصافي الصادرات، فقد وجدنا أن الضرائب على الأجور تأثر عكسيا على صافي الصَّادرات وهذا يمكن النظر إليه من خلال أن تخفيض الضرائب على الأجور قد يعمل على زيادة الاستهلاك ومن بين السلع الاستهلاكية نجد الواردات، مما ينعكس سلبا على صافي الصَّادرات، وهذا ما بيناه من خلال دراسة أثر المضاعف في الاقتصاد الجزائري، وقد قدرت درجة التأثير بـ 0.34، أي أن المتغيِّرات الشارحة تفسر صافي الصَّادرات بـ 34% وهي نسبة معتبرة، والنموذج مقبول من الناحية الاحصائية؛

☜ وبدراسة أثر ضريبة الأجور على الطلب الكلي وجدنا أنها تؤثر عكسيا على الطلب الكلي، وقدرت درجة التأثير لمتغيرات النموذج بـ 27% وهي نسبة معتبرة، والنموذج كان مقبول من الناحية الإحصائية.

إختبار الفرضيات: من خلال النتائج التي توصلنا إليها في دراستنا سوف نحاول اختبار الفرضيات التي تم وضعها كإجابات أولية على تساؤلات الدِّراسة، وذلك على النحو التالي:

الفرضية الأولى: هي **صحيحة جزئيا**، فالاستهلاك يتحدد بالدَّخل المتاح في النظرية الكينزية، غير أنَّ هناك نظريَّات أخرى أثبتت أنَّ الاستهلاك يتحدد بالدَّخل النسبي عند ديوزنبري، الدَّخل الدائم عند فريدمان، وبالثروة كما في نظرية دورة الحياة، أمَّا باقي مكوِّنات الطلب فهي تتحد كما ورد في الفرضية، ومن ناحية استقرار مكوِّنات الطَّلب الكلِّي، فالفرضية كانت **خاطئة** عند افتراضنا أنَّ الاستهلاك يعد أشد المكوِّنات تقلبا، بل العكس؛ فالاستهلاك هو أكثر مكوِّنات الطلب استقرارًا، وفقا لتفسيرات نظريَّات الاستهلاك، وبالمقابل فإن الاستثمار يعتبر أشدَّ مكوِّنات الطلب تذبذبًا، نظرا لأنَّ التَّقلبات في السِّلع الرأسمالية تكون أسرع من التَّغيرات التي تحدث في قطاع السلع الاستهلاكية، أمَّا الصادرات فتتميَّز باستقرار نسبي نظرا لاعتماده على الطلب الاستهلاكي الأجنبي، وفي ظلِّ التنافسية الدُّولية للصادرات فإن هذا المكون قد يكون غير مستقر؛

الفرضية الثَّانية: توصلنا من خلال الدِّراسة أن الدَّورات الاقتصادية تحدث بسبب التفاعل بين التَّغيُّرات في الإنفاق الاستهلاكي، والإنفاق الاستثماري، وكيف أنَّ التَّغيُّرات في أي من هذه المتغيِّرات يمكن أن تولد نماذج مختلفة من الذبذبات أو التَّقلبات في النَّشاط الاقتصادي بفعل تفاعل كل من المضاعف والمعجل، **وهنا الفرضية صحيحة**، يضاف إليها عوامل أخرى منها ما يتعلق بأسباب خارجية لا يمكن التَّنبأ بها من الكوارث، الحروب، ومنها ما تعلَّق بأسباب داخلية أخرى مثل المعروض النَّقدي؛

الفرضية الثَّالثة: صحيحة، فالضَّريبة تعد أداة اقتصادية هامَّة في التأثير على المتغيِّرات الاقتصادية ودفعها للتوازن؛

الفرضية الرَّابعة: **هي صحيحة**، فللتخفيض الضَّريبي أبعاد مختلفة تتعلق بالحكومة وسلوك السِّياسة المالية والنقدية، وبالأفراد وتوقعاتهم، ومحددات سلوكهم الاستهلاكي؛

الفرضية الخَّامسة: من خلال دراسة حالة الجزائر وجدنا أنَّ الإصلاحات الضَّريبية اهتمت أيما اهتمام بضريبة الدَّخل نظرا لأهميتها ودورها في زيادة الحصيلة المالية للدولة ، ومن خلال تحليل البيانات والإحصائيات وجدنا أنَّ ضريبة الدَّخل الإجمالي تشكل نسبة معتبرة من الحصيلة المالية للجباية العادية، حيث وصلت إلى حدود 31%، شكلت ضريبة الأجور فيها نسبة كبيرة وصلت إلى 98% نظرا لغزارتها النَّاجمة عن طريقة التحصيل، وعليه فالفرضية صحيحة؛

الفرضية السَّادسة

إن دراسة الدَّورات الاقتصادية في الجزائر، ومحاولة معرفة طبيعة سلوك مكوِّنات الطَّلب الكلِّي ضمن الدَّورات الاقتصادية نتج عنها ما يلي: تعتبر الصادرات هي أشد مكوِّنات الطَّلب الكلِّي ارتباطا مع سلوك الناتج المحلي في الدَّورات الاقتصادية في الجزائر، إذ صلت إلى 74% وهنا الفرضية صحيحة، غير أنَّ افتراض أن

الاستهلاك يعتبر أيضا شديد الارتباط بالسلوك الدوري للناتج المحلي يعتبر افتراضا خاطئًا، حيث وجدنا أن النسبة هي 3%؛

الفرضية السَّابعة: تعتبر صحيحة فالمضاعف عمله ضعيفٌ في الجزائر لكون أنَّ الجزائر من الدول غير المتكامل صناعيا وبالتالي فأثر المضاعف ينصرف إلى العالم الخارجي.

الفرضية الثَّامنة: لقد افترضنا أنَّ الضَّريبة على الأجور تؤثر في المقام الأوَّل على الدَّخل المتاح للأجراء مما ينجر عنه تغير الاستهلاك بصورةٍ عكسيةٍ، غير أنَّ النموذج، حسب الإحصائيات، أفرز نتيجة مخالفة للنَّظرية الاقتصادية، بكون أن الاستهلاك يتحرَّك طرديا مع ضريبة الأجور، وهنا الفرضية كانت خاطئة؛ أمَّا الجزء الثَّاني من الفرضية فكان صحيحًا حيث تؤدِّي زيادة الضَّرائب على الأجور بـ 100% إلى زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 70% تقريبا؛ يضاف إلى ما سبق أن الضريبة على الأجور تؤثر على صافي الصادرات بشكل عكسي؛ ومن ناحية إجمالي الطلب الكلي فضرائب الأجور تؤثر سلبا على إجمالي الطلب الكلي بمقدار 1.81.

ونشير إلى أنَّ هذه النَّتائج تبقى مرهونة بمصداقية الإحصائيات في ظلِّ تضارب الإحصائيات، بين الهيئات الحكومية من جهة، وبين الهيئات الدُّولية من جهة أخرى.

الاقتراحات

من خلال معالجتنا لهذا الموضوع توصلنا إلى بعض الاقتراحات التي نرى أنها تهم في هذا الباب:

- إعادة النظر في السِّياسة الجبائية خاصَّة ما تعلق منها بضريبة الدَّخل وجعلها تتميَّز بالمرونة لتتماشى ومتطلبات النَّشاط الاقتصادي، من خلال اعتمادها كآلية لحفز النُّمو وزيادة التَّوظيف؛
- إعادة النَّظر في المعدَّلات المفروضة على ضريبة الأجور والمرتبات، نظرًا لكون أنَّ هذه الفئة تضم الطبقة الوسطى والدنيا في المجتمع، لكنها تتحمل العبء الأكبر من ضريبة الدَّخل وصلت في المتوسط إلى 80% في حين أنَّ باقي المداخيل والتي تشكل نسبة فاقت 70% من مجموع الدخل لا تساهم إلا بـ 20% من جباية الدَّخل؛
- استخدام أسلوب التَّخفيض الضريبي كآلية لحفز الأفراد على الاستهلاك والادخار والعمل، ويكون ذلك باعتماد جداول ضريبية مختلفة حسب المرحلة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد، غير أنَّه لن تكون فكرة جيدة للحكومة عمل معدَّلات ضريبية عالية ثم خفضها على نحو عشوائي، لأنَّ هذه التقلبات تسبب تشوهات اقتصادية لا لزوم لها، لأنها تعطي للقطاعات العائلية إشاراتٍ خاطئةٍ في تحديد كيفية اختيار نمط وقت العمل والإنتاج والاستهلاك والاستثمار، بل لا بدَّ من تجانس معدَّلات الضَّريبة أي أنَّ الحكومة تحافظ عي الاستقرار النسبي لمعدَّلات الضَّريبة؛
- نقترح اعتماد الاسترجاع الضريبي كأحد آليات التَّخفيض، فطبيعة الضَّريبة على الأجور، الاقتطاع من المصدر، تجعل الأجراء والموظفين لا يشعرون بعبئها ولا يعيرونها اهتماما، وقد لا تؤتي سياسة التَّخفيض ثمارها، لذا

فعند استخدام الضَّريبة على الأجور كآلية للتحفيز يتم احتساب الضَّريبة وفقا للمعدَّلات العادية، ليتم بعدها حساب الفرق بينها وبين المعدَّلات الجديدة الناتجة عن التَّخفيض وإرجاعه للموظفين على شكل دفعات، مع اعتماد سياسة إعلامية ترويجية لهذه السِّياسة؛

- إنَّ هذه الاقتراحات تدخل ضمن مجال الدِّراسة، غير أنَّ هذا لا بد أن يكون ضمن كوكبة من الإصلاحات التي تمس جوانب أخرى، مثل مرونة جهاز العرض...الخ

آفاق الدِّراسة: لموضوع الدِّراسة آفاق أخرى تتمثل في:

- ✓ التحويلات الحكومية كآلية لمواجهة قصور الطَّلب الكلِّي، وانعكاسها على الاستقرار الاقتصادي؛
- ✓ المفاضلة بين التَّخفيض الضريبي و زيادة الانفاق الحكومي؛
- ✓ صدمات الانفاق الحكومي وانعكاسها على الانفاق الخاص.

المراجع

1.**القرآن الكريم**

الكتب باللغة العربية

2.ابراهيم محمد خريس، الضَّرائب في النظام المالي الإسلامي (دراسة مقارنة) دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

3. ابن تيمية، السِّياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، بدون بلد وسنة النشر.

4.أبو المعالي الجويني، غياث الأمم في التِياثِ الظُلَم، دار الدعوة، الاسكندرية، 1979.

5.أبو عبيدة القاسم بن سلام، كتاب الأموال، ط1، دار الشروق، بيروت، 1989.

6.أبي الحسن الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ط1، دار ابن قتيبة، الكويت، 1998.

7.أبي يعلى محمد الحسين الفراء، الأحكام السلطانية، دار الكتب العلمية، لبنان، 2000.

8.أبي يوسف يعقوب بن ابراهيم، الخراج، دار المعرفة للطباعة والنشر، لبنان، 1979.

9.أحمد فرد مصطفى، التحليل الاقتصادي الكلِّي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008.

10. أسامة بشير الدباغ، أثيل عبد الجبار الجومرد، المقدمة في الاقتصاد الكلِّي، دار المناهج، الأردن، 2003.

11.أسامة بن محمد باحنشل ، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلِّي ، جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع، السعودية، 1996.

12.إسماعيل هاشم، مبادئ الاقتصاد التحليلي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

13.إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلِّي، المكتب الجامعي الحدِّيث، 2007.

14.بريش السعيد، الاقتصاد الكلِّي، دار العلوم للنشر والتَّوزيع، الجزائر، 2007.

15. بلعزوز بن علي، محاضرات في النَّظريات والسِّياسات الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

16. بلعزوز بن علي، محمدي الطيب محمد، دليلك في الاقتصاد، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.

17.بول ساموبلسون، الدّور الاقتصادي للدولة ومحددات الدَّخل الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

18.بول ساموبلسون، علم الاقتصاد، توزيع الدَّخل ومكافأة عوامل الإنتاج، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

19.بول –ساموبلسون، وليام د.نورد هاوس، مايكل ج.ماندل .الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، مراجعة أسامة الدباغ، ط2، الأهلية للنشر والتَّوزيع، عمان، 2001 .

20.بيلي ابراهيم أحمد العليمي، الاهتمام بإتقان العمل في الاقتصاد الإسلامي، التركي للكمبيوتر وطباعة الأوفست، طنطا، 2000.

21. تقي الدين النبهاني، النظام الاقتصادي في الإسلام، ط6، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2004.
22.تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلِّي، ط2، دار أسامة للطباعة والنشر والتَّوزيع، الجزائر، 2009.
23. جمال الدين، لسان العرب، م 1، دار بيروت للطباعة والنشر، 1986.
24.جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضَّريبي بين النظرية والتطبيق العملي، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2010.
25.جون كينز، النَّظرية العامَّة في الاقتصاد، ترجمة نهاد رضا، مكتبة الحياة لبنان.
26.جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلِّي الاختيار العام والخاص ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، عبد العظيم محمد، دار المريخ، السعودية، 1988.
27.جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلِّي الاختيار العام والخاص ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، عبد العظيم محمد، دار المريخ، السعودية، 1988.
28.حامد عبد الجيد دراز، النظم الضَّريبية، الدار الجامعية، الاسكندرية ، 2002/2003.
29.حامد عبد المجيد دراز، مبادئ الاقتصاد العام، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2001.
30.حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2000.
31.حربي موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد – التحليل الكلِّي –، ط1، دار وائل للنشر والتَّوزيع، عمان.
32.حيدر نعمة، سياسة الاستقرار الاقتصادي، آمنة للنشر والتَّوزيع، الأردن، 2013.
33. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أساس المالية العامَّة، ط2، دار وائل للنشر والتَّوزيع، عمان، 2005.
34.خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلِّي بين النَّظرية والتطبيق، ط7، دار وائل للنشر والتَّوزيع، 2004 .
35.خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلِّي بين النَّظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتَّوزيع، الأردن، 2006.
36.خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، 2009.
37.رفعت محجوب، الاقتصاد السياسي، ج 2، دار النهضة العربية، مصر.
38.رنا أديب منذر، مفهوم الضَّريبة، تعريفها وأشكالها، جامعة دمشق، 2005-2006.
39. زينب حسين عوض الله، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2006.
40.زينب حسين عوض الله، سوسي عدلي، سوزي عدلي ناشد، الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، 2007.
41.سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلِّي الحدِّيثة، الكتاب الثَّاني، وكالة الأهرام للتوزيع، مصر، 1994
42.سعد بن حمدان اللحياني، الموازنة العامة في الإسلام، البنك الإسلامي للتنمية، بحث 43،ط1، السعودية 1997.

43.سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضَّرائب، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2007.

44.سعيد عثمان عبد العزيز، النظم الضَّريبية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004/2003.

45.سعيد على العبيدي، اقتصاديَّات المالية العامَّة، ط1، دار وجلة، الأردن، 2011.

46. سلام عبد الكريم مهدي آل سميسم، السِّياسة المالية في التاريخ الاقتصادي الإسلامي،ط 1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

47.سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009.

48.السيد سابق، فقه السنة، ج1،: دار الفكر، ط1، بيروت، 1983.

49. الشاطبي، الاعتصام، دار الإمام مالك، الجزائر، 2010.

50.صالح خصوانة، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة وائل للنسخ السريع، الأردن، 1995.

51.صالح فواز محمد خصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلِّي، ط2، المكتبة الوطنية، الأردن، 2000

52.صقر أحمد صقر، النَّظرية الاقتصادية الكلِّية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977.

53.ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

54. ضياء مجيد الموسوي، النَّظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلِّي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، 1999.

55.طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.

56.عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1992.

57.عادل علي، المالية العامة والقانون المالي الضَّريبي، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، 2009.

58.عادل فليح العلي، مالية الدَّولة، دار زهران للنشر والتَّوزيع، عمان، 2008.

59.عبد الرحمن يسري أحمد، النَّظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1997.

60. عبد الرزاق بن هاني، مبادئ الاقتصاد الكلِّي، ط3، دار وائل للنشر والتَّوزيع، الأردن، 2014.

61.عبد العزيز آل مبارك الاحسائي، شرح محمد السيباني بن محمد بن أحمد الشنقيطي الموريطاني، تبيين السالك- شرح تدريب السالك إلى أقرب المسالك، ج4، ط1، دار العرب الإسلامي، بيروت، 1995.

62.عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتاب، مصر، 1997.

63.عبد المجيد قدي، المدخل إلى السِّياسات الاقتصادية الكلِّية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006

64.عبد المطلب عبد الحميد، السِّياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة،2002.

65.عبد الهادي النجار، اقتصاديَّات النَّشاط الحكومي، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، 1982.

66.عدنان داود العذاري، جواد كاظم البكري، اكتشاف الدَّورات الاقتصادية الأمريكية، دار جرير للنشر والتَّوزيع، الأردن، 2010.

67.عز الدين الخطيب التميمي، العمل في الإسلام، شركة شهاب، الجزائر، 1987.

68.عقاب أحمد أبو ناصر، نظرية التوزيع، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2007..

69.علي العربي، عبد المعطي عساف، إدارة المالية العامَّة، بدون بلد وسنة النشر.

70.عماد الصعيدي، حسام داود، مصطفى سليمان، حضر عقل يحي الخصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلِّي، دار المسيرة، الأردن، 2005.

71. عوف محمود الكفراوي، الرقابة المالية في الإسلام، ط 3، مركز الإسكندرية للكتاب، 2006..

72. عوف محمود الكفراوي، السِّياسة المالية والنَّقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، دراسة تحليلية مقارنة، ط1، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1997.

73.فليح حسين خلف، الاقتصاد الكلِّي، جدار للكتاب العالمي، الأردن، 2008 .

74.فؤاد عبد الله عمر، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره، المعهد الإسلامي للبحوث والتطوير، البنك الإسلامي للتنمية، السعودية، 2003.

75.القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج2، المكتبة التوفيقية، مصر.

76.كساب علي، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الجزئي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

77.مجدي محمد شهاب، أصول الاقتصاد العام، المالية العامَّة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.

78. محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلِّي، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتَّوزيع، المعمورة، 2010.

79. محمد الشريف ألمان، محاضرات في النَّظرية الاقتصادية الكلِّية، ج 2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

80.محمد سعيد السمهوري، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان 2012.

81.محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، ج1، مدينة الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، 1979..

82.محمد شطا، النَّظرية العامة للأجور والمرتبات، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

83.محمد عباس محرزي، اقتصاديَّات المالية العامَّة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 .

84.محمد علي الليثي وإسماعيل أحمد الشناوي ومحمد فوزي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية ، 1997

85.محمد عمر بير، دور الدولة في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتطوير، البنك الإسلامي للتنمية،السعودية، بدون سنة النشر.

86.محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الكلِّي، ج1، بدون بلد وسنة النشر.

87.محمد مروان السمان ومحمد ظافر محبك وأحمد زهير شامية، مبادئ التحليل الاقتصادي والكلّي، ط 2، مكتبة دار الثقافة للنشر والتّوزيع، عمان ، 1998.

89.محمد هاشم عوض، قراءة في المالية العامة في الإسلام،ط1، المعهد الإسلامي للبحوث والتطوير، البنك الإسلامي للتنمية،السعودية، 1995.

90.محمود الوادي، ابراهيم خريس، نضال الحواري، ضرار العتيبي، الأساس في علم الاقتصاد،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

91.محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلّي، ط1،دار المسيرة، الأردن، 2009.

92.محمود محمد حمودة، الاستثمار والمعاملات المالية في الإسلام، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

93.مصطفى رشيد شيحة، الاقتصاد العام للرفاهية، ج1، الدار الجامعية، 1993.

94.منى الطحاوي، اقتصاديات العمل، مكتبة نهضة الشروق، جامعة القاهرة، 1995.

95.ناصر مراد، الإصلاح الضَّريبي في الجزائر في الفترةِ (1992-2003)، مؤسسة منشورات بغدادي، الجزائر، 2004

96.ناصر مراد، تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 2، 2009.

97.هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلّي، ط1، دار صفاء للنشر والتّوزيع، عمان، 2005.

98.وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ج2، دمشق: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، ط2، 1985.

99.يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، ج2، ط 20، مكتبة رحاب، الجزائر، 1988.

100.يوسف كمال محمد، فقه اقتصاد السوق، ط3، دار النشر للجامعات، مصر ، 1998.

أطروحات الدكتوراه

101.عبد القادر خليل، محاولة تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة (1990-2006)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008/2007.

102.فلاح محمد، السِّياسة الجبائية، الأهداف والأدوات بالرجوع إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005.

103.مسعود دراوسي، السِّياسة المالية ودورها في تحقيق التَّوازن الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر 1999-2004–، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.

104.مولود حشمان، محددات الأجر في الجزائر – دراسة اقتصادية قياسية – ، دكتوراه دولة في القياس الاقتصادي، غير منشورة، جامعة الجزائر 2000/1999.

105.محمود جمام، النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2010/2009.

106.ولهي بوعلام، النِّظام الضَّريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة –حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011 .

رسائل الماجستير

107.أحمد ضيف، انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو والتَّشغيل في الجزائر 1949–2004، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر، 2005/2004.

108.أحمد عدون، تحليل الجباية العادية في الاقتصاد الجزائري، دراسة قياسية 1976–2005، ماجستير، جامعة الجزائر، 2006–2007

109.بختاش راضية،الجِّباية وعلاقتها بالنُمو الاقتصادي دراسة اقتصادية وقياسية –حالة الجزائر– مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006/2005 .

110.بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو، دراسة حالة الجزائر 2001–2009، ماجستير غير منشورة، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، 2010/2009.

111.دحمان بواعلي سمير، محددات دالة الإنتاج وسياسة الحد من الدَّورات الاقتصادية، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970–2005، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2006.

112.سلوى عبد الرحمان العيسى، أثر الإنفاق الحكومي في المملكة العربية والسعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة، مذكرة ماجستر في الاقتصاد، جامعة الملك سعود، 2006.

113.شريف محمد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، ماجستير تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2009.

114.العباس بهناس، فعالية السياسة الجبائية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005.

115.عبد الله بن صالح بن محمود الحمود، الضَّريبة على الدَّخل وتطبيقاتها في المملكة، دراسة فقهية، ما جستير في الدراسات الإسلامية في الفقه وأصوله، جامعة الملك سعود، السعودية، 1428/1427.

116.عليوان عبد الغني، محددات الأجور في الجزائر (دراسة قياسية)، ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر،2007.

117.عمار ميلودي، أثر الإصلاحات الاقتصادية على فعالية النِّظام الضَّريبي في الجزائر خلال الفترةِ 2010–1992، ماجستير تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2014/2013.

118.كحلة، عبد الغني، فعيل دور الرقابة الجبائية في ظل الإصلاح الضَّريبي دراسة حالة مديرية الضَّرائِب لولاية المدية2000–2010، ماجستير، غير منشورة، جامعة المدية، 2012.

119.محمودي حسين، آثار الكتلة الأجرية على الحالة المالية للمؤسسة العمومية الاقتصادية في ظل التحولات، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية جامعة وهران، 2007/2006.

120.مراد جبارة، انعكاس إعادة توزيع الدَّخل عن طريق الزكاة على دالَّة الاستهلاك الكلِّية مع الإشارة إلى حالة الجزائر للفترة (1970- 2006)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع مالية ونقود، جامعة الشلف، 2008، 2009.

121.مؤيد ساطي جودت حمدا الله، دور سياسة ضريبة الدَّخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين، ماجستير في المنازعات الضَّريبية، جامعة النجاح، فلسطين، 2005.

مجلات ومنشورات

122.أحمد الكواز، لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى دول متقدمة تنُمويا؟، سلسلة الخبراء، ع 44،المعهد العربي للتخطيط، الكويت،2011.

123.الأمم المتحدة، تقرير التجارة والتنمية 2013، استعراض عام، نيويورك، 2013.

124.بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقد 32، ديسمبر 2015.

125.تماضر جابر البشير الحسن، على فاطن الونداوي، قياس أثر مضاعف كينز على الاقتصاد السوداني للفترة (1970-2010)، مجلة العلوم لاقتصادية، جامعة السودان للعلوم التكنولوجية، 2013.

126.تومي صالح، جمعة رضوان، علاقة الواردات ببعض المتغيرات الاقتصادية العالمية (1970-2010) دراسة قياسية لحالة الجزائر، مجلة الباحث، ع12، 2003، جامعة ورقلة.

127.الجريدة الرسمية، العدد 17، الصادرة بتاريخ 1990/04/21.

128.الدليل التطبيقي للمكلف .

129.الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، المالية العامة.

130.الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، الضَّريبة على الدَّخل الإجمالي، كتاب مقرر، نسخة إلكترونية

131. رجاء خضير عبود موسى الربيعي، التحليل الفكري للدورات الاقتصادية.

132.صندوق النقد الدولي، تعبئة الإيرادات العامة في البلدان النامية، وثيقة خاصة، SM/11/21، 2011.

133.عبد الله بن مصلح الثمالي، ضريبة الدَّخل (الحكم والشروط) مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ع 19، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، 2004.

134.قدي عبد المجيد، النِّظام الجبائي وتحديات الألفية الثالثة، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، 2002.

135.مختار متولي، أحكام الشريعة ودالَّة الاستهلاك في الدول الإسلامية المعاصرة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، م1،الاقتصاد الإسلامي 1989.

القوانين والمراسيم

136.المادة 18 من قانون الضَّرائِب المباشرة والرسوم المماثلة.

137.مرسوم تشريعي 93-18 المتضمن قانون المالية لسنة 1994،الجريدة الرسمية رقم 88، 1993، المادة 9.

138.قانون رقم 02-11 المتضمن قانون المالية لسنة 2003، الجريدة الرسمية رقم 86، 2002، المادة 104.

139.قانون رقم 91-25 المتضمن قانون المالية لسنة 1992،الجريدة الرسمية رقم 73، 1991، المادة 104 .

140.قانون رقم 98-12 المتضمن قانون المالية لسنة 1999،الجريدة الرسمية رقم 98، 1998، المادة 10.

ملتقيات

141.البشير عبد الكريم، أثر السِّياسة المالية والنَّقدية على النمو والاستخدام في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول السياسات الاقتصادية، جامعة تلمسان.

142.بوعلام ولهي، مداخلة بعنوان الضَّريبة على الأجور والمرتَّبات وإشكالية التوظيف دراسة تطبيقية – حالة الجزائر–، ملتقى جامعة المسيلة

143.العباسي عجلان، حوكمة النَّفقات الجبائية لتمويل التنمية المستدامة وتحقيق العمل المستدام، حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي 15-16 نوفمبر، جامعة المسيلة.

مواقع الأنترنت

144.الإنتاجية على الموقع http://doc.abhatoo.net.ma/IMG/doc/19dec_8.doc أطلع عليه في 2009/03/26.

145.حسين شحاتة، الخلل بين الأجور والأسعار، على الموقع: www.ikhanonline.com أطلع عليه في: 2009/03/26.

146.محمد أبو صالح، نظرية الأجور في الفقه الإسلامي، على الموقع:www.badlah.com أطلع عليه في 2009/03/26.

147. وزارة المالية على الموقع http://www.mfdgi.gov.dz

المراجع باللغة الأجنبية

Ouvrages

148.BARNQRD MARTORY, Contrôle de Gestion Sociale, 3eme Edition, France Quercy,France, 2001.

149.BERNARD BERNIER, YVES SIMON, Initiation à la Macroeconomie, 9eme Edution, Dunod, Paris, 2007.

150.Campbell R. Mc Connell, Stanley L. Brue,Macroeconomics,Principles,Problems,and Policies, Thirteenth edition, McGraw- Hill(New York)2005.

151.Claude Pondaven, Cours de macroéconomie, 4e édition, L'Esprit des lois, France 2013.

152.Gregory Mankiw, Macroéconomie, Traduction de la 5eme éd, Américaine Parjean Havard, De Bœck, 3e éd, 2003.

153.Gregory N.Mankiw , Mark P.Taylor, principes de l économie, économiques de Boeck, 2 édition,2011.

154.Jacques Buisson, Finances publiques, 15e édition, DALLOZ , France, 2012.

155.Jacques Généreux, Economie politique, 3.Macroécomie, 6e edition, hachette France 2012.

156.Mahmoud Nerab , Publlic finance, aleppo university publications, 1977.
157.Michael BURDA, Charles WYPLOSZ, Macroéconomie une perspective européenne 3eme édition, traduction de la 3eme par Jean HAROUD, de Boeck Université, 2003.
158.Michel MUSOLINO, Fluctuations et crises économique, Ellipses, Paris France 1997.
159.Mohamed Haddar, Mcroeconomie, 2e éd, Centre publication universitaire, Tunes, 2006.
160.Philippe Gilles, Histoire des crises et des cycles économiques, Armand Colin, paris, 2004..
161.ROBERT J.BARRO , MACRO INTERMEDATE, ترجمة أحمد عساف، علاء الدين صادق، دار الفكر، الأردن، 2013.
162.SOFIA BRANA, MARIE-CLOUD BERGOUIGNAN, Macroéconomie, 4eme Edition Dunod, Pari,2007.
163.Stéphanie Damarey, Finances publiques, Gualino-Lextenso editions, FRANCE, 2010.

Publications

164.A series of issue summaries from the Congressional Budget Office,2005.
165.Alan J. Auerbach, Daniel Feenberg, The Significance of Federal Taxes as Automatic Stabilizers, University of California, Berkeley, and NBER, 2000.
167.Algerie, Mars 2006,P:11.
168.Analyzing Tax Policy Changes Using a Stochastic OLG Model with Heterogeneous Households, Technical Paper 2003-12 (December 2003).
169.Andrew Rose , Global macroeconomics,The IS –LM model.
170.Åsa Johansson, Bert Brys, Taxation and Economic Growth, NATIONAL TAX JOURNAL VOL. XLIX NO. 4, 2008.
171.Bulletin statistique trimestriel,BANK OF ALGERIA,mars 2009.
172.By Christina D. Romer and David H. Romer, The Macroeconomic Effects of Tax Changes: Estimates Based on a New Measure of Fiscal Shocks, American Economic Review 100 (June 2010).
173.Chye-Ching Huang, RECENT STUDIES FIND RAISING TAXES ON HIGH-INCOME Congressional Budget Office, *How CBO Analyzed the Macroeconomic Effects of the President's Budget* (July 2003).
174.CRS Report for Congress Prepared for Members and Committees of Congress,2012.
175.David J. Doorn, Consequences of Hodrick-Prescott Filtering for Parameter, Estimation in a Structural Model of Inventory Behavior, Proceedings of the Annual Meeting of the American Statistical Association, 2001.
176.De 1996-2005, le parachèvement de la reforme fiscale Ministère des Finances, Algérie, mars 2006.
177.DGB, budget de l état.
178.DGI, le system fiscal algérien , édition 20015.
179.Direction générale des impots, bareme de l'impot sur le revenu global (salariés),1994.
180.Direction générale des impôts, vos impôts 2002 -2013.
181.Douglas Holtz-Eakin, Analyzing the Economic and Budgetary Effects of a 10 Percent Cut in Income Tax Rates, A series of issue summaries from the Congressional Budget Office, 2005.

182.economic studies at Brookings, September 2014.
183.Gale, William G., and Samara Potter. 2002. "An Economic Evaluation of the Economic Growth and Tax Relief Reconciliation Act." *National Tax Journal* 55 (1homepage.univie.ac.at, Introduction to Macroeconomics,The IS-LM Model, 2011.
184.HOUSEHOLDS WOULD NOT HARM THE ECONOMY:Policy Should Be Included in Balanced Deficit-Reduction Effort, centre on budget and policy priorities, Washington, 2012.
185.IS-LM(le modèle IS-LM), le site des sciences économiques et sociales, www.melchior.fr.
186.Joint Committee on Taxation, Macroeconomic Analysis of Various Proposals to Provide $500 Billion in Tax Relief, (JCX-4-05), États-Unis,, 2005.
187.La Situation Résumée des Opérations du Trésor (Mis à jour : 9 février 2016)**,** Ministère des finances , direction générale de la Prévisitiont des politiques, http://www.dgpp-mf.gov.dz/ Consulté le 04/03/2016.
188.Lattre de la DGI , Bullent d'information de la DGI , N42.
189.Lionel Artige ,l'equilbre macroéconomique Keynésien :le modèle IS/LM, Université de liége.
190.MIDDLE CLASS TAX CUTS, Washington, 2012.
191.Ministère des finances , direction générale de la Prévisitiont des politiques, Flash conjoncture 2014/2013/2012/2011.
192.Ministère des finances, Rapport le Parachèvement de la réforme fiscale, De 1996 à 2005.
193.Ministére des finances, direction générale de la prévision et des politique , De 2006 à 2011.
194.MINISTERE DES FINANCES/DGPP/ Direction du Recueil des Informations.
195.Morten O. Ravn and Harald Uhlig, ON ADJUSTING THE HODRICK-PRESCOTT FILTER FOR THE FREQUENCY OF OBSERVATIONS, The Review of Economics and Statistics, 2002.
196.Nicolas Berjon de lavergnée, Traité D'economie Politique, Ellipses.
197.ONC,Les comptes nationaux trimestriels au 3ème trimestre 2015, N° 731.
198.ONS, Annuaire statistique de algerie (2004-2006), edition 2008.
199.ONS, RETROSPECTIVE STATISTIQUE (1970-2002), EDITION 2005.
200.Prepared by the Staff of the JOINT COMMITTEE ON TAXATION -2005. Retrsopective statistique (1970-2002), O.N.S, edition 2005.
201.Robert Dennis, Douglas Hamilton, Macroeconomic Analysis of a 10 Percent Cut in Income Tax Rates, Technical Paper Series Congressional Budget Office Washington, D.C, 2004.
202.Robert Dennis, Douglas Hamilton, Robert Arnold, Ufuk Demiroglu, Tracy Foertsch, Mark Lasky, Shinichi Nishiyama, Larry Ozanne, John Peterson, Frank Russek, John Sturrock, and David Weiner.

203.Robert M. de Jong, Neslihan Sakarya, The Econometrics of the Hodrick-Prescott filter, Department of Economics, Ohio State University, 444 Arps Hall, Columbus, 2013.

204.Romer, Christina D., and David H. Romer. 2010. "The Macroeconomic Effects of Tax Changes: Estimates Based on a New Measure of Fiscal Shocks." *American Economic Review*. 100 (3).

205. The National Economic Council, THE PRESIDENT'S PROPOSAL TO EXTEND THE MIDDLE CLASS TAX CUTS, Washington, 2012.

206.Thomas L. Hungerford, Taxes and the Economy: An Economic Analysis of the Top Tax Rates Since 1945 (Updated), CRS Report for Congress Prepared for Members and Committees of Congress, 2012, p 2.

207.William G. Gale, Aaron Krupkin, and Kim Rueben, The Relationship Between Taxes and Growth at the State Level: New Evidence, Tax Policy Center, 2015.

208.William G. Gale, Andrew A. Samwick, Effects of Income Tax Changes on Economic Growth, economic studies at Brookings, The Brookings Institution, États-Unis, 2014.

209.William G. Gale, Andrew A. Samwick, Effects of Income Tax Changes on Economic Growth, economic studies at Brookings, September 2014.

210. على الموقع: (https://dge.repec.org/codes/annen/**HP-Example.xls**2016/03/15 أطلع عليه يوم

الملاحق

الملحق رقم 1

تطوُّر حصيلة إيرادات الجِّباية في الفترةِ (1970-2015)

الوحدة: مليار دج

السَّنوات	الجِّباية 1	البِترولية 2	العادية 3	النِّسبة\ 1/2	النِّسبة 2/3	معدَّل نُمو الجِّباية العادية
1970	5,5	1,4	4,1	24,74	75,26	
1971	6,0	1,6	4,3	27,56	72,44	5,50
1972	8,4	3,3	5,2	38,88	61,12	18,93
1973	10,0	4,1	5,8	41,31	58,69	13,35
1974	21,3	13,4	7,9	62,86	37,14	35,45
1975	23,1	13,5	9,6	58,27	41,73	21,87
1976	25,0	14,2	10,7	56,99	43,01	11,41
1977	31,3	18,0	13,3	57,56	42,44	23,56
1978	35,3	17,4	17,9	49,18	50,82	35,19
1979	44,8	26,5	18,3	59,13	40,87	2,14
1980	58,0	37,7	20,4	64,91	35,09	11,06
1981	76,7	51,0	25,8	66,42	33,58	26,58
1982	69,4	41,5	28,0	59,73	40,27	8,50
1983	74,9	37,7	37,1	50,38	49,62	32,88
1984	90,8	43,8	47,0	48,28	51,72	26,44
1985	93,7	46,8	46,9	49,93	50,07	-0,09
1986	74,0	21,4	52,6	28,96	71,04	12,04
1987	78,7	20,5	58,2	26,01	73,99	10,75
1988	82,2	24,1	58,1	29,32	70,68	-0,21
1989	110,0	45,5	64,5	41,36	58,64	11,02
1990	147,3	76,2	71,1	51,73	48,27	10,23
1991	244,2	161,5	82,7	66,13	33,87	16,32
1992	302,7	193,8	108,9	64,03	35,97	31,63
1993	300,7	179,2	121,5	59,60	40,40	11,59
1994	398,3	222,1	176,2	55,76	44,24	45,04
1995	578,1	336,1	242,0	58,14	41,86	37,34
1996	786,6	496,0	290,6	63,05	36,95	20,09
1997	878,8	564,8	314,0	64,27	35,73	8,05
1998	708,4	378,6	329,8	53,44	46,56	5,04
1999	874,9	560,1	314,8	64,02	35,98	-4,57
2000	1 522,7	1 173,2	349,5	77,05	22,95	11,04
2001	1 354,6	956,4	398,2	70,60	29,40	13,94
2002	1 425,8	942,9	482,9	66,13	33,87	21,26
2003	1 809,9	1 285,0	524,9	71,00	29,00	8,70
2004	2 066,1	1 485,7	580,4	71,91	28,09	10,57
2005	2 908,3	2 267,8	640,5	77,98	22,02	10,35

12,55	20,99	79,01	720,9	2 714,0	3 434,9	2006
6,37	22,04	77,96	766,8	2 711,8	3 478,6	2007
25,88	36,01	63,99	965,3	1 715,4	2 680,7	2008
18,78	37,30	62,70	1 146,6	1 927,0	3 073,6	2009
13,20	46,36	53,64	1 297,9	1 501,7	2 799,6	2010
11,63	48,65	51,35	1 448,8	1 529,4	2 978,2	2011
31,92	55,72	44,28	1 911,2	1 519,0	3 430,2	2012
6,27	55,69	44,31	2 031,0	1 615,9	3 646,9	2013
-5,32	54,93	45,07	1 922,9	1 577,7	3 500,6	2014
8,77	54,83	45,17	2 091,5	1 722,9	3 814,4	2015

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، المالية العامة، ص 211.

MINISTERE DES FINANCES/DGPP/ Direction du Recueil des Informations

الملحق رقم 2

مساهمة الجِّباية العادية في الناتج المحلي خارج المحروقات وفي تغطية نفقات التسيير في الفترةِ (1970-2013)

الوحدة مليار دج

السَّنوات	الجِّباية العادية 1	الناتج المحلي خارج المحروقات 2	النِّسبة 2/1	نفقات التسيير 3	النِّسبة 3/1
1970	4,1	18,43	22,25	4,3	96,5
1971	4,3	20,02	21,48	4,7	92,4
1972	5,2	23,13	22,48	5,4	96,0
1973	5,8	25,41	22,83	6,3	93,1
1974	7,9	33,26	23,75	9,4	84,1
1975	9,6	40,18	23,89	13,7	70,6
1976	10,7	47,75	22,41	13,2	81,5
1977	13,3	56,90	23,37	15,3	86,8
1978	17,9	71,92	24,89	17,6	102,1
1979	18,3	83,91	21,81	20,1	91,2
1980	20,4	98,39	20,73	26,8	76,0
1981	25,8	116,05	22,23	34,2	75,3
1982	28,0	132,73	21,10	38,0	73,6
1983	37,1	150,00	24,73	44,4	83,7
1984	47,0	182,19	25,80	50,3	93,4
1985	46,9	201,97	23,22	54,7	85,8
1986	52,6	231,22	22,75	61,2	86,0
1987	58,2	235,38	24,73	63,8	91,3
1988	58,1	256,23	22,68	76,2	76,2
1989	64,5	296,12	21,78	80,2	80,4
1990	71,1	366,46	19,40	88,8	80,1
1991	82,7	538,58	15,36	153,8	53,8

39,4	276,1	15,65	695,88	108,9	1992
41,7	291,4	14,98	811,22	121,5	1993
53,3	330,4	17,37	1 014,44	176,2	1994
51,1	473,7	18,57	1 302,87	242,0	1995
52,8	550,6	18,85	1 541,7	290,6	1996
48,8	643,6	18,46	1 700,7	314,0	1997
49,7	663,9	17,66	1 867,40	329,8	1998
40,6	774,7	15,89	1 981,50	314,8	1999
40,8	856,2	13,94	2 507,20	349,5	2000
41,3	963,6	14,54	2 738,20	398,2	2001
44,0	1 097,7	15,86	3 045,70	482,9	2002
46,8	1 122,8	15,51	3 383,40	524,9	2003
46,4	1 250,9	15,16	3 829,30	580,4	2004
51,4	1 245,1	15,22	4 209,10	640,5	2005
50,1	1 437,9	15,61	4 619,40	720,9	2006
45,8	1 674,0	14,57	5 263,60	766,8	2007
43,5	2 217,8	15,97	6 046,10	965,3	2008
49,9	2 300,0	16,72	6 858,90	1 146,6	2009
48,8	2 659,1	16,62	7 811,20	1 297,9	2010
38,2	3 797,3	15,61	9 284,10	1 448,8	2011
40,7	4 691,3	18,07	10 579,00	1 911,2	2012
49,2	4 131,5	17,51	11 601,30	2 031,0	2013
42,8	4 494,3	15,33	12 547,30	1 922,9	2014
48,6	4 305,4			2 091,5	2015

المصدر:أحمد عدون، تحليل الجباية العادية في الاقتصاد الجزائري، دراسة قياسية 1976-2005، ماجستير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 71.

- Ministère des finances , direction générale de la Prévisitiont des politiques, Flash conjoncture 2014/2013/2012/2011.
- ONC,Les comptes nationaux trimestriels au 3ème trimestre 2015, N° 731.

الملحق رقم 3

تطوُّر الكتلة الأجرية في الفترةِ (1970-2014)

السَّنوات	الكتلة الأجرية الإسمية	معدَّل نُمو الكتلة الأجرية الإسمية %	الرقم القياسي	الكتلة الأجرية الحقيقية	معدَّل نُمو الكتلة الأجرية الحقيقية %
1970	8,4		3,89	215,9	
1971	9,4	11,90	4,00	235,0	8,83
1972	11,2	19,15	4,16	269,2	14,57
1973	12,0	7,14	4,45	269,7	0,16
1974	16,7	39,17	4,57	365,4	35.51
1975	20,6	4,57	4,97	414,5	-3,85
1976	24,7	19,90	5,38	459,1	10,77

7,99	495,8	5,97	19,84	29,6	**1977**
9,61	543,5	6,90	26,69	37,5	**1978**
11,32	605,0	7,62	22,93	46,1	**1979**
13,44	686,3	8,32	23,86	57,1	**1980**
0,50	689,7	9,54	15,24	65,8	**1981**
10,06	759,1	10,13	16,87	76,9	**1982**
8,67	825,0	10,74	15,21	88,6	**1983**
-1,73	810,7	11,62	6,32	94,2	**1984**
-1,05	802,2	12,84	9,34	103,0	**1985**
3,83	832,9	14,42	16,60	120,1	**1986**
-2,69	810,4	15,51	4,66	125,7	**1987**
3,33	837,4	16,42	9,39	137,5	**1988**
1,26	847,9	17,95	10,69	152,2	**1989**
0,32	850,7	21,16	18,27	180,0	**1990**
12,75	959,1	26,64	41,94	255,5	**1991**
1,44	972,9	35,08	33,58	341,3	**1992**
0,28	975,6	42,28	20,86	412,5	**1993**
-11,69	861,6	54,54	13,92	469,9	**1994**
-6,74	803,5	70,79	21,05	568,8	**1995**
-1,18	794,0	84,03	17,30	667,2	**1996**
2,39	813,0	88,82	8,23	722,1	**1997**
4,80	852,0	93,26	10,04	794,6	**1998**
3,97	885,9	95,68	6,67	847,6	**1999**
4,05	921,7	95,97	4,37	884,6	**2000**
5,50	972,4	100,00	9,93	972,4	**2001**
6,33	1 033,9	101,43	7,85	1 048,7	**2002**
4,00	1 075,3	105,75	8,43	1 137,1	**2003**
8,15	1 162,9	109,95	12,44	1 278,6	**2004**
5,19	1 223,2	111,47	6,64	1 363,5	**2005**
7,41	1 313,9	114,05	9,90	1 498,5	**2006**
10,85	1 456,4	118,24	14,92	1 722,1	**2007**
18,20	1 721,5	123,98	23,94	2 134,3	**2008**
4,37	1 796,8	131,10	10,37	2 355,6	**2009**
18,78	2 134,3	136,23	23,43	2 907,5	**2010**
27,11	2 712,8	142,39	32,86	3 862,8	**2011**
1,92	2 765,0	155,05	10,98	4 287,1	**2012**
-0,91	2 739,9	160,10	2,32	4 386,6	**2013**
3,04	2 823,1	164,77	6,04	4 651,6	**2014**

المصدر: الدِّيوان الوطني للإحصائيات، مرجع سبق ذكره.

الملحق 4

تطوُّر متوسِّط الكتلة الأجرية للفرد السنوي في الفترةِ (1970-2014)

السَّنوات	الكتلة الأجرية الاسمية (ألف دج)	القوة العاملة (ألف عامل)	متوسِّط الكتلة الأجرية الاسمية	الرقم القياسي	متوسِّط الكتلة الأجرية الحقيقية
1970	8,4	1 983,0	4 236,0	3,89	1 961,67
1971	9,4	2 008,0	4 681,3	4,00	1 992,03
1972	11,2	2 053,0	5 455,4	4,16	2 026,30
1973	12,0	2 182,0	5 499,5	4,45	2 039,41
1974	16,7	2 293,0	7 283,0	4,57	1 993,02
1975	20,6	2 437,0	8 453,0	4,97	2 039,39

2 140,02	5,38	9 825,0	2 514,0	24,7	**1976**
2 252,83	5,97	11 169,8	2 650,0	29,6	**1977**
2 413,43	6,90	13 116,5	2 859,0	37,5	**1978**
2 520,67	7,62	15 249,8	3 023,0	46,1	**1979**
2 634,58	8,32	18 081,1	3 158,0	57,1	**1980**
2 904,99	9,54	20 036,5	3 284,0	65,8	**1981**
2 957,66	10,13	22 452,6	3 425,0	76,9	**1982**
3 002,52	10,74	24 769,4	3 577,0	88,6	**1983**
3 127,86	11,62	25 356,7	3 715,0	94,2	**1984**
3 343,75	12,84	26 822,9	3 840,0	103,0	**1985**
3 684,21	14,42	30 684,7	3 914,0	120,1	**1986**
3 898,94	15,51	31 598,8	3 978,0	125,7	**1987**
4 011,73	16,42	33 593,9	4 093,0	137,5	**1988**
4 383,39	17,95	37 167,3	4 095,0	152,2	**1989**
5 106,18	21,16	43 436,3	4 144,0	180,0	**1990**
6 288,95	26,64	60 316,3	4 236,0	255,5	**1991**
8 184,79	35,08	79 631,4	4 286,0	341,3	**1992**
9 894,69	42,28	96 536,4	4 273,0	412,5	**1993**
12 610,40	54,54	108 647,4	4 325,0	469,9	**1994**
20 196,86	70,79	162 282,5	3 505,0	568,8	**1995**
18 106,01	84,03	143 762,1	4 641,0	667,2	**1996**
18 821,78	88,82	153 019,7	4 719,0	722,1	**1997**
19 197,20	93,26	163 565,3	4 858,0	794,6	**1998**
19 534,50	95,68	173 050,2	4 898,0	847,6	**1999**
18 865,74	95,97	173 894,2	5 087,0	884,6	**2000**
19 402,41	100,00	188 669,0	5 154,0	972,4	**2001**
19 338,42	101,43	199 942,8	5 245,0	1 048,7	**2002**
15 793,01	105,75	169 817,8	6 696,0	1 137,1	**2003**
14 099,77	109,95	163 965,1	7 798,0	1 278,6	**2004**
13 857,53	111,47	169 505,2	8 044,0	1 363,5	**2005**
12 859,40	114,05	168 959,3	8 869,0	1 498,5	**2006**
13 758,44	118,24	200 384,0	8 594,0	1 722,1	**2007**
13 705,51	123,98	235 938,5	9 046,0	2 134,3	**2008**
13 840,79	131,10	248 690,9	9 472,0	2 355,6	**2009**
13 992,40	136,23	298 633,9	9 736,0	2 907,5	**2010**
14 833,84	142,39	402 416,9	9 599,0	3 862,8	**2011**
15 245,82	155,05	421 543,8	10 170,0	4 287,1	**2012**
14 840,56	160,10	406 618,5	10 788,0	4 386,6	**2013**
16 092,39	164,77	454 302,2	10 239,0	4 651,6	**2014**

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الجداول السابقة، وإحصائيات الديوان الوطني.

الملحق 5

الجزء الدَّوري للناتج المحلِّي الإجمالي الحقيقي خارج المحروقات (HP Cycle) في الجزائر للفترة (1970-2014)

(2-1) HP Cycle	HP Trend 2	PIBrOP 1	السنوات
10,96	109,49	120,46	**1970**
-3,92	115,76	111,84	**1971**
8,47	122,14	130,60	**1972**
7,19	128,69	135,88	**1973**
-16,80	135,58	118,79	**1974**
-6,84	143,04	136,20	**1975**
-5,09	151,11	146,02	**1976**
-4,34	159,80	155,46	**1977**
9,42	169,04	178,46	**1978**
4,08	178,73	182,81	**1979**
-18,33	188,85	170,52	**1980**
-23,62	199,45	175,83	**1981**
-12,85	210,37	197,51	**1982**
-12,30	221,21	208,91	**1983**
5,75	231,47	237,23	**1984**
10,39	240,51	250,89	**1985**
38,08	247,73	285,81	**1986**
21,02	252,67	273,70	**1987**
17,93	255,23	273,17	**1988**
40,60	255,52	296,12	**1989**
27,20	253,83	281,03	**1990**
-7,60	250,86	243,26	**1991**
-4,10	247,58	243,48	**1992**
-0,84	244,89	244,05	**1993**
-12,92	243,63	230,71	**1994**
-18,15	244,65	226,51	**1995**
-18,33	248,68	230,35	**1996**
-17,17	256,23	239,06	**1997**
-14,71	267,67	252,97	**1998**
-23,78	283,18	259,39	**1999**
18,95	302,77	321,72	**2000**
11,00	326,26	337,26	**2001**
10,57	353,62	364,19	**2002**
10,91	384,95	395,86	**2003**
2,64	420,44	423,08	**2004**
-9,90	460,41	450,51	**2005**
-20,47	505,19	484,72	**2006**
-19,00	555,01	536,01	**2007**

-22,97	609,91	586,94	**2008**
-44,83	669,73	624,90	**2009**
-45,56	734,08	688,51	**2010**
7,80	802,12	809,92	**2011**
40,53	872,56	913,08	**2012**
43,24	944,19	987,43	**2013**
37,67	1 016,19	1 053,86	**2014**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

HP-Example.xls - Quantitative Macroeconomics

على الموقع: https://dge.repec.org/codes/annen/**HP-Example.xls** أطلع عليه يوم 2016/03/15

الملحق رقم 6

الجزء الدَّوري لضرائب الأجور (HP Cycle) في الجزائر للفترة (1970-2014)

(2-1) HP Cycle	HP Trend 2	IRG/ S •	السنوات
8,12	47,84	55,96	**1992**
7,90	45,32	53,22	**1993**
0,75	42,87	43,62	**1994**
4,56	40,67	45,23	**1995**
0,65	38,88	39,53	**1996**
4,92	37,71	42,64	**1997**
8,79	37,39	46,17	**1998**
-1,10	38,17	37,07	**1999**
-4,67	40,42	35,75	**2000**
0,20	44,49	44,69	**2001**
0,24	50,67	50,90	**2002**
-2,59	59,26	56,67	**2003**
-2,47	70,57	68,10	**2004**
-10,62	84,88	74,25	**2005**
-19,17	102,43	83,26	**2006**
-19,63	123,38	103,75	**2007**
-25,16	147,68	122,52	**2008**
-37,47	175,09	137,62	**2009**
-25,39	205,11	179,73	**2010**
31,86	236,88	268,75	**2011**
87,05	269,28	356,34	**2012**
3,99	301,51	305,50	**2013**
-10,77	333,62	322,85	**2014**

الملحق رقم 7

الجزء الدَّوري لضرائب الدَّخل (HP Cycle) في الجزائر للفترة (1970-2014)

السنوات	IRG 1	HP Trend 2	(2-1) HP Cycle
1992	56,60	52,78	3,82
1993	60,50	52,00	8,50
1994	54,00	51,25	2,75
1995	56,20	50,66	5,54
1996	53,27	50,39	2,88
1997	57,00	50,63	6,37
1998	63,17	51,63	11,54
1999	51,45	53,67	-2,22
2000	52,13	57,19	-5,05
2001	62,74	62,56	0,18
2002	69,76	70,12	-0,36
2003	75,45	80,24	-4,78
2004	87,39	93,23	-5,84
2005	94,73	109,39	-14,66
2006	106,83	128,96	-22,13
2007	134,13	152,03	-17,89
2008	156,40	178,45	-22,05
2009	174,64	207,91	-33,28
2010	220,69	239,89	-19,20
2011	303,45	273,51	29,94
2012	391,16	307,72	83,45
2013	344,22	341,75	2,48
2014	365,70	375,68	-9,98

الملحق رقم 8

الجزء الدَّوري للكتلة الأجرية الحقيقية (HP Cycle) في الجزائر للفترة (1970-2014)

السنوات	MS.r .1	HP Trend 2	(2-1) HP Cycle
1970	215,94	186,09	29,85
1971	235,00	231,75	3,25
1972	269,23	277,72	-8,49
1973	269,66	324,31	-54,65
1974	365,43	371,78	-6,35
1975	414,49	419,82	-5,34
1976	459,11	468,08	-8,97
1977	495,81	516,13	-20,32
1978	543,48	563,47	-19,99
1979	604,99	609,38	-4,39
1980	686,30	652,96	33,34

-3,53	693,26	689,73	**1981**
29,49	729,64	759,13	**1982**
63,48	761,47	824,95	**1983**
22,30	788,37	810,67	**1984**
-8,44	810,62	802,18	**1985**
4,15	828,72	832,87	**1986**
-32,63	843,08	810,44	**1987**
-16,76	854,15	837,39	**1988**
-14,15	862,06	847,91	**1989**
-16,12	866,78	850,66	**1990**
90,97	868,11	959,08	**1991**
107,19	865,73	972,92	**1992**
115,46	860,18	975,64	**1993**
8,45	853,12	861,57	**1994**
-43,83	847,34	803,50	**1995**
-51,71	845,71	794,00	**1996**
-37,68	850,67	812,99	**1997**
-12,13	864,16	852,03	**1998**
-1,83	887,70	885,87	**1999**
-0,99	922,74	921,75	**2000**
1,74	970,66	972,40	**2001**
1,03	1 032,88	1 033,92	**2002**
-35,53	1 110,80	1 075,27	**2003**
-42,96	1 205,85	1 162,89	**2004**
-95,90	1 319,10	1 223,20	**2005**
-137,28	1 451,18	1 313,90	**2006**
-145,33	1 601,78	1 456,44	**2007**
-47,71	1 769,20	1 721,49	**2008**
-153,50	1 950,29	1 796,80	**2009**
-7,18	2 141,44	2 134,26	**2010**
375,34	2 337,49	2 712,83	**2011**
231,78	2 533,20	2 764,98	**2012**
12,81	2 727,10	2 739,91	**2013**
-96,94	2 920,03	2 823,09	**2014**

الملحق رقم 9

السُّلوك الدَّوري للانفاق الاستهلاكي الحقيقي للفترة (1970-2014)

(2-1) HP Cycle	HP Trend 2	Con.r .1	السنوات
32,52	311,96	344,47	**1970**
-11,73	361,73	350,00	**1971**
-10,38	411,82	401,44	**1972**
-64,69	462,45	397,75	**1973**
9,26	513,71	522,98	**1974**

28,49	565,07	593,56	**1975**
15,90	616,07	631,97	**1976**
47,01	666,56	713,57	**1977**
-9,26	716,51	707,25	**1978**
-28,87	766,40	737,53	**1979**
-1,69	816,60	814,90	**1980**
19,61	867,19	886,79	**1981**
-4,11	918,23	914,12	**1982**
-10,96	969,99	959,03	**1983**
30,67	1 022,69	1 053,36	**1984**
-14,13	1 076,43	1 062,31	**1985**
-76,17	1 131,65	1 055,48	**1986**
-222,13	1 188,60	966,47	**1987**
25,42	1 246,81	1 272,23	**1988**
129,85	1 303,58	1 433,43	**1989**
84,96	1 356,44	1 441,40	**1990**
134,80	1 404,24	1 539,04	**1991**
89,23	1 446,68	1 535,92	**1992**
26,78	1 484,81	1 511,59	**1993**
-4,61	1 520,56	1 515,95	**1994**
0,73	1 556,13	1 556,86	**1995**
-23,53	1 593,68	1 570,15	**1996**
-45,98	1 635,38	1 589,39	**1997**
-40,96	1 683,15	1 642,18	**1998**
-22,01	1 738,46	1 716,45	**1999**
-16,20	1 802,39	1 786,18	**2000**
-28,06	1 875,76	1 847,70	**2001**
1,02	1 959,25	1 960,27	**2002**
-43,80	2 053,26	2 009,46	**2003**
-3,49	2 158,20	2 154,71	**2004**
12,67	2 274,04	2 286,71	**2005**
-43,06	2 400,71	2 357,65	**2006**
-44,96	2 538,28	2 493,32	**2007**
-116,69	2 686,38	2 569,69	**2008**
11,58	2 844,18	2 855,76	**2009**
11,37	3 009,70	3 021,07	**2010**
13,12	3 181,07	3 194,18	**2011**
4,31	3 356,54	3 360,85	**2012**
69,40	3 534,47	3 603,87	**2013**
88,79	3 713,30	3 802,09	**2014**

الملحق رقم 10

السُّلوك الدَّوري للإنفاق الاستهلاكي الحقيقي للفترة (1970-2014)

(2-1) HP Cycle	HP Trend 2	G. .1 r	السنوات
20,88	130,17	151,05	**1970**
1,42	172,11	173,53	**1971**
-17,21	214,25	197,04	**1972**
-32,36	256,83	224,47	**1973**
-6,49	299,89	293,39	**1974**
40,51	343,15	383,66	**1975**
-12,35	386,29	373,94	**1976**
-2,69	429,37	426,68	**1977**
-36,02	472,34	436,32	**1978**
-75,27	515,10	439,83	**1979**
-28,19	557,23	529,04	**1980**
6,84	597,51	604,35	**1981**
80,67	634,48	715,15	**1982**
123,03	666,72	789,76	**1983**
94,64	693,64	788,28	**1984**
61,72	715,86	777,58	**1985**
-28,86	734,95	706,08	**1986**
-82,71	753,10	670,39	**1987**
-43,23	772,22	728,99	**1988**
-99,80	793,39	693,59	**1989**
-172,16	817,24	645,09	**1990**
-47,26	843,43	796,17	**1991**
327,76	869,87	1 197,64	**1992**
233,29	894,02	1 127,31	**1993**
121,77	916,60	1 038,37	**1994**
132,37	940,69	1 073,06	**1995**
-108,22	970,54	862,32	**1996**
-60,20	1 011,78	951,58	**1997**
-129,89	1 068,92	939,03	**1998**
-140,77	1 145,87	1 005,10	**1999**
-17,68	1 245,27	1 227,59	**2000**
-47,29	1 368,32	1 321,03	**2001**
12,74	1 516,05	1 528,78	**2002**
-138,90	1 689,03	1 550,13	**2003**
-169,96	1 887,95	1 717,99	**2004**
-271,23	2 112,11	1 840,89	**2005**
-208,29	2 359,12	2 150,82	**2006**
5,27	2 623,85	2 629,12	**2007**

481,31	2 899,12	3 380,43	**2008**
61,22	3 177,78	3 239,00	**2009**
-178,55	3 457,51	3 278,97	**2010**
288,55	3 736,60	4 025,15	**2011**
538,16	4 011,53	4 549,69	**2012**
-476,58	4 281,70	3 805,12	**2013**

الملحق رقم 11

السُّلوك الدَّوري للإنفاق الاستثماري الحقيقي للفترة (1970-2014)

(2-1) HP Cycle	HP Trend 2	Inv.r .1	السنوات
4,40	52,79	57,19	**1970**
-11,00	60,61	49,61	**1971**
-9,53	68,48	58,95	**1972**
-1,78	76,32	74,55	**1973**
-5,41	83,98	78,57	**1974**
2,96	91,28	94,24	**1975**
-0,35	97,98	97,63	**1976**
7,59	103,88	111,48	**1977**
26,70	108,78	135,48	**1978**
5,98	112,54	118,52	**1979**
-5,25	115,30	110,05	**1980**
-9,98	117,25	107,27	**1981**
-3,33	118,54	115,21	**1982**
3,07	119,21	122,28	**1983**
1,17	119,27	120,44	**1984**
1,36	118,76	120,12	**1985**
5,01	117,74	122,74	**1986**
-7,19	116,26	109,07	**1987**
-9,94	114,46	104,52	**1988**
16,34	112,36	128,70	**1989**
12,94	109,92	122,85	**1990**
13,22	107,24	120,46	**1991**
7,33	104,56	111,90	**1992**
-1,12	102,26	101,14	**1993**
5,64	100,77	106,41	**1994**
9,52	100,53	110,05	**1995**
-5,71	102,02	96,31	**1996**
-14,82	105,83	91,01	**1997**
-7,65	112,49	104,84	**1998**
-11,10	122,37	111,27	**1999**
-11,09	135,78	124,69	**2000**
-13,16	152,90	139,75	**2001**
-8,05	173,83	165,78	**2002**

-12,04	198,49	186,45	**2003**
-0,79	226,78	225,99	**2004**
-2,20	258,42	256,22	**2005**
-24,02	293,17	269,15	**2006**
-2,43	330,73	328,30	**2007**
29,82	370,59	400,42	**2008**
13,51	412,21	425,72	**2009**
-17,41	455,32	437,91	**2010**
-16,58	499,82	483,24	**2011**
1,49	545,42	546,91	**2012**
22,91	591,67	614,58	**2013**
20,92	638,13	659,05	**2014**

الملحق رقم 12

السُّلوك الدَّوري للصادرات والواردات الحقيقيتان للفترة (1970-2014)

-3) HP Cycle (4	HP Trend 4	M.r .3	(2-1) HP Cycle	HP Trend 2	X.r .1	السنوات
2,27	176,96	179,23	10,55	126,29	136,84	**1970**
-58,89	230,67	171,78	-64,62	179,07	114,45	**1971**
-99,23	284,40	185,17	-83,88	231,96	148,08	**1972**
-93,77	337,59	243,82	-87,78	284,41	196,63	**1973**
38,02	388,68	426,70	133,22	335,05	468,27	**1974**
95,21	435,17	530,38	35,08	381,62	416,70	**1975**
32,86	474,94	507,81	29,64	423,18	452,83	**1976**
100,68	506,84	607,52	-14,41	459,18	444,77	**1977**
76,85	530,02	606,87	-102,66	489,33	386,67	**1978**
6,25	544,67	550,92	10,42	513,20	523,62	**1979**
40,72	551,70	592,43	142,28	529,35	671,63	**1980**
66,30	552,14	618,45	157,27	536,44	693,71	**1981**
46,68	547,39	594,08	99,41	534,54	633,96	**1982**
21,00	539,53	560,52	83,07	525,31	608,38	**1983**
-1,39	531,08	529,69	71,06	511,39	582,44	**1984**
-61,72	524,81	463,08	38,18	496,25	534,42	**1985**
-170,94	523,44	352,50	-215,61	484,08	268,47	**1986**
-271,46	529,10	257,64	-183,97	479,45	295,49	**1987**
-58,33	542,19	483,86	-180,94	484,78	303,84	**1988**
114,01	560,42	674,43	-65,81	500,63	434,82	**1989**
76,54	580,88	657,42	86,66	525,77	612,43	**1990**
142,72	601,84	744,56	367,12	558,30	925,41	**1991**
74,65	622,30	696,95	161,90	597,19	759,09	**1992**
-6,20	642,72	636,52	-48,38	645,09	596,71	**1993**
114,06	664,28	778,33	-78,18	706,27	628,09	**1994**
182,21	688,10	870,32	-31,50	784,48	752,99	**1995**

1996	930,25	882,75	47,50	710,10	716,47	-6,37
1997	942,59	1 003,73	-61,14	669,54	753,47	-83,94
1998	699,39	1 150,60	-451,21	703,48	803,13	-99,64
1999	952,71	1 325,89	-373,18	770,92	868,63	-97,71
2000	1 807,60	1 527,64	279,96	891,13	952,17	-61,04
2001	1 550,89	1 750,15	-199,26	930,67	1 054,96	-124,29
2002	1 583,14	1 990,52	-407,38	1 142,83	1 177,61	-34,78
2003	1 899,72	2 243,86	-344,14	1 185,82	1 319,47	-133,66
2004	2 240,03	2 501,20	-261,17	1 434,41	1 479,57	-45,16
2005	3 202,33	2 750,13	452,20	1 633,10	1 655,57	-22,47
2006	3 636,45	2 975,64	660,81	1 605,87	1 844,70	-238,83
2007	3 723,11	3 167,23	555,88	1 967,27	2 043,97	-76,70
2008	4 273,27	3 321,01	952,26	2 557,51	2 247,98	309,53
2009	2 689,47	3 438,65	-749,17	2 733,64	2 450,58	283,06
2010	3 384,06	3 531,34	-147,28	2 765,91	2 648,71	117,20
2011	3 959,97	3 602,78	357,18	2 930,61	2 842,14	88,47
2012	3 856,69	3 655,21	201,48	2 974,59	3 031,82	-57,23
2013	3 453,34	3 694,42	-241,08	3 161,21	3 219,57	-58,35
2014	3 187,84	3 728,23	-540,39	3 339,44	3 406,64	-67,20

الملحق رقم 13

تقدير المضاعف في الاقتصاد الجزائري للفترة (1970-2014)

السنوات	الميل الحدي للادخار	الميل الحدي للواردات	الميل الحدي للضرائب	الميل الحدي للاستهلاك	المضاعف
1971	0,576	0,423	-0,524	0,424	1,289
1972	-0,076	0,412	1,636	1,076	0,477
1973	-0,107	4,422	1,580	1,107	0,165
1974	0,817	13,591	18,022	0,183	0,056
1975	-0,802	10,083	-0,126	1,802	0,110
1976	0,652	-1,284	-0,038	0,348	-1,551
1977	-0,217	8,268	4,946	1,217	0,071
1978	1,111	-0,030	-0,560	-0,111	0,875
1979	0,749	-2,917	4,007	0,251	-0,859
1980	0,681	17,844	46,711	0,319	0,030
1981	-0,208	3,075	12,642	1,208	0,055
1982	-0,430	-1,304	-6,367	1,430	-0,092
1983	0,586	-2,008	0,708	0,414	-0,886
1984	-0,033	-1,713	4,693	1,033	0,323
1985	1,998	-3,555	-2,758	-0,998	0,837
1986	0,965	-25,849	-50,622	0,035	-0,038
1987	-1,194	32,741	2,011	2,194	0,028
1988	-0,167	31,963	-0,952	1,167	0,033
1989	0,513	3,713	2,186	0,487	0,189
1990	0,960	-5,528	27,078	0,040	-0,286

-0,345	0,203	-6,179	-2,441	0,797	**1991**
0,216	0,024	4,035	3,564	0,976	**1992**
0,203	0,081	8,368	3,336	0,919	**1993**
-0,188	-0,117	-0,882	-6,540	1,117	**1994**
0,084	0,577	6,996	7,452	0,423	**1995**
-0,303	0,095	3,373	-4,525	0,905	**1996**
-0,273	0,190	7,826	-5,957	0,810	**1997**
-0,058	-0,456	31,166	-4,604	1,456	**1998**
0,291	0,272	3,824	1,666	0,728	**1999**
0,388	0,081	6,389	1,142	0,919	**2000**
0,008	5,082	27,348	-4,659	-4,082	**2001**
0,081	0,562	2,535	10,526	0,438	**2002**
0,531	0,096	4,148	0,583	0,904	**2003**
0,191	0,254	2,584	3,833	0,746	**2004**
0,322	0,125	5,616	1,529	0,875	**2005**
0,898	0,116	4,788	-0,324	0,884	**2006**
0,154	0,225	-1,156	5,988	0,775	**2007**
0,189	0,075	-6,418	4,858	0,925	**2008**
2,656	-0,214	-1,114	-1,076	1,214	**2009**
1,203	0,131	-1,942	0,217	0,869	**2010**
0,599	0,132	0,172	0,777	0,868	**2011**
0,762	0,801	0,956	0,348	0,199	**2012**
0,114	-1,027	3,719	10,589	2,027	**2013**
0,037	-3,146	-5,388	6,262	4,146	**2014**

الملحق رقم 15 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

Date: 01/28/16 Time: 22:51
Sample: 1992 2013

	CP	DP	FS	INV	XN
Mean	42.04773	34.38887	1.767681	32.26030	9.370674
Median	41.01497	33.73736	1.434355	31.11274	8.580870
Maximum	55.92532	43.52169	5.206879	46.69525	27.19817
Minimum	28.76114	27.13653	0.867000	23.28873	-5.542681
Std. Dev.	9.224932	4.970742	1.122854	6.380255	9.322423
Skewness	0.142264	0.218414	2.012642	0.640266	0.227396
Kurtosis	1.510976	1.754341	6.225112	2.624316	2.079923
Jarque-Bera	2.106635	1.597277	24.38724	1.632491	0.965596
Probability	0.348779	0.449941	0.000005	0.442088	0.617055
Sum	925.0500	756.5552	38.88897	709.7265	206.1548
Sum Sq. Dev.	1787.087	518.8738	26.47681	854.8606	1825.059
Observations	22	22	22	22	22

الملحق رقم 16 استقرارية السلسلة الزمنية للاستهلاك الكلي

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on CP

Null Hypothesis: CP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.444974	0.3485
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CP)
Method: Least Squares
Date: 01/28/16 Time: 22:54
Sample (adjusted): 1993 2013
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CP(-1)	-0.516618	0.211298	-2.444974	0.0250
C	28.89372	12.26365	2.356046	0.0300
@TREND(1992)	-0.702377	0.316719	-2.217667	0.0397

R-squared	0.249516	Mean dependent var	-0.736620
Adjusted R-squared	0.166128	S.D. dependent var	3.770572
S.E. of regression	3.443157	Akaike info criterion	5.442218
Sum squared resid	213.3959	Schwarz criterion	5.591436
Log likelihood	-54.14329	Hannan-Quinn criter.	5.474602
F-statistic	2.992255	Durbin-Watson stat	1.647673
Prob(F-statistic)	0.075522		

سلسلة الاستهلاك الكلي بعد إزالة مركبة الاتجاه العام

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on CPA

Null Hypothesis: CPA has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.444973	0.3485
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CPA)
Method: Least Squares
Date: 01/28/16 Time: 23:07
Sample (adjusted): 1993 2013
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CPA(-1)	-0.516618	0.211298	-2.444973	0.0250
C	30.18462	12.26365	2.461309	0.0242
@TREND(1992)	-0.035470	0.125474	-0.282686	0.7806

R-squared	0.249516	Mean dependent var	0.554289
Adjusted R-squared	0.166128	S.D. dependent var	3.770571
S.E. of regression	3.443156	Akaike info criterion	5.442218
Sum squared resid	213.3958	Schwarz criterion	5.591435
Log likelihood	-54.14328	Hannan-Quinn criter.	5.474602
F-statistic	2.992253	Durbin-Watson stat	1.647673
Prob(F-statistic)	0.075522		

النموذج الثاني

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on CPA

Null Hypothesis: CPA has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.491000	0.1316
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CPA)
Method: Least Squares
Date: 01/28/16 Time: 23:07
Sample (adjusted): 1993 2013
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CPA(-1)	-0.507747	0.203833	-2.491000	0.0222
C	29.29238	11.56003	2.533937	0.0202

R-squared	0.246184	Mean dependent var	0.554289
Adjusted R-squared	0.206509	S.D. dependent var	3.770571
S.E. of regression	3.358753	Akaike info criterion	5.351409
Sum squared resid	214.3432	Schwarz criterion	5.450888
Log likelihood	-54.18980	Hannan-Quinn criter.	5.372999
F-statistic	6.205081	Durbin-Watson stat	1.652137
Prob(F-statistic)	0.022157		

النموذج الأول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on CPA

Null Hypothesis: CPA has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.529354	0.8219
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CPA)
Method: Least Squares
Date: 01/28/16 Time: 23:08
Sample (adjusted): 1993 2013
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CPA(-1)	0.007713	0.014570	0.529354	0.6024

R-squared	-0.008560	Mean dependent var	0.554289
Adjusted R-squared	-0.008560	S.D. dependent var	3.770571
S.E. of regression	3.786674	Akaike info criterion	5.547301
Sum squared resid	286.7780	Schwarz criterion	5.597040
Log likelihood	-57.24666	Hannan-Quinn criter.	5.558096
Durbin-Watson stat	2.053300		

الفروقات من الدرجة الأولى لسلسة الاستهلاك الكلي

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(CPA)

Null Hypothesis: D(CPA) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.486199	0.0109
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CPA,2)
Method: Least Squares
Date: 01/28/16 Time: 23:08
Sample (adjusted): 1995 2013
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CPA(-1))	-1.543406	0.344034	-4.486199	0.0004
D(CPA(-1),2)	0.342533	0.227633	1.504765	0.1531
C	-1.232592	2.058053	-0.598912	0.5582
@TREND(1992)	0.128022	0.155682	0.822331	0.4238

R-squared	0.649320	Mean dependent var	0.016372
Adjusted R-squared	0.579184	S.D. dependent var	5.687916
S.E. of regression	3.689769	Akaike info criterion	5.633668
Sum squared resid	204.2159	Schwarz criterion	5.832498
Log likelihood	-49.51985	Hannan-Quinn criter.	5.667318
F-statistic	9.258024	Durbin-Watson stat	2.095900
Prob(F-statistic)	0.001040		

النموذج الثاني

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(CPA)

Null Hypothesis: D(CPA) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.692000	0.0015
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CPA,2)
Method: Least Squares
Date: 01/28/16 Time: 23:08
Sample (adjusted): 1994 2013
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CPA(-1))	-1.084579	0.231155	-4.692000	0.0002
C	0.371378	0.859163	0.432256	0.6707

R-squared	0.550167	Mean dependent var	-0.053353
Adjusted R-squared	0.525176	S.D. dependent var	5.544986
S.E. of regression	3.820908	Akaike info criterion	5.613493
Sum squared resid	262.7881	Schwarz criterion	5.713066
Log likelihood	-54.13493	Hannan-Quinn criter.	5.632930
F-statistic	22.01486	Durbin-Watson stat	2.085119
Prob(F-statistic)	0.000182		

النموذج الأول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(CPA)

Null Hypothesis: D(CPA) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.775777	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CPA,2)
Method: Least Squares
Date: 01/28/16 Time: 23:09
Sample (adjusted): 1994 2013
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CPA(-1))	-1.074051	0.224896	-4.775777	0.0001

R-squared	0.545498	Mean dependent var	-0.053353
Adjusted R-squared	0.545498	S.D. dependent var	5.544986
S.E. of regression	3.738251	Akaike info criterion	5.523819
Sum squared resid	265.5159	Schwarz criterion	5.573606
Log likelihood	-54.23819	Hannan-Quinn criter.	5.533538
Durbin-Watson stat	2.078117		

الملحق رقم 17: استقرار سلسلة الإنفاق الحكومي

النموذج الثالث

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on DP

Null Hypothesis: DP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.157897	0.4867
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DP)
Method: Least Squares
Date: 01/28/16 Time: 23:12
Sample (adjusted): 1993 2013
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DP(-1)	-0.353273	0.163712	-2.157897	0.0447
C	10.30287	5.582205	1.845663	0.0815
@TREND(1992)	0.153630	0.133723	1.148864	0.2657

R-squared	0.224910	Mean dependent var	-0.118619
Adjusted R-squared	0.138789	S.D. dependent var	3.925720
S.E. of regression	3.643125	Akaike info criterion	5.555124
Sum squared resid	238.9025	Schwarz criterion	5.704342
Log likelihood	-55.32881	Hannan-Quinn criter.	5.587508
F-statistic	2.611554	Durbin-Watson stat	1.918177
Prob(F-statistic)	0.100965		

النموذج الثاني

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on DP

Null Hypothesis: DP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.959232	0.3010
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DP)
Method: Least Squares
Date: 01/28/16 Time: 23:12
Sample (adjusted): 1993 2013
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DP(-1)	-0.317551	0.162079	-1.959232	0.0649
C	10.76813	5.614168	1.918027	0.0703

R-squared	0.168075	Mean dependent var	-0.118619
Adjusted R-squared	0.124289	S.D. dependent var	3.925720
S.E. of regression	3.673666	Akaike info criterion	5.530650
Sum squared resid	256.4206	Schwarz criterion	5.630128
Log likelihood	-56.07182	Hannan-Quinn criter.	5.552239
F-statistic	3.838591	Durbin-Watson stat	1.834429
Prob(F-statistic)	0.064925		

النموذج الأول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on DP

Null Hypothesis: DP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.400251	0.5272
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DP)
Method: Least Squares
Date: 01/28/16 Time: 23:13
Sample (adjusted): 1993 2013
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DP(-1)	-0.009864	0.024645	-0.400251	0.6932

R-squared	0.006995	Mean dependent var	-0.118619
Adjusted R-squared	0.006995	S.D. dependent var	3.925720
S.E. of regression	3.911965	Akaike info criterion	5.612404
Sum squared resid	306.0693	Schwarz criterion	5.662144
Log likelihood	-57.93025	Hannan-Quinn criter.	5.623199
Durbin-Watson stat	2.036112		

الفروقات من الدرجة الأولى لسلسلة الإنفاق الحكومي

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(DP)

Null Hypothesis: D(DP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.474354	0.0105
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DP,2)
Method: Least Squares
Date: 01/28/16 Time: 23:13
Sample (adjusted): 1994 2013
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DP(-1))	-1.215863	0.271740	-4.474354	0.0003
C	-2.189371	2.138064	-1.023997	0.3202
@TREND(1992)	0.179490	0.169804	1.057047	0.3053

R-squared	0.544757	Mean dependent var	-0.394452
Adjusted R-squared	0.491199	S.D. dependent var	5.739040
S.E. of regression	4.093673	Akaike info criterion	5.794243
Sum squared resid	284.8887	Schwarz criterion	5.943603
Log likelihood	-54.94243	Hannan-Quinn criter.	5.823400
F-statistic	10.17135	Durbin-Watson stat	1.892630
Prob(F-statistic)	0.001245		

النموذج الثاني

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(DP)

Null Hypothesis: D(DP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.370450	0.0030
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DP,2)
Method: Least Squares
Date: 01/28/16 Time: 23:14
Sample (adjusted): 1994 2013
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DP(-1))	-1.113901	0.254871	-4.370450	0.0004
C	-0.147808	0.920084	-0.160646	0.8742

R-squared	0.514836	Mean dependent var	-0.394452
Adjusted R-squared	0.487882	S.D. dependent var	5.739040
S.E. of regression	4.106996	Akaike info criterion	5.757900
Sum squared resid	303.6134	Schwarz criterion	5.857473
Log likelihood	-55.57900	Hannan-Quinn criter.	5.777338
F-statistic	19.10083	Durbin-Watson stat	1.880785
Prob(F-statistic)	0.000369		

النموذج الأول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(DP)

Null Hypothesis: D(DP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.505594	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DP,2)
Method: Least Squares
Date: 01/28/16 Time: 23:14
Sample (adjusted): 1994 2013
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DP(-1))	-1.116413	0.247784	-4.505594	0.0002

R-squared	0.514140	Mean dependent var	-0.394452
Adjusted R-squared	0.514140	S.D. dependent var	5.739040
S.E. of regression	4.000321	Akaike info criterion	5.659333
Sum squared resid	304.0487	Schwarz criterion	5.709119
Log likelihood	-55.59333	Hannan-Quinn criter.	5.669052
Durbin-Watson stat	1.874919		

الملحق رقم 18 استقرارية سلسلة الاستثمار الكلي

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on INV

Null Hypothesis: INV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.360419	0.3871
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INV)
Method: Least Squares
Date: 01/28/16 Time: 23:20
Sample (adjusted): 1993 2013
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INV(-1)	-0.437716	0.185440	-2.360419	0.0297
C	9.790721	4.710606	2.078442	0.0522
@TREND(1992)	0.431558	0.179969	2.397955	0.0275

R-squared	0.267152	Mean dependent var	0.648872
Adjusted R-squared	0.185724	S.D. dependent var	3.805856
S.E. of regression	3.434299	Akaike info criterion	5.437067
Sum squared resid	212.2994	Schwarz criterion	5.586284
Log likelihood	-54.08920	Hannan-Quinn criter.	5.469451
F-statistic	3.280850	Durbin-Watson stat	1.804062
Prob(F-statistic)	0.060971		

سلسلة الاستثمار بعد إزالة مركبة الاتجاه العام

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on INVA

Null Hypothesis: INVA has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.360420	0.3871
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INVA)
Method: Least Squares
Date: 01/28/16 Time: 23:18
Sample (adjusted): 1993 2013
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INVA(-1)	-0.437716	0.185440	-2.360420	0.0297
C	9.039870	4.710608	1.919045	0.0710
@TREND(1992)	0.102894	0.124061	0.829387	0.4177

R-squared	0.267152	Mean dependent var	-0.101989
Adjusted R-squared	0.185724	S.D. dependent var	3.805856
S.E. of regression	3.434299	Akaike info criterion	5.437066
Sum squared resid	212.2994	Schwarz criterion	5.586284
Log likelihood	-54.08920	Hannan-Quinn criter.	5.469450
F-statistic	3.280851	Durbin-Watson stat	1.804062
Prob(F-statistic)	0.060971		

النموذج 2

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on INVA

Null Hypothesis: INVA has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.443751	0.1427
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INVA)
Method: Least Squares
Date: 01/28/16 Time: 23:19
Sample (adjusted): 1993 2013
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INVA(-1)	-0.448355	0.183470	-2.443751	0.0245
C	10.42141	4.369919	2.384807	0.0277

R-squared	0.239145	Mean dependent var	-0.101989
Adjusted R-squared	0.199100	S.D. dependent var	3.805856
S.E. of regression	3.405974	Akaike info criterion	5.379332
Sum squared resid	220.4126	Schwarz criterion	5.478810
Log likelihood	-54.48298	Hannan-Quinn criter.	5.400921
F-statistic	5.971921	Durbin-Watson stat	1.723927
Prob(F-statistic)	0.024467		

النموذج 1

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on INVA

Null Hypothesis: INVA has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.495814	0.4891
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INVA)
Method: Least Squares
Date: 01/28/16 Time: 23:19
Sample (adjusted): 1993 2013
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INVA(-1)	-0.017190	0.034669	-0.495814	0.6254

R-squared	0.011397	Mean dependent var	-0.101989
Adjusted R-squared	0.011397	S.D. dependent var	3.805856
S.E. of regression	3.784105	Akaike info criterion	5.545944
Sum squared resid	286.3890	Schwarz criterion	5.595683
Log likelihood	-57.23241	Hannan-Quinn criter.	5.556739
Durbin-Watson stat	1.996812		

الفروقات من الدرجة الأولى لسلسلة الإنفاق الاستثماري

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(INVA)

Null Hypothesis: D(INVA) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.323372	0.0141
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INVA,2)
Method: Least Squares
Date: 01/28/16 Time: 23:19
Sample (adjusted): 1994 2013
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INVA(-1))	-1.058429	0.244816	-4.323372	0.0005
C	-1.318398	2.033980	-0.648186	0.5255
@TREND(1992)	0.113666	0.157652	0.720997	0.4807

R-squared	0.524001	Mean dependent var	0.289436
Adjusted R-squared	0.468001	S.D. dependent var	5.524955
S.E. of regression	4.029806	Akaike info criterion	5.762795
Sum squared resid	276.0688	Schwarz criterion	5.912155
Log likelihood	-54.62795	Hannan-Quinn criter.	5.791951
F-statistic	9.357176	Durbin-Watson stat	1.950942
Prob(F-statistic)	0.001818		

النموذج 2

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(INVA)

Null Hypothesis: D(INVA) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.323560	0.0033
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INVA,2)
Method: Least Squares
Date: 01/28/16 Time: 23:19
Sample (adjusted): 1994 2013
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INVA(-1))	-1.035104	0.239410	-4.323560	0.0004
C	-0.004608	0.891590	-0.005168	0.9959

R-squared	0.509445	Mean dependent var	0.289436
Adjusted R-squared	0.482192	S.D. dependent var	5.524955
S.E. of regression	3.975694	Akaike info criterion	5.692915
Sum squared resid	284.5106	Schwarz criterion	5.792489
Log likelihood	-54.92915	Hannan-Quinn criter.	5.712353
F-statistic	18.69317	Durbin-Watson stat	1.918289
Prob(F-statistic)	0.000409		

النموذج 1

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(INVA)

Null Hypothesis: D(INVA) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.454606	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INVA,2)
Method: Least Squares
Date: 01/28/16 Time: 23:20
Sample (adjusted): 1994 2013
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INVA(-1))	-1.035010	0.232346	-4.454606	0.0003

R-squared	0.509445	Mean dependent var	0.289436
Adjusted R-squared	0.509445	S.D. dependent var	5.524955
S.E. of regression	3.869659	Akaike info criterion	5.592917
Sum squared resid	284.5110	Schwarz criterion	5.642703
Log likelihood	-54.92917	Hannan-Quinn criter.	5.602636
Durbin-Watson stat	1.918393		

الملحق رقم 19: استقرار سلسلة صافي الصادرات

النموذج الثالث

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on XN

Null Hypothesis: XN has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.844410	0.6466
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(XN)
Method: Least Squares
Date: 01/28/16 Time: 23:21
Sample (adjusted): 1993 2013
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
XN(-1)	-0.377139	0.204477	-1.844410	0.0816
C	2.747726	3.402474	0.807567	0.4299
@TREND(1992)	0.085578	0.310889	0.275270	0.7862

R-squared	0.179688	Mean dependent var	0.037217
Adjusted R-squared	0.088542	S.D. dependent var	7.848241
S.E. of regression	7.492738	Akaike info criterion	6.997309
Sum squared resid	1010.540	Schwarz criterion	7.146527
Log likelihood	-70.47175	Hannan-Quinn criter.	7.029693
F-statistic	1.971437	Durbin-Watson stat	1.745152
Prob(F-statistic)	0.168194		

النموذج الثاني

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on XN

Null Hypothesis: XN has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.016142	0.2781
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(XN)
Method: Least Squares
Date: 01/28/16 Time: 23:21
Sample (adjusted): 1993 2013
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
XN(-1)	-0.349243	0.173223	-2.016142	0.0581
C	3.418963	2.314476	1.477208	0.1560

R-squared	0.176235	Mean dependent var	0.037217
Adjusted R-squared	0.132879	S.D. dependent var	7.848241
S.E. of regression	7.308230	Akaike info criterion	6.906272
Sum squared resid	1014.794	Schwarz criterion	7.005750
Log likelihood	-70.51586	Hannan-Quinn criter.	6.927861
F-statistic	4.064827	Durbin-Watson stat	1.783185
Prob(F-statistic)	0.058147		

النموذج الأول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on XN

Null Hypothesis: XN has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.333464	0.1631
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(XN)
Method: Least Squares
Date: 01/28/16 Time: 23:22
Sample (adjusted): 1993 2013
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
XN(-1)	-0.163798	0.122836	-1.333464	0.1974

R-squared	0.081626	Mean dependent var	0.037217
Adjusted R-squared	0.081626	S.D. dependent var	7.848241
S.E. of regression	7.521114	Akaike info criterion	6.919754
Sum squared resid	1131.343	Schwarz criterion	6.969493
Log likelihood	-71.65741	Hannan-Quinn criter.	6.930548
Durbin-Watson stat	1.912484		

الفروقات من الدرجة الأولى لسلسلة صافي الصادرات

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(XN)

Null Hypothesis: D(XN) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.781519	0.0062
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(XN,2)
Method: Least Squares
Date: 01/28/16 Time: 23:22
Sample (adjusted): 1995 2013
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(XN(-1))	-1.575495	0.329497	-4.781519	0.0002
D(XN(-1),2)	0.424737	0.222754	1.906752	0.0759
C	6.678604	4.315743	1.547498	0.1426
@TREND(1992)	-0.498463	0.325961	-1.529213	0.1470

R-squared	0.655664	Mean dependent var	-0.078946
Adjusted R-squared	0.586796	S.D. dependent var	11.88959
S.E. of regression	7.642737	Akaike info criterion	7.090053
Sum squared resid	876.1715	Schwarz criterion	7.288882
Log likelihood	-63.35550	Hannan-Quinn criter.	7.123702
F-statistic	9.520683	Durbin-Watson stat	2.292983
Prob(F-statistic)	0.000911		

النموذج الثاني

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(XN)

Null Hypothesis: D(XN) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.435917	0.0026
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(XN,2)
Method: Least Squares
Date: 01/28/16 Time: 23:22
Sample (adjusted): 1994 2013
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(XN(-1))	-1.053202	0.237426	-4.435917	0.0003
C	0.228285	1.839287	0.124116	0.9026

R-squared	0.522259	Mean dependent var	-0.109244
Adjusted R-squared	0.495718	S.D. dependent var	11.57327
S.E. of regression	8.218501	Akaike info criterion	7.145292
Sum squared resid	1215.788	Schwarz criterion	7.244865
Log likelihood	-69.45292	Hannan-Quinn criter.	7.164730
F-statistic	19.67736	Durbin-Watson stat	2.021774
Prob(F-statistic)	0.000319		

النموذج الثالث

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(XN)

Null Hypothesis: D(XN) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.554148	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(XN,2)
Method: Least Squares
Date: 01/28/16 Time: 23:22
Sample (adjusted): 1994 2013
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(XN(-1))	-1.051983	0.230994	-4.554148	0.0002

R-squared	0.521851	Mean dependent var	-0.109244
Adjusted R-squared	0.521851	S.D. dependent var	11.57327
S.E. of regression	8.002724	Akaike info criterion	7.046148
Sum squared resid	1216.828	Schwarz criterion	7.095934
Log likelihood	-69.46148	Hannan-Quinn criter.	7.055867
Durbin-Watson stat	2.021544		

الملحق رقم 20: استقرار سلسلة الضرائب على الأجور

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on FS

Null Hypothesis: FS has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.996656	0.1583
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FS)
Method: Least Squares
Date: 01/28/16 Time: 23:23
Sample (adjusted): 1995 2013
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FS(-1)	-0.355464	0.118620	-2.996656	0.0096
D(FS(-1))	-0.037328	0.196809	-0.189666	0.8523
D(FS(-2))	-0.170392	0.182104	-0.935685	0.3653
C	-0.024660	0.242788	-0.101568	0.9205
@TREND(1992)	0.036955	0.017485	2.113489	0.0530

R-squared	0.629075	Mean dependent var	-0.058681
Adjusted R-squared	0.523097	S.D. dependent var	0.316096
S.E. of regression	0.218290	Akaike info criterion	0.014950
Sum squared resid	0.667108	Schwarz criterion	0.263487
Log likelihood	4.857975	Hannan-Quinn criter.	0.057012
F-statistic	5.935874	Durbin-Watson stat	1.987725
Prob(F-statistic)	0.005220		

النموذج الثاني

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on FS

Null Hypothesis: FS has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.568900	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FS)
Method: Least Squares
Date: 01/28/16 Time: 23:24
Sample (adjusted): 1993 2013
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FS(-1)	-0.312899	0.056187	-5.568900	0.0000
C	0.391553	0.117508	3.332142	0.0035

R-squared	0.620096	Mean dependent var	-0.160542
Adjusted R-squared	0.600101	S.D. dependent var	0.457144
S.E. of regression	0.289087	Akaike info criterion	0.446213
Sum squared resid	1.587852	Schwarz criterion	0.545691
Log likelihood	-2.685233	Hannan-Quinn criter.	0.467802
F-statistic	31.01265	Durbin-Watson stat	1.589933
Prob(F-statistic)	0.000023		

النموذج الأول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on FS

Null Hypothesis: FS has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.186928	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FS)
Method: Least Squares
Date: 01/28/16 Time: 23:24
Sample (adjusted): 1993 2013
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FS(-1)	-0.154943	0.037006	-4.186928	0.0005

R-squared	0.398089	Mean dependent var	-0.160542
Adjusted R-squared	0.398089	S.D. dependent var	0.457144
S.E. of regression	0.354666	Akaike info criterion	0.811166
Sum squared resid	2.515756	Schwarz criterion	0.860905
Log likelihood	-7.517245	Hannan-Quinn criter.	0.821961
Durbin-Watson stat	1.095503		

الملحق رقم 21: تحديد درجة تأخير النموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: D(CPA) FS D(INVA) D(XN) D(DP)
Exogenous variables: C
Date: 01/28/16 Time: 23:31
Sample: 1992 2013
Included observations: 19

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-180.9802	NA	218.7567	19.57686	19.82540*	19.61892
1	-148.3153	44.69929*	109.1129	18.77003	20.26125	19.02240
2	-114.2937	28.64978	85.65327*	17.82039*	20.55429	18.28307*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق رقم 22: نتائج التقدير

Vector Autoregression Estimates

Vector Autoregression Estimates
Date: 01/28/16 Time: 23:31
Sample (adjusted): 1995 2013
Included observations: 19 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	D(CPA)	FS	D(INVA)	D(XN)	D(DP)
D(CPA(-1))	-1.492467	-0.086296	-1.170545	2.541597	-1.728810
	(1.22002)	(0.07894)	(1.03786)	(2.51809)	(1.02310)
	[-1.22331]	[-1.09312]	[-1.12785]	[1.00933]	[-1.68977]
D(CPA(-2))	-1.046383	-0.097542	0.014594	0.251220	0.822063
	(1.33913)	(0.08665)	(1.13919)	(2.76394)	(1.12299)
	[-0.78139]	[-1.12568]	[0.01281]	[0.09089]	[0.73203]
FS(-1)	-1.287931	0.564336	-6.017596	8.125566	-12.03982
	(6.75331)	(0.43699)	(5.74496)	(13.9386)	(5.66327)
	[-0.19071]	[1.29142]	[-1.04746]	[0.58295]	[-2.12595]
FS(-2)	3.411493	0.067035	3.756491	-7.073788	5.279343
	(4.16490)	(0.26950)	(3.54303)	(8.59624)	(3.49266)
	[0.81911]	[0.24874]	[1.06025]	[-0.82289]	[1.51156]
D(INVA(-1))	-1.511799	-0.126359	-1.195578	3.196219	-2.024566
	(0.89220)	(0.05773)	(0.75899)	(1.84148)	(0.74819)
	[-1.69446]	[-2.18870]	[-1.57523]	[1.73568]	[-2.70593]
D(INVA(-2))	-0.156209	-0.047540	-0.514445	0.334678	-0.564132
	(0.85445)	(0.05529)	(0.72687)	(1.76356)	(0.71653)
	[-0.18282]	[-0.85984]	[-0.70775]	[0.18977]	[-0.78731]
D(XN(-1))	-0.967039	-0.082078	-0.673015	1.736401	-1.491951
	(0.80986)	(0.05240)	(0.68894)	(1.67153)	(0.67914)
	[-1.19408]	[-1.56624]	[-0.97689]	[1.03881]	[-2.19681]
D(XN(-2))	-0.202394	-0.061623	0.200380	-0.581215	0.527080
	(0.88764)	(0.05744)	(0.75510)	(1.83206)	(0.74437)
	[-0.22801]	[-1.07288]	[0.26537]	[-0.31725]	[0.70809]
D(DP(-1))	0.570760	0.006545	0.765009	-1.527162	0.062888
	(0.54420)	(0.03521)	(0.46295)	(1.12322)	(0.45636)
	[1.04880]	[0.18586]	[1.65248]	[-1.35963]	[0.13780]
D(DP(-2))	0.513519	-0.001624	0.853837	-1.750480	0.833362
	(0.49053)	(0.03174)	(0.41729)	(1.01244)	(0.41135)
	[1.04687]	[-0.05118]	[2.04616]	[-1.72898]	[2.02590]
C	-2.602007	0.535821	2.589118	-0.373275	9.032093
	(4.65166)	(0.30100)	(3.95712)	(9.60091)	(3.90085)
	[-0.55937]	[1.78015]	[0.65429]	[-0.03888]	[2.31542]
R-squared	0.559703	0.849027	0.708128	0.602396	0.741341
Adj. R-squared	0.009331	0.660312	0.343287	0.105392	0.418017
Sum sq. resids	111.9417	0.468709	81.00897	476.8695	78.72160
S.E. equation	3.740683	0.242051	3.182157	7.720666	3.136909
F-statistic	1.016954	4.498973	1.940925	1.212054	2.292872
Log likelihood	-43.80845	8.211187	-40.73598	-57.57647	-40.46388
Akaike AIC	5.769311	0.293559	5.445893	7.218576	5.417250
Schwarz SC	6.316091	0.840340	5.992673	7.765356	5.964031
Mean dependent	0.172017	1.382028	-0.133247	0.439618	-0.089719
S.D. dependent	3.758258	0.415304	3.926756	8.162784	4.111939

Determinant resid covariance (dof adj.)	8.727818
Determinant resid covariance	0.115501
Log likelihood	-114.2937

Akaike information criterion	17.82039
Schwarz criterion	20.55429

الملحق رقم 23 اختبار بواقي النموذج

VAR Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: residuals are multivariate normal
Date: 01/28/16 Time: 23:33
Sample: 1992 2013
Included observations: 19

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.
1	-0.215358	0.146867	1	0.7015
2	-0.067393	0.014382	1	0.9045
3	0.040764	0.005262	1	0.9422
4	-0.758895	1.823753	1	0.1769
5	0.796987	2.011432	1	0.1561
Joint		4.001696	5	0.5492

Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	3.750262	0.445624	1	0.5044
2	1.986355	0.813418	1	0.3671
3	2.188298	0.521598	1	0.4702
4	5.333211	4.309733	1	0.0379
5	3.808466	0.517447	1	0.4719
Joint		6.607820	5	0.2515

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.592491	2	0.7436
2	0.827801	2	0.6611
3	0.526860	2	0.7684
4	6.133486	2	0.0466
5	2.528878	2	0.2824
Joint	10.60952	10	0.3887

الملحق رقم 24 دوال الاستجابة

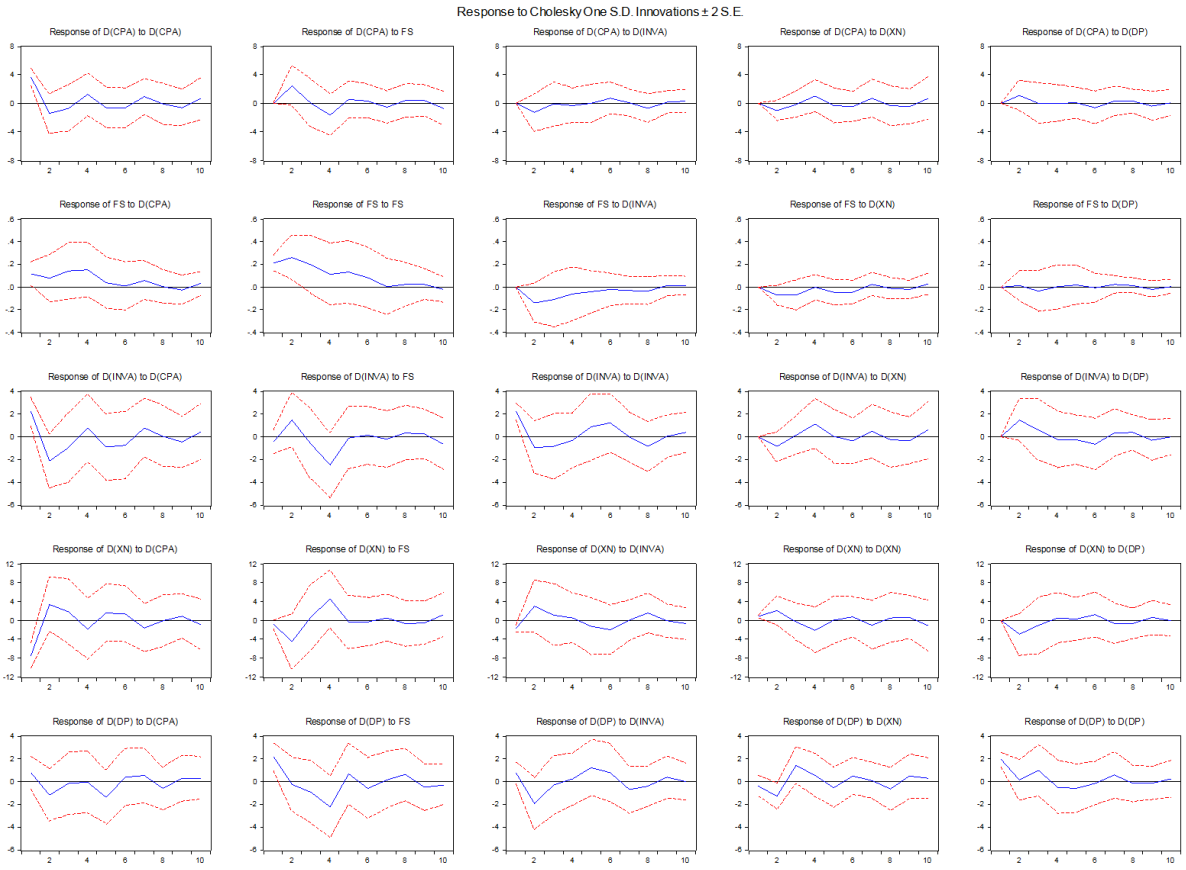

الملحق رقم 25: تحليل مكونات التباين

Variance Decomposition

Variance Decomposition of D(CPA):

Period	S.E.	D(CPA)	FS	D(INVA)	D(XN)	D(DP)
1	3.740683	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	5.110696	61.64797	23.07404	6.381095	4.231541	4.665357
3	5.160761	62.26487	22.63001	6.297939	4.230658	4.576528
4	5.666024	56.57065	27.31633	5.462838	6.852632	3.797551
5	5.736777	56.43471	27.53738	5.329590	6.986299	3.712027
6	5.883995	54.93913	26.45885	6.638246	7.314578	4.649199
7	6.038555	54.67862	25.89018	6.313878	8.418177	4.699140
8	6.111631	53.39914	25.73325	7.495952	8.536139	4.835515
9	6.185320	53.05094	25.55797	7.363166	8.914596	5.113324
10	6.315081	52.02030	25.86527	7.291584	9.891317	4.931537

Variance Decomposition of FS:

Period	S.E.	D(CPA)	FS	D(INVA)	D(XN)	D(DP)
1	0.242051	22.84604	77.15396	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.395602	12.43169	71.88344	12.17823	3.404253	0.102380
3	0.483753	17.01123	64.52626	13.39545	4.475321	0.591731
4	0.522314	22.80764	59.94426	12.89699	3.842471	0.508635
5	0.543963	21.45947	61.16310	12.51543	4.301479	0.560524
6	0.552602	20.81459	61.51188	12.29309	4.816313	0.564130
7	0.557670	21.59355	60.40239	12.35820	4.934200	0.711657
8	0.559554	21.45407	60.15968	12.67606	4.957126	0.753063
9	0.561665	21.51029	59.90435	12.62325	5.085080	0.877021
10	0.563961	21.63835	59.59437	12.58845	5.304339	0.874481

Variance Decomposition of D(INVA):

Period	S.E.	D(CPA)	FS	D(INVA)	D(XN)	D(DP)
1	3.182157	48.49055	2.068917	49.44053	0.000000	0.000000
2	4.550046	45.67885	11.68689	28.36882	3.691440	10.57400
3	4.815361	44.62881	12.37329	28.62913	3.401138	10.96764
4	5.611027	34.80354	28.89139	21.40802	6.619754	8.277294
5	5.756768	35.61391	27.47600	22.52526	6.292001	8.092823
6	5.975721	34.62923	25.53459	24.89050	6.233430	8.712243
7	6.061328	35.35622	24.96741	24.19627	6.675037	8.805067
8	6.150875	34.34171	24.56462	25.51960	6.689447	8.884615
9	6.190301	34.48560	24.39696	25.19702	6.900589	9.019833
10	6.282082	33.98410	24.78019	24.85703	7.620276	8.758405

Cholesky Ordering: D(CPA) FS D(INVA) D(XN) D(DP)

Variance Decomposition

Variance Decomposition of D(XN):

Period	S.E.	D(CPA)	FS	D(INVA)	D(XN)	D(DP)
1	3.740683	92.78597	1.129045	4.848869	1.236113	0.000000
2	5.110696	59.09255	18.30175	10.46927	4.462582	7.673847
3	5.160761	58.65763	17.78508	11.05556	4.289616	8.212116
4	5.666024	49.45716	28.33758	9.133690	6.261812	6.809758
5	5.736777	49.80663	27.60140	9.840880	6.086738	6.664351
6	5.883995	48.44189	26.27530	11.82843	6.156877	7.297506
7	6.038555	48.74078	25.76162	11.52886	6.601540	7.367202
8	6.111631	47.69254	25.48527	12.73077	6.637403	7.454013
9	6.185320	47.63400	25.35062	12.58198	6.848731	7.584667
10	6.315081	46.95825	25.62159	12.54381	7.477364	7.398988

Variance Decomposition of D(DP):

Period	S.E.	D(CPA)	FS	D(INVA)	D(XN)	D(DP)
1	0.242051	5.975952	48.23499	6.249336	1.526526	38.01319
2	0.395602	12.06311	28.59543	26.07016	10.99424	22.27705
3	0.483753	9.922449	27.40235	21.65354	18.43392	22.58775
4	0.522314	7.840180	40.48921	17.27084	15.68329	18.71648
5	0.543963	12.90295	36.03439	19.48805	14.34860	17.22602
6	0.552602	12.86280	35.62628	20.51505	14.42345	16.57242
7	0.557670	13.22676	34.48358	21.40697	13.95387	16.92882
8	0.559554	13.80337	34.15775	21.01566	14.68202	16.34120
9	0.561665	13.73112	34.22377	21.01347	14.98352	16.04812
10	0.563961	13.83901	34.17397	20.83613	15.08202	16.06887

Cholesky Ordering: D(CPA) FS D(INVA) D(XN) D(DP)

الملحق رقم 26 أثر ضريبة الأجور على الاستهلاك

Dependent Variable: D(CPA)
Method: Least Squares
Date: 01/28/16 Time: 23:39
Sample (adjusted): 1994 2013
Included observations: 20 after adjustments
Convergence achieved after 12 iterations
MA Backcast: 1993

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FS	3.822910	1.564073	2.444202	0.0265
C	-4.666757	2.139079	-2.181667	0.0444
AR(1)	0.425907	0.194018	2.195192	0.0432
MA(1)	-0.999952	0.217767	-4.591850	0.0003

R-squared	0.442028	Mean dependent var	0.338256
Adjusted R-squared	0.337408	S.D. dependent var	3.732804
S.E. of regression	3.038493	Akaike info criterion	5.237457
Sum squared resid	147.7190	Schwarz criterion	5.436603
Log likelihood	-48.37457	Hannan-Quinn criter.	5.276332
F-statistic	4.225087	Durbin-Watson stat	1.935845
Prob(F-statistic)	0.022236		

Inverted AR Roots	.43
Inverted MA Roots	1.00

الملحق رقم 27: اختبار البواقي

Correlogram of Residuals

Date: 01/28/16 Time: 23:40
Sample: 1994 2013
Included observations: 20
Q-statistic probabilities adjusted for 2 ARMA term(s)

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.022	-0.022	0.0114	
		2	-0.328	-0.329	2.6416	
		3	-0.053	-0.079	2.7151	0.099
		4	0.002	-0.125	2.7153	0.257
		5	0.024	-0.031	2.7319	0.435
		6	-0.089	-0.154	2.9797	0.561
		7	0.078	0.064	3.1873	0.671
		8	0.151	0.089	4.0200	0.674
		9	-0.315	-0.311	7.9990	0.333
		10	-0.125	-0.098	8.6900	0.369
		11	0.162	-0.038	9.9654	0.353
		12	0.056	-0.069	10.140	0.428

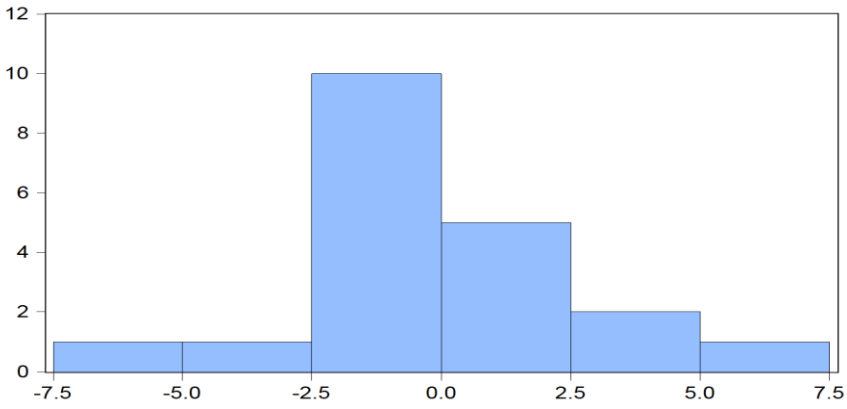

Series: Residuals
Sample 1994 2013
Observations 20

Mean	-0.358624
Median	-0.510723
Maximum	7.433218
Minimum	-5.948282
Std. Dev.	2.763929
Skewness	0.802941
Kurtosis	4.786206
Jarque-Bera	4.807825
Probability	0.090364

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.762508	Prob. F(2,14)	0.2076
Obs*R-squared	3.739700	Prob. Chi-Square(2)	0.1541

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.539366	Prob. F(1,17)	0.4727
Obs*R-squared	0.584283	Prob. Chi-Square(1)	0.4446

الملحق رقم 28 أثر ضريبة الأجور على الإنفاق الحكومي

Dependent Variable: D(DP)
Method: Least Squares
Date: 01/28/16 Time: 23:44
Sample (adjusted): 1994 2013
Included observations: 20 after adjustments
Convergence achieved after 33 iterations
MA Backcast: 1992 1993

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FS	6.971455	2.514218	2.772812	0.0142
C	4.958053	1.606743	3.085779	0.0075
FS(-1)	-10.72691	2.734441	-3.922888	0.0014
AR(1)	-0.002173	0.205695	-0.010566	0.9917
MA(2)	-0.980648	0.022022	-44.53111	0.0000

R-squared	0.737621	Mean dependent var	-0.173029
Adjusted R-squared	0.667654	S.D. dependent var	4.019571
S.E. of regression	2.317262	Akaike info criterion	4.730967
Sum squared resid	80.54552	Schwarz criterion	4.979900
Log likelihood	-42.30967	Hannan-Quinn criter.	4.779562
F-statistic	10.54233	Durbin-Watson stat	2.151549
Prob(F-statistic)	0.000286		

Inverted AR Roots	-.00	
Inverted MA Roots	.99	-.99

الملحق رقم 29 اختبار الباقي

Correlogram of Residuals

Date: 01/28/16 Time: 23:45
Sample: 1994 2013
Included observations: 20
Q-statistic probabilities adjusted for 2 ARMA term(s)

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.090	-0.090	0.1885	
		2	0.157	0.150	0.7892	
		3	-0.229	-0.210	2.1523	0.142
		4	-0.215	-0.286	3.4180	0.181
		5	-0.059	-0.038	3.5192	0.318
		6	-0.302	-0.331	6.3852	0.172
		7	0.054	-0.152	6.4827	0.262
		8	-0.103	-0.175	6.8693	0.333
		9	0.154	-0.111	7.8126	0.349
		10	0.204	0.058	9.6484	0.291
		11	-0.015	-0.162	9.6599	0.379
		12	0.068	-0.170	9.9157	0.448

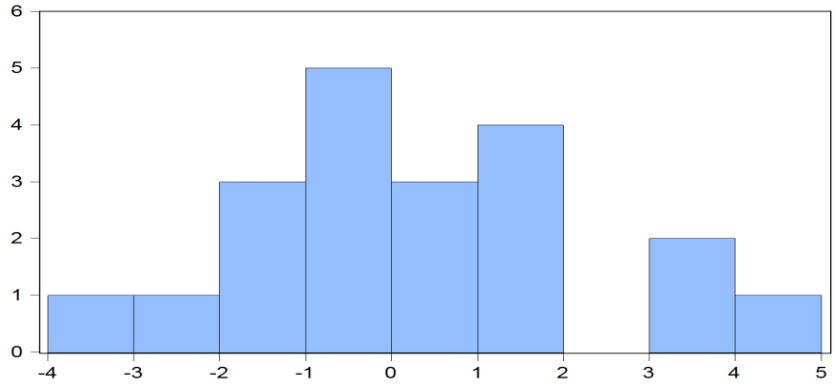

Series: Residuals
Sample 1994 2013
Observations 20

Mean	0.196416
Median	-0.062205
Maximum	4.392350
Minimum	-3.112613
Std. Dev.	2.049055
Skewness	0.525605
Kurtosis	2.659485
Jarque-Bera	1.017494
Probability	0.601248

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.306444	Prob. F(2,13)	0.7412
Obs*R-squared	0.715718	Prob. Chi-Square(2)	0.6992

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	2.446754	Prob. F(1,17)	0.1362
Obs*R-squared	2.390544	Prob. Chi-Square(1)	0.1221

الملحق رقم 30: أثر ضريبة الأجور على الانفاق الاستثماري

Dependent Variable: D(INVA)
Method: Least Squares
Date: 01/28/16 Time: 23:49
Sample (adjusted): 1995 2013
Included observations: 19 after adjustments
Convergence achieved after 17 iterations
MA Backcast: 1994

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FS	-2.001342	0.958500	-2.087994	0.0543
C	2.630206	1.377209	1.909808	0.0755
AR(2)	-0.490647	0.228698	-2.145393	0.0487
MA(1)	-0.350959	0.266519	-1.316827	0.2077

R-squared	0.295841	Mean dependent var	-0.133247
Adjusted R-squared	0.155010	S.D. dependent var	3.926756
S.E. of regression	3.609606	Akaike info criterion	5.589738
Sum squared resid	195.4388	Schwarz criterion	5.788567
Log likelihood	-49.10251	Hannan-Quinn criter.	5.623388
F-statistic	2.100673	Durbin-Watson stat	1.921856
Prob(F-statistic)	0.143081		
Inverted MA Roots	.35		

الملحق رقم 31: اختبار البواقي

Correlogram of Residuals

Date: 01/28/16 Time: 23:50
Sample: 1995 2013
Included observations: 19
Q-statistic probabilities adjusted for 2 ARMA term(s)

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.004	-0.004	0.0003	
		2	0.057	0.057	0.0760	
		3	-0.118	-0.118	0.4235	0.515
		4	-0.004	-0.007	0.4238	0.809
		5	0.121	0.137	0.8407	0.840
		6	0.054	0.042	0.9317	0.920
		7	0.018	0.000	0.9426	0.967
		8	-0.094	-0.072	1.2636	0.974
		9	-0.026	-0.015	1.2909	0.989
		10	-0.166	-0.175	2.5145	0.961
		11	-0.061	-0.098	2.7031	0.975
		12	-0.148	-0.150	3.9485	0.950

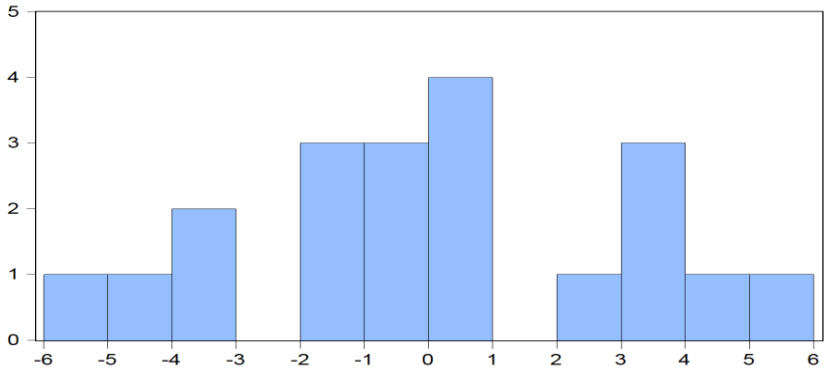

Series: Residuals
Sample 1994 2013
Observations 20

Mean	0.066465
Median	0.025286
Maximum	5.310197
Minimum	-5.364867
Std. Dev.	3.014408
Skewness	-0.008355
Kurtosis	2.114478
Jarque-Bera	0.653690
Probability	0.721195

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.267843	Prob. F(2,13)	0.7691
Obs*R-squared	0.749583	Prob. Chi-Square(2)	0.6874

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.237725	Prob. F(1,16)	0.6325
Obs*R-squared	0.263525	Prob. Chi-Square(1)	0.6077

الملحق رقم 32: أثر ضريبة الأجور على صافي الصَّادرات

Dependent Variable: D(XN)
Method: Least Squares
Date: 01/28/16 Time: 23:56
Sample (adjusted): 1994 2013
Included observations: 20 after adjustments
Convergence achieved after 26 iterations
MA Backcast: 1992 1993

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FS	-14.12521	3.928783	-3.595316	0.0027
C	5.669027	2.923104	1.939386	0.0715
FS(-1)	9.783729	2.596355	3.768256	0.0019
AR(1)	-0.569726	0.249361	-2.284747	0.0373
MA(2)	-0.871290	0.089472	-9.738102	0.0000

R-squared	0.479311	Mean dependent var	0.211235
Adjusted R-squared	0.340461	S.D. dependent var	8.010451
S.E. of regression	6.505449	Akaike info criterion	6.795475
Sum squared resid	634.8130	Schwarz criterion	7.044408
Log likelihood	-62.95475	Hannan-Quinn criter.	6.844070
F-statistic	3.451998	Durbin-Watson stat	1.712242
Prob(F-statistic)	0.034404		

Inverted AR Roots	-.57	
Inverted MA Roots	.93	-.93

الملحق رقم 33: اختبار البواقي

Correlogram of Residuals

Date: 01/28/16 Time: 23:56
Sample: 1994 2013
Included observations: 20
Q-statistic probabilities adjusted for 2 ARMA term(s)

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.069	0.069	0.1093	
		2	-0.148	-0.153	0.6413	
		3	-0.431	-0.420	5.4455	0.020
		4	-0.064	-0.058	5.5571	0.062
		5	0.086	-0.034	5.7758	0.123
		6	0.067	-0.163	5.9155	0.206
		7	0.100	0.070	6.2557	0.282
		8	-0.062	-0.067	6.3959	0.380
		9	-0.162	-0.225	7.4496	0.384
		10	-0.047	0.009	7.5481	0.479
		11	0.082	0.000	7.8728	0.547
		12	-0.072	-0.336	8.1610	0.613

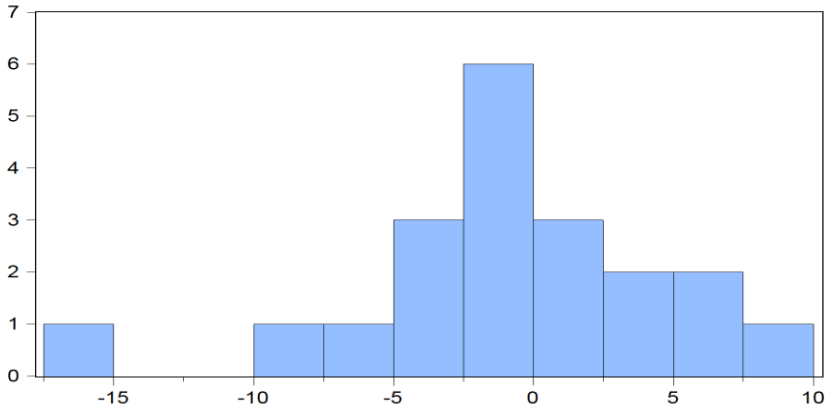

Series: Residuals
Sample 1994 2013
Observations 20

Mean	-1.072787
Median	-1.322463
Maximum	8.721613
Minimum	-17.18991
Std. Dev.	5.674484
Skewness	-0.840176
Kurtosis	4.568860
Jarque-Bera	4.404088
Probability	0.110577

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.258449	Prob. F(2,13)	0.1439
Obs*R-squared	4.598762	Prob. Chi-Square(2)	0.1003

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.360138	Prob. F(1,17)	0.5563
Obs*R-squared	0.394157	Prob. Chi-Square(1)	0.5301

الملحق رقم 34 استقرارية السلسلة الزمنية للطلب الكلي

النموذج الثالث

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on DG

Null Hypothesis: DG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.472879	0.3363
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DG)
Method: Least Squares
Date: 01/29/16 Time: 00:28
Sample (adjusted): 1993 2013
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DG(-1)	-0.462297	0.186947	-2.472879	0.0236
C	52.86773	21.64003	2.443053	0.0251
@TREND(1992)	0.141706	0.118004	1.200855	0.2454

R-squared	0.256454	Mean dependent var	-0.169151
Adjusted R-squared	0.173838	S.D. dependent var	3.345494
S.E. of regression	3.040835	Akaike info criterion	5.193705
Sum squared resid	166.4402	Schwarz criterion	5.342922
Log likelihood	-51.53390	Hannan-Quinn criter.	5.226089
F-statistic	3.104161	Durbin-Watson stat	1.950592
Prob(F-statistic)	0.069466		

النموذج الثاني

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on DG

Null Hypothesis: DG has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.158217	0.2259
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DG)
Method: Least Squares
Date: 01/29/16 Time: 00:28
Sample (adjusted): 1993 2013
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DG(-1)	-0.379016	0.175615	-2.158217	0.0439
C	44.59128	20.75040	2.148935	0.0447

R-squared	0.196886	Mean dependent var	-0.169151
Adjusted R-squared	0.154616	S.D. dependent var	3.345494
S.E. of regression	3.076006	Akaike info criterion	5.175534
Sum squared resid	179.7744	Schwarz criterion	5.275012
Log likelihood	-52.34310	Hannan-Quinn criter.	5.197123
F-statistic	4.657899	Durbin-Watson stat	1.936984
Prob(F-statistic)	0.043917		

النموذج الأول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on DG

Null Hypothesis: DG has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.296018	0.5669
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DG)
Method: Least Squares
Date: 01/29/16 Time: 00:29
Sample (adjusted): 1993 2013
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DG(-1)	-0.001827	0.006173	-0.296018	0.7703

R-squared	0.001690	Mean dependent var	-0.169151
Adjusted R-squared	0.001690	S.D. dependent var	3.345494
S.E. of regression	3.342666	Akaike info criterion	5.297862
Sum squared resid	223.4683	Schwarz criterion	5.347601
Log likelihood	-54.62755	Hannan-Quinn criter.	5.308657
Durbin-Watson stat	2.217724		

الفروقات من الدرجة الأولى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(DG)

Null Hypothesis: D(DG) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.702019	0.0067
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DG,2)
Method: Least Squares
Date: 01/29/16 Time: 00:29
Sample (adjusted): 1994 2013
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DG(-1))	-1.237820	0.263253	-4.702019	0.0002
C	-0.884480	1.800136	-0.491341	0.6295
@TREND(1992)	0.065415	0.141181	0.463344	0.6490

R-squared	0.570197	Mean dependent var	-0.267613
Adjusted R-squared	0.519632	S.D. dependent var	5.104205
S.E. of regression	3.537653	Akaike info criterion	5.502285
Sum squared resid	212.7548	Schwarz criterion	5.651645
Log likelihood	-52.02285	Hannan-Quinn criter.	5.531442
F-statistic	11.27650	Durbin-Watson stat	1.920595
Prob(F-statistic)	0.000763		

النموذج الثاني

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(DG)

Null Hypothesis: D(DG) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.832945	0.0011
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DG,2)
Method: Least Squares
Date: 01/29/16 Time: 00:29
Sample (adjusted): 1994 2013
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DG(-1))	-1.209004	0.250159	-4.832945	0.0001
C	-0.135359	0.774079	-0.174864	0.8631

R-squared	0.564769	Mean dependent var	-0.267613
Adjusted R-squared	0.540590	S.D. dependent var	5.104205
S.E. of regression	3.459621	Akaike info criterion	5.414835
Sum squared resid	215.4416	Schwarz criterion	5.514408
Log likelihood	-52.14835	Hannan-Quinn criter.	5.434272
F-statistic	23.35736	Durbin-Watson stat	1.932618
Prob(F-statistic)	0.000133		

النموذج الأول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(DG)

Null Hypothesis: D(DG) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.970620	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DG,2)
Method: Least Squares
Date: 01/29/16 Time: 00:29
Sample (adjusted): 1994 2013
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DG(-1))	-1.210550	0.243541	-4.970620	0.0001

R-squared	0.564030	Mean dependent var	-0.267613
Adjusted R-squared	0.564030	S.D. dependent var	5.104205
S.E. of regression	3.370207	Akaike info criterion	5.316532
Sum squared resid	215.8076	Schwarz criterion	5.366319
Log likelihood	-52.16532	Hannan-Quinn criter.	5.326251
Durbin-Watson stat	1.927180		

الملحق رقم 35: تأثير الضريبة على الأجور على الطلب الكلي

Dependent Variable: D(DG)
Method: Least Squares
Date: 01/29/16 Time: 00:26
Sample (adjusted): 1993 2013
Included observations: 21 after adjustments
Failure to improve SSR after 13 iterations
MA Backcast: 1992

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FS	-1.811467	0.626574	-2.891067	0.0097
C	2.546909	0.879346	2.896366	0.0096
MA(1)	-0.999948	0.201102	-4.972345	0.0001

R-squared	0.347112	Mean dependent var	-0.169151
Adjusted R-squared	0.274569	S.D. dependent var	3.345494
S.E. of regression	2.849433	Akaike info criterion	5.063680
Sum squared resid	146.1468	Schwarz criterion	5.212898
Log likelihood	-50.16864	Hannan-Quinn criter.	5.096064
F-statistic	4.784900	Durbin-Watson stat	1.521324
Prob(F-statistic)	0.021555		
Inverted MA Roots	1.00		

الملحق رقم 36 إختبار البواقي

Correlogram of Residuals

Date: 01/29/16 Time: 00:27
Sample: 1993 2013
Included observations: 21
Q-statistic probabilities adjusted for 1 ARMA term(s)

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.222	0.222	1.1920	
		2	-0.100	-0.157	1.4457	0.229
		3	-0.094	-0.036	1.6809	0.432
		4	-0.231	-0.232	3.1984	0.362
		5	-0.039	0.062	3.2438	0.518
		6	-0.005	-0.083	3.2447	0.662
		7	0.164	0.194	4.1697	0.654
		8	0.027	-0.148	4.1961	0.757
		9	-0.110	-0.023	4.6867	0.790
		10	-0.189	-0.231	6.2588	0.714
		11	-0.261	-0.121	9.5405	0.482
		12	-0.132	-0.176	10.472	0.489

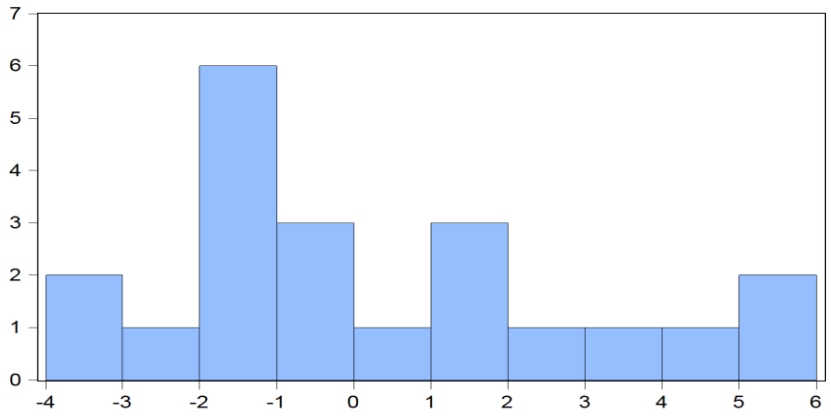

Series: Residuals
Sample 1993 2013
Observations 21

Mean	0.358445
Median	-0.631318
Maximum	5.340309
Minimum	-3.075016
Std. Dev.	2.678140
Skewness	0.636330
Kurtosis	2.237316
Jarque-Bera	1.926181
Probability	0.381711

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.611388	Prob. F(2,16)	0.2304
Obs*R-squared	3.191964	Prob. Chi-Square(2)	0.2027

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.038601	Prob. F(1,18)	0.8464
Obs*R-squared	0.042799	Prob. Chi-Square(1)	0.8361